

[illegible]



ولو بني عبد الف الف مجد وانفق على كل مسجد الف دينار فان منع  
 من الزكوة حبة او درهم كان مصيره الى النار ولو حفر بجمع عبد  
 الف الف بغير في البرية وانفق على كل بئر الف دينار فان منع  
 من الزكوة حبة او درهم كان مصيره الى النار ولو حج عبد الف الف  
 حجة فان منع من الزكوة حبة او درهم كان مصيره الى النار  
 ولو عاش عبد الف الف سنة ويعبد الله حام فها هو قائم لياها  
 فان منع من الزكوة حبة او درهم كان مصيره الى النار لما قال  
 الله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة واطيعوا الله ورسوله وقال  
 الله تعالى والذين لا يؤتون درهم بالاحترتهم كافرون صدق رسول  
 الله وصدق جيب الله

ولو سلم الامام ولم يسلم القوم حتى ضحكوا فسدت صلواتهم ووضوهم  
 ولو قعد قدر الشهد فسلم قبل الامام ثم فقهه فلا وضوء عليه وصلاته

تمام يتابع  
 المرأة اذا ابلغها طلاق زوجها الغائب او الموت يعتبر عدتها  
 من وقت الطلاق والموت عندئذ لا امن وقت الخبر فاقض خان  
 رجد قال لامراته ان لم اجامعك في نهاري رمضان فانت طالق  
 ثلاثا قيل ينبغي ان يسافر في رمضان فجامعها نهاري لا يجبر  
 عليه شيء هداية

وحية عليه حرامدر قوله لئن ائنا الهدى فان الغد  
 يجوز القرآن لا اله الا الله قبل انفسد لا  
 رجد قال لا يؤخر ختم القرآن لابي واهي او  
 ثم ختم القارة فليس للقارة ان ياشد اقل من اربعين درهما  
 والمهر من الدرهم الشرعي فتواهي عتاسي وفتواهي قاعدي  
 اذا وقعت نجاسة في السد او الدار يفسد وصوره الفسد  
 ان يجعل في الاناء ويعلم فيجب الماء ثم يغسل بالنار الى ان يعود  
 الى موضع العلم ثلثة اوقات فيطهر هكذا مذكور في شرح القلاري

في حكمه كذا في  
 من كتاب



















بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله  
الحمد لله رب العالمين اهل الحمد مستحقه والصلاة على نبيه محمد وآله  
قال الشيخ الامام الاجل ركن الدين زين الاسلام ابو الفضل عبد الرحمن  
ابن محمد الكرواني رحمه الله عليه اني لما طالعت تصنيف الشيخ ابي الحسين  
القدوري رحمه الله الذي هو شرح مختصر الشيخ ابي الحسن الكرخي رحمه  
الله عليه ووجدته على احسن صيغة وترييب ومسائل ابوابه مجافسة  
عمدت الي شرح معانيها وذكرته لها عللا مؤثرة وسميته بالايضاح ثم  
سألني بعض اخواني ان اقرر مسائل هذا الكتاب واقتصر على الروايات  
المعتمدة لقرب ثبوتها وحفظها فاجبته الي ذلك طالبا من الله التوفيق والعنة  
من الزلل **كتاب الطهارة** قال فرض الوضوء ما نص الله تعالى عليه  
في كتابه وهو غسل الوجه واليدين الي المرفقين ومسح الرأس وغسل القدمين  
الي الكعبين فاما خد يد الوجه فهو من قاص الناصية الي اسفل الذقن الي مخي  
الاذنين وايصال الماء الي داخل العينين ساقط وكذلك ايصال الماء الي ماتحت  
شعر اللحية ساقط وقال الشافعي يجب اذا كان خفيف اللحية ومسح ما يلاقي  
بشرة الوجه من اللحية واجب وتروي الحسن عن ابي حنيفة وزفر انه لو مسح  
من لحيته ثلثا او ربعا جان وان مسح اقل من ذلك لم تجز وقال ابو يوسف  
ان لم يمسح منها شيئا اجزاه والبياض الذي بين العذار وشحمة الاذن يجب غسله  
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجب وما استرسل من الشعر عن الذقن  
لا يجب ايصال الماء اليه عندنا وقال الشافعي يجب واما فرض غسل اليدين فالي  
المرفقين ويدخل المرفقان في الغسل وقال زفر لا يجب غسلهما واما فرض مسح  
الرأس فمقدار الناصية وذلك قدر ربع الرأس وقد روي بعض اصحابنا بثلاث اصابع  
من اصابع اليد وقال مالك فرض المسح ان يستوعب جميع الرأس ولا يكره وقال  
الشافعي فرض ادني ما يتناول الاسم وتواخذ الماء ووضع تلك اصابع وضعا ولم  
يمرها اجزاءه علي قوله من قلتم بالربع حتى يستكمل بالامر ان قال من مسح باصبع  
واحد قدر تلك اصابع وامره لم يجز حتى يجيده الي الماء ثلاث مرات وقال زفر  
يجزيه واما وظيفة الرجلين فالغرض من الغسل لا المسح بلا خلاف ومن الغسل

في الكعبين كالكلاب في المرفقين والاختلاف مع زفر والكعب هو العظم الثاني في  
اسفل الساق بلا خلاف فصل في بيان السنن منها النية والترتيب وقال  
الشافعي هما فرضان والاولاه من السنن وقال مالك والشافعي هي شرط ومنها  
السواك والتسمية وغسل اليدين للمستيقظ من منامه قبل ادخالهما في الاثا ثلثا  
والمضمضة والاستنشاق فغلان في الوضوء وهما فرضان في الحائضه وقال  
الشافعي هما غلان فيهما وتكرار الغسل ثلثا فيما يفرض غسله سنة وتكرار  
مسح الرأس غير مسنون واما السنة في المسح الاستيعاب واقاد الحسن عن  
ابي حنيفة انها اذا مسح راسه ثلثا بماء واحد كان مسنونا وقال الشافعي السنة  
تكرار المسح ثلثا بثلث مياه ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بالماء الذي يمسح به  
الرأس سنة وقال الشافعي باخذ لهما ما جديدا فاما المضمضة والاستنشاق  
فيؤخذ لهما ما جديدا وتروي ابن شجاع انه اذا اخذ عرفة فتمضمض بها وغسل  
وجهه جار واما غليل اللحية فقد افق ابو يوسف عن ابي حنيفة انه اذا امر الماء  
علي ظاهر اللحية اجزاه والتخليل ليس بمسنون وهو قول محمد وقال ابو يوسف  
هو سنة واما غليل الاصابع فسنه في قولهم جميعا والبدية بالميا من باب  
الفضل فصل في غسل الجنابة وغسل الجنابة يشتمل علي مضمضة ومسنونه  
وذلك ان يبدأ بغسل يديه ثم بالاذن ان كان ثم بفرجه ثم بتوضا وضوءه  
للصاوة علي ما بيننا الا القدمين وتروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يمسح برأسه في  
وضوءه ولا يغسل رجله ثم يفيض الماء علي راسه وسائر جسده ثلثا ثم ينجي  
عن مغسله فيغسل قدميه واما الفرض فيه ومن الاعتسال عن الخيض والنفاس  
ان يغسل جميع بدنه ويمضمض ويستنشق وقال مالك عليه ان يدلك بدنه  
وقوله اصحابنا يغسل جميع بدنه يعني عن ذكر الدك وكذا يعني عن ذكر خرك  
لخاتم في الوضوء والغسل ضيقا كان او غيره وادني ما يكفي في الغسل صاع  
وفي الوضوء مده وان اراد ان يستنجي زاد مرطلا وله ذلك وان اراد ان يمسح  
خفيه ولا يستنجي كما مر طل واحد والله اعلم **باب ما يوجب**  
الوضوء يخرج من السبيلين الذكر والذكر او مخرج المرأة من الغايط او  
البول او مخرج فقيه الوضوء وكذلك دم الاستحاضة حدث بوجب الوضوء  
وقال مالك لا وضوء فيه وفي للذي الوضوء وهو الماء الرقيق الذي يخرج عند  
الشهوة وكذلك وفي للودي الوضوء وهو الماء الابيض الذي يخرج عقب البول  
وكذا الدودة والحصاة اذا خرجتا عن السبيلين بوجب الوضوء وكذلك الريح





الخارجة من الدبر واما الروح الخارجة من قبل المرافة وذكر الرجل فقد ذكر عن  
 محمد بن ابي الاصل انه حدث وقال ابو الحسن لا وضوء فيها الا ان تكون المرأة مفصاة  
 فيستحب الوضوء وما وصل اليه من خارجة ثم عاد ففقه الوضوء نحو من  
 الحقة ودم الاستحاضة حدث والمسحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلوة  
 الاولاد وث الذي يتلبث به يوجد فيه ويتوضا الوقت كل صلوة وتصل فيه  
 ما شئت من الفرائض والنوافل وقال الشافعي يصلي بوضوء ما فرضا واحدا  
 وما شئت من النوافل ولا يصلي فرضا اخر اذا قصته ثم طهارة المسحاضة بطل  
 بخروج الوقت دون الدخول حتى لو وضعت قبل الزوال اجزاء اذ الظاهر ولو تواتر  
 في وقت الفجر لم يخرج الاداء بعد طلوع الشمس وقال زفر بن علقم يندفع بدخول الوقت  
 وتصل مع سيلات الدم ومن بعد علقم دايم او سلس البول او استطلاق بطن  
 فهو كالمسحاضة في احكام الوضوء ومخرج من البدن من دم او قيح او ما اشبهه  
 فهو حدث وفيه الوضوء وقال الشافعي لا يجب الوضوء الا في الخارج من السيلين  
 وعلى هذا الاختلاف الذي يجب فيه الوضوء اذا ملا الفم وان كان اقل منه فلا وضوء  
 فيه وملا الفم ما لا يمكنه ضبطه الا بتكليف عظيم وقال زفر في قليل القيح الوضوء  
 وقال ابو حنيفة ومحمد اذا اصاب الفم من الغم فلا وضوء عليه وقال ابو يوسف فيه  
 الوضوء وان قادم انقضى الوضوء وان كان يسيرا في قول ابو حنيفة واي يوسف  
 وقال محمد لا يندفع حتى يلبس الفم ويروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا اصاب علقما  
 من الدم لم ينقض الوضوء حتى يلبس الفم وان كان دايبا انقض الوضوء وان كان  
 يسيرا ولو نزل الدم من الراس الى موضع يلحقه حكم المطهر من الانف والاذنين  
 نقض الوضوء ولو نزل البول الى قصبة الذكر لم ينقض الوضوء ولو خرج الى القلفة  
 نقض وكذا اذا خرج من فرج المرأة الى الاسكتين نقض ولو وصل الصعوط الى اسه  
 ثم رجع فلا وضوء فيه وروي عن ابي يوسف انه لو خرج من فيه فعليه الوضوء  
 والدم الخارج من نفس الفم اذا غلب على الريق نقض الوضوء وان كان الريق  
 غالب لم ينقض الوضوء وان استويا اعاد الوضوء استحسانا واحتياطاً  
 الرجل والمرأة والمرأة الرجل لا ينقض الوضوء وقال مالك ان كان لشهوة نقض الوضوء  
 وان كان لغیر شهوة لم ينقض وقال الشافعي ينقض في الوجهين ومس الذكر لا ينقض  
 الوضوء بحال وقال الشافعي ينقض اذا امتسه بباطن كفه من غير حائل وليس في  
 مناله عن بدن ولا موطوء عليه وضوء ولا امرار ما على موضع المزك بريد به  
 اذا وضوء ثم قلم طفره او حلق شعره والمعنى بقوله او موطوء عليه ان يطأ

بخاسة يلمس به شيء منها وان لصقت فعليه غسلها واذا ابشر امرأته فغسلها  
 فاحشته بجم وانتشار وملا فاة العرج العرج ففيه الوضوء في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف استحسانا وقال محمد لا وضوء عليه وان استيقظ فوجد علي رأسه  
 او خذنه مذبا معناه ما هو في صورة المذبي وهو يذكركم احتلاما او لا يذكركم  
 الغسل استحسانا في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجب حتى  
 يستيقظ انه مني ونظير المسيلين الفارة اذا وجدت في البرمينة وهو وضوء  
 منها فان كانت غير مستحقة اعاد وضوءه يوم وليلة وان كانت مستحقة فثلاثة ايام  
 وليلتها في قول ابي حنيفة استحسانا وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه حتى  
 يستيقظ انه وضوء منها وهي فيما فصل اليوم خارج الصلوة لا ينقض الوضوء  
 الا ان يكون مضطجعا او متوركا فان نام قائما او على هيئة الركع او الساجد  
 لم ينقض الوضوء وذكر ابن شجاع انه اذا لم يكن في الصلوة نقض الوضوء قال  
 هذا قوله ولم يقل به احد من اصحابنا فان نام قاعدا مستويا للبولس فلا وضوء  
 عليه وقال مالك اذا اطاق يومه فعليه الوضوء وان نام في صلوته قائما او راكعا  
 او ساجدا فلا وضوء عليه وروي عن ابي يوسف انه اذا اتعد النور في حال السجود  
 نقض الوضوء وقال الشافعي النور حدث في نفسه في الاحوال كلها وذكر الطحاوي  
 اذا نام مستندا الى شيء او ازيل لسقط فعليه الوضوء وروي ابو يوسف عن  
 ابي حنيفة انه لا ينقض اذا كانت البينة مستوية من الارض ولو نام قاعدا سقط  
 لم ينقض وضوءه حتى يستقر نائما وروي عن ابي حنيفة انه قال اذا استيقظ  
 حال ما وقع جنبه على الارض وهو نائم بطل وضوءه وفي قليل الاعاء والجنون  
 وكثيرها الوضوء والقهقهة في كل صلوة فيها ركوع وسجود حدث وقال الشافعي  
 يحدث ومادون القهقهة من الضحك لا يفسد الصلوة والوضوء والقهقهة  
 في صلوة الجبارة وسجدة الفلاة لا ينقض الوضوء والكلام الفاحش لا ينقض الوضوء  
 وان كان في الصلوة ولا وضوء في اكل ما مسه النار او لم يمسه والمحدث ليس  
 المصحف ولا الدرهم الذي كتب عليه القرآن ولا باس بمسه بغلا فم او بعلا  
 فاب ما يوجب الغسل المني اذا اخرج على وجه الدفن والشهوة يوجب  
 الغسل وان خرج من غير شهوة بان حل شيء فسبقه المني فلا غسل فيه  
 وقال الشافعي يجب الغسل لخروج المني على كل حال والا يبالغ في احد السيلين  
 اذا توارت الحشفة بوجب الغسل على الناعل والمفعول به انزل اولم  
 ينزل وقال محمد في البكر اذا جومت فيها دون العرج فسبق الماء الى رحمها



يقعير الماء جاز الانتفاع به مثل بل الطين وسقي الدواب واذا اصابته النجاسة  
موضعا فان كانت غيا مريضة قطعا ربه موقوفة على زوال العين ولا يضر  
قيام الاثر اذ لم يكن ان الله وما لم تكن مريضة فالطهارة موكولة الى غالب الظن  
وقدر بالثبوت لان عليه الظن بجواز عذبة وموت ما ليس له دم سايل في الماء الا  
كالقوي والذئابة والذئابة وما يشبه ذلك وقال الشافعي نجسه الا فيما  
يتولد منه كدود الخلل وماله دم سايل مما يعيش في الماء كالسمك والسرطان وغيره  
فمؤذ لا نجس الماء واذا وقع الدم في الماء بعد الموت نجس الا في المسلم اذا غسل  
ثم وقع وان كان كافرا ينجس وان غسل واذا وقعت النجاسة المائية في البئر  
ينجس الماء ونزع كله الا ان يغلبه وشبهه ابو يوسف ومحمد البئر بالماء الجاري  
حيث انه ينبع من جانب ويستخرج من جانب ثم رجعا ولا يجب نزعها وروي  
الحسن عن ابي حنيفة في جوف الحمام اذا وقعت فيه نجاسة انها لا تستقر وهو  
كالماء الجاري واذا وقع الحيوان في البئر نزعها حيا وهو طاهر لم يجب نزع شيء  
كالادمي اذا كان طاهرا وقد استنجى بالماء وروي الحسن عن ابي حنيفة انه نزع من  
دلوا فان كان محدثا نزع اربعون دلوا وان كان جنبا نزع كله ولو وقع فيه حيوان  
طاهر السور وما يفضل منه كالحمام لا ينزع منه شيء وان كان طاهرا ويولد  
نجس كالشاة اذا تلخ فخذها ببولها فوقعت في الماء قال ابو حنيفة نزع مشرون  
دلوا وقال ابو يوسف نزع جميعها وان كان الحيوان مكروه السور كالسور  
والدجاجة المخلاة وسكان البيوت ينزع منها دلوا وان لم ينزع فلا بأس به وكذا  
الفرس على قوله ابي حنيفة واما في الحيوان كالكلب وسباع الهمم ينزع كله  
وقالوا في الكلب اذا ابل وانضح منه على ثوب اكثر من قدر الدرهم لم يجز  
الصلوة فيه وكذا الحمار والبغل اذا وقع في الماء نزع جميعه وان مال الحيوان  
في البئر مما لا يعيش ولم يغير عن حاله فما كان مثل العصفور والقارعة في الجنة  
نزع مشرون دلوا وثلثون وما كان مثل الورسان والسنور والدجاجة نزع  
اربعون دلوا وخمسون والشاربان كفارة واحدة والثلاث كالحمامه وما كان مثل  
الجدي فصاعدا يجب نزع جميعه وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الاوز كالجدي  
وفي رواية عنه انه كالدجاجة وروي عن محمد ان في كل موضع وجب النزع لا  
ينقص من عشرين دلوا ولو اتفق شيء من هذه الاشياء او تنسخ نزع كله وكذا  
قالوا في ذنب القارعة يقع في البئر انه ينزع كله واذا وجب نزع الجميع نزع حتى  
يغلبهم الماء ولم يدر ابو حنيفة في الغلبة شيئا وانما يجعل فيه بغالب الظن

وقال ابو يوسف ينزع مدد ارمكان فيها فطريق معرفة ذلك ان ترسل قصبة  
في البئر وتعلم على مبلغ الماء ثم ينزع منها دلا فينظر كم انقص فينزع بقدر ذلك  
وعن محمد انه ينزع مائتان او مائتان وخمسون دلوا والمعتبر هو الدلو المعتاد المتوسط  
وعن ابي حنيفة انه قدره بما يسع ساعا ولو جاؤا بدلو عظيم يسع عشرين دلوا بدلوا  
فاستقوا به جاز وهو اوجب الي وقال زفر الجوز واذا جفت البئر ونصب ماؤها  
ثم عاد لم تظهر الا بالنزع في قوله ابي يوسف وقال محمد تظهر بالجفاف ولو ماتت  
قارعة في جيب ما في البئر قال ابو يوسف ينزع قدر المصبوب وعشرين دلوا وقال  
محمد ينزع الاكثر مما كان في الجيب ومن عشرين دلوا ولو صب الماء المستعمل في البئر  
وجب نزع الكل عند ابي يوسف وقال محمد ينزع مشرون دلوا واذا وقع عظم  
المبيته في البئر فان كان عليه دسم او لحم نجس الماء وان لم يكن عليه شيء لم ينجس  
واما عظم الخنزير فانه ينجس على كل حال ولو وقعت في البئر بكرة او بعر تان  
فاخرجت قبل التفت لم ينجس وان تفتت ينجس واذا نزع الماء وبقي الدلو الاخير  
في البئر ولم ينزع عن راس البئر لم يظهر في قوله ابي يوسف حتى ينجي منه وقال  
محمد في طاهرة وذكر الحاكم قوله ابي حنيفة مع قوله ابي يوسف وليس  
بمشرون ولو ماتت القارعة في المايح نحو السم والسمك نجس وجاز الانتفاع  
به في غير الابدان وجاز بيعه وان كان حامدا يلقى وملحولا ويصنع بالباقي  
اكل وغير ذلك واذا وجد الماء متغيرا لا يعلم بوقوع النجاسة فيه جاز استعماله  
**باب الاسار** الاسار على اربعة اوجه طاهر لا كراهة فيه كسور ادمي  
مسلم كان او كافرا طاهرا كان او جنبا او حائضا وكذلك سورا ببول كل لجه من الدابة  
وطاهر مكروه السور وهو الهرة في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا  
يكراهة وقال ابو حنيفة في هرة اكلت قارعة وشربت من اثناء فان كان في الفم نجس  
وان ملكه زمانا فهو طاهر وقال ابو يوسف ومحمد نجس الماء وكذا الدجاجة المخلاة  
وسباع الطير وما يسكن البيوت من الحشرات كالقارعة والحية والوزغة فاسرها  
مكروهة واما النوع الثالث فهو النجس ببقين كسور الخنزير والكلب فاما عين  
الكلب فهو نجس في قوله ابي يوسف ومحمد حتى لو وقع في بئر فخرج حيا نجسا  
وان انقص فاصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه وعن  
ابي حنيفة في الكلب اذا وقع في الماء ثم خرج حيا لا بأس به واما سورا  
سباع الهمم كالاسد والذئب والتمر فهو نجس وقال الشافعي هو طاهر واما  
النوع الرابع فهو مشكوك فيه وهو سورا الحمار والبغل واختلفوا في تفسيره قال



بعضهم الشك في طهارته وقال بعضهم الشك في ظهوره والمعنى من الشك  
التوقف فيه فاما عرفنا طاهر فلما سحر الفرس فعن ابي حنيفة روايان  
ذكر في الاصل انه لباس به وروي الحسن عنه كراهيته اذا كان كثيرا فاحشا  
وعنه ابي يوسف ومحمد طاهر ولما سحر الفيل فهو روي عن محمد انه كسور  
السباع **باب الاجناس** كل ما خرج من بدن الانسان مما يوجب  
الوضوء والغسل فهو نجس كالغائط والبول والدم والمني وغير ذلك وقال  
الشافعي المني طاهر وكذلك ما يخرج من سائر ابدان الحيوان غير الارواح  
والابوال والاخنا كلها نجسة وقال زفر وماكروث ما يترك لحمه طاهر  
وجزء الدجاج والاوز والبط نجس وزرق ما يترك لحمه طاهر من الطيور  
كالحمام والعصفور طاهر وقال الشافعي نجس وزرق سباع الطير طاهر في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد نجس والابرال كلها نجسة وقال  
محمد بول ما يترك لحمه طاهر وقال ابو حنيفة لا يجوز التداء به وقال ابو  
يوسف تجوز وليس بول الخنازير نجس ان كثرت واما الفارة فتبولها  
ونجس وهل نجس وليس دم البق والبراغيث نجس وان كثرت واما دم الحمار والاربع  
فنجس واما دم السمك فهو طاهر في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
والشافعي هو نجس اما اللبن والحلأ مما طهران وما بقي في العروق والحم  
من الدم طاهر لا يمنع جوار الصلوة في الثوب وان كثرت وروي عن ابي يوسف  
انه معفو عنه في الاكل غير معفو في الثياب ولا نجس من غير الانسان الشعر والصف  
والوبر والريش والعظم والعصب والنف والطف وقال الشافعي نجس من  
الميتة وفي عصب الميتة روايان واما شعر الانسان فطاهر عندنا وقال الشافعي  
نجس واما عظم الانسان فالصحيح انه طاهر واما عظم الخنزير فنجس واما شعرة  
فالصحيح انه نجس وخص للحرار استئصاله وقال محمد اذا وقع في الماء ولم يغلب  
عليه جاز الوضوء وعرق كل شيء مثل سورة فاما عرق الحمار فهو طاهر في  
الروايات المشهورة لا مثل سورة ولعابه مشكوك وفضل الوضوء وما دخلوا  
ايديهم للاعتراف منه طاهر **باب مقدار النجاسة التي تمنع**  
**جواز الصلوة** ازالة النجاسة واجبة والفيل منها عفوهي ما لا يبدى واللحم  
الا يتكلف وقال زفر والشافعي قليل وكثيرها سواء الا مقدار اللعبة والنجاسة  
على خرس غليظة وخفيفة فالغليظة بعينها اذا كان مقدار مساحتها  
الدرهم الكبير وقال اصحابنا اذا استجر بالحجارة واصابته نجاسة يسيرة

لم يخرج صلوة والنجاسة الغليظة عند ابي حنيفة كل عين وروي في نجاسة نص ولم  
يعارضه من اخر اختلف الناس فيها وانفقوا وقال ابو يوسف ومحمد ما ساء الاجناس  
في طهارته فهو مخفف والاختلاف يظهر في الارواح عند ابي حنيفة نجاسة غليظة  
وعندها خفيفة واذ اجفت النجاسة قد رت بالكثير الفاحش والكثير الفاحش  
مقدار بربع الثوب عند ابي حنيفة ومحمد وروي عن ابي يوسف انه شبر  
في شبر وروي عنه ذراع في ذراع وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه كره  
التقدير وهو موكول الى العادة والافضل ازالة النجاسة وان قلت وتظهر  
البدن والثوب والمكان واجب والمعتبر في طهارة المكان ما تحت قدميه وافتح  
الصلوة وتحت قدميه اكثر من قدر الدرهم نجاسة فصلوته فاسدة وان كان  
في موضع السجود ففي رواية محمد عن ابي حنيفة انه لا يجوز وروي ابو يوسف  
عنه انه يجوز واما عندها فلا يجوز فان اعاد على مكان طاهر جاز ولو صلى على  
بساط وعلى طرف منه نجاسة جاز ولو نغم وعلى طرف منه نجاسة وذلك لظرف  
حلق على الارض لا يجوز اذا كان يحركه بركته ولو كانت على بطانة مصلاة او في  
حشوها نجاسة جازت الصلوة عليها وفي المصربة لا يجوز وان كانت في حشو  
جنبته لم يحرك ايضا ولو ابتداء القيام في الصلوة على مكان طاهر ثم انتقل منه  
الى مكان نجس ثم تحول الى مكان طاهر جازت صلوة الا ان تتناول ولو  
افتتح الصلوة على مكان نجس منع ذلك من اعتقاد الصلوة وان كانت النجاسة  
في موضع اليدين او الركبة لم يمنع الجواز والله اعلم **باب تطهير هذه**  
**النجاسات** لا يظهر شيء مما كان فيه نجاسة من ثوب او بدن الا بالغسل  
الا المني فانه يجوز فيه العزك اذا كان يابس في الثوب وان كان على البدن لا  
يكفي بلغت ويغتسل في رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه وطاهر  
ما اطلقه ابو الحسين يستوي فيه الثوب والبدن ويجوز ازالة النجاسة من  
الثوب والبدن بكل شيء يعصر بالعصر كالحل وما الوردي في قول ابي حنيفة  
ورابي يوسف وقال محمد وزفر والشافعي لا يزيل الا بالماء وروي عن ابي  
يوسف في البدن كذلك واذ كانت النجاسة على الارض فلو كانت رطوبة  
ظهرت بالماء عليها وان كانت صلبة فاندفع الماء عن موضع النجاسة طهر ذلك  
المكان ونجس الموضع الذي انتقل الما اليه وقال الشافعي اذا كونت بالماء طهرت  
واذا ورد الماء على النجاسة نجس وقال الشافعي لا نجس الا ان يتغير ويولد الصبي  
والصبيبة نجس لا يزيل الا بالغسل وقال الشافعي في الصبي الذي لم يعلم قول زفر



فيه الرش ولا يجوز في بول الانثى الا التسل واذا اصابته نجاسة الخف والتغل  
فان لم يكن له قدم كشف كالبول والخرق فلا بد من الغسل وطبا كان او يابس وان  
كان له جرح وكشف كالسرقين والعذرة والدم فان كان وطبا فكذا وان  
كان يابسا ظهرت بلحيت في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
لا يطهر الا بالغسل واطلق ابو الحسن انه اذا احت طهر والمعنى بقوله طهر حو  
الصلوة معه حتى لو اصابه الماء بعد ذلك نجس وكذا الذي اذا فرك يده  
اصابه الماء وكذا الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء عا  
النجاسة على الروايات المشهورة واذا اصابته نجاسة السف والمرأة طهر  
بالمسح وكذا اذا اصابته الارض نجست وذهب اثرها جازت الصلوة عليها  
وقال زفر والسافعي لا يجوز ولا يجوز التيمم من ذلك المكان في المشهور من  
الرواية وذكر ابن كاس من اصحابنا انه يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد والشافعي  
اذا وقعت في المملحة فصار ملحا انه يطهر ويروي عن ابي يوسف انه لا يطهر  
وكذا ارماد النجاسة المحرقة ويجوز ازالة النجاسة بالغسل والانا وقال  
ابو يوسف لا يطهر الا بالصب وروي عنه انه فرق بين البدن والتوب  
فحله بطهارة التوب بالغسل في الانا دون البدن باب تطهير  
جلود الميتة وتطهير الجلود كلها بالديباغ الاجلدة الخنزير والادمي وروى  
عن ابي يوسف في جلدة الخنزير انه يطهر بالديباغ واما جلدة الكلب فيطهر  
بالديباغ وقال الشافعي لا يطهر وما ظهر جلده بالديباغ طهر بالذكو وقال  
الشافعي لا يؤثر الذكوة فيما لا يوصل الى الجلد وكل شيء دبح به الجلد مما يمنع من  
الفساد ويعمل عمل الديباغ فانه يطهر وقال الشافعي لا يكون الديباغ بالتراب  
والشمس واذا جف ولم يستعمل لم يطهر وقال ابو يوسف اذا كان يمنع  
من الفساد فهو ديباغ باب الاستحجار والاستحجار مسنون ليس  
بواجب وقال الشافعي هو واجب وعدد الثلث ليس بامر لازم للغير  
هو الايقان انقاء الواحد كفاه وان لم ينقيه الثلث زاد عليه وقال الشافعي  
العدد لازم والاعيان الطاهرة كلها سوا كالعود والحرق وما شبه ذلك  
وبكره الاستحجار باعظم الروث والاستحجار بالما افضل فان تجاوزت  
النجاسة محرجهما وجب الغسل وقال الشافعي في احد قوله يجوز اسق  
الجرجير ولا يستحب يمينه ولكن يساره والاستحجار مسنون مما خرج من  
السبيلين ولها عين مرئية فاما الرخ فلا استحجار فيه واذا استحجا بالماء ثلثا

كان الماء نجسا فان استعمل بعد الانقاء صار مستعملا باب التيمم صفة  
التيمم ان يضرب يديه الى الصعيد ثم ينفذهما ويمسح بهما وجهه ثم يضر  
ضربة اخرى فيمسح بها ظاهر ذراعيه الى المرفقين ثم يمسح باطن ذراعيه  
الى الرسغ واستيعاب العضو بالتيمم واجب في رواية الاصل وروى  
الحسن عن ابي حنيفة اذا تيمم الاكثر جاز ولا يصح التيمم الا بالنية وقال زفر  
يصح بغير نية والمعتبر في النية نية الطهارة او استباحة اداء الصلوة وعن محمد  
في الجنب اذا تيمم يريد الوضوء اجزائه من الجنابة وعن ابي بكر الرازي انه لا بد  
من التيمم فينبوي الحدث والجنابة ولو تيمم للنافلة جاز اذ العزم به قال  
الشافعي لا يجوز ولو تيمم الكافر ثم اسلم لم يجز تيممه وقال ابو يوسف  
يجزيه اذا نوى الاسلام وروى عنه انه يجزيه اذا نوى الطهور ولو تيمم  
المسلم ثم ارتد ثم اسلم فهو على تيممه وقال زفر يعيد التيمم وقال ابو حنيفة  
ومحمد يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحصاة  
والزبدنج والنبوة واللبن والكل والمراسنج وقال ابو يوسف لا يجوز الا  
بالتراب والرمل وروى عنه اخيرا انه لا يجوز الا بالتراب وهو قول الشافعي  
وجوز التيمم بالاجر مدقوقا او غير مدقوق في قول ابي حنيفة وقال  
محمد شرطه ان يكون مدقوقا ولو وضع بده على شجرة لا اعتبار عليها اجزائه عند  
ابي حنيفة وكذا اذا ضرب بده على الارض الندية ولم يعلق بيده شيء  
وروي عن ابي حنيفة انه لا يجزيه ولو تيمم بغير يديه او غير ذلك اجزائه  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اخيرا ليس الغبار عندي من الصعيد  
وقال محمد في الاصل في المسافر اذا كان في طين او ردة انه يتلطف بوجهه فاذا  
جف فركه وتيمم به وهذا قول محمد واما عند ابي حنيفة فلا يعتن استعمال  
جزء من الصعيد واما المعتبر ان يسه وان لم يعلق بيده شيء وروى عن  
محمد انه لا يجوز التيمم ببرادة الذهب والفضة والبورق والملح والرماد  
واللؤلؤ المدقوق ولا يجوز التيمم من مكان نجس فان تيمم فوضع يديه  
في ذلك المكان وتيمم جاز والتيمم من الحدث والجنابة واللجنس والناس  
سواء يجوز للمسافر ان يطأ اهله اذا لم يكن معه ماء ويجوز له ان يتيمم  
اذا كان معه ماء وهو يخاف العطش ومن خرج من مصر لغير سفر فلم يجد  
الماء جاز له التيمم وعدر بعضهم المسافة منه وبين الماء قيل وقال بعضهم  
اذا كان بحيث لا يسمع اصوات الناس ويجوز التيمم للمريض اذا خاف



زيادة المرض باستعمال الماء وقال الشافعي لا يجوز الا اذا خاف التلف ومقطوع  
اليدين اذا لم يقدر علي من بوضيعة يتم ومن كان بعض اعضاء يده وضوءه جراح  
فان كان الغالب هو الصحة غسل ما قدر عليه ومسح على الباقي وان كان الغالب هو  
العجز يتم وسقط غسل الصحيح وقال الشافعي في الموضعين يغسل ما يقدر عليه  
ويتمم وذكر في الاصل في المحبوس في المصر اذا لم يقدر علي الماء يتمم وصلي  
واعاد وروي عن ابي حنيفة انه لا يتم ولا يصلي وروي عن ابي يوسف  
انه يصلي باليتم ولا يعيد ولو حبس في السفر يتم وصلي ولا يعيد ولو حبس  
في مكان لو حبس فلم يجد ماء ولا ترابا فطبقا فانه لا يصلي في قول ابي حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف والشافعي يصلي بالاميا ويعيد وذكر في بعض نسخ الاصل قول  
محمد مع قول ابي يوسف وجوز التيمم اذا خاف الفت لصلوة الجاهل ورأي  
عن ابي حنيفة في الولي انه لا يتمم ويتمم لصلوة العبد اذا خاف الفت ولا  
يتمم لصلوة الجمعة وان خاف فوتها وكذا اذا خاف فوت الوقت ان تضا  
ولا يتمم لسجدة التلاوة ومن كان في المصر فاني ان اغتسل تلقا او مرضا  
من سدة البر وجاز له التيمم وقال ابو يوسف لا يجوز في المصر وجوز  
خارج المصر ويؤخر المسافر الصلوة الي اخر الوقت اذا كان على طمع من وجود  
الماء وهذا استحباب وليس نهي وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف ارحم  
فيحوز التيمم قبل الوقت وقال الشافعي لا يجوز واذا غلب على ظن المسافر  
ان يقربه ما او اخبره وجب عليه الطلب الغلوة وخوها ولا يجب الطلب  
بدون الاخبار او غلبة الظن وقال الشافعي يجب الطلب في الاحوال كلها وروي  
عن محمد انه لا يبلغ في الطلب ميلا واذا كان بينه وبين الماء اقل من ذلك لم يجز  
التيمم وان خاف فوت الوقت وهو قول ابي حنيفة واذا وجد ما يبلغ بمثل  
التمن لزمه الشري وان زاد على مثل المثل بالاستغناء فيه يتم ولم يلزمه  
الشري واذا وجد المسافر مع رفيقه ما لم يجب الطلب في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف يجب الطلب وذكر ابو الحسن في جامعته في المصلي اذا وجد مع  
رفيقه ما كثيرا لا يقدر اعطيه ام لا انه يمضي في صلوته فاذا فرغ سأل فان  
اعطاه توطا واعاد وان ابي تمت صلوته فان اعطاه بعد ما ابي لم ينقص  
ما مضى وقال محمد في رجلين مع احدهما انا يغترف من البئر ووعده صاحبه  
انه يعطيه الا انا قال ينتظر وان خرج الوقت وكذلك الكاسي اذا وعد  
العاري ان يعطيه الثوب اذا فرغ من صلوته لم يجزه الصلوة عريانا

وما يبطل الوضوء يبطل التيمم ويبطل اذا راي الماء وان كان في خلال الصلوة وضوء  
ويستقبل وقال الشافعي يمضي في صلوته وان راي الماء بعد ما فقد قدر التشهد  
فسدت صلوته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يفسد صلوته ويبطل  
تيممه وعليه الخلاف الماسح على الخفين اذا انقضي وقت مسحه او نزح خفه بعد  
يسير او سقط الجيرة عن برء والمستحاضة وصاحب الحدث الدائم اذا ذهب  
الوقت ومضى الفجر اذا طلعت الشمس ومضى الجمعة اذا ذهب الوقت ومضى ذكر الله  
والاممي اذا نعلم سورة والعاري اذا وجد السر والمومي اذا قدر علي الركوع  
والسجود والقاري اذا استخلف اميا وان كان سني من ذلك بعد حرج واحد من  
الصلوة لم يبطل صلوته وان كان في الوقت ولو وجد في صلوته سور حمار  
منفي في صلوته فاذا فرغ توطا واعاد ولو انه وجد ماء لا يكفيه للوضوء يتمم ليس  
عليه استعماله وقال الشافعي يستعمل ما يقدر عليه ويتمم هذه اذا وجد قبل  
الشروع في الصلوة وكذلك الحكم اذا وجد بعد الشروع واذا حال بينه  
وبين الماء سبغ او عد ولا يقدر علي دفعه او راي بيرا وليس معه ما يستقي  
به جاز له التيمم يصلي التيمم ما شاء من الفرائض والنوافل وقال الشافعي  
لا يصلي بتيممه فرضين والرجل والمرأة في ذلك سواء ويجوز التيمم ان يؤمر  
المؤمضي وقول ابي حنيفة وابي يوسف وقوله محمد لا يجوز فان صلى التيمم  
بالمؤمضين فرائي احدهما لما بطلت صلوته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
لا تبطل واذا وجد نبذة التمر ولم يجد الماء فقد ذكر في الجامع الصغير في قول  
ابي حنيفة انه يتوضا به ولا يتمم وذكر في الاصل انه يستحب له ان يتمم  
وروي بوجع الجامع عن ابي حنيفة انه رجع عن ذلك وقوله يتمم ولا يتوضا  
وهو الذي استقر عليه قوله وهو قول ابي يوسف ومالك والشافعي  
وقال محمد يجمع بينهما وكان اصحابنا يفتنون ان الوضوء بنبذة التمر علي  
اصولهم يجب ان لا يصح الا بالنبذة كالتيمم واختلفوا في تفسير النبذة قال  
بعض اصحابنا هو الماء الذي القي فيه التمر فصار حلا ولم يستد واما السكر  
فلا يجوز التوضي به وقال ابو الحسن النبذة هو السند بيد المطبوخ المسكر وروي  
الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز الوضوء بنبذة التمر معتقه او غير معتقه واذا  
راي التيمم بنبذة التمر في خلال صلوته فعند همد يمضي في صلوته ثم يتوضا  
به ويعيد كما في سور المار وفي قول ابي حنيفة الاول يقطع الصلوة وفي القول  
الثاني لا يقطع ولا يعيد واما نبذة الزبيب فلا يجوز الوضوء به وكذلك سائر



الاثنية باب المسح على الخفين المسح على الخفين في حق المقيم موقت يوم  
 وليلة من وقت الحدث وفي حق المسافر ثلاثة ايام ولياليها بشرط ان يكون  
 ملبوسا على طهارة كاملة سواء كانت الطهارة بعد اللبس او قبله حتى لو غسل  
 رجله وادخلها في الخف اكمل الطهارة جاز المسح وكذلك اذا ادخلها في الخف  
 من غير طهارة ثم خاض الماء فاصاب الماء موضع الطهارة جاز المسح وقال  
 الشافعي الشرط ان يدخلها في الخف بعد حصول الطهارة الكاملة حتى لو غسل احد  
 رجله وادخل الخف ثم غسل الاخرى وادخلها المتنجز المسح عنده والمسح بصر  
 بدون النية ويمسح من كل حدث بوجوب الوضوء بعد اللبس فاما الجنابة فلا  
 تجوز فيها المسح واذا لبست المستحاضة الخف مسحت في الوقت ولا يمسه بعدها  
 وقال زفر يمسح ويبتدي في المسح على ظاهر الخف من قبل الاصابع الى الساق مرة  
 واحدة ولو ابتدي من قبل الساق الى الاصابع جاز وادعي مقدار المسح واوله  
 ثلاثة اصابع من اصابع الرجل هكذا اعتبره ابو الحسن والصحيح من الرواية  
 انه يقدر باصابع اليد وقال الشافعي يقدر بايدي ما ينطلق عليه الاسم  
 ولو مسح باصبع واحدة قدر ثلثة اصابع لم يجز وقال زفر يجوز والمسافر اذا  
 اقام بمسح تمام مدة الإقامة والمقيم اذا سافر استكمل مدة مسحه السفر وقال  
 الشافعي لا يستكمل واذا نزع خفيه بعد المسح او احدهما غسل رجله فقط واذا  
 لبس الجرموقين فوق الخفين ومسح عليهما ثم نزع احدهما انتقض المسح فيهما  
 وقال زفر لا ينتقض مسح الجرموق الباقي واذا نزع القدم من الخف الى الساق  
 بطل المسح وروي عن ابي حنيفة انه اذا خرج اكثر العقب من موضعه بطل  
 المسح واذا انتفى وقت المسح خلع الخف وغسل القدمين فقط وقال الشافعي  
 يعيب الوضوء واذا لبس الجرموقين فوق الخفين جاز المسح عليهما وقال  
 الشافعي لا يجوز فان مسح على الخفين ثم لبس الجرموقين لم يمسح عليهما ولا يمسح  
 على شيء من اعضاء الوضوء نحو العمامة والقلنسوة والخمار والعقازين  
 الا في الرجلين ولا يمسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين او منجلين في قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كانا خفيين لا يشقان والخف  
 اليسير لا يمنع جوار المسح وقال الشافعي يمنع والكثير يمنع المسح والكثير  
 مقدر بثلاثة اصابع من اصابع الرجل اصغرها والحرق المانع من المسح هو  
 المنفوخ الذي يدين ما تحته فاما اذا كان طولا لا يمسح ما تحته فلا يمنع  
 المسح ويجمع الخروق من رجل ولا يجمع من رجلين والمسح على الجيرة والرقبة

المسبوطة

المسبوطة على العرجة وما اشبه ذلك جاز اذا خاف زيادة العلة ولو كان  
 المسح عليها يضره جاز ترك المسح وان لم يخف الضرر لم يجز بوجه في قول ابي يوسف  
 ومحمد ولم يجز في الاصل بوجه في حنيفة والصحيح من مذهبه ان المسح على الجيرة ليس  
 بفرض والله اعلم **كتاب الصلوة** باب مواقيت الصلوة  
 اول وقت المغرب حين مطلع النجم الثاني وهو المعترض في الافق الى طلوع الشمس  
 واول وقت الظهر من حين نزول الشمس قال محمد وحذا الزوال ان يقوم مستقبل  
 القبلة فاذا مالت الشمس عن يساره فهو زوال واخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء  
 مثله في رواية الحسن بن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ومحمد وزفر والشافعي  
 وذكر في الاصل انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قاطنين ولم يعرض لآخر  
 وقت الظهر وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه اذا صار الظل اقلام قاطنين  
 خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه قال ابو الحسن وهذه  
 الرواية اصح واول وقت العصر عند ابي يوسف ومحمد اذا صار الظل قامة وزاد  
 عليها ويكره سليمان بن ابي يوسف انه لم يعتبر الزيادة والزيادة في اخر وقت  
 الظهر خلاف في اول وقت العصر واخر وقت العصر ما لم يغيب الشمس واول وقت  
 المغرب حتى تغيب الشمس واخر وقت المغرب حتى يغيب الشفق وقال  
 الشافعي وقتها مقدار ما يصل بك ركعات واول وقت العشاء حتى يغيب الشفق  
 واخر وقتها الى طلوع الفجر وتفسير الشفق في قول ابي حنيفة هو البياض وفي رواية  
 احمد بن عمر رواه للبرق وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي والاسفار بالفجر  
 افضل وقال الشافعي الغلبين افضل واما الظهر في الصيف فالتأخير افضل وتجيل  
 في الشتاء واما العصر فالتأخير في الايمان كلها افضل ما لم يتغير الشمس ويكره تأخيرها  
 الى ان تغيب الشمس وتأخيرها اذ اصلي وقال اصحابنا التأخير الى هذه الوقت مكره  
 فاما الفعل فغير مكره واما المغرب فمكره تأخيرها اذا غربت الشمس واما العشاء  
 فتأخيرها افضل الى تلك الليل في رواية وفي رواية اخرى الى نصف الليل واما  
 في يوم الغيم فيؤخر الفجر والظهر والمغرب وتجيل العصر والعشاء وقيل للمع  
 الصلوتين فعلا العشاء المطر جائز وذلك بتأخير الظهر وتجيل العصر وتأخير المغرب  
 وتجيل العشاء واما الوقت فوقه اذا غاب الشفق الا انه ما مور بتقديم  
 العشاء عليه حتى لو صلى قبل العشاء لم يجز الا اذا كان ناسيا في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد وقتها اذا نزع من صلوة العشاء فاما الكلام في افضل  
 فان كان لا يتق من نفسه بالاستيقاظ او تراوله الليل وان كان يتق من نفسه



فالأفضل له اخذ الليل ووقت الجمعة ووقت الظهر فاحد باب الاوقات  
التي يكره فيها الصلوة هذه الاوقات خمسة ثلاثة بكرة فيها التطوع والقرض  
وذلك عند طلوع الشمس وعند قيام الظهيرة وعند غروب الشمس العصر يومه  
ووقتان يكره فيهما الطلوع ولا يكره القرض وهما ما بعد صلوة الفجر والعصر ولا يصل  
فيهما ركعتي الطواف والصلوة المندودة وقاله الشافعي يجوز ما له سبب كالسنن  
الرواتب والمندوب وركعتي الطواف ولا يجوز في الاوقات الثلاثة صلوة الجبارة ولا  
سجدة التلاوة ولا يقضي فرضا ولا يصل تطوعا وروي عن ابي يوسف انه يجوز الصلوة  
وقت الصلوة يوم الجمعة ولو غابت الشمس في خلال صلوة العصر اتمها ولو طاعت  
في خلال صلوة الفجر استقبلها ويكره التنفل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر وكذلك  
يكره التنفل اذا خرج الامام يوم الجمعة ويكره التنفل بعد غروب الشمس حتى يصل  
المغرب ويكره لمن حضر المصل يوم العيد التنفل قبل الصلوة ولو شرع في الاوقات  
الثلاثة اتمها ولو قطع لزمه القضاء في المسموح من الرواية وان شرع في الوقتين  
في الثالثة ثم انسد هالزمه القضاء ولو دخل في الاحرام على وجهه في حوائج  
يكون لابس او متطيبا لزمه الاحرام سواء كان بالكيفية او بسوق الكهني باب  
الاذان اذان من سنن الصلوة وروي عن ابي حنيفة في قوم صلوا في مسجد  
بغير اذان ولا اقامة اتم احظا والسنة وروي عن محمد بن اهل بلدة لو اجتمعوا  
على ترك الاذان قاتلوا كلهم ولو ترك واحد منهم وجلس به وكذلك سائر السنن  
وقال ابو يوسف اذا امتنعوا من اقامة الفرض نحو صلوة الجمعة واقامة الفريضة  
واداء الركوة يقاتلون ولو امتنع واحد منهم واما السنن نحو صلوة العيد والصلوة  
بالجماعة فاني امرهم واضربهم ولا اقاتلهم ولا ترجيح في الاذان عندنا وقال  
مالك والشافعي يرجع وذلك ان يبتدئ بالسنة دتين يخفض بهما صوته والاذان  
والاقامة مثني مثني منذنا وقال الشافعي الاقامة فرادي فرادي وترسل في  
الاذان وخير في الاقامة وان ترسل فيهما او حذر جان ويستقبل القبلة في الاذان  
ويجول وجهه يمينا وشمالا في الصلوة والفلاح ولا يجوز فيه وان استدار  
في صومعة فلا بأس به وان لم يستقبل القبلة اجزأه ويكره ويجعل اصبعيه في  
اذنيه وان ترك لم يضره ويرفع صوته ولا يجهد نفسه ولا يتكلم في الاذان  
ولا يرد السلام واحب ان يكون المؤذن على وضوء فان لم يكن لم يضره الا في  
ولا بأس به وروي عن ابي حنيفة انه كره ذلك قاتما الاقامة فيكره ترك الوضوء فيه  
ويكره ان يؤذن او يقيم جنبا باتفاق الروايات احب الي ان يعاد وان لم يعاد جاز

ويكره

ويكره المؤذن الجماعة ان يؤذن قاعدا وان فعل لم يعبه وان اذن لنفسه قاعدا فلا  
باس به ويجوز للمسافر ان يؤذن راكبا وروي عن ابي يوسف انه يؤذن جيبا كان  
وجهه ويترك الاقامة واما في الحضر فظاهر الرواية انه يكره ان يؤذن راكبا وعن ابي  
يوسف ايضا انه لا بأس به ويجوز ان يؤذن العبد والاعرابي وولد الزنا والاولي  
ان يكون عالما بالسنة وعن ابي حنيفة انه كره ان يكون المؤذن فاجرا وان  
صلوا باذانه اجزأهم وقاله ابو حنيفة اكره ان يؤذن من لم يحلم وان اذن  
جاز وان اذن مجنون او صبي لا يعقل اعبد ذلك وان اذنت امرأته لم يضره ويكره  
قبل يحمل جواز الصلوة بغير اذان ويحتمل الجواز في اصل الاذان وروي عن  
ابي حنيفة الاحادة في اذان الصبي والمجنون والمرأة وليس على النساء اذان  
ولا اقامة وقال الشافعي لا ترفع صوتها الا اذان مخافة ان تشبهي والبصير احب  
الي من الامي والاذان في الصلوات الخمس والجمعة ولا اذان في التور والنوافل  
وصلوة الاستسقاء والكسوف وصلوة العيدين والجمعة ولا يؤذن لصلوة قبل  
دخول الوقت وقال ابو يوسف والشافعي يؤذن لصلوة الفجر في المصنف الاخير  
من الليل وان صلى في بيته بغير اذان ولا اقامة فهو جائز وان اذن فهو افضل  
وروي عن ابي حنيفة في الجماعة اذا صلوا في مسجد او منزل بغير اذان ولا  
اقامة اتمهم اسأوا ولا يكره للواحد واما المسافر فيؤذن ويقيم ويكره له ترك  
الاقامة ولا يكره له ترك الاذان وان اذن واحد واقام اخر فلا بأس به وروي  
عن ابي حنيفة انه كره كذلك وهو قول الشافعي ومالك واذا صلى اهل مسجد جماعة  
باذان واقامة كره تكرار الاذان والجماعة فيصلون وحداثا وروي عن ابي يوسف  
انه لم ير في التكرار بأسا اذا صلى في ناحية من المسجد ولم يقيم في مقام الامام  
الاول وان كان مسجدا على الطريق فلا بأس بذلك بالاتفاق ويفصل بين الاذان  
والاقامة بصلوة او بقعدة الا في صلوة الغزب خاصة في قول ابي حنيفة فانه  
يفصل بالسكون وقال ابو يوسف ومحمد يفصل بحلقة خفيفة ومن قاسم  
صلوة واحدة قاله السنة ان يعصى باذان واقامة فان قاسم صلوات فان اذن  
لكل واحدة واقام فحسن وان اقتصر على الاقامة واذن للاولي فهو جائز وذكر  
افضل من ان يؤذن لكل واحدة وترك الاقامة وذكر في الاصل انه لا يثوب في  
شي من الصلوات الا الفجر وقال ابو يوسف لا بأس بالامام في حق الامير في  
جميع الصلوات وروي عن ابي حنيفة ان التثويب الاول كان في صلوة الصبح  
ولم يكن في غيرها وكان الصلوة خير من النوم فحدث الناس في صلوة الصبح



مرتين وهو حسن ومن قاتله الجمعة صلى الظهر منفردا بغير اذان ولا اقامة وكذلك  
اهل النسي والنساء والعبيد والمرضى والمسافرون **باب التخي في**  
**استقبال الموجه الى القبلة** من شرائط الصلوة وكل من كان بحضرة الكعبة يجب  
لمصائبه فيها وان كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة لا غيرها وهذا قول الشيخ ابي  
الحسن وابي بكر الرازي واذا استبنت عليه القبلة بحري في ذلك فان استبان  
له بعد الفراغ من صلوة لم يلزمه الاعادة ويستوي في ذلك ان يكون مصليا الى  
يمين القبلة او يسارها او مستدبرا لها وروي عن محمد بن عيسى بان له لخطا بكنه انه  
لا اعادة عليه وهو لا يقبض وقال ابو بكر الرازي يعيد وكذا لو كان بالمدينة وان  
استبان له الخطا وهو في الصلوة استدار الى جهة مصلي الي غيرها فصلوة فاسدة  
فان علم انه اصاب القبلة وقال ابو يوسف يجوز اذا اصاب ولا يجوز ترك  
الموجه الى القبلة مع العلم بها لا عند الخوف على نفسه من عدو او سبع او مرض  
لا يجد من يحوله الى القبلة او كان على خشبة في البحر **باب افتتاح الصلوة**  
لا دخول في الصلوة الا بذكر مع النية والتكبير ليس من الصلوة وانما الاداء يحصل  
عقبه وقال الشافعي هو من الصلوة وقاعدة الاختلاف يظهر في جوازها النقل  
على تحريمه الغرض عندنا خلافا له وقال ابو حنيفة ومحمد يدخل في الصلوة  
بكل ذكر يحصل به التقليم وقال ابو يوسف والشافعي لا يدخل الا بالتكبير وروي  
عن ابي حنيفة انه كره الافتتاح الا بقوله الله اكبر وان ذكر الاسم من غير صفة صح  
دخوله في رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر رواية الاصل اعتبر الصفة معتم  
ولا يصح الافتتاح بالدعاء ويجوز الافتتاح بلفظه غير العربية في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اذا كان بحسن العربية واذا اكبر الموتر مع  
تكبيرة الامام حاز عند ابي حنيفة ومحمد وروى قال ابو يوسف لا يجوز الا  
بعد تكبير الامام وروي عنه ان الامام اذا امم التكبير وحذق رجل خلفه  
ففرغ قبل فراغ الامام لم تجزه التحريمية ويعيد وروي عن ابي حنيفة ان الموتر  
اذا فصح بقوله الله قبل ان يقول الامام لم يكن دخلا في الصلوة حتى يفسح بذكر  
الله مع الامام ولا خلاف ان النية شرط لصحة الصلوة وتقدمها على التحريمية  
جائز اذا لم يتخلل بينهما عمل يمنع الاتصال وروي عن ابي يوسف فبين  
خروج من منزله يريد الغرض في الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره  
النية في تلك الساعة انه يجوز قال ولا اعلم احدا من علمائنا خالف ابا يوسف  
في ذلك وذكر الطحاوي انه يكبر تكبيرة مخالطة بالنية وذلك ليس بشرط لازم

والنية

والنية على ضربين فان كانت الصلوة فرضا او قضاء او نذرا فلا بد من النية بالنية  
وان كانت نفلا فيكفيه نية الصلوة ويرفع يديه بالتكبير حذاء اذنيه ويجادى  
بالحاميه شحمة اذنيه ويجوز افتتاح التطوع قلعا مع القلب على القيام في السفر للخصه  
والموتر محتاج الى نية الصلاه ونه لا قبل واحد الصلاه من شرط لصحة الافتتاح حتى لم  
يصح امداء على الظهر محلي العصر ولا من يصلي ظهرا من يصلي ظهرا يوم اخر غير ذلك ولا افا  
المفترض بالمنفل ويصح اقتداء المنفل بالمفترض وقال الشافعي يصح الاقتداء في جميع ذلك  
واذا اقتدى احد التاخرين بصلحبه لم تجز وكذا من اقتصد صلوة التطوع فقصاها  
مقتديا بالمنفل لم تجز ولو اشتركا في نافله فاقصد اهما ثم اقتدى احدهما بالآخر  
في القضاء صح ولا يصح اقتداء البالغ بالنصي في الغرض وفي اي حال ادرك الامام دخل  
معه فان ادركه في الركوع افتتح الصلوة قائما ولا يصح الاقتداء الا في حالة القيام ثم  
يكبر اخري للاخطا ويشارك الامام في ذلك الفعل مع الذكر المسنون فيه من تسبيح  
او تشهد وان كان بين السجدة تين او حال رفع الرأس من الركوع لم يذكر شيئا ولا  
يزيد المسبوق في الشهادتين على قوله وان محمد اعبد ورسوله وقال بعض المتأخرين  
يكبر الشاهد **باب ما يفعل المصلي في صلوة بعد الافتتاح** واذا افتتح وضع  
يمينه على يساره تحت السرة وقال الشافعي يضعه على صدره ثم يقول سبحانك  
الله ومجداك الموحدا اما ما كان او مؤتمرا وقال ابو يوسف يقول في الاملا  
احب الي ان يزيد في الافتتاح وجهت وجهي الى اخره ثم يتعوذ ان كان اماما او منفردا  
ولا يتعوذ ان كان مقتديا ثم يأتي بالتسمية واختلفوا في انها هل هي من الفاتحة ومن  
راس كل سورة ام لا قال ابو الحسن لا عرف هذه المسئلة بعينها عن مقتد في اصحابنا  
والامر بالاخذ دليل على انها ليست من السورة وقال الشافعي هي من الفاتحة ومن  
كل سورة وقال ابو بكر الرازي انها آية من القرآن انزلت للفصل بين السور واجمع  
اصحابنا انه لا يجز بها وقال الشافعي نعم واما الكلام في التكرار فقد روي ابو يوسف  
عن ابي حنيفة انه قال لا يتعوذ الا في اول ركعة واقرأ باسم الله في كل ركعة ولا بعد  
قراها في تلك الركعة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يقرأ عند الفاتحة في كل ركعة  
وان قرأ في كل سورة فحسن وروي عن محمد انه اذا اجتمع بين السور فان اسر المرأة  
ذكر على راس كل سورة وان جهل لم يذكر ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في البحر  
والجمعة وفي كل اول من بين كل فريضة وقراءة الفاتحة على سبيل التعيين ليس بضرر  
عندنا وقال الشافعي هو فرض ولو ترك حرقا منها لا يقع صلوة وامامه المرأة قد ذكر  
في الاصل عن ابي حنيفة انه آية تامة وروي عنه انه ادى ما بيننا وله الاسم وروي



ثلاث آيات قصار وهو قول أبي يوسف ومحمد والعمدة في الآخرة سبعة ان شأنا  
اولا شأنا سبع وان شأنا سكت وقال الشافعي في فرض في الأربع وان ترك القراءة  
والسجدة لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة السهو وان كان ساهيا لكن القراءة افضل  
هذا هو الصحيح من الروايات وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لو سجد في كل ركعة ثلاث  
سجدة اجزأه وقراءة الفلحة افضل وان لم يقرأ ولم يسجد كان مسيئا ان كان  
متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة السهو واذا فرغ من الفلحة قال امين والسنة  
في الاخفاء وقال الشافعي بغيرها بقراءة في الفجر والعشاء ان كان اماما  
ولا يجزئها بعد الاولتين وخفيها في الظهر والعصر وان كان منفردا اجزأه ان شأنا  
ويضع نفسه في صلاة الفجر قال ابو الحسن مجزئها ما سمع اذ يديه ولا يربط يديه ذلك  
ان شاء فاما الصلوات التي لا يجزئها فالتفرد لا يجزئ ويسجد اذ يديه ولا يربط يديه ان لا  
يحرك لسانه والقراءة في الوتر واجبة في جميع ركعاتها وليس في سائر الصلوات قراءة  
سورة بعينها سوى الفلحة ويكبر للركوع ولا يرفع يديه وقال الشافعي يرفع يديه  
عند الركوع ويرفع الرأس منه ويضع يديه على ركبتيه في الركوع ويفرق بين اصابعه  
ويبسط ظفيرة ولا ينكس رأسه ولم يرفعه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا  
وان زاد فهو افضل ولا يطول على المومن ان كان اماما فاذا اطأ ركعا رفع رأسه  
والطائفة ليست بفرض وروى الحسن عن أبي حنيفة انه اذا اطأ ركعا قلبيلا  
وكان الى تمام الركوع اقرب الى القيام اجزأه وان كان الى القيام اقرب لم يجزأه  
وقال الشافعي اذا ترك الطائفة فسدت صلوة ورفع الرأس من الركوع ومودة  
الى القيام فليس من الواجبات وروى عن أبي يوسف انه واجب وهو قول  
الشافعي ويقول سبع لله من حمدة ويقول المومن ربنا لك الحمد ولا يشرك احدكم  
الاخر في هذا الذكر في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقولها الامام  
في نفسه وعن أبي حنيفة فيما اذا كان منفردا روايتان في رواية تجمع بينهما  
وفي رواية لا يجزئ فاذا اطأ ركعا لم يركب ولم يرفع يديه وحز سجدتين وسجد  
على جهته وانفرد والسنة في السجود ان يسجد على الجبهة والانف واليدين والركبتين  
والقدمين واما فرض السجود في يوضع الجبهة او الانف والقدمين في قول  
أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا ينادي بوضع الانف الا اذا كان بجبهته  
عند السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب وقال زفر والشافعي هو  
واجب فلو سجد على نور العمامة جاز ووضع يديه على اذنيه ويوجه اصابعه نحو  
القبلة ويعتمد على راحتيه ويدي يمينه ويعتمد في سجوده ولا يقترن في راحتيه

ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ثم يرفع رأسه ويكبر حتى يطأ ان قاعدا  
ثم يكبر ويخط للسجدة الثانية فيفعل كذلك فالكلام في الرفع بين السجدين مقدار ما  
يطلق عليه الاسم وعند الشافعي الطائفة فرض ثم يهبط على صدف قدميه ولا  
يقعد وقال الشافعي يجلس ثم يقوم ولا يعتمد على الارض في قيامه الا ان لا يستطيع  
والجلوس للتشهد بعد الركعة الثانية ليس بفرض ولو تركه عامدا لم تقصد صلوة  
وان كان ساهيا فعليه سجدة السهو واما العقدة الاخيرة من جملة الفروض دون  
الاركان وحذر الفرض في العقدة بعد اعادة التشهد واما صفة العقدة فالتسعة  
في العقدة الاولى والثانية ان يقترن رجله اليسرى فيقعد عليه وينصب اليمنى  
نصبا وقال الشافعي في العقدة الاولى ان يقترن رجله اليسرى مثل ذلك وفي  
الثانية يخرج رجله من الجانب الايمن ويجلس على الارض وتقعد المرأة كاسرما  
يكون لها وكذا في حالة السجدة تسجد كاسرما يكون لها ويكون متبعا بصره في صلوة  
في قيامه الى موضع سجوده وذكر الطحاوي فقال ينكر في ركوعه الى اصابع رجله  
وفي سجوده الى طرف انفه وفي عقوده الى حجم ولا يقعي اذا جلس للتشهد وذلك  
ان نصب قدميه ويقعد على عقبيه والتشهد ان يقول الحيات لله والصلوات  
والطيبات الي محمد وعبد ورسوله وقراءة التشهد ليست من الفروض  
واما هي من الواجبات في الاولى والثانية وقال الشافعي التشهد الحيات  
المباركات الصلوات الطيبات لله ولا يربط على هذا في العقدة الاولى فاما  
في العقدة الاخيرة فيريد ما شاء واما الصلوة على النبي فليس من الواجبات  
وقال الشافعي هو واجب وقال ابو الحسن الصلوة على النبي عليه السلام واجبة  
في العمرة واحدة ان شاء فعلا في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي انه يجب  
عليه الصلوة كلما ذكر وبيدعو بما يشبه الفاظ القرآن ولا يشبه كلام الناس  
واذا اراد السلام سلم عن يمينه وعن يساره واصابة لفظ السلام ليس بواجب  
عندنا وعند الشافعي واجب واما التسليم الثانية فقد روي عن محمد انها تحية  
للمؤمنين والتسليم الاولى للجنة والزوج ولو سلم او لم يسار فانه يسلم عن  
يمينه ولا يعيد عن يساره واذا سلم تلقا وجهه سلم بعد ذلك عن يساره هكذا روي  
الحسن عن أبي حنيفة ويسلم المومن بعد الامام في احدي الروايتين عن أبي حنيفة  
وروي انه يسلم معه ويؤي بالتسليم من عزيمته من لفظة والرجال والنساء  
وعن يساره كذلك وان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في  
الايسر نواه فيهم وان كان بين يديه نواه في الجانب الايمن باب ما يكره



للمصل أن يفعل في صلوة ينفي المصلي أن يتسرع ويكون مستحي بصره إلى موضع سجدة  
ولا يرفع رأسه ولا يطأ طيه ولا يفتت بشئ من جسده أو يثابه ولا يرفع أصابعه ولا  
يشبك بين أصابعه ولا يجعل يديه على خاصرته ولا يقلب الحصى إلا أن يسجد للوجود  
مرة ولا يلتفت ولا يتعدي ولا يرفع الأمن عنده ولا يتطأ ولا يتناوب ويدبره المار بين  
يديه ويكره ذلك للمار ويكره أن يغمض عينيه ولا يتزوج ولا يترقب على حيطان  
المسجد ولا بين يديه على الحصى إلا أن يديه ويكره عند الأبي والتسبيح في الصلوة  
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا بأس به ويكره أن يصلي الإمام على الدكان  
والمؤمن أسفل منه أو يكونوا على الدكان والإمام أسفل وذكر الطحاوي أنه لا بأس  
أن يكون مكان المأموم أرفع من مكان الإمام بالجلوس القائمة وإذا أتى الإمام  
وهو راكع كره له أن يرفع دون الصف وأن فعل ذلك جازت الصلوة ومن أدرك  
العموم ركعوا النبي وعليه السكينة والوقار ولا تعجل ويكره أن يعطي قاه في الصلوة  
وأن يعقب شجرة ويكره أن يصلي معجرا أو يفسره أن يشد حوالى رأسه بالمنديل  
ويترك وسطه كهيئة الأشرار ولا بأس بالصلوة على الطنافس واللبود ويكره  
للمأموم أن يسبق الإمام فإن فعل ذلك وأدركه الإمام جاز وقال زفر بن يحيى  
قال فإن رفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجزه الركوع وكذا السجود ويكره  
أن يقرأ في الصلوة في غير حال القيام ويكره السجدة في الصلوة وتفسيره أن  
يجعل يديه على رأسه وكيفية ثم يرسل الطرف من جوابه وكذلك السجدة الصمى  
وذلك أن يجمع طرفي يديه ويخرجهما تحت إحدى يديه على إحدى كفيه إذا لم  
يكن عليه سراجيل ولا بأس بالصلوة في ثوب واحد وإن صلى في سراويل  
واحد جازة وقد أساء أن صلى في الثوب الذي شق ليس عليه شرة لم يجزه وجب  
للإنسان أن يصلي في ثوبين أو أكثر ورده أن لبس قميصا ليس تحته زاد لبس  
ردا أو طيلسانا وروي عن أبي حنيفة أن الصلوة في السراويل يشبه فعل أهل النجاس  
وفي الثوب الذي يتسرع به بعد من النجاسة في قميص ورد أخلاق الناس بحكام  
وذكر أن شجاع أنه إذا كان محلول الأزار وكان لو نظر إلى عورة نفسه  
من فوقه لم يجز ولا بأس بأن يمسح بجمته من التراب بعد النزاع من صلوته  
قبل أن يسلم وقال أبو يوسف أحب إلي أن يديه ويكره اللعج في الصلوة فأن  
سمع فهو قطع لها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يقطع إلا أن يريد  
به التافيف ثم رجع فقال صلوة تامة فإن أراد به التافيف وأما النعج الذي  
لا يسمع فهو بمنزلة النفس ويضع ركبته للسجود قبل يديه فتجوز أن يصنع يديه

حالم العذر وإذا قام دفع يديه قبل ركبته **باب القراءة في الصلوة** قدر  
قدر فرض القراءة وإن قرأ فاتحة الكتاب ولم يقرأ مع شيء آخر فقد أسأ وقال أبو  
حنيفة وإذا قرأتك آيات مع فاتحة الكتاب لم يسي وقد أحسن وباب لسان قرا  
أجزاء وإن كان بحسن العربية فقد أسأ في قوله أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
لا يجزيه إذا كان بحسن العربية فالظاهر من قولهما أنه إذا لم يحسن العربية يقرأ  
بالتأسيه ومن أصحابنا من قال إن أبي حنيفة حذر ذلك في الكبر ويجوزها فاما أن يسلم  
جمع القرآن فلا ومنهم من قال يجوز وإن فعل جميع ما يقرأ في هذه الاختلاف قال أبو  
أدعابا بالتأسيه أو قنت بالتأسيه جاز وكذا إذا قرأ بالعربية فلهذا فاستحل  
من يقرأ بالتأسيه جاز وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا دعا بالتأسيه جاز  
وإذا قرأ القرآن بالتأسيه أعاد الصلوة وكذا إذا استخلف من يقرأ بالتأسيه  
تسدت صلوته ومن أصحابنا من جاز النقل إلى التأسيه ولم يجوز إلى غير ذلك على  
قول أبي حنيفة قال أبو الحسن والصحيح أنه يجوز النقل إلى أي لغة كان **باب**  
**قدر القراءة في الصلوة** المفروضة ويقرأ الفجر في الفجر قدر ثلاثين آية أي ستين  
سورة فاتحة الكتاب يريد به على قدر التفاوت بين الأبي صغيرا وكبيرا وأما  
الظهر فقال في الأصل يقرأ نحو الفجر وروى ويقرأ في العصر بعشرين آية ويقرأ  
في المغرب في كل ركعة سورة قصيرة خمس آيات وأما العشاء فيقرأ في الأولى  
بعشرين وخوصلة العصر وذكر في الفجر دانه يقرأ قدر ثلاثين آية كخوصلة الظهر  
وأما في السفر فيقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء وأما الوتر فما قرأه من حسن  
وأما علم **باب الصلوة في السفر** وفرض المسافر في كل صلوة رباعية  
ركعتان وقال الشافعي فرضه أربع والركعتان رخصة وإذا صلى المسافر  
أربعاً فإن لم يفعل في الأولتين تسدت صلوته وإن كان قد قدم صلوته وهو  
مسي واد في السفر النبي يتعصر فيه إذا قصد مسيرة ثلاثة أيام وروي عن أبي  
حنيفة يومان وأكثر الثالث وهو رواية عنهما أيضا والمعتبر في ذلك السير الوسط  
ولا عبء للأسراع والابطال وروي عن أبي حنيفة إذا سار في المأبوما ويكون على  
البر ثلاثة أيام قصر وقال أبو حنيفة يخرج المصلي في طريق في ثلاثة أيام وأمكنه  
أن يصل إليه من طريق أخرى في يوم قصر وقال الشافعي إذا كان بغير غرض  
لم يقصر ويقصر في سفره كله ما لم ينو الإقامة في موطن خمسة عشر يوما وقال  
مالك والشافعي إذا أقام أربعين يوما أو نوي إقامة خمسة عشر يوما في موضع  
لا يصلح للإقامة نحو الغلبه والجزيرة لم يكن مقما وكذلك كل موطن ليس فيه بيت



مدني وقال ابو يوسف اذا كان هناك قوم متوطنين يسكنون الشجر صامقيا بمنزلة  
القرى وعلى هذا اذا دخل الحرب فتوى الإقامة لم يكن مقيما خلافا لابي يوسف وركب  
عنه انهم اذا اقبلوا على بعض البوت صانوا حقيقتين وان كانوا في الاخبية والفساطيط  
فليسوا بمنزلة من اذا اقام من غير نية لم يكن مقيما وان طال وان توى المسا في الإقامة  
في موطن خمسة عشر يوما لم يكن مقيما وكوفه والعبارة لم يصير مقيما ويقصر المسافر  
اذا خلف العيران وكذا اذا عاد من سفر الى مصر لم يتم حتى يدخل العيران ولا يصير مسافرا  
بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بالنية اذا كان في موضع يصح له الإقامة ولم يكن تابعاً لغيره  
واذا سافر في الوقت في اوله واخره ففرض ان يتي منه مقدار الرحلة واذا قضى في حال  
سفره صلوة ثابتة في حال اقامته صلى اربعاً وان قضى في حالة الإقامة صلوة  
ثابتة في السفر قضى ركعتين ولو خرج من مصر مسافرا ثم توى الرجوع الى اهله  
كان كان نية وبين مصر مائة وثلاثة ايام ففرض وان كان اقل من ذلك اتم الاطمان  
ثلاثة وثلثه وثلثه وهو الذي يستقر فيه الانسان واهله ووطن سفر وهو البلد  
الذي يدخله الانسان بنوي ان يقيم فيه خمسة عشر يوما ووطن سكنى وهو ان يقيم  
في مرحلة اقل من خمسة عشر يوما اما وطن الإقامة لا يبطل الا بوطن مثله ولو استحدث  
في بلدة اخرى اهلها وكل واحد منهما له وطن اصلي واما وطن السفر فيبطل بالوطن الاصلي  
وطن مثله ويبطل بانشاء السفر واما وطن السكنى فيبطل مثله والوطن الاصلي ووطن  
السفر قال ابو الحسن في الجامع اختلف الروايات عن محمد في وطن السفر وروي عنه  
انه لا يعتبر وطن السفر الا اذا كان بينه وبين المصر الذي هو مقيم فيه ثلثة ايام  
فصاعدا مثاله بغداد في حرج الى القصر وهو المصنف بين بغداد وكوفة  
وانه لا يبلغ مدة السفر ونوي ان يقيم خمسة عشر يوما فلما دخل القصر نوي ان  
ياي الكوفة فيقيم بها يوما ثم يعود الى بغداد ويمر بالقصر فانه يتم الصلوة حتى  
ياي الى الكوفة بلا اختلاف فاذا قبل من الكوفة يقصر الى بغداد في هذه الرواية  
وروي ابن سماعة عنه انه يتم حتى ياتي بغداد ولو ان حراسا يأمرون الكوفة ونوي  
المقام بها شهرا ثم خرج الى الحيرة ونوي المقام بها شهرا ثم خرج من الحيرة يريد  
حراسا ومن الكوفة صلى ركعتين ولو لم يكن نوي المقام بالحيرة خمسة عشر يوما  
اتم الصلوة بالكوفة ولو ان حراسا يباحين قدام الكوفة بنوي المقام شهرا  
ثم ارجل منها يريد مكة ثم ذكر حاجته له بالكوفة قبل ان يسير ثلثة ايام  
فعاد قال يقصر ولو ان كوفيا خرج الى القادسية ثم خرج منها الى الحيرة ثم عاد  
من الحيرة يريد الشام من غير ان يدخل الكوفة ثم بالقادسية قصر ولو كان

ان يرجع الى القادسية قبل ان يصل الى الحيرة ويرجل الى الشام صلى بالقادسية  
اربعا ودخل المسافر بلزومه الاقامه سواء كان في اولها واخرها وان قصد الاقامه  
على نفسه كان على المسافر ان يصلي ركعتين وقال الشافعي يصلي اربعاً ولو اقام في السفر  
مسا في فاحدث الامام فاستخلف مقيما لم يلزم المسافر الاقامه ولو لم يجد مقيما  
نوي الإقامة اتم هو والقوم جميعا ولو خرج من مصر مسافرا او اتمح الصلوة ثم  
حدث فعاد الى مصر وتوضا ثم رجع صلى اربعاً وكذلك لو نوي في خلال صلوة  
ان يرجع الى وطنه ولا يجوز اتمه المسافر بالمقيم بعد ذهاب الوقت ويجوز  
اتمه المقيم بالمسافر بعد ذهاب الوقت وكل من كان يتعال انسان يلزمه طاعته  
يصير مقيما باقامته كالمرأة مع زوجها والعبد مع سيده والجيش مع  
الامير واذا نوي المسافر الإقامة في الصلوة اتم منفردا كان او مقفدا  
مسيوقا كان او مملكا وان كان لاحقا او اذ ركع اول الصلوة فاحدث وتوضا  
او نام وانبت بعد فراغ الامام ونوي الإقامة لم يتم هذه الصلوة واذا صلى  
مسافر الظهر ركعتين وسماي وسلم ثم نوي الإقامة سقط عنه سجدة السهو  
ولم يتم في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يتم ويسجد في اخره واذا اتم  
المقيم بالمسافر اتم المقيم ولا قراءة عليه فيما كان يقضي اذا كان اذ ركع وقت الصلوة  
وسفر الطاعة والمعصية سوا في رخصة القصر والافطار وقال الشافعي سفر  
المعصية لا يفيد الرخصة وكذا المرأة اذا لحقت من غير محرر وكذا المسح على الخفين وكذا  
جواز الصلوة على الرحلة اذا خاف وكذا اجواز المينة عند الضرورة يستوي في ذلك  
حالة قصد المعصية والطاعة وفي كل صلوة هي اربع دون الركعتين والثلث باب  
الصلوة على الرحلة ويجوز التطوع على الدابة في الصحرا مسافرا كان او مقيما  
ايما توجهت به عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يطلق ذلك للمسافر خاصة وذكر  
في الاصل في المقيم اذا خرج من المصر فرحلتين او ثلثة فله ان يصلي على الدابة واستعمال  
القبلة في الابد ليس بواجب وقال الشافعي هو واجب ويومي على الدابة ايما  
ويجعل السجود اخفض من الركوع وينزل للمكوبة والوتر ركعتي الفجر في رواية عن ابي  
حنيفة لا يجوز للماشي ان يصلي في حال مشيه وكذا الساج في البحر لا يصلي مع السباح  
ويكون سجدة التلاوة على الدابة بالاياء وهو راكب وان تلا على الارض لم يركب الاياه  
على الدابة ولو اوجب صلاة وهو راكب جاز ان يود بها راكبا وذكر في الاصل لو  
نذر ان يصلي لم يخرج على الدابة وهذا مطلق يحمل الالتزام حال كونه على الارض وعلى  
الدابة ولو ابتدأ على الدابة ثم نزل بناه وان ابتدأ على الارض ثم ركب استقبل وي



الحسن من ابي حنيفة وابي يوسف انه يستقبل في الحرمين اقتد احد الركبتين بالارض  
اذا كانا على اثنين وروي عن محمد اذا كانوا واحدا وقام الامام وسطهما جازيا باب  
الصلوة في السفر الاول ان يخرج الى الشيطان امكنه فان لم يفعل وصلي في السفر فان  
كانت موقوفة في الشط وهي على قرار من الارض فصلي قائما جازيا وان لم يكن مستقرا  
فان كانت موقوفة وعلمه للزوج لم يجز الصلوة فيها وان كانت غير موقوفة جازيت  
الصلوة فيها وان كانت سائرة وصلي قاعدا مع القدرة على القيام جازيا في قول ابي حنيفة  
وقد اساء وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز قال محمد ولو وصلي على رجل لا يصير جازيا ولو  
صلي على بعير لا - لم يجز ويتوجه في النسيئة الى جهة القبلة حيث كان باب  
الصلوة في الحار والطين اذا كان في طين لا يقدر على النزول او مي عليه وان  
قدر على النزول نزل وصلي قائما بايما اذا عجز عن العود والقيام فان اوى على  
الدابة وهي تستبر لم يجز اذا قدر ان يوقف وان لم تقدر الوقوف جازيا ويتوجه الى  
القبلة ان قدر عليه وان عجز سقط وان قدر على النزول ولم يقدر على السجود اوى قاعدا  
**باب صلوة الجمعة** صلوة الجمعة فريضة ولها شروط وهي ان يكون ذكرها  
بالفجر عاقل اقله اقله مقبلا وقال ابو حنيفة للجمعة على الاعمي وان وجد ثوبا وقال  
ابو يوسف ومحمد يجب عليه ومن حضر من هو لاد للجمعة اجزاه وكانت فريضة  
ولا يجوز للجمعة الا في المصر او خارجا منه فربما نحو مصلي العبد واختلف الاقوال في  
صفة المصر قال ابو الحسن ما يقام فيه المحدث ويقضي الاحكام وهو رايه عن  
ابي يوسف في الاملا وبعد اذا اجمع في القرية من لا يسمع مسجد واحد بني لهم  
الامام جامعا وقيل المصر ما يتعبد فيه كل صانع بصنعه ومن كان خارج المصر  
لا يجب عليه دخول المصر للجمعة وقال الشافعي يجب على كل من يسمع النداء ويجوز  
اقامة للجمعة بمنى في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجز بها والجمعة  
شرط وكذا السلطان والخطبة شرط وكذا الوقت لا يجوز تقديمه على الزوال ولا بعد  
حزج الوقت وقال ابو حنيفة لا تصح للجمعة الجماعة وهم ثلاثة سوى الامام وقال  
ابو يوسف تنعقد باثنين سوى الامام وقال الشافعي يعتبران بعين رجل ويجوز  
امامة العبد والمسافر في صلوة الجمعة وقال زكريا يجوز وتنعقد الجمعة باقدا العبد  
والمسافر من والمرمي قال ابو الحسن واذا تعذر جعل اذن الامام لغيره او لموت  
قبل ان يلى غيره فلا باس ان يجمع الناس على رجل واحد يصل بهم ويجز في الخطبة قليل  
الذكر نحو قوله الحمد لله في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا اذا اتي  
بسمي خطبة في العادة وقال الشافعي لا بد من الخطبتين ولا يطول الخطبة وروي الحسن من

ابي حنيفة انه خطب خطبة خفيفة بعد ابيه تعالى ويثني على الله ويتشهد ويصلي على النبي عليه  
السلام ويعط الناس ويذكرهم ويقرأ سورة وفي الثانية كذلك ويذكرهم مكان  
الوقوف ويكون قدر الخطبتين مقدار السورة من الطوال المفصل ويستقبل العزم بوجهه  
مستدبر القبلة ويستقبل العزم الامام بوجهه وروي ان ابا حنيفة كان لا يستقبل  
الامام حتى يفرغ المودن من الاذان فاذا اخذ في الخطبة الحرف اليه والبطانة من بين  
الخطبة والخطبة صحيحة بدو وقال ابو يوسف والشافعي لا يصح ويخطب الامام قائما  
وتكره الصلوة من حين يخرج الامام للخطبة اليه ان يفرغ من الصلوة وكذلك الكلام عند  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا باس بان يكلم قبل الخطبة وبعد ها لم يدخل  
الامام في الصلوة ويجتنب المستمع للخطبة ما يجتنب في الصلوة واختلف المتأخرون فمن  
كان بعيدا من الامام لا يسمع فاختار محمد ابن مسلمة السكوت وكان نصير ابن جني  
يقول الزمان وقال ابو حنيفة اذا ذكر النبي في الخطبة استمعوا ولم يصلوا وروي عن  
ابي يوسف انه يصلي الناس عليه في نفوسهم ولا يصلي يوم الجمعة في مصر جامع جملة  
ولا يودن ولا يقيم في السجن وغيره لصلوة الظهر واما اهل القرى ومن هو في موضع لا  
جمعة فيه فينبغي لهم ان يودوا بالجمعة كما في سائر الصلوات ولا باس بصلوة الجمعة  
في موضعين وثلاثة عند محمد ولما ابو يوسف في موضعين دون الثلث اذا كان مصرا  
له جانبان فيصير في حكم مصرين كقوله اذا وقفا في الجمعة باري سورة نساء ولا يقصد  
سورة بعين يد يد ورايها وفي اي حال ادرك الامام ودخل معه اجزاه عن الجمعة  
وكذا اذا ادرك في سجدة في السجدة في قوله ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجز  
للجمعة حتى يدرك ركعة وحكي الطحاوي عن محمد وجوب التقدمة الاولى وحكي  
عنه المعلي انها لا يجب ويستحب لمن حضر للجمعة ان يدهن ويمس طيبا ان وحده  
ويلبس من احسن ثيابه وان اغتسل فهو افضل وان ترك فلا باس به وقال ابو يوسف  
الفصل سنة الصلوة حتى لو اغتسل ثم احدث فتوضا للصلوة لم يكن مقبلا السنة وروي  
عن ابي حنيفة مثله قال الحسن الاغتسال للوقت فاذا اغتسل بعد طلوع الفجر فقد  
اقام السنة واذا صلى الظهر في منزله قبل اداء الناس للجمعة سقط عنه فرض الوقت قال  
زكريا يقد به ولو ان العبد ور جيب مرض او سحر او رقا ادى الظهر في منزله  
ثم سعى الى الجمعة انتقض ظهره وقال زكريا لا ينقض ولو تذكر الفجر وهو جازي ان اشغل  
بأدائه ان تغو للجمعة ولا يفوته الظهر ادى الفجر وترك الجمعة في قوله ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال محمد يشغل تأداه للجمعة وقال ابو حنيفة اذا صلى الظهر ثم توجه الى  
الجمعة انتقض ظهره ادرك للجمعة ام لا وقال ابو يوسف ومحمد لا ينقض حتى يكبر للجمعة



واذا احدث الامام بعد الخطبة قبل التسمية فقدم رجلا فان كان شهيد الخطبة او  
بعض اجزائه فان لم يشهد شيئا من ذلك لم يجزه ولو كان احدث الامام بعد  
الدخول في الصلوة صح تقدمه وان لم يشهد الخطبة **باب صلوة العيدين**  
وتجب صلوة العيدين على من يجب عليه الجمعة كداري عن ابي حنيفة وهذا يدل على  
وجوبها وذكر في الجامع الصغير في العيدين لجمهورهم قال الاول سنة ووقتها من  
حين يتبين الشمس الى ان تزول فان تركها في اليوم الاول في عيد الفطر بغير عذر حتى  
زال الشمس لم يصل من العيد وان كان بعذر يصلي من العيد فان ترك في الغد لم يعمل  
بعده فاما الاضحية فوقتها من حين يتبين الشمس الى ان تزول فان تركها العذر او  
لغير عذر صلى في اليوم الثاني فان لم يعمل صلى في اليوم الثالث فان لم يعمل فقد فات  
ولا يعمل بعد ذلك ونصح صلوة العيد بما نصح به الجمعة الا الخطبة فانها تفعل بعد الصلوة  
وان تركها فقد استأوا التكبيرات في الفطر والاضحية سواء بقدي الامام فبكر تكبيرة  
الافتتاح ثم مستحبة وبكر ثلثا ويقرأ ويكبر للركوع والسجود واذا اقام الى الثانية  
مزلة بذكر ثلثا ويكبر بالربعة فصارت التكبيرات الزايدة ستا ثلثا في الاولى  
وثلاثا في الثانية وبوالى بين القرائن وهو مروى ابن مسعود وبه اخذنا  
وروى عن ابي يوسف سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية ويبدأ فيها بالتكبير وباتي  
بالاستفتاح عقب التكبيرة الاولى وقال ابو يوسف يعود عقب الاستفتاح و  
قال محمد يرحل من التكبيرات ويرفع يديه في التكبيرات الزايدة في العيدين وقال  
ابو يوسف لا يرفع ويقرأ ابي سورة شاء وتخير بالقراءة ومن ادرك الامام وهو  
راكع فخاف ان يركع الامام راسه كبر للافتتاح وركع فان لم يخف قوف الركوع مع  
الامام اتى بالتكبيرات الزايدة قائماً ولو خاف ان يقوته الركوع فبكر للافتتاح وركع  
فانه يكبر تكبيرات العيد في الركوع في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكبر  
واذا رفع الامام راسه قبل ان يقرأ راسه وسقطت عنه ما بقي من التكبيرات  
فاذا ركع الامام بعد فراغه من القراءة في الركعة الاولى قبل ان يكبر فانه يعود  
ويكبر وقد انتقض ركوعه ولو يعيد القراءة ولو ذكر بعد ما قرأ الفلحة فانه يكبر  
ويعيد الفلحة وان ادرك الامام في الركعة الثانية اتبعه في التكبير وقضى الاول  
ويفعل ما يفعله ابن مسعود في ثابته بغير اثم يكبر وذكر في نوادر ابي سليمان  
انه يبدأ بالتكبير فيما يقضي وقيل ما ذكره في الاصل قول محمد وقيل ما ذكره في النوادر  
قول ابي حنيفة في ابي يوسف واذا كان يوم العيد يوم الجمعة ياتي بها ويكبر في  
ذهابه الى العيد ايوم الاضحية ولا يكبر يوم الفطر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف

محمد يكبر واذا اثنائه صلوة العيد مع الامام لم يقضها ولا يطوع قبل العيد وان شاء  
يطوع بعد الفراغ من الخطبة وبمع الخطبة ويجوز للمحدث اذا خاف قوف الصلوة  
ان يكبر ولو احدث المحدث في خلال صلاة وعاف ان اشتغل بالنوضه ان تقوته  
الصلوة مع الامام يتيمم ويأ في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يتوضأ  
ولا يتيمم **باب صلوة الخوف** صلوة الخوف مشروعة بعد الرسول صلى  
الله عليه وسلم وعند الحسن بن زياد وهو قول ابي يوسف الاول لم يشرع  
ويصلي بهم ركعتين ان كانوا مسافرين وان كانوا مقيمين صلى بهم صلوة الاقامة  
ويجعل الامام الناس طائفتين طائفة يقرأ العدو ويفتح مطافعة فيصلي بهم ركعة ان  
كانوا مسافرين وان كانوا مقيمين ركعتين ينصرفون الى وجه العدو ثم تاتي  
الطائفة الاخرى فيصلي بهم بقية الصلوة ويتيممون ويسلم فلا يسلمون وينصرفون  
الى وجه العدو ثم يعود الاولى فيقضي بقية صلواتهم بغير قراءة وينصرفون الى  
وجه العدو ثم يعود الطائفة الثانية فيقضون بقية صلواتهم بقراءة وقال ابو  
يوسف يجعل الناس خلفه صفين ويفتح بهم الصلوة ويصلي بهم فاذا سجد سجد معه  
الصف الاول ووقف الثاني يجرسهم فاذا رجعوا وسلمهم من السجود سجد الصف  
الثاني وتاخر الصف الاول وتقدم الثاني وفعلوا في الركعة الاولى مثل ما فعلوا  
في الاولى وهو قول ابن ابي ليلى وقال مالك يجعل الناس طائفتين فيصلي بطائفة  
ركعة سجدة ثم يصلون بقية صلواتهم ويسلمون وينصرفون الى وجه العدو  
وتاتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة وسجدتين ويسلمون ويقيمون  
صلواتهم وقال الشافعي مثله ذلك الا انه قال لا يسلم الامام ولكن ينظر فراغ الطائفة  
الاخرى فاذا سلم بهم ويصلي المغرب بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة  
واذا اشتغلوا بالقتال والتضارب لم يصلوا على تلك الحالة ولو امكنه ان يصل  
راكباً ولم يمكنه النزول صلى بایاء وان قدر على استقبال القبلة لزمه الاستقبال  
وان تعذر سقط عنه ولو صلى بایاء لم يلزمه الاعادة بعد ذلك والعذر في الوقت  
وخارج الوقت والراجل يومئذ اذا لم يقدر على الركوع والسجود والراكب اذا كان  
مطلوباً بالاباس بان يصلي وهو سائر وان كان طالبا فانه لا يصل على الدابة والخوف  
من العدو والسبع سواء ولو راى قنطرة او عدوا وصلوا صلوة الخوف ثم تكبر بغير ذلك  
اعادوا **باب صلوة الكسوف** صلوة الكسوف ركعتان كسوف الصلوة  
فان شاء وصلوا قراة وان شاء وصلوا جماعة مع الامام الذي يصلي للجمعة وقال الشافعي  
يصل ركعتين كل ركعة بركعتين ولا يخبر بالقراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف



واختلفت الروايات عن محمد بن يونس الدعاء بعد الصلوة وليس فيه خطبة ولا خروج ولا يصلي الكسوف في الاوقات المني عنها وروي الحسن عن ابي حنيفة ان شاة صلى ركعتين وان شاء اكثر من ذلك وقوله اكثر من ذلك محمول على كسوف القمر والصلوة في كسوف القمر حسنة يصلون وحداها وكذلك الصلوة عند الافتراس والظلمة والله اعلم **باب صلوة الاستسقاء** وليس في الاستسقاء صلوة ولا دعاء موقت ولا خطبة ولكنه دعاء واستغفار وان صلوا وحدا فلان يابن وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصلي الامام للجماعة ركعتين بلا اذان واقامة ويجهر بالقراءة ويخطب بعد ذلك وروي عن محمد انه يكره وليس فيه قول ردا في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز الامام ولا يجوز العامة ولا يخرج فيه منبر وان وقع بيد من يحسن وان لم يفعل وأشار بأصبعه فحسن قال محمد وأحب الي ان يخرج الناس الى الاستسقاء فلما وان لم يخرج الامام وامر الناس بالخروج خرجوا وان خرجوا بغير اذنه جاز ولا يخرج اهل الدعة في الاستسقاء **باب الصلوة بمكة** واذل صلي بمكة صلي الى اي جهة شاء مستقبلا لشيء منها وان كان من غير قاعة غير متوجه الى شيء منها لم يخرج فان صلوا جماعة استداروا حول الكعبة ومن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام لم يضره فان كان في الجهة التي يصلي اليها الامام لم يخرج وان كان في جهة اخرى جاز وان صلت امرأاة الى حيث الامام في تلك الجهة صدت صلوة وصلوة العوم وان صلت الى غير تلك الجهة صدت صلوة من تجاوزها خاصة وسواء كانت الكعبة مبنية او مهندمة ويجوز في خوفها وقوتها فان صلوا جماعة استداروا وخلف الامام ويبتغي لمن يولج الامام ان يجعل بينه وبين الامام سترة ولو صلي وظهروا الي ظهر الامام جاز ومن كان ظهرا الي وجه الامام لم يخرج والله اعلم **باب صلوة المريض والمريض كالصحيح في فومن الصلوة الامام عنه او خاف من فعله زيادة عليه وان عجز عن القيام صلي قاعدا يركع ويسجد وان عجز عن الركوع والسجود صلي قاعدا بآباء ويجعل السجود اخفض من الركوع وان عجز عن القعود صلي على جنبه او يصلي مستلقيا على قفاه ورجلاه الى القبلة وروي انه يصلي على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلي قاعدا بآباء وان صلي قاعدا بآباء جاز ولا يستحب له ذلك وقال زفر والساق في صلي قاعدا بآباء يتعلق بالوجه فان عجز عن ذلك لم يصلي وقال زفر يومي بقلبه وقال الساق في عينه وقلبه واذ لزال العذر بقي الذي لم يصلي الا اذا كان معي عليه او ايا العقل من المرض فان**

به اكثر من يوم وليلة يندب صلوات لم يقص وان كان اقل من ذلك قضي وروي عن محمد ان قليل الجنون ككثير الاغيا ويفعل في صلوة من القراءة والتسبيح والتكبير والشهادة ما يفعله السليم وان عجز عن ذلك تركه والمريض اذا فاتته صلوات فقتضاها في حالة الصحة فعل كما يفعله السليم وان فاتته في الصحة فقتضاها في المرض صلي بآباء واذ ارفع الي وجه المريض وسادة او شي يسجد عليه من غير ان يومي لم يخرج وان كان موصيا جاز واذ اشترى في الصلوة وهو صحيح ثم عرض له مرض يثني على صلوة على حسب الامكان وروي عن ابي حنيفة انه يستقبل اذا صار الى اليمام ولو شرع وهو معذور ثم صبح فان كان الشرع يركع ويسجد يثني في قوله ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد يستقبل وان شرع بالآباء ثم صبح على الركوع والسجود فانه يستقبل وقال زفر يثني وروي عن ابي حنيفة انه يجلس المريض كيف شاء وروي الحسن عن ابي يوسف انه اذا افتتح ترنم واذ اراد ان يركع يثني رجله وقال زفر يقعد كما يقعد في التمسك **باب صلوة التطوع** وصلوة التطوع ركعتان هذا هو المشهور واختلفت الروايات عن ابي يوسف وروي انه اذا نوي اربعاً ثم افسد لزمه قضاء الاربع وان نوي اكثر من ذلك لم يلزمه وفي رواية يلزمه ما نوي من العدد وان كان مائة ركعة ويلزم في كل ركعتين من القراءة والذكر والفعل ما يلزمه في صلوة الفرض وقالوا اذا اقام الى الثالثة استفتح كما يستفتح في الا بندا واذ ترك العقدة الاولى فالقيام ان تفسد صلوة وهو قول محمد وفي الاستسقاء لا يفسد وهو قول ابي حنيفة واي يوسف وقابلية الخلاف يظهر في رجل صلي المغرب الفرض منفرد ثم صلي مع الجماعة فانه لا يجوز فان النفل ثلث ركعات غير مستوعب ومن كان مسنونا في الفرض فهو مسنون في التطوع الا ان يصلي قاعدا وهو يقدر على الركوع والسجود والقيام او يصلي التطوع على الرحلة فان ذلك يجزئ ولا يجزئ في الفرض وان افسد شيئا من ذلك قضاء وقال الساق في واجب القضاء فكل ركعتين افسد هما فعلة قضاها دون ما قبلها وطول القيام افضل في التطوع وروي عن ابي يوسف انه اذا لم يكن له ورد فذلك فان كان له من القرآن فالأفضل ان يكثر عدد الركعات ولا يصلي تطوع جماعة الا قيام رمضان **باب التطوع قبل الفرض** ويجزئ والتطوع قبل صلوة الفرض ركعتان ويكره ان ينطبق في هذه الوقت غيرها والنوافل اذا فاتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتت مع الفرض واذ اقامت اوحدها لا يقضي في قول ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد احب الي ان يقضيهما اذا طلعت الشمس والتطوع قبل الظهر



اربع لا يسلم الا في الاخير منهن ور كعتان بعد هاتين اربع قبل العصر وعن ابي حنيفة ركعتان  
وليس في النافلة قبل العصر كائنا فلة قبل الظهر في التاكيد ور كعتان بعد المغرب واربع  
قبل العشاء الاخرى ان احب واربع بعدها واربع بعد الجمعة وذكر في كتاب الصور  
سنة واربع قبلها ويكره للامام ان يتطوع في مكانه الذي يصلي المكتوبة فيه ولا يكره  
للمأموم ويستحب له ذلك حتى يتسوش الصفوف ويكره التطوع في المسجد والناس  
في الصلوة الا ركعتي الفجر فانه يصليها خارج المسجد ان امكنه ان يترك ركعة في الجماعة  
وان حثي ان تقوته ركعتان في الجماعة استغفل بالجماعة ولو سترع في التطوع ثم اقيمت  
الصلوة فان كان في صلوة الفجر قطعها ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد لم يقطع  
ولا يدخل مع الامام واما في صلوة الظهر فان صلى ركعة ضم اليها اخرى وان قام الى الثالثة  
قبل ان يقيد بها سجدة عاد الى التسليم وسلم وان قيد الثالثة بسجدة اتمها ويدخل مع  
الامام بعد الفرائض فيجعلها تطوعا وكذلك الحكم في صلوة العشاء واما في صلوة العصر  
فلكذلك ايضا الا انه لا يفعل مع العوم بعد الفرائض واما في المغرب فان صلى ركعة قطعها  
وان سجد في الثانية مضمي فيها ولا يدخل مع الامام فان دخل صلى اربعا **باب**  
صلوة الوتر صلوة الوتر ثلاث ركعات وقال الشافعي ان ثلثا او ثوب ركعة او  
ثلث اوجس او سبع او تسع او احدى عشر واذا فرغ من القراءة في الثالثة كبر ورفع  
بيده هذا اذ ينه ثمار سلما وقت وقال الشافعي بقيت في النصف الاخير من شهر  
رمضان بعد الركوع واحتلوا في معنى الارسال قال بعضهم معناه لا يرفع يمينه  
علي سماه في حال القنوت والقيام الفاضل بين الركوع والسجود وصلوة النازلة ومنهم  
من قال يرفع ومعنى الارسال ان لا يسطرها وروي عن ابي يوسف انه يسطرها  
في حال القنوت وروي عن ابي حنيفة انه يشير باصبعه السابعة من يده اليمنى وكذلك  
في حال التشهد ومقدار القيام في القنوت فتر سورة اذ السجدة انشقت ولين فيه  
دعاء موافق واذا فرغ من القنوت كبر ولم يرفع يديه واذا انشيت القنوت حتى ركع  
ثم ذكر مضي على ركوعه ولم يرفع راسه للقنوت وافضل اوقات الوتر اخر الليل  
**باب سجود السهو وسجود السهو واجب وحكم السهو في صلوة العزم**  
والنفل سوا ومن ترك في صلوة فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو وان كان  
فعلا لم يوضع فيه ذكر ليس فيه سجود السهو كوضع اليمن على الشمال والقومة  
التي بين الركوع والسجود فان زاد فعلا من جنس افعال الصلوة فعليه سجود  
السهو وان ترك فلكة الكتاب او السورة فعليه سجود السهو وان جهز فيما خات  
او خاف فيما جهز فعليه سجود السهو وروي عن محمد في مقدار الجهر والمخافتة

الاني يتعلق به سجود السهو ومقدار الجهر في الصلوة وروي عنه انه قد روي بالكثر من  
الفلكة او اية طويلة وعن ابي يوسف انه اذا جهز في واحد سجود واما السهو في السهو  
عليه ولو ترك قراءة التشهد او القنوت في الوتر او تكبيرات العيد فعليه سجود السهو  
واما تكبيرات الركوع والسجود ويستحب اتمها فلا سهو فيها وكذا اذا ترك الاستفتاح  
لم يسجد ويقضي الفعل الذي ترك ما لم يخرج عن الصلوة فان خرج منها فسدت صلواته  
فاما العدة الاولى فانها لا تقضي ولا تفسد الصلوة بتركها واما سجدة الدلاوة فاما  
تقضي مادام في الصلوة ولا تفسد الصلوة بتركها وان ترك سجدة من ركعة وقضاها  
وحدها وقت صلواته وقال الشافعي يقضيها ويقضي ما بعدها واما الركوع فلا يصح  
فيه القضاء فانه اذا لم يركع لم يقيد بسجدة وكذا اذا ترك السجدة لم يقيد ركعة ولو  
خرج من الصلوة وعليه سجدة واحدة بطلت صلواته ولو قام الى الثالثة قبل ان يقيد  
فقد كرر وان كان الى القنوت اقرب عاد اليه وان كان الى القيام اقرب مضى فيه ولم يقيد  
واما الذكر فلا يقضي اذا فات عن موضعه الا القراءة فانه تقضي فيما بقي من قيام الصلوة  
معناه اذا ترك السجدة في الاولتين قضاها في الاخرتين وان ترك الفلكة في الاولتين  
لم يقضيها في الاخرتين وان ترك السجدة في الاولتين قضاها في الاخرتين ويجزئ هكذا  
ذكر في الجامع الصغير ولم يزل يجهز بها او بالسورة خاصة وروي عن ابي حنيفة  
انه يجهز بالسورة دون الفلكة وروي عنه انه لا يجهز بها وسجود السهو بعد السلام  
سواء كان من زيادة او نقصان يكره بعد السلام الاول ثم يركع ساجدا ويسجد في سجدة  
ثم يفعل ثانيا كذلك ثم يشهد ويدعو بما احب وقال الشافعي يسجد قبل السلام ولو  
سهي في سجود السهو فلا سهو عليه ولو سجد قبل السلام اجزاه وهذا رواية الاصل  
وروي عنه انه لا يجزيه وان ادرك سجود السهو مع الامام فقد ادرك الصلوة ولو  
سهي بمرار كفاه سجدة وان ولا سهو على من صلى خلف الامام وكذا اذا كان احدا لم يسجد  
فيما يقضي اذا سجد وان كان مستبورا فانه يسجد فيما يقضي يسجد وعلى المأموم اتباع الامام  
في السجود سواء كان خلفه في حاله السهو او دخل بعد ذلك وان كان مستبورا لم  
يسلم مع الامام ولكن يتابعه في سجود السهو فان لم يسجد مع الامام سجد في اخر صلواته  
استحسانا ولو زاد ركعة في السجدة تسجد معه وان ادركه في سجدة واحدة اتبع  
الامام فيها ولم ينقض السجدة الاولى فان ترك الامام سجود السهو فلا سهو على  
المأموم ولو سجد في المسبوق فيما يقضي وقد كان يسجد مع الامام السهو سجد ثانيا  
وان سلم المسبوق حين سلم الامام ساهيا بنا على صلواته وعليه سجود السهو ومن  
سلم عن نسيانه قبل السلام عن يمينه فلا سهو عليه ولو سلم وعليه سهو ففعل ما قطع



الصلوة لم يسجد واذا اطلعت الشمس بعد السلام او اخرت لم يسجد واذا اشك في صلوة  
بشر السنيقن فان طال تفكره كان عليه سجود السهو وان لم يظن فلا سهو عليه واذا اشك  
الثلاثا صلى اربعا فان كان اولها اصابه استقبل الصلوة وان كان يعرض فذلك كثير  
يخبرني قال ابو الحسن معناه اذا كان غالب حاله ذلك وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يني  
عليه اليقين وذكر ابو بكر الرازي ان الشاك في اركان الحج اذا كان يكثر يخبرني كما في الصلوة  
وقال بعض اصحابنا ياخذ باليقين **باب الحديث في الصلوة اذا سبقته**  
الحديث في الصلوة بوضاويها اما ما كان او مفتردا ان شاء الله لم يقبل تعلانيا في  
الامام له منه كالمشي والاعتراف من الاثنا وان استيق ما لوضوئه او تكلم او فعل فعلا  
يسوي ما استيق فسدت صلوته وان استقبل الصلوة في وافيها وان تعذر  
الحديث او قنقه او اعني عليه او حجب استقبل الصلوة وكذلك لو اتم في صلوته فاحتم  
او نظر الى امرائه او فكر في منزله استقبل ولو ادى شيئا من الصلوة مع الحديث  
الذي سبقه فسدت صلوته ولو سبقته الحديث في اخر الصلوة بوضاويها فان فعل  
شيئا مما يفسد الصلوة فسد ما بقي ولا اعاده عليه والمفترد اذا توضا خيرا ان شاء  
اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه وان كان ماضيا عاد الى حاله ونقص ما سبق  
الامام به يعزله فاذا اصاب المصلي حديث من غير فعله بان شجرة انسان استقبل  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يني واذا سبقته الحديث فاصاب ثوبه  
قد غسل الثوب وبنى ويسمي من تحت ثيابه اذا احتاج اليه وان كسفت يني  
عليه **باب الاستحلاف** وكل موضع جاز الشافعي لا يملك ان يستحلف ولا يصح  
معها البنا كالحديث العمد فلا استحلاف فيه والامام الحديث على امامته مالم  
يخرج من المسجد او يقوم للخطبة في مقام يؤيد ان يؤمر الناس فيه او يستحلف  
القوم غيره فان لم يستحلف الامام ولا القوم حتى يخرج الامام من المسجد فسد صلوة  
القوم ويتوضي الامام ويبيني وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا كانت الصفوف  
متصلة خارج المسجد فاستحلف رجلا من الصفوف الخارجية بطلت صلوة القوم  
وقال في الاستحلاف ولو كبر الامام يوم الجمعة وحده في المسجد وكبر تكبيرة من كان  
خارجا من المسجد لم ينعقد الجمعة خلافا لمحمد ولو قدم الامام رجلا على غير وضوء  
فلم يغير مقامه شيئا ان يؤمر الناس فيه حتى قدم غيره مع الاستحلاف ولو لم  
يكن مع الامام الا رجل وليه فقام امام نفسه فدمه الحديث امر لا ولو اقمته رجل  
فقد الامام الحديث مع دخوله قبل ان يخرج من المسجد وان كان بعد اضرافه ولو قدم  
الامام امرأة فسدت صلواتهم جميعا الرجال والنساء والامام والمقدمة وقال روى

صلوة المقدمة والنساء تامة ولو صلوا في غير مسجد فان احدث الامام في اواخره الصلوة  
كل من خرج عن المسجد فان مضى الامام قد اتمه وليس يربط به بناء ولا ستره لم يفسد  
صلواتهم حتى يجاوزون بين يديه مقدار الصفوف التي خلفه هكذا روى عن ابي يوسف  
فان كان بين يديه حائط او ستره فاذا تجاوزها بطلت صلواتهم ولوطن الامام انه احدث  
ثم علم انه لم يحدث وهو في المسجد رجع وبنوا ويدين من محمد انه لا يني وان خرج من  
المسجد فسدت صلواته ولوطن انه على غير وضوء او ان في ثوبه نجاسة فاستقبل وقول  
عن القابلة فسدت صلواته وكذا المتيهم اذا راي سرا بطن انه ماء ولو سلم في الركعتين  
سأهيا على طين انه تم ثم تبين له ذلك صار حكمه وحكم الذي ظن انه احدث سوا على الاختلاف  
الذي ذكرنا **باب الحديث على الجماعة** للجماعة سنة لا يرضى لاحد التاخر عنها الا لعذر  
وفيه من الاختلاف في الاعمال اذا وجد قايما في باب الجمعة وقال محمد لا يجب على المقعد  
ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجلين والسج الكبر الذي لا يقدر على السج  
فاذا اراد على واحد في جماعة في غير جمعة ولو كان معه صبي يعقل كانت جماعة ولو فاته  
الجماعة جمع باهله في منزله وان صلى وحده جاز **باب من احق بالامامة**  
الاولى بالتقديم الا علم بالسنة اذا كان خيرا من التزاة مقدار ما يجوز به الصلوة فان  
تساوا في ذلك والكثرة تروا فاذا اصابوا وفاقهم ورعا والعالم بالسنة اولى بالتقدم  
اذا كان تحت الفواحش الطواهر وان كان غيره اولى منه قال ابو يوسف الكره  
ان يكون الامام صاحب بدعة وبكرة للرجل ان يصلي خلفه فاما الفاسق فيجوز الصلوة  
خلفه ولا بأس بان يؤمر الاعمي وبكرة امامة العبد وولد الزنا واما الاعرابي فان كان  
عالم بامر الصلوة فهو كغيره ولا يجوز امامة الصبي في صلوة الغرض وقال الشافعي يني  
واذا العلم جاز فان تكرر الاختلاف قال ابو حنيفة حد البلوغ بالسن ثمانية عشر سنة  
في الغلام وسبعة عشر في الباردة وقال ابو يوسف ومحمد في الباردة والغلام خمسة  
عشر **باب مقام الامام والمأموم** اذا كان مع الامام رجل او صبي يعقل  
الصلوة كما من عن يمينه وان كان اثنان فاما خلفه وكذلك ان كان احدهما صبيا وان  
كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلا وامرأة  
اقام الرجل خلفه والمرأة ورائها ولا يصف الرجال مع النساء ومحاذة الرجل والمرأة  
في صلوة مشتركة يوجب فساد صلوة الرجل وقال الشافعي لا يفسد وافضل مكان  
المأموم حيث كان اقرب الى الامام فاذا تساوت المواضع نفع يمين الامام اولى  
واذا تساوت في الصف برأوا وسوا يمين مناهكم وينبغي ان يني الى الصلوة السكينة  
والوقار وكذا اذا كان الامام في الركوع **باب الذكر في الصلوة** وبكرة



ترك الاداء للمسبوق في الصلوة برؤية الاستسقاء وتكبيرات الركوع والسيود تسليما  
وان مرض احد شي في صلوة فذكر الله تعالى برؤية خطيب الغيرة بحوان يرحم من قبل  
او يامر به فسدت صلوة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يفسد صلوة  
وان مرض للامام فسبح له فلا بأس به وكذا اذا سجد لغيره انه في الصلوة لا يفسد صلوة  
ولا يسجد الامام الى امام الاخرين ولا بأس بان يفتح على الامام فان فتح على غير الامام  
فسدت صلوة ولو ان في صلوة او ثلثة فان كان لذكر الحجة او النار فسلوة  
تامة وان كان ذلك لوجع او مضيق فسدت صلوة في قول ابي حنيفة ومحمد  
ابو يوسف لا يفسد ما لم يقل اية فاذا قال ذلك فسدت صلوة سواء كان  
من وجع او ذكر حجة وكذا اذا تحجج ولم يكن مدفوعا اليه فسدت صلوة في  
قول ابي حنيفة ومحمد في الاثر اذا لم يملك ذلك من وجع لا يفسد صلوة  
كالتمتع الذي هو مدفوع اليه وكل دعاء في صلوة يفسد كلام الناس يفسد الصلوة  
وما يشبه دعوات القرآن لا يفسد ولا ينبغي ان يسلم على المصلي ولا يرد المصلي  
السلام بكلام ولا اسارة واذا وقف المصلي عند القراءة فتعوز بالله من النار وذلك في  
التمتع فذلك حسن واما الامام في صلوة الفرائض فلا يفعل ذلك وكذا المأموم يستمع  
ويصلي ذكر بابا واورده فيه مسائل قد سبق ذكرها والذي يختص به الامم اذا اقيمت  
في خلاف الصلوة ورأسها مكشوف لخدمته يتلوا في البيت اذا وجد الماء  
والعاري اذا وجد السر وما اشبهه ولو صلى على غير طهارة وهو لا يعلم او نواها  
جنس او كانت غير ردة مكشوفة او صلى فريضة قبل وقتها او ترك فريضة مريض  
الصلوة وهو لا يعلم فعليه الاعادة والله اعلم بالصواب باب ثلثون وهو الفرض  
مخرج الوقت الاصل عند ابي الحسن ان وجوب الصلوة يتعلق باخر الوقت ويختل  
قوله فيها اذا صلى في اول الوقت ففي قول يعقوب فريضة وتعيين ذلك الوقت للوجوب  
فيه وفي قول يعقوب فيه فان بلغ اخر الوقت وهو اهل للوجوب وقع فريضة وان  
خرج من ان يكون اهلا كان نقلا في قوله الواقع نقل فاذا بلغ اخر الوقت سقط به  
الفرض واختلف في حكم اخر الوقت فقال اكثرهم الوجوب يتعلق بقدر الحرمة  
من اخر الوقت وقال زفر يعتبر اذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه الصلوة وثمة  
الاختلاف يظهر في الحائض اذا طهرت في اخر الوقت والصبي يبلغ والكافر يسلم  
والمنون والمعمي عليه يفتان والمسافر اذا انوي الإقامة والمقيم اذا سافر فعلى قول  
اصحابنا يجب وتغير الفرض اذا بقي من الوقت مقدار ما يوجد فيه الحرمة وعند  
زفر لا يجب ولا يتغير الفرض الا اذا ادرك من الوقت مقدار ما يمكن الاداء فيه واذا

عرضت هذه العوارض في اخر الوقت سقط الفرض بما اخرج باب قضاء  
العوائت وبقي الغاية اذا ذكرها الا في الاوقات الثلاثة ولا يصل صلوة  
وهو اكرها فانه وقال الشافعي مراعاة الترتيب ليس بشرط واذا اكثر العوائت  
سقط الترتيب وقال زفر لا يسقط الترتيب ابدا واختلفوا في تحديد الكثير فعند  
ابي حنيفة وابي يوسف اذا فاتت ست صلوات ودخل وقت السابعة سقط  
الترتيب وقال محمد اذا دخل وقت السادس سقط ويسقط الترتيب بالنسيان  
وبضيق الوقت وان صلى بعد ذكر الغاية اعاد فان صلى بعد هاتين لم يعد في  
قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد ينقض الغاية ويعيد خمس صلوات بعد  
ولو اتم الصلوة في اول الوقت وهو يتذكر ما قبلها واطال حتى ضل الوقت  
لم يجزه عن الواجب وان صلى وهو اكر للغاية وهو يرى انه يجزيه لمرقه  
الاعادة في كل ركعة لا يلزمه ولو كان المبرور في صلوة الظهر فصل العصر وهو اكر  
له من صلى المغرب فصلوة المغرب صحيحة وعليه لعادة الظهر والعصر باب  
فساد صلوة المأموم بفساد صلوة الامام وتفسد صلوة المأموم بفساد  
صلوة الامام الا ان يكون المأموم اكل فرضه ومثورة ذلك اذا حدث الامام  
فاستخلف مسبقا فلما فقد قدر الشهود فصح اول حدث متعديا فسدت صلوة  
الحليفه وصلوة المعتدي بيمينته وروي عن ابي يوسف ان صلوة ايضا فاسدة  
كان الامام اكل فرضه والمأموم مسبق ثم يفته الامام او احدث متعديا فسلوة  
المأموم فاسدة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا تفسد ولو تكلم  
الامام او خرج من المسجد لا تفسد صلوة المأموم في قولهم باب اختلاف  
فرض الامام والمأموم ولا يؤمر الغريان اللابسين ولا صاحب العذر بالايام الاصح  
ولا الاممي القاري ولا الاخر من المتكلم والامي ولا يؤمر المومي لمن تركه ويسجد  
وقال زفر يجوز ولا يؤمر المرأة الرجل وان ائتمني احد من هؤلاء ببعض من ذكرنا  
فصلوة الامام فائبة وصلوة المؤتم فاسدة الا في فصل واحد وهو الاممي اذا  
امر القاري فصلوة الاممي والقاري فاسدة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد صلوة الاممي ومن لا يقرأ تامة والقاري اذا دخل في صلوة الاممي متطوعا او ائتمني  
وافسد هاتين بغيره القضاء عند زفر ولا رواية في هذا الفصل عن ابي حنيفة  
وان كان المأموم غريبا او صاحب عذر والامام لا يسجد صحيح صح اقتداء او لا يؤمر  
الغريان العزاة وكذلك اصحاب الاعذار يقتدي بعضهم ببعض وان صلى العزاة وحدها  
فذلك اولى وان صلوا جماعة قام الامام بوسطهم ويؤمر المأموم الفاسل ويؤمر



العائد الذي يركع ويسجد فوما قيا ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يؤمر  
 ومن لم يجز امامته في اول الصلوة فاستخلف فيها فسدت بطلوته وصلوة الاول والقوم  
 جميعا والله اعلم **باب الشك في القواب** واذا شك في صلوتين تركهما من غير  
 كالظهر والعصر حكى الصواب وقضى الاول منهما في نفسه ثم الاخرى فان لم يتبين له  
 واراد اخذ بالثقة بقضى كل واحد منهما مرتين في قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا تأمره الا بالتحري وفي خلاف في الاحتياط لا بد ذكر الاستحباب على قول أبي حنيفة  
 وذكر عدم وجوب الاعادة على قوله وابو حنيفة لا يوجب ذلك واذا شك في ثلث  
 صلوات الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم فقد اختلف المتأخرون في هذا  
 فمنهم من قال يسقط الترتيب لان ما بين القوابين يزيد على ست صلوات ومنهم من  
 اوجبه الترتيب ويعتبر ان يكون القوابين في نفسها سنا يسقط الترتيب في إسقاط  
 الترتيب يقول بطل كيف شاء ومن لم يسقط يقول يصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب  
 ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر فيصلي سبع صلوات وأصل ذلك ان يعتبر  
 الغائبين اذا انفرد بعيد هما ثم يأتي الثالثة ثم يفعل بعد الثالثة ما كان يلزمه  
 في الصلوتين ولو بركا العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يصلي  
 العشاء ثم يصلي بعدها سبع صلوات ولو نسي صلوة من يوم او سجدة من صلوة اعاد  
 صلوة ذلك اليوم كله بالاتفاق ولو نسي جنس صلوات من خمسة ايام لا يعيد ما بين  
 هي اعادة صلوة خمسة ايام وان نسي صلوات من عشرة ايام يعيد صلوة العشرة وهذا  
 على قولها فاما على قول أبي حنيفة الثانية اذا كانت واحدة ثم صلى بعدها ست  
 صلوات فجاز ان يسقط الترتيب **باب سجدة التلاوة وسجدة التلاوة**  
 واجبة وقال الشافعي سنة وموضع السجدة معلومة في القرآن والحلاف في صغير  
 عندنا سجدة التلاوة في سورة الحج واحدة وهي الاولى وهذه الشافعي فيه سجدتان  
 واما سجدة سورة ص هي سجدة تلاوة وقال الشافعي هي سجدة شكر وقال ابو  
 حنيفة سبها الشكر وهي سجدة تلاوة والثالثة لاية السجدة يلزمه سجدة التلاوة طاهر  
 كان او محدثا او جنبا وكذلك السامع وكل من لا يجب عليه الصلوة لا تجب عليه السجدة  
 ولا وضائها كالحائض والنفساء والكافر والصبي والمجنون ويعتبر لادائها ما يجوز به  
 الصلوة من طهارة الاحداث والنجاس واللباس والمكان الذي يسجد عليه او قيامه  
 او قعوده واستقبال القبلة اذا تلاها على الارض ولا يجزئ الاياه بها وان حوى خطأ  
 القبلة جاز وان تلاها على الراحلة وهو مسافر او كان مريضا لا يستطيع السجود اجزاه  
 الاياه استحسانا وذكر في اختلاف زفر ويعقوب اذا تلاها على الدابة ثم نزل ثم عاد

فركب جاز بالاياه في قول أبي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجزئ ويكره عند الخطاء  
 والرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يكره عند الخطاء وهو رواية عن أبي يوسف  
 ويسمع فيها ولا يسمي وان تكلم في السجدة او قهقهة او حدث متعمدا او اخطأ بعد اتمامها  
 ولا وضوء عليه في التعمية وان سبغ للوث يتوضا واعادها ومخاطبة المرأة الرجل  
 في سجدة التلاوة لا يفسد عليه وان نوى امامتها وكذا في صلوة الجارية وان قرأ سجدة  
 واحدة واعادها مرارا في مجلس واحد فعليه سجدة واحدة وان تلاها في مجلسين  
 فعليه سجدة ثان ولو تلا فسجد ثم اعاد في مجلسه لم يسجد وان تلاها في غير صلوة ثم  
 قام الى الصلوة فاعادها اجزائه سجدة واحدة وان سجد قبل الصلوة ثم اعادها في الصلوة  
 لزمته سجدة اخرى وكل سجدة وجبت عليه في الصلوة بتلاوته ثم خرج منها قبل ان يسجد  
 سقطت عنه ولو تلاها في الركعة الاولى فسجد ثم اعادها في الثانية فلا يسجد عليه  
 في قول أبي يوسف وقال محمد يسجد استحسانا ولو سمع المومئ سجدة من الامام  
 تلاها فيها ولو سمع الامام من المومئ لم يسجد واحدهما في الصلوة ولا بعد الفراغ في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسجدان بعد الفراغ ولو سمع المصلي من اخيه  
 سجدها بعد الفراغ وان سجدها في الصلوة لم تجز ولا يفسد عليه صلوة الا اذا  
 كانت ركعة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يفسد ولو قرأ السجدة وهو  
 راكب ثم اعادها بعد ذلك سا را كان في الصلوة فعليه سجدة واحدة وان لم يكن في  
 الصلوة فعليه سجدتان وان تلاها بالثلاث سببه فعليه ان يسجدها وعلى من سمعها في  
 قياس قول أبي حنيفة سواء فهم او لم يفهم اذا اجبرته انه سجدة وقال ابو يوسف  
 يجب على من فهم ولا يجب على من لا يفهم فاما التلاوة بالعربية فيجب السجدة على من فهم  
 وعلى من لا يفهم واذا تلا الامام على المنبر يوم الجمعة يسجد وسجد معه من سمعها واذا جئت  
 السجدة في الاوقات التي تجوز فيها الصلوة فسجدها في الاوقات المذكورة لم تجز وان  
 تلاها في هذه الاوقات فسجدها جاز ان لم يسجد في تلك الساعة فسجدها في وقت اخر  
 مكروه جاز ولو قرأ سجدة في الصلوة فان شاك رفع يها وان شاك سجدة ومفاه اقام  
 ركوع الصلوة مقامها ذكره هذا التفسير ابو يوسف عن أبي حنيفة وروى الحسن  
 عن أبي حنيفة انه لو كانت السجدة في آخر السورة مثل الاعراف والجم او في سابعة مثل  
 بني اسرائيل والسفك وركع حين فرغ من السورة اجزائه سجدة الركعة من سجدة  
 التلاوة وان خرج الى سورة اخرى لم تجز وروى عن أبي يوسف انه اذا قرأ  
 بابية السجدة مقادرا ما يجوز به الصلوة تلك ايات فصاعدا لم تجز الركعة بها  
 فان كان قبل من ذلك اجزاه وذكر في الاصل اذا تلا في الصلوة فادان ان يركع بدلا

يستحب ان يقوم للسجدة  
 وتجوز منه الى السجدة بغير  
 قنواب وجيز  
 لا يستقل من زاوية المسجد  
 الى زاوية اخرى لا يستبدل  
 المكان الا اذا كان الدار  
 كبيرة كدار السلطان  
 ولو استقل في المسجد الجامع  
 من زاوية الى زاوية اخرى  
 لا يشكر الوجوب جواهر  
 نقل عن خلاصة الفتاوى  
 فغ كل موضع يسجد الا فتدا  
 يجعل مكان واحد لا يشكر  
 الوجوب خلاصة الفتاوى



عن السير قجاز في القياس وفي الاستحسان لا يجوز وبالقياس يأخذ من أحيانا  
من قال ان هذا غلط من الكاتب والصحي انه يجوز استحسانا لا قياسا باب فكبير  
التشريق التكبير سنة اجمع اهل العلم على العمل به والخلاف في وقتها فالمشهور من  
قول اصحابنا انه يندى من صلوة الجهر يوم عرفة وهو قول عمر وعلي وابن مسعود  
وابن عباس رضي الله عنهم اجمعين وروي عن ابي يوسف انه يبدأ بعد صلوة الظهر  
من يوم النحر واما الكلام في القطع فعند ابي حنيفة يقطع بعد صلوة العصر من يوم  
النحر ثم يقطع وهو مذهب ابن مسعود وقال ابو يوسف ومحمد يكبر الى صلوة  
العصر من اخر ايام التشريق وهو مذهب علي وقال ابو حنيفة لا يكبر الا في اداء  
الصلوة المكتوبات وذلك على اهل الامصار المقيمين الاحرار اذا صلوا في جماعة تحية  
وقال ابو يوسف ومحمد يجب على كل من يصلي الفريضة ولا يكبر في دو صلوة  
العين لا يطوع ولا يوتر ويكبر عقب الجمعة وروي الحسن عن ابي حنيفة ان المسافر  
اذا صلوا جماعة فلا يكبر عليهم ولو اقمدي المسافر بالمقيم كبر وينبغي ان يكبر عقب  
السلام قبل ان يفعل شيئا يحصل به قطع الصلوة من الكلام وغيره وقيل استدبار  
القبلة وان نسي التكبير حتى قام فذكر قبل ان يخرج من المسجد فينبغي له ان يكبر  
ولو نسي الامام التكبير كبر القوم ويبدأ المجرم بالتكبير ثم بالتلبية ومن نسي  
الصلوة في ايام التشريق فان ذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضاهما  
وكبر وان قضا بعد هلكم يكبر وكذلك اذا لم يقض حتى دخلت السنة الثانية  
لم يكبر وروي عن ابي يوسف انه يكبر ولو تذكر فائتة في ايام التشريق لم يكبر  
باب الجنائز واذا حضر الانسان وجهه كما يوجه في القبر على شقه الايمن فاذا  
قضى عليه غمض وشدة حياة ويستحب ان يجعل في جهنمة ولا بأس بأعلام الناس  
باب غسل الميت غسل الميت واجب وهو شريعة ماضية تجرد الميت عن  
من ثيابه ويوضع على تحت ويوضع على مورثه حرقرة من السرة الى الركبة ثم يوضي  
وضوءه للصلوة ولا يغمض ولا يستنشق ولا يوجع غسل رجله ولا يمسح راسه  
ويبدأ ابما منه ثم يغسل راسه وجنته بالخطمي ولا يبرج شعرة ثم يغمطه على  
شفقه الايسر فيغسله بالماء القراح حتى ينقيه ويرى ان الماء قد خلس الى مالي  
التحت منه وقد امرت قبل ذلك بالما فاعلى ذلك بالسدر فان لم يكن حجر من  
ثم يصبوه على شقه الايمن فيفعل مثل ذلك ثم يبعده فيسند يده فعضه  
فان سال سبي يمسح ثم يغسل بعد المسح ولا بعيد الغسل ولا الوضوء وقال  
الشافعي بقاء الوضوء والغسل مقدر بثلث ثم يذهب ثوب بعد الغسل ولا

يكبر

يؤخذ من شعرة وظفيرة وهذا سبيل كل ميت مات بعد الولادة فان ولد ميتا  
لم يغسل وروي عن ابي حنيفة انه قال اذا استهل الصبي للولود سمي وغسل وصلي  
عليه وورث ويورث عنه فاذا الم يستهل لم يسم ولم يغسل ولم يغسل عليه  
ولم يرث واذا وجد الاكثر من الانسان غسل فغسل عليه واذا وجد النصف  
او اقل لم يغسل ولا يغسل الرجال النساء ولا النساء الرجال الا ان تكون المرأة  
معتدة من الميت عدة وجبت بالموت واما امر الولد فلا تغسل مولاها وقال  
ابن قيسله واذا ارادت المتكوفة بعد موته او قلب ابنه فوطئت بشبهة  
روي الحسن عن ابي يوسف انها لا تغسله واذا كان الميت صبيا لا يجمع مثله  
ولا يشتمى فلا بأس ان يغسله النساء وكذا الصبيبة اذا كانت بهذه المتابة  
غسلها والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء برئته بيطيب ويغسل ويغطي وجهه  
والمحجوب والخصي مثل الفحل واذا مات امرأة في سفر وليس هناك غير الرجال  
فان كانوا اجانب يمسحها من وراء الثياب وان كان فيهم ذر وهم محرمة ممة  
بيده وكذا الرجل اذا مات مع النساء يفعل به كما وصفنا واذا كان مع النساء رجل  
من اهل الذمها ومع الرجال امرأة فميتة علم الدمي والذهبية الغسل والصبي  
والصبيبة اذا كانا يعقلان فميتا في الغسل كالبالغ وان كانا لا يعقلان لا يؤان  
عند الغسل واذا اجمع موتى المسلمين والكفار فان كان الاكثر مسلمين غسلوا  
وكفنوا وصلي عليهم ويؤوي بالدعاء المسلمين وان كان الاكثر كفارا لم يغسلوا ولم  
يغسلوا عليهم ولا بأس بان يغسل المسلم كل ذي رحم محرر من الكفار ويكفنه ويدفنه  
من غير ان يراى فيه السنة ولا يصلي عليهم وليس على من غسل ميتا وضوء ولا غسل  
وان غسل غسلة واحدة او غسلة في ماء جاري جاز وان عرق في الماء او اصابه  
المطر فان ذلك لا يجزى من الغسل والنية في غسله ليس بشرط ولو كان الغاسل  
جنب او حائضا جاز وروي عن ابي يوسف انه كره للمائض باب تكفين  
الميت ويكفن من جميع ماله قبل الدين والوصايا والموارث ومن ركن  
له مال فكفنه على من تجب نفقته عليه الا المرأة تجب نفقتها ولا تجب كفنها  
على زوجها عند محمد ومن لم يكن له من يتفق عليه فكفنه في بيت المال  
واكثر ما يكفن به الرجل ثلثة اثواب ازار ورداء وقميص وان ادرج في  
ثلثة اثواب فحسن واكثر ما يكفن به المرأة خمسة اثواب لفاف وازار  
فروع وخمار وحرقرة والعلام المزاهق والحارية المراهقة بمنزلة البالغ  
وان كان غير مزاهق كفن في حرقتين ازار ورداء وان كفن في واحد ازار



واما السقط فانه يلف في حرقه وادني ما يكفن به الرجل ثوبان ازار ورد المرأة  
في ثلثة اقواب ازار ورداء وخار وروي عن ابي يوسف انما اذا الكفن في  
ثوبين وترك الذراع والجار والحرقه جاز ويكفن المحرم كما يكفن الحلال يديه  
تغطية الرأس فاما الشهيد فلا يكفن كفنا جديدا غير ثيابه بل يلف فيها ولا  
يغسل وينزع عنه السلاح والقرو وكل ما لبس من جنس الكفن وان احبوا  
ان يزيروا شيئا فقلوا حتى يبلغوا السنة ولا بأس بان ينقصوا فان شئ  
الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان قسم المال فهو على الوارث دون الغما  
واصحاب الوصايا وان تبش بعد ما يفسخ واخذ كفته كفن في ثوب واحد  
في الجنازة كفن الميت وترأثم بوسط اللقافة وهي الرد اطولا ثم بوسط الارار  
موقفة فان كان له قميص البسة فان لم يكن له لم يقصره ويوضع المصطفي في راسه  
وحية وسائر جسده ويوضع الكافور على مسجده فان لم يكن له يقصره ولا بأس  
بما ير الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل وجسا مائة اذ اخشى خروج  
شئ منه ثم يعطف الازار عليه من شقه الايسر على راسه وسائر جسده ثم يعطف  
من قبل شقه الايمن وكذا في حق المرأة وان خفت ان تبش الاكفان فلا بأس بان  
تعتقد واما المرأة فتبسط اللقافة والازار على ما بينا ويلبس الذراع والجار  
فوق الذراع والازار واللقافة فوق الجار والحرقه فوق الثديين والبطن  
حتى لا ينتشر الكفن ويسدل شعرها من الجانبين تحت الجار ولا يجعل خلف  
ظهرها والكفن الخلق والجديد سواء وروي عن محمد ان المرأة تكفن في الارسيم  
والحرير والعصفور والمزفر ويكره للرجال ذلك ولحب الاكفان الثياب  
البيض **باب حمل الجنازة** ويبسج بالجنازة مادون الخيط والمنشئ  
خلف الجنازة افضل وان مشا امامه كان واسعا ويكره ان يتقدم الكل  
عليها وان كان كلهم خلفها فلا بأس به وحمل الجنازة من جواربها الا بغير قبض  
الرجل الذي يريد حملها ويقدم الايمن من الميت فيحمله على عاتقه الايمن  
ثم بالموخر الايمن ثم بالمقدم الايسر ثم بالموخر الايسر ويكره للراكب  
ان يتقدم الجنازة ولكن يتأخر ولا بأس بالعودة اذا وضعت الجنازة  
ويكره قبله ولا بأس بالركوب في الجنازة والمنشئ افضل ويكره النوح والصياح  
في الجنازة ومنزل الميت فاما الثبا فلا بأس به واذا كان مع الجنازة  
ناجحة او صاحبه رجوت فان لم تخرج فلا بأس بان يمشی معها ولا ينبغي  
للنساء ان يخرجن في الجنازة ولا يقوم للجنازة الا ان يريد ان يشهد بها ولا ينبغي

ان يتبع الجنازة بناز ويكره ان يحمل الصبي على الدابة وعن ابي حنيفة في العظم والوضع  
لا بأس بان يحمل على طبق سدا ولونه ولا بأس بان يحمله والكعب على دابة يري بها الحامل  
له رالب ويطلق الصمت اذا تبع الجنازة ويكره رفع الصوت بالذكر **باب**  
الصلوة على الميت الصلوة على الميت فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن  
الباقين ويصل على كل مسلم مات بعد الولادة الا البعثة وقطاع الطريق فان لم يصل  
عليهم وكل الشافعي يصل عليهم وكذلك الذي يقتل عليه بالحق هكذا روي عن ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف وكذلك كل من يقتل في سبيل الله باخذة والمتكاثرون في المصر بالسلاح  
واذا مات المولود في حال ولادته فان كان خرج اكثره حيا صلى عليه وان كان اقل لم  
يصل عليه وروي عن محمد في السقط اذا استبان خلفه ان يغسل ويكفن ولا يصل عليه  
ونذر وينا عن ابي حنيفة انه لا يغسل ولا يصل على ميت امرأة واحدة وقال الشافعي يجوز  
لمن لم يصل ان يصل ولا يصل على صبي وهو على الدابة او على ايدي الرجال حتى يوضع ولا  
ينبغي ان يرجع من تبع جنازة حتى يصل عليه **باب التكبير على الميت** ويكره اربع  
تكبيرات يكبر الاولى فتحمده ويثني عليه وروي عن ابي حنيفة انه يستفتح ثم يكبر  
الثانية فيصل على النبي عليه السلام ثم يكبر الثالثة ويدعو للميت ثم يكبر الرابعة  
ولا يدعوي شيئا ويسلم تسليمين ولا يجهر بشئ مما يقوله ويرفع يديه في اول تكبيرة  
ولا يرفع فيها بعدها وليس فيها دعاء موقت ولا قراءة فيها وقال الشافعي بقرا  
لعنك الكتاب وروي عن ابي حنيفة انه اذا صلى على صبي يقول اللهم اجعله لنا  
موطا واجعله لنا اجرا وذخرا وسئل محمد بن عيسى عن التكبيرة الاولى على غيره فقال  
ليس فيها شئ موقت **باب مقام الامام من الميت** ويقوم عند  
الصلوة بجذ او الصدر من الرجل والمرأة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يقوم  
بجذ او الوسط من الرجل ومن المرأة كذلك الا انها يكون الى راسها اقرب وروي  
عن ابي يوسف انه يقوم من المرأة بجذ او الوسط ومن الرجل مما يلي الرأس  
واذا اجتمعت الجنائز فالامام بالجنازة ان شاء صلى عليها دفعة وان شاء صلى على كل  
واحدة صلوة على حدة واذا وضعت الجنائز فانه يجعل الرجال مما يلي الامام والصبيان  
بعده والنساء مما يلي القبلة وان كان حرا ومملوكا فكيف ما وضعت اجزاك وروي  
عن ابي حنيفة انه يضع افضلها مما يلي الامام واسمها وان شاء جعلها صفا واحدا  
واذا كبر الامام على جنازة فترأثي بالخزي معنى على الاولى ثم يصل على الاخرى فان كبر  
الثانية سولها ثماني الاولى وان كبر نيوي الثانية وحدها فهي الثانية فاذا فرغ  
اعاد الصلوة على الاولى واذا حضر الرجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن خلفه



مع التومر فانه ينظر في قول ابي حنيفة ومحمد حتى يكبر الثانية ويدخل معه فاذا فرغ  
الامام كبر ما فاتته قبل ان يرفع الجنازة وكذلك لو كبر ثنتين او ثلاثا وقال ابو يوسف  
بكبر حتى ينتهي فان كان الامام كبر واحدا لم يقض شيئا وان كبر بكتفين قضا  
واحدة ولا يقضي بكبرة الاضاح واذا كان الرجل مع التومر في الصف او حيث  
يجز به الدخول مع الامام فكبر الامام الاول ولم يكبر هو معه فانه يكبر ويدخل فان  
يدخل حتى كبر الامام الثانية فانه يكبر ويقضي الاول بعد فرغ الامام الاول ولو  
كبر الامام اربعاً والرجل حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الامام ويقضي التلث فان سلم قبل  
ان يكبر لم يدخل وهذا قول ابي يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا  
يدخل بعد ما كبر الامام اربعاً والله اعلم باب ما يفسد الصلوة على  
الجنازة وتكون الصلوة على الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيام  
الظلمة فان صلوا في احدى هذه الاوقات لم يجزوا ولا يكبر بعد صلوة الجنازة  
والعصر وان صلى في احدى اوقاتها من غير عند لم يجزوا استحسانا والقياس ان يجوز  
وان كان ولي الميت مريضاً فصلي قاعدا وصلي الناس خلفه قياماً اجزاهم في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد بن يحيى الامام والاجزى اماموم ولو صليت امرأة على جنازة  
المجنب رجل لم تقصد صلوة وتعتبر بصلوة الجنازة من الوضوء والطهارة في النوب  
والمكان واستقبال القبلة ما يعتبر في سائر الصلوات واذا تذكروا بعد الصلوة  
على الميت انهم لم يغسلوا غسلوه واعادوا الصلوة عليه فاذا تذكروا ذلك بعد ان  
دفنوه لم يتيسروا عنه فلم تعاد الصلوة عليه وروى عن محمد انه يخرج ما لم يغسلوا القرب  
عليه فان اصابوا التراب عليه لم يخرج ويعاد الصلوة عليه وان دفن بعد الغسل ولم يغسل  
عليه صلى عليه في القبر ما لم يمض ثلثة ايام وروى عن محمد انه يخرج ما لم يغسلوا القرب  
السك في التمرق لم يغسل عليه واذا لم يكن الامام على طهارة اعادوا الصلوة واذا كان  
الامام على طهارة والتومر على غير طهارة صححت صلوة الامام ولا يعاد الصلوة عليه  
واذا لم يجدوا ما يغسلوا به الميت تمسوه وصلوا عليه واذا صليت النكاح على  
جنازة قامت الامام وسننن والله اعلم باب من هو اولي بالصلوة  
على الميت وامام للي يغلي على الجنازة وروى عن ابي حنيفة انه يغلي الامام اذا  
حضر او القاضي او الولي فان لم يحضر واحد منهم قدموا امام للي ثم الاقرب فالأقرب  
وتقديم امام للي ليس بواجب ولكنه افضل فاما تقديم السلطان فواجب  
كأنه الاقرب فان نساوا فأكبرهم سناً وليس لاحدهما ان يقدم انسانا وان  
كان اكبر سناً الا باذن الآخر ولا اقرب ان يقدم من نساوا اذا كانت المرأة التي

ماتت لها زوج وابن منه كره لابن ان يقدم اياه قالوا ابو يوسف وله في حكم  
الولادة ان يقدم غير ابيه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يقدم على  
الزوج ويقدم من نساوا سائر القربات او من الزوج وكذا امولي العاقاة وابن  
المولي فان تركت ابا وابنا وزوجاً من هذا الزوج لم يغلي الابن ان يقدم اياه الا برضا  
الجد ومولي المولاة احق من الاجنبي وقال ابو يوسف اذا كان الاقرب غائبا يمكن  
تقوت الصلوة بحضوره فالبعد اولي فان قدم الغائب غير القربات بكتبات كان  
للابعد ان يمعه والربيع في المصير لاه الصبي يقدم من نساوا وليس للابعد منه  
فان قدم الاخوان من الاب والام كل واحد منهم رجلاً فالذي قدمه الاكثر اولي  
واحق للنساء وللصغار في التقديم باب الدفن واذا اتى الميت  
الي القبر فلا يضرة او ترا دخله امر شفع ويقول واضعه لسم الله وعلى ملة رسول  
الله وبوضع على شقه الايمن موجه الى القبلة ويستقبل به القبلة عند دخاله  
في القبر ويجعل الميت ولا يثقب له ويجعل عقدة الكفانه اذا وضع في القبر ويجعل عليه  
العقب واللبن ويسم القبر ولا يبرقع ولا يخصص ولا يطيبن وكره ابو حنيفة البناء  
على القبر وان يعلم بعلامته وكره ابو يوسف ان يكتب عليه كما يابكره ان يراود  
على تراب القبر الذي اخرج منه ولا بأس برش الماء على القبر وروى عن ابي يوسف  
انه كره ذلك ويسمي قبر المرأة ولا يسمى قبر الرجل وذو الرحم للمهر او ولي باذخالة المرأة  
القبر من غيره ولا يدفن الرجلان او اكثر في قبر واحد فان احتاجوا الى ذلك قدّموا  
في الحد افضلها وجعل بينهما حاجز من الصعيد وان كان رجل وامرأة قدّم  
الرجل ما يلي القبلة والمرأة خلفه واذا وضع لغير القبلة او على سيارة فان كان قبل  
اهاله التراب عليه وتدبر جواللبن ارا الوادك وان اهيل التراب يترك كذلك  
وكره ابو حنيفة ان يوطأ على القبر او يجلس عليه او يقضي عليه حجة ويكره ان يصلي  
عنده وعند ابي حنيفة انه قال لا ينبغي ان يصلي على ميت بين القبور وان صلوا  
لجنازة باب الشهد واذا قتل الرجل في المعركة او غيرها وهو يقاتل بحق  
عدو اعد ومن الكفار او قطاع الطريق او البغاة او قتل مدافعا عن نفسه او  
ماله او عن اهله او عن رجل من المسلمين او اهل الذمة فهو شهيد ولا يغسل وابي  
الله قتل ثوسوا ويغلي عليه وقال الشافعي لا يغلي عليه واذا ارتث غسل واختلفوا  
في جديده والحاصل ان المخرج اذا خرج على صفة القتل وصار الى حال الدنيا وان  
اجتمعت جناب ووضع الرجل بين يدي الامام والصبي خلفه لم يجز ان يواكب  
او يثرب او يغلي او يوصي بشي من امور الدنيا بقض كدمعني الشهادة وكذلك اذا



صارت الصلوة دينا عليه بمضي الوقت وان بقي في مكانه ولا يعقل فليس يرتث  
وقال محمد اذا ابني يوم موته يرتث ولا يجعل الوصية اربا ثانيا وقال في الزيادة اذا الوصي  
بمثل وصية سعد بن الربيع فليس يارثها ولم يجعل الوصية اربا ثانيا واذا اوجده في المعركة  
ولا اربا به غسل وان خرج الدم من عينه او اذنيه لم يغسل وان كان من انفه او دبره  
او ذكره غسل وان كان الشهيد جثا غسل عند ابي حنيفة وعند هاهنا يغسل والحائض  
اذا اقلنت بعد انقطاع الدم غسلت كالجنب سواء كان تله فروي عن ابي حنيفة  
انها لا تغسل وروي الحسن عنها انها تغسل **كتاب الزكاة** وروي الحسن انها تغسل  
وذكر ابو الحسن انها تغسل في الغور وذكر في المنقي انه اذا لم يترك حتى حال عليه الحولان فقد  
اساؤا ثم وروي عن محمد ان من لم يوجد الزكاة لا تقبل منها دية وان التاجر لا يجوز  
وعن ابي بكر الرازي انها تجب على التاجر وذكر ابن شجاع من اصحابنا مثل ذلك باب  
زكاة الذهب والفضة الزكاة واجبة في الذهب والفضة مصروفة او غير  
مصروفة فروي التجارة ام لا اذا بلغت الفضة مائتي درهم والذهب عشرين مثقالا  
واذا نقص النصاب نقصا ناسبرا يدخل من الوزن في الزكاة وان كان  
كاملا في حق غيره والمعتبر في الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون العشرة وزن  
سبعة مثاقيل وقال ابو حنيفة لا شيء في الزيادة في الفضة حتى يبلغ اربعين درهما  
وفي الذهب اربعة مثاقيل وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي تجب فيما زاد  
بحسابه وذلك ربع العشر فالحلي تجب فيه الزكاة سواء كان للرجال او للنساء  
وقال الشافعي لا تجب اذا كان للنساء ويضم الذهب الى الفضة ويكمل احد النصابين  
بالآخر وقال الشافعي لا يضم ثم قال ابو حنيفة يضم باعتبار القيمة وقال ابو يوسف  
ومحمد يضم باعتبار الاجزاء وصورة اذ املك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها  
مائة درهم تجب الزكاة عند ابي حنيفة وعند هاهنا لا تجب حتى يكون عشرة دنانير  
فيكون النصف من هذا النصاب والنصف من الاجزاء وروي الحسن عن ابي حنيفة  
مثل قولها وهو القول الاول **باب زكاة التجارة** عروض التجارة تجب  
فيها الزكاة وما سوى الاثمان لا تجب الزكاة بدون طلب النما اما بالتجارة او السوم  
فيها يسام ولا تغل النية في ذلك حتى تنضم اليه الفعل بالبيع والشراء او بالسوم فيها  
يسام ولا بد من اعتبار الحول وكما ان النصاب في ابتداء الحول وانما فيه ونقصانه  
فيها بين ذلك لا يعتبر وكذا ان النصاب في مال الشافعي كمال النصاب في السائمة  
من ابتداء الحول الى انما فيه شرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في اخره لا غير وقال  
ابو حنيفة المالك محيي بن ابراهيم اخرج ربع عشر العين او القيمة ويعتبر القيمة يوم الوجوب

وقال

وقال ابو يوسف ومحمد يوم الاداء وصورة اذ كانت له مائتا فغير حنيفة للتجارة  
فيها مائتا درهم في الحول ثم راجعت القيمة فصارت مائة درهم فان اراد  
ان يركي من العين ربع عشره وان اراد ان يركي من القيمة ربع خمسة درهم  
قيمته يوم الوجوب وقال ابو يوسف ومحمد يركي درهمين ونصف يوم الاداء  
والاجزاء الذين يعملون للناس اذا اتوا عواما لا للعمل في الحول عندهم فكل عين  
بقي اثره في الحول كالعصفور والفرقان وما اشبهه ففيه الزكاة وما لا يبقى له اثر في  
العين كالصائون ولا شئان لا يجز فيها الزكاة والاثام الصانع الذين يعملون بها  
وطرود الامتعة لا تجز فيها الصا واذا اشترى النحاس المقادير والجلال فان كان  
يبيع مع الدولت يجب فيه الزكاة وان كان يحفظ الدواب لا تجز الزكاة وان كان عليه  
دين عزل قدر الدين وادى زكاة مائتي وتبيع الزكاة بقدر الدين وقال الشافعي  
الدين لا يمنع وجوب الزكاة وكل حق لا مطالب له من جهة العباد كالنذور والكفارات  
وجوبه لا يمنع فذلك لا يمنع وجوب الزكاة واما النفقة لا تمنع وجوب الزكاة  
مالم يقض بها فاذا قضت بها منعت ولو ضمن دينا فاستحق المبيع بعد الحول لم  
تسقط الزكاة في ما دين الزكاة تمنع وجوب الزكاة عند ابي حنيفة ومحمد في الاموال  
الظاهرة والباطنية وصورة اذ كان له نصاب من الاثمان او السوايم في الحول  
وجبت الزكاة ثم حال الحول ثانيا لم تجب الزكاة للحول الثاني وسواء كان ذلك  
في العين او في الذمة باستهلاك النصاب وقال ربع الزكاة لا تمنع الزكاة وقال  
ابو يوسف اذا كانت في العين منعت الزكاة وان كانت في الذمة لم تمنع واذا  
هلك المال كله في الحول ثم اكتسب مالا استأنف الحول والذهب والفضة  
يضمنان الى عروض التجارة واذا ابدل عروض التجارة بالعروض لا ينقطع وقال  
الشافعي ينقطع واذا استبدل الدرهم والدنانير جنسها او غير جنسها لم ينقطع  
حكم الحول وقال الشافعي ينقطع ولا يجب في مال الصلوة عنده زكاة واما  
السائمة اذ استبدلها بجنسها ينقطع حكم الحول وقال ومن لا ينقطع واذا استأنف  
مالا رث او هب او شري وهو لا يريد التجارة حاله الشري ثم نوى ان يكون  
للتجارة لم يكن للتجارة حتى منعه واذا كان للتجارة فنوى ان يكون للقيمة خرج  
من ان يكون للتجارة بالنية فاما السائمة اذ نوى ان يجعلها معلوفة او عاملة  
فان كان برعاها لم يتطاع حكم الزكاة وان ترك رعيها بطل واذا حال الحول على  
مال التجارة وهو عروض مؤمن او غير العامين من الدرهم والدنانير حتى اذا  
بلغت باليقين المالك محيي بن ابراهيم اخرج ربع عشر العين او القيمة ويعتبر القيمة يوم الوجوب



أبي حنيفة وروى عن أبي يوسف أنه يقول ما اشتراها به فيجعل ذلك فيه وإن  
 كان ذهب له قبل ينوي به التجارة فيقول على الأغلب من النقد في المصير الذي هو فيه  
 وقال محمد يقول بالغالب نقد البلد على كل حال فلهذا علم بالصواب **باب**  
 تصرف الرجل في ماله بعد الحول ببيع ماله الزكوة بعد وجوب الزكوة نافذ وقال  
 الشافعي غير نافذ فيقدر الزكوة فيما بعد ذلك له فلو كان وإذا استبدل ماله الزكوة بعد ما  
 وجب فيه الزكوة يعوض لأجل فيه الزكوة كأن اشتري به عبد الخدمه فهو ضمان  
 للزكوة سواء بقي العوض في يده أو هلك ولو باع بعروض التجارة أو بالدرهم أو الدينار  
 لم يعرض ضمانا وإن جعله عوضا عما ليس بمال كخون يزوج عليه أو يجعله أجرة أو بدل صلح  
 من دمره أو خلعه فهو ضمان في جميع ذلك ولو باع بعروض التجارة وحابا فإن كانت  
 المحاباة مما يتغير بالناس فيها لم يضمن وإن كان فاحشا ضمن مقدار المحاباة وإذا  
 كان العبد للتجارة فقتله عبد خطا فذبح به والثاني للتجارة ولو قتله عبد فاصالح المولى من  
 الدم على العبد وعلى غيره لم يكن للتجارة ولو اشتري للتجارة ثم حرق ثم خلع فهو للتجارة وكذلك  
 الشاة إذا ماتت فذبح جلدها كان للجد للتجارة **باب** زكوة الغائبة وإذا  
 استغاد الرجل من جنس نصاب الزكوة في خلال الحول منه إلى ما عنده ويزكي الكل  
 بحول الأول وقال الشافعي لا يضم إني الأول والأول إذا كانت له خمسة من  
 الإبل السائمة وما يناديهم فسبق حول السائمة فزكاهم بأبوابهم لم يضم إلى ما  
 عنده من الدرامم ويستأنف له حول في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
 يضم وأجمعوا أنه إذا أدى صدقة العظمى من عبد للخدمة ثم باع يضم زكوة الأول إلى  
 عشر طعنه ثم باعه ثم إلى ما عنده وإذا لحال الحول على السائمة وهي حوامل لم يعتد للحال  
 ولم يجب الزكوة فيه وأما علم بالصواب **باب** زكوة السائمة من الإبل  
 وليس فيما دون الخمس من الإبل السائمة زكوة ففي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي  
 خمس عشر شاة وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين ابنة مخاض وهي التي  
 طعنت في السنة الثانية وفي تلك وثلاثين ابنة لبون وهي التي طعنت في السنة  
 الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي إحدى وستين  
 حقة وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين ابنة لبون وفي إحدى وسبعين  
 حقة اليعالية وعشرين ثم يثبت نصف العريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان  
 وفي خمسة عشر شاة وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين ابنة مخاض  
 وإذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلث حقائق ثم يثبت نصف العريضة أيضا كذلك فإذا  
 بلغت مائة وخمسين يثبت نصف العريضة وقال مالك والشافعي إذا زادت الإبل على مائة

وعشرين يدار الأمر على الأربعين والخصيمات فيجب في كل أربعين ابنة لبون وفي  
 كل خمسين حقة والشافعي خالف مالك في فضل واحد فقال إذا زادت الإبل على مائة  
 وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون **باب** صدقة البقر وكيس في  
 أقل من ثلثين من البقر صدقة فإذا كانت ثلثين سائمة ففيها تبعة أو تبعة وهو  
 الحول الذي تمت له سنة وطعن في الثانية وفي أربعين مسنة وهي التي  
 طعنت في الثالثة واختلفت الروايات عن أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين  
 فذكر في الأصل ما زاد بحساب ما مضى فإن كانت واحدة ففيها ربع عشر مسنة  
 وروى الحسن أنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربع مسنة  
 وروى أسد بن عمرو أنه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبعة  
 أو تبعة وهذا قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وإذا زاد على الستين ففيه  
 فصيل العوض فيه عشر أعشار الإبل خلاف فيتغير من تبعة إلى مسنة ومن  
 المسنة إلى التبعة ففي سبعين مسنة وتبعة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين  
 ثلثة تبعة وفي المائة تبعة ومسنة هلكا ابدا وليس في البقر العوامل صدقة  
**باب** صدقة الغنم وليس في أقل من الأربعين صدقة من الغنم السائمة  
 فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى مائة وعشرون فإذا زادت واحدة ففيها شاة  
 إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه إلى أربع مائة فيكون فيها أربع  
 شياه ثم في كل مائة شاة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يؤخذ للبدن من  
 البضان لما **والخلاف** يظهر إذا زاد الغنم في الشهر الثاني على عشرة أيام عند  
 الإمام ومحمد ترد إلى عادة القديمة وعند أبي يوسف إلى آخرها وإذا زاد  
 استمر الدم في الشهر الثالث يفعل العادة بالأجاء وأما في كل مائة شاة وروى  
 الحسن عن أبي حنيفة أنه يؤخذ للبدن من الضأن والشي من المعز وهو قول أبي  
 يوسف ومحمد والشافعي وذكر في الأصل عن أبي حنيفة أنه لا يؤخذ إلا التي فصلا  
 وتجوز أخذ الذكر والأنثى وإذا اشترى سائمة للتجارة وجبت زكوة التجارة  
 وقال الشافعي يزكيها زكوة السائمة وإذا اجتمع في النصاب بوعان الضأن والمعز  
 والبقر والجواميس والحي والعراف أخذ وسطا من ذلك وفسر في المتن فقال  
 هو أرفع الأدون وأدون الأرفع والمتولد من الغنم والظبا يعتبر فيه الأمر فإن  
 كانت غنما وجبت فيه الزكوة ويكمل به النصاب وكذلك المتولد من البقر الأهل والوكي  
 وقال الشافعي لا زكوة فيه فصل في معرفة السائمة السائمة هي الرامية التي  
 تكتفي بالرعي وموهادك أو كان الأغلب من شأنها ذلك **باب** صدقة الحملان



والفصلان والعاجل وليس في الفلان والفضلان والعاجل صدقة في  
قول أبي حنيفة ومحمد وقال في موجب فيها ما يجب في المسائل وقال أبو يوسف  
فيها واحدة منها وهو قول الشافعي وتفسير ذلك اختلفت الروايات عنه في  
زكاة الفضلان روي عنه انه لا زكاة حتى يبلغ عدد اوجب واحدة منها لو كانت  
كبارا وهي خمسة وعشرون فيجب فيها فصل ثم لا يجب حتى يبلغ عدد اوجب اثنان  
من الكبار وهي ستة وسبعون وعلى هذا القياس تجزي وفي رواية يجب في خمس  
منها الاقل من واحدة منها ومن شاة وفي العشر الاقل من اثنتين منها ومن شاتين  
وفي خمس عشرة الاقل منها تلك ومن تلك شاة وفي رواية عنه ان العشر  
الاقل من واحدة منها ومن شاتين وهو الصحيح واذا اجتمعت الصغار مع  
المسائل عدت بالاخلاق وكان فيها ما في المسائل اذا كان الواجب موقوفاً  
ومثالها اذا كانت له مسنتان ومائة وتسعة عشر رجلاً اخذت المسنتان  
فان لم يكن فيها الامسنة واحدة اخذت عند أبي حنيفة ومحمد لا غير وقال  
أبو يوسف بوخذ المسنة او بوخذ معها حمل وعلى هذا القياس فصل البقر  
والابل والاربعاء **باب صدقة الشراكا** واذا كان النصاب  
بين خليطين لا يجب فيه الزكاة وقال الشافعي يجب اذا وجدت شرائط  
للخطة وقال أبو يوسف اذا كانت شاة مشتركة بين رجلين وبين اخيهما  
وبين الاخر ثمانية شاة وذلك تسعة وسبعون شاة فعلى الذي يميز  
نصابه الزكاة وذلك اربعون وقال رفر لا يجب الزكاة **باب صدقة**  
**الحمل** قال أبو حنيفة الخيول السائمة اذا كانت ذكورا وانما ثاقفها الزكاة  
وتجوز صاحبها فان شاء اعطى من كل فرس ديناراً وان شاء اعطى ربع عشر قيمته او  
الذكور الخيل والاثاث الخيل ففيه روايتان في رواية يجب مما في الخيل  
وفي رواية لا يجب وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي لا يجب فيها شيء **باب**  
**من يوضع فيه الصدقة** قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين  
وروي عن أبي حنيفة انه قال الفقراء من لا يسئل والمسكين الذي يسأل  
وهذا يدل على ان المسكين افقر وقاعدة الخلاف تظهر في الوصايا واما العاجل  
فهم العمال الذين ينقدحهم الامام لحاجة الصدقات فيعطيهم اجر عملهم منها وقال  
الشافعي يعطيهم الثمن ولو هلك المال الذي في يدي العامل سقط حقه واجزت  
عن الزكاة وجعل للعامل اخذه وان كان غنياً واما المؤلفات فليوهمهم  
فهم من المشركين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم شيئاً ويتألفهم على

الاسلام وقد سقط لوقوع الاستغناء عن تأليفهم اما الرقاب فهو اعانة المالكين  
بالصدقة واما الغارمين فهم الذين لهم الدين وان كان في ايديهم مال  
واما قوله وفي سبيل قاله أبو يوسف المراد به فقراء الغزاة وقال محمد هو الجاهل  
للقطع وقال الشافعي رفع الي الغارمي وان كان غنياً فاما ابن السبيل فهو  
المنقطع عن ماله ويجوز الدفع اليه وان كان له مال كثير في وطنه واذا صرف  
الي واحد جاز وقال الشافعي لا يجوز الا اذا صرف الي ثلثة من كل صنف ولا  
يعطى من الزكاة والدان علا ولا ولدان سفل ولا يعطى زوجة ولا تعطى  
المرأة زوجة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد تعطيه ولا يدفع الي  
عبده والي مدبرة ولا الي امر ولده ولا مكاتبته ولا بصرف في بناء مسجد ومطعم  
ولا يقضي بهادين ميت ولا يفتق به عبداً ولا يجوز الزكاة الا اذا قبضها الفقير  
او قبضها من يجوز له قبضه بوكالة عنه عليه كالأب والوصي يقبضان للجنون  
والصبي وكذلك اقرارهما اذا كانا في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعوله وكذلك  
الملقط يقبض القنيطه ولا يعطى منها غنياً ولا ولد غني اذا كان صغيراً فان  
كان كبيراً قد اراحار الدفع اليه قال أبو حنيفة ومحمد يجوز الدفع الي امرأة الغني  
اذا كانت فقيرة وكذلك البنت الكبيرة اذا كان ابوها غنياً وروي عن أبي  
يوسف انه لا يعطى امرأة الغني اذا قضت لها بالنفقة ولا يجوز الصرف الي عبده  
الغني ومدبره وامر ولده ويجوز الصرف الي مكاتبته وروي عن أبي يوسف  
انه يجوز صرف صدقة النقل الي الغني ويجوز له اخذ ولا يعطى كافراً ولو  
دفع الزكاة الي فقير باختياره ثم تبين انه غني جاز عند أبي حنيفة ومحمد  
بالانفاق في الروايات عنهما وقال أبو يوسف لا يجوز له ولو صرف الي امه  
او ابنه ثم ظهر له ذلك ذكر في الاصل انه يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وروي  
عنه ابن شجاع في الوالد بن والولد والزوجة انه لا يجوز ولو دفع الي هاشمي  
وهو لا يعلم ثم يعلم جاز على قول أبي حنيفة ومحمد في رواية الاصل وروي ابو  
يوسف عنه انه لا يجوز ولو دفع الي ذمي ثم تبين انه مسلم جاز على روايته  
الاصل وروي عن أبي يوسف عنه انه لا يجوز ولو دفع الي حر جاز على روايته  
الاصل وروي عن أبي يوسف عنه انه لا يجوز له ولو دفع الي عبده او مكاتبته  
وهو لا يعلم به ثم علم ثم جاز في قولهم اجمع ولا يجوز ان يعطى قول بني هاشم ولا  
مواليهم وبنو هاشم الذين حرم عليهم الصدقة العباس والي علي والي هاشم  
والجعفر وولد الحرث بن عبد المطلب وانا حرم على هؤلاء الصدقة الواجبة



من الزكوة والعشور والنذور والكفارات فاما الصدقة على وجه الصلة <sup>للقطوع</sup>  
فلا بأس به وروي عن ابي يوسف انه يجوز صرف صدقة الاوقاف اليهم اذا سموا  
في الوقف ويجوز ان يعطى في الصدقة الواجبة ما شاء من العروص وغيرها من  
الدراهم والدنانير وقال الشافعي لا يجوز الا اذا كان عين المتصدق عليه واذا كان  
مال الزكوة مكيلا او موزونا فاعطى من نفسه ما هو احول منه وهو اقل من الواجب  
كبيلا لم يجز الا عن قدر من المكمل مثاله اذا وجب عليه خمسة اقترع من حنطة  
رءية فاعطى مكانها قنينة من حنطة بمبلغ قيمتها خمسة اقترع لم يجز الا عن  
قدر من المكمل وكذلك الموزون على هذا فان كان المودي مثل الواجب في الكيل  
ولكنه اروي منه سقطت عنه في قول ابي حنيفة وقال محمد يوفي الفضل  
وروي ابن سنان عن ابي يوسف انه اذا اعطى الفضة مكان الفضة فان كان  
وزن الفضة فيها دفع اقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو ان يؤدي النهر حبة  
عن الجياد وان كان النقاوت ملعني في الوصف نحو ان يعطى الفضة عن الضرورة  
او النهر عن المصوغ وقيمة المصوغ اكثر لصيانة جاز وروي محمد عنه  
مطلقا انه يجوز من غير تفصيل وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الزكوة  
تجب في الدراهم النهرية والزيوف وفيما كان الغالب عليه الفضة اذا كان  
ما يبا درهم وان كانت سنوفة ليست للتجارة لم تجب الزكوة حتى تبلغ  
ما يكون فيها من الفضة مائتين وان كانت للتجارة فانه بلغت قيمته مائتين  
وجبت الزكوة وكذلك عشرون دينارا من السوق لا يجب فيها شيء حتى  
تبلغ قيمته عشرين دينارا جدا اعطى اذا كانت للتجارة وكذلك الفلوس  
ولو ادي الدراهم الجياد عن النهرية والجياد اقل منها وزنا جاز عن قدره  
وقال زفر بن جهم بقدر القيمة وذكرني الجامع الكبير لو اعطى شاة سمينة  
تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين جاز عن شاتين واذا كان له انا فضة  
وزنه مائتان وقيمته ثلثة مائة درهم فان ركب من عينه مئتي درهم  
على العبر وبياركة فيه وان ادي من قيمته عدل الى خلاف الجنس عند محمد  
وهو الذهب ولو ادي خمسة من غير الا ناسقطت عنه الزكوة في قول ابي  
حنيفة وان اعطى من الذهب ما يبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الا  
لم يجز في قولهم والنية معتبرة في اخراج الزكوة ولو نوي ان يؤدي الزكوة  
مجعل يتصدق الى اخر السنة ولم يحضر النية لم يجز فان ائوزها للزكوة تصدق  
قال ابن جهم ان يجز به ولو تصدق بجميع ماله ولم يبق له الزكوة اجزاه عن الزكوة

وروي عن ابي يوسف انه اذا نوي ان يتصدق بجميع المال فتصدق في شيئا  
اجزاء وان لم يستقر النية لم يجز ومن الزكوة ولو تصدق ببعض ماله لا ينوي الزكوة  
لا يجز به عن زكوة ذلك البعض ويجب عليه ان ينوي الجميع في قول ابي يوسف وقال  
محمد يصدق عن زكوة ما تصدق به ولو تصدق بخمسة ينوي بها الزكوة والصدقة  
النافعة جازت عن الزكوة في قول ابي يوسف وقال محمد يقع من الطوع ولا بأس  
بان يعطى الزكوة من له مسكن وخادم واثاث منزل وسلاح وثياب بدنه  
وكتب العلم ان كان من اهله وجعل الفقير الكسوف اخذ الصدقة ويكره له  
الطلب وقال الشافعي لا يجز باب زكوة الدين الدين على مراتب  
عند ابي حنيفة فيها ما يملكه يدير فعله كالميراث ولا زكوة فيه حتى يقبض ويجوز  
عليه الحول وكذا الوصية ومنها ما يملكه يد لا يملكه بحال كالدين والمهر وبدل  
الخلع والصلح عن دم العبد وماله الكفاية ولا زكوة فيه حتى يقبض ويجوز عليه  
الحول ومنها ما هو بدل عن مال ليس للتجارة كمن عبد الخدمه وفيه روايات  
في رواية الاصل اذا قبض مائتين راكي لما مضى وفي رواية لا زكوة حتى يقبض  
وجوز عليه الحول قال وهذا هو الصحيح ومنها ما هو بدل عن مال التجارة  
كمن عبد التجارة وما اشبهه والزكوة واجبة ولا يجب الاخراج حتى يقبض  
اربعين درهما وقال ابو يوسف ومحمد الذين كلها سنوا وهو سبب لو خرب  
الزكوة وتجب الاخراج بقلبه ما قبض قليلا كان او كثيرا الا الدين وبدل الكفاية  
فانما ليسا بسبب حتى يقبض ويجوز عليه الحول وهذا اذا لم يكن له ما اشبه  
الدين فاما اذا كان له مال ما قبض فهو بمنزلة الفائدة يضم الي ما عنده  
ولو تزوج بمالي نسامية باعناها فالاختلاف فيه كالاختلاف في الدين  
على ملاكنا باب المال ينوي ثم يقدر عليه اذا كان له على انسان  
دين قضت عليه احوال وهو حادثة ثم امر به لم تجب عليه زكوة ما مضى  
وكذلك المال المعصوب وقال زفر والشافعي تجب الزكوة وان كانت له  
بذينة على الجاهل فلم يقم حتى مضى الحول فقد روي عن محمد انه لا زكوة عليه  
وان كان القاضي يعلم الدين فعليه الزكوة ولو كان العريم كان يعوفي السر ويحذر  
في العلانية فلا زكوة فيه وان كان له دين على معسر ذمته وجبت الزكوة وقال  
الحسن لا زكوة فيه والصاله والماسور والمال المدفون في غير حرز اذا خفي  
مكانه من اموال الصغار ولا زكوة فيها وان كان في حرز تجب الزكوة وروي  
عن محمد فممن اودع رجلا لا يعرفه فهو بمنزلة الضمير والممدفون في المعازة وان كان



يعرفه فنسبه هو كالمذخور في الحرم وان كان الدين على مفلس قد فلسه الحاكم  
ففيه الزكوة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا زكوة فيه **باب**  
**هل مال الزكوة اذا اهلك المال بعد الوقوف من غير يدي منه بالاسم**  
سقطت الزكوة وقال الشافعي اذا اوطئ في الاداء بعد التملك منه بضم  
الحسن يقول اذا اطالبه الساعي بالزكوة ولم يدفع اليه حتى هلك ضمنه وهلك  
ابو سبل الزجاجي من اصحابنا لا يضمن وقال ابو حنيفة وابي يوسف الواجب  
يتعلق بالنصاب دون العفو حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب  
وقال محمد وروى عن يعلق بهما وذكر في الجامع الكبير اذا كان له اربعون من الابل  
فهلك عشر منهن ففي الباقي يجب اربع شياه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
عشر وجزء من ستة وثلاثين جزءا من ائنه لبون وقال محمد يجب نصف ائنه  
لبون ولو كانت له مائة ولحدي وعشرين من الغنم فهلك منها احد وثلاثون  
ذكر في الجامع ان في الباقي شاة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
فيه اربعون جزءا من مائة لحدي وعشرين جزءا من مائتين وروى ابو  
يوسف عن ابي حنيفة مثل قولهما قال ابو الحسن وهو الصحيح ولو كانت له  
خمسة وعشرون من الابل فهلك منها عشرة فقياس رواية محمد عن ابي حنيفة  
ان يجب في الباقي ثلث شياه وعندهما ثلثة ائنه من ائنه مخاض واذا كانت  
له مائتا درهم في مال الحول ثم هلك مائتين وخطبها ثم هلك نصفها سقط  
نصف الزكوة ولو زرع في المائتين بعد الحول مائتين ثم هلك نصفها لم يسقط  
**باب مال للصبي والمجنون** لا زكوة في مال الصبي والمجنون  
وقال الشافعي يجب وان كان المجنون اقل من افاق فعند ابي حنيفة يعتبر  
ابتداء الحول من حين الافاقه واذا اطرقي المجنون فان استمر سنة لم يكن  
كان اقل من ذلك لم يعتبر وروى عن ابي يوسف انه اعتبر الافاقه باكثر السنة  
وروى عنه انه اذا افاق ساعة من الحول وجبت الزكوة والذي يحن ويتيق  
بمنزلة الصبي واذا اراد من الاسلام بطلت عنه الزكوة وكذلك ما مضى من  
الاحوال وهو مرتد فالزكوة عليه وقال الشافعي الردة لا تبطل الزكوة واذا ما  
من عليه الزكوة سقطت بموته وقال الشافعي لا تسقط ولو مات في خلال  
الحول انقطع الحول وقال الشافعي يبي الوارف عليه والله اعلم **باب**  
**الزكوة يجوز التجمل قبل الحول اذا ملك نصابا** وقال مالك لا يجوز ولا يجوز التجمل  
قبل ملك النصاب ولو ملك نصابا واحدا وعجل زكوة مضى كثيرة جاز في قول

عليه

عليه اينا الثلاثة وقال زفر لا يجوز وانما يجوز التجمل اذا بقي النصاب في ملكه  
الى اخر الحول او بقي بعضه وكمل في الطرفين اما اذا اهلك الكل ثم استعاد  
ما يثبت لم يجوز ما تجمل عنده ولا يعتبر التجمل في تمام النصاب وبينا اذا عمل شاة  
عن اربعين في مال الحول وعنده تسعة وثلاثون فلا زكوة عليه وذكر في الروايات  
ان كان صرف الى الفقير وقعت نفلا وان كانت دابة بعينها في يدي الامام  
او الساعي وقد هلكت شاة مما عنده قبل الحول اخذها ولو كان الكفايا في يده  
والتجمل قائم في يدي الامام وقع التجمل زكوة عن الكل وان باعها الامام لنفسه  
ضمنها والتمس له وان باعها ليتصدق بثمنها رد الفرض عليه وقال الشافعي  
يملك النصاب بالتجمل واذا استسلف الامام الزكوة فملكها في يده لم يضمن  
ولو دفعها الامام الى فقير فامس قبل تمام الحول او مات او ارتد جاز عن  
الزكوة وقال الشافعي يسرده الامام الا ان يكون دينار الفقير من ذلك المال  
واذا كانت عنده درهم ودنانير وعروض وعجل زكوة جنس منها فملك جاز التجمل  
عن الباقي ولو كانت السنوات مختلفة اربعون شاة وخمس من الابل فملك شاة عن احد  
النصابين ثم هلك لم يقع المؤدي عن الزكوة في الباقي ولو عجل عشر الارض بعد الزكاة  
قبل النبات او عجل ثروة النخل قبل ان يطلع جاز عند ابي يوسف وقال محمد  
لا يجوز **باب ما يخرجه على العائش** واذا امر على العائش بملا  
الزكوة وجد شرائطها اخذ منه ربع الغنم وكان ذلك زكوة ولا يلزم من  
المضارب والعبد المأذون وكان ابو حنيفة اولا يقول يؤخذ من المضارب  
ثم رجع ورجوعه في المضارب جاز في العبد المأذون ولو امر على العائش ببعض  
النصاب ولو اخبر انه مالك له لم ياخذ منه شيئا ولا ياخذ من المسلم والذي  
في الحول اكثر من مرة واحدة اما الحر في كل عام الى ذلك الحرب ثم رجع اليها  
اخذ العشر واذا امر الذي يحمي للتجارة اخذ عشر غنما ولا يعسر الخنازير واذا ادعى المسلم  
او الذي ائنه دفعها الى عائش اخر في تلك السنة قال لقوله وسخلف على ذلك  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستخلف وروى انه لا يقبل قوله  
الا ان ياتي بالبراهن فيكون ان ادعى ان عليه دين او لم يجل عليه الحول وكذا الذي  
قال بالحرى اذا قال على دين او لم يجل الحول اخذ منه فان كان معه ما يملك وقال  
هو لا او لا دي او امات او لا دي قال لقوله قوله وان قاله هم مدبرون لم يلتفت  
اليه ويؤخذ من اهل الحرب مثل ما يؤخذ من المسلمين ان علم ذلك وان لم يعلم اخذ  
منهم العشر ويؤخذ من بني نعلب هويث ما يؤخذ من المسلمين واذا امر على العائش



بما لا ينبغي من مثل الفاكهة ونحوها لم يخذ شيئا في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد يعشرون واذا عاد الحرب الى دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم خرج ثانيا لم يخذ  
 بما بقي فاما المسلم والذمي اذا مر على العاشر ولم يعلم بهما ثم علم في الحول الثاني  
 اخذ منهما يا **باب العشر** قال ابو حنيفة يجب العشر في كل ما اخرج من الارض مما  
 ينبت في النما قليلة وكثيرة فاما الحطب والقصب والحشيش فلا عشر فيه وليس في  
 البين والسعف عشر وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب في اقل من خمسة اوسق و  
 البوسق ستون صاعا من الحبوب والثمار ولا يجب في الخضرة والرطب وروى عن  
 ابي يوسف انه اوجب في البصل والعشر في الربا حبي كفا الاس والحناء والورد والوسمة  
 وانصاف الاشجار وروى عن ابي يوسف انه اوجب في الحنظل والبربر التي لا تصلح  
 للزراعة كزهر البصل وما اشبه ذلك فلا عشر فيه وروى عن محمد انه لا عشر في البين  
 والاحصاء والكثري والقاص والتوت والخوخ والبنق والشمش وروى عن ابي حنيفة  
 انه اوجب في البين والبنق وذكر في الاصل ان في قصب الدرة العشر وكذا في  
 في قصب السكر والعصفور والكتان اذا بلغ العرطه والحب خمسة اوسق يجب العشر  
 ويجب في العصفور والكتان على سبيل التبع ولا شيء في القتب ويجب في حبه ويجب  
 في جملة الادوية ويجب العشر فيما هو من جملة الحبوب ويؤخذ العشر من الاراضي  
 العشرية اذا كان المالك مسلما صغيرا كان او كبيرا مجنونا كان او مكاتب او اذا  
 اشترى الذمي ارض عشر جاز وعليه الخراج في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ايضا علف العشر وقال محمد يجب عشر واحد واختلفت الرواية عن محمد في  
 وضع هذا العشر وذكر في السير انه يوضع موضع العشر وفي رواية اخرى انه  
 يوضع موضع الزرع واذا اشترى الثعلبي ارضا عشره فعليه عشران في قوله ابي  
 حنيفة وروى ابو يوسف وقال محمد علف عشر واحد فان اسلم الثعلبي وعلفها او باعها  
 من مسلم لم يتغير العشران في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف يتغير الى عشر  
 واحد ولو باعها الثعلبي المسلم من الذمي وهي عشرية واحد هاهنا مسلم بالشفعة  
 فيها العشر وما لا يدخل في الكيل نحو القطن والرغفران فعند ابي يوسف يعتبر  
 قيمة فيجب العشر اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادي ما يوسق وقال  
 محمد يعتبر خمسة اعداد اعل ما يقدر به ذلك الشيء وفي القطن خمسة اجمال وفي  
 الرغفران خمسة امانا وفي العسل خمسة افران وما شققت السماء اوسق  
 سحيا ففيه العشر وما سقى بغروب اود النية او تساقية ففيه نصف العشر واذا  
 سقى في بعض السنة سحيا وفي بعضها باله فالعشر في الغالب والجمع العشر والجمع

نبي  
 سيد  
 راعي  
 عيش

في الارض الواحدة وقال الشافعي يجمع بينهما ولو اشترى ارض عشر او خرج للتجارة  
 فيها العشر او لاجل دون زكوة التجارة وروى عن محمد انه يجمع بين العشر والزكوة  
 في الايجاب ولو اشترى ارضا عشرية فالعشر على رب الارض في قوله ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف يجب العشر على المستاجر واما المستعير اذا ازرع فعليه العشر وروى  
 ابن المباركة عن ابي حنيفة انه اوجب على المعير واما الغاصب اذا ازرع فان  
 نقصت الزراعة ارضه عزم بالتقصان وعلى رب الارض العشر وان لم ينقص فلا  
 عشر على رب الارض ولله اعلم يا **باب ما يضم بعضه الى بعض** مسائل  
 هذه الباب فتريعات مذهبها واذا اخرجت ارض العشر حبوبا مختلفة ولم يبلغ  
 كل نوع منها خمسة اوسق والبوسق ستون صاعا يباع النبي عليه السلام  
 فيكون كل اوسق مائتين واربعين مناهي عن ابي يوسف في ذلك تلك روايات  
 احدها انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل نصف منها وفي رواية كل نوعين لا يجوز بيع  
 احدهما بالآخر متفاضلا لا نحو انواع الخنطة يضم البعض الى البعض ولا يجوز بيع  
 احدهما بالآخر متفاضلا لا يجوز الضم وهو قول محمد وروى عنه ان ما ادرك في  
 وقت واحد ضم بعضه الى بعض وان اختلفت اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد  
 لم يضم بعضه الى بعض وقال ابو يوسف اذا كان للرجل اراضي مختلفة واساسق  
 مختلفة فان كان العامل واحدا انضم وايضا وان اختلفت العمال لم يكن لاحد من العاملين  
 مطالبة حتى يكمل النصاب واما المالك فيما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء  
 واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر في احادي الروايتين عن  
 ابي يوسف وروى عنه انه لا يجب وهو قول محمد يا **باب ما يختص صاحب**  
 الارض يؤخذ العشر من جميع ما اخرجت الارض ولا يختص صاحب الارض  
 ما انتفى لشي او عاوة واجرة حافظة وما هلك من المال بعد وجوب الحق  
 بغير فعل المالك سقط عنه بقدره ويقدر لذلك النصاب في قوله من يعتبر النصاب  
 ووقت الوجوب عند ابي حنيفة عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف عند ادراك  
 وعند محمد عند استحكامها وتصفيتها وحصولها في الخياطير وثمرة هذا الاختلاف  
 تظهر على قوله ابي حنيفة في الاستملا او فان ما يستهلكه بعد الوجوب يكون مضمونا  
 عليه وما كان قبله فلا وعندهما يظهر في حق هذا الحكم وفي حق تكميل النصاب  
 وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة او اطعم من عشرها وعن ابي يوسف انه لا يضم  
 ولا يعتبر في تكميل النصاب يا **باب معرفة ارض العشر** ارض العرب  
 كلها عشرية وهي من عذيب الى مكة وعدن الى مائة في اقصي اليمن وارض السواد



كلها خراجية وهي من عذيب الى خلوان وكل ارض تحت غنوة وقسمت بين المسلمين  
 في ارض عشر وكذلك كل ارض اسلم عليها اهلها وكل ارض تحت واثمها عليها اهلها  
 صلحهم في ارض خراج وما احياه المسلمون قال ابو يوسف ان كان من خراج ارض  
 العشر في عشرة وان كان من خراج ارض الخراج في خراجيه وقال محمد ان احياها  
 بما العشر في عشرة وان احياها بما الخراج في خراجيه **باب خراج**  
**العسل** العسل واجب في العسل ان كان في ارض العشر وان كان في ارض  
 الخراج فلا عشر فيه وقال الشافعي لا يجب فيه شيء ثم عند ابي حنيفة يجب في قليله  
 وكثيره وروي عن ابي يوسف اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق ففيه العشر  
 وروي عنه انه قد روي خمسة امنا وروي انه قدره بعشر قرب وقال محمد اذا بلغ  
 خمسة افراس ففيه العشر وكل فرق ستة ثلاثون رطلا وما يوجد في الجبال من  
 العسل والفاكهة ففيه العشر في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يجب  
**باب المعدن والركاز** ما استخرج من الارض ثلثة انواع منها ما ينقطع  
 بالاركان الذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي في  
 الذهب والفضة ربع العشر والثاني ما كان مائعا كالغدير والنقط ولا يجب فيه  
 شيء ويجب الخراج في الموضع الذي يأتي فيه الزراعة والثالث ما ليس بمائع  
 ولا ينقطع كالخصن والنبوة واليا توت والنبير وزج فلا شيء فيه واما الزبيب  
 ففيه الخمس في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا خمس فيه واما  
 المدفون ففيه الخمس والمسلم والذمي والعبد والصبي والمكاتب فيما  
 يجدونه من المعدن والركاز سواء فاما الحرب المستامن اذا عمل بغير اذن  
 الامام لم يكن له شيء وان كان عمل باذنه فله ما شرط واذا وجد المسلم  
 المستامن في دار الحرب كنز في دارهم رزق عليهم وان وجد في الصحراء فهو له  
 ولا خمس فيه ولا شيء فيها يستخرج من البحر كالغدير واللؤلؤ في قول ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف ففيه الخمس والذهب والفضة اذا استخرجها من البحر فلا شيء  
 فيها وقال ابو حنيفة ومحمد اذا وجد ركازا في دار فهو لصاحب الحنطة وقال  
 ابو يوسف هو للواجد والخمس واجب بلا خلاف ولو وجد في داره معدنا  
 فهو له ولا خمس فيه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو لصاحب الملك  
 وفيه الخمس وكذلك الخواص في المعدن واذا وجد في ارضه في رواية الزكوة  
 من الاصل وقرئ في الجامع الصغير بين الارض والدار فوجب في الموجود  
 في الارض الخمس ولم يوجب في الدار **باب صدقة الفطر**

ولا يجب صدقة الفطر الا على حر مسلم عتي والغني هو ان يملك نصابا او ما قيمته  
 قيمة نصاب فاضلا من مسكنه واثامه وثيابه على ما يعتبر في حرمه الصدقة  
 وقال الشافعي يجب على الفقير اذا كان يملك ذلك زيادة على قوت يومه وقال  
 ابو حنيفة وروي يوسف يجب الصدقة على الصبي والمجنون اذا كان له مال وروي  
 الولي من مالها وقال محمد لا يجب في مالهما ولا يلجأ على الاب اذا كان غنيا  
 وروي عن محمد بن بلع مجنون ان الصدقة على ابيه وان كان مقيما ثم حن  
 لم يجب على ابيه ولا عليه ولا يخرج الا من نفسه وريقه ومدره وامه واولاده  
 وعن مالك الكفار وقال الشافعي لا يورثي الا من مسلم ويخرج عن ولده الصغير  
 اذا كان فقيرا ولا يخرج عن الكبير العاقل وان كان في عياله وقال الشافعي  
 اذا كان زنا معسرا فهو بمنزلة الصغير ولا يخرج عن ابويه وان كانا في عياله  
 وعن زوجته واولاده الكبار الذين هم في عياله وروي عن ابي يوسف انه  
 اذا خرج عن زوجته واولاده الكبار الذين هم في عياله اجزاهم وان لم يأمروه  
 ولا يخرج عن مكاتبه ولا من رقيق مكاتبه ولا يجب على المكاتب ايضا ومقتضى البعض  
 عند ابي حنيفة بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة الحر فصل في قدر الواجب  
 قال اصحابنا نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير وقال الشافعي  
 صاع من بر فاما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع وروي عن ابي  
 حنيفة انه صاع واما دقيق الحنطة وسويقها فهي كلحب ودقيق الشعير وسويق  
 كالشعير وقال الشافعي لا يجوز وروي عن ابي يوسف انه قال الدقيق أحب  
 الى من الحنطة والذراهم أحب الى من الدقيق ويجوز اداء القيمة من جميع ذلك  
 وقال الشافعي لا يجوز ويجوز ان يعطى ما يجب عن واحد جماعة من المساكين  
 ويعطى ما يجب عن جماعة مسكينا فان شاء فرق وان شاع جمع والصاع ثمانية  
 اوتال بالعراقي عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف خمسة اوتال وثلث رطل  
 وهو قول الشافعي وهو صاع اهل المدينة وروي عن ابي حنيفة اذا وزن ثمانية  
 اوتال وادي حجاز وقال محمد لا يجوز الاكيل وروي الطحاوي ان الصاع ثمانية  
 اوتال فيما يستوي كيله ووزنه وهو العديس والزبيب واذا كان العبد بين اثنين  
 فلا صدقة على واحد منهما وقال الشافعي عليهما واذا كان عبد من العبد بين اثنين  
 فلا صدقة عليهما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجب على كل واحد من الشركا  
 ما يخصه بالقيمة من العدد لو قسم فصل في وقت الوجوب وروي عن طلوع  
 النجم الثاني من يوم الفطر فان مات قبل ذلك فلا وجوب ومن ولد او سلم عمله



وجب وقال الشافعي وقت بعد غروب الشمس في آخر يوم من رمضان ويجوز  
 ان يعطي صدقة الفطر فقرا اهل الذمة وقراء المسلمين احب اليه وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يجوز في احدي الروايتين واما الحزبي فلا يجوز الدفع اليه ويجوز ان يعطي صدقة  
 الفطر قبل الصلوة وذلك افضل ويستحب له ان يسلك ويتنسل ويضع ثيابه  
 يلبس احسن ثيابه ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطر قبل ان يخرج ولا يخرج عن ثوبه  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يخرج ولا يخرج عن الثوب فيخرج عن العبد الذي اجره  
 واما الموهون فان كان للراهن وفا عليه اخراجا وان لم يكن له وفا فهو فقير  
 فلا يجب عليه ويجب على العبد الوديعة ولا يخرج عن الاثوب والعبد المقصوب  
 المحجور يخرج من العبد المديون وان كان الدين محيطا به فاما ماليك هذا العبد  
 فلا صدقة عليهم سواء كان عليه دين او لم يكن والعبد الموصي بربته لرجل  
 وحذفته اخر فصدقة الفطر على مال الرقبة ولا تسقط صدقة الفطر بالثاخير  
 وان طال فان ائتمر بعد يوم الفطر لم يسقط عنه ويجوز التجمل قبل يوم الفطر  
 بيوم او يومين وعن ابي حنيفة بسنة او سنتين ولبس في رقيق الاحاس  
 وريق القوام الذين يقومون على امر ارق العوام مثل رزمزوما منهم كصدقة  
 الفطر واذا كانت الجارية مشتركة بين رجلين جازت بولدها عبادة فلا صدقة  
 على واحد منهما في الاكراما اما الولد قال ابو يوسف على كل واحد منهما صدقة تامة  
 وقال محمد عليهما صدقة واحدة ويؤدى صدقة الفطر عن نفسه وعبدة حيث  
 هو وفي زكاة المال حيث المال وهذا قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول  
 ثم رجع وقال يؤدى عن العبد حيث العبد وروي عن ابي يوسف ان العبد  
 اذا كان حيا يعتبر مكان العبد وان كان ميتا يعتبر مكان المولى كتاب  
 الصوم قال وقت الصوم من حين يطلع الفجر الثاني الى وقت غروب  
 الشمس فاذا غربت الشمس يخرج وقت الصوم ويجب الصوم على العاقل البالغ  
 المسلم والعقمة والاقامة يعتبران لوجوب الاداء والطهارة عن الحيض والنفس  
 تعتبر لصحة الاداء والصحور منه وباليه واذا شك في الفجر فالمستحب ان يدع  
 الاكل وان اكل فصومه تام وروي عن ابي حنيفة انه اذا كان في موضع لا يست  
 له الفجر او كانت الليلة مقمرة او متغمة وهو يشك فلا ياكل وان اكل فقد اسأ  
 وان كان اكثر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه القضاء والصحيح ان لا قضاء عليه ولو وقع  
 الشك في الغروب يبيع الاكل وان كان اكثر رايه انه اكل قبل الغروب قضا  
 باب الدخول في الصوم ولا يصح الصوم الا بنية وقال زفر اذا كان

صحيحا مقبلا فامسك فهو صائم وان لم ينو وتجب النية لكل يوم وقال مالك تصح  
 بنية واحدة ولو نوى بالهجر قبل زوال الشمس حان وقال الشافعي لا يصح الا بنية  
 من الليل وكل صوم يجب في وقت معين يصح بطلان النية كصوم رمضان والمندور  
 في يوم معين وقال الشافعي لا يجوز الا بنية الغرض وما وجب في ذمته وليس له  
 وقت معين كالقضاء والنذور المطلقة والكفارات لا يصح الا بنية واحدة واما المسافر  
 اذا نوى واجبا اخر وقع عما نوى منه ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع  
 عن رمضان وان نوى التطوع فعن ابي حنيفة روايتان في رواية يقع عن الغرض  
 وفي رواية يقع عن التطوع والمرضى اذا نوى التطوع قال صحيح انه والمسافر سواء  
 وهو على الروايتين واذا صام المسافر بنية قبل الزوال حان وكذا لا يجوز  
 ويجوز التطوع بنية قبل الزوال ولا يجوز بنية بعده وقال الشافعي يجوز وروي  
 عن ابي يوسف فممن اوجب على نفسه وصومه وقت معين فصام من التطوع  
 يقع عن المندور وان صام من واجب اخر يقع عما نوى ولو نوى التطوع  
 وقضا رمضان كان من غير القضا في قول ابي يوسف وقال محمد يقع عن التطوع  
 ولو نوى قضا رمضان فكافة الظاهر كان من القضا استحسانا في قول ابي  
 يوسف وقال محمد يقع عن القفل وهو القياس ولو نوى النذر المعين وكفارة  
 اليمين فهو من النذر في رواية عن محمد ولو نوى الصائم الفطر فصومه تام وقال  
 الشافعي يبطل صومه واذا اشتبه عليه شهر رمضان فصام قبله لم يجز  
 وان وافق رمضان او صام بعد اذ حان وان كان القضا وافق سواك قضا  
 يوم الفطر وان وافق ذي الحجة قضا يوم النحر وايام التشريق باب  
 ما ينشد الصوم وما يوجب الفطر افعله وهو ناسي فهو على صومه  
 والفطر من وجوه اربعة ما وصل الى الجوف وما خرج منه الى الفم اذا امتلا  
 وما وصل الى الراس دون ما خرج منه وما اوجب الغسل الا ان يكون عن نكحة  
 او نظرة واما ما وصل الى الجوف او الى ماغ من الخمار في المعتادة فانه يفطر عند  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يفطر واما الفم فان لم يملأ الفم لم يفطر  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة نصاب ذكر في الاصل انه يفطر من غير تفصيل وان  
 ملأ الفم فان كان بفعله افطر وان عليه لم يفطر وان قلا بلع لم ينقص الصوم  
 في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ينقص ولا كفارة في الفم وان  
 ذرعه الفم يملأ الفم ثم عاد بغير فعله لم ينقص صومه في قول ابي يوسف  
 وقال محمد ينقص وان كان اقل من ملي الفم عاد بغير فعله لم ينقص بالاتفاق



والمكاداة بفعله فكذلك في قول أبي يوسف وقال محمد بن يقطين وان نقض وان نقض  
اقل من ملي الفم لم ينقض في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وان اعاد في  
أبي يوسف روايان واذا وصل الذباب الى جوفه لم يفطره هذه استحسان  
وان طعن بالرمح فان نزع لم يفطره وان بقي الزج فيه افطره واما الغبار والثان  
وطعم الادوية اذا وجد في حلقه لم يفطره ولو ابتلع ما بين اسنانه لم يفطره  
وعن أبي يوسف انه اوجب القضاء والكفارة وقال زكريا القضا والكفارة  
ولو جمع ريق في فمه فابتلع لم يفطره ولو وصل الى الدماغ بالسعوط او الاقطار  
في الاذن افطر ولو سعط ليل يخرجها ولم يفطره والمهين والنفس بطل  
الصوم وكذلك الانزال عن مباشرة وكذا التقبيل او المباشرة اذا اتصل به الارث  
وكذلك التقا الخنايين وان لم ينزل ولو انزل عن تفكر او نظر لم يبطل صومه  
ولو اكحل لم يفطره وان وجد طعمه في حلقه وبكره ان يذوق او يضيغ ولا يفطر  
الا ان يصل الى جوفه ولو ثاب فوقه قطرة في حلقه او صب في حلقه وهو  
نائم او كان مكرها فسد صومه وقال الشافعي لا يفسد في الكره وقال زكريا  
لا يفسد في النائم **باب العذر الذي يجوز معه الفطر والصوم للساكن**  
افضل والفطر رخصة ولو سافر بعد دخول رمضان جاز له الفطر ومن افطر  
لعذر ويقدر على القضاء او يرجاني بائنه عمره فعليه القضاء على التراخي ولو اخرق  
رمضان حتى دخل رمضان اخر فلا قية عليه واذا خافت الحامل او المرضع  
على انفسهما ولو جاز الفطر وعليه القضاء دون العديّة واما الشيخ الثاني  
الذي لا يقدر على الصوم يفطر ويغدي ويطعم عن كل يوم مقدار صدقة الفطر  
والسفر الذي يبيع الفطر ما يبيع العقر والمرض الذي يبيع الفطر ما يبيع منه  
الموت او يادة العلة واذا استدام السفر والمرض حتى مات فلا قضاء  
عليه فان زال العذر بالصحة او الاقامة وجب عليه القضاء وان مات ولم  
يصح فعليه ان يوصي بان يطعم عنه لكل يوم مسكين ويعتبر من الثلث وان لم  
يوص وتمرعوا الورثة حياز وان لم يتبرعوا لم يلزمهم وقال الشافعي يلزمهم ولو  
صح المريض ايا ما تم مات لم يرض من القضاء بقدر ما صح وذكر الطحاوي هاهنا  
خلافا للشيخ ان لا خلاف هاهنا واما الخلاف في المريض اذا نذر صوم شهر  
فان مات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوما لم يلزمه ان يوصي لجميع الشهر  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن يزيد بقدر ما صح ولو اعني عليه  
شهر رمضان او بعضه فعليه قضا ما اعني ولو جاز رمضان كله فليس عليه قضا

ولو افاق في شيء منه لم يرضه قضا ما مضى وقال زكريا الشافعي لا يجب  
عليه القضاء ولا فرق بين الجنون الاصل والطارى ومن اصحابنا من فرق  
فقال ان الجنون الاصل اذا افاق في بعض الشهر لم يلزمه قضاء ما مضى  
وهو رواية عن محمد بن زكريا عن أبي يوسف انه يجب عليه القضاء استحسانا  
واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في خلال الشهر لم يلزمهما قضاء ما مضى ولا قضاء  
اليوم الذي زال فيه الصبي والكفر وروي عن أبي يوسف انه اذا زال قبل  
الزوال فعليهما القضاء وان كان بعده فليس عليهما القضاء ولو اعني عليه في  
ليلة من رمضان او في يوم منه فافاق قبل الزوال ونوى ذلك اليوم  
اجزائه وكذا الجنون **باب الصوم المشايخ كل صوم اوجب الله تعالى**  
متابعا ونص عليه رسول الله متابع لما لم يجز الا ذلك خصوص الطهارة  
والقبول فكفارة الفطر وكفارة اليمين واما قضاء رمضان وصوم النعمة  
فيجوز كيف ما كان ولو نذر صوم شهر معين ثم افطر يوم ما منه لم يرضه  
قضاء ذلك اليوم خاصة ولو اوجب شهر متتابعا غير معين ثم افطر  
يوم ما منه استقبل واذا حاضت المرأة في صوم الشهرين لم ينقطع السابع  
فاما في صوم كفارة اليمين يستقبل وروي عن محمد بن ابي يوسف انها اذا  
حاضت ثم اقبلت من الحيض استقبلت وروي عن أبي يوسف انها اذا  
حبست في الشهر الثاني بنت ولو نذر صوم سنة متتابعة فافطر في يوم  
العید واما الشريفة لم يجب الاستقبال **باب ما يكره للصائم**  
ان يفعله وبكره مضغ العلك وقيل هذا اذا كان معجونا اما اذا كان  
لم يلزم بعد فان ذلك يفطره ولا بأس للمراة ان تمضغ لصبيها طعاما  
اذا لم يجد منه بدا ويكره ان يروق شيئا بلسانه ولا بأس بالسواك  
الرطب واليابس وان يغمره في الماء وقال الشافعي بكره في الخلاء وقال  
ابو يوسف بكره المبلول ولا يكره الرطب الاخضر ولو سافر فغارا فلا  
ينبغي له ان يفطره ولو اراد دخول مصر ينوي فيه الاقامة كره ان يفطر  
وان كان يري ان لا يفتق دخول مصر حتى تغيب الشمس فلا بأس بالفطر  
ولا بأس للصائم ان يقبل ويغتنق اذا امن على نفسه ما سوى ذلك وروي  
الحسن عن أبي حنيفة انه كره المعانقة والمباشرة والمصافحة وقال ابو يوسف  
بكره ان يتمضمض لغیر وضوء لا طقاء لحر ولا بأس للوضوء وكره ابو حنيفة  
الاعتسالة والمضمضة والاستنشاق وصب الماء على الراس واللقف



بالثوب وقال ابو يوسف لا بكرة ولا بكرة للحجامة للصائم ولو شرب في صوم  
عليه عليه السلام ان لم يشرب في صوم عليه عليه السلام قالوا ان يمشي عليه فان افطر فلا قضاء  
عليه وقال رزق بن القضا وذكر الطحاوي في الصلوة المظنونة قوله  
ابي حنيفة على مثال قوله رزق ولا بأس بالقضاء عن رمضان في ايام العشر  
ويستحب تعجيل الافطار اذا غابت الشمس فصل كل من سقط عنه الصوم  
لعذر في اول النهار ثم زال العذر يومه بالامساك تشبه بالصائم في كل ما  
يظهر والعصبي يبلغ والكافر يسلم والمجنون يفيق والساقط يقيم وقال الشافعي  
في الحائض اذا اطهرت لا يلزمها الامساك ولو كانت طاهرة في اول النهار  
ثم حاضت لم تجب التشبيه والله اعلم باب الاوقات التي يلزم  
فيها الصوم اجمعوا على كراهة الصوم في العبدن وايام التشريق  
ولو صام في هذه الايام كان صائما مسيئا وقال الشافعي لا يكون صائما  
ولو نذر صوم هذه الايام صح نذره وقال رزق والشافعي لا يصح نذره  
وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة انه لا يلزمه بالنذر شيء وهو رواية  
عن ابي يوسف عنه ولو شرب في صوم هذه الايام ثم انفسه لم يلزمه القضاء  
في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب القضاء ولا يجوز صوم النية  
في ايام التشريق وكبره ان يصوم يوم التشك بنية من رمضان ولا بكبره  
بنية التطوع ولا بأس بالصوم قبل رمضان بيومين او ثلاثة وقال ابو  
يوسف كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صائما ما حوفا ان يلحق بالفريضة وروى  
النهي عن صوم الوصال وهو ان يصوم ولا يفطر ونهي عن صوم القامت  
وهو ان لا يتكلم ولا بأس بصوم يوم الجمعة وقال ابو يوسف جازم حديث في  
كراهته الا ان يصوم قبله او بعده يوما وكبره صوم النذر والهرجاء  
اذ ابعده وعن ابي يوسف انهم كانوا يستحبون صيام ايام البيض وكبره بعضهم  
توقيت الصوم **باب وجوب الكفارة في افساد الصوم**  
وجب الكفارة بالافطار في شهر رمضان ويجب القضاء معها وان وطئ  
في الدبر فعليه الكفارة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب وان اتى عليه  
فلا كفارة عليه ويجب عليه القضاء ان انزل وان اكل او شرب على وجه التقدير  
او البتة اوي فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي لا كفارة عليه وان ابتلع  
حصاة او ما اشبهه فعليه القضاء ولا كفارة وان ابتلع جوارحا يسا او لوزة  
فلا كفارة وكذلك ان ابتلع عجينا او ابتلع دقيا وان قضى حنطة فعليه الكفارة

وان ابتلع اهلجه فغيره روايان وان اكل الطير الارمني فعليه الكفارة ولو ابتلع  
لوزة رطبة او بطيخة صغيرة فعليه القضاء والكفارة وليس كذلك الجوزة الرطبة  
وروي عن ابي يوسف انه اذا مضغ الجوزة اليابسة او اللوزة حتى وصل المضغ  
الي ما في جوفها فغيره الكفارة ولو اكله فورا او مسكا او عصارا فعليه الكفارة ولو  
اصبح جنبيا في رمضان فصومه تام ولو طلع الفجر وهو مواقع فزرع مع الطلوع  
او كان يشرب الماء فقطعه او التي الله فصومه تام وقال رزق يفطر في الجماع  
دون الاكل وعلي هذا الاختلاف النسي اذا ذكر فزرع مع الذكر وان طلع الفجر  
وهو محاط فبقي عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه وكذلك اذا جامع ناسيا فذكر  
بقي وروي عن ابي يوسف انه اذا بقي بعد الطلوع فعليه الكفارة وان بقي بعد  
الذكر فلا كفارة وتسقط الكفارة بالسهوة نحو ان يتسحر على ظن ان الفجر لم يطلع  
وقد طلع ولو اكل او شرب او جامع ناسيا او ذرعه التي وظن ان ذلك يفطره  
فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وقال محمد الا اذا بلغه النض  
ولو اجمعت على ظن ان ذلك يفطره فاكل فان لم يبلغه الخبر الوارد فيه او بلغه عرق  
نسخه فعليه الكفارة وان لم يبلغه النسخ او استغنى فافتي بالفطر فلا كفارة  
عليه وروي عن ابي يوسف انه اذا افطر المحدث فعليه القضاء والكفارة  
ولو مس امرأة او قبلها فظن ان ذلك يفطره فافطر بعد ذلك فعليه القضاء  
والكفارة الا اذا ناوله حديثا او استغنى فقيها وان اخطا الفقهاء او كان  
الحديث خطأ او ادهن شارب فظن ان ذلك يفطره لم يعتبر ظنه سواء استغنى  
او لم يستغنى وكذلك ان اغتاب انسانا فظن ان ذلك يفطره لم يعتبر ظنه  
ومن اصبح في رمضان لا ينوي الصوم فاكل او شرب فلا كفارة عليه وقال  
رزق يجب الكفارة وقال ابو يوسف ان اكل قبل الزوال فعليه الكفارة وان  
كان بعدة فلا كفارة وروي الحسن عن ابي حنيفة فبني نوي قبل الزوال ثم جامع  
في بقية يومه ان لا كفارة عليه وان طأعت المرأة في الجماع وجبت الكفارة  
وقال الشافعي في احد قوله لا يجب ولو افطر في رمضان واحد مرارا  
فعليه كفارة واحدة الا ان يكون كفر عن الاول فيلزمه كفارة اخرى  
وقال الشافعي يجب لكل يوم كفارة ولو افطر في رمضانين فالمشهور  
ان عليه لكل فطر كفارة وان لم يكفر وقال محمد يلزمه كفارة واحدة ولو  
افطر في ثلثة ايام من رمضان فاعتق للاول حين افطر ثم للثاني والثالث  
كذلك فاستحقت الرقبة الثالثة فعليه كفارة اليوم الثالث فان استحقت



الثانية ايضا فعليه كفارة واحدة لليوم الثاني والثالث وكذلك استحققت  
الاولى خاصة او الثانية فلا شيء عليه ولا يعلم باب الشهادة  
علي رواية الهلال اذا غم على الناس هلال رمضان اكملوا عدة شعبان  
ثلاثين يوما ثم صاموا وكذلك اذا غم عليهم هلال شوال اكملوا ثلثين يوما ثم  
افطروا ولو شهد شاهد عدل مسلم برواية هلال رمضان وفي السماء غلة  
قبلت الشهادة رجلا كان او امرأة عبدا كان او امة او محرودا في قذف  
ثانيا وقال الشافعي في احد قوليه لا تقبل الا شهادة رجلين واما شهادة الفطر  
معع شهادته رجلين ولا بد من اعتبار العدالة واما شهادة المحدث في القذف  
فمن ابي حنيفة روايان وتقبل شهادة واحد على واحد واذا لم يكن في السماء  
غلة لم تقبل الا شهادة من يقع العلم بخبره وان ورد هذا الواحد من  
خارج المصر لم يقبل في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انها تقبل وكذلك هلال  
شوال واذا كانت السماء مصحبة لم تقبل الا شهادة الجماعة وروي الحسن من  
ابي حنيفة ان الواحد اذا اخبر برواية الهلال فينبغي ان يصوم ولا يفطر  
الامع جماعة من المسلمين وروي عن محمد انه يكمل العدة ويفطر قال ولا اتم  
المسلم ان يتجمل يوما مكان يوم ولو صاموا بشهادة شاهد من افطروا  
من العدة بلا خلاف واما هلال ذي الحجة ذكر ابو الحسن انه كهلال شوال  
قال وروي عنهم انه كهلال رمضان ولا عبرة لرواية الهلال قبل  
الرواية ولا بعدة وهي الليلة المستقبلة وقال ابو يوسف اذا كان قبل  
الرواية فهي الليلة الماضية ولو صام اهل مصر تسعة وعشرين يوما ففهم  
مريض لم يصم فعليه قضاة تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل  
ما صنع اهل مصر صام ثلثين يوما ولو صام اهل مصر ثلثين يوما للزوم  
وصام اهل بلدة تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلى هو لا قضا يوم وهذا  
اذا لم يكن بين البلدين تفاوت لا يختلف المطالع فان كان يختلف لم يلزم  
واحد من البلدين حكم الآخر واذا رأي الواحد الهلال قبل القضا في الشهادة  
فعليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم فلا كفارة عليه وقال الشافعي يجب  
الكفارة ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الامع الامام باب  
ما يوجب الرجل على نفسه اذا شرع في صوم التطوع ثم افسده او شدد  
فعليه القضا وقال الشافعي لا قضا عليه ويكره الخروج منه الا بعد روي  
عن محمد انه اذا دعا اخ له الى طعام ففقد اعذر بفطره ويقضي واذا انذر صوم

شهر او ايام لرخصة الفضا ان شاء فارق وان شاء تابع وان عسر وقتا فافطر يوما  
منه فعليه قضا وكذا وعليه كفارة يمين ان اراد يمينا وقال ابو يوسف  
لا يجتمع القضا والكفارة وما اوجبه بالنذر مما له اصل في الواجبات وجب  
وما لا اصل له في الواجبات خوفا من المريض لم يجب بالنذر في الرواية  
المشهوره وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يجب ولو نذر صوم  
رجب فدخل الوقت وهو مريض لا يستطيع الصوم الا بمريض افطر  
وقضا وكذلك ان كانت امرأة مضرت نفسها في هذه المدة ولومات  
الموجب قبل دخول الوقت فلا قضاء عليه وكذلك ان ادرك الوقت وهو  
مريض ثم مات قبل ان يبرأ فان برأ فعليه القضا ولو قالت المرأة لله علي  
ان اصوم يوما فمريض او قال الرجل في يوم قد اكل فيه فلا شيء  
عليهما ولو قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم  
في يوم اكل فيه او حاصت المرأة فلا شيء عليهما في قول محمد وقال ابو  
يوسف تجزئ القضا ولو قدم ليلا لم يجب شيء ولو قدم بعد الزوال فلا  
شيء عليه عند محمد ولا رواية عن ابي يوسف في هذا الفصل ولا تصوم المرأة  
تطوعا بغير اذن زوجها وان كان صيامها لا يضر به فان كان ضاريا او  
مريضا قلنا ان تصوم وليس له منعها ولا يجوز للعبد والامة والممدون  
وام الولد ان يصوموا بغير اذن المولى وان لم يضر بالمولى وللزوج والمولى  
ان يفطرا اذا كان الشروع بغير اذنها وتقضي المرأة اذا اذن لها الزوج او  
بانت منه ويقضي العبد اذا اذن له المولى او اعتق والاجير الذي استأجر  
للخدمة لا يصوم الا باذن المستاجر اذا كان الصوم يضر به في الخدمة  
وان كان لا يضر فله ان يصوم بغير اذنه وابنة الرجل وقرباؤه يتطوعون  
بغير اذنه والله تعالى اعلم باب الاعتكاف الاعتكاف  
سنة مشروعة ومن شرطه الصوم وقال الشافعي ليس بشرط وهو ان  
تطوع وهو ان يشرع في ذلك واجب وهو ان يوجه على نفسه ولا يصح الا  
في مسجد الجماعة وروي عن ابي حنيفة انه لا يصح الا في المسجد الذي يصل  
فيه الصلوات كلها ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف  
من معتكفه ليلا ولا نهارا الا ما لا بد منه من البول والغائط والخروج  
الى الجمعة وقال الشافعي يبطل الخروج الى الجمعة ولا يخرج لاكل وشرب وعبادة  
مريض ولا صلوة الجنازة وينبغي ان يخرج الى الجمعة عند الاذان فيكون في



المسجد مقدار ما يصلي اربعاً او ستاً قبل الجمعة وروى عن ابي حنيفة  
 مقدار ما يصلي قبلها اربعاً او بعد ها اربعاً قال محمد اذا كان منزلة بعيداً  
 اخرج حين يرى انه يبلغ المسجد عند النداء ولو اقام في المسجد يوماً وليلة  
 لم ينقص اعتكافه ويكره ذلك واذا احترم المسجد الذي هو فيه اخرج  
 منه فدخل مسجداً اخر من ساعة صبح استحبنا والقيايس في الاكراه ان  
 يفسد وان خرج بغير حاجة ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم ولا بأس للمعتكف  
 المستطوع ان يعود مريراً وهذا على الرواية التي لا يقدر الاعتكاف اذا كان  
 تطوعاً ولا يجرم على المعتكف شيء سوى ملوهم بالصوم الا الجماع  
 بالليل او المباشرة والتقبيل واللمس انزل اوله ينزل والناس والذكر  
 في ذلك سواء فالمباشرة مع الانزال تفسد الاعتكاف والتقبيل والله  
 اللبس به وان الانزال لا يفسده ولكنه يجرم وان نظراً فترك لم يفسد  
 اعتكافه ولو انتقل من مسجد الى مسجد من غير عذر انتقض اعتكافه في  
 قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا ينقض فليست للمرأة ان تعتكف  
 في بيتها في غير مسجد يريد به الموضع المعدة للصلوة واذا اعتكفت فيه لم  
 يخرج الحاجة واذا اذن لامرأة في الاعتكاف لم يكن لها ان ينعها او انها  
 اذا امر واما اذن للامه كره له الرجوع ولا يكون الاعتكاف في ليل لا نهار معه  
**باب ما يوجب الرجل على نفسه من الاعتكاف**  
 اذا لم يوجب الاعتكاف على نفسه جاز ان يعتكف ساعة من نهار وان  
 قل في رواية الاصل وهو قول محمد وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكون  
 اكلم من يوم ولونذراعتكاف يوم دخل المسجد قبل طلوع الفجر واقام فيه  
 الى ان تغرب الشمس واذا انذراعتكاف ليلة لا يلزمه شيء وان نوى الصوم  
 معها لم يصح بنية وروى عن ابي يوسف انه يلزمه ولونذر يوم من اول الليلين  
 او اكثر دخل فيه الايام والليالي وروى عن ابي يوسف ان ابداً الاعتكاف  
 لا يكون بالليل ويلزمه متتابعاً وان اوجب الاعتكاف في وقت معين لم  
 يعتكف قضا ولونذراعتكاف ليلتين يوماً وقال عبيد بن النضر فيمن وافى  
 وله ان يفرق ولو قال اردت به الليل خاصة لم يصدق ولو قال ليلتين  
 ليلة ونوى الليل خاصة لم يلزمه شيء ولو قال شهر ونوى الليل دون النهار  
 او النهار دون الليل لم يصح الا اذا صرح به وقال شهر بالليل فحينئذ يصح

والله اعلم كما **المناجاة** الحج فوضعية لا يجب  
 في العمر اكثر من حجة واحدة ولا يجب على حرم عاقل بالغ صحيح الجوارح وقد ذكر  
 فصل الاغمي والمقعد في باب الجمعة ولا يجب الحج الا بوجود الزاد والراحلة  
 وهو ان يكون عنده فضل عن للسكن والخادم والثالث البيت وثيابه وقدر  
 ما يكتري به شق محمل او راس راحله وقدر النفقة ذاهباً وجائياً وان امكنه  
 ان يمشي او يكتري عقة فليس عليه الحج وانما يشترط الراحلة في حق من بعد من  
 مكة فاما اهل مكة ومن حولهم يجب عليه اذا قدر بغير راحلة ولا بد ان  
 يجد طعام عياله مدة ذهابه ومجيئه على ما كان المعتاد وذكر ابن شجاع  
 اذا كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخيره يجب عليه ان يتبعه ويتج به  
 ويحرم عليه الزكوة اذا بلغ فصلاً وان امكنه بيع منزله وان يشتري بتمنه  
 داراً دون منها ويح بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذ به فهو افضل  
 واما امن الطريق فقد روي ابن شجاع عن ابي حنيفة انه شرط الوجوب  
 كالزاد والراحلة ومن اصحابنا من جعله شرط الاداء ومرة الاختلاف  
 يظهر في حق وجوب الوصية فمن جعله شرط الوجوب لا يقول بوجوب  
 الوصية ومن جعله شرط الاداء يقول بوجوب الوصية وقال ابو الحسن  
 الحج يجب على الفور وذكر بعض اصحابنا ان هذا قول ابي يوسف وقال  
 محمد يجب على التراخي وهو قول الشافعي وذكر ابن شجاع عن ابي حنيفة  
 انه اذا وجد ما ينج به وقد قصد الترويح قال تج ولا يبروح وقال ابو يوسف  
 اذا كان عنده درهم وليس له مسكن ولا خادم ولا موت عيال معناه  
 ما يريد على الذهاب والجي فالحج لا يلزمه وان صرفه في شيء اخر اثم وان ملك  
 في اول السنة قبل ان يخرج اهل بلدة الحج فله من ماله من صرف ذلك  
 الى ما شاء وكل من سقط عن الحج الغرض تج مع ذلك اجزائه اذا كان حراً  
 بالغاً عاقل الخو الفقير والرمي ولا بد من وجود الحر في حق المرأة شانه  
 او عجزاً اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام وان كان اقل من ذلك لم  
 لم يعتبر وقال الشافعي يجوز لها ان يخرج في نفقة وصحبها فساتين واختلاف  
 في كون الحر شرط الوجوب او شرط الاداء اختلفا فهم في امن الطريق واداء  
 محرماً لم يكن للزوج ان يمنعه في الغرض وله ان يمنعه في النقل وقال الشافعي  
 له ان يمنعه في الغرض وصفته الحر من كل من لا يجوز له مناجتها على سبيل التابيد  
 بقرابة او رضاع او صهرية والحر والعبد والسبي والدمي سواء الا ان يكون



محبوسا يعتقد اباحة مناجاتها فلا تسأله فزعمه ولا عبرة للصبي الذي لا يحل له  
الذي لا يفتق والمسلم الذي لا يكون مأموما لا تسأله فزعمه ويلزم المرأة ان تنفق  
على محرمها ليجب عليها ان تتزوج بمن يجربها وكل من كان معه ور  
كالزمن ففعله ان يجرحه اذ اقدر عليه فان دام به العذر الى الموت جاز  
عنه وان صح لم تجزها واما الفقير اذا حج عنه ودام الفقر الى الموت لم تجز  
ولم يقع موقع الفرض والمعضوب اذا ابدل له الطاعة لم يلزمه فرض الحج  
وقال الشافعي الابن اذا ابدل له الطاعة لا يبرمه ويجوز نقل الحج عن  
الصغير ومن الرمن باب وقت الحج والعمرة قال الله  
تعالى الحج اشهر معلومات والمراد به وقت الحج والمراد به سوال ودو القدر  
وعشر من ذي الحجة وروي عن ابي يوسف ان يوم النحر ليس من الاشهر فاذا  
قدم الاحرام على الاشهر بالحج ينقذ ويكره التقديم وقال الشافعي ينقذ عمرة  
ولا يجوز ان يعمل شيئا من اعمال الحج من طواف او سعي قبل اشهر الحج ووقت  
العمرة السنة كلها ويكره ذلك في يوم عرفة وايام التشريق وروي عن ابي  
يوسف انه لا يكره الاحرام بالعمرة يوم عرفة قبل الروال والله اعلم  
باب المواقيت صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وثق  
لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام حنيفة ولاهل نجد مؤذن ولاهل اليمن  
يلمم وقال من لا هلمن ولمن مر عليهن من غير اهلهم ممن اراد الحج او العمرة  
روي عنه عليه السلام انه وثق لاهل العراق ذات عرق ونقدم الاحرام قبل  
الميقات افضل اذ كان يملك نفسه ان لا يقع في المخطور وقال الشافعي الاحرام  
من الميقات افضل وكل من قصد مكة من طريق غير مسلول احراما اذا كان  
ميتا من هذه المواقيت ولو جاوز واحد من اهل المدينة الى الحنيفة فلم  
فلا بأس به واثبت الى ان يحرم من ذي الحليفة ومن كان من اهل المواقيت  
ومن دونها الى الحرم فبقا تمام في الحج والعمرة للحل الذي بين المواقيت والحرم  
وميقات اهل مكة في الحج والحرم ووقفهم في العمرة للحل باب التلبيع  
واذا اراد الاحرام اغتسل او نوضا والغسل افضل وانه ليس بواجب وليس  
بمبين جديدين او غسيلين وتطيب وادهن باسأله وهو قول اصحابنا  
في المشهور وروي عن محمد انه كره ان يتطيب يطيب بقى عليه بعد الاحرام  
ثم يصلي ركعتين ثم يلبس في دبر صلواته او بعد ما يستوي يتم بغيره والا فضل  
ان يلبس عتيب الصلوة والتلبية ان يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك

ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والسنة ان يلبس بها ولا ينقص منها فان زاد  
عليها فهو حسن ولا يصير اخلا في الاحرام مجرد التلبية حتى يغم اليه التلبية او  
سوق الهدي وقال الشافعي يصير محرما بالتلبية ويصير اخلا في الاحرام بكل ذكر  
يقصد به المعظم سواء كان بالفارس سيرة او بالعربية وروي عن ابي يوسف انه  
يصير محرما بالتلبية واذ يلبس وهو يريد القرآن او الافراد فهو كما نوي وان لم  
يكن عليها والاحسن ان يقول اللهم اني اريد الحج فبصر لي وتقبله مني وكذلك  
اذ اراد العمرة وحدها واذ اقرب قدم العمرة على الحج في الذكر فاذا لبيس الاحرام  
ولم يكن له شيء في حج ولا عمرة مضى في ايها شاء ما لم يطف بالبيت فاذا طاف  
بالبيت شوطا واحدا كان احرامه احرام عمرة وكذلك لو لم يطف حتى جامع او  
احصر كانت عمرة ومن كانت عليه حجة الاسلام فالحرم بالحجة لا ينوي فريضة  
ولا تقطوعا فهي عن حجة الاسلام استحسانا واذ اساق الهدي وتوجه معه  
وهو يريد الحج وهو محرمان لم يلبس بلسانه ولا يكون محرما بالتحليل والاشعا  
ولو قلده هديه وبعثه ولم يتوجه معه ثم خرج بعد ذلك لم يكن محرما حتى يلق  
هديه ويتوجه معه الا هدي النعمة فانه يصير محرما حين يتوجه وان لم يلحق  
البدنة استحسانا ويبقى ما نهي الله عنه من الرفث والفسوق والجدال  
فالرفث الجاح والفسوق المعاصي والجدال ان يجادل الناس او يفتقه ولا  
يقبل الصبغة ولا يشتر اليه ولا يلبس قميصا ولا قبا ولا سراويل  
ولا حفين ولا عمامة الا ان لا يجد الثقلين تقطعها اسفل الكعبين ولا ثوبا مسه  
الورس او زعفران الا ان يكون عبلا لا ينقض ولا يغطي وجهه ولا راسه  
وقال الشافعي يجوز للرجل تغطية الوجه ويكره من التلبية ما استطاع في  
ادبار الصلوات وكلما علا شرفا او صبط واديا وبالسحار ويرفع صوته  
بالتلبية ولا يأخذ من شعرة وطفرة شيئا واللام باب ما يفعل  
المحرم بعد احرامه واذ قدم مكة فلا يضرة دخولها ابدا او نهرا او يدخل للحي  
ويبدأ بالحج الاسود مستقبله ويكبر ويهمل ويرفع يديه والا فضل ان يسلم  
الحج ويستلمه من غير ان يودي احدا ثم لفته عن يمينه فيطوف بالبيت سبعة  
اشواط يرمل في الثلث الاول ويمشي في الاربعة من الحج والي ويكون طوافه من  
ورا الخطم فان رجه الناس في الرمل قام واذ اوجد حجة رمل ويستلم الركن الثاني  
قال محمد في الاصل وان ترك لم يضرة ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث يقرب  
من المسجد وهي واجبة عندنا وعند الشافعي سنة ثم يعود الى الحج فيستلم



يخرج الى الصفا من اي باب شاء يتدري بالصفا فيصعد عليه حتى يشاهد الكعبة  
ويحيط نحو المروة فيفعل ذلك سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى  
مطن الوادي في كل شوط وذكر الطحاوي انه يتدري في كل شوط بالصفا ويختم  
بالصفا والسعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي ركن  
فان كان محرما بعمرة ولم يسبق هديا حل بالخلق او التقصير والخلق افضل وان  
كان ساق الهدي اقام حراما ولم يقصر للعمرة وان كان محرما بعمرة فعمل ما ذكرنا  
واقام على احرامه وان كان قارنا بدأ بالطواف والسعي للعمرة ثم بطواف وسعي  
للحج كما وصفنا وقال الشافعي القارن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيا واحدا  
ويقيم بكنه حراما فاذا كان يوم التروية راح الى منابعد الزوال واقام بها  
الى ان تطلع الشمس يوم عرفة وان كان متمتعاً ساق الهدي او لم يسبق  
احرام بالحج وهو متوجه الى منابعد ما يحل من الاحرام بالحج فهو افضل ويؤجر طواف  
الحج والسعي الى يوم النحر وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا احرم بالحج يوم التروية  
او قبله فان شاء طاف وسعى قبل ان ياتي منابعد هذا افضل الا ان يكون اهلا بعد  
الزوال يوم التروية والرجل والبراة في ذلك سواء الا في اربعة اشياء ليس  
عليهم رمل وسعي في مطن الوادي ولا حلق عليها وتغطى براسها وتلبس المخيط  
وقيل لا تستلم الحجر اذا كان عنده جمع واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج الى عرفات  
واقام بها تاذا زالت الشمس اعتزل ان احب ويخطب الامام بعد الزوال  
خطبتين ثانيا ثم يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين وقال  
ابو حنيفة لا يجوز للمع بين الصلوتين الامع الامام وقال ابو يوسف ومحمد يجوز  
للمع الكامن وقف بعرفة وقال زفر الصلوة مع الامام تعتبر في العصور  
الظهر ولا يتطوع بينهما الامام ولا المأموم فان تطوع فعمل مكرها وبعد  
الاذان للعصر اذا تطوع الامام في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد لا يعيد واذا فرغ من الصلوة راح الى الموقف مع القوم وافضل ذلك ان  
يركبا ويرفع الايدي بسطا فيستقبل الداعي بيده وجهه وليس فيه دعاء موت  
ويبلي في موقفه ساعة بعد ساعة وكذلك في الحج الفاسد وفي القرآن الفاسد  
ويقطع التلبية مع اول جماعة واما المعتمر فيقطع التلبية اذا استلم الحجر وقال  
محمد فان لم يجد الحلال بالعمرة يقطع التلبية حين ياخذ في الطواف وان كان  
قارنا فثمة الحج يقطع حين ياخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر التلبية  
اذا دخل هديه ولو حلق الحاج قبل ان يرمي بحجره العقبة قطع التلبية ولو اراد

البيت قبل الرمي والخلق والذبح قطع التلبية في قول ابي حنيفة ومحمد وروي عن  
ابي يوسف انه يبلي ما لم يحلق او تزول الشمس يوم النحر فان زالت الشمس ولم  
يرمي بحجره العقبة روي الحسن عن ابي حنيفة انه يبلي حين يرمي بحجره العقبة الا  
ان يغيب الشمس فيبنيذ يقطع التلبية وروي عن محمد انه يبلي حين يمضي ايام  
الحج وقال ابو يوسف اذا زالت الشمس ولم يرمي قطع واذا دخل قبل الرمي قطع  
التلبية اذا كان دم القربان او المتعة وروي عن محمد انه لا يقطع ولو وقف حيا  
او على غير منى وجاز وكذلك اذا انسى الظهر والعصر وعرفه كل ما موقوف الا  
بطن عرفة فاذا غربت الشمس دفع الامام والناس ولا يدفع احد قبل غروب  
الشمس فان خاف الزحام يدفع قبل الامام ولم يجاوز الموقف اجزاءه ولا افضل  
ان يقف في مقامه والله اعلم **باب الوقوف بعرفة وقت**  
الوقوف بعرفة من حين تزول الشمس يوم عرفة الى طلوع الحجر من يوم النحر  
وسواء كان عالما بما اوجبا هلا فوي الوقوف او لم ينو واذا التبتس على الناس  
هلا فدي الحج فبين ان ذلك اليوم كان يوم النحر كان وقوفهم صحيحا وجهم  
تاما استحسننا ولو وقفوا يوم التروية لم يجرم وقال محمد لو شهد عند الامام  
شاهدان عشية يوم عرفة برؤية الهلال فان امكنه الوقوف في بقية اليوم  
مع جماعة الناس او اكثرهم فعل وان كان خلافا لم يفعل ولا يعمل تلك الشهادة  
ووقف من الغد ولو وقف واحد راي الهلال لم يجزه وقوفه وعليه ان يعد  
مع الامام وكذلك لو شهد شاهدان عنده مزدت شهادتهما من قبل انه  
لم يكن بالسما علة فوقف بشهادتهما يوم لم يجزهم والله تعالى اعلم **باب**  
الدفع من عرفة واذا غربت الشمس دفع الامام والناس وعليهم السكنية  
حتى ياتوا المزدلفة فان دفع قبل غروب الشمس حتى جاوز عرفة فعملهم  
وقاك الشافعي لا شيء عليه ولو عاد الى عرفة قبل ان يدفع الامام سقط عنه  
الدم وان عاد بعد خروج الامام من عرفة لم يسقط الدم في رواية الاصل  
وروي ابن شجاع عن ابي حنيفة ان الدم يسقط ثم ياتي المزدلفة فينزل حيث  
شاء ولا ينزل على حاره الطريق ثم يؤذن المؤذن ويقوم ويصلي الامام فحين  
تجاءت ثم يقبض الغشاء ولا يعيد الاذان والا قامه وقال زفر يصليها بالواحد  
ولا يتطوع بينهما شي فان تطوع او شأ على بشي اعاد الاقامة ولو صلى المغرب  
والعشاء وحده اجزاه والا فضل ان يصلي مع الامام بالجماعة فاذا اصبحت  
صلى العج يغسل ووقف الناس وراء الامام او حيث شاءوا وان استطاعوا



ان يكون موقفهم عند الجبل الذي يقال له فترج فعلموا ويدعون الله تعالى ويرفع  
يده يستقبل بها وجهه بسطا وهذه الوقفة من جملة الواجبات اذا تركها  
من غير علة يلزمه دم فان كان به عذر او خاف الزحام فلا بأس بان يتجمل بليل  
ولا شيء عليه واليهيئوته بالمزدلفة سنة وليس بها وجبة ومن وقف على اي  
وجه كان اجزائه ثم يدفع الامام قبل طلوع الشمس ولو صلى المغرب قبل ان  
يأتي المزدلفة فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر في قولنا في حنيفة ومحمد وقال ابو  
يوسف تجزيه وقد اساء وان كان يجشي ان يطلع الفجر قبل ان يسير الى المزدلفة  
صلى المغرب وكذلك ان صلى العشاء الاخرة في الطريق بعد دخول وقتها  
فهو على ما ثبت في صلاة المغرب **باب التمتع من المزدلفة** يدفع  
قبل طلوع الشمس فباقي منافع من جرة العقبة بسبع حصيات مثل خصال الخراف  
واذا وقف للرمي جعل منافع منبذ والكعبة عن يساره وخلف حيث يريد موضع  
الخصاة وباقي شيء رمي من الحجر والطين اجزائه ولا يقف عندها ولا يرمي بيمينه  
غيرها ويحلق ان كان مفردا وان كان قارنا او متمتعا فذبح ثم حلق واذا كان من الغد  
رمي الجمار الثلاث بعد زوال الشمس بيد التي يلى السجدة ثم بالسفلى ثم جرة العقبة  
ويقف عند الجمرتين الاولتين ويرفع يديه بالدعاء وكذلك يفعل في اليوم الثاني  
فاذا رمي فله ان ينفر من منى ان احب وان اقام رمي في اليوم الثالث وله ان ينفر  
ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر ولا يرمي يوم النحر حتى تطلع  
الشمس وتمتد والرمي الى غروب الشمس في قولنا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
الى وقت الزوال وان احره الى الليل رماه ولا شيء عليه وان احره الى الغد رماه  
وعليه دم في قولنا في حنيفة واما اليوم الاول من ايام التشريق والثاني فلا  
يذبح وقت الرمي حتى تزول الشمس في الرواية المشهورة وروى عن ابي حنيفة  
انه لو رمي قبله جاز واما اليوم الرابع فقال ابو حنيفة يجوز قبل الزوال وقال  
ابو يوسف لا يجوز ويأخذ الخصام من اي موضع شاء الا من عند الجرة وان اخذ  
من الجرة اجزائه وبكرة واذا رمي جرة العقبة وحلق له كل شيء الا النساء والحرم  
الذواحي ايضا من اللبس والتقبيل فاذا طاف بالبيت حله النساء والله اعلم  
**باب طواف الزيارة** واذا حلق يوم النحر بعد الرمي طاف طواف  
الزيارة في ذلك اليوم او من الغد او بعد الغد واغسل هذه الايام اولها كان اخرها  
فعليه دم في قولنا ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب وقال ابو حنيفة الحلق  
يختص بزمان وهو ايام النحر بكان وهو الحرم فاذا احره عن الزمان او فعله في الحلق

فعليه دم وقال ابو يوسف لا يختص بالزمان ولا بالمكان وقال محمد يختص بالمكان  
ولا يختص بالزمان وان كان سعي في طواف القدوم لم يسع في طواف الزيارة وان كان  
لم يسع هناك سعيها هنا واذا طاف طواف الزيارة رجع الى منافعها وبكره  
ان يؤتمر ثقله قبل ان ينفر واذا انقضى مكة تراء بالابطح واذا اراد ان يخرج طاف  
طواف الصدر وهو واجب ولا يسعي ولا يرمي في هذا الطواف واذا طاف طواف  
الزيارة على غير وضوء واجبا وقع معتدابه عندنا وقال الشافعي لا يعتد به  
وان طاف محذرا او اكثره فعليه دم وان طاف جميعا واكثره جنبا فعليه بدنة  
واذا طاف ولم يحلق حتى جامع فعليه دم وكذلك اذا طاف اربعة اسواط ثم جامع  
لزمه دم وحلل بوجود اكثر الطواف وقال الشافعي لا يحلل وان بقي شوط واحد  
وان جامع بعد الوضوء بعرفة قبل الطواف لم يفسد حجه وعليه بدنة وقال  
الشافعي يفسد حجه فان جامع جامع اخر فعليه شاة مع البدنة فان كان للجامع  
الثاني علي وجه الرقص فلا دم عليه للثاني وان لم يطف طواف الزيارة حتى  
رجع الى اهله فعليه ان يعود بذك الاحرام وهو رمي في حق النساء ابدانهم بطف  
ولا تجزئ بدنة وكذلك ان طاف ثلثة اسواط وان طاف جنبا فعليه ان يعود  
بالحرام مستقبل وان لم يعود وبعت بدنة جاز ولو طاف محذرا او طاف اربعة اسواط  
فان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة فهو افضل وان كان بمكة فالاعادة افضل  
**باب طواف الصدر** طواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد  
الخروج من مكة وليس على المقيم طواف الصدر وقال الحسن يجب ولا يجب على  
اهل مكة واهل المواقيت ومنهم من قال ابو يوسف احب الي ان يطوف  
المكي وليس على الحاجب والنفسا طواف الصدر ولا شيء عليها بتركه ولو نوى الا  
بمكة ابدا فان كان ذلك قبل ان يحل النحر الاول سقط عنه طواف الصدر وان كان  
بعده لم يسقط في قولنا في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يسقط الا انه كان شرع فيه  
ويطوف للصدر سبعين مرة في القائم فيصلي عنده ركعتين ثم ياتي الزمزم فيشرب  
من ما بينهما ثم ياتي الملتزم وهو ما بين الحج والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويثبت  
بالاستار ساعة يدعو ثم يخرج ومن نفر قبل الطواف رجع ما لم يجاوز الميقات فان  
جاوزه لم يرجع فان عاد بعمره ابتداء بالعمرة ثم طاف للصدر ولو طاف للصدر ثم  
اقام بمكة لشغل فليس عليه ان يعود وروى عن ابي حنيفة انه لو طاف ثم اقام الى  
العشاء فاحت الى ان يطوف طواف اخر والله اعلم **باب من الطواف** الطواف  
اربعة طواف القدوم وهو سنة وطواف الزيارة وهو ركن وطواف الصدر



وهو واجب وطواف العمرة وهو ركن فيها وكل من وجب عليه طواف من هذه الوجوه  
واقي به في وقته وقع عنه سواء نواه أو لم ينو أو توكي به طوافاً آخر مثاله الحزم بالعمرة  
إذا قدم مكة وطاف ووقع عن العمرة وإن كان حلياً ووقع عن طواف القدوم وإن  
كان قارناً كان طواف الأول عن العمرة والثاني عن الحج وكذا في طواف الزيارة إذا  
في النفل الأول ثم طاف فهو للزيارة فإن طاف بعد ذلك فهو للصدر ولو طاف لأبي  
الطواف هارياً من سبع أو طاف بالعمرة لم يعتبر ذلك وليس كالوقوف بعرفة وقال  
أبو حنيفة ومحمد بكراً أن الجمع بين أسبوعين من الطواف لا يصلي بينهما وقال أبو  
يوسف لا يكره إذا انصرف عن تركك أو خمس أو ما شئت من ذلك **باب**  
**الطواف جنباً أو على غير وضوء** قد مر أنه إذا طاف جنباً أو على غير وضوء  
بعيد ولا شيء عليه إلا أن يوحى عن وقته في قوله أبي حنيفة ولو طاف جنباً أو على  
قال أبو الحسن الثاني جبر للآول وقال أبو بكر الرازي الأول بنفسه والثاني هو  
المعتد به ولو طاف محمداً فلم يخلو في أن الإعادة لدفع النقض وإن لم يعد فعليه  
أن كان جنباً بدنه وإن كان على غير وضوء فعليه شاة وكذا في طواف العمرة إن  
كان جنباً الكف بالشاة استحساناً ولو طاف للصدر جنباً فعليه شاة وإن كان محدثاً  
فعليه صدقة ولو طاف وفي ثوبه من النجاسة أكثر من قشر البزير همزة ولم  
يكن عليه شيء ولو كان منكشف العورة قدر ما لا يجوز الصلوة معه اجزاه الطواف  
وعليه دم قال محمد ومن طاف تطوعاً على شيء من هذه الوجوه فحجب إلى أن يعد  
أن كان بمكة فإن كان رجع إلى أهله فعليه صدقة ولو طاف منكوساً بأحد من أسبوعين  
في الطواف كره له ذلك ولم يكن عليه شيء ولو طاف ركباً من غير عذر فعليه دم وقال  
الشافعي لا يجب شيء ولو طاف داخل الحرم فعليه أن يعيد الطواف فإن أعاد على وجه  
جاء وقال الشافعي لا يعيد به ولو أتى الطواف من غير الركن جاز مع الكراهة عند  
بعض مشايخنا وروى عن محمد أنه لا يعيد به ذلك القدر حتى يصير إلى الحج **باب**  
**في أن لا ينفذ الحج إلا في أوقات الوقوف بعرفة في الوقت الذي ينادي به**  
فإنه لا يخلو بطل العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه وقال الحسن والشافعي لا يرم  
الدم ولو كان قارناً طاف للعمرة وسعى ثم يطوف طوافاً آخر لعوات الحج وسعى ويحل  
ويستل عنه دم القرآن وقال أبو حنيفة ومحمد ينبغي في إحرام الحج ويحل عنه بائناً  
العمرة وقال أبو يوسف يغلب إحرامه إحرام عمرة وإن كان متمتعاً سابق الهدى  
فمنعه وصنع عهد به ما شاء وليس على مايت الحج طواف الصدر **باب**  
**التمتع بالقرآن** أفضل ثم التمتع ثم الأفراد في المشهور من الرواية وروى عن أبي

حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع وقال الشافعي الأفراد أفضل من الكل والقرآن  
هو الجمع بين إحرام العمرة والحج وكذلك إذا دخل حجة على عمرة قبل أن يطوف لها بعد  
اشواط التمتع أن يجمع بين إحرام العمرة أو أكثره وإحرام الحج في أشهر الحج من غير المأمور  
بأهله وقال الشافعي إنما يكون متمتعاً إذا أحرم بالعمرة في الأشهر وعندنا لا يشر  
بالإحرام وإنما العبرة بالأفعال ولو دخل بعمرة فمضاهها وتحلل وأقام بمكة حتى  
دخلت عليه الأشهر فاحرم بعمرة أخرى لم يكن متمتعاً ولو خرج من مكة وجاوز  
المبقات ثم عاد محرماً بالعمرة لم يكن متمتعاً إلا إذا رجع إلى أهله في قوله أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد هو متمتع ولو خرج قبل دخول أشهر الحج ثم فعل ذلك فهو  
متمتع في قوله والامام الصحيح بين الحج والعمرة يبطل التمتع وذلك أن يصرف إلى  
أهله بعد ما أدى العمرة ثم يعود والامام الفاسد لا يبطل التمتع وذلك أن يكون  
ساق هدياً لمتمتع ثم استمر وأنصرف إلى أهله ثم عاد وهذا قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف وقال محمد يبطل التمتع ولو أهل الممتع بالحج بعد ما طاف للعمرة لم يعد أسبوعاً  
كان متمتعاً وليس لأهل مكة ولا لأهل المواقيت تمتع ولا قرآن وقال الشافعي هو  
سواء ولو خرج المكي إلى الكوفة فقرن حج قرآنه ولا يكون المكي متمتعاً بحال وإن  
ساق هدياً لمتمتع من الكوفة وتفسير حاضري المسمى للامام الذين لا تمتع لهم ولا  
قرآن من كان من المواقيت وما بعد ها إلى مكة فصل قد ذكرنا أن الكوفة  
إذا لم يكن الم بآهله ثم عاد إلى مكة بعمرة وحجته كان متمتعاً ولم يلحق للعمرة حتى يتم  
بأهله ثم خرج من عامه قلت إن حل في أهله فهو متمتع وإذا أحرم المكي بعمرة ثم أحرم  
بالحج قبل أن يطوف للعمرة رفض العمرة وإن طاف للعمرة أكثرها ثم أحرم بالحج من  
فيها ولو طاف للعمرة أقلها ثم أحرم بالحج رفض الحج في قوله أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد يرفض العمرة وكل من لزمه رفض العمرة لزمه دم وكل من لزمه رفض  
الحج فعليه دم لرفضه وعليه عمرة وحجته مكانها فإن أحرم بالحج من سنة فلا  
عمرة عليه ولو أحرم بحجس أو عرتين لزمناه جميعاً في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد والشافعي يلبس من أحدهما ثم قال أبو حنيفة لا يصير رافضاً لأحدهما حتى  
ينسبر قاصداً إلى مكة وروى حتى يبتدئ الطواف وقال أبو يوسف يصير رافضاً  
عقيب الإحرام وإذا توجه القارن إلى عرفات قبل طواف العمرة صار رافضاً  
للعمرة في أحاديث الروايتين عن أبي حنيفة وفي رواية أخرى وهي الأصح لا يصير رافضاً  
حتى يقف وهو قول أبي يوسف ومحمد وعلى المتمتع دم إذا وجد ذلك فإنه دم  
يجوز الأكل منه وقال الشافعي هو دم جبر أن لا يخل للعبي الشاؤل منه فإن لم يجد



فصبا من ثلثة ايام في الحج والسبعة اذا رجع كما نص الله تعالى في كتابه ولو صار بعد  
ما احرم بالعمرة جاز وقال الشافعي لا يجوز حتى يخرج من الحج والافضل ان يصوم  
ما قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة فان مضت ولم يصم سقط الصوم  
وعاد الي الهدي فان لم يدر على الهدي تحلل وعليه دمان دمر للتمتع ودمر للتحلل  
قبل الهدي وقال الشافعي لا يفوت الصوم وما صوم السبعة فيجوز اذا فرغ  
من افعاله الى وان لم ينصرف الى اهله ولا يجوز قبل افعاله الى ولو قدر على الهدي  
في خلات الصوم الثلثة او بعد ما قبل يوم النحر لزمه الهدي وسقط حكم الصوم  
ولو وجد الهدي بعد ما خلق قبل ان يصوم السبعة فلا هدي عليه ولو لم يخلق حتى  
مضت ايام النحر ثم وجد الهدي فصومه تام ولا هدي عليه **باب**  
المحصر المحصر هو الذي اهل الحجة او عمرة ممنع من الوصول الى البيت بمرض  
او بعد او غير ذلك وقال الشافعي لا يحصر الا بالعدو والواجب هو الهدي ينص  
الكتاب وذلك سنة او بقرة او بدنة او شرك في بدنة او بقرة والبدنة افضل  
ودم الاحصار موقت بالحرم وقال الشافعي يخرج في الموضع الذي تحصر ولا خلق  
علي المحصر في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه السلام وان لم يخلق فلا  
شي عليه وقال ابو بكر الرازي انما لا يجب للخلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير  
الحرم واذا لم يجد المحصر هديا اقامه ما حيي يدع هديا او يطوف ويسعى ويحلق  
كما يفعله ثابت الحج ولا يكون للحاج محصر في بعد الوقت بعرفة ويكون محصر في  
الحرم اذا امكنه الطواف وقال ابو يوسف اذا كان مكة عند غلب غالب ينقذ من  
الطواف فهو محصر كما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو احصر بعد  
الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف بالمراد لعمدة دمر وترك  
الرمي دمر ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخيره دمر وتأخير الحلق دمر في  
قوله ابي حنيفة واذا بعث المحصر بالهدي ثم زال الاحصار فان امكنه ان يترك  
الهدي والحج لزمه التوجه ولو قدر على ان يترك الهدي دون الحج لم يلزمه المضي  
وان قدر على ادراك الحج دون الهدي فالقيام ان يلزمه المضي وفي الاستحسان  
لا يلزمه وهذا التقسيم على قوله ابي حنيفة مقصور فاما على قولهما فلا يجوز  
قبل يوم النحر فلا يتصور هذا التقسيم في الحج وانما يتصور هذا التقسيم في العمرة  
فان دمر الاحصار سنة لا يتوقت وعندهما يتوقت بما يامر النحر واذا احصر العارن  
فعليه دمان ولو بعث بهدي واحد لتحلل من الحج لم يتحلل من واحد منهما وقال محمد  
اذا سرقت نفقة فان سرق على المشي لم يكن محصرا وان سرق جاز له التحلل وقال ابو

يوسف

يوسف ان قدر على المشي وخاف ان يعجز جاز له التحلل اذا احرمت المرأة الحج  
تطوعا فتعزى زوجها في محصرة وله ان يحللها بما هو من المخطورات في الاحرام ثم يخرج  
بعد ذلك ولا يقبض التحلل بقوله حلاله وكذا اذا احرمت الحج الاسلام وليس لها  
محصر في محصرة ولا يحللها هنا الا بالهدي واذا احرم العبد او الامه بغير اذن المولى  
فللمولى ان يحللها بغير هدي وتجب النكاح اذا اتفق واذا اذن المولى لعبيده  
في الحج فاحرم كره له ان يحللها فان حمله لم يكن على المولى دمر وكذا لو احرم ما دون  
المولى ثم احصر لم يجب على المولى دمر ولكن يجب على العبد دمر بعد الاضيق ولجج  
من غيره فاحصر كان دمر الاحصار على الامر وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف يجب على الحاج وروي عن ابي يوسف ان المولى اذا اذن لعبد  
في الحج فاحرم لم يكن له ان يمنع فان باعه من احراز المشتري ان يحمله وقال زفر  
ليس للمشتري ان يحمله وقال محمد بن كبره للمولى ان يحمله اذا اذن له ولا يكره للمشتري  
ولو ان الامه المبرورة اذن لها مولاها في الحج لم يكن للنزوح ان يمنع **باب**  
دخول مكة بغير احرام وكل من كانت المواقف بعينه ومن حله لم يجز له  
ان يدخل مكة بغير احرام سواء عتق الشك او غيره وقال الشافعي لا يلزمه الاحرام  
ومن كان اهله في الميقات جاز له دخول مكة من غير احرام واذا دخل مكة الاقاني  
بغير احرام فعليه بدخوله مكة بغير احرام اما حجة او عمره ولو احرم بالحج او بالعمرة  
ولم يرجع الى الميقات فعليه دمر فان اقام حتى خوات السنة ثم احرم بالحج عتق  
لما لزمه بسبب المجاوزة جاز ولو كان حين جاوز الميقات غير محرر عاد الى الميقات  
فاحرم بالحج الاسلام او عمره كانت عليه اجزاهما وجب عليه الدخول مكة  
بغير احرام استحسانا وقال زفر لا يجزئه ولو خولت السنة ثم احرم بالحج الاسلام  
لم يجزه عن دخول مكة بغير احرام وكذلك لو احرم بعمره منذ ورنه في السنة الثانية  
لم يجزه ولو دخل مكة بغير احرام ثم خرج فعاد الى اهله ثم عاد ومكة قد حلت بغير احرام  
وجب عليه لكل واحد من الدخولين احرام فان احرم بالحج الاسلام عن الدخول الثاني  
جاز اذا كان في سنته ولم يخرج ذلك عن الدخول الاول ولو جاوز الميقات لم يرد  
دخول مكة وانما يريد بستان بني عامر وغيره حاجة فلا شيء عليه فان بدله ان  
يدخل مكة لحاجة بغير احرام فله ذلك وروي عن ابي يوسف انه قيد بما اذا نوي  
الاقامة فيهم خمسة عشر يوما والله اعلم **باب** مجاوزة الموقت بغير  
احرام واذا جاوز الميقات وهو يريد الحج او العمرة غير محرر فان عاد فاحرم سقط  
عنه الدم ولو لم يعد وعمل بعد الاحرام حلالا نحو ان يطوف شوطا او ينهدى بالسوط



فيسقط الحج ثم عاد فلبى لم يسقط عنه الدم ولو لم يفعل ولكن عاد الى البيات محرما ثم  
جاوز ان لبي سقط عنه الدم وان لم يلب لم يسقط وقال ابو يوسف ومحمد يسقط عنه  
لبي او لم يلب وقال زكريا يسقط عنه في الوجهين فان قدم ورفق فانه لا يخل بالفعال  
العمرة ولا يرجع الى الوقت وسقط عنه الدم ولو جاز والمقاصد ثم نزل فعليه دم  
واحد **باب** الحج في الحج اذا جامع قبل الوقوف بعرفة في الفرج فسد  
حجه ويلزمه هدي حتى فيه الشاة وقال الشافعي يلزمه بدنة ويضي في الاحرام  
ويفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويجتنب ما يجتنب فيه ولا يفترقان فان جازا  
المعاودة فاستحب لهما وقال زكريا الشافعي يفترقان فان جامع جازا قبل الوقوف  
بعرفة فعليه شاة وقال محمد لا شيء عليه الثاني الا ان يكون كبر من الاول فان نوى  
بالثاني الرض فعليه كفارة واحدة ولو وطئ في مجلس واحد مرتين فالقياس ان  
يلزمه كفارتان وفي الاستحسان كفارة ولو جامع بعد الوقوف بعرفة بنفسه  
حجه وعليه بدنة ويستوي فيه الوطئ عن نسيان وعمد وقال الشافعي جامع النسيان  
لا يفسد الحج واما الوطئ في الدبر لا يفسد الحج في احدي الروايتين عن ابي حنيفة  
وفي رواية يفسد وهذا قولهما ولو اتى بهيمة لم يفسد حجه وعليه دم ان انزل  
وان لم ينزل فلا شيء عليه واذا جامع المعتمر مرة بعد اخرى في مجلسين فعليه  
بالثاني شاة وكذا لو جامع بعد ما فرغ من السعي واذا جامع مع القارن قبل  
الوقوف والطواف للعمرة فسدت العمرة والحج وعليه لكل واحد منهما شاة ولو  
كان طاف لعمرة اربعة استواط ولم يقف فسد حجه ولم يفسد عمرته ولو جامع  
بعد الوقوف قبل الحلق لم يفسد حجه ولا عمرته وعليه الحج بدنة وللعمرة شاة وكل  
موضع فسدت الحج او العمرة سقط دم القران واذا جامع الحاج او المعتمر فيما  
دون الفرج فانزل او لم ينزل وقبل او لم يسلم بشهوة لم يفسد احدهما وعليه  
شاة والرجل والمرأة في ذلك سواء وكذا اذا جومت المرأة بالامة او مكرهه  
او كان المجمع صبيا او مجنونا وروى عن محمد فيمن جامع وهو فاني الحج انه يضي  
وعليه دم وقضاء الفوايت وروى عن محمد فيمن طاف للربا رة حيا او على غير  
وضوء او طاف اربعة استواط طاهر ثم جامع النساء قال النبي ان لا يلزمه  
شيء وفي الاستحسان اذا طاف جنباً فجمع ثم اعاد ان يلزمه دم ولو كان على غير  
وضوء ثم وطئ لم يلزمه شيء سواء اعاد او لم يعده وروى عن محمد فيمن طاف اربعة  
استواط من طواف الربا لا يخرق الحج في طوافه ثم جامع فعليه بدنة وكذا لو  
فعل ذلك في طواف العمرة فسدت عمرته **باب** ما يضي المحرم من اللبس

وغيره عليه لبس الخيط او البسه على الوجه المعتاد ولو اتى برسر او بيل او اشترى بالفسخ  
فلا بأس به ولا يزر عليه الطهلسان ويكره ان يخلل الارار ويعقده على ولو  
ادخل منكبته في العبا ولم يدخل يديه في الكمين جاز وقال زكريا لا يجوز ولا  
يلبس الجوربين ولا يأس بان يستظل بالفسطاط ولو لبس ثوبا الى الليل  
فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وقال الشافعي اذا لبس ثوبا  
او كتيرا فعليه دم قال وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وذلك نصف  
صاع من بر وكذلك كل صدقة في الاحرام غير مقدرة الا مثل القملة والجراد وكذلك  
لو غطي ربيع راسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه  
صدقة وروى عن محمد انه لا يجب الدم حتى يعطي الاكثر من راسه ولو جمع  
المحرم اللباس كله والخفين والعامة فعليه دم واحد سواء كان ثوبا او ذكرا  
ولا بأس بالخبان والمططقة ولا بأس بان يلبس المحرم للز والقصب وتلبس المرأة  
الحريم وما شئت وقال ابو يوسف لا ينبغي للمحرم ان يتوسد ثوبا مضبوغا بالز  
ولا ينام عليه ولا بأس بان يحرم من ثوبه ولا يعقدها واذا لم يجد الثوبين قطع  
الخفين استقل من الكعبين واذا لم يجد الاراضى السراويل ويستتر به فان لم يجد  
ولم يقف فعليه دم وقال الشافعي كسب عليه وروى عن محمد في المحرم اذا لبس على  
رأسه شيئا قال ان كان من الثياب فليس عليه دم وان كان  
لا يلبس لحواجة او عدل بغيره عليه وقال محمد في المحرم اذا اضطر الى لبس  
مبعض فلبس قميصين قال عليه كفارة الضرورة ولو اضطر الى تعطيه الاراضى فليس  
عليه دم ومبعضا فعليه كفارة غير كفارة الضرورة وكل ما هو مخطط الاحرام اذا  
فعله بعد نزع ثوبه اي الكفارت شاة كما يقضي الله تعالى عليه ففدية من صلبه او  
صدقة او نسك فالنسك هو الشاة والصيام ثلثة ايام والصدقة اطعم سنة  
مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر واذا فعله من غير عذر ففدية من ثوبه او  
في ان لبس قميصا للضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا اخر ولبس قميصا بغير  
الضرورة حتى مضى اليوم فمهر على ما بينا بر يديه ان في اللبس كفارة الاضطرار  
وفي القميص كفارة غير الاضطرار ولو لبس قميصا بعض يوم للضرورة فذهب  
الضرورة فاستد امر اللبس كمالا في باقي اليوم او زاد عليه قال محمد ما دام في  
شك من الضرورة فهو ضرورة واذا جاء اليقين ان الضرورة زالت فعليه كفارة  
فلو لبس بالثياب ونزع بالليل للنوم ولم يعزم على ترك اللبس فعليه كفارة واحدة  
وكذا لو ان رجلا به مرض يحتاج الى اللبس بالليل لدفع البرد فجعل يلبسه ليلته



هذا فخذ النبس واحد وكذا اذا كان به حي غيب فليلبسه يوما ويوما لا يثاومت  
 اللحم ثمانية قال للنبس محمد فاذا زالت هذه اللحم وجبت لحمي اخبرني اختلف حكم اللبس  
 وكذا لو كان اللبس لجل العذر فليلبس السلاح ويقا تل بالهنا ويتزع بالليل فخذ  
 لبس واحد ما لم يذهب هذا العذر ويحلى اخر ولو لبس قميص اخر يوما او اكثر من غير  
 الضرورة فارق دما ثم لبسه بعد ذلك قال عليه كفارة الخزي ولو احرمر وهو ليس  
 فتركه عليه يوما او اكثر فعليه كفارة واحدة والله اعلم **باب الطبيب**  
 اذا طبب بعد الاحرار عضوا كاملا كالرأس واليد والساق فعليه دم ولو طبب  
 بعض الشارب او بقدره من اللحم فعليه صدقة وذكر في المنقي اذا طبب مقدار  
 ربع راسه فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وقال محمد يجب بقدر  
 من الدم ولو طبب بمقدار يزيل او جلد فعليه دم في مولا ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد يجب الصدقة ولو دأوى به جرحه او شقوق رجله فلا كفارة  
 عليه ولو اداهن بشم او سمن فلا شيء عليه ولو جعل الطبيب في طعام فطبخ وتغير فلا  
 شيء عليه في اكله وان لم يطبخ كره له ذلك اذا كان رجه موجودا ولا شيء عليه ولو  
 جعل في الملح زعفران فان كان غالبا ففيه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا كفارة فيه  
 وان دأوى به من طبب فعليه اي الكفارات شأ وبكره للحرم ان يشتم الطبيب والرجاء  
 والتمار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولو شتم وتبع طبب قبل الاحرار فلا بأس  
 ولو دخل بيتا فذا جرحته فعلق بثوبه فلا شيء عليه ولو اكل كل بكل فيه طبب مرة او  
 مرتين فعليه صدقة وان كان كثير فعليه دم وان مس طبيا فلقى بيده فهو بمنزلة  
 الطبيب ولا بأس بالحجامة والنقص والوسم ليس بطبيب فان خاف ان يقتل القوم  
 فعليه صدقة وعن ابي يوسف اذا خضب راسه بالوسم فعليه دم وان غسل  
 راسه بالخطمي فعليه دم في مولا ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب صدقة  
 وقال ابو يوسف القسط طبب والمنا طبب **باب قص الاظفار**  
 واذا قص الحرم جميع اظفاره فعليه دم ولو قص اقل من يده فعليه صدقة في كل  
 ظفر نصف صاع من بر وقال زمرادة اقص ثلاثة اظفار فعليه دم ولو قص  
 خمسة اظفار من يدين او رجلين فعليه صدقة وقال محمد عليه دم ولو انكسر  
 ظفر الحرم فعلق فاخذه فلا شيء عليه اذا كان مما لا يثبت ولو اخذ الحرم شعرا  
 او ظفرا فعليه صدقة وكذلك اذا اخلق رأس حلال وقال الشافعي لا يجب عليه  
 واذا اخلق للحلال رأس حرم بامر او بغير امره فعلى الحرم الكفارة ولا يرجع الى الخلق  
**باب المحرم يقبل الصيد** صيد البر محرم على المحرم بكتاب الله تعالى

دمية

وصيد البحر حلال له والصيد هو الحيوان المستوحش الممتنع في اصل الخلقة وقد  
 استثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم للحسن الفواشق وهو الذي يبدى بالادي  
 غالبا الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب وصيد البر ما  
 كان توالده ومثواه فيه وكذا صيد البحر والمعتبر هو التوالد والمملوك والمباح  
 في ذلك سوا وقال ابو يوسف المستثنى ما باكل الحيف والعفيف غير مستثنى  
 وما لا يستوحش كالدهاج الاهلي والبط الذي يكون في المنازل فليس بصيد <sup>البيط</sup>  
 الذي يطير صيد والحمام المسرور صيد والسباع كلها سوا وهي صيد الا ما استثنى  
 من الكلب والذئب وقال الشافعي لا يجب بقتل السبع شيء ولو ابتد السبع الحرم  
 فقتله فلا شيء عليه وليس في قتل هوام الارض شيء كالقنفذ والحنافس وما اشبهه  
 ذلك وقال ابو يوسف في ابن عرس هو من سباع الهوام ولا يجب بقتله شيء  
 وقال في الضب والبربع والسمور والخراد والقرد والفيل والخنزير سبع  
 ويجب الجزا وقال زمرادة شيء في القرد والخنزير وعن ابي حنيفة انه لا شيء في  
 السمور الاهلي والوحشية والكلب العقور وغير العقور ولا شيء في قتل  
 البرغوث والبعوض والحلم والقراد وما القتل ففيه الصدقة كف من طعام ولو  
 قتل جرادة فقد ورد عن عمر رضي الله عنه انه قال مرة خبر من جرادة ولا بأس  
 للحرم بقتل الزنبور والبعوض والذباب وميتاح الليل والله اعلم **باب**  
**مهر** وفي الجزا اذا قتل الحرم صيدا فعليه الجزا يقوم الصيد في الموضع الذي قتل  
 فيه او في اقرب المواضع اليه في مولا ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
 والشافعي الجزا ما كان يشبهه في المنتظر ان كان له نظير من النعم وان لم يكن  
 له نظير فالواجب ما قال ابو حنيفة ثم عند ابي حنيفة وابي يوسف الجزا  
 الي القاتل ان شاء صرف الي الهدي او الي الطعام وان شاء صام وذكر الكرخي  
 عن محمد كذلك وذكر الطحاوي عنه ان الهدي رالي للمكس فيما يوجب من الهدي او  
 الطعام او الصيام وهو قول الشافعي والكفارة على التجبير وقال زمراد  
 الترتيب اولا الهدي ثم الطعام ثم الصيام والاطعام بدل عن الصيد حتى لو  
 قتل طبيا قوم الطبي بالطعام وقال الشافعي بدل عن التطهير شاة ثم  
 يقوم الشاة بالطعام ولو اخطأ والصوم يقوم المقبول بالطعام وصام عن كل  
 نصف صاع يوما فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان محيرا ان شاء  
 عنه وان شاء اخرج ذلك القدر من الطعام ولو اخطأ الهدي ففضل عنه شيء لم يأن  
 طبيا يزيد قيمته على شاة ولا تبلغ تلك الزيادة هديا فهو في الزيادة محير ان شاء



صرفه الى الطعام وان شاء الى الصوم ولا يقوم في الجزاء على الحرم الا قيمة لحمه  
لو ان يكون باز يا صيدا او حيا ما يجي من الموضع واما الحاممة المصونة فيصيد  
في رواية تقوم بصوتها وفي رواية تقوم بلمح وما لا يؤكل لحمه كالسباع لا يجوز  
به وما ينقص عنه وقال رفرجب قيمته بالغه ما بلغت ولا يجوز صغار النعم في  
الجزا الا على وجه الطعام وقال محمد والسائغ يجوز ويمدح حرمه الاصطيد وال  
ان يخلق فاذا خلق لحله الاصطيد والناطي والعامد والعايد والمبتد اسوا  
وعلى القارن ضعف ما على الحاج فيما ذكرنا وعلى المعتبر مثل ما على الحاج ولو دل  
محر ما على صيد او حلالا لفساده المدلول فعلى الدال الجزا وقال السائغ لا شيء  
عليه ولو دل على صيد في الحرم فقد روي عن ابي يوسف وزفران فيه الجزا  
ولو دل محر ما على صيد فكذا به المدلول ثم دله اخر تصدق وقبلة فجزا على الثاني  
ولو امر رجل محر ما بقتل صيد فامر بالمأمور اخر فالضمان على الثاني ولو دل  
محر على صيد فحلال ثم اخذه المدلول فلا جزا على الدال ولو شويك بقتل صيد  
او كثره فعليه قيمته يتصدق به وان كان في البيضة فرخ ميت فعليه الجزا كانه  
قبلا وما قتله بسبب فان كان متعذرا او مريدا للصيد ضمن بخوان نصيب  
شبهه بقتل بها او حفر بها وان لم يكن من ذلك شيء فلا جزا عليه بخوان ضرب  
فبطاطا فيقتل به صيد ولو احرى وفي ملكه صيد لم يزل ملكه عنه وقال السائغ  
يزول ملكه وتجب عليه ارساله ان كان في يده ولا يجب اذا كان في بيته  
ولو هلك في حال الامساك فعليه الجزا ولو ارسل انسان من يده فعليه  
صنائه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب واذا اصطاد الحرم  
صيدا فارسله محر من يده فلا شيء على المرسل ولو قتله في يده فعلى الحرم الجزا  
بالاصطيد ويرجع بذنك على القاتل وقال زفران لا يرجع ولو حلت الحرم  
الصيد فعليه ما ينقص ولو جرحه جرحا يجرجه من ان يكون صيدا نحو قطع الرجل  
فعليه جميع الجزا ولو قطع سن ظلي فنبئت فلا شيء فيه في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف فيه صدقة ولو ضرب بطن طيبة فالقتل جنيما ميتا ومات فعليه  
قيمتها ولو قتل طيبة حاملا فعليه قيمة الحمل ولو اصاب صيدا كبيرا على وجه  
الاحلال والرفض فعليه جزا واحد واذا قتل الحرمان صيدا فعلى كل واحد منهما  
جزا كامل وقال السائغ في عليهما جزا واحد ولا يؤكل ما ذبح الحرم من الصيد  
وهو بمنزلة الميتة وكذا ما ذبحه الحلال في الحرم وقال السائغ في ذبح ما ذبحه الحرم  
لغيره ولو ادى الحرم الى ان ياكل من الصيد المقتول وجب عليه اخراج قيمة

ما اكل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والسائغ لا شيء عليه وحل  
للحرم اكل لحم الصيد اذا لم يكن له فيه صنع **باب قتل الصيد في الحرم**  
لا يحل قتل صيد الحرم الا ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قتله  
فعليه الجزا او الاطعام بخري في صيد الحرم ولا جزا في الصوم وقال زفران في  
الصوم واما الهدي ففيه روايتان ولو قتل الحرم صيدا في الحرم لم يجب عليه  
لاجل الحرم شيء وتجب عليه ما يجب على الحرم ولو اشترى حلالا على قتل صيد في  
الحرم فعلى كل واحد منهما نصف قيمته وان كانوا اكثر قسم الضمان بينهم على عددهم  
ولو اشترى الحرم وحلال فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال النصف وان كان  
الثاني مع الحلال من لا يجب عليه الجزا من كافر او صبي وجب على الحلال ما يخصه  
من القيمة ولو اصاب حلالا صيدا في الحرم فقتله في يد حلال اخر فعلى كل واحد منهما  
جزا كامل ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمن ولو دل حلال محرما او حلالا على صيد الحرم  
فلا شيء على الدال وقال زفران على الدال الجزا وهو رواية عن ابي يوسف وكقطع  
شجرة في الحرم مما لا ينبت الناس او احتش خشبها فعليه قيمة ذلك يتصدق به  
وما انبت الناس فلا ضمان في قطعه وكذا ما لا ينبت الناس اذا انبت الناس  
كشجرة الاراك وامر عيلان فلا ضمان في قطعه ولو نبئت شجرة امر عيلان في الحرم  
رجل فقطعه فعليه جزاؤه وتجب قيمته اخري لما لا الارض واما الاخر فقد  
استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز اخذه ولا بأس بلخذه كخاكة الحرم  
وما جف من الشجر فلا ضمان فيه والمعتبر اصل الشجرة لا فرعها فان كان اصله  
في الحرم فهو من شجر الحرم وان كان بعضه في الحلال وبعضه في الحرم لم يجر اخذه  
ولو رمى طائرا على غصن فالمعتبر مكان الصيد لا اصل الشجرة والمعتبر في الصيد  
قوائمه لا راسه ولو كان نائما فيجعل قوائمه في الحلال ورأسه في الحرم لم يجر اخذه  
ولا يرمي في الحرم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا بأس به ولو ادخل  
صيدا من الحلال الى الحرم وجب ارساله ولم يجر بيعه وقال السائغ في جوارحه  
ذبحه فعليه الجزا ولو ارسل كلبا في الحلال على صيد فابتغى الكلب واخذ في الحرم لم يكن  
على المرسل شيء ولا يؤكل ولو رمى صيدا في الحلال فنزل الصيد فوق السهم به  
في الحرم كان عليه الجزا قال وهو قول ابي حنيفة فيما علم وهذه المسئلة  
مستثناة من اصله ولو ارسل على ذئب في الحرم فاصاب صيدا او نصب  
شبكة فوقع فيه صيد فلا شيء عليه ولو اخرج طيما من الحرم فادى الجزا ثم ولد







ثمرة بقرتين او حنفه بقرتين او تفاحه بقرتين فالباع حايث عندنا وقال الشافعي  
 لا يجوز واذا وجد احد الوصفين اما الجنس او الكيل من النساء ومثاله اسلام  
 ثوب هروي في هروي لا يجوز لوجود احد الوصفين وهو الجنس وكذلك اسلام  
 المكيلات في المكيلات والموزون في الموزونات وان اختلفا جنسا نحو  
 الحديد في الرصاص وما اشبه ذلك الا في مسئلة واحدة وهو اسلام الذرهم  
 والدرهم في الموزونات فانه يجوز وقال الشافعي لا يجوز النساء هذا الباب  
 الذي ذكره لبيان الاجناس المختلفة والمتحدة ثم اختلف في جنس واحد وان اختلفت  
 النوعية وكذلك ثمرة كل نوع من الثمرات جنس واحد كالعنب والكمثرى وجوز  
 مبيع الكمثرى بالتفاح متفاضلا وكذلك الحديد والرصاص والصوف كل واحد من  
 ذلك جنس يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا والحرير معتبرة باصولها فالبقر  
 والحواميس جنس واحد لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وكذلك الابل والبقر  
 والغنم ضابطا ومعتبرا جنس واحد ويجوز بيع علم الغنم بعم البقر متفاضلا وقال  
 الشافعي لا يجوز والالبية والحم جنسان يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وكذلك  
 شحم الالبية مع شحم البطن جنسان وشحم الجنب من جنس اللحم وهو مع الالبية وشحم  
 البطن جنسان مختلفان والقطر والكان جنسان وكذلك غزلها وكذلك الصوف  
 مع الشعر جنسان وكذلك غزلها ولا يجوز بيع غزل القطر بالقطر متساويا  
 وروى عن ابي يوسف انه يجوز بيع علم الطير بعمه بعم بعض متفاضلا وان كان  
 من نوع واحد لانه لا يوزن في العادة والحل مع الزيت جنسان واذا كان  
 اصلهما واحدا واختلف المضاف اليه كانا جنسين كالبنفسج مع الحبري ويجوز  
 بيع قفيز سمس مرقى بقرين سمس غير مرقى والزيادة باراء الرخية وقال  
 ابو يوسف انما يعتبر الرخية اذا كانت تزيد في وزن بحيث لو خلت نقصت والياء  
 يتجسس اصولها وصفاتها وان جمعها الاسم كالمروي مع المروي والمروي الذي  
 يشح ببعدا عن جنس غير الذي ينسج بخاسان باس السليم لا به لعمري  
 السلم من بيان جنس السلم فيه كقولنا تمر وبيان صفة كقولنا بوري جيد وروي  
 وبيان قدرة في المكيلات بالكيل والموزونات بالموزن والمعدودات بالعد  
 والاجل شرط لا ردم لصحة وقال الشافعي ليس بشرط وتقدر الاجل الى المتعاقبين  
 واعلام قدر راس المال شرط وان كان ميثارا اليه في المقدرة في قوله ابي  
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتبر معرفة القدر بعد الميعين ولو كان راس  
 المال ثوبا جاز وان لم يعرف عدد درهاته ولا قيمته وبيان المكان الذي يوفيه

فيه شرط لصحة في قوله ابي حنيفة اذا كان له جمل وموثة وقال ابو يوسف ومحمد  
 اذا الميعين مكانا يتعين مكان العقد ولو اشترى حنطة في السواد يجب تسليمها  
 حيث هي واما ما لا حال له ولا موثة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة انه يسلم حيث  
 لقيه وروى عنه انه يتعين مكان العقد وهو قولها وقبض راس المال في المجلس  
 شرط سواء كان ميثارا او دينيا ولا يجوز ان يفترقا ولهما الا واحد هي اجازة بشرط ولو فترقا  
 بعد القبض فاستحققت الدراهم ثم اجازة المستحق جاز ولا يشبه هذا خيار والشرط  
 وتصح الحوالة والكفالة والارتقان براس المال وقال زفر لا يجوز وان فارقه  
 السلم المسلم اليه قبل القبض بطل العقد وان كان الكفيل والمحال عليه في المجلس  
 يضرهما افتراق الكفيل والمحال عليه اذا كان المتعاقدان في المجلس ولو اخذ به  
 رهنا فان افترقا والرهن قائم ليقبض العقد ولو هلك في المجلس مضي العقد  
 على الصحة ولو اخذ بالمسلم فيه رهنا فله الرهن صار مستوفيا ولا يجوز للمسلم  
 اليه ان يبرار السلم من راس المال فان ابراه وقبله ربح السلم البراءة بطل  
 عقد السلم فان ود البراءة لم سطل ولا يجوز ان ياخذ براس المال شيئا اخر من  
 جنسه ولو اعطاه من جنسه اجود او اودي ورضي المسلم اليه بالاداء جاز  
 ولو اعطاه اجود من جفته اجبر على الاخذ وقال زفر لا يجبر ولا يجوز الاستبداد  
 بالمسلم فيه فان ابراه من المسلم فيه جاز ولو تقابلا عقد السلم جاز ورده راس المال  
 ولو اقاله في البعض واخذ البعض جاز ولو استبدل براس المال شيئا بعد  
 الاقالة لم يخر استجسانا وقال زفر يجوز وهو القياس واما السلم الفاسد فيجوز  
 السقوف في راس المال والاستبداد عنه قبل الاسترداد والصرف بمنزلة السلم  
 فان تقابلا عقد الصرف جاز الاستبداد عنه وتجب قبضه في مجلس الاقالة  
 ولو افترقا من غير قبض بطلت الاقالة ومن جملة شروط السلم ان يكون المسلم فيه  
 موجودا من حين العقد الى حين الحل وقال الشافعي المعتبر وجوده عند الحل  
 لا قبل ذلك ولو اسلم فيما هو موجود الى حين حلوله السلم فلم يقبض حتى انقطع فلم  
 صحيح على حاله وربي السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء انتظر وجوده ولا يجوز  
 السلم في الدراهم والدرهمين وكذلك لا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي لا يجوز  
 وما لا يعرف قدره من الاواني والمصوغات لا يجوز السلم فيه ويجوز في العدديات  
 المتقاربة ولا يجوز السلم في شيء اجمالا او قارا وكذلك لا يجوز في جلود الابل والبقر  
 والغنم وروى في جوار السلم في الثياب والبسط والوارى وما اشبه ذلك  
 استجسانا بعد ان يشترط ذرا معلوما وصفة معلومة وصفة معلومة وحاج





بيان الوزن في بيان الحبر والديباغ ولو شرط في السلم كذا لا يعرف حوان يقول  
هذه الزنبل او يوزن هذا الحجر لم يجز ولو كان بيع عين حوان يقول بعت منك ملاء  
هذا الزنبل من هذه الصبرة او يوزن الحجر جاز في المشهور عن الرواية وروى عن  
ابي حنيفة انه لا يجوز ولو اسلم في شئتين مختلفين ورأس المال مكبل او موزون  
لم يجز حتى يدين حصص كل واحد منهما من رأس المال في قول ابي حنيفة وان كان  
رأس المال من غير المكبل والموزون لم يلج في التفصيل وقال ابو يوسف ومحمد  
يجوز في ذلك كله ولو اسلم في طعام بقعة بعينه كان لا يفقد طعاما غالبا  
جاز السلم فيه وان سمي ما يجوز ان يفقد لم يجز وكل معدود تفاوت احاده لم  
يجز السلم فيه كالبطيخ والرمان فاذا لم يتفاوت احاده جاز السلم فيه وان  
تفاوت جملته كالبيض والجوز وقال زكريا يجوز السلم في البيض والجوز عددا  
ولو اسلم الى رجل دين له عليه لم يجز فان لم يتفرقا حتى تقعه في المجلس صح ولو اسلم  
اليه درهم له على ثالث لم يصح السلم وان تقعه في المجلس ولو اسلم ديناه وعينا فافترقا  
جاز في حصص العين وبطل في حصص الدين ولو اسلم مكبلا في مكبل او موزون  
او شيئا في جنسه وغير جنسه بطل العقد في جميعه في قول ابي حنيفة وعنده  
يصح في حصص الموزون من خلاف الجنس وعلى هذا اذا جاع بين حر وعبد في العقد  
وبين لكر واحد ثمنافسد في الكل في قول ابي حنيفة وعنده يصح في العبد  
وان لم يسم لكل واحد ثمنافسد في الكل بالاتفاق وذكر ابو الحسن عن ابي يوسف  
فمن باع جارية في عتقا طوق فضة بآلف درهم فسا ان البيع باطل في الجميع  
في قول ابي يوسف الاخير فجعل ابو الحسن رجوعه في هذه المسئلة رجوعا في  
جميع المسائل ويجوز السلم في السجور والاليات ولا يجوز السلم في اللحم في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا سمي مكانا معلوما من الشاة وذكر ابو  
الحسن انه يجوز على قول ابي حنيفة اذا كان مخلع العظم ولا يجوز السلم في السمك  
الطري والمالح وقال ابو يوسف في المالح اذا سمي وزنا معلوما في السمك  
الصغار وعسارة الاصل مضطربة في هذه المسئلة قال الصحيح من المذهب ان  
السمك الصغار تجوز السلم فيه كبا لا ووزنا وفي الكاوس واثنان لا فرق بين  
المالح والطري وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وفوقا بينه وبين اللحم والله اعلم  
باب ما انتقض القبض فيه بعد الافتراق واذا كان رأس المال غير عين فقبضه  
ثم وجده زبوا او سقوا او مستحقا فزده واخذ به له في المجلس جاز ولو افتراق

نحوه

فوجده زبوا فان حوز به جاز وان رده بطل العقد في قول ابي حنيفة وزفر  
وقال ابو يوسف ومحمد اذا استبدله في مجلس الودحاز ولو وجد بعضه زبوا  
فالقياس ان انتقض العقد بقدره قليلا كان او كثيرا وهو قوله زفر ولكن ابا حنيفة  
استحسن في اليسير فقال يرد ما ويستبدل في ذلك المجلس واختلف الروايات  
عنه في تحديد الكثير ففي رواية اذا زاد على الثلث فهو كثير وما دونه قليل وفي  
رواية اذا بلغ النصف وفي رواية اذا زاد على النصف ولو استحق شي منه او جده  
سقوا انتقض العقد بقدره قليلا كان او كثيرا في قولهم جميعا ولو وجد البعض  
بنهرجه او مستحقا فاختلفا فقال رب السلم هذا ثلث رأس المال وقال  
المسلم اليه هو النصف قال قول رب السلم مع يمينه ولو كانت سقوة او  
رصاصا فاختلفا في مثل ذلك قال قول المسلم اليه باب في قبض  
السلم اذا وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب مقدم على العقد لم يصح  
قصاصا بالسلم وكذلك اذا وجب بعقد بعده لم يصح قصاصا حوان يسري ر  
السلم من المسلم اليه شيئا لحظه مثل السلم ولو وجب عليه قبض مضمون حوان غصب  
منه كرا بعد عقد السلم او استقر من منة صار قصاصا ولو كان غصبه كرا قبل العقد  
وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قصاصا صار قصاصا سواء كان خضرا  
او لم يخضر ولو كان الكرو ديرة عند رب السلم قبل العقد او بعده فجعله المسلم  
اليه قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون الكرا خضرا ثم او يرجع رب السلم فيتحل به  
ولو غصب منه كرا بعد العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصا ولو كانت  
الغصب واقعا قبل العقد فلا بد ان يجعله قصاصا ولو غصب منه بعد عقد  
السلم كرا اجد من السلم لم يصح قصاصا الا برب السلم اليه وان كان اردي  
ثم يصح قصاصا الا برب السلم ولو امر رب السلم المسلم اليه ان يكل السلم في  
غير ائرب السلم ففعله لم يكن قبضا حتى يكون عضره رب السلم وكذلك لو طعنه  
بامر رب السلم لم يصح قاصضا ولو اشترى طعاما بعينه فامر البائع ان يكله في  
غزير المشتري او طعنه ففعل صار قاصضا وذكر في الصرف انه اذا دفعه الى صانع  
فضة وامره ان يزيد من عند نفسه نصف درهم ففعل قال يضمن له نصف  
درهم قال وليس فيه انه اذا هلك قبل التسليم هل يصير قاصضا ام لا قال واذا اشترى  
طعاما مكبلة لم يجز له ان يتصرف فيه وان قبض حتى يكله وان كان البائع بائنا  
اكتاله من باعه فحضره المشتري او رب السلم لم يجز لرب السلم ولا للمشتري ان يتصرف  
على ذلك الكيل ولا يبيع حتى ولا ياكل حتى يكله ثانيا قال وكذلك الوزن في الموزونات





واما المحدثات فوجب اعادة العدة في رواية وقال في رواية اخرى لا يجب اعادة  
العدة قال وهذا اذا اشترى مكابله تماما اذا كان محارقه لم يلحق الى الكيل قال  
ولو استقر من الطعام بكل وسلمه الى رب السلم لم يلحق الى اعادة الكيل قال  
ولو شرط رب السلم القبض في مدنية او قرية بحيث سلم اليه في ذلك الموضع فهو  
جانب وليس لرب السلم ان يتخير مكانا ولو سلم في غير ذلك المكان الذي شرط فله  
السلم ان ياتي وان اعطاه على ذلك اجر لم يلحق له اخذ الاجر ولكن يتخير رب السلم  
ان يشاء رد الاجر ورد المسلم فيه جني يسلمه حيث شرط قال الاربي لو قال  
اسقطت حتى في التسليم في ذلك البلد لم يسقط **باب الاختلاف في السلم**  
اذا اختلفا في قدر راس المال او صفته او جنسه محالفا وكذلك في جانب السلم  
فيه اذا اختلفا في جنسه او قدرة او ذريان المسلم فيه محالفا ولو اختلفا في الكيل  
الذي شرط تسليم المسلم فيه فالقول قول المسلم اليه ولا يتجلى الفان في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن الحنفية ولو اختلفا في اصل الاجل فان كان المثل  
للاجل رب السلم والمسلم اليه ينكر فالقول قول رب السلم ولو ادعى المسلم  
اليه الاجل وانكر رب السلم فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح استحسانا  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن الحنفية قول رب السلم والعقد  
قاسم ولو اتفقا في اصل الاجل واختلفا في مقداره فالقول قول رب السلم  
مع يمينه وان اقاما البيعة فالبيعة بينة المسلم اليه ولو اتفقا على ان الاجل  
شهر وقال رب السلم قد مضى وقال المسلم اليه لم يضر فالقول قول المسلم  
اليه ان اقاما البيعة فالبيعة بينة المسلم اليه ايضا والله اعلم بالصواب  
**باب الاختلاف في راس المال** الاصل ان عند ابي حنيفة  
وابي يوسف اذا وقع الاختلاف وقامت البيعتان ان يقضي بسلم واحد  
الا ان يتقدر فيقضي لسلمين وقال محمد يقضي لسلمين وبيانه اذا اختلفا وقال  
احدهما راس المال دنانير وقال الآخر درهم او قال احدهما حنطة في موز  
وقال الآخر شعير في موزون واقاما البيعة قضى ببيعة المسلم اليه  
في قول ابي حنيفة ورواي يوسف وقال محمد يقضي بالبيعتين ويجعله سلمين  
وكذلك اذا اختلفا في قدر راس المال فادعى احدهما عشرة والآخر عشرة او دني  
وصفه بخوان يودي احدهما غله والآخر بقدر بيت المال واقاما البيعة قضى  
ببيعة المسلم اليه ولا يقضي بسلمين في قول ابي حنيفة ورواي يوسف ولو  
قال احدهما اسلمت اليك هذا العبد في كرو حنطة وقال الآخر لا بل هذا العبد

الامة

الامة في كوفانه يقضي بسلم واحد بالاتفاق وتكون البيعة بينة المسلم اليه وقال  
رب السلم اسلمت اليك مائة درهم في كرو حنطة وقال الآخر اسلمت الي مائتين في  
كرو حنطة فاقاما البيعة حكم بما يترى في كرين في قول ابي حنيفة ورواي يوسف  
بيعة المسلم اليه في اثبات زيادة راس المال ويؤخذ ببيعة رب السلم في اثبات  
زيادة في المسلم فيه وقال محمد يقضي لسلمين مائة في كرين كما ادعى رب السلم  
وما يبين في كرو كما ادعى المسلم اليه **باب اللفظ الذي يقع به البيع**  
لا ينعقد البيع اللفظين يعتبر بهما عن الماضي بخوان يقول احدهما بعت والآخر  
اشتريت وكذلك كل لفظ يودي معناه ولو قال البائع ابوعب وعك وقال المشتري  
لم ينعقد وانما يجوز الكساح استحسانا اذا قال زوجني فقال زوجت وينعقد  
البيع بالتعاطي بدون لفظ الاجاب والقبول في جناس الاشياء وفيما جرت  
العادة بين الناس وما لا يجري العادة فيه لا ينعقد بالتعاطي وليس لوليد  
من المتعاقدين نسخ العقد في المجلس ولا بعد افتراهما الا برضا الآخر وقال الشافعي  
ينقض لك واحد منهما خيرا بالمجلس **باب قبول احد المتبايعين**  
المبيع اذا اوجب البائع في شيئين فقبل في احدهما لم يبيع ولذا لو قال  
بعثك هذا العبد فقال قبلت في نصفه لم يبيع الا ان يرضي الآخر في المجلس خوان  
يقول بعثك هذا بن القفير بن بعثرة فيقول المشتري قبلت في احدهما  
فيرضي به البائع وانما يبيع مثل هذا اذا كان البعض الذي قبله المشتري حصه  
معلومة من الثمن نحو ما ذكرنا من المثال في القفيرين فاما اذا كان الثمن  
يقسم باعتبار القيمة بخوان اضاف العقد الى عبيدين او ثوبين لم يبيع العقد  
اذا قبل المشتري في احدهما وان رضي به البائع ولو فرق البائع في الاجاب  
فقال هذا مائة وهذا مائتين فاشترى فاشترى ان يقبل في ايهما شاء ولو خاطب  
المشتري رجلين فقال اشتريت منكما هذا العبد بالثمن فاجاب احدهما  
لم يكن جوابا للمشتري وكذلك لو خاطب البائع رجلين فقال بعثكما هذا العبد  
او هذين العبدين فقبل احدهما لم يلحق وخير والقبول لا يورث وهو على  
المجلس وقال الشافعي على الفور والله اعلم **باب معنى المبيع**  
من الثمن ما تعين بالمبيع فهو مبيع وما لم يتعين فهو بمن الا ان يقع عليه لفظ  
المبيع قاله راجع والدان اثمان ابدان والاعيان التي ليست من ذوات الاما  
مبيعة ابدان والمكيلات والموزونات والعدديات المتقارنه بين مبيع وثمن  
فان قابلتها الدراهم والدنانير فهي مبيعة وان كان في مقابلتها عين وان كانت



المكيلات والموزونات معينة فهي مبيعة ايضا وان كانت غير معينة فان استعمل استعمال الايمان فهي من نحو ان يقول اشترت منك هذا العبد بكذا كذا حنطة ونصف وان استعمل استعمال المبيع كان سلهما نحو ان يقول اشترت منك كذا حنطة بهذا العبد فلا يجمع العقد الا بطريق السلم والعلوس بمنزلة الدرهم والدنانير في انهما لا يتعين باليقين فكان ابو الحسن يقول الدرهم والدنانير يتعين في العقد ولا يتعين في التسليم ويبع المبيع الذي ينقل ويجوز قبل القبض لا يجوز وقال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض وقال محمد والشافعي لا يجوز ويجوز التصرف في الايمان قبل القبض وقال الشافعي ان كانت غيبا لم يجر التصرف فيه وان لم تكن معينة فغيره وكان وهلاك المبيع قبل القبض يوجب الفسخ ولا يجوز بيع ما ليس عند الانسان في غير السلم فحجوز الشري بهن ليس عنده ولو اشترى بفلوس ففسدت قبل القبض بطل المبيع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ثم قال ابو يوسف يجب على المشتري قبلها يوم العقد وقال محمد بغير قيمة اخرى ما ترك الناس المعاملة بها ولا يبال ولا يجوز ان يكون مثنا دنيا الا الثياب اذا اوصفت وصيرت لها اهل فانها تكون مثنا ويجوز البيع استحسانا والمكيل والموزون اذا ذكر في الذم مثنا فلا بد فيها من بيان مكان التسليم في قول ابي حنيفة كما في السلم وعندهما يتعين مكان العقد وذكر الطحاوي انه لا يجوز التصرف في الفرض قبل القبض وقال هذا سمع والصحيح انه تجوز **باب قبض المبيع للبايع حتى جنس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حالا وان كان موجلا لم يكن له ذلك ولو كان بعضه حالا وبعضه موجلا كان له جسمه حتى يستوفي الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حق جنس جميع الثمن ولو باع شيئين صفقة واحدة فسمي لكل واحد منهما ثمن فقد المشتري حصته احدهما كان للبايع جنسهما حتى يقبض حصته الاخر وكذلك لو ابراه من حصته احدهما ولو دفع بالثمن رهنا او كفله به كفيل لم يسقط حق البايع في الجنس ولو احال المشتري بالثمن على انسان او احال البايع رجلا على المشتري سقط حقه في الجنس في قول ابي يوسف وقال محمد اذا احال المشتري البايع على انسان لم يسقط حق البايع وان احال البايع رجلا عليه سقط حقه ولو وقع البيع غيبا بعين او دنيا بدني سلهما معا ولو كان المبيع غريبا عن حضرتهما كان للمشتري ان يستع من التسليم حتى يحضره المبيع ولو هلك المبيع في يدي البايع قبل التسليم هلك من مالك البايع وكذا اذا دخله غيب كان في ضمان البايع وتسليم المبيع هو ان غلب فيه وبين البيع**

على وجه يمكن من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن وقال الشافعي التحلية ليست بقبض ولو كان الثمن موجلا لم يقبض المشتري حتى اجله كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبايع منه ولو اجله بثلث سنة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع في قوله ابي حنيفة وان كانت سنة بعينها صار الثمن حالا وقال ابو يوسف ومحمد الثمن حال على الزوجين وان كان في البيع خيارا كما او لاحدهما والاجل مطلقا فانه من حين يلزم العقد واما في خيار الروية فالاجل يعتبر من حين العقد ولو احدث المشتري في المبيع عيبا او احدث البايع بامره فهو قبض من المشتري وكذلك لو اعطى المشتري او دبره او اقوان الجارية امر ولد له فهو قبض من المشتري وكذلك لو فعله البايع بامر المشتري ولو زوج المشتري او امر عليه بدني لم يكن قبضا استحسانا والقياس ان يكون قابضا وهو روية عن ابي يوسف ولو وطئها الزوج في يدي البايع فهو قبض في قولهم ولو اعار البايع من المشتري او اودعه لم يكن له ان يسرده بلا خلاف في المشهور من الرواية وعن ابي يوسف ان للبايع ان يسرده بغير الرهن ولو اعار المشتري البايع او اودعه او اجره لم يكن قبضا ولو جنح رجل على المبيع فاختار المشتري اتباعه لما في حرج عن ضمان البايع في قول ابي يوسف وقال محمد هو في ضمان البايع حتى يقبضه ولو ارسل المشتري العقد في حقه صار قابضا وكذلك لو اعاره غير البايع او اودعه ولو امر المشتري البايع ان يعمل في المبيع عملا فان كان ذلك العمل لا ينقصه مثل القسارة والغسل باجر او بغير اجر لم يصير قابضا والاجر واجبة فان كان ذلك الفعل مما ينقصه فهو قبض وان باع الشيء ممن هو في يده فان كان القبض الموجود قبل العقد مضمونا بنفسه صار قابضا فحج العقد ودخل في ضمانه سواء كان المبيع غاييا او حاضرا نحو بيع المفصوب من الغائب ولو كان في يده عارية او ودعية او رهنا لم يصير قابضا بحج العقد الا ان يكون محض اودع او يرجع اليه فيمكن من القبض والتوكيل بالقبض والتسليم صحيح وقبض الرجل عن ربة قبض الموكل وقال ابو يوسف اذا استعار المشتري من البايع جواثا وامرة ان يكيل فيها الحنطة المبيعة وان كانت للجواثا بعينها صار المشتري قابضا بالكيل فيها وان كانت بغير عينها نحو ان يقول امرني جواثا وكله فيها فان كان المشتري حاضرا فهو قبض الحنطة وان كان غائبا لم يكن قابضا وقال محمد لا يكون قابضا في الغيبة في الوجهين حتى يقبض الجواثا فيسلم اليه ولو استقر من رجل حنطة فدفع اليه غرابا ليكيلها فيه ففعل لم يكن قابضا بمنزلة السلم ولو اشترى منه كرا بعينه ولم يعل البايع كرا دين فاعطاه جواثا فقال كرا بعينه ففعل فهو قابض سلهما الدين او لا او البيع



ب

في قوله ابي يوسف وقال محمد بن كمال العين او لا ثم الدين صار قابضا لها وان كان  
 الدين او لا ثم العين لم يصرف قابضا للدين وكان قابضا للعين وكانا شركين فيها ولو  
 باع قطناني فراش او حطري سنبلة وسلم فله فان كان المشتري لا يتمكن من القبض  
 الا بفتح الفراش ودفق السنبلة لم يصرف قابضا ولو باع الثمرة على الشجرة وسلم  
 كذا صار قابضا وعلى هذا ان اجرة قنق الفراش ودفق السنبلة على البائع اجرة  
 خذ اذا التمر على المشتري واجرة الكيال والوزان والعدا والعدا على البائع  
 اذا باعه مكابلة او موازنة او ذراعة او عتاة او اجرة الناقد على المشتري واجرة  
 الوزن على البائع وروي عن محمد انه جعل اجرة الناقد على الذي عليه الدين الا ان  
 يقبض دينه ثم يدعي انه من غير نقده فيكون الاجرة عليه والله اعلم بان  
 قبض المبيع بغير ادق البائع اذا قبض المبيع بغير ادق البائع كان قابضا وان ستره  
 منه حتى يستوفي الثمن ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفا يوجب النقص بان يبيع  
 او يهب او يرهن او يجر او يصدق به نقص التصرف وان كان لا يوجب النقص كالبيع  
 والتدبير والاستيلاء لم يملك البائع رده اليه ولو تعدد الثمن فوجه البائع  
 ربه او سبقا او مسحما او وجه بعضه كذا كان للبائع ان يبيع فان كان قبضه  
 المشتري بغير ادق البائع بعد ما نفده الزبوف او السوق فللبائع ان يقبض  
 وان كان تصرف فيه المشتري نقص تصرفه ولو قبضه بامره ثم وجهه لراهم  
 المقبوضه ربه او لم يكن للبائع ان يسترده وقال ربه ان يسترده وهو قول  
 ابي يوسف الاول بمنزلة الرهن ولو وجه المقبوض رصا صا او سوقا او  
 مستحقا كان له ان يسترد المبيع وعلى هذا المكاتب اذا ادب بدل الكتابة فقبض  
 ثم وجه المولى المقبوض ربه او مستحقا معنى العتق ولم يفسخ ولو كان رصا  
 او سوقا لم يبق وعلى هذا اذا حلف لا يبارق عزيمة حتى يستوفي حقه فقبضه  
 ربه او مستحقا فزاد الزبوف او استحقه المالك يرضى بيمينه ويجتث او يجث في السوق  
 والرصاص ولو كان المشتري تصرف فيه ببيع او اجارة او رهن والمقبوض رصا  
 فلا سجيل للبائع عليه اذا كان قبض بامره واذا كان المشتري ان يني فنفده لهما  
 حصته فله منع المبيع حتى يستوفي ما على الاخر فان غاب احدهما لم يجبر الحاضر على  
 تسليم كل الثمن فان اختار ذلك وادى كل الثمن وقبض العبد لم يكن مبررا فيما نفده  
 انا جئنا على الشريك الغائب حتى يستوفي ما نفده عنه ولو طلب في يده قبل ان  
 يحسمه من الشريك رجع عليه بنصف الثمن وهذا على قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
 ابي يوسف هو مائة في حصته وروي عنه في النواذر انه يدفع نصف الثمن ويأخذ

نصف المبيع واذا اختلف البائع والمشتري في قبض المبيع فالقول قول المشتري مع  
 يمينه وكذلك اذا قبض بعضه فاختلف في قدر المقبوض ولو اختلف في قبض الثمن فالقول  
 قول البائع ولو قال البائع للمشتري قطعت يده فبشرت قابضا وقال المشتري للبائع  
 انت قطعت وانفسخ البيع فيها لم يقبل قوله كل واحد منهما على صاحبه بجعل كانه ذهبت  
 باقية فان اختار المشتري اخذ اخذ جميع الثمن بعد ان حلف كل واحد منهما على يمينه  
 الاخر وان اختار رده حلف المشتري وحده ولا يحلف البائع ولو كان المبيع مما  
 يكال او يوزن فذهب بعضه فقال البائع للمشتري انت اكلته وقال المشتري  
 للبائع مثلك لم يقبل قوله على ما بيننا بجعل كانه ذهبت باقية فان اجاز المشتري اخذ  
 بما بقي بعد ان حلف كل واحد منهما على يمينه الاخر وان اختار رده حلف المشتري  
 وحده فان اقام احدهما البينة قبلت بيمينته وان اقاما البينة فالبينة بيمينته البائع  
 باب ما يفسد به المبيع ما يفسد به المبيع انواع منها يفسد له المبيع او  
 ثمنه اذا كان يتعذر منه التسليم وان كان لا يتعذر لم يفسد العقد كذا في كل الصبغة  
 ومن ذلك ان يكون المبيع محرما او ثمنه محرما او المبيع بالخمر او المبيع المحرم للصيد  
 ومن ذلك بيع المهرهون والمستاجر واختلفت عبارة الاصل في هذه المسئلة فقال  
 في موضع البيع فاسد وقال في موضع البيع موقوف وهذا هو الصحيح ومن جملة المفسد  
 ان يشترط شرط فيه منفعة لاحد المتبايعين لا يوجب بطلان العقد بخلاف ان يشترط منفعة  
 للبائع فيقول علي ان اهب لك او علي ان اقرضك او علي ان تقرضني او علي مرفق فلانا  
 او علي ان تعق العبد او تدبره ومن جملة ذلك بيع النطير الذي طار من يده وبيع  
 الابن وبيع السمك في الماء اذا كان السمك مملوكا وبيع المعصوب من غير الغائب اذا  
 كان الغائب منكرا ولا يمين عليه ومن جملة ذلك بيع ما ليس عند الانسان وبيع  
 ما لم يقبض وبيع الدين من غير من عليه ومن ذلك صفقتان في صفقة خزان يقول  
 ابيعك هذا اعلى ان يبعني هذا وكذا يبعان في بيع خزان يقول بعتك بغير حنطة  
 او بغير شحير وكذا شرطان في بيع خزان يقول ان اعطيني الثمن فلا فائدة ان  
 كان مؤجلا فكذا وبيع الاوصاف من الحيوان فاسد كبيع الالية من آتة الحية وبيع  
 ساج العرس واللين في الضرع وكذا ما لا يتبعض من غير الحيوان الا بضرر كبيع ذراع  
 من ثوب ونوب في ثمر وان لم يكن في البعض ضرر جاز كبيع عشرة دراهم من هذه  
 الثمرة ولا يجوز شري ما باع باقل ما باع من قبل قبض الثمن وقال الشافعي يجوز  
 باء ما يملك بالبيع الفاسدة وما لا يملك البيع الفاسدة  
 والملك موقوف على وجه القبض وقال الشافعي لا يتعذر والله اعلم

صف



فما ليس له قيمة لم يملكه بالقبض نحو البيع بالميتة والدم والوخ وقال ابو يوسف وكذلك  
 اذا قال بعت بغير الثمن لم يثبت الملك وان قبض وان باعه وسكت عن الثمن ثبت به  
 الملك اذا قبض به القبض في قوله ابي يوسف ومحمد وروى عن محمد انه اذا قال  
 بعتك بما يورثني ابي في ارضك او بما تشرب من ماء بئرك انه يملك بالقبض وكذلك لو باع  
 غنم الجارية من جوارى البائع او جارية من جوارى المشتري ولم يدها ملكا او قبض  
 ولو قال ابيعك بالكعبة لم يملك بالقبض هكذا روي عن ابي يوسف واذا كان احد  
 البديلين مدبرا او مكانا او ام ولد يملك بالقبض وما قبضه بغير اذن البائع في البيع  
 فهو كالمقبض وهذه الرواية هي المشهورة وذكر في الزيادات انه اذا قبض بغير  
 ولم يملكه انه يقدّر الملك وجعله نظير القبض في باب الهبة والله اعلم بالصواب  
**باب الشروط التي تفسد البيع** وقد مر انه اذا شرط ما لا يقيضه العقد  
 وفيه منفعة لاحد ان العقد به فاسد ولو شرط شرط ليس فيه منفعة لاحد لم يفسد  
 العقد هكذا روي عن ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف ان البيع فاسد ولو  
 على ابي المشتري متى باع قال البائع الحق بثمنه فالبائع فاسد وكذلك لو اشترط على ان يدها  
 لفلان او يكاتبها او يدها برها ولو شرط ان لا يبيعها من فلان فالبائع فاسد في قول  
 ابي حنيفة ولو شرط ما يقيضه العقد نحو ان يشتري امه على ان يخدمه او يغشا  
 او يركب الدابة لم يفسد البيع ولو اشترى فعلا على ان يخدمه البائع صح استحسانا  
 والقياس ان لا يجوز وهو قول رافى ولو شرط على المشتري ان يعطيه بالثمن كتيلا  
 او رها او الكفيل حاضر فقبل او كان الرهن معينا جاز استحسانا وقال محمد ان لم يكن  
 الكفيل فالتحتم عليه فهو فاسد وكذلك اذا كانا معيين وهما غائبان فافترقا قبل  
 حضورهما لم يفسد البيع ولو حضر اقبل الافتراق فقبل صح ولو شرط ان يحمل البائع  
 ثمنه على المشتري او يقض المشتري الثمن لغريم البائع فالبائع فاسد ولو شرط  
 ان يرهق بالثمن رها مجهولا فالبائع فاسد الا اذا انعقا على تعيين الرهن في المجلس  
 او بعد المقتضى الثمن حالا ولو شرط الرهن كتحطه جيدة جاز وان لم يتبين ولو  
 شرط رها معينا وقبل المشتري البيع على ذلك ثم امتنع من تسليم الرهن لم  
 يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان يدفع الرهن او قيمته او يفسد العقد  
 وقال رافى يجب على الراهن تسليم الرهن واذا الحق بالعقد الصحيح سببا  
 من هذه الشروط المفسدة التحتم به ففسد العقد في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يلحق **باب تصرف المشتري في البيع**  
**باب** ويكره للمشتري ان يتصرف فيما اشتريه فاسد ابتداء

او انتفاع فان تصرف فيه كالبيع وما اشبهه نفذ تصرفه ولم يفسخ الا في الاجارة خا  
 ولو زوجه المشتري فان ذلك لا يمنع الفسخ ولو اوصى بالعقد ثم مات بطل حق الفسخ واشبه  
 هذا الوارث ولو قطعت يده فاحد الارش او كانت جارية فولدت او اخذ الثمرة  
 فان البيع يفسخ وترد الزيادة على البائع ولو قطع الثوب في اطرافه او بطنه وحشاه  
 بطل حق الفسخ ولو صبغ الثوب ففقد روي عن محمد ان البائع بالخيار ان شاء اخذه  
 واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمته ولو زال ملك المشتري ثم عاد على  
 ما كان الاول عاد الفسخ نحو ان يرد عليه خيار روية او خيار شرط ان يعلب  
 بقضاء القاضي ولو عاد بحكم ملك مبداء لم يثبت الفسخ ولو بوي المشتري فيها  
 بناء بطل حق الفسخ في قوله ابي حنيفة وروى ابو يوسف الاخير وفي قوله الاول  
 وهو قول محمد الاول لا يبطل والمقبوض في البيع الفاسد مضمون بالقيمة فيما  
 مثل له وبالمثل فيما لم يملك ولو باع عبد بشرط ان يعقده فالبائع فاسد في المشهور من  
 الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ان البيع جاز وهو قول الشافعي ولو اعنته  
 صح العقد ولزمه الثمن استحسانا في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 القيمة وروى ابن سريج عن ابي حنيفة ان المشتري اذا اعتقه قبل القبض جاز  
 فسخ البيع قبل القبض ففسخ جاز على صاحبه اذا كان لمحض من صاحبه واذا قبض ففسخ  
 ففي كل بيع لا يفسد من المفسد عنه كمثل البيع بالخمر والخمر يبره فيكون ما ذكرنا قبل القبض  
 وان كان ذلك الشرط الفاسد يقبل للدين فعند ابي حنيفة وروى ابو يوسف لكل واحد  
 من المتعاقدين الفسخ وقال محمد ان جرد الفسخ ممن له منفعة في البيع صح وان  
 فسخ الاخر لم يفسخ وذلك لشرطه نحو بلع العطاء وكذلك الخيار الفاسد ولو تعيب  
 المبيع في يدي المشتري فللبائع ان يأخذه وارثه من المشتري ولو اجر المشتري  
 العبد سلمت الاجرة له فان كان ادى الثمن قبل العقد طابت له الاجرة وان كان  
 قبل اداء الضمان لم يبط له ولو كانت جارية فولدت اخذها وولدت بغير الضمان  
 بالولد **باب فساد البيع من جهة الاجل** اذا شرط الاجل في  
 المبيع المعين ففسد العقد وان كان الثمن دينا فالاجل للمعلوم فيه جاز والاجل المجهول  
 فاسد والاجل المجهول ان يبيع الى المعلوم والدياس وقد مر الحاج اولى العطا  
 او الى التبرور والمهرجان اذا كان المتعاقدين لا يعرفان وقتها او جهلا احدهما  
 ولذلك الى صومر النصارى وفطرم وان كانوا دخلا في الصومر فجل الى فطرم جاز  
 ولو شرط اجلا معلوما وشرط ان يوفيه اياه بالبصرة فهو جاز فاذا اجل الاجل فما  
 ليس له حمل ومؤنة فله ان يطالبه اي موضع شاء وماله حيا ومؤنة لم يطله الا



بالهبة ولولم يذكر في الثمن لفسد العقد في قول محمد وأبي حنيفة عن  
أبي حنيفة وروى عن أبي يوسف أن القياس أن يجوز العقد ولكن استحسن فيما له  
حمل ومؤنة أن يفسد العقد وفيما ليس له حمل ومؤنة له أن يبطال حيث ساء  
باب البيع يقع على الشيء فبطلان العقد على خلافه إذا وقع العقد  
على شيء فوجب البيع من جنس آخر فالبيع باطل نحو أن يبيع ثوبا على أنه هري فإذا  
هو هري أو فضاء على أنه ياقوت فإذا هو رجاك وكذلك لو كان المبيع من ذلك الجنس  
ألا أنه يخالف في الصفة فإن كان تفاوتاً فاحشاً فالبيع باطل أيضاً نحو أن يقول  
بعت منك هذا العبد فإذا هو جارية وقال رفر البيع جائز ولو قال بعت  
منك هذه النعجة فإذا هي طائر أو هذه الأمان فإذا هي ذكر فالبيع جائز ولا يملك  
المشتري ثابت ولو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجده زائداً سلم للمشتري  
وإن كان ناقصاً فله الخيار للمشتري وكذلك لو اشترى قلب فضة على أنه مائة درهم  
بغير الغض فإن زاد سلم وإن نقص خسر وكذلك لو اشترى ثوباً فوجدها ثياباً فله  
الخيار ولو شرط الثياب فوجدها ثياباً لم يملك الخيار للبايع ولو باع فضة بفضة  
أو ذهباً بذهب فالزيادة للبايع والخيار للمشتري فيه أن زاد أو ولو كان في  
تبعيضه ضرر نحو أن يبيع قلباً على أنه مائة درهم عمانية درهم عوكة القلب وإذا كان البيع  
قاسماً لمكان الرطل ولو كان القلب بخلاف الجنس فوجده زائداً على ما شرط فالكل سالم  
للمشتري ولو وجده انقص خسر ولو باع بقرعة فضة على أنها مائة درهم بذهب فوجده  
القرعة زائداً سلم له الزيادة ولو قال أبيعك هذا الثوب القز والخز وكان ملجأ  
فإن كان السدي من القز واللحم من غيره فالبيع باطل وإن كانت اللحم مما شرط فالبيع  
جائز ويخبر المشتري وأما إذا كانت اللحم خزانة الخز والسدي من غيره فبيني أن لا  
يثبت الخيار للمشتري لأن الخز لا يوجد إلا على هذه الصفة ولو باع جبه على أن يظلمها كما ذكرنا  
وبطانتها كذا أو حشوها كذا وإن وجد كما شرط والبطانة والحشو على خلافه فالبيع جائز  
والمشتري بالخيار وإن كانت الظاهرة من غير ما شرط فالبيع باطل ولو قال أبيعك هذا  
الثوب على أنه أبيض فوجده مصبوغاً بعصفر أو باع داراً على أن لا يضافها فإذا أضافها  
بنا أو أضافها على أنها أبيضاً فإذا هي فيها خل فالبيع فاسد وقال محمد في بناء بين جليبين  
والأرض بينهما فباع أحدهما نصيبه من البناء لغيره بكم لم يخر ولو باع داراً على أن  
بناها آخر فإذا هي لبن فالبيع فاسد ولو باع على أن يبنيا داراً لا يبنياها أو قال سقفاها  
وعلوها ولم يكن لها علو ولو قال بعتكما بأحداهما وأبوابها فلم يكن كذلك فهو بالخيار  
أما إذا أخذ جميع الثمن وإن شاء ترك ولو وجد فيها باين أو وجد عين فلا خيار له ولو قال

بعتكم

بعتكم بما فيه من الأبواب والأجنحة والخشب والخل ولم يجد شيئاً من ذلك فلا خيار  
له ولو اشترى ثوباً على أنه مصبوغ بعصفر فإذا هو مصبوغ برقعان فالبيع فاسد  
وكذلك لو شرط جنطة في جوالق فإذا هو بقيق أو شرط الدقيق فكان خبزاً فالبيع  
فاسد وروى عن محمد إذا باع ثاة على أنها مية فكانت دكة فالبيع جائز في قولهم  
جميعاً والله أعلم باب ما هو في حكم الشرط مما يجوز من رضا المبتاعين  
بيع الأبق فاسد وروى الحسن عن أبي حنيفة أن البيع جائز قال أبو الحسن إلا أن يرضي  
المشتري في الأبق أن ينتظر حتى يملكه التسليم وهذا خلاف ظاهر الرواية وكذلك لو  
باع للمرهون أو للموخر ويقت حق الفسخ للمشتري إذا لم يعلم أن ما اشتراه وهو  
مواخر ولو طالب المستاجر والمرتمن بالفسخ فلا حق للمستاجر في ذلك وأما المبتاعين  
فيجوز أن يقال له كذا المطالبة بفسخ البيع ولم يبين هذه المسئلة أبو الحسن ولو باع  
خدماً في سقف أو ذراعاً من ثوب أو حلية من سيف لا يتخلص المبتاع من البيع فاسد  
وكذلك لو باع نصف فروع لم يدر كذا وكذلك لو كان بين رجلين فباع أحدهما نصيبه  
من غير شريكه ولو رضي البايع بقطع الجذع وقطع الذراع وحصد المزرع إذا كان كله  
له فالمشتري أن يفسخ ذلك قبل أن يفعل ولو فعل البايع قبل أن يفسخ المشتري لم  
العقد ولا خيار له ولو اشترى بطيخاً أو برماناً أو شيئاً يخلف فيه الصغير والكبير  
وسمي عدد كذا بدرهم وللحمية أكثر مما سمي فإن ذلك يجوز فإن عزل ذلك  
فراضياً به فهو جائز وأما وقع البيع على هذا المعزول حين تراضيا وكذلك لو  
اشترى من هذا اللحم ثلثة أرطال بدرهم لم يخر فإن عزله وسلم له الجاز ولو اشترى  
اللحم كله رطلين كذا فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد  
البيع جائز ولا خيار له وروى عن محمد أنه إذا قال زن لي من هذا اللحم أو  
هذا اللحم رطلين أو وزن له جاز ولا خيار له ولو اشترى ثوباً من جراب لم يخر  
فإن عين وسلمه إليه ورضي به جاز ولو باع شيئاً بدينار بزيادة ولم يعلم ما اشترى  
به فالبيع فاسد حتى يعلم المشتري فنجار أو يدع وهذا رواية ابن رستم عن محمد  
وروى ابن سبابة أن البيع جائز وتأويله أي هو موقوف بدلالة ما فسر أنه لو هلك  
ذلك الشيء أو باعته فالبيع فاسد ويلزمه قيمته وكذلك لو اشترى بقرعة ولم يعلم  
ذلك وقال أبو يوسف أن مات البايع قبل أن يرضي إلا أن يشترط البكارة فرد  
لعوات الشرط وعدم اللتان في الغلام والخارج ليس يعيب إذا كان جليبين أو كانا موبين  
صغيرين وإن كانا كبيرين فهو عيب وحذف اللزوف في المصحف أو في بعضه عيب والزنا في  
الخارج ليس يعيب في الغلام إلا أن يكون منه ما على ذلك وإن كانت الجارية ولم يرض



فهو عيب وليس بعيب بالغلط والسرقة والبول في الفراش في حالة الصغر قبل ان ياكل  
وحده ويتررب وحده ليس بعيب وبعد ذلك فهو عيب مادام صغيرا وكذا الا باق فاذا  
بلغ فهو عيب اخر سوى الذي كان حتى لو ابق او سرق في يدي البائع قبل البلوغ ثم ابق عند المشتري بعد  
البلوغ لم يكن له ان يردده واما الجنون فهو عيب واحد في حالة الصغر والكبر ولو وجد المملوك  
على غير الا سلام فهو عيب واذا اشترى النصراني عبد اعلى انه نصراني فاذا هو مسلم فليس  
بعيب والزواج للامه عيب وكذلك اذ اشترى في عبد فوجده ذاروجة فهو عيب وان  
كانت جارية معتدة من طلاق رجعي فهو عيب وان كان الطلاق بابا فليس بعيب و  
الاحرام في الجارية ليس بعيب وان كانت الجارية محرمة الوطى على المشتري برضاها  
او صهرية فليس ذلك بعيب وان كان على العبد دين او في رقبته جناية فهو عيب ولو  
اشترى جارية فوجدها لا تحسن طبا ولا خيرا فليس بعيب الا ان يكون شرط ذلك  
في ردّها ولو اشترىها ولم يشترط ذلك وهي تحسن ذلك فليس بعيب في يدي البائع ردها  
واحد اعلم يا **باب ما يمنع الرد بالعيب** اذ اعيب المشتري عند  
المشتري ووجد به عيبا اخر كان عند البائع لم يكن له ان يردده ولكن يرجع بنقصان  
العيب وقال مالك يردده ويرد ارش العيب ولو حدث به عيب سناوي او  
حدث بفعل المشتري او وطي المشتري الجارية او قبلها لسيوة كان له ان  
يرجع بالنقصان وليس له ان يردّها وقال الشافعي وطي المشتري لا يمنع الرد  
بالعيب وان كان النقصان بفعل اجنبي او وطي فوجت العقر لم يكن له  
ان يرد ويرجع بنقصان العيب وكذلك ان حدث نكاح المبيع كالولد والتمرة  
وذلك قايما واستملاكه اجنبي كان للمشتري ان يرجع بالنقصان فليس للبائع ان  
ياخذ المبيع ولذلك لو صبغ المشتري الثوب بعصفر او زعفران او بني في العرق  
رجع بالنقصان وكل موضع كان الارش متحتم ولم يكن للبائع خيار الاسترداد او  
الزيادة والصبغ والارش والبناء ثم تصرف المشتري تصرفا اخرجه عن ملكه كالبيع  
او الا عتاق فالارش باق على حاله وما كان البائع متخيرا فيه بين الاسترداد او  
الارش نحو العيب الحادث فاذا اخرجه المشتري عن ملكه بالبيع او بالعتاق او  
عالم به لم يرجع بالنقصان واذا وجب الرجوع بالارش قومت السلعة صحيحا و  
قومت فيها العيب فما انقص فهو حصة العيب من الثمن **باب ما يمنع**  
الرجوع بالارش اذا علم المشتري بالعيب ثم عرضه على بيع عب او ساومه  
فهو رضاه وان كان لا يعلم فتصرف فيه تصرفا اخرجه عن ملكه بالبيع او الهبة فليس له  
ان يرجع بالارش **باب ما يمنع السلعة على ملكه** انه ان يرجع بالنقصان الا في الكتابة

وهنا نقص في  
الاصل

خاصة ولو انقصه رجع النقصان استحسانا ولو اكل الطعام او لبس الثوب حتى انقص  
او هلك لم يرجع بالنقصان في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يرجع بالنقصان  
ولو اكل بعض الطعام لم يرد ما بقي ولم يرجع بشئ من النقصان في قول ابي حنيفة  
واختلفت الروايات عنها ففي رواية يرد ما بقي ويرجع بالارش ما اكل وروي انه لا  
يرد الباقي ولكن يرجع بكل الارش ولو باع بعض الطعام ثم وجد الباقي عيبا لم يرد  
الباقي ولم يرجع بالنقصان في قولهم جميعا ولو ماتت الجارية او هلك الثوب  
يرجع بالنقصان وان كان بفعل غيره فوجب الضمان لم يرجع بالارش ولو اشترى  
دارا فبني فيها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بالارش ولو اشترى ثوبا فافكسه  
ميتافا كان المشتري وارث الميت وقد اشترى بشر من التركة رجع بالارش  
ولو تبرع بالتكفين اجنبي لم يرجع بالارش العيب ولو اخرج المبيع عن ملكه ثم فسخ  
ذلك الملك بالرد بالعيب فان كان قبل القبض كان المشتري بمنزلة من لم يبع سواء  
كان بقضا او بغير قضا وان كان بعد القبض فان كان بقضا فان كان له ان يردده  
على الاول وان كان بغير قضا لم يردده ولم يرجع بنقصان العيب وان رد العيب  
عليه بخيار رؤية او شرط الرد على البائع ولو وهبه وسلم ثم رجع في الهبة بقضا  
او بغير قضا فلم ان يردّها وقال زفراد ارجع بغير قضا فليس له ان يردده ولو  
قبل العبد لم يرجع بالنقصان وروي عن ابي يوسف في غير المشهور انه يرجع كالمال  
الموت واذا ادعى المشتري عيبا بالمبيع ظاهرا فان كان مما لا يحدث مثله كالا صبيغ  
الرايدة والناقصة فان القاضي يقيضي بالرد اذ اطلب المشتري وان كان عيبا  
محدث مثله كالقروح والامراض فان انكر البائع ان يكون عنده فالقول قوله  
مع يمينه مستحلف البينة انه باعه وسلمه وما به هذا العيب الا ان يقيم المشتري  
البينة وان كان عيبا لا يشاهد كالسرقة والابق والجنون فان جحد البائع العيب  
اصلا فلا حصة بينهما حتى يقيم المشتري البينة على وجود العيب فان طلب  
المشتري يمين البائع على ذلك استخلف بالله ما يعلم به هذا العيب الذي يمين  
المشتري وذكر في الجامع الكبير ان عند ابي حنيفة لا يستخلف وان كان العيب في  
البطن مما لا يطلع عليه الرجال



المشتري وقد قبض المشتري او لم يقبض انقص العقد ولو قبض الجارية فاعتقها او  
 باعها قبل العلم او ماتت والعق والبيع جائز وعليه القيمة ولو اعتق بعد ما علم ليس  
 المالك فعليه الثمن ولو كان يثق عليه بحكم القراية ولم يكن علم بالثمن حين قبضه فعليه  
 القيمة **باب بيع السباع والبهائم** وبيع كل ذي ناب من  
 السباع وذي مخلب من الطير جائز معلما كان او غير معلم في رواية الاصل وقال  
 الشافعي لا يجوز بيع الكلب والتمر والاسد وبيع الفيل جائز واما العرود فقد اختلفت  
 الروايات عن ابي حنيفة وروى عن محمد بن جعفر واما الحوم السباع فقد ذكر  
 في الاصل انه لا يجوز بيعها وروى عن ابي حنيفة انه يجوز اذا ذبحت واما جلود  
 السباع والحمر والبغال فما كانت مذبوحة او مذبوحة جاز بيعها وما كان  
 بخلافه لم يجز واما الشعور والعصاب وغير ذلك فجواز البيع يثبت على الطهارة فما  
 كان طاهرا جاز بيعه وما لا فلا واما جلد الخنزير فلا يقبل الدبغ ولا يجوز بيعه  
 ويجوز للحار من الانتفاع به وشعره لا يباع طاهرا ولا يجوز الانتفاع به وروى عن محمد  
 انه يجوز الانتفاع به ولا يجوز بيعه هو امر الارض كالخبيث والعقوب والوزع ولا يجوز بيع  
 شيء مما يكون في البحر كالصفدي والسرطان وغيرها الا السمك ولا يجوز الانتفاع بها ولا  
 يجوز بيع الخمل في قول ابي حنيفة وابي يوسف الا اذا كان في كوارها غسل فاشترك  
 الكوارات لما فيها من الخمل وقال محمد بن جعفر الخمل اذا كان بمجموعا وانكر ابو الحسن  
 علي ابو يوسف جواز البيع مع العسل وقال ابو حنيفة وابي يوسف يجوز بيعه  
 القز اذا كان معه قز ولا يجوز علي الا يفراد وقال محمد بن جعفر واما بر الدود فلا  
 يجوز بيعه في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن جعفر ولو باع قمر يا او غيره  
 بشرط ان يصير او طيرا بشرط ان ينجي من المواضع البعيدة او كبشا فطاحا او ديكاً  
 مقاسلا او جارية معنية فالبيع فاسد في قوله ابي حنيفة واحدي الروايتين  
 عن محمد وعن محمد انه اذا باع قمر يا على انها تصوت فصوت جاز ولو باع جارية على  
 انها معنية على وجه التبري من العيوب فهو جائز وقال ابو يوسف اذا اشترى  
 كلبا او فهدا واشترط ان يعمل فهو جائز وهو رواية عن محمد وروى عن محمد انه  
 لا يجوز وكلو باع برذ ونا على انه هلال فالبيع جائز ولو باع شاة على انها حلوب او  
 على انها مخلب عشرة ابطال فالبيع فاسد وكذلك لو اشترى جاحلا على  
 انها تضع بعد شهر فالبيع فاسد ويجوز بيع السرجين والبعر والانتفاع به واما  
 العذرة فلا يجوز الانتفاع بها ما لم يخلط بالتراب وقال ابو حنيفة كل شيء افسد  
 للحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس بان يبيعه وبين ذلك ولا بأس بالانتفاع به



كالقارة تقع في السمن والجبن وما كان الغالب عليه للام لم يكن بيعه ولا هيبته  
وكذلك الزيت اذا وقع فيه ودك المبيته فان كان الزيت غالباً لم يجر بيعه وان كان  
الزبد غالباً لم يجر بيعه مع البربط والطيل والمرط والدق والذرد والسطح  
في قول ابي حنيفة ومن كسره ضمنه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع ذلك  
ولا ضمان علي متلفه **باب ما يجوز من بيعه** قد مر حرمة بيع  
الحمر والخنزير والميتة وما ذبح المحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد  
وكذلك دجاجة المجوسي والمرقد وغير الكتابي وما تركت التسمية عليه وما ذلك  
دجاجة الصبي الذي لا يعقل والمجنون واما ذبيحة اهل الكتاب فهي حلال ولا يجوز  
بيع المكاتب والمدبر ومعتق البعض وامر الولد وقال الشافعي يجوز بيع المدبر  
واولاد الامان ذلك بمنزلة الاصول وكذا الولد المشتري في حلال الكتاب  
والولدان واما من سواهم من ذبيحة الارحام فلا يدخلون في الكتابه ويجوز بيعهم  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز قال ابو الحسن في الجامع الصغير  
ويضمنون كلامهم في الجنابة والغصب والبيع فاسد كما يضمن غيرهم من العبد الا  
امر الولد فانما لا تضمن الا بما يضمن به الحرم الجنابة وذكر في الجامع الصغير ان المدبر  
لا يضمن بالبيع ويضمن بالغصب واما امر الولد فلا يضمن بالبيع ولا بالغصب ولا  
بالاعتاق في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد حاله وحاله المدبر سوا  
ويضمن بالغصب والاعتاق ولا يجوز بيع الكلاب في ارضه والاما في بيرة او نفوسه وكذلك  
بيع الكمامة في ارضه وكذلك بيع بيض صبيد في ارضه لم يوجده ولو ساق الماء الى  
ارضه وحققه مؤنه حتى خرج الكلام لم يجر بيعه وقال ابو الحسن في الجامع الصغير  
في ذبيحة المجوسي وكل شيء يعلمونه هو عندهم ذكوة كالخبيق والضرع حتى يجر  
فانه يجوز البيع بينهم عند ابي يوسف ولو استملكها مسلم ضمن القيمة وليس  
حرف افقه وقال محمد هو والميت حرف افقه سوا وقال ابو حنيفة يجوز  
بيع الاثنية الحرمه كلها الا الحرمه على مستهلك الضمان وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها وروي الحسن عن ابي حنيفة في الصغير  
ذهب ثلثه واشتد انه لا يجوز بيعه بخلاف المنصف والله اعلم بالصواب **باب**  
العقد على شيئين احدهما لا يجوز البيع فيه قد مر ان اصل ابي حنيفة ان البيع  
اذا كانت ضمنه واحدة ففسد في البعض في فسد في الكل وعندهما يفسد بقدر  
الفسد وعلى هذا الاصل ينبغي ان الفساد اذا ثبت بالنقص او بالاجزاء فسد الكل ولا  
اعتبار بالاجزاء والاختلاف في بيع الذكيه ومزوك التسمية عليه فان البيع فاسد

في قول ابي حنيفة وقال صاحباه ما كان للجنابة ذبيحة منافع يقتصر على الفسده  
فيجوز بيع الذكيه وقال محمد والمشتري الخيار في الحال منهما اذا لم يعلم بالذي افسد  
البيع فان كان البايع يبيع له ذلك فلا خيار له لانه رضي بالفرق واذا قال كان الفساد  
بسبب الاثر لاق للمعني في نفس الفعل فانه سطل لقوله خاصة وذلك ان تسليم  
عشره دراهم في شيء خمسة دراهم كبير وخمسه نقد ولذلك في باب الصرف اذا  
قبض البعض دون البعض فسد بقدر ما لم يقبض خاصة ولو جمع بين امة اشتراها  
ولم يقبضها وغيرها فباعها جاز البيع باللي في يده وقال زفر البيع باطل فيها  
ولو اشتري عبد الخمسة نقداً وخمسة له على فلان او خمس مائة الى العطاس  
في الكل **باب** بيع الحبل وما في معناه قد مر ان بيع الحبل لا يجوز وكذلك  
بيع اللبن في الضرع اما بيع الصوف على ظهر الشاة فالمشهور انه لا يجوز وروي عن ابي  
يوسف انه يجوز بيعه وذكر محمد بن عيسى في الصلح انه لو صلح على صوف على ظهر شاة  
جاز ولا يجوز بيع اللؤلؤ في الصدق وروي عن ابي يوسف انه يجوز ولو باع اللبن  
في البطيخ الصحيح لم يجر وكذلك بيع النوى في التمر وفي الحبل في السمسم والزيت في الزيتون  
وان سلم البايع ذلك لم يجر ولا يشبه هذا الخزع في السقف ويجوز بيع المنطة في  
سبلها ولو باع ثمن المنطة دون المنطة لم يجر ولو باع جملها واستثنى منها شيئاً  
فان استثنى ما جاز افراده بالبيع جاز الاستثناء وما لا يجوز افراده بالعقد لا يبيع  
استثناءه كما لو استثنى عضواً من الشاة ولو اشترى صدفة او سمكة فوجد فيها لؤلؤة  
فهي للمستور ولو اشترى وجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبايع وروي عن ابي حنيفة  
انه قال ما يوجد في حوصلة الطير مما ياكله فهو للمشتري وان كان من غيره  
فهو للبايع والله اعلم **باب** بيع المبيع قبل القبض كل عوض ملك بعقد  
ينفك العقد فيه بطلان قبل القبض لم يجر التصرف فيه كالبيع والاجرة وبدل  
الصلح اذا كان معينا وما لا ينفك العقد بطلان فالتصرف فيه جائز قبل القبض  
كالهرو بدل الخلع وبدل العتق على مال والصلح عن ذم العمد وما لا يجوز  
بيعه قبل القبض فذلك لا يجوز اجارته ولو وهب او صدق به او اقرضه  
او رهنه من غير بايع لم يجر في قوله ابي يوسف وقال محمد يجوز وكذلك  
الرؤية لغيره ولو رهنه من البايع او وهبه منه لم يجر بالاتفاق وان  
كان المشتري وهب للبايع فقبله البايع انتقض البيع ولو باعه من البايع  
قبله لم يجر هذا البيع ولم ينقض البيع الاول ولو قال المشتري للبايع  
بيعه او رهنه فقبله بايع انتقض في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف



اذا قال بعد لا يكون نقضا ولو قال بعلي لم يكن نقضا بالاتفاق وان قال المشتري للبائع  
 اعتقه فاعتقه البائع فحقه جابر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اعتقه باطل  
 والتصرف في الامان والدون سوا الصق والسلم جابر قبل القبض وكذا التصرف في  
 الدون الموروث والموصي به عينا كان او دينا ومن اشترى طعاما مكابله او موزنة  
 لم يجز التصرف الا بعد الكيل والقبض ولو اشترى شرا فاسد فقبض بغير كيل ثم  
 وقبض المشتري فالبيع الثاني جائز وانما يعتبر اعادة الكيل في البيعين الصحيين  
 ولو اشترى مكابله بانا بعينه فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة وابي يوسف فان  
 كاله بذلك الا ورضي به المشتري بعد الكيل جاز ولو باعه المشتري بعد ذلك قبل ان  
 يعيد الكيل جاز وقال ابو يوسف اذا اشترى طعاما مكابله وباعه مجازفة ان  
 المشتري لا يتصرف فيه الا بعد الكيل وقال مجاهد لا يحتاج الي الكيل وقال مجاهد  
 قبض الكرو وهو ممن ثم باعه قبل الكيل جاز **باب الاحتكاك**  
 مكروه وذلك ان يشتري طعاما في مصر ويتبعه من بيعه وذلك بضر بالناس وكذا  
 اذا اشترى من مكان قريب بجبل طعامه الى ذلك للمصر وذلك المصغر وغيره وهذا  
 به فهو مكروه وان كان مصر اكبر لا يضر به فلا بأس به وكذلك يقول ابي حنيفة  
 في تلفي الجلب اذا كان لا يضر باهل البلد فلا بأس ولو جلب طعاما من مكان  
 بعيد فليس باحتكاك وكذلك لو رجع ارضه واخذ طعامه فليس باحتكاك وقال  
 مجاهد اجبر المحتكر على البيع ولا اسقر وعلى قول ابي حنيفة ينبغي ان لا يجبر واذا  
 خاف الامام الهلاك على اهل المصر اخذ الطعام من المحتكرين ووزق فاذا وجدوا  
 ردوا مثله والاحتكاك في كل ما يضر بالعامه في قول ابي يوسف وقال مجاهد  
 بما يتقوت به الناس والبهيم **باب التلجئة** التلجئة هو العقد الذي يتلجأ  
 لصورة امر فيصير كالمدة موع اليه وانه على ثلثة اشرب احدها ان يكون في  
 نفس البيع وهو ان يقول لرجل اني اطهر اني بعث دارك منك وليس يبيع في  
 الحقيقة وانما هو تلجئة وشبهه على ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع باطل وهذا  
 صورة بيع الهالك والثاني ان يكون التلجئة في البذل نحو ان ينفق في السران  
 الثمن الف ويتبايعان في الظاهر بالغير فالتمس هو المذكور في السر ويصير كأنها  
 هرة كالزيادة وروي ابي يوسف عن ابي حنيفة ان الثمن هو المذكور في الظاهر  
 والثالث ان ينفق في الباطن على ان الثمن الف درهم ويظهر البيع بما يزداد وقال  
 محمد القياس ان يبطل البيع والاستحسان ان يصح بما يزداد واماني النكاح اذا ذكر  
 في الف درهم وذلك اني للعلاينة مائة دينار فالواجب مهر المثل وقال محمد في بيع

التلجئة اذا جازاه جاز وان اجاز احدها لم يجز ولو قبضه فاعتقه لم يجز ابتداء فلا يشبه  
 هذا المشتري من المكروه ولو اتفقتان بقرابيع لم يكن فاقتر واذا كان باطل ولا يجوز  
 باجازتهما ولو ادعي احدهما التلجئة لم يقبل قوله ويستخلف الاخر فان اقام بينة بطلت  
 بينته والله اعلم **باب بيع بيوت مكة** قال ابو حنيفة  
 يجوز بيع بيوت مكة ولا يجوز بيع الارض وقال الشافعي يجوز وبيع ارض  
 الخراج جابر يريد به ارض السواد وكذلك ارض القطيعة يجوز بيعها وهي التي  
 اقطعها الامام لقوم وخصمهم بها وبيع ارض المراعات والاجارات والاكارات  
 اذا باع صاحب الارض جاز وفيه الشفعة وان باع الذي له اجارته واكارته  
 فالبيع باطل والاجارة هي الارض الخراب باخذها انسان بامر صاحبها ويعمرها  
 ويترسها والاكارة الارض التي في ابني الاكارة وارض الموات اذا احياها رجل  
 بغير اذن الامام لم يملكها ولم يجز بيعها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 والشافعي يملكها **باب بيع المحرم الصيد** قد مر ان بيع المحرم الصيد  
 لا يجوز وكذلك صيد الحرم فان كان البايعان حلالين وهما في الحرم والصيد  
 في الحرم جاز ذلك في قول ابي حنيفة وقال مجاهد لا يجوز ولو احرم وفي يده صيد  
 لغيره فباعه ماله وهو حلال جاز ويجبر على التسليم وعليه الجزا ان ائلف ولو  
 وكل محرم حلالا ببيع صيد فباعه فالبيع جائز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد البيع باطل وعلى هذا الاصل اذا وكل رجل رجلا ببيع صيد ثم احرم الامر في  
 المامور فالبيع جائز في قول ابي حنيفة وعندها البيع باطل ولو اشترى حلالا من  
 حلال صيد اقله يقبضه حتى احرم احدها انقبض البيع بمنزلة ما لو اشترى صيدا  
 فقبض قبل القبض **باب بيع الثمر والزروع** بيع جميع الثمرات والزروع جائز  
 اذا كان موجودا وان كان قبل بدو صلاحه اذا لم يشترط الترك وقال الشافعي  
 ان ترك القطع جاز وان اطلق العقد لا يجوز ولو شرط في العقد تركها فالعقد  
 فاسد وكذلك لو باعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك فالعقد فاسد ولو  
 ساهي عظمها فاشترى بشرط الترك فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد يجوز استحسانا ولو اشترى مطلقا فتركه ولم يتناه عظمه فان كان  
 الترك باذن البائع جاز وطالب له الفضل وان كان بغير اذنه بقصد مجازا من  
 ذاته وان تناهى عظمها لم يقصد في بشي ولو اخذت الشجرة في مدة الترك ثم اخذ  
 في البيع فان حلل له البائع جاز ولو اخلط الحادث بالموجود حتى لا يعرف فان كان  
 قبل التحليل فسد البيع وان كان بعد التحليل فما سري كان فيه والقول قول المشتري



في قدر ذلك ولو اشترى ثمرة بد اصلح بعضها وصلاحي الباقي تقارب و  
 شرط التزك جاز عند محمد وان كان تلخا وادراك البعض تلخا كثيرا فالبيع جائز فيما  
 ادرك ولم يجز في الباقي وما يوجد من الزرع بعضه بعد بعض كالبطيخ والبلخا  
 جاز بيع ما ظهر ولم يجز بيع ما لم يظهر واذا اراد ان يعقد عقد جاز اباي الاصلح  
 فيه من الثمرة وما يتولد بعد ذلك تحدث على ملك المشتري **باب الخيار**  
 شرط الخيار مقدار ثلثة ايام في البيع واقل ولا يجوز الزيادة عليها في قول ابي  
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كانت المدة معلومة واذا كان  
 الخيار لها ومات احدهما لزم العقد من جهة والآخر على الخيار وخيار الشرط لا  
 يورث وقال الشافعي لا يورث ولو مضى وقت الخيار تم البيع والوقت  
 يصلح للخيار بغير محصر من الاجازة وان نقض لم يجز في قول ابي حنيفة  
 ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي يجوز ولو هلك السلعة في يدي البائع  
 قبل القبض انتقض البيع ولو هلك في يدي المشتري فان كان الخيار للمشتري تم  
 البيع ولزمه الثمن وان كان الخيار للبائع انتقض البيع ولزم المشتري القيمة ولو  
 شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة وزفر والسيابي  
 فان اجاز البيع الذي له الخيار في الثلث اسقط الخيار بموت العبد  
 او انتقمه المشتري او حدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جاز في قول ابي  
 حنيفة وعليه الثمن وقال زفر والشافعي العقد فاسد وعلى هذا الاختلاف اذا  
 باع بشرط الاجل الى المصايد والدياس ثم خذق صاحب الاجل قبل ذلك الوقت  
 فالعقد صحيح واختلف اصحابنا في العبارة عن هذا فذهب اهل العراق الى ان العقد  
 فاسد ويرتفع الفساد لحذف الشرط وذهب اهل حجاز الى ان العقد  
 موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد وذكر الحسن عن ابي حنيفة  
 ايضا ان البيع موقوف على اجازة المشتري في المدة وان ثبت للبائع حق الفسخ  
 قبل الاجازة ولو شرط الخيار ولم يبرهن وقتا فان اسقط المشتري الخيار في الثلث  
 او مات المشتري او حدث بالسلعة عيب جاز البيع على قول ابي حنيفة و  
 عن ابي يوسف انه يجبر على ان يعقب او يفسخ وقال محمد البيع فاسد في اجازة  
 جاز وليس للبائع حق فسخ العقد اذا كان الخيار للمشتري بغير موافقة وانما  
 ذلك الى المشتري ولو كان الخيار الى قته وفرق ان ابو موه او هبوب الزرع فاسد  
 الخيار لم يجز البيع في قول ابي حنيفة ولو شرط الخيار في السلعة او في المهر جاز  
 والحق بالعقد خيار صحيح الا ان كان وان كان الخيار فاسدا فسد به العقد في

قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان الشرط فاسدا بطل الشرط ولو  
 باع بشرط الخيار الى العبد او الى الليل دخلت الغاية فيه في قول ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف ومحمد لا يدخل الغاية ولو باع عبد اعلى منه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام  
 فلا بيع بينهما فالبيع جاز وقال زفر والشافعي لا يجوز ولو شرط اربعة ايام لم يجز  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز وخيار البائع يمنع زوال ملكه  
 عن المبيع وقال الشافعي في احاد قوله يثبت الملك واذا كان الخيار للمشتري فعند  
 ابي حنيفة يخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري وقال ابو يوسف  
 ومحمد يدخل في ملك المشتري ويبني على هذا اذا باع عبد بجارية وشرط الخيار للبائع  
 العبد يبي العبد على ملكه وخزعت الجارية من ملك مشتري العبد ولم يدخل في ملك  
 البائع في قول ابي حنيفة حتى لو كانت الجارية بنت البائع لم تنق عليه ولو كانت  
 زوجته لم تفسد النكاح خلافا لما ولو اعقب البائع العبد نفذ عتقه وانتقض البيع ولو  
 اعقب الجارية نفذ العتق ولزم البيع ولو اعقبها معانق عتقه بينهما وانتقض البيع  
 وعليه قيمة الجارية في قول ابي حنيفة واما المشتري لا ينفذ عتقه في الجارية ولا في  
 العبد ولو باع بشيء في الذمة بشرط الخيار فابرا البائع المشتري من الثمن والمشتري  
 به منه شيئا او ساومه فذلك اجازة البيع ويصح ابراءه وهبته ولو اشترى بالثمن  
 شيئا من غيره لم يصح الشرط ولزم العقد ولو كان البائع قبض الثمن ويصرف فيه لم يكن  
 ذلك اجازة للبيع ولو كان الخيار للمشتري فابراه البائع عن الثمن لم يصح الا برأ في  
 قول ابي يوسف وروي عن محمد انه اذا اجاز البائع نغذا لابرأ ولو كان الخيار  
 للبائع فخرجه من ملكه او دبره او كاتبه او اجره او رهنه او خطب على تملكه  
 او على ما يمنع من بيعه فهو نقض للبيع وكذلك اذا كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من  
 ذلك كان امضاء للبيع وكذلك لو وطئها او قبلها للشهوة او باسرها الشهوة او نظر  
 اليها الفرج شهوة فهو امضاء للبيع ولو فعله البائع فله الخيار له كان نقض للبيع ولو نظر الى  
 الفرج لغير شهوة لم يكن اجازة ولو قبلت الامة المشتري لشهوة لزم العقد في قول  
 ابي حنيفة وكذلك في خيار الرؤية وكذلك في خيار العيب وكذلك المطلقة اذا فعلت ذلك  
 كان رجعة وهو احدي الروايتين عن ابي حنيفة وروي عنه انها اذا فعلت اخلاسا  
 او كارة لم يكن رجعة ولا اختيار في البيع وقال محمد لا يكون فعلا اجازة للبيع وان ثبت  
 الرجعة به وقال محمد اذا ابتدأت في المباشرة والزواج كاره ثم تركها وهو يقدر على  
 الاعتناء فهو رجعة واختيار للبيع وقال ابو حنيفة في الامة اذا قبلت شهوة انما  
 يلزم العقد اذا اقر المشتري انما فعلت شهوة واذا كان في يدي المشتري والخيار



المشتري فالسعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العقد وبطل الخيار سواء  
كان بفعل البائع او بفعل غيره وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يلزم العقد  
تجانية البائع ولو حدث به عيب في يدي البائع والخيار له فهو على خياره وللمشتري الخيار  
ولو كان العيب حادثا بفعل البائع انقض العقد ولو كان الخيار للمشتري فحدث في يده عيب  
بحوزن ارتقاه كالمريض فهو على خياره وليس له ان يفسخ الا ان يرتفع العيب في الثلث  
ولو ركب الدابة ينظر الى سيرها وليس الثوب ينظر الى قده فهو على خياره ولو ركبها  
لحاجة او سفر او حمل عليها فهذا ارضا ولو قص حوافر الدابة او اخذ من عرق فليس  
هذا ارضا ولو ودجها او نزغها فهو رضا ولو حمل عليها علفا فهذا ارضا ولو كانت  
شاة فحلبها او شرب لبنها فهو رضا ولو سكن المشتري الدار او اسكنها رجلا لم يجر  
او غير اجر او رقة منها شاة او احدث فيها بناء او حصصها او طينها او هدم منها  
شيئا فهو امضاء للبيع ولو كان فيها ساكن باجر فباعها البائع برضا وشرط الخيار  
للمشتري وترك المشتري واستادى الغلة فهذا ارضا ولو كان في الارض حرج  
فسقاه او حصده او فضل منه شيئا فهو رضا ولو سقى من بئرها وابه او شرب  
فليس ذلك رضا ولو اشترى رجي فطحن فيها البائع والخيار له فهو نقض للبيع ولو طحنه  
المشتري لم ينف مقدار طحنه والخيار له لم يسقط خياره ولو ركب المشتري الدابة  
ليسقطها او يرد عليها البائع فلا قياس ان يكون رضا وفي الاستحسان لا يكون رضا  
وخيار الشرط يمنع تمام الصفقة وكذلك خيار الروية وكذلك عدم القبض في  
العيب لا يمنع تمام الصفقة ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض فهلك بعضه  
او استهلك انسان فلهما بيع ان يجزى البيع في الباقي في قياس قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وقال محمد اذا كان مما يتفاوت فهلك واحد منهما ينقض البيع وليس  
للبائع ان يجزى في الباقي فان كان مكبلا او موزنا او معدودا غير متفاوت  
فهلك بعضه للبائع ان يلزمه البيع في الباقي ولو استهلك مستهلك المبيع في يدي  
المشتري فلهما بيع ان يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
الاول وقال ابو يوسف بعد ذلك ليس للبائع ان يلزمه الا برضا المشتري ولو  
هلك احد العبدان في يدي البائع لم يكن له ان يلزمه المشتري العقد الباقي الا برضا  
ولو وقع في يدي المشتري كان له ان يلزمه البيع فيه وان شاء ففسخ العقد وضمنه  
ما انقص واذا كان الخيار للمشتري فولدت الجارية في يده او اثمرت النخلة لزوم  
العقد وان كانت الزيادة في ذات المبيع كالسمن وما اشبهه امتنع الفسخ ايضا في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يمنع ولو اشترى عصيرا فحضره قبل القبض

فالبائع على حاله في قول ابي حنيفة وابي يوسف وذكر محمد في الاصل ان البيع باطل قال  
ابو الحسن معناه ان للمشتري ان يسقطه واستدل على هذا التاويل بما اذا صار خلا قبل  
الفسخ يكون له ان يأخذه ولو بطل العقد لم يكن له حق الاخذ وقال ابو يوسف العيب اذا  
حضر في مدة الخيار للمشتري وقد قبضه لزوم البيع ولو كان الخيار للبائع ففي قول ابي  
يوسف الاول ان البائع على خياره فان سكت حتى مضى وقت الخيار جاز وفي قوله  
الاخر ينقض البيع وعلى المشتري عصير مثل عصيره فان لم يخصصه حتى صارت خلا للبيع  
انقار الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المشهور من الرواية ولو تباع  
الذميان حمر بشرط الخيار للمشتري فاسلم المشتري قبل ان خياره وقد قبض الحمر بطل  
البيع في قول ابي حنيفة وعندهما يلزم العقد ولو كان الخيار للبائع فاسلم بطل البيع  
ولو اسلم المشتري لم يسقط البيع ولو لم يتقابضا فاسلم احدهما بطل البيع وكذلك لو  
كان البيع باثنا باء الرجل يبيع على غيره ويشترط الخيار اذا  
باع الاب او الوصي او المضارب او الشريك او الوكيل وشرط الخيار لنفسه او للذي  
عاقده فهو جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف  
وقال محمد ينقل الجارة الى الصبي وليس للوصي ان يجزى وله ان يفسخ واختلفت  
الرواية عنه في معنى مدة الخيار فقال في احدى الروايتين يلزم العقد وفي رواية  
لا يلزم الا باجازه ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فجز في الثلث ثم البيع في قولهم  
جميعا وكذلك المأذون اذا جاز عليه المولى في الثلث بطل الخيار ولو اشترى الاب او  
الوصي شيئا بدين في الدمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي جاز العقد عليهما والصبي  
بالخيار ان شاء اجاز وان شاء فسخ ولو اشترى عبدا واشترط لثالث الخيار فهو جاز  
للعاقدة وللذي شرط الخيار وايهما سبق بالاجارة او بالقبض صح ولم يصح للاخر وان  
فسخ احدهما واجاز الاخر صحا فالفسخ اولى وقال زفر لا يجوز البيع بهذا الشرط ولو  
وكل رجلا يبيع عبده وامره ان يشترط الخيار للامر فبيع ولم يشترط لم تجز البيع  
ولو شرط الخيار للامر كما امر فليس له ان يجزى ولو لمصر بالشر او ان لم يشترط الخيار  
للامر فاشتراه بغير خيار فهو لازم له دون الامر باء الرجل يبيع  
شديين على انه بالخيار في احدهما واذا اشترى شديين على انه بالخيار في  
احدهما يأخذ ايها شائتم معلوم ورواخر فهو جاز في اليومين والثلاثة ولا  
يجوز اكثر من ذلك وهذا الاستحسان والقياس ان لا يجوز وهو قول الشافعي  
وذكر في الاصل اذا كان شرط الخيار ولم يشترط فيه مدة معلومة ذكر ابو الحسن انه  
لا بد من خيار معلوم وكذلك خاتبة الطحاوي عن محمد وهو الصحيح واذا وقع البيع على



هذا فقبضها المشتري فلهما ملك المشتري مضمونا عليه بالتمن واحدهما ملك البايع امانه في يده ولو تصرف المشتري في احدهما تصرفا يبطل الخيار او حدث فيه ما يلزم البيع على ما مر لزم المشتري ثمنه وردد الاخر على البايع ولو حدث العيب بهما او تصرف المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره ويرد الذي لم يجز ولا يلزمه ارجن النقصان استحقاقا والقياس ان يرد معه نصف ارجن النقصان ولو ما ناعا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما ولو مات المشتري في الثلث فقد لزم البيع في احدهما بغير عيب وللوارث خيار التيقين ولو كان البيع فاسدا فقبضها فلهما مضمون عليه بقيمته والاخر امانه في يده فان ماتا معا ضمن نصف قيمته كل واحد منهما ولو لم يقبض العبدان في البيع الصحيح فاحدهما فهو بالخيار في الباقي وكذلك اذا احدهما باعها عيبا واذا قبضها ثمة مات احدهما او تعيب فالمعيب والمالك صار في ضمانه فاذا تعذر الرد تعين العقد فيه ولو كان الخيار للبايع فهو مثل خيار المشتري في القياس والاستحسان فان قبضها المشتري فملك احدهما فالمشتري امير في الهلاك وتعين الباقي للبيع ولو اشترى عبيد بن وشرط الخيار في احدهما بعينه فان كان سمي الثمن جملة فالبيع فاسد ولو سمي لكل واحد منهما ثمنان جاز البيع باء

**باب خيار الرد** فيه شرعي ما لم يره المشتري جازر والمشتري الخيار اذا اراده وقال الشافعي لا يجوز ولو اشترى شيئا لم يره البايع صحيح ولا خيار ولا خيار له في قول ابي حنيفة الاخير وكان يقول اولاه الخيار وخيار الروية غير موافق وهذه الخيارات لا يورث بمنزلة خيار الشرط وما يبطل به خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل به خيار الروية الا انه ليس له ان يحرق قبل الروية ويجوز ان يفسخ وان لم يره ولو تعيب المشتري او دبره لزم البيع وكذلك اذا اعلق به حقا للغير كالاجارة والرهن والبيع وروي عن ابي يوسف انه اذا باع فرد عليه بغير نقض او فرك المزهون او نقصت مدة الاجارة لم يعد خيار الروية ولو باع وشرط الخيار له او ساوم به او وهبه ولم يسله فان كان ذلك بعد الروية بطل الخيار وان كان قبل الروية فهو على خياره وكذلك لو شرب النساء او لبس الثوب حتى اشقق سقط خياره ولو اشترى عينا بدين فالخيار للمشتري ولا خيار للبايع ولو تباعا عينا بعين فلكل واحد منهما الخيار ولو اجاز الذي له الخيار في البعض دون البعض لم يجز والخيار على حاله ولو عرض بعضه على بيع لم يكن اجارة عند ابي يوسف وقال محمد يبطل خياره ولو كان اشترى اسن لم يكن لاحدهما ان يرد وقال ابو يوسف يرد ولا يجوز نقض البيع بدون تحصر من البايع وقال ابو يونس يجوز ولو باي المبيع فقبضه بعد الروية كان رضا به ولو وكل وكبلا بالقبض

فقبض ما اراده لزم العقد وبطل خيار الروية في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو على خياره وذكر القدرى انه لو اشترى على انه بالخيار فوكل وكبلا فقبضه فقبضه بعد ما اراده فهو على هذا الاختلاف ايضا واجمعوا على ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل ولو ارسل رسولا فقبضه فالمرسل على خياره **باب ما يكون**

بعضه كروية كله في ابطال الخيار اذا اشترى مكبلا او موز ونامر جنس واحد او اوعبة بعد ما راي بعضه فليس له خيار الروية وان كان مختلفا فهو على خياره وكذلك العبد والسياب والدواب وكذلك الجوز والبعض والمعتبر في العبد والامة النظر الى الوجه والنظر الى غيره من الجسد لا يبطل الخيار وان كان ثوبا فنظر الى ظاهره مطويا فلا خيار له وان كان ثوبا فلا بد ان ينظر الى ظاهره كالثوب قال وكذلك الدار وسائر العقار اذا راي ظاهره فلا خيار له وقال بعض اصحابنا انما انني ابو حنيفة هكذا اعتبارا بالعادة المستمرة في زمانه فان في زمانه كانت الابنية على تقطيع واحد وفي زماننا الابنية مختلفة فلا بد من النظر الى داخلها وخارجها واما الدواب فالصحيح انه يعتبر مقدمها ومؤخرها وان كانت شاة فبئيه فلا بد من النظر الى صرعها وان كانت شاة لحم فلا بد من اللبس والله اعلم

**باب شري العيب في الارض** اذا اشترى شيئا مغيبا في الارض كالخمر والبصل فله الخيار اذا راي جمعه وان رضي بالنقص فهو على خياره في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا قلع شيئا يستدل به على الباقي في عظمه وشمه به المشتري فهو لزم ولو قلع المشتري كله بغير اذن البايع او بعضه سقط خياره وقال ابو يوسف اذا اختلف البايع والمشتري في القلع فقال المشتري لفلان ان قلعة لا يصح لي لا اقدر على الرد وقال البايع لفلان ان قلعة لا ترضي به قال من تطوع بالقلع جاز وان قشاحا على ذلك فسخ القاضي **باب شري**

**الاعمى شري** الاعمى بيعه جاز وهو بمنزلة البصير الذي لم يره وتقليبه وجسه بمنزلة النظر من الصحيح فيها لمس وفي المشهورات الشم وفي المذوق الذوق واما الثوب فلا بد من صفته وبيان طوله ورقته واذا اشترى البر على روس الخيل يعتبر الصفته وقيل بلبس الحايطة والبنان وروي عن ابي يوسف انه توقف في مكان لو كان بصيرا فراه حصل له العلم ولو وصفت له ثم ابصر فلا خيار له ولو اشترى البصير ثم عمي انتقل الخيار الى الصفته **باب الاختلاف**

في الروية واذا اختلف البايع والمشتري في روية ما اشترى فالقول قول المشتري مع يمينه ولو اراد المشتري ان يرد وقال للبايع ليس هذا هو الذي اشتريت



وقال المشتري ذلك فالقول قول المشتري وكذلك أن اختلفا مثل ذلك في خيار  
الشرط ولو اختلفا في الرد بالعيب فالقول قول البائع **باب العيوب**  
التي توجب الرد مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب فإن وجد به عيبا  
ينقص القيمة كالسائل والهشم في الاواني والسبخ والنز في العقار فله الرد وكذلك  
ما يكون في المعنى كالسرقه والاباق ولو وجدت به عند المشتري فليس له  
ان يردده وكذلك لو تبرأ البائع منه **باب العيوب** اذا اشترى مكيلا  
او موزونا او معدودا او شيئا واحدا فوجد به عيبا قبل القبض او بعده  
فهو للخيار ان شاء اخذ الكل وان شاء رده وكذلك لو اشترى زوجي خف او مصري  
باب فوجد باحدهما عيبا قبل القبض او بعده لم يملك رده وجده ولو اشترى  
عبدين او ثوبين وقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا كان له ان يمسك الصحيح  
ويرد المعيب وقال زفر والشافعي ليس له الا ان يردهما ولو قال المشتري  
انا امسك المعيب واخذ النقصان فليس له ذلك والاستحقاق في جميع ما بينا  
بمنزلة العيب ولو اشترى ثوبين فوجد بهما عيبا فارد بهما دون  
الآخر فله ذلك ولو وجد ببعض ما اشترى عيبا قبل القبض فقبض المعيب  
وهو يعلم به فهذا ارضا ويلزم منه ولو قبض الصحيح منهما او كانا معيبين فقبض  
احدهما لم يكن ذلك رضائي قول ابي يوسف **باب معرفة العيوب**  
كل ما يوجب نقصان الثمن في عادات التجار فهو عيب والخيل في الجارية عيب  
وفي البهائم زيادة والسوية ليست بعيب كالشابه والخيل وما اشبه ذلك  
فانه يرجع الى قول النشافينظر اليه امرأة مسلمة واذا شهدت بالعيب ثبت  
لخصومه بشهادتهن ولا يرد المبيع بشهادتهن في المشهور من قول ابي  
محمد وروى عن ابي يوسف انه يرد بقولهن وان كان العيب لا يقف عليه  
الا اطباء فانه يرجع الى قول اثنين مسلمين عدلين وان كان البائع نائبا عن  
غيره كالوكيل والشريك والمضارب فالحصومة تلزم ان كان من اهل ذلك  
ثم يرجع به على من وقع العقد له واما المكاتب والمادون فالحصومة معها  
ولا يرجعان على المولى ولكن يباع المادون فيه ويلزم الدين المكاتب واما  
القاضي والامام اذا عقدا حكم الولاية او امنهما لم يلزمهما الحصومة وان كان  
العاقدين صبيًا محجورا او عبدا محجورا فالحصومة معها واما الحصومة مع الموكل  
واذا رد على الوكيل بيمينه قامت على العيب او ينكح رد على الموكل وكذلك  
اذا رد عليه باقراره بالعيب وذلك لا يحدث بمثله رد على الموكل وان كان يحدث

مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة ان هذا العيب كان عند الموكل وان قبله  
الوكيل بغير قضا الزم الوكيل خاصة سواء كان ذلك العيب يحدث مثله او لا  
يحدث واما المضارب والشريك فقبولهما يلزم صاحبه **باب البراءة**  
من العيوب واذا باع شيئا على انه بريء من كل عيب صح البيع وثبت البراءة من  
العيوب كلها وقال الشافعي لا يصح البراءة وعلى هذا الخلاف الا برأ عن الحقوق  
المجهولة وبداخل في هذه البراءة العيب المجهول والحادث قبل القبض في قول  
ابي يوسف وقال محمد وزفر لا يدخل فيه الحادث ولو شرط انه بريء من  
كل عيب به لم ينصرف الى الحادث في قوله جميعا وكذلك انه اخضع ضربا من  
العيوب صح التحصيل ولو كان البراءة عامة فاختلغا في العيب فادعى المشتري  
انه حادث وقال البائع كان به يوم العقد فالقول قول البائع في قول محمد  
زفر والحسن القول قول المشتري ولو ابراه من عيب شجرة واحدة فوجده  
شجرتين وقد تعذر رده بموت احد وث عيب فعند ابي يوسف الخيار الى  
البائع وقال محمد الخيار الى المشتري يرجع بنقصان حيث ابها شتا ولو ابراه من كل  
غايلة فروى عن ابي يوسف انه يمسك السرقه والاباق والتجور ولو ابراه من كل  
داذروى عن ابي حنيفة ان الداما في الخوف في العباداة وما شوب ذلك سبب رضا  
وقال ابو يوسف يتناول الكل **باب بيع المكيل والموزون**  
اذا قال بعتك قفيزا من هذه الصبرة او بعتك هذه الحنطة على انها قفيزا لم يرد  
في قفيز واحد فان نقص عن ذلك القدر فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك نقصه  
وان شاء ترك ولو قال بعتك هذا الطعام على انه كذا قفيز بدرهم فهو جائز  
ولو قال ابيعك هذه الصبرة كل قفيز او قفيزين او ثلثه بكذا فالبيع جائز في قول  
ابي حنيفة في القدر الذي يسمى من عدد القفزان وقال ابو يوسف ومحمد تجوز  
في الجميع ولو كان المشتري ورضي به فليس للبائع ان يفسخ في رواية محمد عن ابي  
حنيفة وفي رواية ابي يوسف عنه انه لا يجوز العقد فيما زاد على القفيز الا بشرط  
وعلى هذا كل مكيل وموزون ومعدود وغير مختلف ولو اشار الى نوعين حنطة وشعر  
فقال ابيعك هاتين الصبرتين كل قفيز بدرهم صح العقد على قفيز واحد منهما في قول  
ابي حنيفة وعند ابي يوسف تجوز في الصبرتين وان كان المبيع معدودا اختلف  
كالقبيد والطياب والغنم فقال ابيعك هذه الزممة كل ثوب بدرهم او كل شاة  
بدرهم فالبيع باطل في جميع ذلك في قول ابي حنيفة ولا يصح العقد في واحد منه ولو  
قال ابيعك هذا القطيع على انها خمسةون راسا او هذه الزممة على انها خمسةون ثوبا



كل واحد من ذلك بكذا فالبيع جائز ولو كان سمي الثمن جملة واحدة ثم وجد  
المبيع زائدا على ما سمي وانقصا عنه فالبيع فاسد ولو كان سمي لكل واحد ثلثا  
فان كانت زائدة فالبيع فاسد وان كانت ناقصة فالبيع صحيح حصته وقال بعض  
اصحابنا ان هذا قولهما قاطعا على قول ابي حنيفة فالبيع فاسد في الكل وذكرني  
الاصل مطلقا من غير خلاف واليه ذهب اكثر اصحابنا والمشتري بالخيار وان  
كان المبيع شيئا في بيعه ضرر كالثوب فقال ابي عبد الله كل ذراع بدرهم فالبيع  
باطل في الجميع ولا يجوز في ذراع واحد في قول ابي حنيفة وكذا الارض  
والدار وعندهما يصح العقد في الجميع ولو قال ابي عبد الله الدار على انه كذا ذراع  
كل ذراع بكذا فالبيع جائز فان وجده زائدا فالمشتري بالخيار ان شاء اعطاه  
الزيادة وان شاء ترك وان كان ناقصا سقط حصته وخير المشتري ايضا ولو لم  
يسم كل ذراع ثمن فقال ابي عبد الله انما البيع ذراع مؤجدها زائدة سلبت له الزيادة  
وان كان ناقصا خيرا ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء ترك **باب** بيع  
المراجعة المراجعة بيع بمثل الثمن الاول وزيادة والتولية بيع بمثل الثمن الاول  
من غير زيادة واذا اشترى شيئا فباعه مراجعة فان كان ما اشتراه لبدله مثل  
جاء سوا جعل الرخ من جنس راس المال او من غيره اذا كان معاوما وان لم  
يكن البدل في العقد الاول من ذوات الامثلة فباعه مراجعة ممن لا يملك ذلك البلد  
فالبيع باطل وان كان يملكه فقد اعلى وجهين ان باعه برخ درهم او شي من  
المكيل موصوف جاز وان باعه برخ درهم بزيادة فالبيع باطل ولو اشترى ثوبا  
بعشرة دراهم فاعطاه دينارا او ثوبا فراس المال العشرة ولو اشترى ثوبا  
بعشرة خلاف نقد البلد فباعه برخ درهم فالعشرة مثل ما نقد والرخ من نقد  
البلد ولو نسب الرخ الى راس المال فقال ابي عبد الله برخ درهم بزيادة فالرخ  
من جنس الثمن واذا اخذ البائع في راس المال في بيع المراجعة او التولية قال  
ابي حنيفة يحيط قدر الخيانة في التولية ويختبر في المراجعة ان شاء الله بجميع  
المذكور وان شاء ترك وقال ابو يوسف يحيط للخيانة في التولية وفي المراجعة  
يحيط للخيانة وحصتها من الرخ وقال محمد يثبت له الخيار في الموضوعين ان  
اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك ولو هلك المبيع او حدث فيه ما يمنع الفسخ  
ظهور الخيانة سقط حيازه ولا شيء للبائع عند ابي حنيفة وهو المشهور من قول  
محمد واذا لحظ البائع عن المشتري بعض الثمن باعه مراجعة ما بقي بعد الخط وكذلك  
لو لحظ عنه بعد ما باع خط ذلك عن المشتري الثاني في مع حصته من الرخ ولو زاد

المشتري البائع في الثمن جاز له ان يبيعه مراجعة على الاصل والزيادة ولو اشترى  
ثوبا بعشرة فباعه باثني عشرة ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة على الثمانية في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبيعه مراجعة على عشرة وانه اعلم **باب**  
ما يحدث في السلعة مما يجب ان يبين واذا حدث بالسلعة عيب في يدي  
البائع او في يدي المشتري بافة سماوية جاز له ان يبيعه مراجعة بجميع الثمن ولا يبين  
وقال ذو الفقار يبيعه مراجعة حتى يبين ولو كان الخلاف من فعله او من فعل اجني  
بيعه مراجعة حتى يبين وكذلك لو حدث من المبيع ثوبا وهو قائم في يده كالثمرة  
والنول والصوف او هلك بفعله او بفعل اجني لم يبيعه مراجعة حتى يبين ولو هلك  
بافة سماوية جاز ان يبيعه مراجعة ولا يبين ولو اشغل الدار والارض جاز له  
ان يبيعه مراجعة من غير بيان ولو اشترى حارية ثوبا فوطئها جاز له ان يبيعه  
مراجعة ولو كانت بكرا لم يبيعه مراجعة حتى يبين ولو اشترى فسيلا لم يبيعه  
مراجعة حتى يبين ولو اشترى من انسان يد بين عليه كان له ان يبيعه مراجعة  
على قدر الدين ولو صلح من دين على ثوب لم يخر له ان يبيعه مراجعة حتى يبين  
وقال ابو حنيفة اذا اشترى من لا يجوز شها دنه لم يخر له ان يبيعه مراجعة  
حتى يبين وقال ابو يوسف ومحمد له ان يبيعه مراجعة ولو اشترى من عبده  
او من مكاتبه لم يبيعه مراجعة حتى يبين **باب** ما للمشتري ان يلزم  
السلعة في بيع المراجعة كل ما جرت عادة التجار بالزامهم المتاح من قصارة  
او قطرية او غسل او قتل او صبيح او اجرة سمسار او كرا فلا بأس ان يضمنه الى راس  
المال ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشتريت بكذا وكذلك لو كان مضاربة  
يضم ما انفق على الرقيق في طعامهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه بالمعروف ولا  
يضم ما انفق عليه في اجرة طبيب او حجام او دواء ولا ما انفق على نفسه في سفره  
ويضم اجرة سابق الغنم ولا يضم اجرة الراعي ولا جعل الابن ولا ما انفق على الرقيق  
في تعليم صناعة او قرآن او شعر ولو ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه ثم علم به المشتري  
منه بالخيار **باب** بيع بعض ما اشترى مراجعة اذا كان المبيع  
جملة مما يكال او يوزن او يعد غير متفاوت كان للمشتري ان يبيع بعض الجملة  
مراجعة وان كان مختلفا مما لا يكال ولا يوزن فان باع بعضها متاعا مراجعة  
جاز وان باع بعضها معينا وان كان الثمن جملة لم يخر وان سمي لكل واحد ثلثا  
جاز ان يبيعه مراجعة على ما سمي في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز  
وروي عن ابي يوسف اذا اراد في الثمن زيادة لا يتعاقب فيه التجار قال لا يجب



له ان يبيعه مراحه حتى يبين ولو اشترى رجلان مكيلا او مورا ونا او معدا  
لا يفاوت واقتسما حاجان لكل واحد منهما ان يبيع حصته مراحه ولو كانت الحلة  
مختلفة فاقسماها لم يحن احدهما ان يبيع حصته مراحه ولو اسلم عشرة دراهم في ثوبين  
ووصفها بصفتها واحدة وقبضها لم يحن ان يبيع احدهما مراحه في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز بائنا بيع المواضعة الموضعة ببيع  
عقل الثمن الاول مع نقصان معلوم والاصل فيه ان يقسم قدر الوضعة الى راس  
المال ثم يسقط من الباقي ويكون الثمن ما بقي ومثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة  
دينار بوضعة ده يارده فانك تجعل كل درهم من راس المال احد عشر جزءا فيكون  
الحلقة مائة وعشرة ويسقط منها عشرة فيصير حصة الثمن تسعة دراهم وجزا من  
احد عشر جزءا من درهم وعلى هذا القياس تجزى الباب **باب**  
الاستبراء واذا اشترى جارية وجب على المشتري ان يستبرأ بها حتى  
اذا كانت ممن يحض ولا يجوز له ان يطاها ولا يقبلها ولا يلتمسها بشهوة ولا ينظر  
الي عورتها وان كانت ممن لا يحض لصغر او كبر استبرأها بشهر وسوا في  
ذلك اذا كان بايها يطاها او كان ممن لا يطاها وكذلك قال ابو حنيفة  
في الجارية اذا كانت بكر اوجب الاستبراء وروي عن ابي يوسف انها اذا كانت  
بكرا وقد احاط علم المشتري انها لم توطأ لم يجب الاستبراء ولو ملك الجارية بشرط  
او ميراث او وصية فحاضت قبل القبض بحضه لم يعدها في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف يعدها ولو انقطع الحيض لعله قال ابو حنيفة وابو يوسف  
لا يطاها حتى يمضي مدة لو كانت حاملا لظهر الحمل لثلاثة اشهر وقال محمد يعبر  
اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال شهران وخمسة ايام وقال زفر  
سنتان ولو ملك جارية فوضعت حملها بعد القبض لم يكن عليه استبراء وان  
وضعت قبل القبض وجب الاستبراء ولو اشترى جارية لها زوج او هي في عدة  
من زوج فقبضها ثم طلقت الزوج قبل الدخول بها فلا استبراء عليها ولو انقطع  
العدة قبل القبض لم يعدها وقال ابو يوسف يعدها ولو زوج جارية  
وكان المالك يطاها لم يكن على الزوج استبراء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
يستبرأ بها بحضه استحسانا ولو اشترى هذه الجارية المروجة انما وقبضها ثم  
طلقتها الزوج قبل الدخول والحلوة فلا استبراء على المشتري في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف يجب عليه ولو كانت امته ثم عجزت او ارتدت عن الاسلام ثم سلمت  
او ارجعها فطلقتها الزوج قبل الدخول فلا استبراء عليه ولو استبرأها وهي مجوسية

في حضنت ثم اسلمت اجرت تلك الحبيضة وكذلك لو كانت مسلمة وكانت بائنا قبل  
الاستبراء ثم حاضت في حال كتابتها ثم عجزت اجرت تلك الحبيضة وكذلك لو اشترى  
جارية محرمة فحاضت في حال احرارها ولو اشترى جارية فوطئ احداهما لم يخل له وطئ  
الاخرى وان اخرج التي وطئ من ملكه او من غيرها جاز له ان يطا الاخرى ولو اشترى  
جارية بشرط فاسدا وقبضها لم يطاها وان حاضت فان استبرأها بعد ذلك شري  
صحي لم يعده بتلك الحبيضة ولو ان المشتري اقال البائع في البيع البعي فلا استبراء  
على البائع استحسانا وفي رواية محمد عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ومحمد  
ابو يوسف عن ابي حنيفة ان عليه الاستبراء وهو القياس ولو اشترى جارية  
على انه بالخيار ثم نقض البيع فلا استبراء على البائع في قول ابي حنيفة وعندهما  
يجب الاستبراء ولو كان للبائع لم يجب الاستبراء في قولهم **باب**  
المبيع جردت فيه النكاح مادة تولدت من نفس المبيع كالولد والتمرة واللبن  
فهي مبيعة فان حدثت قبل القبض كان لها حصه من الثمن على اعتبار القبض فان  
فرد القبض على الاصل والزيادة قسم الثمن على الاصل والزيادة يوم القبض وحدثت  
هذه الزيادة قبل بعد القبض كانت مبيعة تبعا ولا حصه لها من الثمن اصلا وقال  
الشافعي الزيادة تستتبعه وانما ملكه ملك الاصل كالكسب ولو هلكت الزيادة  
في يدي البائع هلكت بغير شيء ولا خيار للمشتري الا في ولد الجارية خاصة والنما  
الذي لا يحدث من العين فليس بمبيع ولو تلف البائع النما المتولد من المبيع  
قبل القبض سقط حصته من الثمن فيقسم على الاصل يوم العقد والنما يوم الاستهلاك  
ولو استملك النما اجنبي ضمن قيمته وكان مع الاصل مبيعا ولا خيار للمشتري الا في  
ولد الجارية ولو استملك البائع النما بطلت حصته على ما بينا ولا خيار للمشتري  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد له الخيار ولو اشترى ارضا وغلا  
فثمرت الثمرة ثم استملك البائع الثمر فان عند ابي يوسف يلحق الثمرة  
بخصتها من الثمن وعند محمد تأخذ الثمرة والثمرة بخصتها من الارض وبها اذا  
كانت الارض شاري الثمن والثلث شاري الثمن والتمرة شاري الثمن فان عند ابي  
يوسف يقسم الثمن نصفين على الارض والثلث ما اصاب الثمن يقسم النصفين  
ويسقط الربع وعند محمد يقسم الثلث ثلثا فيسقط الثلث وما حصد من الثمار بعد  
القبض فلا حصه له والله اعلم بالصواب **باب** الزيادة في المبيع  
الزيادة في المبيع والتمر جازية ويلحق باصل العقد وقال زفر والشافعي  
لا يلحق باصل العقد ولا يثبت ثمنها وان كانت الزيادة مفسدة للعقد انعقت



باصطالع العقد ايضا وصند العقد في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح  
الزيادة وسواء في ذلك قبل القبض او بعده ولو اشترى عبد بن بلف درهم فزاده  
المشتري مائة درهم جازت الزيادة وانقسمت الزيادة على قيمتهما وكذلك لو  
سمى لكل عبد مائة على حدة ووزاد في العشرة واحدا فان الزيادة تنقسم على الثماني وهو  
اشترى عشرين صفقة واحدة بالخط عن المشتري مائة كان الخط نصفين  
والخط مائة للزيادة واذا صار المبيع مما لا يجوز العقد عليه نحو ان يعقده المشتري  
او يستولد او يدبر او يكون عصرا فجوز او يخرج المشتري من ملكه ثم زاد  
الزيادة جازة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وعلى هذا  
الخلاف اذا زاد الزوج في مهر المرأة بعد موتها او زاد اجنبي في المبيع فان زاد  
بامر من يزيد عنه جاز كانه زاد بنفسه وان كان بغير امره وقعت الزيادة  
موقوفه على رضا من يزيد عنه فان اجازها جازت وان ابطاها بطلت الا ان  
يضم هذا الزائد هذه الزيادة فيئذ يجوز ولا يتوقف على رضا العاقد وذكر  
في الجامع الصغير اذا قال بوعبدك علي فلان علم اني ضامن لك مائة اخري  
من ثمنه ففعل جاز وكانت هذه المائة زيادة من جهة الميطلب ولو زاد احد  
المعاقد من فلم يقبل الاخر حتى افترقا جاز بطلت ولو اشترى عبدان مائة ونقاصا  
فهلك احدهما فنزاد صاحبه فالزيادة جازة في قول ابي حنيفة واجمعوا ان  
ان الخط بعد هلاك المعقود عليه جاز ونقص الزيادة من الورثة كما يقع من المعاقد  
قال محمد اذا اشترى جارية وقبضها فماتت في يده فنزاد البائع المشتري  
جارية اخري قال الزيادة جازة ولو زاد المشتري البائع لم يجز **باب**  
**ما يكره من الغش في البيع** كل من اجتمع في ملكه صغيران او صغير  
وكبير بينهما رحم محرر باي سبب كان بشري او ميراث او سبي لم يجز الربح  
بينهما في البيع حتى يبلغ الصغير ولو فرق بينهما فباع احدهما جاز البيع وانما  
وقال ابو يوسف البائع باطل في الولد خاصة وتجوز في الاخوان وقال  
الشافعي البائع باطل في جميع ذلك واذا اجتمع مع الصغير عدو امرائه في ملك  
واحد فقد روي عن ابي يوسف انه لا يفرق بينه وبين احدهما اختلفت جهات  
المرأة كالعلم مع الخالة او البنت كالحاليتين والاخوان وكذلك لا يفرق بينه  
وبين الابعد وان وجد اقرب كالا ب مع الجد وقال محمد رحمه الله في الزيادة  
اذا اجتمع الابوان لم يفرق بينه وبين واحد منهما وجاز التفرق فيمن سواهما اذا  
اجتمعت القرابات غير الاب والام فان كانت الجهات مختلفة كالا ب والا ب والام

والخالة والعم لم يفرق بينه وبين واحد منهما وان كانوا من جهة واحدة كالاخوت  
والعمات والحالات جاز بيعهم الا واحد منهم وتجوز بيع البعید اذا وجد من عواقب  
منه عند الحاد الجمة بخلاف الا ب يوسف واذا تعلق باحدهم حق لم يكره التفرق وذلك  
ان يلحق احدهما بدفع ثمنه او ينجي احدهما فيدفع بالجناية وتدوي من ابي حنيفة  
انه يستحب احدهما الفدا وكذلك لو اشترى اهما فقبضتهما ثم فجع باحدهما عيبا رد للعيب  
خاصة وقال ابو يوسف يردهما ولا يرد عتق احدهما ولا كتابته ولو باع احدهما  
نسمة للفقير يكره عند ابي حنيفة وقال محمد لا يكره ولو قال المشتري ان اشترى  
فهو حر وجب ان لا يكره البيع بالاتفاق والصغير المراهق اذا بيع باختياره لم يكره  
ذلك **باب** **الاقالة** قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاقالة فسخ في حق  
المعاقد من عقد جديد في حق ثالث وقال ابو يوسف الاقالة بيع الا اذا عذر  
فيجعل فسخا وقال محمد هو فسخ الا اذا عذر فيجعل بيعا وقال زفر هو فسخ في حق  
المعاقد من وعيرها وبما نه انهما اذا اتقيا لا العقد بشئ زائد على الثمن الاول  
او جنس اخر صحت الاقالة في قول ابي حنيفة بالثمن الاول ويلقوا ذكر الزيادة  
وذكر جنس اخر واذا عذر ان يجعل فسخا بان حدثت زيادة بعد القبض بطلت  
الاقالة في قول ابي حنيفة لعذر الفسخ بسبب الزيادة وبيان اعتباره عقد جديد  
في حق ثالث يظهر في مسائل منها انه اذا سلم الشفع الشفعة ثم تقابل العقد  
كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة واعتبرت الاقالة عقد جديد في حقه ونظائر  
هذا كثيرة واما بيان مذهب ابي يوسف انهما اذا اتقيا لا بشئ زائد او جنس  
اخر صحت الاقالة بما سمي كالبيع الجديد وكذلك الزيادة للمادة ففعل للقبض لا يبيع  
الاقالة ومنه عذر ان يجعل بيعا جديدا ان كان المبيع منقولا ففعل بلا قبل  
القبض فاعتبرت الاقالة فسخا واما بيان مذهب محمد انه يعتبره فسخا كما قال  
ابو حنيفة واذا عذر اعتباره فسخا بان ذكر جنسا اخر او زاد في العذر او ولدت  
للجارية ولما اعتبره بيعا جديدا وينسب على هذا اذا قضى للشفيع بالشفعة وطلب  
منه المشتري ان يسلم الشفعة بزيادة على الثمن الاول او جنس اخر كان تسليم الثمن  
الاول في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكون تسليمها سميها وقبول  
الاقالة على المجلس ونقص الاقالة بلقطين احدهما يعتبر به عن المستقبل عنوان  
يقول اقلني فيقول اقلت وقال محمد يصح بلقطين بغيرهما عن الماضي ونقص  
الاقالة اذا كان البيع قابلا او بعضه ولا يعتبر قيام الثمن ولو باع عينا بعين ونقاصا  
ثم هلك احدهما صحت الاقالة **باب** **بيع اهل الذمة** كل بيع جاز للمسلمين



حاز بين اهل الذمة وما يظلم بين المسلمين بطل بين اهل الذمة الا الخمر والخنزير فان  
بيعهم في ذلك جاز ولو تباع الذميان حراما او خنزيرا لم يملك اسلم او اسلم لهما قبل  
القبض انتقض البيع برده اليه اثبات حق الفسخ ولو تباع الخمر ثم اسلم او اسلم  
لغيرها جاز البيع قبض الثمن او لم يقبض ولو اشترى الذي عبد اسلم جاز واجبر على  
بيعه وقال الشافعي لا يجوز شراؤه وعلى هذا الاختلاف اذا اشترى من مولى او اشترى  
كافر من كافر عبد اسلم شرا فاسدا اجبر على رده واجبر البائع على بيعه ولو انتقه  
الذمي او دبره جاز ويسعى المدين في قيمته وكذلك ان كان امه فاستولدها  
ويزوج من ربا ولو كانت حازت الكتابة ولا ينقض وكذلك الذمي اذا ملك سقطا  
من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان احد المتعاقدين مسلما والاخر  
ذميا لم تجز بينهما الا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا ببيع الخمر او شراؤه  
جاز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ولو اقرض النضر في نضرا  
خمر ثم اسلم المقرض سقطت الخمر ولو اسلم المستقرض فقد روي ابو يوسف عن ابي  
حنيفة ان الخمر تسقط وليس عليه قيمتها وروي محمد وزفر وعافيه عن ابي حنيفة ان  
عليه قيمة الخمر وهو قول محمد **باب الاختلاف في المبيع اذا اختلف**  
البائع والمشتري في المبيع او في الثمن والسلعة فانه قبل القبض او بعده خالف  
فيختلف البائع ما باعه بالف كما ادعاه المشتري ويخلف المشتري ما اشتراه بالدين  
كما ادعاه البائع ثم ينسحب البيع بينهما وايضا نكل عن البين لزمه دعوى الاخر وهذا  
بين المشتري في قول ابي يوسف الاخير وهو قول محمد وهو رواية الحسن عن ابي  
حنيفة وايضا اقام البينة قبلت بيمينه وان اقام البينة فالبينة بينة البائع في  
الثمن ولو كانت السلعة هالكة في يدي المشتري او خرجت من ملكه او صارت تحالفا  
لا يرد على البائع فقول قول المشتري مع يمينه ولا يخالفان اذا كان الثمن  
دينارا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والثاني يخالفان ويبرأان  
القيمة ولو اختلفا بعد هلاك الحاربه في يدي المشتري فادعى البائع ان الثمن  
وهو هذا للعبد وادعى المشتري ان الثمن دين او ادعى المشتري ان الثمن دين  
وادعى البائع ان الثمن دين لم ينظر اليه دعوى البائع انما ينظر اليه دعوى المشتري  
فان اقر بالدين فالقول قوله وان اقر بالعين خالفوا ولو خالفوا وقره هلكا لغيره  
في يدي الاخر رد مثله ان كان متعلبا وقيمته ان لم يكن له مثل ولو اشترى غندين  
فهلك احدهما ثم اختلفا فالقول قول المشتري ولا يخالفان في قول ابي حنيفة الا ان  
ان يرضى البائع ان يأخذ الباقي ولا يأخذ من ثمن الهالك شيئا فمخالفان وقال ابو

القول قول المشتري في حصته الهالك ويخالفان ويترادان في الثايم وقال محمد  
يخالفان فيها ولو اختلفا فقال البائع حال وقال الاخر الى شهر او قال هذا الى شهر  
وقال الاخر الى شهرين فالقول قول البائع ولا يخالفان وقال زفر والشافعي يخالفان  
وايه اعلم **باب** **شري ما باع باقل مما باع** اذا باع شيئا بدينار او بدينارين  
ثم اشتراه باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز خلافا للشافعي وان اشترى بجنس اخر  
الا ان يكون احدهما دراهم والاخر دنانير والثاني اقل قيمة من الاول فيكون البيع  
فاسدا استحيانا والقياس ان لا يفسد ولا يجوز لو كيل البائع ولا المضاربة ولا  
لشريك له ملك في التجارة وان يشتري ولو اشتراه والد للبائع او ولده او امرأته  
يقبل ثمنها منه لم يجز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تجوز ولو باع  
المدين او المكاتب لم يكن للمولى ان يشتري باقل منه ولو وكل البائع رجلا بان  
يشتري له ذلك فاشتراه فالبيع جائز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف هو  
مشتري لنفسه وقال محمد هو مشتري للامير ثم اوفاه سدا ولو قبض الثمن ثم  
اشترى باقل جاز وكذلك لو حدثت بالسلعة عيب وكذلك اذا خرجت السلعة  
من ملك المشتري واشترىها من المالك الثاني جاز ولو مات المشتري  
واشتراه البائع من وارثه باقل مما باع ولو باعها المشتري فعادت اليه بملك متاع  
جاز للبائع ان يشتري باقل ولا يجوز ان يبيع سلعة بثلث حال ثم يشتريها  
بذلك الثمن الواجب وكذلك لو باعها باجل ثم اشتراها باجل اكثر من ذلك لم يجز  
**باب** **المبيع جني عليه قبل القبض** المشتري اذا جني على المبيع فهو قبض  
وان مات في يدي البائع من ملك الجناية مات من مال المشتري سواء منعه البائع  
او لم يمنعه ولو مات من غير ملك الجناية فان كان البائع لم يمنعه فهو من ملك المشتري  
وان كان منعه لزم المشتري حصة العيب وبطل عند من مابق وكل جناية لها قدر  
معلوم من دينه الى نحو مثله ذلك من قيمة العبد وان كان البائع جني على العبد بطل  
من الثمن بقدر ذلك ويجوز للمشتري فيه وكذلك لو اتلفه قبل القبض سقط كل الثمن وقال  
الشافعي يجب عليه القيمة ولو جني البائع واختار المشتري اخذه فلم يقبضه حتى  
مات من تلك الجناية او غيرها مات من مال البائع وبطل الثمن عن المشتري  
ولو قبضه المشتري مات من جناية البائع او غيرها سقطت عنه حصته جناية  
البائع ولو مات مابق من الثمن ولو جني عليه المشتري بعد جناية البائع كان المشتري  
قائضا لما بقي ولزمه ثمن مابق ولا خيار له فان بدد المشتري بالجناية قبل قبض  
البائع للثمن ثم جني البائع ما اشترى بالخيار ان شاء قبض وسقطت عنه حصته



جنابة البايع وان شاء ترك ولو مات العبد في يدي البايع بعد الجنابة بان كان  
المشتري قطع يده ثم قطع البايع رجله من خلاف ثم مات في يدي البايع من الجنابة  
فعلى المشتري خمسة اثمان الثمن ويطلق عنه ثلثة اثمان الثمن ولو بر العبد من الجنابة  
لزم المشتري ثلثة ارباع الثمن ويطلق عنه الربع وهو بالخيار ولو جنى البايع او كما  
ثم المشتري فلا خيار للمشتري وان مات العبد من الجنابة فعلى المشتري ثلثة  
اثمان الثمن وسقط عنه خمسة اثمانه ولو جنى على العبد اجنبى لزم من القيمة  
فدر نقصان الجنابة والمشتري بالخيار ان شاء اخذها وابتاع الجاني وان شاء تركه  
فان اخذه صدق المشتري بما زاد على القيمة من الثمن اذا كان ماحكم على الجاني من  
جنس الثمن فان جنى المشتري ثم الاجنبى لم يصدق بشيء مما اخذ من الجاني ولو  
كان الثمن مبيعوا والعبد في يدي البايع جنى عليه البايع سقط عن المشتري حصته  
وان كان المشتري جنى ولا ثم جنى البايع لزم البايع من القيمة ما يلزم الاجنبى ولو  
كان البايع جنى او لا ثم جنى المشتري فما تلف بجنابة البايع سقط عن الثمن وما تلف  
بسر اية جنابته فعليه القيمة والله اعلم **كتاب النكاح**  
ابن عباس رضي الله عنه حرره الله تعالى في كتابه سبعة بالنسب وسبعة  
بالسبب اما النسب فالام والبنت والاخت والعمة والحالة وبنات الاخ  
وبنات الاخت واما السبب فالام والاخت من الرضاع وام المراه والابنة  
اذا دخل بالام وحليلة الابن ومنكوحه الام والجمع بين الاثنين فان تزوج  
اثنين معا فسد نكاحهما فان تزوج احداهما بعد الاخرى فالنكاح في الثانية  
فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها ان لم يكن دخل بها وان دخل بها فعليها عدة  
ولها الاقل مما سمي لها ومن مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح فاسد وكذلك  
في الاحارة الفاسدة وقاله رفرجب مهر المثل وانجره المثل بالعدة ما بلغت  
العدة من حين يفرق بينهما وقاله رفر من طلق وطلقا جنى لو كانت حلت  
قبل الوطى قبل التفرق ثلث حيض فقد انقضت العدة ولا يرب امراته حتى  
تنقضي عدة اختها ولا جله ان يجمع بين ذواتي رحم محرر وكل امرأتين او كانت  
واحدة منهما ذكرا والاخرى انثى جيل النكاح بينهما يجوز الجمع بينهما ولو لم يجر لو احد  
لو احد منهما ان يتزوج الاخرى ويجمع بينهما لا يجوز الا الجمع بين المرأة وابنة  
زوج كان لها من قبل فانه يجوز وقاله رفر لا يجوز الجمع بينهما والوطى كله سواء  
في الحر والحلاله وجرامه حتى لو وطى امراته او ابنتها حرمت عليه امراته وكذلك  
وكذلك اذا زنى بامرأة حرمت عليه امها وابنتها وكذلك المربي بها حرمة

على اصول الرائي ومروعه وقال الشافعي الزنا لا يتعلق به التحريم والممس لسهوه  
يتعلق به من الحر يبر ما يبتلع بالوطى وكذلك النظر الى الفرج لسهوه يتعلق به التحريم  
وقال الشافعي لا يجرم النظر وله في المس قولان ولا يجوز للرجل ان يتزوج امرأة تعد  
من غيره من ابي وجد ارمها العدة ويجوز لصاحب العدة ان يتزوجها ان لم يكن  
هناك مانع غير العدة ولا يجوز له ان يتزوج باخت المعتدة منه ولا ذات محرر  
منها ولا اربعا سواها ما دامت هذه في العدة وقال الشافعي يجوز اذا كانت  
العدة من طلاق باين او ثلث وقال ابو حنيفة لا يتزوج الامة في عدة الحرة وقال  
ابو يوسف ومحمد يجوز في عدة البجونة ويجوز له ان يتزوج اخت امته التي  
وطىها واخت امز ولده وقال مالك لا يصح النكاح ولا يجوز ان يتزوج اخت امز ولده  
في عدة ام الولد فحجوز ان يتزوج اربعا في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
يجوز نكاح الاخت والاربعة وقاله رفر لا يجوز نكاح الاربع ولا نكاح الاخت وقال  
ابو حنيفة ومحمد يجوز ان يتزوج امرأة حامل من الزنا ولا يطأ حاجتي تضع وقال  
ابو يوسف ورفر لا يصح النكاح وقال ابو حنيفة في الحرة اذا هاجرت الى دار  
الاسلام مسلمة حان تزوجها ولا عدة عليها وقال ابو يوسف ومحمد يجب العدة  
وان كانت حاملا فعن ابي حنيفة روايتان روي ابو يوسف عنه انه يجوز النكاح  
ولا يطأ حاجتي تضع وهو اختيار الكرخي وروي محمد انه لا يتزوجها ولا يجوز وطئها  
بنكاح ولا ملكة بين الاكنايات واما الصابيان فقال ابو حنيفة يجوز نكاحهن  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز والنكح الكفار بعضهم من بعض جائزة ولا يجوز ان  
يتزوج امه على حرة والحر والعبد في ذلك سواء وقال الشافعي يجوز للعبد ولا يجوز  
ان يتزوج ملك بعبدة ولا ما يملك منها تنقضا ولو ملك احداهما صاحبه او بعضه  
بعد النكاح فسد النكاح ولو اشترى المادون او المدبر زوجته لم يفسد النكاح  
وكذلك المكاتب لو ملك زوجته لم يفسد النكاح ولو اراد ان يتزوجها بعد الملك ام  
ملك ذلك ولو تزوج ابنة من مكاتبه ثم مات لم يفسد النكاح حتى يعي وقال الشافعي  
يبطل النكاح ومعتق البعض عند ابي حنيفة بمنزلة المكاتب اذا اشترى زوجته  
لم يفسد النكاح وعندهما يفسد والمرتدة لا يجوز نكاحها مع احد وكذلك المرتدة لا  
يجوز نكاحها مع احد والله اعلم بالصواب **باب اللفظ الذي يعقد**  
به النكاح عقد النكاح يعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو قوله زوجت ويقول  
الاخر قبلت ويعقد ايضا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل نحو ان يقول زوجني  
فيقول زوجت ويعقد بكل لفظ يصلح لملك الاعيان كحر المعبدة والصدقة والملك



وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح واما لفظ الاجازة لا ينعقد به النكاح على قول  
ابي بكر الرازي وعن ابي الحسن انه ينعقد واما الوصية لا ينعقد بها النكاح وعن ابي  
الحسن انه لو قال اوصيت لك بابنتي انه ينعقد النكاح واما لفظ الاحلال فلا ينعقد  
بها النكاح والمتعة عقد باطل ولو تزوج امرأة مدة معلومة فالنكاح باطل وهي المتعة  
وقال زفر النكاح جائز مودا والشرط باطل ولو قال تزوجت فلانة بحضرة شاهدين  
فبلغها ذلك فاجازت لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز ولو  
ارسل اليها رسولا او كتب اليها كتابا وان سمع الشهود كلام الرسول وقراءة الكتاب  
جاز ذلك **باب معرفة الاوليا والوليا والصغيرة في النكاح العصبية**  
واعتبار الترتيب نحو الاعتبار في باب الارث فان لم يكن ثم عصبية وكان في القرابة  
من الرجال والنساء من يرث المروجة وليس ثم اقرب منه فالنكاح جائز في  
قول ابي حنيفة وهو المشهور وروي للحسن عنه انه لا يزوج الصغيرة الا العصبية  
وان زوجها غيره لم يجز ولم يتوارثا الا ان يجزى العصبية وهو قول ابي يوسف ومحمد  
ولا ولاية للصغيرة والمجنون ولا للكافر على المسلم ولا للمملوك على حرة ومملوك واذا اعدم  
الاوليا فالولاية الى الامام والحاكم والفاستق تزوج موليته كالعبد وقال الشافعي  
لا ولاية للفاستق والابعد محبوب بالاقرب فان غاب الاقرب عينية منقطعة  
جاز للابعد ان يزوج وقال زفر لا يجوز وقال الشافعي يزوجه السلطان واختلفوا  
في تحديد العينية المنقطعة والصحيح ان العواقل اذا كانت تصل في السنة غير مرة  
فليس بمنقطعة وان كانت لا تصل الا مرة كانت منقطعة واذا اجمع للمجنونة اب  
وابن فالابن اولى في قول ابي يوسف وقال محمد الاب اولى وعليه هذا الاختلاف  
الحمد مع الابن واما الحمد والاخ فمما سوائ في قول ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة  
الحمد اولى وتزوج المجنونة كما تزوج الصغيرة وقال زفر اذا طرد المجنون لم يجز تزوجه  
وللابن ان يزوج الامر المجنونة وقال الشافعي لا يجوز الا ان يكون من قبيلة ومولي  
العاقبة من جملة العصبات ومولي الموالاة بمنزلة ذوي الارحام يزوج عند ابي  
حنيفة وعندهما لا يزوج **باب معرفة الشهود الشرعية شرط في باب**  
النكاح وقال مالك الشرط هو الاعلان ونكاح السر جائز اذا حضر الشهود وانه ينعقد  
النكاح بحضور الفاستق وقال الشافعي لا ينعقد وينعقد بشهادة الاعمى والمرد  
في القذف ولا ينعقد بشهادة العبد والصبي والمجنون وكذلك لا ينعقد نكاح  
المسلمين بشهادة الكفار واذا تزوج المسلم الذمية بشهادة الذميين جاز في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز وينعقد بشهادة رجل

وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد ولا بد من سماع الشهود كلام المتعاققين واذا  
كان العقد موقفا فالعقد معتبر بحضور الشهود عند العقد دون الاجازة **باب**  
**ما يقع به العقد** العاقلة البالغة اذا روجت نفسها او وكلت غيرها او زوجها  
فصحت فاجازت النكاح فالنكاح جائز اذا كان من كفوة بمهر المثل في قول ابي  
حنيفة وابي يوسف الاول سرجع وقال لا يجوز الا ان يجزىه الولي والحاكم  
وهو قول محمد ولو روجت نفسها باذن الولي جاز في قول ابي يوسف ومحمد  
وقال الشافعي لا ينعقد النكاح بغير ارضا وقال ابو يوسف اذا روجت  
نفسها من كفوة فامتنع الولي من الاجازة فان القاضي يجزى العقد وقال محمد  
يستأنف العقد ولو روجت نفسها من غير كفوة كان للاوليا ان يقرقوا ولو  
مقرت في مهر مثلها كان للاولي الحق الاعتراض وقال ابو يوسف ومحمد ليس للاوليا  
حق الاعتراض على ذلك ولا يجوز لاحد اخبار البالغة على النكاح بكر كانت او ثيبا وقال  
الشافعي لا يب اضرار البكر البالغة على النكاح ولو تزوج البنت البالغة بغير ارضا  
لم يجز الا ان تجزى بقول يدل على الرضا من تمكنها نفسها او مطالبتها بالمهر والنفقة  
ولو تزوج البكر وليها فسكت بمورضا منها ولو زوجها غير الولي او ولي غيره  
اقرب منه فالسكوت ليس برضا ولو بلغها الخبر فضحكت بمورضا منها ولو بلغت  
فمن ابي يوسف روايتان في رواية لا يكون رضا وهو قول محمد ولو زوجها  
وليان كل واحد من رجل فبلغها فجازت بطلان وكذلك ان سكنت في احد  
الروايتين عن محمد وفي رواية ليس يرد والا اختياره والامر موقوف  
واذا استتورت تلك قبل العقد فسكت في رواية اذا كان المستامر وليا ولو استأمرها  
الولي في التزوج من رجل فقالت غيره اولى لم يكن ذلك اذا ناولوا خبرها به بعد  
العقد فقالت ذلك كانت اجازة ولو قال الولي اني ازوجك فلانا او فلانا  
فسكتت فاليها زوج جاز ولو سمي جليته بغير ارضا فقال ان زوجك من جبراني او من  
بني عمي فان كانوا بخصون فهو اذن وان كانوا لا بخصون لم يكن اذنا ولو زوجها  
الولي فقالت لم ارض ولم اذن فادعي الزوج رضاها فالقول قول المرأة ولو كانت  
بكر فادعي الزوج السكوت ادعت هي الرضا فالقول قولها وقال زفر القول  
قول الزوج ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يختلف  
المرأة على ذلك ويعضي عليها بالنكاح **باب جواز النكاح على**  
الصغيرة يجوز للولي تزويج الصغيرة والصغيرة وان كانت ثيبا وقال  
الشافعي لا يجوز تزويجها اذا كانت ثيبا وذكر ابن سماعه عن محمد ان القياس



الاب ان يثبت لها الخيار اذا بلغت وما استحسن في الاب واذا ازوج النسيئة  
لجوها او عجزها اجاز النكاح وقال الشافعي لا يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد يثبت  
لها الخيار اذا بلغت وقال ابو يوسف يثبت ولما الحاكم اذا ازوج يثبت لها  
الخيار في ظاهر رواية الاصل وروي عن ابي حنيفة انه لا خيار لها ولو ازوج الصغير  
او الصغيرة غير الاب والجد وبلغا فان كانت بكر فسكتت عقيب بلوغها بطل  
خيارها وان كانت ثيبا لم يطل خيارها الا بالقول او الفعل الذي يستدل به على  
الرضا وكذا نكاح الغلام اذا بلغ لم يكن سكوتة رضا ولا يكون هذه العروة الا عند  
القاضي ولا تشبه هذه الامة اذا اعتقت فاختارت نفسها يكون فرقته بدون  
قضاء القاضي وهذه فرقته بغير طلاق ولا مهر على الزوج اذا لم يدخل بها  
وكذلك الصبي اذا بلغ فاختار الفرقته ولو كان دخل بها وجب لها المهر المسمى  
**باب معرفة الحكر قد مر ان السكوت جعل اذا نافي حق**  
**الكر دون الثيب والاب** يلي قبض مهر البكر بغير اذنها ما لم ينه عن ذلك  
وليس له قبض مهر الثيب وكذا من زالت بكارتها بوطي يتعلق به ثبوت  
النسب يعتبر فيها احكام الثيب وان زالت بكارتها بانزاعا قال ابو حنيفة  
تزوج كما تزوج الابكار وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي تزوج كما تزوج الثيب  
ولو زالت بكارتها بطفة او وثبة او جارية فهي في حكم الابكار في قولهم جميعا  
**باب معرفة الكفا وهي** معتبرة في باب النكاح من خمسة  
اوجه احدها الحرية فالعبد لا يكون كفوا للحره وكذا المعتق لا يكون كفوا للحره الا  
والثاني النسب فقويش بعضهم كفوا لبعض ولا يكون العرب كفوا للفرس والعرب بعضهم  
كفوا لبعض والموالي بعضهم اشقاء لبعض وقال محمد الا ان يكون امرأة مشهورة والثالث  
المال والمعتبر فيه القدرة على النفقة والمهر ولا يعتبر الزنا في ذلك والرابع  
الدين وروي عن محمد انه قال الفسق يورث في سلب الكفاة اذا كان مستحق  
وسبق منه ما اذا كان كاسح منه ولم يكن مستحقا به فلا يقدح في الكفاة و  
روي عن ابي يوسف ان الفسق المستتر لا يقدح في الكفاة واذا كان معلنا  
يقدح والخامس اسلام الاباء فمن كان له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن  
كان له ابا ومن كان له ابا وان كان كفوا لمن كان اكثر اباة واما الكلام في الصك  
فلم يعتبر ابو حنيفة سوا اعتبار ابو يوسف وقال لا يكون الحائض كفوا للصبي والحر  
ولو تزوجت نفسها لم يفسد فلولها وليا حق الا عراض ولو تزوج احد  
الاولياء من غير كفوف سقط حق الباقي في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف

أما مشهور

والشافعي لا يسقط **باب الوكالة في النكاح** الوكالة في النكاح  
جائزة ويجوز بالرسالة والكتاب ولو خاطب عن كل خمس رجلا ليس بجواز  
ولا وكيل صح العقد موقوف على اجازة الزوجين وقال الشافعي نعم ولو عقد العقد  
واحد وهو ولي الصغيرين او كان وكلا من الجانبين او مولية من يفسد صح العقد  
وقال زفر لا ينعقد النكاح بالواحد وقال الشافعي لا يجوز اذا كان وكلاهما وجوز  
اذا كان وليا ولو تزوج رجل امرأة بغير امره ثم فسخ قبل ان يجيز المزوج صح الفسخ في  
قوله ابي يوسف الاخير بمنزلة البيع وفي قوله لا يصح وهو قوله محمد وفرع محمد  
في الجامع الكبير على اصله فقال العاقد في الفرع اربعة اوجه منها لا يملك للفسخ بالقول  
والفعل وهو المتبرع بالعقد الذي اذا فسخ لم يصح فسخه ولو تزوجها اختها كان الثاني  
ايضا موقفا ولم يفسخ الاول والثاني انه يملك الفسخ بالقول ولا يملك الفسخ  
بالفعل بخلاف بوكله بان يزوجه امرأتها فزوجها اباها فحاطب عن جانب المرأة  
اجنبي فانه يملك الفسخ قبل ان يجيزه المرأة بالقول ولا يملك الفسخ بالفعل حتى انه  
لو تزوجها اختها لم يفسخ النكاح الاول والثالث انه يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول  
بخلاف ان يزوجه امرأة بغير اذنها ثم ان وكله ان يزوجه امرأة فزوجها اختها انفسخ  
العقد الاول ولو قال فسخته لم يفسخه والرابع ان يملك الفسخ بالقول والفعل  
جميعا بخلاف وكله ان يزوجه امرأة بغير عينا فزوجها فحاطب عن ملك الفسخ بالقول وكذا لو تزوجه  
**باب المهر** المهر لا يكون الا ما هو مال او ما يوجب تسليمه  
فان سمي في العقد مالا كان المملوك بالعقد مضمونا بالمسمى بان لم يسم كاف مضمونا  
بمهر المثل حتى لو مات عنها قبل الدخول او دخل بها وجب مهر المثل وقال الشافعي  
لا يجب شيء والمهر يقدر بعشرة دراهم او ما يبلغ قيمته عشرة وقال الشافعي  
هو غير مقدر فان سمي لها اقل من عشرة دراهم امت عشرة دراهم وقال زفر  
التسمية فاسدة ولها مهر المثل ولو سمي ما ليس بمال بخلاف ان يزوجه على طلاق  
امرأة له اجنبي او غفوة عن قصاص فلها مهر مثلها فان سمي لها مالا وضم لها  
ليس بمال نحو الطلاق والعفو فان وفي بذلك فلها المسمى لا غير وان لم يلف بها  
فلها تمام مهر مثلها وقال زفر ان كان ما بشرط لها مالا بخلاف ان بشرط ان يهدي  
لها هدية فلها تمام مهر مثلها فان لم يكن مالا بخلاف ان بشرط طلاق امرأة اجنبي  
فليس لها الا المسمى ولو تزوج المسلم مسلمة على خير او خسر فالنكاح جائز ولها  
مهر مثلها ولو تزوجها على مهر صحيح وارتطاك من خمر فلها المسمى ان كان يبلغ ثمن  
وان كان لا يبلغ مهر المثل ولو تزوجها على ثوب قيمته ثمنه ولم يفسد حتى ماتت

اختها انفسخ العقد الاول



قيمة عشرة فلها الثوب ودرهمان وروى الحسن عن ابي حنيفة ان في الثوب  
وقال ليس من ذوات الامثال يعتبر القيمة يوم التسليم وفي المثل والموزون  
يعتبر القيمة يوم العقد وهذا المثل يكن الثوب معين في العقد ولو شرط  
تعليم الثوب ان مهر المهر ولو تزوجها على ان ينفقها سنة لم يجر على ذلك  
وروى ابن جهم انه يجوز وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا تزوجها على خمر  
سنة فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة خمر سنة ونكاح الشغار منعقد لكل  
واحد من المهراتين مهر مثلها وصورة ان يقول ازوجك ابني علي ان تزوجني  
ابنتك فيكون نكاح كل واحد منهما صديقا لا خري وقال الشافعي باطل  
**باب المهر يدخله الجهالة** اذا تزوج امرأة على اية او ثوب  
فلها مهر مثلها بائنا ما بلغ وكذلك اذا تزوجها على دار ولو تزوجها على عبد  
ثوب فهو روي فالقيمة صحيحة ولها الوسط من ذلك والمتزوج بالخيار  
ان شاء اعطاها الوسط وان شاء اعطاها القيمة وقال الشافعي لا يصح التهمة  
الا ببيان الوصف ولو تزوجها على كس خنطرة ولم يصف فان شاء اعطاها كرا  
وسطا وان شاء اعطى القيمة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجزى على تسليم  
الكر ولو سمي كرا وسطا اجبر على التسليم ولو تزوجها على ثوب فهو روي  
فقد ذكر في العمل انه بالخيار ان شاء ستمه وان شاء تسلم قيمة وروى عن  
ابي حنيفة انه يجزى على التسليم وهو قول زفر بن رزيق عن ابي يوسف انه  
ان ضرب اجلا اجبر على التسليم وان لم يضرب اجلا اجبر على التسليم  
ولو سمي احد شيئين معينين خوان يزوج على هذا العبد او هذا العبد  
او على الف او الفين فالقيمة فاسدة وحكم مهر المثل وقال ابو يوسف ومحمد  
المهرادونها عند ابي حنيفة اذا كان تزوجها على احد عبد من كان مهر  
المثل مثل ادونها قيمة فلها الادون الا ان يرضى الزوج بالا رفع وان  
كان مثل الرفع فلها الرفع الا ان يرضى المرأة حكم مهر المثل او الثوب  
ذلك وان حكم بالاقل فلها مهر المثل الا ان يرضى المرأة وعلى هذا القياس  
اذا شرط حكما فان حكمت بمهر المثل او اقل فلها ذلك وان حكمت بالاكثر فلها  
المثل الا ان يرضى الزوج ولو تزوجها على بيت وخادم فلها بهما بيت  
مما يجزى به الثا واما الخالف الوسط فهي السندية في غروه زمانهم وقال  
ابو حنيفة قيمة الوسط اربعون دينارا وقال ابو يوسف ومحمد هو على قدر  
غلاء السعر ورخصه ولو صلحت زوجها على اقل من قيمة الوسط فقد اؤتمنت

مهر جائز وان كانت المصاهرة على الترضى قيمة نطل الفضل والله اعلم  
**باب الرجل يتزوج على مهر فيوجد على خلاف ما سمي اذا تزوج**  
امراه على مهر معين عبد او دون من خلا او شاء ذكينة فوجد العبد حرا  
او الخمر او النساء مينة فلها مهر المثل في جميع ذلك في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف لها مثل ذلك الدن خل ووسط ومثل تلك النساء ذكينة وقال محمد  
في المهر والمينة كما قال ابو حنيفة وفي المهر كما قال ابو يوسف ولو وجد برص  
وعبد او خل وخر فقد روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ان لها المثل المثل المثل  
لا غير وفي رواية اخرى يبلغ مهر المثل قال ابو يوسف لها العبد وقيمة المهر  
لو كان عبدا ولو سمي حرا ما واثا رالي الحلال فلها المثل المثل في ظاهر قول  
ابي حنيفة وروى محمد عن ابي حنيفة انه يجب مهر المثل ولو تزوجها على هذا  
الدن من المهر وقيمة الطوف عشرة دراهم فعين محمد في ذلك روايتان احدهما  
انه يجب لها الدن لا غير والاخرى انه يجب مهر المثل والله اعلم **باب**  
اذا تزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة وعلى  
الف اذا لم يجزها من البلد وعلى الفين ان اجزها قال النكاح جائز والمعتبر  
في المهر الشرط الاول فان وقاه فلها المهر على ذلك الشرط وان لم يق  
فلها مهر المثل لا ينقص عن الاقل ولا يزداد على الاكثر في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان والله اعلم **باب المهر يزيد**  
**او ينقص في يدي الزوج او المرأة** واداء الزيادة في يدي الزوج فان  
كانت من نفس المهر كالولد والتمرا او يد لا عن الزوج كالارث والمهر فذلك  
كله مهر متخفف مع الاصل بالطلاق قبل الدخول ولو كان كسبا قال ابو  
حنيفة ان ذلك ليس بمهر وهو ملكها سواء طلقت قبل الدخول بها او لم  
يطلق وقال ابو يوسف ومحمد يتخفف الاصل مع الكسب ولو اخرج  
الزوج المهر فالهجرة له ويصدق بها وان حصلت في يدي المرأة من نفس  
المهر زيادة منفصلة كالولد والتمرا فان ذلك يمنع النصف بالطلاق قبل  
الدخول وعلى المرأة نصف قيمة الاصل يوم قبضت وقال زفر بن رزيق  
الزيادة وكذا لو قبضت ابن زوجها قبل الدخول بها كان عليها رد القيمة  
يوم قبضت وروى عن ابي يوسف في الزيادة والتبديل انه يجزى عليها  
رد الاصل والزيادة وان اردت في يديها كالمهر والمهر فذلك  
قبل الدخول بها وجب عليها رد نصف القيمة يوم قبضت في قول ابي حنيفة



وأي يوسف وقال محمد بن يوسف الأصل مع الزيادة ولو علمت هذه  
الزيادة ثم طلقها كان لها نصف الأصل ولو حدثت هذه الزيادة في يدي المرأة  
بعد الطلاق أو الردة ثبتت حقة في الزيادة بمنزلة المبتوض بجم العقد  
العاسد وأما الكسب الحاصل في يدي المرأة قبل الطلاق فذلك سالم لها  
ويأخذ الزوج نصف الجارية وأما الكلام في النقصان وإذا انقص في يدي  
الزوج بفعل اجنبي فالمرأة بالخيار أن شاءت أخذت وأبعت الخاني بالأرض  
وإذا انقص بأية سماوية أو بالخيال ان شاءت أخذت ناقصا ولا شيء لها  
وإن شاءت أخذت القيمة يوم العقد وهذا إذا كان العيب فاحشا فأما  
إذا كان العيب يسيرا فلا خيار لها فإن كان النقصان بفعل الزوج فالمرأة  
بالخيار أن شاءت أخذت وضمنته النقصان وإن شاءت أخذت القيمة  
يوم العقد وهذا هو المشهور من الرواية وروى عن أبي حنيفة أنه إذا كان  
عليه في الأرض وهو بمنزلة الألف السماوية ولو حصى المهر على نفسه فيه  
روايتان أحدهما أنه كالألف السماوية والآخرى أنها في حكم جارية الزوج  
فإن كانت الجارية بفعل المرأة صارت قاضية بالجارية ويدخل في ضمانها ولو  
كان النقصان في يدي المرأة فإن كان بفعل اجنبي ثم طلقها فالأرض لأصل  
لها وعليها نصف القيمة يوم قبضت وإن كانت بجارية الاجنبي بعد الطلاق  
أخذ الزوج نصف الصداق وهو بالخيار في الأرض أن شاء وأخذ من الجاني  
نصف ذلك وإن شاء أخذ من المرأة وإن كان النقصان بأية سماوية قبل  
الطلاق فالزوج بالخيار أن شاء أخذ نصفه ناقصا ولا شيء له وإن شاء  
ضمنها نصف القيمة يوم القبض وإن كان ذلك بعد الطلاق فللزوج  
أن يأخذ نصفه ونصف الأرض وإن كانت الجارية بفعل قبل الطلاق  
فالزوج بالخيار أن شاء أخذ نصفها ولا شيء له من الأرض وإن شاء أخذ  
نصف قيمتها يوم القبض وقال رستم بن يوسف الأرض وإن كانت الجارية  
بفعل المهر وهي كالألف السماوية ولا ضمان عليها وإن كانت الجارية بفعل  
الزوج فهي كجارية الاجنبي **باب** نكاح السمعة إذا تزوج  
امرأة نكاحا صحيحا في الظاهر فتواضع على أنه سمعة وروى في النكاح صحيح  
جائز ولو جعل السمعة في المهر فاعتقت في السران المهر مائة فظهر ما بين  
أو قال في السر فظهر النكاح بمائتين ومائة منها سمعة فالمرأة مائة ولو اعتقت  
في الباطن على أن المهر ألف درهم وإنما يظهر أنه مائة دينار سمعة فلها مهر

ولو تزوجها في الباطن تزوجا قاطعا ثم أظهر غيره ذلك في العلانية لم يلزم منها الظاهر  
**باب** نكاح الرقيق ولا يجوز للعبد والمكاتب والمدبر أن يتزوجوا بغير إذن  
المولي وكذلك معتق البعض على قول أبي حنيفة وكذلك الأمة والمكاتب والمدة  
وأما الولد لا يصح نكاحه بغير إذن المولي والمولى أن يجبر عبده على النكاح وروى  
عن أبي حنيفة أنه لا يجبر وهو قول الشافعي أما الأمة فيجوز للمولي إجبارها على النكاح  
فأما المكاتب والمكاتب فلا يجوز للمولي تزويجها بغير رضاها وكل مهر وجب  
بعقد أو دخول فهو للمولي وأما المكاتب ومعتق البعض فالمرء لها والمهر للعبد  
من المهر باذن المولي يباع به وما كان بغير إذن المولي ابتعوانه بعد العتق وليس  
للأب والشرى والوصي والمضارب والمأذون أن يتزوجوا العبد فأما الأمة  
فيصح تزويجها من الأب والوصي والجدة والمكاتب والمفاوض والقاضي وأما شرى  
الحق والمضارب والمأذون فلا يملكون تزويج الأمة في قول محمد بن قيس  
يوسف يملكون وقال أبو يوسف إذا زوج الأب جارية ابنه من عبده جاز  
وقال رستم بن يوسف ولو تزوج العبد أو الأمة بغير إذن المولي لم يجز للمولي النكاح  
قبل الدخول أو بعده جاز ولم يلزمه الأمر واحد استحسانا ولو تزوجت الأمة  
بغير إذن المولي ثم خرج من ملكه إلى ملك غيره وللثاني أن يجبره وقال رستم  
بن يوسف إذا تزوجت الأمة إذا تزوجت بغير إذن المولي فلم يجز حتى  
مات فإن ورثته من حلاله وطبها بطل النكاح الموقوف فإن ورثته من حلاله  
وطبها فإن ورثته جماعة أو يرثه ابنه وكان الميت وطبها فملوا رثت الإجازة ولو  
تزوجت بغير إذن المولي وطبها الزوج ثم باعها المولي من رجل غيره صح الإجازة  
من الثاني ولو تزوج العبد أو الأمة بغير إذن المولي فاعتقها جاز النكاح  
ولو لم يعتقه ولكن أذن له في النكاح لم يجز ذلك العدة إلا بالإجازة وإذا أذن  
للعبد أن يتزوج لم يملكه النكاح امرأة واحدة ولو قال تزوج ما شئت من النساء  
جاز أن يتزوج ثنتين أو أذن له في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا  
فدخل بها لزمه المهر في الحال في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يتأخر  
إلى ما بعد العتق ولا يجوز نكاح الأمة على المرأة فإن جعها في عقد صحيح نكاح المرأة  
وبطل نكاح الأمة وإذا اعتقت الأمة فلها الخيار وقال الشافعي إن كان الزوج  
عبد أفلذلك وإن كان حرا فلا خيار لها ولو تزوجت المكاتبه باذن المولي ثم فعت  
فلا خيار وقال رستم بن يوسف ولو طرد الرق على الرق ثم اعتقت ثبت لها  
الخيار كالحرة إذا تزوجت ثم سبعت فاعتقت والمسلمة إذا تزوجت ثم ارتدت



مع زوجها ولحقا تدار الحرب ثم سبها فاسلمت ثم اعتقت الامة فلما خاف في  
قول ابي يوسف وقال محمد كذا في رها وعلى هذا الاختلاف قال ابو يوسف يجوز  
ان يثبت خيار العتق مرة بعد اخرى بان يفتق فمخار زوجها ثم يرد مع الزوج  
ثم يفتق فمخار رقتة وقال محمد يثبت خيار واحد وخيار العتق يثبت لها  
ما دام في المجلس الذي تعلم العتق فيه وبان الخيار لها واذا اختارت نفسها كانت فرقة  
بغير طلاق ولا تنقذ هذه الفرقة الى حكم الحاكم والله اعلم **باب نكاح**  
اهل الذمة كل نكاح خابرين بين المسلمين فهو خابرين بين اهل الذمة ومأخره على  
المسلمين من العهود فانما مقسمة في حقهم فافسد بين المسلمين لغير شرط  
كالنكاح بغير شهود ونكاح المعتدة فهو صحيح في حقهم في قول ابي حنيفة حتى انما لو  
اسلمت امرأة ان علي ذلك وقال زفر النكاح فاسد وقال ابو يوسف ومحمد في النكاح بغير  
شهود كما قال ابو حنيفة وفي نكاح المعتدة من الغير كما قاله زفر انما لا يقران عليه بعد  
الاسلام فاما نكاح المحارم والجمع بين جنس فتنة ونكاح الاختين فهو فاسد بالجماع  
في حقهم هكذا ذكره العذوري ثم قال ابو يوسف بغير الاختين بينهما اذا علمت  
سواء تزافوا البنا اولم يترافوا وقال محمد اذا زفوا احدهما حكمة او رفع الامر الى  
القاضي فرق بينهما وقال ابو حنيفة لا يفرق بينهما حتى يترافا البنا ولو طلق الذي  
امرأة ثلثا او خالعه ثم اقام عليها فانه يفرق بينهما وان لم يترافا ولو تزوج الذي  
الذمية على ان لا مهر لها صح ذلك ولا شيء لها وان اسلمت في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لها مهر مثلي ولو كانا خريسين فتزوجا على ان لا مهر لها لم يجب  
المهر بالانفاق ولو تزوج الذي الذمية وسكنا عن المهر فلها مهر المثل في ظاهر رواية  
الاصل قياس قول ابي حنيفة ان لا فرق بين حاله السكوت وحاله النفي ولا يجب المهر  
الا اذا سمي ولو تزوجها على مائة او مائة مائة مهر مثلي وذكر في الجامع الصغير انه  
لا يجب شيء ويجوز المناكحة بين اهل الذمة وان اختلفت شرائعهم واذا اسلمت  
المرأة في دار الاسلام عرض على الزوج الاسلام فان اسلم والافرق بينهما وان  
كان الزوج هو المسلم فان كانت المرأة كتابية اقرأ على النكاح وان كانت مجوسية  
او وثنية عرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما وقال الشافعي ان كان  
قبل الدخول يتحل الفرقة وان كان بعد الدخول تتاحل الي انتضاء تلك الحيض ولو  
اسلم احد الزوجين في دار الحرب فان الفرقة يقف على مضي تلك الحيض فاذا  
مضت وقعت الفرقة واذا عرض القاضي الاسلام على المرأة فابت وفرق  
بينهما كانت فرقة بغير طلاق ولو فرق بينهما باياد الزوج عن الاسلام فذلك طلاق

في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي فرقة بغير طلاق ولو اراد الزوج من  
الطلاق فرقة بغير طلاق في قول ابي حنيفة وولي يوسف وقال محمد هي فرقة  
بطلاق **باب المهر الذي يجوز بين اهل الذمة** واذا تزوج في ذمة  
على حجر او خنزير فهو جائز ولها المسمى فان اسلم لاحدها فان كان الحر والخنزير  
عينا في العقد فلها ذلك وليس لها غيره في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يجب الحر والخنزير بعد اسلام احدهما واجمعوا على انه اذا سمي الحر والخنزير دينيا  
الذمة لم يجب لها غير ذلك ولم يكن لها ان تقبض وقال ابو حنيفة انما يجب لها  
في الحر القيمة وفي الخنزير مهر المثل وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الحر والخنزير  
سواء كان بعينه او بغير عينه وقال محمد لها القيمة في ذلك كله وان كان المهر مقبوضا  
قبل الاسلام فلا شيء لها والله اعلم **باب نكاح اهل الحرب** الخزي  
والذمي سوا في احكام النكاح واذا تزوج الكافر جنس نسوة او اخنتين ثم اسلم  
فان تزوجهن في عتقة واحدة بطل نكاحهن وان تزوجهن في عتق متفرقة صح  
نكاح الاربع الاول وبطل نكاح الخامسة وكذلك الحكم في الاخنتين ان تزوجهن في  
عتقتين صح نكاح الاول وبطل نكاح الثانية وان تزوجهن في عتقة بطل نكاحهما  
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والشافعي خيارا ربعا  
من الخمس ومن الاخنتين واحدة سواء تزوجهن في عتقة واحدة او في عتق متفرقة ولو  
تزوج الخزي بربع نسوة ثم سبي وشبهه معه بطل نكاح الكل سواء تزوجهن  
في عتقة واحدة او في عتق متفرقة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
خيارا ثنتين واما عند الشافعي فقد بطل نكاحهن بالسبي واذا اخرجت المرأة مسلمة  
وتركت زوجها في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا الزوج اذا خرج الى دار  
الاسلام مسلما وتركتها كافرة في دار الحرب وقال الشافعي لا تقع الفرقة فان  
كان الزوج هو الذي خرج الى دار الاسلام فلا عدة على المرأة وان كانت المرأة  
خرجت الى دار الاسلام فلا عدة عليها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
تجب العدة وان خرج احدهما ذميا وقعت الفرقة ولو خرج البنا فامان لم تقع الفرقة  
بينهما واذا سبي الزوجان معا لم يقع الفرقة بينهما وقال الشافعي تقع الفرقة  
بينهما ولو سبي احدهما بانت منه واذا اراد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما  
للحال وقال الشافعيان كان بعد الدخول تتحل الفرقة الى مضي تلك الحيض فاذا  
اريد الزوجان معا لم يقع الفرقة بينهما استسما والقياس ان يقع الفرقة وهو  
قول زفر واذا اشعل الذمي من دين الى دين لم يغير من عليه وقال الشافعي لا يمكن



القرآن عليه ولكن جبر على الاسلام او العود الى دينه الاول فان لم يفعل حتى مضت  
 تلك الحيض وقعت الفرقة بينهما **باب** القسم من العسا الخراب  
 ويستوي في ذلك الكتابية والسلمة واما الامة مع المرأة فللمرة يومان وللامة  
 يوم واحد اذا سافر فلا قسم عليه والمرضى في القسم كالصحيح والبلوغ في القسم سواء  
 واذا رضيت المرأة بترك قسمي جاز وان رجعت بعد ذلك تطلب القسم في ذلك ولا يعلم  
**كتاب الطلاق** قال الحسن الطلاق ان يطلق الرجل امرأته  
 تطليقة واحدة لم يجز معها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها وان طلقها ثلثة في ليلة واحدة  
 فهو طلاق السنة وقال مالك طلاق السنة ان يطلق واحدة ويتركها حتى تنقضي  
 العدة وقال الشافعي للجمع بين الثلث مبلغ واما السنة في الوقت فهو ان يطلقها طاهرا  
 من غير جماع او حاملا قد استبان حملها ولو طلق امرأته التي ما يدخلها في حال الحيض  
 لم يكن مكرها وقال زكريا واذا كانت المرأة مدخولا بها وهي لا تحيض لغيره او  
 طلقها متى شاء واحدة وان كانت عقب الجماع وكذلك الحامل وقال زكريا يفصل بين  
 الطلاق والجماع في الايسة والصغيرة بشهر واذا طلق الصغيرة والايسة بتطليقة  
 ثم اراد ان يطلقها اخرى للسنة فصل بين كل طلاقين بشهر وكذلك الحامل في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال كثر في لا يطلق الحامل للسنة اكبر من واحدة وللمرة  
 المسلمة والامة والكتابية في وقت الطلاق والسنة سواء وطلاق الامة طلاق  
 تطليقتان وعدتها حيضتان سواء كان الزوج حرا او عبدا او طلاق الحرة ثلثة سواء  
 كان الزوج حرا او عبدا وقال الشافعي اعتبار عدو الطلقات بالرجال دون النساء  
 واذا كانت الامة من لا تحيض فقدما شهر ونصف واذا طلق ثلثة للسنة وهي ممن  
 تحيض فقد بقي من عدتها حيضة وان كانت عدتها من الشهور بقي عليها شهر وعدة  
 الحامل ان تضع حملها في الطلقة والموت في عمار زوجها واذا طلق امرأته واحدة ثم رجعها  
 في ذلك الطهر لئلا يطلقها اخرى في ذلك الطهر في قول ابي حنيفة وزكريا وابي يوسف  
 والحسن لا يطلقها وعلي هذا الاختلاف اذا رجعها بالقبلة واللامسة وعلي هذا ان يمسها  
 بشهوة ثم قال لها في حال ان طلق ثلثة للسنة يقع عليها ثلثة تطليقات على التقاء  
 ولو طلقها ثم رجعها فجمعت منه جازله ان يطلق اخرى وقال ابو يوسف لا  
 يطلق ولو طلقها وهي صغيرة ثم خاصت وطهرت قبل مضى شهر فله ان يطلقها اخرى  
 في قولهم جميعا ولو طلقها وهي من ذوات الاثرا ثم ايسر فله ان يطلقها حتى تأس  
 وقال ابو يوسف لا يطلقها حتى يمضي شهر ولو طلق امرأته في حال الحيض فافضل  
 ان يرجعها فان رجعها ثم اراد ان يطلقها فقد ذكر في الاصل انها اذا طهرت ثم

ثم طهرت طلقها ان شاء وكذا الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي لم يحيض قال  
 ابو الحسن ما ذكره الطحاوي في قوله ابي حنيفة وما ذكر في الاصل قولها **باب**  
 الخط الذي يقع به طلاق السنة واذا طلق لامرأته وهي مدخولة بها ايسر  
 طالق السنة وقعت تطليقة ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حاملا ايضا  
 او جامعها لم يقع للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال انت طالق ثنتين او  
 ثلثة للسنة وقع على الشرط الذي بيننا وقال ابو يوسف اذا قال انت طالق  
 طلاق السنة او طلاق العدة او طلاق العدة او طلاق الدين والاسلام فهذا  
 كله للسنة وكذلك اذا قال احسن الطلاق او اجمله وكذلك لو قال انت طالق  
 عدلة او سنية وقع للسنة في قول ابي يوسف ولو قال حسنة او جميلة وقع  
 للحال وقد ذكر محمد في الجامع الكبير اذا قال انت طالق تطليقة سنية او عدلة  
 او حسنة او جميلة وقع الطلاق للحال ولو قال انت طالق تطليقة للسنة لم  
 يقع للحال اذا كانت حايضا او كانت في طهر جامعها فيه فحصل الخلاف بين ابي  
 يوسف وبين محمد في قوله انت طالق سنية فجعله ابو يوسف بمنزلة قوله  
 انت طالق للسنة ومزق ابو يوسف بين قوله سنة وبين قوله جميلة او حسنة  
 ومحمد جعل ذلك وصفا للواقع فيقع ذلك على كل حال والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب** ما يقع من ذلك مجتمعا او منفردا اذا قال انت  
 طالق ثلثة للسنة فنوي الوقوع للحال وتعين كذلك وقال زكريا في طلقها  
 ولو قال انت طالق للسنة ونوي ثلثا فهي ثلث في ثلثة اطلاقا ولو اراد واحدة  
 بانيه لم تكن بانيه ولو اراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو اراد بقوله طالق واحدة  
 ونقوله للسنة اخرى لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق للبدنة ونوي  
 ثلثا فهي ثلث وروي عن محمد بن ابي واحدة ملك الرجعة ولو قال لها وهي لا تحيض  
 انت طالق للشهور فهي طالق عند كل شهر واحدة ولو قال لها انت طالق للحيض  
 وهي ممن يحيض وقعت عند كل حيض تطليقة وان كانت ممن لا يحيض لم يقع شيء  
**باب** طلاق غير المدخول بها واذا طلق امرأته ولم يدخلها فلا عدة  
 عليها ولا حمل له الا بنكاح مستأنف ولو قال لها انت طالق ثلثة وقع الثلث وكذلك لو  
 قال انت طالق ثنتين ولو كرم لفظه الطلاق جرف العطف فقال انت طالق  
 وطلاق او طالق او ثم طالق او ذكر غير حرف العطف فقال طالق طالق  
 بانت بالاولي ولم يقع عليها الثانية ولو قال انت طالق طالق ان دخلت الدار  
 بانت بالاولي ولم تغلق الثانية بالدخول ولو كان معطوفا فقال انت طالق



وطاق ان دخلت الدار او طالق ان دخلت تغلف جميعا بالدخول ولو قال  
 انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند ابي حنيفة يقع عليهما واحدة للحال فبين  
 بها وبطل ما بعد ذلك من الكلام وقال ابو يوسف ومحمد يتوقف الكل على الشرط  
 فاذا وجد الشرط وقع على سبيل التعاقب ان كانت مدخولا بها وان وجد  
 الشرط قبل الدخول وقع تطلقا واحدة ولو قدم الشرط ثم دخل الجارية فقال  
 ان دخلت الدار فانت طالق وطاق ان دخلت الدار فانت طالق فاذ وجد  
 الشرط وقع الاول ثم الثانية وان كانت غير مدخولا بها بابت بالاولي ولم  
 يقع الثانية في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع الكل معا سواء كان  
 مدخولا بها ام لا ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق  
 تعلق الاول بالدخول خاصة ووقع التي بعده ان كانت مدخولا بها وان لم  
 يدخلها وقعت الثانية ولغت الثالثة وهذا قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد يتعلق الكل بالشرط ويقع الثلث على سبيل التعاقب ويرى  
 عن ابي يوسف اذا قال انت طالق استغفر الله ان دخلت الدار او سمعت  
 الله دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدن في القضا ويقع عليها وكذلك اذا  
 تخلى او سأل من غير سبيل عشية ولو قال لها قبل الدخول انت طالق  
 احدى وعشرين وقع ثلث وقال زفر بن زعفران واحدة ولو قال احدى عشرة وقع  
 الثلث في قولهم ولو قال واحدة واعلم وقعت واحدة ولو قال واحدة  
 ومائة او واحدة والفا كانت واحدة في رواية الحسن ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف يقع الطلاق الثلث ولو قال واحدة ونصف وقعت عليها اثنتان  
 ولو قال نصف واحدة وقعت عليها واحدة عند محمد ولو قال انت طالق  
 واحدة قبل واحدة او بعد واحدة طلقت واحدة ولو قال قبل واحدة او بعد  
 واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقع اثنتان وروي عن ابي يوسف  
 قال معها واحدة يقع واحدة **باب طلاق الرجعي والبار**  
 صريح الطلاق رجعي واحدة كانت او ثنتين وصريح الطلاق ما استعمل اللفظ  
 له ولا يستعمل في غيره ولا يحتاج الى البينة ولو قال انت طالق ونوي به  
 طلاقا عن وثاق لم يدن في القضا ويدن فيما بينه وبين الله تعالى ولو اراد  
 انما طالق من العمل لم يدن فيما بينه وبين الله تعالى وروي عن ابي حنيفة  
 انه يدن ولو صرح وقال انت طالق من وثاق لم يقع في القضا شيء ولو قال  
 انت طالق من هذا العمل وقع الطلاق في القضا ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى

٧٢  
 ولو قال انت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة فذلك على بينة الا ان يكون  
 جوابا لمسئلة الطلاق ولو قال انت مطلقة وخففه فذلك يكون على البينة وروي  
 عن محمد فيل قال لامرأة كوفي طالفا او اطلق قال اراه وانما وكذا اذا قال  
 لامرأة كوفي حرة او اعني ولو قال انت طالق ونوي اكثر من واحدة لم يقع الا واحدة  
 وقال الشافعي يقع ما نوي ولو قال انت طالق الطلاق ونوي به ثلثا كان  
 ثلثا وان نوي ثنتين لم يقع ولو قال اردت بقولي انت طالق واحدة و  
 بقولي الطلاق اخري صدق ولو قال انت طالق طلاقا ولا بينة له وقعت  
 واحدة وان نوي ثلثا قلث وفي رواية عن ابي حنيفة لا يكون الا واحدة ولو  
 قال اعتدي واستدري رجلك وانت واحدة بهذه الالفاظ في حكم الصريح  
 على معنى ان الواقع بها رجعي ولا يقع بها الا من واحدة وهي في معنى الكتابات  
 لا تفارقها الى البينة او دلالة الحال ولفظه السراج والفراق من الكتابات  
 يحتاج الى البينة وقال الشافعي صريح والطلاق البائن صريان احدهما ان يصح  
 صريح الطلاق باليمين كقوله انت طالق باين او طالق حرام يقع طلاق  
 باين عندنا وقال الشافعي يقع واحدة رجعية والوجه الثاني ساير كتابات  
 الطلاق انها بواين عندنا وعند الشافعي راجع وروي عن ابي يوسف  
 انه اذا قال انت طالق للبدعة ونوي باينة كانت باينة ولو قال انت  
 طالق اجمع الطلاق فهو رجعي في قول ابي يوسف وقال محمد هو باين  
 وروي عن محمد اذا قال انت طالق للبدعة او طلاق الرجعي انه رجعي ولو  
 قال لها يا مطلقة وقع الطلاق عليها ولو قال اردت به التسمين فيما بينه  
 وبين الله تعالى ولم يدن في القضا ولو قال اردت طلاقا روي كان لها من  
 قبل ذلك دين في القضا ولو قال انت طالق طلاق او قال طلقك او قالت  
 طالق قد طلقك ثم قال عنت به الاولي دين فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولم يدن في القضا ولو قال انت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقها  
 او قلت هي طالق فهي واحدة في القضا واذا نوي بلفظ الكتابات الثلث كان  
 ثلثا وان نوي ثنتين كانت واحدة وقال زفر بن زعفران ثلثان ولو طلق مكو حرة  
 للحرة واحدة ثم قال انت باين نوي ثنتين كانت واحدة والكتابات  
 تنقسم الى ثلثة اقسام قسم لا يدن في القضا اذا قال لم انو الطلاق في  
 حالة الغضب او حال مذكرة الطلاق وذلك قوله امرؤك بيدك واخاري  
 واعتدي والقسم الثاني في يدن في القضا في حالة الغضب ولا يدن في حال



مذكره الطلاق وذلك لفظ يصلح للتسميه وهي خمسة الفاظ انت خلية وبرنة  
 وثمة وابن وحام وروي عن ابي يوسف انه زاد اربعة اخرى لا سبيل عليك  
 وفارقك وحليت سبيلك ولا ملل لي عليك والقسم الثالث ما سوي ذلك من  
 الكتابات فلا بد من التنية كقوله جلتك على عارلك واذهني وحليت سبيلك  
 باهلك واستخري وتغني وتزوجي وانفلي وانطلق وقد وهبتك لاهلك سواء  
 قبلوها ولم قبلوها وروي عن ابي حنيفة اذ قال وهبتك لاهلك او لا يملك  
 او الارواح هي طالق اذ انوي ولو قال وهبتك لاهلك او اهلك او ما اسبه  
 ذلك فليس بطلاق وقال ابو حنيفة اذ قال لست لي بامرأة او ما انا بزوجك  
 من نوي الطلاق يكون طلاقا وكذلك اذ اسيل الرجل الك امرأة فقال لا رابو  
 يوسف ومحمد يكون طلاقا ولو قال واحدة ما انت لي بامرأة لم يكن طلاقا ولو  
 قال لم اترجك لم يكن طلاقا وروي عن ابي حنيفة اذ قال لا حاجة لي بك  
 فليس بطلاق وان نوي وروي عن محمد اذ قال لاني يريدني الطلاق كان  
 طلاقا ولو قال فصح النكاح بيني وبينك بنوي الطلاق فهو طلاق ولو  
 قال وهبت لك طلاقك بنوي ان يكون الطلاق في يدها لم يدين في القضا  
 وروي عن ابي يوسف انه لا يقع به الطلاق ولو اراد ان يطلقها فقالت هب  
 لي طلاقا اي اعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضا ولو قال  
 اعرضت عن طلاقك اي صفت عن طلاقك بنوي الطلاق لم يطلاق ولو قال تركت  
 طلاقك او حليت سبيل طلاقك بنوي الطلاق وقع ولو جبرها فاختارت  
 نفسها فمضى طالق باين ولو كتبت طلاق امرائه في كتاب او لوح او على حائط  
 او ارض وكان مستتبيا لم يقع الطلاق حتى بنوي ولو لم يكن الكتاب مستتبيا  
 او كتبت في القوام يقع شيء وان نوي ولو كتبت كتابا على سبيل الخطاب والرسالة  
 فانه يقع الطلاق ولا يصدق في الحكم ولو كتبت على هذا الوجه ولم يعلقه بشرط  
 وقع عقيب الكتابة ولو كتبت اذ اوصل كتابي اليك فانت طالق لم يقع حتى يصل  
 ولوحى ذكر الطلاق منه وانفذ الكتاب وقع الطلاق ان بقي منه ما يسي كتابا  
 او رسالة وان لم يبق منه كلام يكون رسالة لم يقع الطلاق وان وصل اليها  
 بان **الرجعة** واد اطلقها طلاقا رجعيًا فله ان يرجعها ما  
 امت في العدة واذا انقطع الدم ولم تغسل فعلى وجهين ان كان حبسها غسل  
 فقد انقطعت الرجعة بانقطاع الدم وان كان حبسها اقل من عشرة لم تنقطع الرجعة  
 حتى تغسل او يضيقت صلوة وقال الشافعي لا فرق بعد الاقرار معنى معتبر القضا

العدة وان كانت مسافرة فتمت لم تنقطع الرجعة في قوله ابي حنيفة وروي  
 يوسف الا اذا وصلت به وقال محمد تنقطع الرجعة واما الكتابة فالرجعة تنقطع  
 بانقطاع الدم ولو اغتسلت المعتدة وبقي عضو واحد فالرجعة قائمة وان كان  
 اقل للاربعة له استحسانا ولو تركت المفضضة والاستسقاء قال محمد  
 تبين من زوجها ولا تحل للارواح وهو احد من الروايتين عن ابي يوسف ولو  
 اغتسلت بسور الحمار فقد انقطعت الرجعة ولا تحل للارواح والاستسقاء على  
 الرجعة من باب الاستحباب دون الختم وقال الشافعي هو حرم لازم وليس  
 في الرجعة مهر ولا عمن واحسن ذلك ان يعلم بالرجعة فان لم يعلم جازت الرجعة  
 ولو جازت في العدة او لمسها بشهوة او نظرا في فرجها بشهوة فهو راجع قال  
 الشافعي ليس برجع ولو نظر اليه برها موضع الجماع منه بشهوة لم تكن رجعة في  
 قياس قوله ابي حنيفة ويكره ان يراها بمودة اذ لم يرد الرجعة وكذلك النكاح  
 والممس بشهوة والطلاق الرجعي لا يرد الوطئ وقال الشافعي غير مرد وتعلق الرجعة  
 بالشرط باطل ولو قال في العدة كنت راجعا لك امس فكذبته فلقوله قوله ولو قال  
 ذلك بعد انقض العدة فالقوله قولها ولا يمين عليها في قوله ابي حنيفة وقوله ابو  
 يوسف ومحمد عليها اليمين ولو قال راجعتك فقالا لم يجبه له قد انقضت عتي  
 فالقوله قولها في قوله ابي حنيفة مع اليمين وان نكحت يقضي بالنكول ويصح الرجعة  
 وقال ابو يوسف ومحمد القوله قوله الزوج واحدة اعلم بان **الرجعة**  
 تسببه الطلاق بانه عدد قال اذ قال انت طالق كالف فان نوي ثلثا  
 فبلك وان نوي واحدة او لم يكن له نية فهي واحدة بائنه في قوله ابي حنيفة وروي  
 يوسف الاخبار وقال محمد هي ثلث ولا يدين في الحكم ولو قال واحدة كالف  
 فهي واحدة بائنه ولا يكون ثلثا وان نوي في قوله ولو قال انت طالق كعدد  
 الف او ثلث فهو ثلث في القضا ولو قال انت طالق مائة كذا بشي لا عدله  
 كالشمس والهمز وما اسبه ذلك فهي واحدة بائنه في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 رجعية ولو قال انت طالق عدد شعراحتي او عدد شعري ظهر كفي من الشعر وقد  
 حلق ظهر كفه طلقت واحدة ولو قال عدد شعري راسي او عدد شعري ظهر كفي  
 وقد حلق طلقت ثلثا ولو قال انت طالق مثل الليل او مثل حبة حردل فهي واحدة  
 بائنه في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف رجعية ولو قال مثل عظم الجبل  
 او مثل عظم كذا او اوصاف الى صغير لو كبير فهي واحدة بائنه وان نوي ثلثا  
 فثلث ولو قال انت طالق هكذا او اشارة باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار



ختمين في ثنات وكذا التلث والمعتبر في العدد والنسب من الاصابع دون  
 المقبوض ولو قال انت طالق مثله او اثنان ثلثة اصابع مجموعة فان نوى  
 ثلثا ثلث وان نوى واحدة فواحدة باينة واسه اعلم **باب المطلق**  
 يطلق في العدة الطلاق الصريح يقع على المطلقه مادامت في العدة سواء كان  
 العدة من طلاق رجعي او باين وقال الشافعي المخلعة لا يلحقها صريح الطلاق والظاهر  
 الكنايات التي تقتضي البينة فانه لا يقع على المبسوطة وما هو في حكم الصريح  
 وهو قوله اعدي واستبيري ركد وانت واحدة فانه يلحقها وقال ابو يوسف  
 اذا قال لها اعدي لم يقع شيء ولو قال منكوحه ان دخلت الدار فانت باين  
 او حرام ثم ابانها ثم دخلت وهي في العدة وقعت عليها بطلقة بالشرط وقال زفر  
 لا يقع ولا يقع على باين طهر ولا ايلاء ولا لعان وان الى منها ثم ابانها ونقضت  
 مدة الايلاء في العدة وقع عليها الطلاق وكفرقة يوجب الحرمة موقفاً فان  
 الطلاق لا يلحق المرأة وكذا اذا استري منكوحه لم يلحقها الطلاق وكذا لو قال  
 منكوحه وهي امه انت طالق للسنة ثم استراها ثم جاء وقت السنة لم يقع  
 شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة وقع عليها الطلاق واذا اراد الرجل ان يطلق  
 بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف يقع  
**باب الطلاق بالفارسية** الفارسية اذا كان فيها لفظ مستعمل  
 ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية وان كانت اللفظة يستعمل  
 في الطلاق وغيره فهي بمنزلة كنايات العربية ولفظ التحلية كناية في العربية  
 ومعناها في الفارسية صريح وقال ابو حنيفة في فارسي قال لامرأته هشم  
 او هشم ان زني قال لا يكون طلاقا الا اذا نواه فان نوى الطلاق ولم ينو البينة  
 ولا عدد امني واحدة على الرجعة وان نوى ثلثا ثلث وان نوى باينا كان بايا  
 فنصرت هذه اللفظة ملحقة بكنايات العربية من حيث اعتبار اصل البينة  
 وصحت نية التلث ولم تلحق بالكنايات في حق صفة البينة اذا لم ينو البينة  
 وانكبت المعاصرة بين العربية والفارسية من وجه اخر فقال لو قال في حال  
 هذه الالة الطلاق خليك ان يكون طلاقا ومعين بدلالة الحال ولو قال بالفارسية  
 في حال هذه الالة الطلاق او في حال الغضب هشم لم يقع شيء حتى ينوي واما  
 ابو يوسف يقول اذا قال هشم ان زني فهذا صريح الطلاق في الفارسية  
 ولو قال هشم فان كان في حال غضب او هذه الالة طلاق فواحدة على الرجعة  
 ولو نوى باينا او نوى ثلثا فهو كما نوى في حال محمد الطلاق بالفارسي الذي لا بد من

قوله ان زني هشم فاما اذا قال هشم فانه يدين او لم يكن ذكر طلاق ولا  
 جواب وجوابه على جواب اي يوسف واما في قوله اعتبر بمنزلة لفظ العربية  
 في جميع الوجوه **باب الرجل يجعل امرأته بيدها اذا قال لامرأته**  
 امرأتي بيدك ينوي الطلاق فان كانت تسمع فامرأته بيدها مادامت في  
 مجلسها وان لم تسمع فامرأته بيدها اذا علمت او بلغها فان كانت غائبة فان  
 أطلق الكلام كان لها الخيار في المجلس الذي علمت به ولو جعل الامر اليه موقفاً  
 بوقت فان بلغها مع بقا شيء من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى  
 الوقت قبل العلم فلا خيار لها ولو علمت فقالت اخترت نفسي بانت واحدة  
 وان كان الزوج اراد ثلثا ثلث وان نوى شيئين او واحدة او لم يكن لشيء  
 في العدد فهي واحدة وليس للزوج ان يرجع عن ذلك ولا ان ينهاها ولا  
 يبطل بقاءه عن المجلس والامر اليها مادامت في المجلس وان تطاول فان  
 قامت بطل وكذلك ان وحدها كلام او فعل يكون بركالجاب واعراضا عنه  
 بخوان تدعوا بطعام او ما اشبه ذلك وكذلك ان كانت قاعدة فقامت  
 ولو كانت قائمة فقامت لم يبطل خيارها ولو ركب بطل خيارها وكذا  
 اذا كانت على دابة فانتقلت الى دابة اخرى وكذلك اذا كانت سائرة او كانا  
 في محل فلم يخرج علي المزور وكذلك اذا ابتدأت الصلوة وان كانت في صلوة  
 العرضة لم يبطل خيارها حتى يخرج من الصلوة وان كانت من تطير لم يبطل  
 خيارها حتى تقوم الى الدعوتين وان امتشطت او جامعها زوجها او افانها  
 من مجلسها بطل خيارها وان لبست يوما او اكلت شيئا يسيرا او كانت  
 مسكية فقامت او كانت قاعدة فانتكثت او سميت او قرأت شيئا يسيرا  
 وقالت ادعوا شهدوا الي اشهدهم او ادعوا الي من استشهده لم يبطل خيارها  
 وليس لها ان تختار الامرة واحدة ولو قال امرأتي بيدك كلسا شئت فلها ان  
 تختار نفسها كلسا شئت في ذلك المجلس وغيره حتى تبين بذلك فاذا استوفت  
 تلك تطلقات ثم عادت اليه بعد زوج فلا خيار لها ولو قال امرأتي بيدك اذا  
 شئت او متى شئت فلها ان تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولو  
 اختارت زوجها خرج الامر من يدها وقال ابو حنيفة ومحمد اذا قال امرأتي  
 بيدك هذا الشهر فاختارت زوجها او قالت لا اختار الطلاق خرج الامر من  
 يدها في جميع الشهر وقال ابو يوسف لا يبطل خيارها في مجلس اخر لو جعل امرأته  
 بيدها فقالت انت علي حرام او انت مني باين او اضافت ذلك الى نفسها فهي



طالق ولو قال انت باني اوجام ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت انت مني طالق  
لم يقع شيء ولو لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس بشيء الا ان يكون في حال الخصب  
او مذكورة الطلاق ولا بد من في الحكم فاف ادعت المرأة بنية الطلاق او انه كان  
في غضب او مذكورة طلاق فالقول قولها بهيمة وقيل بنية المرأة في اثبات حالة  
الغضب ومذكورة الطلاق وقيل بنية في نية الطلاق الا ان يقول بنية على  
امارة واسد اعلم **باب** **الخيار** اذا قال لها اختاري مني مني  
الامر باليد في جميع ما ذكرنا الا في وجه واحد وهو اذا نوى بالامر باليد ثلث  
صح وفي الخبر لا يقع الا واحدة واختيارها على المجلس بل جامع الصحابة وان اختار  
نفسا فهي تطلقه بآية ولو خبرها فاختارت لم يقع الطلاق الا اذا كان في كلام  
الزوج او كلامها ذكر نفس المرأة او التولية او الاختياره فخوان بقول التاري  
نفسك او اختاري تطلقه او اختاري اختيارة او يكون شيء من ذلك في كلام  
المرأة او ما يكون كتابه عن ذلك فاما اذا قال اختاري فتأملت اختارت لم يقع  
شيء ولو قالت اخترت ابي واممي واهلي والارواح وقع الطلاق استحسانا والقياس  
ان لا يقع **باب** الطلاق بالمشبهة اذا قال انت طالق ان شئت فهو  
كالحيا والانا الطلاق واحدة رجعية علم المجلس وكذلك اذا علق بفعل  
من افعال العبد نحو قوله ان احببت او حببت او اردت او رضيت هذا يقتصر  
على المجلس وكذا اذا قال ان كنت تحبني او تعصبيني وكذلك اذا قال ان كنت تحبني  
ان بعد بك الله او ما اشبه ذلك فتأملت انا احب العذاب وقع الطلاق عليها وكذا  
اذا قيد بالقلب فقال ان كنت تحبني بقلبك او تحبني ان بعد بك الله بقلبك فكخبرت  
بذلك كاذبة وقع الطلاق في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يقع ولو  
قال لها طلق نفسك هذا على المجلس ولو نوى بقوله طلق نفسك ثلثا صار الثلث  
في يدها ولو قال طلق نفسك ثلثا ان شئت فتأملت تحبني او واحدة لم يقع شيء  
ولو قال طلق نفسك واحدة او تحبني ان شئت او لم يقل ان شئت فطلقت نفسها  
ثلثا لم يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع ما جعل اليها ولو قال  
طلق نفسك ثلثا فتأملت طلقت نفسي واحدة وقع وقال ابو يوسف اذا قال طلق  
نفسك وقالت ابنت نفسي لم يقع على قياس قول ابي حنيفة وعندها يقع تطلقه  
رجعية وذكر في الجامع الصغير قول ابي حنيفة انه يقع ولو قال طلق نفسك فتأملت  
اخترت نفسي لم يقع ولو قال اختاري فتأملت طلقت نفسي وقع ولو قال امرتك  
بذلك في تطلقه او اختاري تطلقه فهي تطلقه رجعية واسد اعلم

٧٨  
**باب** الرجل يجعل امر امراته موقفا اذا قال امرتك بكذا  
او شهر او سنة فلما الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة التي ذكر ويكون الشهر  
ها هنا بالايام ولو عرف ها هنا فقال هذا الشهر او هذا اليوم او هذه السنة  
كان لها الخيار في باقي الايام والشهر والسنة ويكون ها هنا على الهلال وسواء  
علقت في اول الوقت او لم تعلم ولو قال اذا قدم فلان فامرك بكذا فقدم فذلك  
اليها في مجلس علمها وروي عن ابي يوسف اذا قال امرتك بكذا في هذا اليوم فهو  
اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان على مجلسها وروي عنه اذا قال امرتك بكذا  
الي راس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر ولو قالت اخترت  
زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها من العدة في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف خرج الامر من يدها في الشهر كله وقد ذكر هذه المسئلة  
في باب الامر باليد على عكس ما ذكرها هنا الا ان وضع المسئلة ثم امرتك بكذا  
شهر او قال امرتك بكذا اليوم وبعد عدة فودت الامر اليوم فلها ان تختار  
نفسها بعد عدة ذكره في الجامع الصغير ولو قال امرتك بكذا اليوم وامرك بكذا  
عند افهذ ان امران ان ردت في اليوم بقي في العدة وقال ابو يوسف اذا قال  
امرك بكذا هذه السنة فتأملت ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي  
السنة قال ابو يوسف قياس قول ابي حنيفة ان ثبت لها خيار اخر ولو طلقها  
زوجها واحدة ولم يكن دخل بها ثم تزوجها في تلك السنة فلها الخيار في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف لا خيار لها **باب** الطلاق في ملك  
او في غير ملك اذا وقع الطلاق على امرأة قبل ان يتزوجها قال الطلاق  
باطل ولو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فترجها فدخلت الدار  
لم يقع شيء ولو قال لها ان تزوجتك فانت طالق فترجها وقع الطلاق عليها  
وقال الثوري لا يقع ولو علق طلاق امراته بالشرط صح وان لم يصفه الى الملك  
ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فابانها وانقضت عدها فدخلت  
الدار اخلت البهين ولم يقع به طلاق ولو علق بشرطين نحو قوله ان كنت زيدا  
وعمر انا طالق فابانها فكلت احدهما ثم تزوجها فكلت الاخر وقع الطلاق وقال  
الشافعية لا يقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلت فلانا فلا بد من اعتبار  
الملك عند وجود الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي  
في العدة طلقت **باب** الرجل يطلق امرأته بعد التولية او  
يطلق نفسها اذا اضاف الطلاق الى جزء معين يعبر به عن جميع البدن وقع



الطلاق نحو ان يقول نكحتك طالق او زوجك او تزجتك او زفقتك او  
 او جهمتك او راسك او فرجك ولو اضاف الى جزء شابع نحو ان يقول نصفك او  
 بعضك وقع الطلاق وان اضاف الى جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن  
 كاليد والرجل والاصبع وما اشبه ذلك لم يقع الطلاق وقال زفر والساجي  
 يقع ولو ادفع بعض تطليقه وقعت تطليقه كاملة ولو قال انت طالق واحدة  
 وثلاث او واحدة وسبع وقع ثمان ولو قال انت طالق واحدة ونصف وقعت  
 واحدة ولو قال لا اربع نسوة يمكن تطليقه واحدة طلقت كل واحدة واحدة  
 وكذا اذا قال يمكن تطليقتان او ثلاث او اربع ولو قال يمكن حسي تطليقا  
 طلقت كل واحدة ثنتين وكذلك فيما زاد على الجنس الى ثمانية ولو قال يمكن  
 تسع تطليقات طلقت كل واحدة ثلثا وكذلك لو قال اشركت يمكن في تطليقتين  
 فهو بمنزلة قوله يمكن تطليقتان ولو طلق امرأة تطليقتين ثم قال للآخرى  
 اشركت في طلاقها وقعت عليها تطليقتان **باب الاستئناس في الطلاق**  
 اذا قال انت طالق ثلثا الا واحدة وقعت ثمان ولو قال انت طالق ثلثا الا  
 اثنتان وقعت واحدة ولا فرق بين استئناس الاقل والاكثر واذا كان الاستئناس  
 منقطعاً بسكوت او كلام لم يؤثر وادرك لسانه بالاستئناس صح اذا تكلم بالمرء  
 سواء كان مسموعاً او لم يكن مسموعاً وروي عن ابي يوسف ان النفس لا يقطع  
 الاستئناس اما كلمة ان شاء الله اذا وصلت بالكلام وقع حكمه اي تصرف كان  
 ولو جمع بين ميمين ولو قال انت طالق ان دخلت الدار وعندي حران  
 كلمت كلاماً ان شاء الله تعالى قال ابو يوسف يعوق الى الجملة الثانية واليمين  
 الاولى حيالها وقال محمد بنصر في الكل ولو قال انت طالق وعندي حران  
 شاء الله انصرف اليها بلا خلاف ولو قدم الاستئناس فقال ان شاء الله انت  
 طالق فهذا الاستئناس صحيح في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هذا استئناس  
 منقطع والطلاق واقع في القضا ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ان كان اراد  
 به الاستئناس ولو قال انت طالق وان شاء الله او انت طالق وان شاء الله لم يكن  
 استئناساً في قول ابي يوسف ولو قال انت طالق ما شاء الله فهو استئناس وكذلك  
 اذا قال الا ان يشاء الله ولو ضم مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استئناساً ولو  
 قال انت طالق ان شاء زيد فالطلاق موقوف على مشيئته في المجلس الذي يعلم  
 به ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبريل عليه السلام  
 او ملائكة او سباطين كان استئناساً وبطل الكلام ولو قال انت طالق ثلثا



مدحوا بها يا **سب** طلاق المكره وما في معناه طلاق  
المكره واقع عندنا وقال الشافعي لا يقع وطلاق السكران واقع اذا السكران  
او البهيمه وهو مذهب اصحابنا وكان ابو الحسن يفتي بان لا يقع وهو قول الطحاوي  
واحد قول الشافعي ولو اكره على الشرب او شرب الخمر عند الضرورة فسكر فان طلاقه  
واقع وروي عن محمد اذا شرب النبيذ فصدع من العقل بالصداع دون السكر  
لم يقع طلاقه وطلاق اللاعب والهازل به واقع وكذلك الرجل يريد ان يتكلم بكلام  
فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق لا يرد والطلاق والعناق سواء في جميع ذلك  
في المشهور وروي عن ابي حنيفة انه فرق بين الطلاق والعناق قال يقع الطلاق  
ولا يقع العناق والله اعلم **باب** الرجل يطلق احدي امرأتي بغير  
عنها اذا قال لنسوة له احدي يكن طالق ولم ينو واحدة بعينها طلقت واحدة واليه  
خيار التعيين والنساء ان يجازيها في ذلك حتى يبين اذا كانت نائبا او تلكا ويعتبر العدة  
من حين يبين فان كن اربعاً تزوج اخرى قبل البيان ولم يكن دخل بها جاز ولو  
كان دخل بها لم يجز نكاح الخامسة حتى يبين احدها وسقطي عنها ولو كان  
قال لامرأتين ذلك فلم يبين حتى ماتت احدها طلقت الباقية وكذلك لو لم تمت ولكن  
جاء مع احدها او قبلها او حلف بطلاقها او طاهر منها او طلقها تعينت الاخرى  
للطلاق ولو ماتت احدها قبل البيان فقال اياها عنت بالطلاق لم يبرئها  
وطلقت الباقية وكذلك اذا ماتت جميعاً بعد الاخرى لم قال عنت التي  
ماتت اولاً لم يبرئ منها ولو ماتت معها او احدها قبل الاخرى ولا يبرئ ورث  
من كل واحدة نصف ميراثها ولو قال ازدت احدها بعينها سقط ميراثه عنها  
ويرث من الاخرى نصف ميراث الزوج ولو مات الزوج قبل البيان ورث ميراث  
امراة بينهما فان كانت له زوجة اخرى كان لها نصف الميراث ولو طلق واحدة بعينها  
ميراثا ازدت بعد الطلاق التعيين كان القول قوله ولو اريد انما وانقضت  
عندها معا او كانتا ضعيفتين فارتفعت امرأته وما يتا لم يكن له ان يبين ما وقع  
في احدها ولو كان دخلت معها ثم طلق احدها لم يخاصت طر واحدة تلك حيث ثم  
يبين في احدها فعلم العدة من وقت البيان فان رجع بعد ذلك صحت الرجعة في  
قول ابي يوسف وقال محمد لا يصح ولو قال احديهما طالق واحدة والاخرى ثلثا  
فخاصت احدها ثلث حيث باتت بواحدة والاخرى طالق ثلثا ولو ضم الي امرأته  
ما لا يقع عليه الطلاق مثل الخ والبهيمة فقال احديهما طالق طلقت منكوجة في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يطلق ولو ضم الي منكوجة رجلا فقال احديهما

طالق لم يقع الطلاق على زوجته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يقع فصل  
ولو طلق امرأة من نسائه ثلثا بعينها ثم نسبها لم يحل له وطئ واحدة حتى يعلم التي  
طلق ولو ارفعته الي القاضي وطلب من القصة فضا عليه بنفقة من وجبه حتى يبين  
التي طلق منها ولو ادعت كل واحدة منهما انها المطلقة بولايتها لم يحلف لكل  
واحدة فان ابي وزق بينه وبينهم وروي عن محمد فيها اذا كانتا امرأتين  
ابنه اذا حلف لاحدها طلقت التي لم يحلف لها وان لم يحلف للاولى طلقت  
وان نكحها علي البهيم حلفت لها فان حلف لها حنيفة عنها حتى يبين فان وطئ  
احدها قال لم يطأها مطلقاً ويغني له فيها بينه وبين الله تعالى ان يطلق كل  
واحدة منهما ويتركهن ولو تركهن بغير طلاق لم يحل لهن الزوج والا حسن ان لا  
يترفع واحدة الا اذا تزوجت فان تزوج واحدة قبل الزوج جاز نكاحها وكانت  
الاخرى في الحكم هي المطلقة والله اعلم **باب** ما يجب للمطلقة قبل  
الدخول والمطلقة قبل الدخول بها نصف المهر ورض فان دخل بها او خلا  
بها او ماتت احدها وجب كل المهر ورض وان لم يسم لها مهر او قالوا يجب مهر المثل  
فان طلقها قبل الدخول وجبت المنة ولو شرط مع المسمى بالبس ببال نحو طلاق  
الصرة او على ان لا يخرجها كان لها تمام مهر مثلها مع التسمية ولو طلقها قبل  
الدخول بها فلها نصف المسمى وسقط الشرط وكذلك اذا شرط مع المسمى كرامة او  
تزوجها على اقل من عشرة ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ما سمي وعام خمسة  
درهم ولو تزوجها على عين ولم يرد فعدها حتى طلقها قبل الدخول بها عاود  
الملاك في النصف الي الزوج بنفس الطلاق حتى لو كانت امه فعندها نفذ العتق  
في النصف ولو كانت الجارية مقبوضة لم ينسخ الملاك بالطلاق حتى ينسخه  
الحاكم او يسلم المرأة او يقول الزوج قد فسخت وبينا ان المرأة لو اعتقت قبل  
ذلك نفذ عتقها في الكل ولو مائة نصف القيمة ولو اعتقت الزوج لم ينفذ عتقه وروي  
عن ابي يوسف انه ينسخ الملاك بنفس الطلاق وهو قول زفر ولو كان المهر ارم  
او دنائير او مكبل او موروثا في الذمة فقبضت ثم طلقها قبل الدخول فعليه رد  
مثل نصف ما قبضت وليس عليها رد عين المقبوض ولو كان المهر عبدا وسطا  
او ثوبا وسطا في الذمة فسلم اليها ثم طلقها قبل الدخول فعليه رد نصف المقبوض  
ولا يعود الي الزوج بنفس الطلاق ولو سمي الف درهم ثم زادها بعد العقد مائة  
ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف الالف وبطلت الزيادة وروي عن ابي يوسف  
ان لها نصف الزيادة قايضا وكذلك اذا لم يسم في العقد شيئا ثم مرض لها بعد العقد



او فرضه الحاكم ثم طلعا قبل الدخول فلما المتعة وقال ابو يوسف يجب نصف  
المعروض والمتعة ولجنة المطلقة قبل الدخول اذا لم يسم لها مهرا وانه مستحب  
لكل مطلقة قال ابو الحسن والمتعة الواجبة يعتبر بحال المرأة وقال ابو بكر  
الرازي هي على قدر حال الرجل ومهر المثل على قدر حالها والنفقة على قدر حالها  
وهذا قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة وابو يوسف المتعة لايزاد على نصف  
مهر المثل ولا ينقص من خمسة دراهم والمتعة ثلثة اثواب ذريع وخمار وملحفة  
وكل مرفقة حات من قبل المرأة فلا متعة لها وان كان من قبل الزوج فلها المتعة  
ولو خير امراته فلخارت متعة مرفقة من قبل الزوج وكل مرفقة من قبل الزوج  
بعد الدخول مستحب فيها المتعة الا ان يرد او ياتي الاسلام والله اعلم  
**باب ما يستحق به جميع المهر بما كده بالدخول وبالحلوة الصحيحة**  
وهي ان لا يكون مانع من الوطئ وقال الشافعي لا يملك بالحلوة وتفسير للحلوة الصحيحة  
ان لا يكون ثم مانع حقيقي نحو ان يكون ثم ثالث او يكون احدهما مريضا يمنع  
الجماع والمانع الشرعي يمنع من الحلوة وذلك ان يكون احدهما صائما في رمضان  
او محرما بحجة مؤبدة او نافلة او تكون حائضا واختلفت الرواية في صوم غير  
رمضان ذكر ابو الحسن ان النفل كالعرض والصحيح ان صوم التطوع والقضا  
والنذر لا يمنع من الحلوة ولو خلاها في قبة وارضى البسر به حلوة ولو خلاها في  
سطح اوجب عليه فليس حلوة ولو كان معها في البيت اثمى او ياتى او امرأة اجنبية غلب  
حلوة وكذلك لو تزوج امرأتين فخلاهما فليس حلوة ولو كان ثمة امه كان موقفا  
نقح الحلوة ثم رجع والصبي الذي يعقل كالرجل وان كان لا يعقل فهو حلوة صحيحة ولو  
كالصبي ولو قتلت المرأة نفسها فلها المهر وقال الشافعي لا يجب ولو كانت امه  
فقتلها المولى فلا مهر لها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب للمولى  
ولو قتلت الامه نفسها فعن ابي حنيفة روايتان في رواية لا يجب وفي رواية  
يجب وهو قولها واذا نكح المهر لم يسقط واذا اجابت الفاقة من قبلها والعدة  
واجبة في الحلوة الفاسدة وان خلاها وهي رتقا فلها نصف المهر ولا عدة عليها  
وكذلك حلوة المريض ولو خلاها وهو حي فلها المهر وعليها العدة في قول ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لها نصف الصداق قال ابو الحسن والعدة واجبة  
على قولها وقال ابو يوسف ان كان ينزل فعليها العدة وان كان لا ينزل فلا  
عدة عليها ولو اجابت بولد ما بين سنة اشهر الى تمام السنتين لزمه النسيء  
لها جميع الصداق والحضي والعينين تيكده المهر بالحلوة ويجب العدة **باب هبة**

اذا وضعت المرأة الصداق قبل القبض للزوج ثم طلعا قبل الدخول فلا  
شيء له عليها وقال زفر والساجي يرجع بنصف المهر ولو قبضت المهر وهو  
عين ثم وهبته للزوج لم يرجع عليها بشيء ولو كان المهر دراهم او دنانير او كيلا  
او موزن ونافى الذمة رجع عليها بنصف المقبوض ولو قبضت النصف وهبت  
له الباقي ثم طلعا قبل الدخول قال ابو حنيفة لا يرجع عليها بشيء وقال ابو يوسف  
ومحمد يرجع بنصف المقبوض ولو كان المهر حاريرة فتولدت قبل القبض ارجع عليها  
ووجب الارش او تعيبت ثم وهبت له ثم طلعا قبل الدخول رجع عليها بنصف  
الصداق ولو كانت الزيادة في بدنها فتوهبت له ثم طلعا كان له ان يقضيها في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ليس له ان يقضيها ولو باعته المهر او هبته  
على عوض ثم طلعا رجع بنصف القيمة ويعتبر القيمة يوم البيع ولو كانت قبضت  
ثم باعته اعتبرت القيمة يوم القبض **باب الطلع الخلع والطلاق** **باب**  
وقال الشافعي في نكح ولو قال لامرأة خالعك شيوي الطلاق ولو طلاق وان  
نوى ثلثا فثلث ومطلق لفظ للخلع يجوز على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيري  
اخلع امرأتي فخلعها بغير عوض لم يقع ولو خلعا على الف درهم فثلث ثم  
قال لم اؤخذ بك طلاقا لم ينفذ والخلع يقتضي الاجاب والقبول ويعتبر  
في جانب الزوج عينا وتعليقا في الطلاق بقبولها حتى لم يقع رجوعه ولم يبطل  
بقيا مدعي المجلس ولم يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا  
بلغها فلها خيار القبول في مجلسها وبمع العلق بالشروط والاضافة الى الوقت  
نحو ان يقول اذا جاءك عندك خالعك على الف درهم واذا اعدت فلان ففك  
خالعك كان القبول اليها بعد مجي الوقت وقد مر فلان واما في جانب المرأة  
فيعتبر بالقبول في باب البيع يصح رجوعها قبل قبوله ويبطل بقياها عن المجلس  
وبقياها ولا يتوقف حال غيبة الزوج ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا  
الاضافة الى وقت وينبغي على هذا ما قال ابو حنيفة اذا خالعا وشطرت  
المرأة لنفسها خيارا جاز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز واذا كان الشئون  
والكراهة من جانب الرجل فخالع زوجها جاز في الحكم ولو مر وهو مكروه  
ولو كان الشئون من قبلها حل له اخذ العوض وبكره اخذ ما اراد على ما لفظها  
وكلم ما صلح انه يكون مبرا فخالع عليه جاز وما خير الزوج فيه بين اعطاء  
العن او قيمته كذا كذا الحيوان المطلق كذا كذا ثبت لها الخيار ولو خالعا  
على حرة او خنزير او هبته او دمرت ثبت الفاقة ولا شيء على المرأة ولا شيء



من المهر ولو خالها علي ما في بطون غنمها او جارية من ولد او علي ما في صنوعها  
من لبن او علي ما في النخل من ثمروا اشارت اليه فان كان هناك شيء فهو له وان لم يكن  
رجعت عليه ما استحققت بعقد النكاح وقال الشافعي الجبل واللبن لا يصح ذكرهما بدلا  
واذا اقامت علي ما في يدي او يدي من متاع فان كان هناك متاع فهو له وان لم يكن  
رجع عليها بالمهر ولو قالت علي ما في بطون غنمي او صنوعها او ما في نخلي او يدي  
او يدي ولم تزدد علي ذلك فان كان هناك شيء اخذه وان لم يكن فلا شيء له ولو قالت  
علي ما يلد غنمي او ثمر نخلي او ما رثت العامر او ما اكتسبه او ما استغل من عقاري  
فقبل وقعت الفرية وعليها ان تزود ما استحققت من المهر وجد ذلك ام لا ولو اخلعت علي  
ما في يدها من الدراهم والدنانير والفلوس فان كان في يدها ذلك فهو له وان لم يكن  
فعليها ثلثه وثمان في الدراهم والدنانير وعدد ابي الفلوس والخلع حايث عند  
السلطان وغيره والطلاق علي ما لم ينزل الخلع في احكامه الا ان بدل  
الخلع اذ ابطال بقي الطلاق باثنا واذا كان الطلاق علي عوض لا قيمة له بطل  
العوض ويكون الطلاق رجعي ولو خالها علي حكمه او حكمها او حكم اجنبي فالنسيئة  
فاستدة ومهرها حكم علي ما امر في النكاح ولو خالها او قبل ايا سقط كل حق تعلق  
بالنكاح فان كان قبل المحول ولم يدفع المهر لم يكن لها المطالبة بشيء وان كانت  
المرأة قبضت المهر لم يكن للزوج عليها شيء في قول ابي حنيفة وقال محمد لا يسقط  
فيها الا ما سميا وقال ابو يوسف في المبراة كما قال محمد ابو حنيفة وفي الخلع  
كما قال محمد واذا قالت لزوجي طلقني ثلثا علي الف فطلقها واحدة وقعت بغير  
شيء وقال ابو يوسف ومحمد يقع بثلث الالف ولو قالت طلقني واحدة بالف  
فطلقها ثلثا وقع الثلث مجانا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب  
كل الالف ولو قالت طلقني واحدة فقال انت طالق ثلثا بالالف يوقف على قبولها  
في قول ابي حنيفة فان قبلت جاز ولا بطل وعندها يقع الثلث واحدة بالف وثلاثا  
بغير شيء وحكي ابو الحسن عن ابي يوسف انه رجع الي قول ابي حنيفة في هذه المسئلة  
ولو قالت طلقني وكذا الف وطلقها فلا شيء له وقال ابو يوسف ومحمد له  
الالف والله اعلم **باب** الايلاء الايلاء هو المهر على ترك وطئ  
المسكوحة اربعة اشهر لو اكثر ولا يصح على اقل من ذلك ولو جامعها في مدة الايلاء  
لزمته الكفارة واذا مضت اربعة اشهر لم يقع بها بانته منه بتطليقة وقال  
الشافعي واذا مضت اربعة اشهر يقال للزوج امان نفى اليها او تطلقها واما  
مدة ايلاء الامة شهران واذا مضت هذه المدة فالحكم فيها كالحكم في الحرة

وقال الشافعي هي كمدة ايلاء الحر ولا يكون ايلاء الا بالخلع علي الخلع في المهر حاشا  
ويروى عن محمد انه اذا حلفت لا ينسج جلد ولا يكون ايلاء واذا مضت اربعة  
اشهر وبانت بتطليقة ثم مضت اربعة اشهر وهي في العدة لم يقع طلاق ولو تزوجها  
بعد مضى اربعة اشهر ثم مضت اربعة اشهر اخرى بعد التزوج بانت بتطليقة وكذلك  
في الكرة الثالثة ولو عادت اليه بعد رجوع مضت اربعة اشهر ولم يطلها لم يقع  
شيء وقال ابو بكر بن محمد بن مولى ابن ابي حنيفة وروى عنها ولما مضت اربعة  
اشهر وهي في العدة وقعت اخرى بالايلاء **باب** الحلف الذي يكون  
الحلف بها مولا اذا حلف باسم من اسما الله تعالى كقوله والله فهو بمنزلة وكذا  
اذا حلفت بصفة من صفات الذات كقوله وعزة الله وعظمته وقدرته وكان  
القبيل من في قوله وعلم الله ان يكون ميا وفي الاصح ان لا يكون ميا واما  
صفات الفعل فالحلف بها لا يكون ميا لقوله وروى عنه وعنه وعنه وعنه وعنه  
القسم الباء والواو والتا وكذا كقوله وايم الله او ايم الله او ايم الله او ايم الله  
او ايم الله او ايم الله وقال ابو بكر بن محمد بن مولى ابن ابي حنيفة وروى عنه  
محمد بن عبد الله او ميثاقه او دميته فهو بمنزلة ولو قال ان قرئت فانما يري من الايلاء  
او يهودي او نصراني فهو بمنزلة وقال الشافعي لا يكون ميا ولو قال ان قرئت  
علي من او كفارة بين او حجة او مرة او هدي او صدقة او صيام او اعتكاف  
او غيره من ذلك لو قال ان وطئت ففديت حر او فلان طالق ولو قال ان قرئت  
فعل ان اصلي ركعتين او اعز ولم يكن مولا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد بن مولى ابن ابي حنيفة ان قرئت ففديت حر او فلان طالق ولو قال ان قرئت  
بمضي قبل الاربع اشهر فليس مولا وان كان لا يصح الا بعد الاربع اشهر فهو مولا  
ولو قال انما ملك مولا وعنايه الايجاب فهو مولا ولو عناه الخبر بالكذب  
فمن فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدبر في الحلف ولو قال ان قرئت ففديت حر او  
توفي به الطلاق فهو مولا وان توفي اليمن ايض فهو مولا في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يكون مولا حتى يدبر ولو قال ان قرئت ففديت حر او فلان  
فلان وقد كان فلان الا وان توفي الايلاء يكون مولا وان لم يدبر لم يكن مولا  
ولو الا من امراته ثم قال اخرى قد اسرك في ايلاءها كان باطلا ولو قال لامرأة  
انت علي حرام ثم قال لامرأة اخرى لم قد اسركت معها كان مولا منها ولو قال ان  
قرئت فكل مملوك املاكي فيما استقبل من حرام او كل امرأة تزوجها في طالق فهي مولا في قول  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون مولا ولو حلف لا جامعها فهو مولا وكذا



لو حلف لا يقربها ولا يبايعها ولا يغتسل منها وكذا اذا قال ان اتيت  
او اصبحت منك برئيد به الجماع وكذا اذا قال ان وطئت او افقتضيت وهي  
بكر ولو حلف لا يمسها او لا يقربها او لا يغتسل منها وقال لم يمس الجماع فهو مصدق  
في القضا وقال محمد اذا اجمعت راسي وراسك وعتا الجماع فهو مولي وان لم  
يعن الجماع فاليمين على ان لا يجمع على من اثنى ولا مرفعة ولو قال لا اقربك سنة  
الا يوما لم يكن مولى وقال لا يقربك مولى ولو قال وابتدعت يوما لم يكن  
مثلا ذلك ثم قال مكن يوما لم قال مثل ذلك انعقدت تلك ابلا وت وان لم يكن  
مدحولا بها فمضت ابنة اشهر من الابل والاول فبانت منه ثم تزوجها عاد  
الابل اعقب الزوج ولو قربها كانت عليه تلك كفارات ولو قال كلما دخلت  
الدار فوانت لا اقربك فدخلت الدار تلك مرات انعقدت تلك ابلا  
وان كانت مدحولا بها فمضت ابنة اشهر من وقت كل دخول وهي في  
العدة وقعت تطليقة ولو وطئها لم يلزمه الا كفارة واحدة **باب**  
**القي** الذي على ضربين احدهما بالفعل والاخر بالقول عند العجز فالقادر على  
الذي لا يكون فيه الا الجماع والعجز عن الوطئ حقيقة كالمرض الذي لا يقدر  
معه على الجماع من جأبه او من جانبها الا ان يكون صغيرة لا يجمع معها او  
رثا او يكون بينهما مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الابل وانما سرة  
محتمة في مكان لا يعرف او محبوسا لا يقدر ان يدخل عليها فالقادر في جميع ذلك يملك  
وذلك ان يقول قبت اليها او واجعتها او ما أشبه ذلك من الالفاظ  
الدالة على الرجوع عما عزم عليه والاشهاد ليس بشرط لازم وانما هو من  
**باب** الاحتياط ومن شرط الذي بالقول ان يستمر العجز ولو لم يمتد حتى يمضي  
المدة فان صح في المدة بطل القبي بالقول والعجز من طريق الحكم غير معتبر  
وهو ان يكون محرما ولا يكون فيه الا بالوطئ وقال لا يبرأ منه بالقول  
واذا اختلف في القبي فان كانت المدة قائمة فالقول قول الزوج وان اختلفا  
بعد مضي المدة فالقول قولها ولو قال بلسانه حال العجز ثم زال العجز قبل مضي  
مدة الابل بطل القبي باللسان ولو الا وهو صحيح ثم مرض فان كان قد تزوجته ما كان  
فيه الجماع فبطل القبي وان كان لا يمكنه الجماع فهو معتدور وفيه بالقول ولو قال اللهم  
بلسانه بعد البيونة لم يكن فيه ولو جامعها بعد البيونة لم يكن فيه ولو جامعها  
بعد البيونة انحلت اليمين ويرتفع الابل ولو بان بالابل وهو مرض ثم  
صح ثم تزوجها وهو مرض فبطل القبي فكذا القبي صحيح في قول ابي يوسف وقال محمد

لا يصح والله اعلم بالصواب **باب** ابله والذمي اذ الا الذمي باسم  
من اسم الله تعالى او صفته من صفاته ذلته فهو مولي في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يكون مولى ولو حلف بطلاق او عتاق فهو مولي في قولهم  
ولو حلف بغيره او قربه مثل العمة والصياح فليس بمولي في قولهم ولو قال فأت  
علي كظهر امي او علوق به ظهرا امرأة اخري لم يكن مولى والذمي في احكام الابل  
كالسليم الا انه لا يلزمه الكفارة في اليمين بالله ولو طاهر المسلم او الاثم ارث وق  
بدار الحرب ثم عاد مسلما فزوجها فهو مظاهر مولي في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف بطل الطهار والابل والله اعلم **باب** الرجل مولي من  
جميع نسائه اذا قال لامرأته له والله لا اقربك فهو مولي منها ان تزوجها  
اربعة اشهر ولم يطأها بائنا وقال لا يقربك مولى حتى يطأ احدها فبكون  
مولى من الثانية ولو قال لا اقرب واحدة منك فهو مولي منها ولو تزوج احداهما  
حنث وقال محمد هو مولي من احدهما وهو القياس ولو قال لا اقرب احدهما  
فهو مولي من احدهما فاذا مضت المدة بانت احدهما وكان له الخيار في تعيين  
الطلاق ولا يملك تعيين الابل في احدهما قبل المدة وكل شيء جعله غايه  
في يمينه مما لو حلف به كان مولى فاذا جعله غايه فهو مولي في قول ابي  
حنيفة ومحمد وذلك نحو قوله لا اقربك حتى اطلق فلانه او استق عبدي او  
ليح وقال ابو يوسف لا يكون مولى ولو قال لا اقربك حتى يموت او اموت  
او اطلقك ثلثا او كانت امه فقال حتى املكك فهو مولي ولو قال حتى  
تخرج الدابة او تطلع الشمس من مغربها فهو مولي استحسانا **باب**  
**الرجل من امرأته على نفسه او غير امرأته** اذا قال لامرأته انت علي حرام  
او حرمك او قال انا عليك حرام او حرم فانه يرجع الي نية فان نوى ثلثا  
فثلث وان نوى واحدة او ثنتين فواحدة بائنه ولو نوى التحريم او لم يكن له نية  
فهو مولي ولو نوى بلطام الطاهر فهو طاهر في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد ليس بظاهر ولو قال ذلك في غير المرأة فهو عيب في قول الشافعي لكون  
عيبا ولو فعل شيئا مما حرمه قليلا كان او كثيرا حنث وانحلت اليمين ولو قال ففاسد  
علي حرام ولم ينو الطلاق فقرب احداهما كفر وسقطت اليمين فبمن ولو لم  
يقرب واحدة منهم حتى مضت المدة بين ولو قال كل هذا علي حرام فهذا اعلى  
الطعام والشراب خاصة وقال لا فرق بين عيب يمينه ولو نوى مع ذلك  
اللباس او امرأته فالتحريم واقع على ذلك اجمع واي شيء من ذلك فعل لم يمتد الكفارة



ولو نوى الطعام خاصة او الشراب او اللباس فهو على ما نوي فيه وبين الله تعالى  
وفي القضا ولو قال كل حل على حرام ونوى امراته كانت اليمين عليها وعلى الطعام  
والشراب ولو نوى في امراته الطلاق لم يدرى الطلاق ولم يلزمه في الاكل والشرب وروي  
عن ابي يوسف ومحمد فبين قال لامرأتين له انما علي حرام ينوي الطلاق في احديهما  
والا يلا في الاخرى فهذا طالق ولو قال هذه هي علي حرام ينوي الطلاق وهذه  
علي حرام ينوي الا يلا فهو كما نوي وروي عن ابي يوسف انه اذا اخذ اللفظ  
كقوله انما علي حرامان انه اذا نوى احدهما نكاحا وفي الاخرى واحدة فهذا طالق  
نكاحا ولو قال ما احل الله لي من مال او اهل ينوي الطلاق في اقله فان احل  
جنث في يمينه ولو قال انت علي كالميتة والدم والحمل الخنزير سئل عن يمينه  
فان نوى كذبا فهو كذب ولا يكون يمينا الا اذا نوى التحريم وان اراد الطلاق  
فالقول فيه كالمقول في الحرام وروي عن محمد اذا قال ان فعلت كذا فانت  
امي يريد به التحريم فهو باطل ولو قال انه معي حرام فهو كقوله علي باب  
الظهار الظاهر في كل من جاز طلاقه ولا يصح من امراته المسمومة وان كان  
عليك الطلاق ولو علق الظاهر بشرط لم ياباها ثم وجد الشرط لم يثبت الظاهر ولا  
يصح ظاهرا الكافر وقال الشافعي يصح ولا يصح ظاهرا والصبي والمجنون ولا يحل للمطاهر  
ان يطأ التي طاهر منها ابدانكاح ولا ملأ عين ولا بعد رنج حتى يفر بعد  
وكذلك لو ارتدت وسببت بعد الحاق ولو كفر بعد ما باتت منه او بعد ما  
تزوجت جاز وصريح الظاهر ان يقول انت علي كظهرامي فهذا ظاهرا نوي  
او لم ينو وكذلك ان شبه عضوا منها وهو يعبر به عن الجميع او جزا وشافعا  
وان ذكر عضو لا يعبر به عن الجميع كاليد والرجل لم يثبت الظاهر وقال  
الشافعي يكون مظاهرا ولو شبه امراته بعضو من امه فان كان لا يجوز  
النظر اليه كالبطن والفخذ والعرج فهو ظاهرا وكذلك اذا وقع التشبيه بنذوات  
الحرام كالاحنت والعمة والخالة وكذلك لو شبهها بمس حرم عليه بالرفاع  
او بالصهرية كأم المرأة وامرأة الاب ولو شبهها بامرأة زانية ابوة  
او ابنه فهو مظاهر في قول ابي يوسف وقال محمد لا يكون مظاهرا وعلى  
هذا الاختلاف لو ان حاكما حكما حوازا نكحها لم ينفذ في قول ابي يوسف  
وقال محمد ينفذ ولو قبل اجنبية شهوة او نظر الي زوجة لشهوة ثم  
شبه زوجته بابنتها لم يكن مظاهرا في قول ابي حنيفة ولا يشبهه هذا الوطى  
وقال ابو يوسف يكون مظاهرا ولو شبهها بمس حلاله في حال كلفت المرأة

او امرأة لزوج او محوسية او مرتدة لم يكن مظاهرا ولو قال انما منك مظاهرا  
او طاهر منك ومنه الاجاب فهو مظاهر ولو قال انت مني كظهرامي او عندك  
او معي فهو مظاهر ولا ينبغي للمرأة التي طاهر منها ان يدعه يفر بها حتى يكفر ولها  
ان تطالبه وتجبره الحاكم حتى يكفر ولا ينبغي له ان يهاش ولا يقبل ولو قال اردت  
بالظهار الاحبار كما قالوا لم يصدق في القضا وكل ما لا يصدق الحاكم وكذا المرأة  
لا يسمعها ان يصدق ولو طاهر من اربع شهوة فعليه من كل واحدة كفارة وكذا  
اذا طاهر من امراته مرارا في مجلس او مجلس فعليه لكل طاهر كفارة الا ان يكون  
عنا الظاهر الاول واذا وطئ المظاهر فينبغي ان يستغفر ولا يعود حتى يكفر  
ولو طاهر من امته او امرؤ له لم يكن طاهرا ولا تكون المرأة مظاهرة من زوجها  
وروي عن ابي يوسف انه يلزمه كفارة الظاهر وقال الحسن يلزمه كفارة  
اليمين ولو طاهر منها مدة معلومة يوما او شهرا ثم مضى الوقت سقط الظاهر  
وقال الشافعي الظاهر لا يوقت ولو قال انت علي كما هي فانه يرجع الي يمينه  
فان اراد الكرامة فليس بشي وان اراد الظاهر او الطلاق او الا يلا فهو كما نوي  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف هو محرم وقال محمد هو طاهر ولو قال  
انت علي حرام كما هي فهذا علي يمينه وان لم يكن له نية كان ظاهرا ولو قال انت علي  
حرام كظهرامي لم يكن الا ظاهرا وان نوى به الطلاق في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد اذا نوى به الطلاق كان طلاقا وروي عن ابي يوسف انه  
يلزمه الطلاق والظهار جميعا باب كفارة الظاهر الكفارة تجب  
بالظهار والعود جميعا والعود عندنا هو العزيمة علي ان يطأها وقال الشافعي  
هو الغرم علي الامساك نكاحا حتى لو سكت عن طلاقها عقيب الظاهر ثبت  
العود وقال بعض اصحاب الظواهر العود ان بكر الظاهر ولو عاد ثم بداه  
ان لا يطأها سقطت الكفارة كما كانا عندنا غير مستقرة ولهذا يسقط بوقوع  
موتها وقال الشافعي اذا باتت عن الطلاق عقيب الظاهر استقرت الكفارة  
والكفارة ما ذكر الله تعالى في كتابه فتحريم رقبة من قبل ان يتأسا فمن لم يجد فصيام  
شهرين متتابعين من قبل ان يتأسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا  
فوجب علي هذا الترتيب ويجب تقديم علي المسيس وقال مالك يجوز ان  
يطأها قبل الاطعام ولو اعتق بعض الرقبة ثم وطئ فعليه ان يستقبل عنق  
الرقبة في قول ابي حنيفة ولو جامعها في جلال الصوم جاعا يفسد الصوم  
استقبل ولو جامعها ابلا او ناسيا لصومه استقبل في قول ابي حنيفة



ومحمد وقال ابو يوسف والسابع يمضي فيه ولو جامع في خلال الاطعام لم يلزمه  
الاستقبال ولا يجزي الرقبة العيا ولا المعطوعة اليد او الرجلين او اليد  
والرجل من جانب واحد او مقطوع الابهام ويجوز العور او المعطوعة  
اليد والرجل من خلاف ولا يجوز للمرأة وتجويز الصماء استحسانا وكذا يجوز  
مقطوع الاذنين وذاهب الحاجبين وشعر الحية واما مقطوع الشفتين اذ  
كان يقدر على الاكل جاز ولا يجوز ساقط الاسنان ولا يجوز ام الولد والدة  
وتجوز المكاتب اذ لم يود شيئا من بدل الكفاية وقال السافعي لا يجوز ولو ادعى  
شيئا من بدل الكفاية لم يجز ولا يجوز ان يعق من كفارة عبد اعلى ماله ولو  
استق عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن الضمان فاعق الباقي لم يجز في قول  
ابي حنيفة وعندهما يجوز اذ كان موسرا ولو كثر بالا طعام كان الواجب فيه  
ما هو الواجب في صدقة الفطر ويجوز الصبر الى مساكين اهل الذمة  
وقال ابو يوسف لا يجوز ولا يجوز ان يعطى بغير اهل الحرب وان كانوا مشركين  
وتجوز اعتاق الرقبة الكافرة وقال السافعي لا يجوز **باب الرجل**  
**يطلق امرأته ثلثا حتى تحل له** واذا اطلقها ثلثا متفرقا او مجتمعا سنح  
او بدعا حرمت عليه حتى تنك زوجا غيره ونكاحا صحيحا ونكاح الصبي والمجنون  
بجلاء للزوج الاول وكذا الصغيرة المطلقة ثلثا بمنزلة الكبيرة ولو اطلقها ثلثا  
وتزوجت باخر فطلقها ثلثا قبل الدخول ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت  
للاوليين ولو اطلقها الزوج الثاني عبد او مدينا او مكاتباً بن زوجه ابان  
المولى ودخلوا بها حلت للاول وكذا لو كان مسلوا لا جامع ولو كان عبقرا  
لم يحل للاول فان حملت فولدت حلت للاول وصارت محصنة عند ابي  
يوسف وقال زفر والحسن لا يحل للاول ولا تكون محصنة ولو تزوجت  
ومن قصد بها التحليل ولم يشترط ذلك بقول حلت للاول ولو شرط الاطلاق  
بالقول وانك تزوجها لذلك فالنكاح صحيح في قول ابي حنيفة وزفر وحل للاول  
وبكره ذلك للثاني والاولة وقال ابو يوسف النكاح الثاني فاسد لا يحل  
للاول وقال محمد النكاح الثاني صحيح ولا يحل للاول واذا امت المطلقة  
ثلثا الى زوجها الاول وقالت تزوجت زوجا ودخلني وانقضت عتي  
جاز له ان يتزوجها ويصدها اذ كانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها  
قال الحسن ابن زياد اذ تزوجها ولم يخبره بشئ ثم قالت لم أتزوج او  
تزوجت ولم يدخلني وكذا به الزوج فالقول قول المرأة في ذلك ولو كان الزوج

في حنفى او فاس او امرأته حلت للزوج الاول واذا تزوجت  
النصف انية بغير اذن ودخل بها حلت للنكاح الذي طلقها  
ذلك وكذا لو كان الزوج الثاني محصرا

هو الذي قال لم يتزوجني او لم يدخل بك الثاني وقالت المرأة لا بد ان يكون ذلك قالوا  
قوله وبفسد النكاح بقوله ولها عليه نصف المسمى بان لم يدخلها والكران دخلها  
والدخول في النكاح الفاسد لا يحلها وكذلك النكاح الثاني ان كان مختلفا في مساهة  
لم يحل به عند من يقسده واذا اطلق زوج المرأة ثنتين لم يحل له حتى تنك زوجا غيره  
ووطي المالك لا يحل للزوج الاول ولو اشترى الزوج لم يحل له ملك البهي وقال  
ابو يوسف وابو حنيفة اذ اطلق امرأته تطلقه او تطلقين ثم عادت اليه  
بعد زوج عادت بثلث تطلقات وقال محمد والسافعي لا يؤثر الزوج الثاني  
**باب الطلاق في المرض** واذا اطلق المريض امرأته طلاقا جعيا  
ورثت مادامت في العدة ولو طلقها ثلثا او طلاقا بائنا ثم ماتت وهي في العدة  
ورثت وقال السافعي لا ترث والمعتبر هو المرض الذي يكون منه صفا  
ويكون صلحت فراشها ما اذا كان يحيى ويذهب في حوائجه وهو موعود ذلك  
بحم فهو بمنزلة الصحيح ولو طلق المحضور او الواقف في صف القتال او المحجور  
في حد او قصاص فهو بمنزلة الصحيح ولو قدم ليقبل او بارز وخرج عن الصف  
فهو كالمريض وكذلك المرأة اذ اطلقت في حكم المريض ولو قام مرضها من  
مرضه بعد ما طلقها وكان يحيى ويذهب ويقوم للصلاة ثم نكس فعاد الى  
الحالة الاولى فمات لم يرثه وقال زفر يرثه ولو جات العورة من المرأة  
في مرضها او في حال طلقها برودة او غير ذلك ورث الزوج منها ولو طلقها ثلثا  
وهو مريض وهي لا يتوارثان ثم صار الى حال يتوارثان نحو ان يكون احدهما  
عبد اقبعت او تكون المرأة كتابية فتسلم ولو طلقها ثلثا ثم قبلت ابن زوجها  
ثم ماتت وهي في العدة فلها الميراث ولو ارثت في عتقها لم اسلمت فلا  
ميراث لها وكل تركة جات من قبل المرأة في مرضه فانها لا ترثه وكذا لو طلقها  
فسوى الحائز اذ اطلق الزوج في صحته او مرضه طلاقا مقعلا ولها صنف بدفعات  
ذلك لم ترث وان لم يكن لها منه بد مثل كلام الاب او الام او الصلوة او الصبر  
او اتضا الدين ففعلت وهو مريض فانها ترث في قول ابي حنيفة وابو يوسف  
وقال محمد لا ترث اذ كانت البهي في الصحة ورثت عن ابي يوسف انه اذا  
علق بدخولها الدار ولها حاجة الى الدخول فلها الميراث ولو علق بحي راس  
الشهر في حالة الصحة او بفعل جنبي وذلك الفعل لا بد منه ففعل في المرض لم  
يصرف وان اذ جعل طلاق امرأته الى جنبي في الصحة فطلقها في المرض فان كان  
التقويض على وجه لا يمكن عزله نحو ان يملكه لم يرث وان ملك عزله ورثت



حائضا انما مكرهة او مطاوعة لم يترد ولو آلى منها وهو مريض وانقضت مدة  
الابلاء وهي في العدة ورثت ولو كان الابلاء في حالة الصحة واللعان في حالة المرض  
ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تراث ولو ارتدت المرأة وهي  
مريضة وماتت في العدة فلزوجها الميراث ولو ارتدت وهي حية لم يرثها الزوج  
ولو ارتدت الزوج ورثت ما دامت في العدة وان كان الزوج صحيحا واد الخيارات  
امراة العنين نفسها في مرض الزوج فلا ميراث لها ولو طلق في المرض ودأب المرض  
به اكثر من سنتين ثم مات بولد بعد مائة شهر فلا ميراث لها في قول ابي  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لها الميراث ولو قال في صحة لاميرت حنة احدكما  
طالق فتبين فاعقبا ثم اختارا ان يوقع على احدهما في مرضه فلا ميراث لها ولو  
كانت احدهما حية فاعقبا ثم اختارا ان يوقع على الزوج الطلاق فيها فقد ذكر في الرواية  
انها لا تحل له الا بعد زوج ولها الميراث ولم يذ كر خلافا وذكر ابن سبابة ان  
هذه اقوال ابي يوسف الاخير فاما في قوله الاول وهو قول محمد الطلاق رجعي  
ولها الميراث ولو قال ان لم افعل كذا فانت طالق ثلثا فلم يفعله حتى مات ورثت  
ان كان رجلها وان ماتت هي ورثتها باسبب فرق العنين ويوجب العنين  
سنة فان وصل اليها والا فرق بينهما ويكون طلاقا بائنا ولها الميراث كاملا وعليها  
العدة ولو اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليها فان كانت ثيبا فالقول قول  
الزوج مع يمينه وان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن هي بكر فرق بينهما  
وان ثلث هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه ويجوز في الواحدة العدة والثبائ  
احوط واذا اقرت ان لم يصل اليها اجله القاضي حولا من حين ترفعها ولا يحتسب على  
الزوج ما قبل ذلك ولو وصل اليها مرة فلاحيا رها وروي عن ابي يوسف انه  
اذا اخرجها الحاكم فقامت من مجلسها قبل ان يخطب شيئا او اثبتت مكرهة بطل  
حيا رها بمنزلة خير الزوج وظاهر الرواية انها تبقى حيا مدة ما لم يطل او ياتي بما  
يبدل على الابطال ولو قامت معه بعد مضي الاجل مطاوعة في المضاجعة وغيرها  
لم يكن هذا مضاجعة بطلت واثبت واذ اجل العنين فاما بالحيض وشهر رمضان  
محتسبة عليه ولا جعل له بدل وروي عن ابي يوسف انه اذا مرض احداهما صلا  
يستطيع معه اللعان فان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر لم يحتسب عليه  
وجعل له مكانا وكذا الغيبة وهذا الصحيح الروايات عنه وروي عن محمد انه يدر  
بالشهر وقال ابو يوسف اذا جئت حرة الاسلام لم يحتسب على الرجل مدة الحج  
وان حج هو احتسب عليه وقال محمد اذا اقامت وهو حرم اجل سنة بعد الاقام

وان خاصمت وهو مظاهرها فان كان بعد نزول على الفسق اجل سنة من حين الخصومة وان  
كان لا يقدر على ذلك اجل اربعة عشر شهرا ولو طاهر بعد ما اجل لم يزود على المدة شيئا  
ولو وصل الى امرأة له اخرى لم يبطل الاجل في حق هذه ولو كان الزوج محبوسا لم يوجبه  
فجرت للمالك ولو كان حيا اجل ولو تزوجت وهي تعلم بحاله فلا حيا رها ولو تزوجت  
ووصل اليها مرة فافارقه ثم تزوجته ولم يصل اليها فالحيا رها ولو كانت المرأة ثيبا  
والزوج عنين فلاحيا رها ولا ترد المنكوحه بعيب فيها من جذام او برص او جنون  
او رتق او قران وقال الشافعي ترد بهذه العيوب الخمسة ولو وجدت المرأة بالرجل  
شيئا من هذه العيوب لم يثبت لها الحيا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد يثبت لها الحيا في الجنون والجذام وكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بغير ر  
واذا افرق الحاكم بينهما بسبب العنة فجات بولد ما بينهما وبين سنتين لزمه الولد  
فان قال كنت وصلت اليها بطل الحاكم الفرقه كذا يروي عن ابي يوسف ولو كان  
الزوج محبوسا ففرق بينهما فجات بولد ثبت النسب ولم يبطل الفرقه ولو اقام  
البينة على اقرارها قبل الفرقه انه وصل اليها بطلت الفرقه ولو اقرت هي بذلك  
لم يبطل الفرقه ولو كان الزوج صغيرا لم يوجب ويقتصر بولده واذا كان زوج الامه  
عينا فالحيا رها المولى في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال زفر الحيا رها فاذا  
قتل على الزوج بالصلوة والصوم او اشترى جارية فقد روي الحسن عن ابي حنيفة  
انه يقسم لامرأته يوما وليلة من اربع ذكرا بولكر الرازي ان المراجعة بالقسم  
تثبت حال مشاركة الزوجات فان لم يكن له زوجة غيرها لم يقسمها والله اعلم  
**كتاب اللعان** لا يثبت الابن الزوجين الحرين  
البالغين غير المحرورين في القذف اذا كانا مسلمين وقال الشافعي كل من كان من  
اهل اليمن فهو اهل لللعان ولو تزوج امرأة نكحها فاسدا فقد نفى كماله وقال  
الشافعي يلاعن ان كان بولد واذا قذف الاخرس امرأة فلا لعان بينهما واذا كان  
المرأة آمة او كافرة او عفيفة لم ينفى بها فلا لعان ولا حد وكذا ان كان القاذف  
صبيا او مجنون او كواكب الزوج نفسه وجب الحد ولو صدقته المرأة فلا حد  
ولا لعان ولو طلقها ثلثا لم يجب حد ولا لعان ولو كانت المرأة حرة عفيفة مسلمة  
والزوج كافرا او عبدا او محرورا في قذف فعليه الحد ولو كان الزوج حرا مسلما باقلا  
غير محرور في قذف والمرأة كافرة او آمة او صغيرة او مجنونة او زانية فلا حد  
على الزوج ولا لعان ولو كانا محرورين في قذف فعليه الحد واذا وطئت المرأة  
بشيئة فقد نفى اجنبيا لم يجب عليه حد ولو قذف في الزوج لم يكن عليه لعان وقال



ابو يوسف ومحمد اخراجهما من المذموم واللعان وصفة اللعان بغير ولد كما نص الله تعالى  
في كتابه وروى عن ابي حنيفة انه يحتاج الى لفظه المواجه وهو ان يقول فيما رويك  
من الزنا وقال ابو الحسن اذا ذكر بلفظه المواجهة واشاورني واذا تم اللعان بينهما  
لم تقع الفرية بينهما حتى يفرق الحاكم وقال وموتع الفرية بلعانها وقال الشافعي  
بلعان الزوج وقال ابو حنيفة ومحمد اذا فرق القاضي بينهما في تطلقه بائنه وقال  
ابو يوسف وزفره في فرية بغير طلاق وتثبت الحرمة على التاميد كحرمة الرضاع وهو  
قول الشافعي وعلى هذا اذا كذب الملاعن نفسه او صارت بحاله لو كانت عليه في الا  
لم يحل اللعان بينهما كالزنا من المرأة وما اشبه ذلك حاز له ان يزوجها في قول ابي حنيفة  
ومحمد خلافا لهم واذا اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود كسر اللعان من كل واحد منهما  
وقعت الفرية فان كان قبله لم يقع ولو اخطأ الحاكم فبدا بالمرأة قبل الرجل فانه بعد  
اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرية ولو انقضت عند الحاكم ولم  
يفرق حتى عزله او مات فان الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد لا يستقبل ولو طلعا بذلك او طلاقا بالثبوت بعد القذف فلا حد  
ولا لعان وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو كان الطلاق رجعا لا عين وابي الزبير  
ابي ان يمتنع حتى يمتنع وجب الممتنع منهما **باب اللعان في**  
**الولد** واذا اجابت زوجة الرجل بولد فقال له لم تلديه فلا لعان بينهما ولو اقر  
بالولادة او شهدت القابلة ثم قال ليس بابني اخن وفرق بينهما والزمر الولد له  
وقال ابو حنيفة انه ان ينفيه ما لم يظهر منه ما يكون اعترافا او دلائل عليه من فعل  
تصفيه او اتيه من متاع الولادة او تمضي مدة من الولادة ما يفعل به في العادة  
وقال ابو يوسف ومحمد يعتبر مدة النفاس اربعون يوما وعلى هذا الغالب من امره  
اذا لم يعلم بالولادة حتى قدم فهو على الاختلاف الذي مر وروى عن ابي يوسف انه  
اذا قدم قبل النفاس فهو مدة النفاس وان قدم بعد الفصال فليس له  
ان ينفيه ولو هني بولد المرأة فسكت هو اعتراف وروى عن محمد انه فرق بين ولد  
المرأة وولد الامه فقال اذا هني بولد الامه فسكت لم يكن اعترافا بخلاف ولد  
المرأة وكل من نسب يثبت باقراره او بطريق الحكم لم ينفى باللعان وبنائه ما روي عن  
ابي يوسف في رجل اجابت امرأته بولد فنهاه فلم يلاعنها حتى قد بها اجنبى بالولد  
فحد بثلث نسب الولد ولا ملاعن بينهما ولو نفي ولد زوجته وحامها من اللعان بينهما  
لم يثبت وكذا لو كان العلوق في حال اللعان بينهما ثم صارت بحال فلا لعان  
عوان كانت امه او كتابية حال العلوق فاعتقت لو اسلمت فانه لا ملاعن ولا ينفي

النسب ولو نفي ولد حرة فصدقه فلا حد على الزوج ولا لعان وهو انهما لا يصدقان على  
النفي ولو اجابت بولدين في بطن واحد فاقربا لا ولد ونفي الثاني لزومه الولدان وبلا  
ولو نفي الاول واقر بالثاني حد ولونفاها ثم مات احدها او قتل الزمة الولدان بطل  
اللعان في قول ابي يوسف وقال محمد لا يبطل ولو ولدت احدها ميتا فنفاها لا حد  
ولزومه الولدان ولو ولدت ولد افنفاه ولا من القاضي بينهما وفرق بينهما  
بولد بعد يومين ما ونفي اللعان في حق الفرية ولو قال الزوجها ابائي فلا حد عليه  
ولو قال ليس بابني كانا ابني ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما قد فها به حد  
ولو طلق امرأته طلاقا رجعا فاجت بولد لا قتل من سنتين بيوم فنهاه فخرجت  
بولد لاكثر من سنتين بيوم فاقتربه فقد بائت منه ولا حد عليه ولا لعان في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هذه رجعه سوى على الزوج الحد ولو كان الطلاق  
بائنا والمسئلة على الواحد وثبت نسب الولدين في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد لا حد ولا لعان ولا يثبت نسب الولدين والله اعلم **باب نفي**  
**الحمل** اذا اتى جملا امرأته فليس بقاذف ولا لعان في قول ابي حنيفة وزفره وقال  
ابو يوسف ومحمد اذا اجابت بولد لا قتل من سنة أشهر لا عين وان كان اكثر  
بلاعن ولجمع اصحابنا انه لا ينفي فيه وهو مذهب اهل **باب الشهادة**  
في اللعان واللعان بمنزلة الحد لا يثبت الا بما يثبت عند الحد ولا يثبت  
على شهادة ولا يشهد به النساء مع الرجال ولا يكذب قاضي الى قاضي ولو شهد  
عليها بالزنا اربعة واحد من زوجها ولم يكن الزوج قد ف قبلت شهادتهم واقام عليها  
الحد وقال الشافعي لا يقبل شهادة الزوج عليه ولو قد ف الزوج او لا وجا بذلك  
فشهدت من سواه فهم قد فه فحدون وعلى الزوج اللعان ولو جاء هو وثلاثة شهدوا  
انها زنت ولم يعدوا فلا حد عليهم ولا لعان على الزوج ولو شهدوا اربعة ثلثة عيان  
حدوا وعلى الزوج اللعان ولو ادعت المرأة على الزوج انه قد فها وهو محمدم يقبل في  
ذلك الا يشهد به رجلين عدلين ولا يقبل وكالة الواحد منهما في اللعان واما الوكالة  
في اثبات القذف بالشهود فجائزة في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا يجوز **فصل** واذا اتى ولد زوجته بلاعنها يقول الرجل استهدى بايدي ابي الحسن  
الصادقين فيما رويك من نفي الولد وكذا في جانب المرأة ولو قد فها بالزنا ونفي  
الولد مكر في اللعان الا من فاذ افترغ من ذلك مرسى القاضي بينهما ولزمر الولد  
امه وروى عن ابي يوسف ان القاضي يفرق ويقول الزمة امه ولزجته  
من نسب الاب **باب** الحضانة واذا اختلفت في الصغير لولاه مع بقا



النكاح أو بعد الفروقة فالأول في مالم يتزوج فإن ماتت الأم أو تزوجت  
فأم الأم أو ولي ثم أم الأب ثم الأخوات من كانت لأب وأم ثم الأخوات  
ثم الأخت لأب في رواية بن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي رواية الخالة أو ولي من  
الأخت لأب وبنات الأخوات يقدم على الخالات والخالات أو ولي من العتات ولو  
وأولاهن من كانت لأب وأم ثم من كانت لأم ثم من كانت لأب ثم العتات على  
هذا الترتيب وبنات الأخ أو ولي من الخالات والعتات وبنات الأخت أو ولي  
من بنات الأخ وأما بنات العم والخال والعمة والخالة فلا حق لهن في الحضنة  
والأم والجدتان لهن بالغلالة حتى يستغني عنهما فيأكل وحده ويشرب وحده  
محمد بن يوسف وحده بوجه الاستحباب وأما الجارية فالأحق حتى تحيض وروي  
عن محمد بن يحيى تبلغ حد الشهوة ومن لا ولد له من النساء فلا حق لهن في الغلام والجارية  
إذا استغنياً بأنفسهما ومن تزوج من هؤلاء باجني من الصبي سقط حق في الحضنة  
وصار كالميت ولو تزوجت بذي رحم محرر من الصبي لم يسقط حق كالجارية إذا  
كان زوجها جدي الصغير والأم إذا تزوجت بعم الصغير ولو تزوجت باجني ثم  
بانت من زوجها عاقراً وإذا استغني الغلام بنفسه وبلغت الجارية بالغاً  
أو ولي بها يقدم الأقرب فالأقرب الأب ثم الجد على ترتيب الميراث ولا حق  
لأب العم في حضنة الجارية وقال محمد بن ذكوان قبل النساء كالأخ من الأم والخال  
وأب الأم فلا حق لهما في الولد وروي عنه ابنه يثبت الحق ومن كان عصبة  
لا يؤمن عليها الفسقة ومجانته لم يكن له فيها حق وقال أبو حنيفة كحق للعصبة إلا  
أن يكون على دينه والصبي اليهودي إذا كان له أخوان أحدهما يهودي والآخر  
مسلم فاليهودي أو ولي والأحق للامة والأم الولد في حضنة الولد الحر وأهل الذمة  
يترد إلى أهل الإسلام والأحق للمردة في الولد وإذا بلغت الجارية مبلغ النساء  
فإن كانت بكرًا كان للأب أن يضمها إلى نفسه وإن كانت ثيباً فلا حق له فيها  
إلا أن تكون غير مأمونة وأما الغلام إذا اعتقل واجتمع رايه واستغني عن الأب  
فإن كان مأموناً فلا حق له فيه وإن كان غير مأمون كان له أن يضمه إلى نفسه  
وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع وأما علم بأمر المرأة يخرج بولدها  
إلى بلد آخر إذا كان الزوجية قائمة فللزوجة أن يمنعها من الخروج وإن كانت  
ميتة فإرادت أن يخرج بولدها إلى بلدها وقد وقع النكاح فيه فلها ذلك ولو  
وقع النكاح في غيره فليس لها ذلك في رواية الأصل وذكر في الجامع الصغير أن  
المعبر مكان العقد ولو أريد أن ينفق إلى مصر لغير وجهها من المسافة ما يقدر الأب

على المطالبة في يومه ورجع بالنقل فلها ذلك ولو أريدت أن تنقل إلى قرية قريبة من المصر  
فلها ذلك إن كان النكاح وقع ثم وإن لم يكن أصل النكاح ثم فليس لها وإن كانت من أهل  
السواد فإرادت أن تنقل إلى قرية فلها ذلك إن كان النكاح وقع ثم وإن كان النكاح  
في قرية أخرى فليس لها ذلك إلا أن تكون القرية قريبة بعضها من بعض وليس للمرأة  
أن تنقل بالولد إلى دار الحرب وإن كان النكاح وقع ثم ولا خيار للصبي والصبيبة وقال  
الشافعي خير الغلام إذا اعتقل الخبير وأما علم بأمر المرأة **كتاب الرضاع**  
الرضاع سبب من أسباب التحريم كالنسب والصهرية فالمرضعة أم الرضيع وأولادها  
أخوة له وأخوات له خالات له وأمه له جداته لا يجوز له أن يتزوج سياتهن وكذلك  
إن كانت الرضعة أختاً وأخاً للمرضعة حال الرضعة ولا يجوز للرضيع أن يتزوج  
عمن أرضعته المرضعة ولا بولده والتحريم يثبت من جانب الرجل وهو  
الذي تسميه الفقهاء لبن الفحل وبنيته أن المرأة إذا أرضعت لبنين حديثاً من  
حبل من رجل فذلك الرجل أب الرضيع وكذلك لو كان لرجل امرأتان وحملت  
فأرضعت كل واحدة منهما صغيراً فقد صار الأخوين لأب فإن كانت أحدهما  
لبناً لم يحل النكاح بينهما وإن كانتا أختين لم يحل للجمع بينهما وأخوات الزوج  
ماتت المرضعة لأجل لبنها كمنهني وجوز مناعته أولادهن وأما الزوج  
حديثه ولا يحل لهذا المرضع أن يتزوج امرأة وطهر الزوج ولا للزوج أن  
يتزوج امرأة وطهر المرضع والرضاع الموجب للتحريم ما كان في حالة  
الصغر دون الكبر وقليل الرضاع وكثيره سواء في الحرمة وقال الشافعي لا  
يثبت إلا بخمس رضعات وقال أبو حنيفة يثبت حكم الرضاع في الصغير إلى  
بالتين شهرين وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي إلى سنتين وقال في  
إلى ثلث سنين ولو فطر الرضيع في يومه الرضاع ثم سقى بعد ذلك في اللبن  
فهو رضاع على قول كل من يرى الرضاع في تلك المدة وإذا استسقط اللبن  
أو أوجر فهو سواء ثبت الحرمة وكذلك البكر إذا أنزل لها لبن يتعلق الحكم به  
ولبن الحية والحية سواء في التحريم وقال الشافعي رحمه الله إذا غلب اللبن بعد اللبن  
لم يتعلق به التحريم ولو حقن الصبي اللبن لم يثبت الحرمة وروي عن محمد بن  
يونس ولو أقر في أدنه أو لحمله أو في جايعة أو أمه لم يثبت الحرمة ولو خلط  
اللبن بالطعام فمسه الخارج حتى يصح لم يتعلق به التحريم وكذلك إذا لم يمسسه  
والطعام هو الغالب وإن كان اللبن غالباً والطعام يسيراً فيه لم يثبت الحرمة وقد  
روى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يثبت ولو خلط اللبن بالدهن أو الزيت



فان كان اللبن غالبا ثبتت الحرة وان غلب الدوم ثبت به التحريم واذا اخلط اللبن  
 بالما فان كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم وان كان الماء غالبا لم يثبت التحريم وقال  
 الشافعي اذا قطر مقدار خمس رضعات في حجب ماء فثبت به التحريم ثبتت الحرة  
 واذا اخلط اللبن بلبن الشاة فالمعتبر الاغلب منهما ولو اخلط لبن امرأتين ثبتت الحرة  
 لا غلب في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن زيد ثبتت من لبن ولو ارضعت  
 امرأة صبيا حرم عليه من تقدم من اولادها ومن تأخر وما يتعلق به التحريم في  
 النسب ثبت في الرضاع الا في مسئلتين احدهما يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنة  
 من النسب ويجوز في الرضاع والاخرى انه لا يجوز ان يتزوج امرأته من  
 النسب ويجوز في الرضاع واما اخت اخيه فيحل له في الرضاع والنسب ويجوز ان  
 يتزوج بمرضعة ابنة وكذلك سائر محارم اب الصبي يجوز له ان يتزوج بمرضعة  
 ويجوز للرضيع ان يتزوج بابنة اخ ابيه من الرضاع وابنة اخيه وكذلك من  
 جانب المرضعة ولو تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لم يحل له ان يتزوج امها  
 من الرضاعة وكذلك لا يتزوج ابنتها اذا دخل بها ولو طلق امرأته ولها منه لبن  
 فانتقضت عدتها وتزوجت وحلت من الثاني فارضعت صبيا قال ابو حنيفة  
 التحريم من الاول دون الثاني حتى تنقع فاذا وضعت فهو من الثاني دون  
 الاول وقال ابو يوسف هو من الثاني اذا حبلت منه وقال محمد بن زيد ولا  
 فرق في التحريم بين الرضاع الطاري والمتقدم وبينا ان اذا تزوج رضيعا  
 فارضعت له امرأته حرمت عليه وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعت له امرأتهما  
 او واحدة بعد اخرى حرمت عليه ولها نصف الصداق ويرجع الزوج على امرأته  
 ان بعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع وقال الشافعي ضمن مهر المثل في الوحيين  
 ولو كن ثلثا فارضعتهم واحدة بعد الاخرى حرمت الاوليان والثالثة امرأته  
 ولو ارضعت الاولى ثم ارضعت الثانية منعها من عليه ولو تزوج صغيرة  
 وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة بانها ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول وللصغيرة  
 نصف المهر والحكم في الرجوع على الكبيرة على ما مر وله ان يتزوج بالصغيرة ولا  
 يتزوج الكبيرة ولا يتزوج الكبيرة ابدا ولو تزوج كبيرة وثلاث صبايا كان ضمن  
 واحدة بعد الاخرى حرم من عليه ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين فمهرت الكبيرة  
 الى احدي الصغيرتين وهي رتب فارضعتا احدهما بعد الاخرى ثم  
 ارضعت الثانية بابت الكبيرة والصغيرة الاولى والثانية امرأته ولو ان  
 احدي الكبيرتين ارضعتا واحدة بعد الاخرى ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين

واحدة بعد الاخرى فان كانت الثانية بدأت بالتي بدأت بها الاولى بابت  
 الكبيرتان والصغيرة الاولى والصغيرة الاخرى امرأته ولو بدأت الكبيرة  
 الثانية بالصغيرة الاخرى بن جميعا ولو كانت تحت صغيرة وكبيرة فارضعت  
 امرأته الكبيرة الصغيرة او اختها بانها ولو ارضعتا عمة الكبيرة او خالتها لم يكن واحدة  
 وكذلك لو طلق الكبيرة ثلثا ثم ارضعت الصغيرة تحت المعينة في عدتها بابت  
 الصغيرة ولو تزوج ابنه الصغير امرأة لها لبن فبانت منه برده ثم اسلمت فزوجه  
 رجل فحلت منه فارضعت بلبنه ذلك الصبي الذي كان زوجها حرمت على زوجها  
 الثاني ولو تزوج امرأته من مملوك له صغير فارضعت بلبن السيد حرمت على  
 زوجها وعلى مولاها ولو تزوج صغيرة وطلقاتها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة  
 تلك الصغيرة بلبنه او بلبن غيره حرمت عليه ولا يقبل في الرضاع الا شهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين فان كان المهر ثقة قالوا لا يجوز ان يتزوج عنه ولا يجب عليه ذلك  
 بامت النفقة واذا تزوج امرأة فطلبت النفقة فله ذلك  
 اذا لم يطالبها بالنفقة فان طالبها فامتنعت ليستوفي المهر فله النفقة وان كان  
 او فها المهر او كان مولى او وهرته فلا نفقة لها وان كانت صغيرة فجامع  
 حلتها فهي الكبيرة وان كان لا يجمع مملوكا فلا نفقة لها وقال الشافعي لها  
 النفقة ولو كانت الزوج صغيرا وهي كبيرة فله النفقة ولو كانت مريضة فله  
 النفقة اذا لم يحل بغيره وبين ان يضرها اليه وان امتنعت فلا نفقة لها ولو كانت  
 محبوسة في دين قبل النفقة فان كانت تقدر على ان تحل بغيره وبين نفسها فله  
 النفقة وان لم يقدر على الوصول اليها فلا نفقة لها ولو فرض لها النفقة  
 ثم مرضت او حبست لم تبطل نفقتها اذا كانت محبوسة في دين لا تقدر  
 على الاداء وان قدرت على الاداء فلم يفعل فلا نفقة لها هذه رواية عن ابي  
 يوسف وذكر في الجامع الكبير وفي الاصل انها اذا حبست فلا نفقة لها من  
 غير تفصيل وكذلك لو هرب بها هارب لم تستحق النفقة وذكر في الاصل في  
 الرق والمريضة ان لها النفقة وروي عن ابي يوسف انه لا يلزمه النفقة  
 ما لم ينسها فان نسيها فليس له ان يردها وعليه النفقة وذكر في الاصل اذا حبل  
 بامرأته ثم مرضت او صارت معوقة او اصابها نكاحها النفقة ولو حبلت  
 حية الاسلام فان كانت قبل ان تسلم نفسها فلا نفقة لها وان كان الزوج نسي  
 بها ثم حبلت مع محرمة فلا نفقة في قول ابي يوسف وقال محمد لا نفقة لها  
 وقال ابو يوسف يرض لها نفقة الاقامة دون السر ولو اقامت هناك مدة



لا يحتاج اليها بطلت النفقة ولو طلبت من الزوج نفقة مدة الذهاب والرجوع  
يكن لها ذلك ولكن يعطيه نفقة شهر فاذا عادت اخذت ما بقي وقال محمد بن ابي  
معها فلما نفقة واذا ابوا المولي اكله بيت الزوج فلما نفقة وكذا المدبرة وام  
الولد وان لم يفعل فلا نفقة لها وذلك غير واجب على المولي والتبوة ان خجل  
بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخرجها فان ابواها ثم بدله ان يستخرجها فلم  
ذلك ولو ابواها وكانت تصير الى المولي في الاوقات وخدعه من غير ان يستخرجها  
لم تسقط نفقتها واذا تزوجت المكاتبة باذن المولي فان كثره ولا يحتاج الى التبوة  
واذا تزوج العبد باذن المولي فالنفقة دين في كسبه ورقبته يباع فيه الا ان  
يقدره المولي فان مات بطل ذلك ولم يورثه المولي بشئ وان قتل كانت  
النفقة في قيمته قال وهذا ليس بصحيح واما الصحيح ان يسقط واما المدبرة وان  
ام الولد تعلق باكسابهم واما المكاتب يتعلق بكسبه مادام مكاتباً فاذا عجز  
بيع فيما واما معتق البعض فهو بمنزلة المكاتب في قول ابي حنيفة والسكنى يجب  
مع النفقة والذمي في نفقة زوجته كالمسلم فان تزوج بحارمه ثم طلبت النفقة  
قال القاضي يقضي به عند ابي حنيفة وعندنا لا يقضي به ولا يجب على مسلم في نكاح  
قاسد ولا في عدة منه سكنى ولا نفقة وان كانت العدة من نكاح صحيح فلما السكنى  
والنفقة اي فقرة كانت من طلاق او غيره طلاق بائن او غير بائن وقال الشافعي  
لا تستحق للتبوة النفقة الا ان تكون حاملاً ولا نفقة لامر الولد في حالة العدة بقى  
عدة المولي **باب قدر النفقة** قال ابو الحسن رحمه الله يقدر  
النفقة على قدر عيار الزوج وذكر الحنفية انه يعتبر حالها فان كانا موسرين يجب  
نفقة اليسار وان كان الزوج معسراً يجب نفقة الاعسار وان كان موسراً والمرأة  
معسرة تجب النفقة اذ من نفقة الموهرات ويعتبر في ذلك ما يكفيها بالمعروف  
وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة وقال الشافعي على الزوجين وان على  
المتوسط مد ونصف وعلى المعسر مد وان كان لها خادم فمد ونصف نفقة الخادم  
ادنى الكفاية وقال ابو حنيفة ومحمد لا يفرض الاكثر من خادم واحد وقال ابو  
يوسف يفرض لخادمين واذا كان الزوج معسراً لم يفرض عليه نفقة الخادم  
في رواية الحسن بن ابي حنيفة وقال محمد يفرض ان كان لها خادم واذا اختلفا  
في اليسار والاعسار فالقول قوله مع يمينه واليمين بينة المرأة قال محمد يفرض  
على المعسر القوت الذي ليس فيه فضل يقوم الدقيق بقدر ما يكفيها وما لا يدركها  
من الاداء والدهن ولا يقدر النفقة بالاداء واما الكسوة فغاي حسب العادة

ولا تصير النفقة ديناً ويبسقط بمضي الزمان الا يحكم الحاكم او يتراضي منها او قال  
الشافعي يصير ديناً واذا غاب الرجل واحضرت المرأة رجلاً في يده ودعيته  
للزوج او مضارب او دين دراهم او دينار او طعام او مات من جنس كسوته  
وهو مقر بالامانة والزوجية او كان الحاكم يعلم ذلك فرض لها في ذلك المال نفقة  
واخذ منها كفيلاً وقال زفر لا يفرض وان كانت الوديعه والدين من جنس اخر  
لم يقض وكان ابو حنيفة يقول لا يقضي بالنفقة على الغائب وهو قول ابيهم  
ثم رجع الى قول شريح وقال لا يقضي ولو طلب من القاضي ان يبيع بينه وبين  
النكاح ويفرض النفقة على الغائب ويأمرها بالاستدانة لم يجبه الي ذلك في قول  
ابي يوسف وقال زفر يجبه الي ذلك فاذا حضر الزوج اعادت البينة ونفذت  
الاستدانة ويقضي بالنفقة في الوديعه للزوجة والا ولاد الصغار والكبار  
الزمني والاثاث والوالدين ولا يفرض لمن سواهم ولا يقضي للمرأة بمهرها ولا  
دينها من الوديعه ولا يبيع في النفقة سموا ولا عقارا واذا امتنع الزوج من  
الاتفاق لم يجسه اول مرة ويخبره انه تجلس ان عادت وكذا في سائر الدية  
واذا ادعى من عليه الدين الاعسار وانكر صاحب الحق فكل ملهوب يد عن مال  
حصل في يده كمن البياعات ويدل العروض فانه لا يهدق في الاعسار وكذلك  
مال الزمة يعقد كدين الكفالة والمهر وما سوى ذلك فالقول قوله في الاعسار  
واذا حبسه الحاكم شهرين او ثلثه سال عن امره فان لم يظهر له مالداً اخرج  
عنه ولا يخرج الا بحضرة عزمه او وكيله واذا اخرج لم يخل بينه وبين عزمه من  
الملازمة وان كان موسراً اداها حبسه واذا ادعى الزوج الاتفاق وانكرت المرأة  
فالقول قولها مع اليمين واذا كان الزوج معسراً قضى بنفقة امراته وبأمرها  
بالاستدانة ولا يفرض بينهما وقال الشافعي يفرض بينهما اذا طلبت الفرج واذا  
أمرها بالاستدانة كانت الفدية فيه ان خجل الغريم على الزوج وان لم يرخص بذلك  
وبدون الامر بالاستدانة ليس له ذلك واذا اصلحت المرأة زوجها على نفقة  
كل شهر قضت مدة كان لها ان يطالبه بنفقة ما مضى غايها كان الزوج في هذه  
العدة او احضر افا ان مات الزوج قبل ان يعطيه لم يحكم في ماله بالنفقة واذا خجل  
الزوج لها نفقة عدة ثم مات احدها قبل مضي المدة لم يرجع عليها ولا في تركها  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يرفع عنها خمسة ما مضى ويجب  
رد الباقي وروي عن محمد انها اذا قضت نفقة شهر فماد ولم يرجع عليها بشئ  
وهذا السحان وان كان اكثر فعلى ما بينا والله اعلم **باب نفقة ذوي**



الرجل المحرم وجب على المولى نفقة الابوين الفقيرين والاولاد الصغار والكبار  
الزمن والاثاث ومن سواهم من ذوي الرحم المحرم وقال الشافعي لا يجب الا  
لوالدين والولد وامام من سواهم من ذوي الرحم المحرم كمنى الاعمام وما اشبههم  
فلا نفقة عليهم وقال ابن ابي ليلى يجب لكل وارث ولا يجب على الفقير نفقة غيره  
الا لزوجته وولده الصغير ولا يقضي نفقة احد من ذوي الارحام على غيره اذا  
كان عينا واما الكبار الاصحاء فلا يقضي نفقتهم على غيرهم وان كانوا فقرا الابوين  
والجد والجدة مع عدمهما وقال ابو يوسف اذا كان الابن فقيرا والاب زنا  
شارك الابن في القوت بالمعروف ولا يشارك الاب المولى في نفقة ولده  
احدا واذا كان للفقير ابن غني واب غني فالنفقة على الابن دون الاب ومن  
سوى هؤلاء من ذوي الرحم المحرم فالنفقة تنقسم عليهم بقدر موارثهم وان  
كان له والد وابن ابن فنفقة على الوالد وان كان مكان الوالد جد فعليه الست  
وعلى ابن الابن مائة وان كان له امر وعمر اواح لا على الاب الثلث والباقي على  
العم او الاخ واذا كان للصغير مال غائب يوم الاب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال  
فان انفق بغير امر القاضي لم يملك الرجوع في الحكم الا ان يكون اشهد على ذلك وفيما  
بينه وبين الله تعالى ان كائني عند الاتفاق ان يرجع حله ان يرجع واذا كان  
الاب معسرا وللصغير حدة امرت ان تنفق ويكون ذلك دينيا على الاب ثم يرجع  
في مال الصغير وكذا اذا لم يكن له حدة امر بالاستدانة ثم يرجع في مال الصغير  
واذا كان للفقير اولاد صغار وجد مولى لم يغرض النفقة على الجد ولكن يولى الجد  
بالانفاق ويكون ذلك دينيا على والد الصغار ولو كان الاب زنا قضى بالنفقة  
على الجد ولم يرجع على احد ولو كان له عم وخاله فالنفقة على العم ولو كان له خاله  
وابن عم فالنفقة على الخاله والميراث لابن العم ولو كان عمه وخاله فعلى الخالة  
الثلث وعلى العم الثلثان ولو كان معهما عم مولى فالنفقة عليه وان كان معسرا  
فالنفقة على العم والخالة وقال في تلك الاحوال مسفرقات وابن عم النفقة  
على الاجوات الخماسا ولا شيء على ابن العم ولو كانوا اخوة متفرقين فعلى الاخ ضمن الامر  
السدس والباقي على الاخ للاب والامر على حكم الميراث وقال في فقير له ابن  
صغير وتلك اخوة متفرقين فنفقة الاب على الاخ والاب وامر والاخ لامر اسداسا  
واما نفقة الصغير فعلى العم لاب وامر خاصة وروي عن ابي يوسف في صغير  
له والد محتاج وهو زنا من نفقة على قرابته من قبل ابيه دون امه  
وكل من يجبر على نفقة الاب يجبر على نفقة الغلام فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه

نفق

فصيت بالنفقة على ابيه وامرت قرابة الامر بالانفاق فيكون دينيا على الاب وقال  
في زوج فقير والمرأة التي مولى اجبرته على نفقة ورجع على الزوج وحبس الزوج  
نفقة ولده الصغير ولا يجبر في سائر ذواته ولا يجب على المفقود نفقة المعتق وان  
كان لصغير او يتفق عليه من بيت المال ولو ان رجلا في يد يرب صغير قال لا خير  
عبد لك الذي اودعني وجرى الاجر يستخلف الله ما اودعني فاذا حلف قضى بالنفقة  
على صاحب اليد وان كان كبير لم يستخلف المدعي عليه فحصل في حد الغناري  
عن ابي يوسف انه قد رى النصاب فمن انقص منه عن نصاب لم يجبر على نفقة  
الاقارب وان كان يعمل ويكسب وروي عن محمد اذا كان له نفقة سائر نفسه  
واغنياله وفصل على ذلك يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن له شيء فكسب كل  
يوم درهم ويكفيه اربعة دنانير انفق الفضل عليهم وللأب ان ينفق من مال  
الابن عند غيبته اذا كان محتاجا فان حضر الابن وقال كيت مولى وقال  
الاب كنت معسرا نظر الى حال الاب وقت الخصومة فان اقام البينة بالبينة  
بينه الابن وقال ابو حنيفة لا يباع على غائب شيء في نفقة الا الابوان فانهم  
يبيعان على العروض بقدر الحاجة دون العقار وقال ابو يوسف ومحمد لا  
يبيع العروض ايضا ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا الوالدين والولد  
والزوجة والحدة اذا كان الاب ميتا استخسنا ولو دخل الميراث بامان لم يجب  
النفقة على الابن ولا يجب على العبد نفقة ابنة الصغير ولا على الحر نفقة ولده المملوك  
واذا وجبت النفقة يقرض للمأكل والمشرب والملبس والسكنى والرضاع وحام  
المنفق عليه ولا يجبر الامر على ارضاع الولد فان كان لم يوجد من يرضعه اجبرت  
الامر على ذلك بالارضاع فان ابلدت على ذلك اجبر مع بقا النكاح لم يكن لها ذلك وان  
استاجرها على ارضاع ولده من غير هجان واما المبتوتة المعتدة فقيرة واثان واذا  
انقضت العدة فالتمت الاجر وقال الاب ان احد من يرضعه باقل من ذلك فذلك  
له واذا جات الجارية المشتركة بولد فادعاه المولى ان نفقة الولد عليها وعلى  
الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما والله اعلم كما في **العدة**  
بالحيض يجب على المطلقة وبالعقود من النكاح الفاسد بعد الدخول وبالموطي شتم  
النكاح والشهر بدل عن الحيض من الحيض لصغر او كبر او فقد حيض ويجب على  
المتوفي زوجها اذا كانت حايلا اربعة اشهر وعشرا ويستوي في ذلك الدخول  
وعدم الدخول ولا يجب هذه العدة لافي النكاح الصحيح واما وضع الحمل فنقض  
كل عدة وعدة امر الولد تلك الحيض اذا اعتقه مولاه او مات عنها وقال الشافعي



حيضة واحدة وكذلك المتكوجة كما كانا ما تعد ثلث حيض يستوي فيه الموت والطلاق  
فاما عدد الاما فان كانت بالحيض فحيضتان وان كانت بالشهرين شهر ونصف وفي  
الوفاة شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فبوضع الحمل واذا وجبت العدة بالشهر  
في الطلاق والوفاة فان اتفق ذلك في عمره الشهر اعتبرت الشهر بالاهلة وان  
يقض العدة عن ثلثين يوما وان اتفق ذلك في خلال الشهر فعند اي حيفة اخرى  
الروايتين عن اي يوسف يعتبر ذلك في عدد الايام تسعين يوما في الطلاق وفي  
الوفاة مائة وثلثون وعند محمد واحد الروايتين عن اي يوسف ختبت الشهر الاول  
بالايام ويكمل من الشهر الاخير وباقي الشهر بالاهلة وروى عن اي يوسف من  
الايام بعض الشهر انه يقصر بالايام حتى يكمل مائة وعشرين يوما وقال في غير  
الاهلة ناقصا كان او تاما واذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولد بن انقضت العدة  
باخرها وقيل في الرجعية اذا ظهر منها اكثر الولدان وان لا تحل للزوج احتياطا  
واذا سقطت سقطت تسعين بعض خلقه انقضت به العدة وان لم يستس لم  
تنقض وتجب علي الكفاية اذا كانت تحت مسلم ما على المسلمة الحرة كالخوة والامة  
كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فراق في قول اي  
حنيفة اذا كان ذلك في دينهم الا ان تكون حاملا فتتبع من الزوج وقال  
ابو يوسف ومحمد عليها العدة فلا عدة على المهاجرة في قول اي حنيفة وقال اي  
فان جاز الزوج مسلما وتركها في دار الحرب فلا عدة عليها في قولهم جميعا القوة  
الصحيحة توجب العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد والحلوة الفاسدة على  
صيرتين وكل حلوة يمكنها من الوطى حقيقة وهو ممنوع حتى الشرح يجب العدة  
كما لو كان احدهما صابيا او محرما او كانت حائضا وكل حلوة لا يمكن معها الوطى بخلاف  
المريض المدنف او الصغير او الصغيرة فلا عدة واذا اطلق امراته في مرض الموت  
ثلاثا او طلعا بائنا ثم مات قبل انقضاء العدة بوزن اعتدت اربعة اشهر  
وعشر انما ثلث حيض في قول اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليها ثلث حيض  
وكذلك كل معدة بر يديه اذا ارتد الزوج ثم قبل او مات في الردة ورثت  
من العدة ما بين علي الاختلاف واذا كان الطلاق رجعي في صحته او مرض فعليا  
اربعة اشهر وعشرا وقد يطلق عليها الحيض في قولهم جميعا واذا مات الصبي من  
امراته وهي حامل فعند اي ان تضع حملها في قول اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
عند اي الشهر وان كان الحمل حادثا فعند اي الشهر في قولهم وقال ابو الحسن  
العدة تنقضي بوضع الحمل ظاهرا كان عند الموت او غير ظاهر والذي لا ينقض به العدة

حول الحادث وذكر ابو الحسن في جامعة وان حملت التي عدتها الحيض بعد الطلاق  
خلال حادثا فعند اي ان تضع حملها وان كان اكثر من سنتين او اعلم انها حملت بعد  
لزوج العدة واذا بلغ المرأة طلاق زوجها او موته فعليها العدة من يوم مات او  
طلق بانسب العدة العدة تنقضي بالامر او القهر او المنصوص عليه  
الحيض وقال الشافعي الاطهار والعدتان اذا اوجبتا من حيض واحد تأتيا  
مرة واحدة كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفترق بينهما  
وكذلك اذا كانتا من جنسين كالموت في عدتها زوجها او طئت بشبهة ويدخل  
واعدت بماراته من الحيض في الاشهر وقال الشافعي تنقضي في العدة الاولى  
فاذا انقضت استأنفت الاخرى فصل في انتقال العدة الصغيرة اذا اعتدت  
بعض الشهر ثم رأت الدم انتقلت اليه ميتة كانت او رجعية والايمة  
اذا اعتدت ببعض الشهر ثم رأت الدم انتقلت اليه ولا اعتدت بخيضة او  
حيضتين ثم ايسر استقبلت العدة بالشهور ولو طلق الامة ثم اعتدت  
فان كان الطلاق رجعي انتقلت اليه عدة الحرائر وان كان بائنا لم تنقل  
وقال الشافعي ينقل فيها واما المطلقة اذا مات عنها زوجها فان كان الطلاق  
رجعي انتقلت اليه عدة الوفاة وان كانت ميتة فان كانت لا تموت لا تنقل  
الي عدة الوفاة وان كانت تركت بعد ذكرها الاختلاف وكل من حملت في عدتها العدة  
ان تضع حملها وللموت في عدتها زوجها اذا حملت بعد مائة وعشرين الشهر لا تنقل  
قال محمد فان حملت بعد الطلاق ثم جاءت بولد اكثر من سنتين حملت امرها  
عليها ثم تزوجت بعد انقضاء العدة واذا زوج امر ولد ثم مات عنها وهي تحت  
زوج او في عدة من زوج فلا عدة عليها فان طلقها الزوج بعد الاعتاق فعند اي  
عدة الحرائر وان طلقها او لا ثم اعتق المولى وان كان الطلاق رجعي انتقلت  
الي عدة الحرائر وان كان بائنا لم تنقل واذا انقضت عدتها ثم مات المولى فعليها  
ثلث حيض فاذا مات المولى والزوج ولا تعلم ايها مات او لا فان كان بين  
موتها شهران وخمسة ايام او اكثر فعليها اربعة اشهر وعشرا يستكمل فيها ثلث حيض  
وان كان اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشرا لا يعتد بوفاء الحيض  
فان لم يعلم كم بين موتيه ولا ايها مات (ولا فعليها) اربعة اشهر وعشرا فيها  
حيضتان في قياس قول اي حنيفة وفي قول اي يوسف يجب عليها ثلث  
حيض في اربعة اشهر وعشرا فان علم ان بين موتيه ما لا تحيض فيه حيضتان فعليها  
اربعة اشهر وعشرا في حيضتان ولو حاضت حيضتين بين موتيه فعليها اربعة



اشهر وعشر فيها تلك حيض واذا اشترى الرجل زوجته ولها منه ولد فاعتقها  
فعليه تلك حيض حيضات من النكاح تجنب فيها ما تجنب المتكوجة وحيضة  
العتق لا تجنب فيها فان كان ابنتها قبل الشراء اشترى لها حلة وطيبا فان خاضت  
تلك حيض قبل العتق ثم اعطى فلا عدة عليها من النكاح وقوله تلك حيض وقع  
اتفاقا والمعتبر ان حيض حيضتين واذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات  
وترك واما مات الكتابه ثم نشد النكاح وعليها من العدة حيضتان وان كانت  
ولدت منه فعليه تلك حيض حيضتان من النكاح والعتق وحيضة من العتق  
خاصة وان لم يترك واما ولد منه فعليه شهران وخمسة ايام فان كانت  
ولدت منه سعت وسعي ولدها على خومها فان عجزت عنها شهران وخمسة  
ايام وان ادبها قبل مضي شهرين وخمسة ايام فعليه تلك حيض مستأنفة من  
بعد الاول ويستكمل فيها شهرين وخمسة ايام من يوم ماتت المكاتب وروي  
عن محمد بن ابي ابراهيم اذا تزوجت امرأة ما ذكرنا في الميراث وولد لها وادخل  
المكاتب ابنة مولاه ثم ماتت المولي ثم ماتت المكاتب وترك وولد فعليه عدة  
الوفاة وان لم يترك وولد فعليه تلك حيض ان كان دخل بها وان لم يدخل  
بها فلا عدة عليها واما علمها **باب ما يلزم المعتدة في عدتها**  
والمعتدة من الطلاق لا يخرج من بيتها ليلا ولا نهارا فاما المتوفى عنها زوجها  
فلا يأس بان يخرج بالليل والحاجة ولا يثبت في غير منزلها قال محمد بن ابي اسحق  
من بيتها اقل من نصف الليل وتعد المعتدة في المكان الذي كانت تسكنه قبل  
مفارقة الزوج وقبل موته ولو طلقها زوجها وهي غائبة كان عليها ان تعود الى  
منزلها فتعد فيه واذا اضطرت الى الخروج فلا يأس بذلك نحو ان خافت سقوط  
منزلها او بفار على متاعها او يكون باخرة ولا تجد ما تؤد به فان قدرته على الخروج  
لم تنقل واذا انتقلت لم يخرج عن المكان الذي انتقلت اليه والمتوفى عنها زوجها  
تسكن في بيت زوجها ان كان بكفها بحصتها وتستتر عن لبس محرمان وان كان  
بصحتها لا يكفها او خافت على متاعها فعدت المعتدة ثلثا او رجعا او اربعا  
وسائر وجوه الفرق التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء كان  
اذا اسلم زوجها فلا نفقة لها ولا سكنى الا ان يختار الزوج حفظ ماله فيسكنها  
واذا قبلت المرأة ابن زوجها فلا نفقة لها ولا سكنى واذا اختارت المعتدة نفسها  
او امرأة العنين الفرقة فليهن السكنى والنفقة واذا كانت المعتدة امه او  
مه برة او ام ولد او مكاتبة فلا يخرج ذلك وكذا معتدة البعض على قول

ابن حنبل

ابن حنبل وان كان المولي يوا الامه لم يخرج مادام على ذلك الا ان يخرج المولي  
وروي عن محمد بن ابي ابراهيم ان يخرج وان لم يلزمها المولي واما الكتابه فليها ان يخرج  
الا ان تجتنب الزوج لحفظ ماله فان اسلمت في العدة او اعتقت الامه لزمها  
فيما بقي من العدة ما يلزم المرأة المسلمة واما الصغيرة فليها ان يخرج بغير إذن الزوج  
فان كان الطلاق رجعا فللزوج ان يمنعها واذا اعتقت امر المولى فليها ان يخرج وروي  
عن ابي يوسف في النضائي اذا طلق النضائية ان لها النفقة ولا سكنى لها **باب ما تجنب**  
**بالمعتدة** المعتدة في عدتها المتوفى عنها زوجها  
يلزمها الاحداد في عدتها وكذلك المبسوطة وقال الشافعي لا احداد على المبسوطة  
والاحداد ان تجنب الطيب والدهن والكحل واللبس المطيب والمعطر وما  
صنع بالزعفران ولا تكتشط ولا تترين ولا تلبس حليا ولا تستشف ولا تلبس  
ولا خراش من به وروي عن ابي يوسف انها تلبس القصب والخز لا حجر للحاجة  
وان لم يكن لها الا ثوب مصبوع فلا يأس ان تلبسه ولا تعصده الزينة ولا احداد  
على الكافرة ولا على الصبيبة وتجنب على الامة والمكاتبه ولا تجنب على المطلقة  
الرجعية ولا احداد في عدة امر المولى وكذلك في العدة من النكاح والفاسد **باب**  
**المطلقة فاسد في عدتها** فدمر ان المطلقة الرجعية لا  
يخرج من منزلها حتى تنقضي العدة فان سافر بها الزوج لم يخرج ايضا والسفر بها  
لبس رجعة ويستوي فيه سفر الحج وغيره وقال في طهريل للزوج ان يسافر بها  
والسفر رجعة ولو طلقها وهي حرة فعدت كالحرة ولو سافر بامرأة  
ثم طلقها في بعض الطريق وان كان بينها وبين مصرها الذي خرجت منه اقل  
من ثلثة ايام رجعت الى مصرها وان كان ثلثة ايام فصا عدتها وبينها وبين  
مقصدها اقل من ثلثة ايام مضت على سفرها وان كان بينها وبين مصرها  
ثلثة ايام والى مقصدها كذلك والمكان الثاني هي فيه لا يصلح للاقامة فان  
ثباتت مضت وان شات رجعت فاذا وصلت الى مكان يصلح للاقامة  
فيه اقامت في قوله ابن حنبل ولو كان موضع الطلاق يصلح للاقامة لم  
يخرجها ان يخرج حتى تنقضي العدة في قوله ابن حنبل وقال ابو يوسف ومحمد  
فان يخرج اذا كان معها محرما **باب المعتدة تلحق بسكنى**  
اقل مدة الحمل سنة اشهر والكرو سنيان واذا طلق امرأته طلاقا باينا حجات  
بولد ما بينها وبين سنتين ثبت النسب وان جات به لاكثر من سنتين لم يثبت



واما المطلقة الرجعية فيثبت نسب ولدها ما بين سنتين ولم يصر الزوج  
مرجعا وان حاب به لاكثر من سنتين ثبت النسب وصار مرجعا والصغيرة اذا  
ادعت حمل في مدة العدة فالحكم فيها كالحكم في الكبيرة وان لم تدع الحمل ثم جات بولد  
لاقل من تسعة اشهر ثبت النسب وان جات به لتسعة اشهر فساد ما ثبت  
النسب في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت اذا كانت مبنية  
الى سنتين وان كانت رجعية ثبت النسب لاقل من تسعة وعشرين شهرا واما  
المتوفى عنها زوجها فثبت نسب ولدها الى سنتين وقال زفر اذا جات به  
بعد انقضاء عدة الوفاة لستة اشهر لا يثبت النسب واذا اقرت المعتدة  
بانقضاء عدتها ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه وان جات به  
لثلاثة اشهر لم يثبت وقال الشافعي يثبت ما لم يزوج والمتوفى عنها  
زوجها اذا كانت صغيرة فجاء بولد بعد مضي عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر  
ثبت النسب **فصل المرأة اذا جات بولد وانكر الزوج للولادة** ثبت نسبه لغيرها  
امراة ثقة وقال الشافعي لا يثبت الا بشهادة اربع نسوة واما المعتدة اذا  
جات بولد وانكر الزوج للولادة ولم يكن الحمل ظاهرا ولم يقر الزوج بالحمل فان  
النسب لا يثبت عند ابي حنيفة الا بشهادة رجلين او رجل وامراةين وقال  
ابو يوسف ومحمد يثبت بشهادة امرأة واحدة ولو على طلاقها بالولادة وقد  
كان الزوج اقر بالحمل او كان الحمل ظاهرا فالقول قوله المرأة في الولادة وان لم  
يشهد لها قاله في قوله ابي حنيفة ويحكم برفع الطلاق عليها وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يقع حتى تشهد القابلة واقل المدة التي تصدق المرأة في انقضاء العدة فيها  
شهران في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تسعة وثلاثون يوما واما  
الامة فعلى قولها تصدق في احدى وعشرين يوما وعلى قول ابي حنيفة على الوجه  
الذي خرج ابو يوسف على اصله تصدق في اربعين يوما وعلى الوجه الذي خرج  
للحسن بن زياد على اصل ابي حنيفة تصدق في خمسة وثلاثين يوما واما النفا  
اذا كانت حرة وقد كان الزوج على الطلاق بالولادة فعلى عمر بن ابي يوسف على  
قوله ابي حنيفة لا تصدق لا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما وذلك في قوله  
ان هذا رواية محمد واما رواية الحسن فيعتبر ما له يوم واما على قوله ان  
لا تصدق في اقل من خمسة وسبعين يوما وعلى رواية الحسن خمسة وسبعين  
يوما وعند ابي يوسف سبعة واربعون يوما وعند محمد ستة وثلاثون يوما

وساعة والله اعلم بالصواب **كتاب العتق**  
اللفظ العتق ضربان صريح وكناية والصريح لفظ الحرية والعتق وهما لفظان  
موضوعان لا يعتبر بينهما البنية ويثبت العتق سواء كان اخبارا كقوله اعنتك  
او حررتك او على سبيل الصفة نحو قوله انت حرة او عتقت او كان على سبيل التثنية  
نحو قوله يا عتق واذا قال انت مولاي او ناداه فقال يا مولاي عتق ولا  
يحتاج الى التثنية ولو قال عتيت به ام حرة من العمل او مولاي في الدين لم يصدق  
في العتق ويصدق فيه بيعة وبين الله تعالى ولو قال انت حرة لوجه الله عتق  
ومحمد ذكر في الاصل اذا قال انت حرة لوجه النبي عتق ولو قال انت حرة من عمل كذا  
او انت حرة اليوم من هذا العمل عتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك او عتقت  
منك نفسك عتق قبل او لم يقبل توي او لم ينو وقال ابو حنيفة اذا قال وهبت  
لك نفسك او وهبت عتقت على معنى ان لا اعتقه لم يصدق وروي عن ابي  
يوسف اذا قال انت مولاي او عتقت فلان عتق في القضاء ولو قال انتك  
فلان فليس بشي ولو قال اسلك حرا او بدتك حرة عتق ولو اضاف الى جن وعسايح  
اقتصرت على ذلك العذر ولو اضاف الى جزء معين لا يعتبر به في الجملة لم يقب  
وقال الشافعي عتق والله اعلم **باب اللفظ الذي لا يقع به العتق**  
الا ان ينوي اذا قال لعبدك لا سجد لي عليك او لاملك لي عليك او خلعت  
سبيلك او خرجت عن ملكي فان نوى به العتق عتق وان لم ينو لم يعق وروي  
عن محمد اذا قال لا سجد عليك الا سجد الولاء فهو حرة في القضاء ولا تصدق  
انه لم يرده ولو قال لا سجد للولاء دين في القضاء وروي عن محمد اذا قال  
نسبك حرا والذكر حرة فان كان يعلم انه سبي لم يعق وان لم يكن سبي فهو  
حرة ولو قال لعبدك انت لله لم يعق في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا  
نوى العتق عتق ولو قال انت عبد الله لم يعق بالاجماع وقال ابو يوسف  
اذا قال جعلتك حرة فان نوى العتق عتق وان لم ينو او مات ولم يبين او كان  
ذلك في وصية لم يعق وروي عن ابي يوسف اذا قال لامة طلقك ففك  
العتق عتق ولو قال فركبك على حرام بر يده العتق لم يعق وروي عن ابي  
يوسف اذا قال لامة الف تون ناخارا او قال لزوجته الف تون نا  
طالف كمرقاف فتمها هي او قال ان توي به العتق والطلاق وقع وهو  
معتق **الكناية** ما لا يقع به الحرية وان نوى اذا قال  
لا سلطان لي عليك وتوي به العتق لم يعق وروي عن محمد اذا قال لعبدك



اذهب حيث شئت او توجه اين شئت يريد به العتق لم يعق ولو قال لامته  
 انت طالق او ذكر شيئا من كذايات الطلاق نحو قوله بنت مني او حرمك او انت  
 خلية او برية او احاري فاحتملت وهو ينوي العتق في جميع ذلك لم يعق  
 وقال الشافعي يعق واذا قال لعبد راسك راسك او يدك ايدك حرم  
 لم يعق ولو نزل فقال راسك راسك حرم عتق ولو قال ما انت الا مثل الحرة  
 لم يعق ولو قال ما انت الا حرة عتق وروي عن ابي يوسف اذا قال كل  
 مالي حرة ولم يعبد لم يعقوا **باب العتق يدعوي النسب**  
 اذا قال هذا ابني او هذه ابنتي او هذا امي او خالي عتق ولو قال هذا اخي  
 او هذه اخيت لم يعق في رواية الاصل وروي الحسن انه يعق ولو ذكر شيئا  
 من ذلك على وجه الذي هو قوله يا ابني لم يعق وان قال يا مولاي عتق  
 وقال زفر لا يعق ولو قال يا مالكي ويا سيدي لم يعق وقال محمد اذا كان  
 اسم العبد حري في ذلك فناداه باخر لم يعق وقال ابو حنيفة اذا قال لعبد  
 هذا ابني ومثله لا يولد لمثله او قال هذا ابني ومثله لا يولد لمثله عتق وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يعق وان كان مثله يولد لمثله وهو معروفي النسب  
 عتق في قولهم جميعا والله اعلم **باب التدبير المذموم**  
 اثبات العتق عن دبر منه والله عتق معاق بطلاق الموت ولو علق عتقه  
 بموته بصفة نحو ان يقول ان مات من مرض كذا او من سفر كذا اوصم اليه  
 معني يحتمل ان يوجه ويحتمل ان لا يوجد فليس يذبح بخوف بيعه ولا يثبت احكام  
 التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق والتدبير يثبت بصرح اللفظ نحو قوله  
 حريتك ولفظة اليمن نحو قوله ان مات فانت حرة ولفظة الوصية التي توجب  
 رقبته او بعضها ولو قال انت حرة في موتي او مع موتي فهو مدبر وكذا  
 لو ذكر مكان الموت الهلاك او الوفاة ولو قال في لفظ الوصية اوصيت لك  
 بعنقك او برقبتك او نفسك فالكسر هو وصية العتق وكذا اذا قال  
 اوصيت لك بثلث مالي وروي عن ابي يوسف فبين اوصي لعبد بهم من ماله  
 قال يعق بعد موته ولو اوصي له حرة لم يعق واذا اوصى التدبير لم يبرأ منه ولا  
 هبته ولا اخرجته من ملكه الا الى الحرية قال الشافعي يجوز وكل تصرف يجوز  
 ان يقع في الحرة كالاجارة والاستحرام والوطي لم يمنع في التدبير ويجوز  
 كتابة المدبرة وبيعها بغير رضاها ولا يجوز رهنها وبنت العتق بالموت  
 وما هو بمشاهة نحو ان يرده ويلحق به في الحرب ويقضي القاضي بطلاقه وكذا

المستأن اذا اشترى في دار الاسلام عبد اقدبره ولحق به او الحرب فاسترق  
 عتق مدبره وعتق المذموم المطلق والمعتق من الثلث واكساب المدبرة وانما  
 ومهرها للمولي وولد المدبرة بمنزلة ولد المذموم للمولي لا ينقل عنه  
 وصورته مدبرة بين اثنين جازت بولد فادعاه لحدما ثبت كسبه وعمره  
 نصيب من يملكه والولد بينهما وكذا المذموم من شركين استقه احدهما وهو  
 موسر فعتق عتق ولم يعر الولاء ولو قال انت مدبر علي الف فقبل فهو مدبر  
 والمال ساقط ولو علق عتقه بموته مع شرط اخر نحو قوله ان مات فلان فان  
 مات المولي او لا لم يعق وان مات الاخر بعدة وان مات فلان او لا فقد  
 صار مدبرا وقال ابو يوسف اذا قال انت حرة ان مات او قتلت فليس مدبر  
 وقال زفر هو مدبر وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا قال اذا مات ودفنت او  
 غسلت او كفت فليس مدبر وان مات وهو في ملكه استحب ان يعق من  
 الثلث ولو قال انت حرة بعد موتي ان شئت الساعة فالمشبهة الى العبد سا  
 عنيد فان كان يموت بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى يموت  
 المولي فان مات فشا بعد موته عتق من الثلث قال ابو بكر الرازي يجب ان لا  
 يعق عتق بصفة الورثة وروي عن محمد اذا قال لغيرة اذا مات فاعتق عتق هذا  
 ان ثبت اذ اذامت فامر عتق ببيدك ثم مات فشا في المجلس او بعد ذلك  
 ان يعق وكذلك لو قال عتق هذا حرة بعد موتي ان شئت فشا بعد موته  
 في المجلس او بعد ذلك وجبت الوصية ولا يعق حتى يعق الورثة او الوصي او  
 القاضي وكذلك لو علق بمشيئة العبد بعد الموت لم ينفذ بالمجلس وروي  
 ابي يوسف اذا قال لعبد انت حرة بعد موتي فليس مدبر ولا يعق الا  
 ان يعق قال محمد القياس ان يكون باطلا الا ترى انه لو جنى قبل الشهر دفع  
 بالجناية ولو لحقه دبر ببيع فيه ولكنهم استحسنوا جعلوه وصية بالعق ولو قال  
 انت حرة قبل موتي فليس مدبر فاذا امكن شهر قبل موت المولي وهو في ملكه  
 فهو مدبر عن ابي حنيفة وروي وقال ابو يوسف ومحمد ليس مدبر وذكر  
 هذه المسئلة في الجامع الكبير فقال ولا جعله مدبرا ويجوز بيعه ولم يذكره  
 خلافا وحكي عنهما في الواحد انه يصير مدبرا وروي الحسن عن ابي حنيفة  
 اذا قال اذا مات الى سنة او عشر سنين فانت حرة فليس مدبر ولو قال ان  
 مات الى مائة سنة ومثله لا يعق الى ذلك الوقت في الغالب فهو مدبر وروي  
 عن محمد اذا قال انت مدبر بعد موتي فهو مدبر الساعة ولو قال انت حرة بعد







ولا يورث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يزوج الا ابنتي الاله اذ لم  
 عن السعابة لا يورث في الرق ولو كان العبد بين جماعة فاعتق احدهم نصيبه فاختار  
 بعض الشركاء الضمان وبعضهم السعابة وبعضهم العتق فلم يرد ذلك وكذلك لو  
 مات بعض من لم يعتق ولم يورثه فاختار بعضهم السعابة وبعضهم الضمان فلم  
 يرد ذلك وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس لهم الا ان يفتنوا او يستسعدوا  
 قال الحسن فان اعتق بعضهم كان العتق باطلا الا ان يجمعوا على العتق فاذا  
 اجمعوا اعتقوا على الميت والولد له حتى انتقل الى الذكور دون الاناث  
 ولو اختار الذي لم يعتق ضمان المعتق ثم اراد ان يرجع عن ذلك فله ذلك  
 ما لم يقبل الذي اعتق الضمان او يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سباعة  
 وذكر في الاصل انه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعابة من غير تفصيل  
 ولو اختار السعابة لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضي العبد به ام لا  
 في الروايتين جميعا ولو مات العبد قبل ان يختار الذي لم يعتق شيئا فله ان  
 يصير المعتق في احدي الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى ليس له  
 ان يضمنه وعندهما الضمان واجب على سبيل ولو اختلفا في قيمة العبد يوم  
 الاتفاق فالقول قول المعتق ولا يلزم الحال وكذلك ان اختلفا في حال  
 المعتق يوم الاتفاق في البسار والاعسار فالقول قول المعتق ولو ائتم  
 احدهما نصيب صاحبه لم يعتق شيء بالاتفاق ولو ائتم احدهما نصيبه جارية  
 حامل لم يضمن المعتق من قيمة الحمل شيئا وكذلك كل عتق حمل عتق بعتق امه اذا  
 كان المعتق مالكا لهما كما في مسيلتنا ومسيلة عتق الرهن فاما الجارية التي  
 برقتها لرجل وحملها الاخر اذا ائتم صاحب الرقبة الا امر عتق الحمل وضمن قيمته  
 واذا كان ميركة المعتق صبيا او محنونا فلوليه من الخيار ما ذكرنا غير الاتفاق  
 فان اختار الولي السعابة فالولا للصبي وكذلك ان كان الشريك مكايا او  
 ما دونه الا ان التولا ثبت للمولي فان لم يكن للصغير ولي نصيب الحاكم فيها  
 يختار ما هو الاصل له فان لم يكن فالامر موقوف حتى يبلغ ولو صلح الذي لم  
 يعتق على اكثر من نصف قيمته ذراهم او دنانير فالفضل باطل ولو صلح على  
 عروض قيمتها اكثر من قيمته حال الصلح ولو ائتم الميرض نصيبه ثم مات من  
 مرضه لم يوجب الضمان من تركته ولكن العبد يسعي للشريك في قوله ابي  
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يوجب الضمان من تركته ولو وجب الضمان  
 في حالة الصحة ثم مات اخذ من تركته بالاتفاق وقال ابو يوسف ومحمد

في عديد بين رجلين قال احدهما احدكم حر وهو فقير ثم استغنا ثم اختار  
 اتباع العتق على احدهما ضمن نصف قيمته يوم البيان وكذلك لو مات قبل ان  
 يختار ضمن ربع قيمته كل واحد منهما وقال محمد يعتبر القيمة يوم تكم بالعتق ولو  
 قال احدهما ان دخلت الدار فانت حر فالمعتق في قيمته وحال المعتق في البسار  
 والاعسار يوم الدخول **باب العبد بين رجلين قيمته**  
 احدهما على صاحبه بالعتق واذا استند احد الشريكين على صاحبه انه اعتقه  
 وانكره صاحبه فلا ضمان على الشاهد ويسعي العبد لهما في قيمته في قوله ابي حنيفة  
 فلما على قولهما فالسعابة في نصيب المتكبر فواجبة على كل حال واما نصيب الشاهد  
 فان كان الشريك المتكبر معتبرا فالسعابة واجبة وان كان موسرا فلا ضمان له ولا  
 سعابة ولو ائتم كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه حاز في قوله ابي حنيفة والولاء  
 بينهما وكذلك اذا استسعدا واما على قولهما فالولاء موقوف في نصيب الشاهد ولو  
 شهد كل واحد منهما على صاحبه سعي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته وان كان  
 احدهما موسرا والاخر معسرا سعي للموسر ولم يسع للمعسر وهذا بعد ان حلف  
 كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو عتق حتى يسعي لهما في قوله ابي حنيفة وعندهما  
 هو حر عليه دين ولو ان عبد بين رجلين حلف احدهما بعتقه انه دخل الدار  
 الاخر انه لم يدخل فعتق يعتق نصف العبد ويسعي في نصف قيمته بينهما موسرين  
 كانا او معسرين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كانا معسرين فكذلك  
 وان كانا موسرين فلا سعابة عليه اصلا وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا  
 سعي للموسر في ربع قيمته ولم يسع للمعسر وقال محمد اذا كانا معسرين يسعي في  
 كل قيمته بينهما وهو ميركة شئ ذلك كل واحد منهما على صاحبه انه اعتقه ولو ان  
 عبد بين رجلين قال احدهما لاهد العبد بين انت حر ان لم يدخل فلان  
 هذه الدار اليوم وقال الاخر للعبد الاخر انت حر ان دخل فلان هذه الدار  
 اليوم فمضي اليوم ولا يدرى دخل ام لا قال محمد قياس قول ابي حنيفة ان  
 يسعي كل واحد منهما في جميع قيمته بينهما وقال ابو يوسف يسعي كل واحد في ثلثه  
 للبايع قيمته ويعتق من كل واحد منهما ربع مجانا وروي عن ابي يوسف  
 في عديد بين رجلين راعى احدهما ان صاحبه اعتقه منذ سنة وانه اعتقه اليوم  
 وقال شريكه لم اعتقه واما اعتقه انت اليوم ولي الضمان عليك فلا ضمان  
 عليه ولو لم يقر على نفسه بالاتفاق ولكن قامت البينة عليه انه اعتقه احسن  
 ضامن لشريكه **باب الرجل يعتق احد عبيده بغير عينة**



اذا اعتق الرجل احدهما بعينه صح وثبت للمولى خيار الشئيين وذكر ان عند  
 ابي يوسف للتعيين حكم الافتاء وعند محمد حكم البيان وسواء قاله احد كما حاروا  
 قاله هذا او هذا واذا خاصم العبدان الى الحاكم اجبره على ان يوقع على  
 احدهما فاذا اختار وقع العتق عليه حين اختياره واما قبل ذلك بمنزلة العبد من  
 ما دام خيار المولى قائما ولو مات احدهما تعين الباقي للعتق وروي عن محمد بن  
 قاله احدهما بن ابني او احدي هاتين امر ولي فمات احدهما لم يتعين الباقي  
 للحرية والاستيلاء ولو مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد نصفه واخبار  
 الثوارث ولو باع احدهما او رهنه او دبره او كاتبه او استولد احدهما او باع بشرط  
 الخيار لنفسه او للمشتري او باع بغيره او سلم او لم يسلم او ساء او اوصى  
 بها او اخرج او زوج احدهما او حلف على احدهما بالحرية ان فعل شيئا فذلك اختيار  
 لتعيين العتق في الآخر وروي عن محمد بن ابني اذا كانت سابقة على الحرية المجهولة  
 تعتق بوجود الشرط بعين الآخر وقال ابو حنيفة اذا وطئ احدهما لم يكن وطئه  
 بياضا للعتق في الاخرى وقال ابو يوسف ومحمد يكون بياضا وروي عن ابي يوسف  
 ان التبطل والنظر الى الفرج للشهوة كالوطئ ولو استعمل احدهما لم يكن اختيارا في  
 قولهم جميعا ولو اعتق احدهما بعينه ثم قال اردت به ذلك العتق فالقول  
 قوله ولو باعها صفقة واحدة بطل البيع فبها ولو رهنها او تصدق بها  
 او تزوج عليها فانه يجبر على البيان في احدهما بخلاف الصدقة والهبه والامار  
 في الآخر ولو لم يعين حتى مات بطل فبها ولو اسرها اهل الحرب كان للمولى ان  
 يوقع العتق على احدهما ويكون للآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات  
 بطل ملك اهل الحرب فبها ولو اسرها رجل من اهل الحرب للمولى ان يوقع  
 العتق على ايها شاؤا ويأخذ الآخر حصته من الثمن ولو اشترى احدهما واختار المولى  
 عتقه عتق وبطل الشري ولو باعها من رجل صفقة واحدة وسلمها اليه فاعتقها  
 المشتري اجبر البايع على البيان واذا ابيع في احدهما عتق الاخر على المشتري  
 ولو تمت القيمة فان مات البايع قبل البيان بقاء للورثة بينوا عتق الاخر على  
 المشتري فان لم يعتق المشتري ومات البايع لم يبيع العتق فبها حتى يفسخ  
 القاضي البيع وروي عن ابي يوسف فبها كانت له ثلثة اعبد فقال احدهما  
 عبيدي حر قالها ثلثا عتقوا ولو قال احدهما حر وكبر ذلك ثلثا عتق واحدهما  
 بياضا

الجارية بين رجلين عتقت في ملكها وولدت فادعاه احدهما بنسب  
 جارية مشتركة بين رجلين عتقت في ملكها وولدت فادعاه احدهما بنسب

وصارت الجارية ام ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موصرا كان او موصرا  
 او ضمن نصف العتق ولم يضمن من قيمة الولد شيئا وروي عن ابي يوسف ان المدي  
 اذا كان موصرا سعت ام الولد ولو كان العلوق قبل الشراء والمستقلة بجاهها فالامر  
 ذكره نافي سائر النسب وضمن قيمة الامر فاما الولد فهو بمنزلة عبد بين شريكين  
 اعتقه احدهما فالولا بينهما ولا عتق عليه ولو عتقت الجارية في ملكها فادعاه معا  
 فهو بينهما والجارية ام ولد لها وقال الشافعي يرجع فيه الى قوله القاذية ولا  
 يضمن واحد من قيمة الامر شيئا وكذلك اذا كانت الامة بين ثلثة او اكثر فالحكم  
 في جميعهم على ما بينا في الاثنين في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يثبت لكثر  
 من اثنين واذا كانت الانصاف مختلفة نحو السدس والربع والثلث فالحكم في حق  
 الولد للمختلف واما الاستيلاء فيثبت في نصيب كل واحد بخصه ولو كان احد  
 الشريكين حرا والآخر عبدا فادعاه فدعوه للمراوولي ولو كان احدهما مسلما  
 والاخر ذميا فالولد للمسلم وروي الحسن عن ابي حنيفة وروى عنهما سواء ولو  
 كانت بين حرة ومكاتب فالجد اولى ولو كانت بين عبد مسلم وحر كافر فالحر  
 اولى ولو كانت بين مرتد وذهبي فالمرتد اولى فان سبق احد الشريكين  
 بالدعوة في هذه الفصول فهو له كايام من كان وذكر في الاصل اذا كانت  
 بين مكاتب وحر فادعاه المكاتب وحده ضمن نصف قيمتها وقال ابو يوسف  
 نصيب الشريك جالاه كما كان يستعملها كل واحد منهما يوما فاذا عجز كان لها  
 ان يبيعها وان عتق فملك نصيب الشريك بالقيمة وروي عن محمد بن رجس استرا  
 زوجة احدهما فماتت بولد بعد شهر ثبت النسب من الزوج وان لم يدره وطئه  
 نصف قيمة الامر ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان امة حاملات بولد  
 فادعاه احدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعق على عمه بالقرابة وانه اعلم  
 بالدعوة لا لاتب ولد جارية ابنة اذا ولدت امة لرجل  
 فادعاه ابوه ثبت نسبته منه ادعى شبيهة امة لا صدقة الابن في ذلك امر لا  
 وهذا اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وتضمن  
 الجارية ام ولد له وتضمن قيمته للابن او موصرا ولا عتق عليه وقال  
 زفر الشافعي يجب العتق ولا يضمن قيمة الولد ولو وطئها بملك صحيح او فاسد  
 النسب ولم يضمن الجارية ام ولد له ولا يملكها وعتق الولد على اخيه بالقرابة  
 فاذا ملكه الاسر الجارية صارت ام ولد له ولو كانت الجارية ام ولد لابن او  
 مذبذبة فماتت بولد فادعاه الابن وادعاه الاب لم يثبت النسب من الامه قال محمد



في كتاب الدعوى اذا كانت الامة جال لا يتقل الى الاب بالقيمة فالدعوة باطلة وبعض الاب العقر وروي عن ابي يوسف في ولد المدبرة انه يثبت النسب من الاب وعلى الاب قيمة وعليه العقر وهو مولى لاجنه ولا يثبت نسب امه الولد فان صدق الابن الاب في ولد المدبرة وامر الولد بعدة انفاة ثبت النسب من الاب وعق في قول ابي حنيفة ومحمد ويكون الولد لابن والدي ولد مكاتبه ابنة لم يجر الدعوى ولو خرجت الجارية عن ملك الابن ثم جاءت بولد بعد ذلك يوم فادعاه الاب فدعوته باطلة وكذلك اذا كان العلوق في ملك الابي ثم استترها الابن لم تصح دعوة الابن وكذلك لو علفت في ملك الابن وولدت في ملكه وخرجت عن ملكه فيما بينهما وكذلك لو كان الاب كافرا فاسلم او عبدا فاعتق ولو كان الاب معتوها فافاق فالقياس ان لا يصح دعوته وتجوز في الاستحسان ولو اراد الاب فادعي فدعوته موقوفه عند ابي حنيفة وعندنا يصح وقال محمد لو كان الجدة نصرانيا وابن الابن مثله والاب مسلم لم تجز دعوة الجدة واذا انقطعت ولاية الاب بالموت او الرق او الكفر صحت دعوة الجدة اب الاب بمنزلة دعوة الاب ولو كان الاب معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة فدعوة الاب مقبولة فان افاق المعتوهة ثم ادعي فدعوته باطلة ولو كانت الاب مريئة فدعوة الجدة موقوفه في قول ابي حنيفة فان قتل الاب على الردة او مات صحت الدعوة وان اسلم بطلت الدعوة في قول ابي حنيفة وعندنا دعوة الجدة باطلة واذا كانت الجارية بين الاب والابن فادعياه معا فدعوة الاب اولى وقال زفرها سوا وبعض كل واحد الاخر نصف العقر وروي عن ابي يوسف في جارية بين رجل وابنة وجدة فيا بولد فادعوا معا فلجد اولى وعليها مهر تام للجد اذا صدقها الجدة انما وطئها فان لم يصدقها فلا شيء عليها ولا تخار هذه الجارية للجد وان كذبها الجدة في الوطئ وليس هذا كالا بن اذا ادعى انه وطئ جارية ابنة فلكذب به ابوه انما لا يجر عليه فان جارية تكون بين رجلين فيقول احدهما انها ام ولد لصاحبه واذا كانت الجارية بين رجلين فاقتر احدهما انها ام ولد لصاحبه فان ابنة قال بطل حق الشاهد في رقبته موصرا كان المسمود عليه او معسرا وخذمه للمكر يوما ويرفع عنها يوما وهو قول ابي يوسف الاخير وقال محمد يسي للحال في نصف قيمتها للمكر وهي حرة اذا ادت ولو مات المسمود عليه سعت لورثته في حصته الميراث وثبت نصف الولد للميت وبوقف نصف الولد

فان جاءت بولد فقال احدهما هو ابن شريكى واخر الشريك فالجواب في الامر كما سبق واما الولد فيعتق ويسعى في نصف قيمته للمسمود عليه ولو كانت جارية بين شريكين ادعى احدهما ان شريكه دبرها وانكر الشريك فان ابنة قال الشاهد بالخيار ان شاء دبر خذمت يوما والاخر يوما وان شاء استسعى في نصف قيمتها فسعت له يوما وخدمت الاخر يوما فاذا ادت وسعت معك وان شاء ترك كما كذلك ويجزم كل واحد يوما وهذا قول ابي يوسف الاخير الا ان تبعض التدبير وقال محمد يسي الساعة ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالتدبير كان لكل واحد منهما ان يستسعى في حصته وان شاء تركه على حاله في قول ابي حنيفة ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالاستيلاء فلا تبديل لو اخدمتهما على صاحبه ولا على الامة مؤثر من كانا او معسرين وعند ابي يوسف ومحمد الجواب في التدبير الجواب في الاستيلاء وروي عن ابي يوسف في عبد بين رجلين قال احدهما للاخر هذا ابني وابنتك او قال هو ابنتك وابنتي وصدقة الاخر فهو ابن المخرصة دون المصدق وكذلك قال محمد في الصبي الذي لا يعقل قال محمد ولو قال هو ابنتك وسكت ثم قال هو ابني معك فهو موقوف فان صدقة صاحبه في كونه ابنا له ثبت نسبه منه وان انكر ذلك فليس بابن واخر منهما في قياس قول ابي حنيفة وقال محمد اذا كذب صاحبه فهو ابن المخرصة وعلى هذا الاختلاف كل من انكر اقر بالنسب لافسان ثم ادعي بعد ذلك لنفسه لم يقع الدعوة في قول ابي حنيفة سوا صدقة ذلك للغير وكذلك به وقال محمد اذا كذب ذلك الغير صحت دعوة قال محمد فان كان هذا الغلام يعقل فالمرجع الي بقصد يقيه وكذلك اذا ولد لجد الولد في ملكها فالجواب على ما ذكرنا من الاختلاف والامر امر ولد لم يثبت النسب منه ولو اشترى رجلا جارية فجات بولد في ملكها لستة اشهر فصاعدا فادعي احدهما ان الولد ابنة وادعي الاخر ان الجارية اجنة وخرجت الدعوتان معا صحت مدعي الولد وبطلت دعوة مدعي الام وبعض مدعي الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها وذكر في الجامع الكبير ان هذا قول الجميع وروي ابن سميعة عن ابي يوسف ان لاسي على مدعي الولد من قيمة الام والعقر فان الكذب الاخر نفسه ثبت له الصمان قال ابو الحسن وهذه القول اقيس ولو ادعي ولد مكاتبه ثبت نسبه منه صدقة الام امر لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقر ان جاءت بولد لاكثر من ستة اشهر من يوم كاتب



وان جازت لاقول من سنة اشهر فلا عتق عليه ولو ادعي ولد جارية مكاتبه  
وقد عتقت في ملك المكاتب فهو موقوف على تصديق المكاتب فان صدق ثبت  
نفسه وعليه قيمته يوم ولد وروى عن ابي يوسف ان المولى يصدق في مير  
مصدق قال محمد ولو اشترى المكاتب امرا حاملا او عبدا صغيرا فادعاه  
المولى لم يرد دعواه فان صدقه المكاتب بثبت النسب ولم يفتق ولما علم  
باب ملك ذي الرحم المحرم واذا املك دارحم محرم  
عتق عليه صغيرا كان المالك او كبير عاقلا او مجنونا وقال الشافعي لا يفتق  
بالمالك الا من له ولاد وصفة ذي الرحم المحرم كل من حرم نكاحه على سبيل  
التاميد لاجل النسب فاما الرحم المحرم فلا يوجب عتوان ملك ووجه  
ابنه او ابنة فيكون الزمة من قبل المصاهرة دون النسب وكذا الرحم لا  
يحرر كني الا بامر والاحوال ويستوي فيه جهات الملك والولاء لم يفتق  
عليه واهل الاسلام واهل الذمة سواي ذلك ولو اعتق الحراني عبد احريبا  
في دار الحرب لم يفتق عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يفتق وكذا  
المسلم اذا اعتق عبدا حريبا في دار الحرب وكذلك لو ملك الحراني في دار الحرب  
دارحم محرم منه لم يفتق ولو ملك شقصا من ذي رحم محرم منه لم يفتق  
قد رملك في قول ابي حنيفة وعندها يفتق الكل ولو اشترى العبد المأذون  
دارحم محرم من سيده وليس عليه حين محيط عتق وان كان على للعبد  
دين محيط لم يفتق في قول ابي حنيفة وعندها يفتق ولو اشترى المكاتب  
ابن مولا لم يفتق في قولهم ولو اشترى المكاتب ابنا الذي ولدته من  
سيده فاعتق ولو ملك الرجلان ابن احدهما اشري او هبة او عتق من العتود  
عتق لصيب الاب والامان عليه الشريك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يضمن اذا كان موسرا وعلى هذا الاختلاف اذا وهب نصف العبد لقرينه  
او باعه منه لم يكن على المشتري ضمان البائع في قول ابي حنيفة وعندها يضمن  
ويستوي في ذلك الحكم بين ان يكون الشريك الاجنبي عالما بان شريكه قريبة  
ام لا وروى عن ابي يوسف ان الاجنبي اذا كان يعرف ذلك عتق وسعي  
للاجنبي وهو قول ابي حنيفة وان كان لا يعلم فهو بالخيار ان شاء انقص  
البيع وان شاء مضى عليه وذكر في الجامع الصغير اذا اشترى نصف عبد ثم  
اشترى اية العبد النصف الباقي وهو موسر فالمشتري بالخيار بمنزلة عبد  
بين شريكين اعتقه احدهما وروى عن ابي يوسف في عبد اشترى نفسه

هو اجنبي من مولا فالبيع باطل في حصة الاجنبي وروى عنه انه اذا قال ان ملكك من هذا  
العبد شاة فهو حرة فاشترها المالك وابوه صفقة واحدة عن عتق علي الاب ولو قال  
ان اشتريت بعضه فهو حرة فادعي رجل اخر انه ابنه ثم اشترى به عتق عليها ولو حلف  
الرجل بعتق عبدان ملكك منه ثم اشترى هو واحد كان ابو الحسن يقول لا  
اعرف الرواية في هذه المسئلة وقال ابو بكر الرازي هو على الاختلاف ولو  
ورثا عبدا وهو مرتب احدهما لم يضمن لشريكه شيئا في قولهم والله اعلم  
باب الرجل يفتق كل مملوك يملكه اضافة العتق الى الملك صحيح  
وقال الشافعي لا يفتق ولو قال كل مملوك املكه فهو حرة ولا نية له فهذا اعلى ما يكون  
في ملكه يوم قال ذلك ولا يفتق ما يستقبل ولا يفتق ما كان في ملكه من ذكرا وانثى  
ويفتق المذنب وامر الولد ولدها ولا يفتق المكاتب الا ان يفتقه وروى عن  
ابي يوسف انه لا يدخل فيه من كان مكاتباً يوم حلف ولو كان مملوكاً يوم حلف  
ثم صار مكاتباً دخل وقال ابو يوسف لا يدخل في ذلك مملوك بعبه وبين الرجل  
قيد المهرهون والمديون واما عبده عبده المأذون اذا لم يكن عليه دين فلا  
يدخلون عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يفتق وان لم يشوه ولو كان عليه  
دين محيط لا يفتق وان نوي ولا يدخل في ذلك حل عليه عتوان ان يكون موسر لله  
بالحل وكذا اذا قال ان اشتريت مملوكين فمهرهم فان اشترى امرا حاملا لم يفتق  
ولو قال لامرأة كل مملوك لي غيرك فهو حرة لم يفتق جهلها ولو قال عتقت الذكور دون  
الاناث لم يصدق في القضا ولو قال كل مملوك املكه اليوم دخل فيه ما كان في  
ملكه وما يستفيدة في يومه وكذلك لو قال هذا الشهر او هذه السنة ولو قال  
كل مملوك املكه الساعة فهذا اعلى ما في ملكه ولا يفتق ما يستفيدة في ساعة تلك  
ولو عني الساعة الزمانية التي يذكرها المتخوون صدق في ذلك ولم يصدق في  
الصرف عن صوتي ملكه وقال محمد في الجامع الكبير اذا قال كل مملوك املكه غدا فهو  
حر ولا نية له عتق ما اجتمع في ملكه في عتق من هو في ملكه للحال ومن يملكه الى الغد  
ومن يملكه غدا وقال ابو يوسف يفتق ما يستفيدة في القدر لا غير وعلى هذا الاختلاف  
اذا قال املكه رأس الشهر ورأس الشهر الليلة التي يجر فيها الصلوات ويومها  
وروى عن ابي يوسف اذا قال كل مملوك املكه يوم الجمعة فهو حرة فهذا اعلى ما  
يملك يوم الجمعة ولو قال كل مملوك لي يوم الجمعة فهذا اعلى ما كان في ملكه للحال  
ويفتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه اذا اجاع غدا فهذا اعلى ما في ملكه في يوم  
جمعا ولو قال كل مملوك املكه الى ثلاثين سنة فهذا اعلى ما يستفيدة في الثلاثين من



حين خلف ولا يدخل ما كان في ملكه وعلى هذا اذا قال الى سنة او قال سنة او  
اندا الى ان اموت فهذا باب واحد يدخل فيه ما يستفيد دون ما كان في  
ملكه ولو قال اردت بقولي سنة ان يكون ما في ملكي للحال مستداما سنة  
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ولو علم بشرط وقال كل مملوك  
املكه ان دخلت الدار او فتر الشرط فهذا والاو سوا يتعلق في ملكه ولو  
قال ان فعلت كذا فكل مملوك املكه بوضوح فخرج بهذا افعلي ما في ملكه عند  
وجود الشرط ولو قال كل مملوك اشتريته فخرج ان كلمت فلانا فهذا افعلي ما يشتره  
قبل الكلام ولو فتر الشرط فقال ان كلمت فلانا فكل مملوك اشتريته فهذا افعلي  
ما يشتره بعد الكلام ولا يدخل فيه ما قبله ولو قال كل مملوك اشتريته اذا دخلت  
الدار فهو حر فهذا افعلي ما يشتره بعد الدخول ولو قال ان دخلت الدار فكل  
مملوك املكه بوضوح فخرج ما كان في ملكه حين دخل سواء دخلها ليلا او نهارا  
وذكر في من بعد اذا قال كل جارية اشتريتها الى سنة فهي حرة عتق ما اشترى حتى  
اشترى بالبو سنة ولو قال كل جارية اشتريتها فهي حرة الى سنة فاشترى جارية  
لم يعتق حتى تم السنة واذا قال العبد او المكاتب كل عبيد اشتريه او املكه فيها  
استقبل فهو حر فعتق ومملكه مملوكا لم يعتق في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يعتق ولو قال للمرأة حرة اذا امكنتك فانت حرة فانتدت وسببت  
لم مملكها لم يعتق في قول ابي حنيفة وعندهما يعتق ولو قال العبد لله علي  
عتق نسمة او اطعام مساكين لزمه ذلك وكان عليه اذا عتق **باب**  
الرجل يعتق ما ملكه الامة اذا قال لامة كل ولد تلد بينه فهو حر فهذا اصح وعق  
ما ولدته في ملكه ولو قال كل ولد تلد بينه في ملكي فهو حر فهو صحيح سواء كانت  
الجارية في ملكه ام لا ولو قال ما في بطنك حر عتق ما في بطنها فان جاءت  
بولد لا قبل من سنة اشهر ثبت العتق ولو قال لعبد يملكه او لا يملكه كل ولد  
يولد لك فهو حر فان ولد له من امه يملكها لخالق يوم حلف عتق ان ولدت  
في ملكه وان لم يكن الامة في ملكه يوم حلف بطلت اليقين ولو قال لامة اذا ولدت  
ولدا فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم ولدت ولدا حيا عتق الذي في قول ابي حنيفة  
وسندهما لا يفتق وقال محمد في الاصل اذا قال اول عبد يدخل علي فهو حر ما دخل  
عليه عبد ميت ثم حي عتق الذي ولم يذكر خلافا والصحيح انه بالاتفاق ولو قال  
لامته ان كان اول ولد تلد بينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية  
ومضاد قولهم لا يدرى انهما اول قال الغلام عبد ويعتق من الجارية والام

من كل واحد نصفه وان قال ان كان اول ولد تلد بينه غلاما فانت حرة وان  
كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية لا يدرى انهما اول فالابن  
حرة علي كل حال والغلام عبيد علي حاله ويعتق نصف الامر والله اعلم بالصواب  
**باب العتق علي مال** اذا قال ان اديت الي الف فانك حر  
ومتى اديت او اذا اديت فهذا ليس بمكاتب وله ان يبيع ولو ادى المال  
قبل ان يبيعه اجبر المولى علي قبوله ويعتق وقال زفر لا يجبر علي القبول  
وتلبيس الاجبار ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وحاجته  
وبين المولى انزل المولى فاقبضا وكذا الاجبار في سائر الحقوق وذكر في الاصل  
اذا قال ان اديت الي فهذا افعلي المجلس او ما يت المولى قبل ان يودي بطلت  
اليقين ولو ادى العبد من ماله اكتسبه قبل هذا القول عتق ورجع عليه المولى  
عتقه ولو اكتسبه بعد هذا القول لم يرجع المولى عليه وما زاد علي ذلك فهو  
ملك المولى ولو جاء ببعض الالف اجبر علي القبول ولو كانت هذه امه فولدت  
ثم ادت لم يعتق ولدها ولو حط المولى شيئا لم يعتق باءا الباقي ولو باع  
ثم اشتراه فاداه اليه عتق ويجبر المولى علي القبول في قول ابي حنيفة وقال  
محمد في الزيادة لا يجبر علي القبول وان قبل عتق ولذا لو ورد عليه خيار  
او عيب ولو قال لعبد في مرضه ان اديت الي الف فانك حرة وقبضت  
الف فاداه من ماله اكتسب بعد هذا القول عتق من جميع المال استحيانا  
وقال زفر يعتق من الثلث وهو القياس ولو قال انت حر علي الف فاداه  
فجو ما كل شئ كذا هي كفاية والله اعلم **باب العتق الذي**  
يقتضيه قول المالك قبل ادائه اذا قال لعبد انت حر علي الف او بالف او علي ان  
لي عليك الف او علي الف يوديها او علي ان تعطيني الف او علي ان تحسني بالف  
ان قيل العبد فهو حر ساعة ما قبل وما بشرط دين عليه وكذا لو عتقه على طعام  
موصوف او شي من المكمل والوزون معلوم الجنس والوصف والعدد ولو كان  
العتق شيئا بعينه صح التسمية فان ابي المالك ان يجبر لم يفسخ العتق وعليه قيمته  
ولو كانت امه فولدت وكذا بعد القبول ثم مات الامر لم يكن علي الولد ان يعتق  
فيما كان علي الامر والمستسعي علي ضربين كل من يسعي لخالص رقبته فهو حكم  
المكاتب ومن يسعي في يد رقبته الذي لزمه بالعتق او في رقبته كحل  
شرط عليه اولد بن ثعلب في رقبته فهو بمنزلة الحر في احكامه نحو العبد المرهون بعتقه  
الراض وهو مفسر والعبد المادون اذا عتق وعليه دين والامة يعتق بمسرها



تتزوج منه ابنته فانه يسعى في قيمتها وهي بمنزلة المرأة وكذلك لو قال لعبد انت  
حر علي قيمة رقبك فقبل فهو بمنزلة الحر ولو ابر المولي المكاتب من مال الكفاية فلم  
يقبل فهو حر وعليه ان يودي الكفاية واذا ذكر الجنس ولم تصف فعليه الوسيط من  
ذلك وان لم يسم جنسه فقال انت حر علي ثوب فقبل عتق وعليه قيمة نفسه  
ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلي العبد مثله وان كان معينا في العقد  
وهو عرض او حيوان رجع علي العبد بقيمة نفسه في قول ابن حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد يرجع بقيمة المستحق ولو باع العبد من نفسه علي عرض كان له ان يبيع  
العرض قبل القبض واذا اختلف المولي والعبد فيما وقع به العتق فالقول قول العبد  
والبيينة بينة المولي وان كان العتق معلقا بالاداء فاختلافه وانما البيينة  
فالبيينة بينة العبد وقال ابو حنيفة اذا عتق نصف عبده علي عوض فقبل  
عتق نصفه بالعوض ويسعي في نصف قيمته وهو بمنزلة المكاتب وقال ابو  
يوسف ومحمد يعتق كله ولا سعاية عليه ولو قال لعبد انت حر علي الف اتى حر  
علي مائة دينار فقال له العبد قد قبلت عتق وكان عليه المالا ان وكذا في الطلاق هكذا  
ذكره في الزيادات وقال ابو يوسف في القول علي الكلام الاخير والله اعلم  
باب الخيارات في العتق اذا عتقه بشرط الخيار فالشرط باطل وكذا  
الطلاق وان كان بعوض فان شرط الخيار للزوج او للمولي لم يصح وان شرط  
الخيار للعبد او للمرأة جاز فان ردت المرأة او العبد بطل العقد واكصل من عدم  
العهد علي مال بمنزلة ذلك من المأمنين ولو فسخ القاتل لزمته الدية استحقاقا  
والقياس ان يبطل العفو باب الاستثنائي في العتق اذا قال  
لعبيده انتم احرار الاسلام صح الاستثناء وان استثنى بعض العتق صح عند ابي  
حنيفة وعندهما الصحيح وقال محمد اذا قال غلاما يحران سالم ويزني الابزيع  
صح الاستثناء ولو قال سالم حر ويزني حر الابزيع بطل الاستثناء ولو قال  
لعبد انت حر وحران شاء الله بطل الاستثناء في قول ابي حنيفة وعندهما لا  
لا يبطل وروي عن محمد في رجل له خمسة من الرقيق فقال عشرة من ماله ليكي  
الا واحد احر اعتق للخمسة ولو قال ماله ليكي العشرة احر الا واحد اعتق اربعة  
منهم والله اعلم كتاب الايمان الايمان ثلثة يمين يكفر  
وبمين لا يكفر ويمين ابن نوح ان لا يواخذ الله بها صاحبا اما اليمين التي  
يكفر بها اليمين علي امر مستقبل اما المنع النفس عن الاجاد او الحب عليه وهو  
اليمين المعقودة التي نص الله تعالى عليها في سورة المائدة وهذه اليمين

علي ثلثة اضرب منها ملجأ الوفا بها كاليمين علي الاحاد الطاعات وترك  
المعاصي ومنها ملجأ الحث فيها كاليمين فعل المعاصي وترك الطاعات ومنها ما  
يخير بين البر والحث كاليمين علي الافعال المباحة واما اليمين التي لا تكفر بها اليمين  
علي امر في الماضي يتعد فيه الكذب في العيوس ولا كفارة فيها وقال الشافعي  
يجب الكفارة واما اليمين الثالثة فهي اللغو وهو ان يجلف علي شيء في الماضي  
علي ظن انه كذلك وهو بخلافه وقال الشافعي اللغو هي اليمين التي لم يقصد بها  
سواء كان في الماضي او في المستقبل وهذه الانقسام تأتي في اليمين بالله تعالى  
فاما الحلف بالطلاق والعتاق فما يكون علي امر في المستقبل فهو تعليق وما يكون  
علي امر في الماضي والا امر بخلافه فهو تخيير سواء كان يعلم بخلاف ذلك او لا يعلم  
وكذا لك الحلف بالنذر باب اللفظ الذي يوجب الحث فيه  
الكفارة قد مر في باب الايلا الحلف باسم الله تعالى وصفاته وحياته وبقدر  
واو قال الله او لعمر الله او ايم الله او ايمين الله فهو يمين ولو قال وامانة الله  
في الاصل انه يكون يمينا وروي عن ابي يوسف انه لا يكون يمينا وكذا حكم الطحاوي  
عن ابي حنيفة ولو قال ووجه الله فهو يمين وروي الحسن عن ابي حنيفة انها ليست  
يمين اذا قصد بذلك المأخوذة وروي عن محمد اذا قال لا اله الا الله افعل كذا او سكت  
الله فليس يمين الا ان ينوي وكذلك اذا قال لعمر الله ولو قال ولعمر الله فهو يمين  
وكذلك اذا قال ومالك يمين الله وخروجه وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا قال  
الله علي ان لا اكل فلانا انها ليست يمين الا ان ينوي والله اعلم بالصواب  
باب القسم والسبحة والعتق اذا قال احلف او احلف  
باسم الله او قسم بالله او اشهد بالله او اقسم بالله او اعزم بالله  
او قال علي يمين الله او يمين الله او قال علي دعة الله او ميثاقه او عهده فهو يمين  
ولو قال هو يهودي او نصراني او ما اشبه ذلك فهو يمين وقال الشافعي  
لا يكون يمينا ولو قال هو يهودي او نصراني ان كان فعل كذا الشيء قد فعله  
فهذه عيوس ولا يكفر ولا يصير به كافرا وقال محمد بن مقاتل يصير كافرا وروي  
عن محمد اذا قال الميت لا افعل كذا فهو يمين ولو قال عصيت الله ان فعلت  
كذا او عصيته في كل ما فرض علي فليس يمين باب الحلف  
بغير الله تعالى الحلف بغير الله تعالى معصية قال ابو حنيفة لا يحلف الا  
بالله متحيا بالوحيد والاخلاص ولو قال ودين الله او طاعته او بغيره  
او حذره او عبادته او قال بانبيائه وملائكته او قال وعمر الله تعالى



أوبيت الله أو بالكعبة أو بالصلوة والصيام أو بالقرآن والمصحف أو بصورة من  
القرآن فليس شيء من ذلك يمين وذكر في الأصل فيمين حلف بركة الله أو غضبه  
أنه لا يكون يمينا ولو قال وحق الله لا يكون يمينا في قوله أبي حنيفة ومحمد وأحمد  
الروائيين عن أبي يوسف وروى عنه أنه يكون يمينا ولو دعي على نفسه بالعقب  
واللعنة لم يكن يمينا ولو قال وسلطان الله فإن أراد به القدرة كان يمينا وإن أراد  
المقدور لم يكن يمينا والله أعلم بالصواب **باب** تكرار اسم  
الله ما يكون يمينا إذا تمم قال محمد إذا دخل بين أسمين حرف عطف كانا  
يمينين وإن كان بغير حرف العطف كان على سبيل الصفة والتأكيد وروى الحسن  
عن أبي حنيفة وزفر بن يحيى واحدة وإن أدخل حرف الواو وروى عن أبي  
يوسف إذا قال والله لا أكلمك الله لا أكلمك فها يمينا وروى عن أبي حنيفة  
فيمين حلف في مقعد واحد بإيمان كان عليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس في  
ذلك سواء وإن عني باليمين الثانية الأولى لم يستقم ذلك في اليمين بالله وإن كان  
حلفا في أو مرة محمد يستقيم وروى عن محمد إذا قال هو يهودي أن فعل كذا  
أو هو نصراني أن فعل فها يمينا ولو قال هو يهودي هو نصراني فهو يمين واحد  
وروى ابن هشيم أن اليمين على نية الحالف إن كان مظلوما وإن كان ظالما  
فعلى نية المستحلف وهذا قول الأصحاب وهذا إذا كان على أمر في الماضي فامسا  
اليمين في المستقبل فهو على نية الحالف **باب** معرفة شرط اليمين  
شرط الأيمان التي تتعلق بالأفعال نسبه أن وإذا وأما ومتى ومهما  
وكما وهذه الحروف تتعلق بالأفعال المستقبلية دون الماضي والاسماء قاما  
كلية كل فليس بشرط في التحقيق ولكن جعل بمعنى الشرط إذا وصف الاسم بفعل  
كما يقول كل امرأة أتزوجها وسواء أدخل على فعله أو فعل غيره وإذا جئت مرة  
بذلك الفعل لم يجزئ ثانيا إلا إذا كان بكلمة كلما وإذا كان الجزاء طلاقا والشرط  
بكلمة كلما بتكرار الطلاق يتكرر الحنث حتى يستوفي طلاق الملك الذي حلف عليه  
وإن عادت إليه بعد زوج لم يجزئ وقال زفر بن يحيى وإن أضاف الطلاق إلى  
الملك الثاني أو إلى كل ملك حنث بوجود الفعل ابتداء كأن يقول كلما تزوجت  
فدخلت الدار فانت طالق فاما كلمة كلما بتكرار الحنث بتكرار الفعل ولكن  
يجب تقييم الاسم حتى لو قال كل امرأة أتزوجها فمني طالق فتزوج نسوة  
طلقن ولو تزوج امرأة مرارا لم تطلق إلا مرة واحدة ولو قال انت طالق  
إذا جاء بعد هذه يمين ولو قال انت طالق غدا فهذه أصنافه وليست بيمين

ولو قال ان طالق ان شئت فهذا البس بيمين وإنما هو عليك والله أعلم  
**باب** عطف الشرط وعطفه على البعض إذا قال ان  
دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم يقع الطلاق إلا بدخول الدارين  
وكذلك لو قدم الجزاء على الشرط أو وسط أو ذكر حرف الفاء فقال هذه الدار وهذه  
الدار أو عطف بكلمة ثم ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه  
الدار فاني الدارين دخلت حنث وكذلك لو لم يدر الجزاء الأوسط ولو قال ان  
دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار فالشرط دخول الدارين ولا يعتبر  
الترتيب ولو ذكر حرف الفاء فقال قد دخلت هذه الدار فلا بد من أن يكون  
الدخول الثاني بعد الأول وروى عن محمد إذا قال ان دخلت هذه الدار  
فدخلت هذه الدار فانت طالق فأيانها فدخلت الأولى ثم تزوجها فدخلت  
الثانية لم تطلق بخلاف قوله ان دخلت هذه الدار وهذه الدار وروى  
عن أبي يوسف مثل ذلك في مسئلة أخرى وهو أنه إذا قال لا مرايين إذا  
غشيت هذه فغشيت هذه للأخري تعدي حر فليس الحالف على الأولى ويكون  
مولى من الثانية إذا غشي الأولى والثاني هذه المواضع لا يشبه الواو ولو قال  
انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الأخري وان وسط  
الجزأ فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار طلقت  
بدخول أي الدارين وبطلت اليمين وإن أضاف الطلاق فقال ان دخلت هذه  
الدار وان دخلت هذه فانت طالق لم يدخل الدارين وروى عن أبي يوسف  
أنها تطلق بدخول إحدى الدارين ولو قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا  
أو وكلت فلانا فبعد من عبدي حر فدخل الدار دخلات وكلت فلانا مرة لم يقع  
الإعبد واحد وروى عن أبي يوسف أن الكلام مع الدخول بشرط واحد ما لم  
يتكرر الشرط لا تكرار الجزاء ولا يعتبر فيه الترتيب ولكن كلما وجد دخول  
وكلام طلقت به ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان كلت فلانا فانت طالق  
فدخلت الدار ثلث مرات طلقت ثلثا ولو قال كل امرأة أتزوجها فمني طالق  
وفلانة لامرأته طلقت امرأته الساعة ولا ينتظر طلاق الزوج وكذلك لو قال  
كل امرأة من نسائي تدخل الدار طلاق وفلانة طلقت فلانة للحال فان  
دخلت الدار وهي في العدة طلقت ولو قال انت ومن دخل الدار من نسائي  
طالق كانت طالقا للمالك ولو دخلت وهي في العدة طلقت أخرى ولو قال لا مرة  
انت طالق وفلانة ان تزوجها لم يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوج بالأخري



ولو قال لعبدته انت حر ومن دخل الدار من عبيدي متى الاول فان عني ان  
 متى عبيده معاق بدخول الدار لم يهدى في القضا وذكر في الجامع الكبير  
 في رجل له امرأتان فقال لاهديهما انت طالق ان دخلت هذه الدار لابل هذه  
 فان دخلت الاولى طلعتا ويتعلق طلاق الثانية بالدخول ولو قال ان تزوجت  
 فلانة فهي طالق لابل عبيدي حر متى عبده الساعة وروي عن ابي يوسف فيمن  
 قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق لابل هذه كوقع على الاخير  
 واحدة وعلى الاولى ثلث ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا لابل هذه  
 كان على الكلام لا على الطلاق ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق لابل هذه فهذا  
 على الطلاق ولو قال عمرة طالق ثلثا ان دخلت الدار وربيب طالق واحدة  
 ان كلمت فلانا ان شاء الله انصرف الاستثنا الى الاخير في قول ابي يوسف  
 وقال محمد الاستثنا على التبيين لو لم يعطف احدي الجلسين على الاخر يعرف  
 العطف فان الاستثنا يخص بالجملة الاخير وروي عن ابي يوسف انه قال  
 فيمن قال عمرة طالق ان دخلت الدار وربيب طالق في يمين واحدة ويتعلق  
 طلاقها بالدخول وكذلك لو قال عمرة طالق ان شاء الله وربيب طالق ان  
 شاء الله ولو قال كل امرأة تزوجها مني طالق ان دخلت الدار فدخلت الدار  
 ثم تزوج لم يقع فان دخلت الدار بابنا وقع ولو قال كل امرأة تزوجها الى سنة  
 مني طالق ان كلمت فلانا فهذا على ما تزوجها في المدة سواء كان قبل الكلام او  
 بعده ولو بدا بالكلام فهذا على ما بعد الكلام والتوقيت وغير التوقيت  
 سواء باب لو اذ اجعل شرطاً اذا قال لامرأته انت طالق  
 لو دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل ولو قال انت طالق لو حشر خلقك سوف  
 ارجعك وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عند روي عن  
 ابي يوسف اذا قال انت طالق لو دخلت الدار لطلعتك فهذا ارجل حلف بطلاق  
 امرأته لطلعتها ان دخلت الدار وهو بمنزلة قوله عبده حر لو دخلت الدار  
 كضربك فهذا حلف بيمين عبده ليعضبه ان دخل فان دخل الدار في مسئلة  
 الطلاق لزمه ان يطلتها فان ماتت او مات هو فقد فأت الشرط في اخر  
 جزء من اجزاء حيوة فيقع الطلاق والله اعلم باب لو  
 اذ اجعل شرطاً اذا قال لامرأته انت طالق لو ادخلك الدار فهذا استثناء ولا  
 يقع عليها طلاق وكذا لو قال لولا مهرك علي فصل روي عن ابي يوسف فيمن  
 قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فهي طالق قال يمين انعقدت بالقول الثاني

دخلت الدار طالق لابل هذه  
 طالق وطالق لابل هذه

والقول الاول لغو ولو قال انت طالق ان تزوجتك ان تزوجتك لغو الثاني  
 ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فاليمين هي الثاني والاول لغو وقال  
 محمد في رجل قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار فعبيدي حر ان دخلت هذه  
 الدار فاليمين ان لا تحت حتى تدخل دخليين ولكن استحسن وحسنه بدخول  
 واحدة وروي عن ابي يوسف اذا قال ان تزوجتك وان تزوجتك فانت طالق  
 لم يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قال انت طالق ان تزوجتك وان تزوجتك  
 فهذا ابي تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلعت كل  
 واحد من التزوجين فصل فيما خرج مخرج الشرط روي عن ابي يوسف فيمن قال  
 انت طالق لدخلك الدار فهذا يمين انه دخل الدار واكد باليمين فان لم يكن دخل طلعت  
 ولو قال انت طالق لدخلك الدار فهو كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو  
 قال انت طالق دخلت طلعت الساعة ولو قال انت طالق وان دخلت الدار فهي  
 طالق ولو قال انت طالق الساعة وان دخلت كلمت طالق الساعة واحدة واذا  
 دخلت الدار الاخرى ولو قال انت طالق لدخلك الدار طلعت الساعة وكذلك لو قال  
 خبيضتك او في خبيضتك لم تطلق حتى خبيض ولو قال ان دخلت الدار انت طالق فانها  
 مطلق الحال وان غير التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضا  
 وروي عن ابي يوسف انها لا تطلق حتى تدخل الدار وروي عن ابي يوسف فيمن  
 قال ان دخلت هذه الدار وخرجت منها فانت طالق فاحتملها انسان وهي كاهنة  
 فادخلها ثم خرجت ثم دخلت ولم يخرج وقع الطلاق وكذلك للقيام والقعود والصوم  
 والاغتسال وكذا لو قال لامرأته ان تزوجتك وطلقك فعبيدي حر فطلعت  
 واحدة بالية ثم تزوجها متى عبده ولو قال اذ احضت وظهرت فانت طالق  
 وظهرت من هذا الحيض ثم احضت لم يقع الطلاق حتى يظهر وكذا الجبل والوالا  
 والزرع والحصاد وكل شيء في العادة ان يتحقق احد الامرين الاخر يعتبر  
 فيه المريت والله اعلم باب ما اذا اجعل شرطاً انت طالق  
 ان خرجت الا بادي او برضائي او بعلمي فهذا على كل مرة فان عني مرة واحدة  
 دين في القضا ولو قال الا ان اذن او جبر اذن فاذن مرة سقطت اليمين ولو  
 قال الا بادن فلان فأت المحلوق عليه بطلت اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد قال  
 ابو يوسف على حالها ولو اذن لها من حيث لا يسمع لم يكن اذنا وان خرجت حث في  
 قول ابي حنيفة ومحمد ولم يثبت في قول ابي يوسف وحكي ابن شجاع انه لا طلاق  
 في هذه المسئلة ولها الخلاف في الامر الا ان ابا سليمان حكى الخلاف في الاذن ولو



اذن لها وهي ثمانية فمواذن ولوان رجل قال لعبد له ان خرجت الابا ذني فانت حر  
ثم قال اطع فلانا في جميع ما امرك به فامر به بالخروج فخرج فاما المولى فحانت وكذلك لو  
قال المولى لفلان الذين له في الزوج فاذن له فخرج فحانت وكذلك لو قال ذلك الرجل  
ان مولاي قد اذن لك ولو قال المولى قد اذنت لك في الخروج فبلغه ذلك الرجل لم  
يخنت ولو قال المولى ما امرك فلان به فقد امرتك فاما المولى فحانت ولو قال ان  
فعلت كذا فقد اذنت لك لم يكن اذنا وروي عن ابي يوسف انه قال ان  
خرجت الابا مري فالا مري يسمع بنفسه او رسوله فان استمد فمأ على ذلك لم  
يكن امرا وهذا بخلاف الاذن على امله ولو قال اذنت لك الدهر او ابدا او كل شئ  
فمواذن لها في كل مرة وكذلك لو قال اذنت لك عشرة ايام كان لها ان تخرج في العشرة  
ماتشات ولو غضبت وتقيأت للخروج فقال الزوج صغها فخرج ولائيه لم يكن  
اذنا وان نوى الاذن ثبت الاذن بطريق الدلالة ولو قال لها في غضبي اخرجي ولا  
نيه لها كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلعي ولو قال عبده حران فدخل الدار  
الا ان ينسب فدخلها ناسيا ثم دخلها ذاكرا لم يثبت ولو قال ان دخل الاناسيا فدخلها  
ذاكر اختلف فدخلها ناسيا وروي عن محمد اذا قال الان يا مرفلان فهدا على مرة  
واحدة ولو قال الان يا مري به فلان فلا بد من الاصر في كل مرة وروي عن محمد  
اذا حلف لا يخرج الابا فاذن لها فخرجت بعد ذلك وهو لا يعلم قال هو جاز ولو  
حلف على امراته ان لا يخرج الابا فاذن او حلف المولى على عبده او سلطان حلف جلا  
ان لا يخرج من الكورة الابا فاذن لم يثبت المرأة وخرج العبد من ملك المولى وعزل  
السلطان فقد سقطت اليمين ولا يعود وان عادت الولاية للزوج والمولى  
والسلطان وكذلك صاحب الدين اذا حلف المطلوب لا يخرج من البلدة الا  
بأذنه فاليمين معتدة بحال قيام الدين وان سقط الدين لم ينعقد اليمين  
وعلى هذا العامل اذا حلف رجلا ليرفع اليه كل داعر فبلغه في محله فلم يعلم حتى  
عزل سقطت اليمين ولم يعد ابدا ولوان الخالف علم ببعض ذلك فخر رفعه حتى خرج  
حنت في يمينه ولم ينفعه رفع ذلك الا ان يعين ان يرفع اليه على كل حال ولو حلف  
لا يخرج امراته من هذه الدار ولا عبده فبانت المرأة وخرج العبد عن ملكه ثم خرجا  
حنت في يمينه ولا بد من في العضا اذا نوى التقييد بحال قيام الزوجية ولو  
ازادت امراته او عبده ان يخرج فقال انك طالق ان خرجت فكفت عن ذلك  
سقطت اليمين وكذلك لو نكح ليضرب عبده فحلف رجل ان يضربه فهدا على تلك  
الصيغة وبسمي هذا يمين العور فصل وروي عن ابي يوسف فيما قال لامرأة

ان دخلت هذه الدار ولم تعطني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل الاعطار  
طلقت ولو قال ان لم تعطني فدخلت هذه الدار فانت طالق ولائيه لم يقع  
حتى يجمع الامر ان دخلت الدار ولم يعطه الثوب حتى مات احدها او هلك  
الثوب فقد اجتمع الامر ان ينجس ولو قال واسه لا تدخلين هذه الدار ابدا ولا  
تعطيني هذا الثوب فابها فعلت حنت وروي عن ابي يوسف فممن قال واسه  
لا اشترى بهذا الدرهم غير طم فاشترى بنصفه لحا ونصفه خبر لم يثبت في القياس  
وفي الاستحسان يثبت ولو قال واسه لا اشترى به الا ثلثه الرطال لحم واشترى  
بعضه لما اقل من ثلثه الرطال وبعضه غير لحم حنت ولو قال لا اشترى الا لحما  
لم يثبت وهذا هو وجه القياس ولا فرق بين كلمة الا وغيره ولو قال لرجلين واسه  
لا يبيعان الا في بيت فبانت احدهما في بيت والاخر في بيت حنت ولو قال الا  
في هذا البيت لم يثبت وقال محمد في رجل ان كنت ضربته هذين السوطين  
الا في دار فلان وقد ضرب واحدا في داره وواحدا في غيرها لم يثبت ولو  
قال ان لم اكن ضربته هذين السوطين في داره والمسئلة جالها حنت فصل  
في النجس روي عن ابي يوسف اذا قال انت طالق ثلثا او واسه لا ضربن هذا  
للمأذم اليوم فضربه في يومه فقد برئ يمينه ولم يقع الطلاق وان مضى  
اليوم قبل الضرب حنت وخبرين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين  
ولو قال في ذلك اليوم اخترت ان اوقع الطلاق لزمه وبطلت اليمين ولو  
اختار التكرم اليمين وابطال الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولو مات  
المأذم قبل الضرب فهو مخير بين الكفارة والطلاق ولو كان الرجل هو الميت  
فقد وقع الحنت او الطلاق وقد مات قبل ان يبرئ فلا يقع الطلاق ولها الميراث  
وهذا الخبر من حيث التدين ولا نجسره القاضي على ذلك وكذلك لو قال انت  
طالق او على جهة لم نجسره الحاكم ولو قال انت طالق ثلثا او فلانة على حرام يعني  
اليمين لم نجسره القاضي حتى يمضي اربعة اشهر فاذ مضت قبل ان يقرب اجبره  
القاضي على ان يوقع طلاق الابلاء او الذي تكلم به قال في الجامع اذا قال واسه  
لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار فابها فدخل حنت ولو قال لا ادخل  
هذه الدار ابدا او لا ادخل هذه الدار الا في اليوم فان دخل الا في حنت وان لم  
يدخل الا في حنت حتى مضى اليوم حنت وان دخل الا في حنت في اليوم لم يبرئ  
فممن قال عبده حران لم يدخل هذه الدار اليوم فان لم يدخل اليوم دخل هذه الدار  
هذا البس باستثنا واليمين على حالها فصل في الشرط يكون على العور وعلى التري



عن محمد بن عيسى قال أخبرني ان ضربتني ولم اصربك فهذا علي الفور قال ولم يكون علي وجهي  
علي قبل وبعد والمعتبر معاني كلام الناس والظاهر انه علي الماضي كما قال ان ضربتني  
بغير مجازة ويحتمل المستقبل وهو ان يكون ضرب الخالف لمجازة فاذا اواه صح  
ولو قال ان كلمتني ولم اجبك فهو علي المستقبل والفور ولو قال كل جارية اشترى بها  
فلا اطأها فهي حرة فهذا علي الوطي ساعة يشتري ولو قال فان لم يطأها فهذا  
علي ما بينه وبين الموت ومتي وطأها بر وعنه اي يوسف فيمن قال لعلامة ان لم  
تأتي حتى اصربك فانت حرة فانه فلم يضربه قال متي ضربته بر وعنه محمد بن عيسى  
ان لم اشتر اليوم عبدا فاعتقه فعلي كذا فاشترى عبدا فوهبه ثم اشترى اخر  
فاعتقه قال النعمان علي العبد الاول ونحوه وروي عنه انه قال ان مات ولم  
اصربك فكل مملوك لي حتى مات ولم يضربه لم يعقوا ولو قال ان لم اصربك ومات  
قبل الضرب عتق في اخر جزء من اجزاء حيوته ولو قال ان لم اصربك حتى اموت  
لم يعق ولو قال ان لم اصربك فيما بيني وبين ان اموت فلم يضربه حتى مات لم يعق  
وقال في الزيادة اذا قال ان لم تضرب فلانا بما صنعت حتى يضربك فكذا فاحضره  
ولم يضربه المحلف عليه حتى مات لم يحنث وكذا اذا قال ان لم اذك حتى تعذبني  
ولو قال لعلوي لم ان لم ازمك حتى تقضي مالي ففارقته قبل تقضيه فهو حائث ولو  
قال عبده حر ان لم اصربك حتى يدخل الليل او حتى يشفق لكذا فلان فان اقلع  
عن ذلك قبل الثاني حنث ولو قال ان دخلت دارك فلم اجلس فهذا علي التعقيب  
وقوله فلم ياتي قيد امور مستبعدة وقد يكون علي الابد وعلي الفور وقد يكون  
قبل وبعد والمعتبر معاني كلام الناس او يوجد منطوقه فيستدل عليه ولو  
قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فكذا في الدار بن دخل حنث وكذا  
لو اخرج الجار او وسط ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار وان دخلت  
فالمعين علي ان يدخل احدي الاولين والثلاثة والله اعلم **باب** في  
اذا جعل طرفا اذا قال انت طالق في الدار او في مكة طلقت وان لم يكن في الدار  
ولا في مكة ولو قال انت طالق في امس او في العام الماضي وقع للحال ولغت  
الاصل منه وكذا اذا قال انت طالق في هذا الوقت او في هذه الساعة ولو  
اضاف الي وقت في المستقبل نحو قوله في غد او الشهر الا ان لم يقع ولو قال  
انت طالق في دخولك الدار او بدو ذلك فهذا شرط ولو قال انت طالق في الشمس  
وهي في الظل كانت طالقا ولو قال انت طالق في صوتك فهي طالق اذا طلع الفجر اذا  
نوي الصوم ولو قال في صلواتك لم تطلق حتى ترفع وتسجد ولو قال في حينك

او طهرك فان كان موجودا وقع والا يتوقف علي وجوده ذكر في الجامع ولو قال  
انت طالق في ثلثة ايام طلقت حتى يتكلم ولو قال في ثلثة ايام لم يجنب  
بهذا اليوم الذي تكلم فيه فاذا طلع الفجر من اليوم الرابع طلقت ولو قال في مضي  
ثلثة ايام لم تطلق حتى يكون مثل تلك الساعة من اليوم الرابع ولو كان حلف  
ليلا فهو علي ان مضي ثلثة ايام وليالها الي الساعة التي حلف ذكر في الجامع اذا قال  
ان شئت في المسجد فالمعبر كون الشاتم في المسجد دون المشتموم فاما في  
العتل والضرب وما اشبه ذلك برأي حال المحل وروي عن اي يوسف اذا حلف  
لا يلد علي صبي في الحرم فالمعبر كون الصبي في الحرم والله اعلم **باب**  
الشروط محل علي مقابلة دون لفظه اذا حلف ليضرب امرأته حتى يقتلها او يرفع  
ميمته فهذا علي ابتداء الضرب وقال الشافعي الايمان محمولة علي الحقائق ولو حلف  
ليضربها حتى يقتلها او حتى تنزل فهذا علي الحقيقة ولو حلف ليضربه  
في كل حق وباطل فهذا علي الشكايه بحق او باطل ولا يعتبر الضرب علي الفور الا اذا  
نوي ولو شك في ضربه لم شكايه في ذلك الشيء مرة اخري فليس عليه ان يضربه للشكايه  
الثانية وان حلف لقتله الف مرة فقال عمدت ان اتي علي قتله بالقتل دين في  
القضاء وعنه اي يوسف فيمن قال ان لم اصربك حتى اتركك لاحيا ولا ميتا فهذا  
علي الضرب الوجيع ولو حلف انه سيع فلا يابطل امرأته الف مرة وقد سمعته  
ثلثا دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذا ان حلف انه لقي فلانا الف مرة واد  
به كثره اللغادون العدد دين والله اعلم **باب** الرجل الحلف  
بنوي التخصيص اذا قال لن اكل ونوي طعاما بعينه لم يدبر في القضا ولا  
فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال ان اكلت طعاما ونوي شيئا دون شيء دين  
فيما بينه وبين الله تعالى وروي عن اي يوسف فيمن قال لوجل قايما والله لا  
اكل هذا الرجل بنوي مادام قايما كانت نيته باطلا ولو قال لا ياكل هذا  
القايما يعني به مادام قايما دين فيما بينه وبين الله تعالى وعن محمد بن حلف  
ان لا يبرز وجه امرأته ونوي بوقية لم تعجب نيته ولو نوي به حبشية صحت نيته  
فجوز تخصيص الجنس ولم يجوز تخصيص الوصف واجري الحبشية مجري الجنس  
ولو قال لا اتزوج امرأة علي وجه الارض بنوي امرأة بعينها كدين فيما بينه  
وبين الله تعالى ولو قال لا اشترى جارية وعني مولدة فنيته باطلة ولو حلف  
لا يتزوج النساء فهذا علي الواحدة وكذا لو حلف لا يشرب الماء فهو علي الاقل  
وان نوي الكراهية نيته والله اعلم بالصواب **باب** الشرط الدين



تحتل ذلك والاستقبال واذا قال ان حضت وهي حايض او مرضت وهي  
 مريضة فهذا على المستقبل وان نوي ما يحدث من الحيض والمرض فهو على ما نوي  
 ولو قال ان حضت عدا فانت طالق وهو يعلم انها حايض فاذا امر حتى انشق  
 العجز طلقت بعد ان يكون تلك الساعة تمام الثلثة او زايدها وان كان لا يعلم  
 بحضتها فهذا على المستقبل وكذلك اذا قال ان حميت او صدعت ولو قال  
 لصحبي ان صححت طلقت حين سكت وكذا اذا قال ان ابصرت او سمعت وهي  
 سمعية بصيرة وايضا القيامة والعقود والركوب والسكنى فهو على ان يملك ساعة  
 بعد التمين واذا الدخول والخروج والجلوس فهذا على ما تحقق في المستقبل ولو قال  
 انت طالق مالم تحبضي او مالم تحلي وهي حايض او حلي فانت طالق حين سكت الا  
 ان يكون نوي ذلك من حين سكوتها فان لم يكن موجودا ثم وجد مع السكوت  
 فانه نوي ما هي فيه من الحيض والجلوس في الحيض فيما بينه وبين ان تدعى ولم  
 يدبر في الحل **باب الحلف على الزنا** روي عن ابي يوسف فيمن  
 تزوج امرأة بعد امرأة فهي طالق فترجع امرأة ثم امرأتين طلقت واحدة من  
 الاخرتين والحدار اليه ولو تزوج امرأتين في عهده ثم امرأة طلقت الاخرة ولو  
 قال ان تزوجت امرأتين في عهده فاما طالقان فترجع ثلثا طلقت ثلثان  
 منهن والبيان اليه ولو حلف ان لا يتزوج امرأة فترجع صبيحة حنت ولو حلف  
 لا يتزوج ابنته الصغيرة فامر رجلان فوجها او زوجها فوضولي فاجاز فهو  
 حانت في قول ابي يوسف وروي عن محمد انه لا يجنب وكذا الحلف على الامانة  
 ولو حلف لا يتزوج ابنته كبرا فامر رجلان فوجها فاجاز الابن لم يجنب وروي  
 عن محمد فيمن تزوج امرأة بغير اذن فحلف لا يتزوجها فبلغها فوضيت لم يجنب  
 وروي عنه فيمن حلف لا يتزوج فلانة بالكوفة فزوجها ابوها بالكوفة ثم  
 اجازت بعد اذ جنبت في بيته وروي عن محمد فيمن حلف لا يتزوج فصار  
 معنوها فزوجها ابوه انه جنب وكذلك المرأة اذا حلفت ان لا يتزوج نفسها  
 فزوجها رجل بامرها بغير امرها فاجازت او كانت بكر فزوجها الولي  
 فسكت وهذه حائنه وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة وكذلك لو حلف  
 لا ياجن لعبدته في التجارة براه يبيع ويشتري فسكت فهو حانت وروي  
 عن ابي يوسف انه لا يجنب ولو حلف لا يسلم لافسان شفعه بقلعه الشرى  
 فسكت لم يجنب ولو حلف لا يورث من فلان جعة شهر فسكت لم يجنب وهذا  
 قول ابي حنيفة **باب الحلف على التمين** بعد السكوت

عن ابي يوسف اذا عطف على تمينه بعد سكوت ما يوسع على نفسه لم يصح كالاتي  
 وان كان فيه تشدد يد على نفسه صح وبيانه اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت  
 طالق فسكت سكته ثم قال وهذه لامرأته اخرى دخلت الثانية في التمين  
 وكذلك اذا قال وان دخلت هذه الدار ولم قال وهذه الدار الاخرى لم يصح ولو  
 جن فقال هذه طالق ثم قال وهذه بعد ما سكت طلقت الثانية وكذلك العتق والعتق  
**باب الحلف على الفعل الصحيح والفاسد** اذا حلف لا يذهب لفلان  
 شيئا فوجهه له ولم يقبل حنت وقال روي لا يجنب حتى يقبل ويقبض وكذلك الصدقة  
 والحلي والغارية والعطية واداء الفرض فليس يرض حتى يقبل في قوله محمد واخبر  
 الروائين عن ابي يوسف وروي عنه انه لا يجنب وروي عن ابي يوسف اذا  
 حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرض من فهو حانت فاما الحلف على البيع والاجارة  
 وكل عقد فيه يد له فانه لا يجنب بدون القبول واذا حلف حنت سواء كان العقد  
 صحيحا او فاسدا ولو باع بالميته او الدرهم لم يجنب ولو باع بيعا فيه خيال للنايل  
 او المسمى حنت في قوله محمد ولم يجنب في قوله ابي يوسف فاما الحلف على النكاح  
 والصلوة والفعل الذي يقرب به الى الله تعالى فهو على الصحيح ووب الفاسد ولو قال  
 ان كنت تزوجت او صليت فهو على الصحيح والفاسد الا اذا نوي به الصحيح خاصة وروي  
 عن ابي حنيفة فيمن حلف لبيعتين امرؤة او هذه المرأة او هذا الرجل المسلم فباعهم برقي  
 بعينه وقاله ابو يوسف في الرجل المسلم كذلك فاما في الامة والحرة فاليمين على الحقيقة  
 وان ترد انفسها فسد ولو حلف لبيعتين هذه المرأة اليوم ولها زوج فلان  
 على النكاح الفاسد ولو حلف لا يصلي لم يجنب حتى يعيد الركعة بالسجدة ولو حلف  
 لا يصلي صلوة لم يجنب حتى يصلي ركعتين ولو حلف لا يصلي الظهر لم يجنب حتى  
 يشهد بعد الاربع ولو حلف لا يصوم صوما او يوما لم يجنب حتى يصوم يوما  
 ولو حلف لا يجامع او لا يجامع حتى تطوف الكثر طواف الزبارة وان جامع فيها  
 لم يجنب ولو حلف لا يعمر فطاف اربعة اشواط حنت **باب**  
 الرجل حلف ان لا يخلع اذا قال الرجل لامرأته ان سبت فانت طالق فليس هذا  
 بخلع وانما هو خيبر وكذا اذا قال ان حضت حبضة فليس بخلع وهو تفسير  
 الطلاق السبي وكذلك اذا قال انت طالق للسنة ولو قال اذا حضت فهذا حلف  
 ولو قال انت طالق عدا او راس الشهر فلهذه الصلوة وليس يمين ولو عطف على العتق  
 وطوى الشمس وما اشبه ذلك فهو يمين وقال الشافعي اذا حلف بما يقدر على الاصح  
 منه فهو يمين وان لم يقدر لا يكون يمينا وروي عن ابي يوسف اذا قال انت طالق في



تف المالح او دبح الناس فهو يمين ولو قال في الاصل لا يكون بينا ولو حلف لا يحلف  
بطلاق عمره فالحلف بطلاقها ان يدخلها في الزنا نحو ان يقول بعد اليمين ان دخلت  
بذيئ الدار فعمره طالق ولو ادخلها في الشرط فقال ان دخلت عمره الدار فزيب  
طالق فهذا حلف بطلاق زيب دون عمره ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت  
طالق وكور ثلثا وقعت تطليقتان وانعقدت الثالثة ان كان مدحولا فان  
اعد القول مرة اخرى وقعت الثالثة فصل فيما يقطع الاستثنا عن ابي يوسف  
اذا قال ان خرجت من الدار فانت طالق فاعلى الابا في اوان شاد انه بهذا  
صحيح ولو قال اعلى او ذهبي انقطع الاستثنا ويصح على قول ابي حنيفة ان لا  
يصح الاستثنا في الفعلين ولو قال انت طالق ثلثا زانية ان دخلت الدار  
لم تطلق الا بالدخول وذكر في الجامع انه لا لعان ولا حد وروى ابن سماعه  
عن محمد بن نجيب اللعان وروى عن ابي حنيفة اذا قال لغير المدخولها انت  
طالق با زانية ثلثا طلقت ثلثا ولم يجب حد ولا لعان وقال ابو يوسف هي  
طالق واحدة وعليه الحد ولو كانت مدحولا بها وقع الثلث وقال ابو حنيفة وابو  
يوسف اذا قال لغير المدخولها انت طالق ان دخلت الدار فانت بعد قوله  
انت طالق قبل قوله ان دخلت الدار لم يقع الطلاق وكذا لو قال انت طالق  
ثلثا فانت قبل ان يقول ثلثا بطل الكلام ولو قال انت طالق يا عمره فانت قبل  
قوله يا عمره فالطلاق واقع فصل اذا قال ان دخل دارى هذه احد اوركب  
داي ففعل الحالف لم يجز ولو قال ان دخل دارك احد وصرب غلامك  
ففعله المملوك عليه لم يجز وكذا اذا خاطب انسانا فقال ان لبست هذا  
القميص احد فعبدته حر فلبسته المملوك عليه لم يجز وان لبسه الحالف  
جئت ولو قال ان مس هذا الراس احد واسا راسي لم يدخل الحالف فيه  
ولو قال ان كلم غلام عبد الله بن محمد احد فعبدته حر فكله الحالف وهو غلام  
جئت فصل رجل طلق امراته فقال اخر علي مثل ذلك او قال علي مثل هذا  
الطلاق في امرائي لم يلزم الثاني ولو حلف رجل بطلاق امراته لا يدخل الدار فقال  
اخر علي مثل ذلك فان اذ بهد الاسحاب اليمين كان يمينا كانه قال والله لا طلقها  
فان مات احدهما جئت ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال اخر علي  
مثل ذلك ان دخلت قد جئت الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول لله علي عتيق  
نسيمة ان دخلت وقال الثاني علي مثل ذلك ان دخلت لزوم الثاني ان يهدي جميع ماله  
سواء كان اقل من مال الاول او اكثر الا ان يعني مثل قدره فيلزمه ذلك ولو قال

رجل كل مال املكه الي سنة فهو يمين فقال اخر علي مثل ذلك لم يلزمه شيء وذكر في  
الاصول فمين قال علي المني الي بيت الله وكل مملوك له فهو حر وكل امرأة له يمين  
طالق ان دخل الدار فقال اخر علي مثل ما جعلت علي نفسك ان دخلت فدخل الثاني  
لزمه المني ولم يلزمه الطلاق والعناق الا ان يري انه لو قال علي طلاق امرائي فان  
الطلاق لا يقع عليها ولو قال الطلاق علي واجب او لزم فالحاصل من مذهب  
ابي حنيفة انه لا يقع وروى عن ابي يوسف انه اذا نوى الطلاق وقع وروى  
عن محمد بن يعقوب في قوله لا زمر ولا يقع في قوله واجب فصل روى عن ابي  
يوسف فمين قال امرأة ربي طالق ثلثا وعبده حر وعليه المني الي بيت الله  
ان دخل هذه الدار فقال ربي نعم فقد حلف بذلك كله ولو لم يقل نعم ولكن قال  
قد اجزت ذلك فهذا الم حلف على ذلك ولو قال اجزت ذلك علي ان دخلت الدار  
او الرمت نفسي ذلك لزمه ولو قال امرأة ربي طالق فقال ربي اجزت او صبيته  
او الرمت نفسي لزمه الطلاق ولو قال ان بعثت هذا المملوك من ربي ونوخر  
فقال ربي قد اجرت او رصيت ثم اشتراه لم يعتق ولو قال ان اشترى ربي  
مني هذا العبد ونوخر فقال ربي نعم ثم اشتراه عتيق عليه ما بين  
الرجل حلف لا يبتدأ فلا تبا الكلام ربي اذا حلف لا يبتدئ بك بكذا فالتبعا  
وسلم كل واحد على صاحبه مع ما لم يجز الحالف وكذا ان قال ان كلمتك قبل  
ان تكلمني ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حتي تكلمني فتكلمنا مع ما لم يجز  
في قوله ابي حنيفة يوسف وقال محمد يجزى وعلى هذا الاختلاف ساير الافعال  
نحو اذا حلف لا يدخل هذه الدار حتي يدخلها فلا ن واسه لعلم ما بين  
الحلف على الاكل والشرب اذا حلف لا ياكل ولا ياكل ان يوصل الي جوفه ما شائي  
فيه المضع والهشم سواء مضغه ثم ابتلعه او ابتلع غير مضغوع وانما الشرب  
لا يثاقي فيه الهشم في حال وصوله كالماء والنبذ واللبن ولو حلف لا ياكل  
شيئا الا يثاقي فيه المضع بنفسه فاكله مع غيره وهو ما يوك كذا حث نحو ان  
حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله بجبن او بحر حث ولو حلف لا ياكل هذا العسل  
فاكله كذا حث ولو صب عليه ماء وشربه لم يجز في قوله الا اكل وحث  
في الشرب ولو حلف لا ياكل هذه الخبز فجعه ودقه ثم شربه لم يجز وان اكله مبلولا  
حث ولو حلف لا ياكل هذه البيضة او الجوزة فابتلع حث ولو حلف لا ياكل  
عينا او مائا فجعل بمضغه ويرمي بشفله ويبتلع ماءه لم يجز في الاكل ولا في  
الشرب ولو عصر ماء العنب واكل قشره وحصرمه ولم يشرب ماءه فانه لم يجز



وعن أبي يوسف فيمن حلف لا يأكل رمانة فمض رمانة لم يحث وكذا روي عن محمد بن  
حلف لا يأكل سكر فجعلها في فيه فبذلغ ماء حتى ذاب فليس هذا بأكل فصل في الزو  
والذوق ان يوصل الشيء الي فيه ووجد طعمه سواء يطعمه اولاً فان عني بالذوق الاكل  
لم يدين في الغضا سواء كان ما كولا او مشروباً وروي عن محمد ان الذوق على حقيقة  
الا ان يتقدمه كلامه نحو ان يقول تغد عندي اليوم فحلف لا يذوق في منزله  
طعاما ولا يشربا فهذا اكل الاكل دون الذوق ولوحلف لا يذوق الماء فمضمض  
للصلوة لم يحث ولوحلف لا يأكل طعاما فالطعام ما اكل بنفسه او كان معقلا  
ان يؤكل مع غيره كالحل والزيت وما اشبه ذلك والتبذ ليس بطعام وقال  
ابو يوسف الحل بمنزلة التبذ هو شراب وقال محمد هو طعام وحقيقة الطعام  
ما يتلعم ولكن يختص في العرف ببعض الاشياء فان الحلبي والسقونيا لا يسمى  
طعاما باب حلف على شيء فيمن حلف على شيء اذ احلف  
لا يأكل هذا الكربي فصار سيرا او البسر فصار رطبا او عرا او لا يأكل من هذا اللبن  
فاخذ منه جبن او اقط او لا يأكل من هذه البقصة فاكل من فخرج حرج منها ولا يذوق  
من هذا اللبن فصار حث خلا لم يحث في جميع ذلك ولوحلف لا يأكل هذا اللحم فاكل بعد  
صار كبشا حث وكذلك لو حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه صار شيئا يحث وكذلك  
لو حلف لا يجامع هذه الصبية في معها بعد ما صار امرأه ولو حلف لا يأكل من هذا  
الدقيق فاكل من خبزه حث الا ان يني ان لا يأكل الدقيق بعينه فلا يحث ولو  
حلف لا يأكل من هذه الحنطة فاكل من خبزها او سويها لم يحث في قول أبي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد يحث وذكر في الاصل عنهما ان اليمين تقع على ما يصنع الناس  
وهذه اشارة الى انه لا يحث باكل الحنطة وذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة  
انه لو اكل الحنطة حث وقالوا اكل الخبز ايف حث فهذا يشير الى انه يحث باكل الحنطة  
واما السويق فقد ذكر في الاصل قول أبي يوسف مع أبي حنيفة انه لا يحث وقيل انه  
غلط وقيل ان ابا يوسف فصل بين الخبز والسويق ولوحلف لا يأكل مرقا فاكل  
رطبا او سيرا مطبوخا لم يحث ولوحلف لا يأكل سيرا فاكل سيرا مدينا او حلف لا  
يأكل رطبا فاكل رطبا فيه سيرا لم يحث في قولهم ولوحلف لا يأكل رطبا فاكل سيرا  
مدينا او حلف لا يأكل سيرا فاكل رطبا فيه كسر حث في قول أبي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف لا يحث فصل في هذا المعنى في غير الاكل اذ احلف لا يدخل دارا بعينها  
فدخلت وبقيت في موضعها دار اخرى او لم يبين فدخلت حث ولوحلف على بيت  
بعينه فدخلت سقطت اليمين ولوحلف على فسطا او قبة فطلع وصرب في موضع

اخر فدخله حث ولوحلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى البيت سقطت اليمين  
بالنقص ولم يعد باليمين انما وكذا لو حلف لا يكتب هذا العلم فكسره ثم براه فكتبت  
به لم يحث وكذا لو حلف على مقص او سكين او سيف فكسره ثم صنع مثله  
ولو تزع مسمارا المقص او نصاب السكين واعاد فيه نصابا اخر او مسمارا  
اخر حث ولوحلف على قميص لا يلبسه او قبا او حبة او قلنسوة او خفين فنقص  
ذلك ثم اعاد فانه يحث ولوحلف على سفينة لا يركبها فنقصها ثم ركب الخشب  
لم يحث ولوحلف لا يلبس شقة خن بعينها فنقصت وعزلت وجعلت شقة  
اخرى فلبسها لم يحث ولوحلف لا يدخل دارا فدخلت وجعلت بيتا اخر او حمارا  
او مسجدا لم يحث وكذا لو حلف لا يدخل دارا فدخلت وجعلت القبة من حبة ولوحلف  
لا يقرأ في هذا المصحف فحلقه ثم الف او راقه فقرأ فيه حث ولوحلف المرأة لا  
تلبس هذه المخفة فخط جانبها وجعلت درعا فلبسها لم يحث وان لعبدت  
مخفة فلبسها حث وروي عن محمد فيمن حلف لا يدخل هذا المسجد فريد  
فيه فدخل في ذلك الموضع الذي يريد لم يحث ولوحلف لا يدخل مسجد بني  
فلان فريد في المسجد فدخل في الذي زيد حث باب حلف الخلف  
على الشيء فيعك عليه غيره اذ احلف لا يذوق من هذا اللبن فصب فيه ماء  
فان كان اللبن غالبا حث وان كان مغلوبا لم يحث ومن ابو يوسف الغلبة  
فقال ان كان يستعين لونه وطعمه فهو الغالب وان كانا سواهما لم يعلم الغالب  
لم يحث في القياس وقال محمد يعتبر غلبة الاجزاء ولو اخلط المخلوق عليه  
جيشة كاللبن اذ اخلط بلبن اخر قال ابو يوسف هو كالجيشين يعتبر الغالب  
في ذلك وقال محمد يحث وان كان مغلوبا ولو حلف لا يأكل سمنا فاكل سويقا  
ملسوتا بمن فان كان اجزاء السمن تسعين في السويق ويوجد طعمه حث  
وذكر في غير الاصل وقيدة بالوعصر سال السمن ولوحلف على قدر من ماء  
زهر لا يشرب منه شيئا فصبه في ماء اخر حتى صار مغلوبا حث عند محمد ولو  
صبه في سيرا وحوض عظيم لا يحث ولوحلف لا يشرب هذا الماء العذب فصبه  
في ماء ملح فغلب عليه فشر به لم يحث وكذا لو حلف لا يشرب لبن صار  
فخلط بلبن مغر ولوحلف لا يشرب لبن هذه الساعة وهي مغر فخلط بلبن صان  
حث ولا يعتبر الغلبة ولوحلف لا يشرب رطبا فاشترى كيا سه بسترها  
رطبتان او ثلث لم يحث ولو اشترى الرطب الذي في الكياسة لا يشترى في الكياسة حث ونظرة اذ احلف لا يأكل مما يجي به فلان يعني من طعام او لم



يدفع الحالف الى المحلوف عليه طما وطعمه والقي فيه قطعة من كرش فاكل الحالف من المرق  
 فان كان ما القي فيه لا يطعم وحده لعلته لم يجز وان كان مثله ذلك يطعم حنت ولو  
 اكل الحالف من جود ابيه او مرقه حنت واسد اعلم **باب الحلف**  
 على الاكل ببيع على بعضه او كله اذ احلف لا ياكل من ثمرة البستان او من هذين  
 الزيتون او من لبن هاتين الشاتين فاكل بعض ذلك حنت ولو قال لبن هاتين  
 الشاتين لم يجز حتى يشرب من لبن كل شاة ولو كان اللبن مخلوبا لحلف لا يشرب  
 فان كان يقدر على شربه مرة واحدة لم يجز يشرب بعضه وان كان لا يقدر  
 حنت وكذلك الحلف على اكل الطعام ولو قبض دينا فوجد درهمين نأفيس حلف  
 لا يأخذ منه شيئا فاحد احد حنت وعن محمد فممن حلف لا ياكل ثم لم يجز وهذا  
 على بعضه ولو حلف لا ياكل هذه الزمانة فاكلها الاحبة او جنس حنت استحسا  
 وان ترك اكثر من ذلك مما لا يجوز في العرف ان يتركه الاكل لم يجز ولو حلف  
 لا يبيع لم يجز هذا الجوز فباع بعضه لم يجز ولو حلف لا يشتري من هذين  
 الرجلين لم يجز حتى يشتري منهما ولو حلف لا يتزوج النساء او لا يكلم  
 بني ادم فهو على الواحد وان نوى الكلايين في القضا وروى عن ابي يوسف  
 انه لا يدين **باب الحلف على الاكل من كسب فلان الكسب**  
 ما صار له بفعله كاحد المباحات او يتقوله في العقود فاما الميراث فلا يكون  
 كسبا ولو حلف لا ياكل من كسب فلان فاكنتسب المحلوف عليه مالا ومات ولا  
 رجل فاكل الحالف حنت ولو اتفق الى غيره بشري او وصية لم يجز وكذلك  
 لو حلف لا ياكل من ملك فلان او مما يملكه فاد اخرج من ملك المحلوف عليه الى ملك  
 غيره لم يجز ولو حلف لا ياكل مما يشتري فلان فاشتري لنفسه او لغيره  
 حنت ولو باع المحلوف عليه من غيره باء المالك ثم اكل لم يجز وكذلك لو حلف  
 لا ياكل ميراث فلان فمات المحلوف عليه ثم مات وارثه فوريه غيره لم يجز  
 وكذلك لو حلف لا ياكل مما ربح فلان فباعه فاكل حنت فان يدره المشتري ولا  
 فاكل الحالف لم يجز فكذا الحلف على ما يصنعه فلان او يخبره فصنعه وباعه  
 لم يفسخ بالبيع وكذلك النسخ لا يفسخ بالبيع الا اذا انقض وعزل ولو حلف  
 لا يشتري ثوبا بمسنة فلان فمسنه ثم باعه حنت وعن ابي يوسف فممن  
 حلف لا ياكل من هذه الدراهم او من ثمرة هذا العبد فاشتري بها طعاما  
 فاكله ولو ابدا لغيره واشتري بالبدل لم يجز ولو حلف لا ياكل من ميراث  
 ابيه شيئا فاشتري بما ورث طعاما فاكل حنت ولو اشتري بالخير شيئا

واشتري بذلك الشيء طعاما فاكله لم يجز وروى عن ابي يوسف انه اذا لم  
 يعين الميراث ولو قال لا اكل ميراثا يكون لقلا فكيف ما غيره واكله حنت  
 وروى عن ابي يوسف انه اذ احلف لا يطعم فلانا ما ورث من ابيه فوريه  
 دراهم واشتري بها طعاما فاطعمه لم يجز ولو ورث طعاما فاطعمه حنت وان  
 اشتري به طعاما فاطعمه لم يجز وروى عن محمد اذ احلف لا اعلي كاهم لا ياكلها  
 فاشتري بها دنائير او فلسا ثم اشتري فاكله حنت ولو اشتري عرضا ثم اشتري  
 بذلك العرض طعاما لا يجز وعن محمد اذ احلف لا ياكل من طعامك وهو يبيع  
 الطعام فاشتري منه فاكل حنت ولو قال لا اكل طعامك هذا فاهدا له فاكل  
 لم يجز في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد حنت ولو حلف لا  
 ياكل من طعامه فاكل من طعام مشرك بينهما حنت وعن ابي يوسف فممن حلف  
 لا ياكل من غلة ارضه فاكل من غي الغلة حنت وان نوى اكل نفس ما يخرج من الارض  
 دين في القضا وذكر في الجامع فممن حلف لا ياكل من هذه الغلة شيئا فاكل من  
 او جازها او طعمها او بصرها او دبها حنت فان اخذ من الدبس ناطقا او  
 نبيذا لم يجز ولو حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل من ربيبه او عصيره لم يجز  
 ولو حلف لا ياكل من هذه الشاة فاكل من لبنها او سمها لم يجز **باب**  
**الحلف على ما يضيفه الى غير ملكه اذ احلف لا ياكل طعام فلان**  
 او لا يدخل داره فهذا اعلي ما يكون في ملكه يوم الفعل ولا يعتبر يوم الحلف  
 ولو حلف لا يكلم زوجة فلان او صديقه فهذا اعلي ما يكون يوم حلف ولا يكون  
 على ما يستقبل وروى عن ابي يوسف ان ما يستد امر من الملك كالدرا والعبد  
 والنوب فالمتبر يوم الحلف ولو حلف لا يكلم فريد فلان هذا قضاة ثم كلمه  
 لم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد حنت الا ان يعني مادام  
 ملكا فلان ولو حلف لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثيابه فهذا اعلي ثلثه  
 ولو قال اردت به جميع ما في ملكه لم يدين في القضا وروى عن ابي يوسف  
 انه اذا كان مما يخص قاتلين على الجميع وان كان لا يخص الا كتاب حنت بالواحد  
 ولو حلف لا يتزوج ابنة فلان فولدت له بنت فزوجه لم يجز ولو قال بنتا  
 فلان او شيئا من بناته حنت وتلزمه اليمن في قول ابي حنيفة ولو حلف  
 لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها فلان بملكه او لاجارة او عارية حنت  
 وعن محمد اذ احلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا فاجرها من غيره لم يجز  
 حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا فاجرها من غيره لم يجز حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا فاجرها من غيره لم يجز



جائوت بسكنة لم يحنث وان كان لا يعرف له سكني جائوت حنث واليه بالحق  
**باب الحلف على اكل الفاكهة** قال مرة الشيرك فأكتمه الا  
 الرومان والعنب والرطب في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كذا  
 فاكهة والبطيخ من الفواكه قال محمد والتوت فاكهة والرطب اذا صار مترا  
 والعنب زبيباً والرومان حبات فليس بفاكهة والقنا والخيار والجوز والباق لا والرطب  
 فليس بفاكهة وعن محمد بن الحسن السكوني والبسر الاحمر فاكهة وعن ابي يوسف ان  
 اللوز والعناب فاكهة والجوز من الفواكه وعن محمد ان اليابس منه ليس بفاكهة  
 وعن محمد اذا حلف لا ياكل من فاكهة العام او ثمار العام فان كان في ايام الفاكهة  
 الرطبة فهذا على الرطب وان اكل اليابس لم يحنث وان كان في غير وقتها فهذا  
 على اليابس وهو استحسانا وليد اعلم **باب الحلف على اكل**  
 اللحم اذا حلف لا ياكل لما حلفه على الحيوان الذي يعيش في البر محرمة وغير محرمة  
 طبعها كان او مشويا او صفيها فاما لحم ما يعيش في الماء كالسمك وغيره فانه لا  
 يحنث ولو اكل ما يكون في الجوف من الكرش والكبد الا شحم البطن وهذا على عرف  
 زمانهم واما شحم الظهر فهو من اللحم وكذا لحم راس الحيوان ولو حلف لا  
 يشرب لما شرب به راسا لم يحنث وليس هذا كالحلف على الاكل ولو حلف  
 لا ياكل شيئا فاكل شحم الظهر لم يحنث في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 يحنث وروي عن محمد بن ابراهيم ان شرب لحمه شحما فاشرب لحمه شحم الظهر  
 انه لا يجوز على الامر والالهي ليست بشحم ولا لحم فصل في الاوامر الاوامر  
 عند ابي حنيفة ما يصطنع به الخبز كالمرق والحل والعسل وما لا يصطنع  
 به كالحل والخبز فليس بادام وهو قول ابي يوسف في رواية الاصل  
 وروي عنه ان ما يركب مع الخبز كالحل وغيره فهو ادم وروي عن محمد  
 انه قال الخبز المادوم الذي يترد في المرق وغيره حتى يصير تابعا وان  
 طرد في الماء فليس بمادوم فصل والطبخ ينطق على اللحم الذي يجعل في الماء  
 ويطح ليسهل اكله ولا ينطق على غيره الا اذا موي وكواكل قليلة باسنة  
 او لو كان من الالوان لا مرق فيه فليس بطبخ والطبخ يقع على اللحم  
 والمرق وقال ابن سماعة يقع على الشحم ايها ولو طبخ ارض ابودكر او عا  
 يودك فهو طبخ فان كان بسم او زيت فليس بطبخ والشواء على اللحم خاصة  
 ولا يدخل فيه السمك المستوي ولو حلف لا ياكل من طبعه فلا يحنث لانه  
 طبعها غير ما لم يحنث فصل الخلواء عند هدم كل حلو ليس في جنسه حاضرا وليس

والعسل والسكر واما العنب والرومان والاحاص فليس بخلواء المرجع في ذلك  
 عادات الناس فصل والبعض يقع على بعض الاوز والدجاج دون بعض  
 السمك الا ان يوي ولو حلف لا ياكل راسا فهذا على راس البقر والغنم عند  
 ابي حنيفة وعندهما على راس الغنم ولو حلف لا ياكل حيا فهذا على البقر الذي  
 يوكل عادة ولو عني شيئا بعينه لم يصبه في القضا ولو حلف لا ياكل حيا فهذا  
 على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف في ذلك البلد الحاد الخبز منه ولا  
 يدخل فيه خبز اللوز والقطايف ولو حلف لا ياكل مترا فاكل حبيبا حنث  
 ولو حلف لا ياكل بطلا من ابي صنف اكله حنث وان اكل بطلا لم يحنث وعن  
 ابي يوسف فممن حلف لا ياكل حراما فاضطر الى ميتة سئل كل منها لم يحنث قال  
 ابو الحسن وهو عندي قول محمد وروي عن محمد انه يحنث قال محمد ولو اشرب  
 بذرهم غصبه طعاما لم يحنث والحرام ما كان محرما لقينة الاحق الا في فصل  
 في العدا والعشا عبارة عن الاكل الذي يقصد به الشبع في العادة والعشا  
 هي العادة في كل ليلة وما يتعارف غذا والغدا من طلوع الفجر الى الزوال والعشا  
 من الزوال الى نصف الليل والسحور ما بعد الى طلوع الفجر من نصف الليل وقد  
 الغدا والعشا ان ياكل اكثر من نصف الشبع ولو حلف ليا يتيمه غدا فحنث  
 بعد طلوع الفجر الى نصف النهار والقمحة بعد طلوع الشمس من الساعة التي  
 يحل فيها الصلوة الى نصف النهار والنضج ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع  
 الفجر الاكبر وروي عن محمد اذا حلف لا ياكله الى السحر قال هو اذا دخل  
 تلك الليل الاخير والمساء من ان اخذ من اذان الشمس والاخر اظ  
 غربت فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل حتى يمسي فهذا على غيبوبة الشمس  
**باب الحلف على الشرب من الاكبر والاقارب** اذا حلف  
 لا يشرب من دجلة ومن الفرات لم يحنث عند ابي حنيفة حتى يركب فيه  
 كرها فيأخذ الماء بعينه وقال ابو يوسف ومحمد اذا شرب جانا او بيده  
 او كوع حنث ولو شرب من نهر ياخذ منه لم يحنث في قولهم ولو قال لا  
 اشرب من ماء الفرات فركب في نهر ياخذ من الفرات فهو كما لو كرع في  
 الفرات ولو حلف لا يشرب من ماء دجلة فهو كقوله لا يشرب من دجلة وروي  
 عن محمد فممن حلف لا يشرب من نهر في ذلك النهر الى دجلة فاحذره من  
 ذلك الماء فممن لم يحنث ولو حلف لا يشرب من هذا الجب فهو على الاختلاف  
 البقي من دجلة ولو حلف لا يشرب من مياه هذا الجب فممن لم يحنث



في قولهم ولو جعل ذلك الماء في جب اخر لم يجز هذا اذا قال من هذا  
الجب واما اذا قال من ماء هذا الجب جئت وان جعل في جب اخر ولو حلف  
لا يشرب من هذا البئر او من ما فيها فاستقي فشرى حث ولو حلف لا يشرب  
من ماء هذا المطر فحدث دجلة من المطر فشرى لم يجز ولو شرب من  
ماء وادسالة من المطر لم يكن فيه ماء قبل ذلك او شرب من ماء مطر مستنقع  
حث والله اعلم **باب الحلف على فعل لا يتدر عليه اذا حلف على**  
**امر في المستقبل** وذلك لا يتصور لم ينعقد في قول ابي حنيفة ومحمد كالمعنى في  
المعنى نحو قوله ليشرب من الماء الذي في هذا الكور ولا ما فيه وقال ابو يوسف  
ينعقد سواء كان متصورا ام لا ولو حلف على مس السيف او خويلد لجر ذهاب هذا  
متصور فتعقد بهينه وجب الكفارة ولو حلف ليقبل فلانا وهو ميت  
فان كان لا يعلم بموته فهو كمسئلة الكور على الاختلاف وان كان يعلم بموته  
تتعقد بهينه وتلزم الكفارة ولو وقت فقال لا شرب من الماء الذي في الكور  
اليوم ولا ما فيه لم ينعقد وعن ابي يوسف انه ينعقد وجز في الساعة  
التي قبل غروب الشمس ولو قال لا شرب من الماء الذي في هذا الكور وفيه ما  
فانصب قبل الوقت لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجز  
واختلف الروايات عنه في حاله الحث ففي رواية يجز للحال وفي رواية  
يتوقف الى اخر الوقت وعنه ابي حنيفة ومحمد يتوقف الى اخر الوقت اذا انعقد  
وعلى هذا الاختلاف اذا حلف لا يكلم فلانا حتى ياذن له فلان او لا افارق حتى  
تطميني حتى فمات فلان قبل الاذن او برى من المال ثم فارقه فالبين ساقطة  
في قوله ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف جئت وعلى هذا اذا حلف ليرى  
ماله اليوم فاذا رآه الطالب فان اشترى الخائف بماله شيئا في ذلك اليوم فهو  
في قولهم والله تعالى اعلم بالصواب **باب الحلف على فعل**  
**انسان في فعله** وعنه قال ابو يوسف ومحمد اذا حلف لا ياكل من طير فلان  
فاكله ما طير هو وعنه حث ولو قال لا اكل من قدر طير فلان لم يجز ولو  
قال لا اكل من رمان اشتراه فلان فاشتراه مع غيره حث ولو قال من  
رمانه لم يجز ولو قال لا لبس من ثياب فلان فلبس فلان مع غيره حث ولو  
قال ثوبا من ثياب فلان لم يجز ولو قال لا اكل رقيقا فلان فاكل رقيقا  
مستكره بهينه وبين غيره لم يجز اذا لو عقد البين على الخمر حث والحال هو  
الذي يشرب الخمر في النور دون الذي يحبه ويهبه والطابع هو الذي يوقد النور

دون الذي ينصب القدر وينصب الماء تلقى الاباء بر ولو حلف لا يلبس من  
غزل فلانه فلبس ثوبا من غزله وعزل اخر لم يجز ولو قال لا لبس غزل  
فلانه فلبس ثوبا من غزله الا ان ينوي لبسه بعينه ولو قال لا لبس غزل فلانه  
فلبس ثوبا اكثر من غزله لم يجز ولو حلف لا يكسر رقيقا فلان فكسر رقيقا  
مستكره بهينه وبين غيره لم يجز وروى عن ابي يوسف اذا حلف لا ياكل  
طعاما فلان فاشترى طعاما فاكل منه الحالف لم يجز وكذلك لو حلف  
لا ياكل من ماله شيئا فاشترى به درهم مشترك لم يجز والله اعلم **باب**  
**الحلف على اسم الثوب** اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل  
فلانه فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ان اراد او سرا وبلا  
حث وما دونه فلا وكذلك المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا  
لم يجز اذا لم يبلغ مقدار الاراس وان بلغ ذلك حث وان لم يستر به العورة  
وكذا العمامة على هذا ولو حلف لا يلبس من غزل فلانه لم يجز في النكة والزر  
واللبنة وروى عن ابي يوسف اذا رجع في ثوبه شبرا في شبر حث ولو حلف  
لا يلبس ثوبا من غزله فلبس ثوب اخر حث وان لبس كسا سداه قطن فان  
كان ينسج ثوبا حث ولا يعلم بجز وان حلف لا يلبس ثوبا من شبر فلان فلبس  
غلاما فان كان فلان يعلم به لم يجز وان كان لا يعلم حث ولو حلف لا  
يلبس قميصا او سرا وبلا فانزله او نعيم لم يجز ولو اشار الى القميص او  
الى السراويل والعمامة فعلى ابي حنيفة ليس حث وكذلك لو اتي العمامة على القميص  
ولو حلف لا يلبس حريرا فالعمامة المحرمة دون السدي ولو حلف لا يلبس قميصين  
فلبسهما متفق قال لم يجز حتى يلبسهما معا ولو عساه بالاشارة حث مجتمعا  
كان او متفرقا ولو حلف ان لا يلبس شيئا فلبس درهما من خدي او خفين او  
للنسوة حث ولو حلف لا يلبس سلاحا فقتل شيئا او سكب قوسا او ترسا  
لم يجز ولو لبس درهما من حديد حث ولو حلف لا يلبس قطن فلبس ثوب  
قطن حث وان لبس قبا لبس بقطن واخشوه قطن لا يجز الا ان ينوي ولو  
لبس ثوبا من قطن او كان حث وروى عن ابي يوسف فممن حلف ليقطن  
من هذا الثوب قميصا وسراويل فممن حث ومن حث ليقطن من هذا الثوب قميصا  
وسراويل لم يجز ولو حلف ليقطن من هذا الثوب قميصا وسراويل فممن حث  
فما لم يقطع منه سراويل حث ومن حث ليقطن من هذا الثوب قميصا  
وسراويل فلبس سراويل بعد سراويل قال لا يجز وعن ابي يوسف فممن حلف



لا يلبس هذا الثوب فاحذره فليستوه فليستوه لم يحنث ولو قطع قميصا ففضل  
منه رقة صغيرة حنت ولم يعتد به ولو أخذها حوارث ولبسها لم يحنث **باب**  
**الحلف على الكلام** اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا فهو على الابد في اي  
وقت كلمة حنت ولا يدين اذا نوى شيئا دون شيء ولا يحنث حتى يكون  
كلاما مستقلا بعد اليقين منقطعاً عما كان موضوعاً لم يحنث نحو ان يقول  
ان كذا فانت طالق فذهبي او فقومى الا ان بين يديه كلاما مستقلاً  
وان كان في الحال ما يدل على التحصيل كانت خاصة نحو ان يقول كلم لي ربي  
اليوم في كذا فقال والله لا اكلمه فهذا مختص باليوم وان حلف لا يكلم فلانا  
وروي الحالف بالمحلف عليه وفتح عليه بالقرارة لم يحنث وكذا لو كان الحالف  
اماماً يسلم وكذا لو حلف لا يكلم ففصل لم يحنث استحساناً ولو مر الحالف على جماعة  
فسلم عليهم حنت وان نوى القوم دونهم لم يدين في القضا خاصة ولو نوى  
الحالف المحلف عليه من اليوم حنت وان لم يفتبه ولو دق عليه الباب فقال  
من هذا حنت ولو كانا في مكانين فدعاه او كلمه فان كان مثله يسمع حنت  
وان كان في موضع لا يسمع للبعد لم يحنث ولو كلم غيره وهو يقصد ان يسمعه  
لم يحنث ولو حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار ولبس فيها غيرها فقال من وضع هذا  
او اين هذا حنت ولو قال ليت يتوي من فعل لم يحنث والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب الحلف على الكلام الموقوت** اذا حلف بالليل لا يكلم  
فلانا يوماً فهذا من حين حلف الى ان تغيب الشمس من الغد وكذا لو حلف  
بالنهار لا يكلم ليله فانه يحنث من حين حلف الى طلوع الفجر ولو حلف في بعض  
النهار لا يكلم يوماً فانه يحنث الى مثل تلك الساعة التي حلف من الغد وعلى  
هذا اذا حلف في خلال الليل لا يكلم ليله ولو قال في بعض اليوم لا اكلم اليوم  
فهذا على باقي اليوم ولو قال لا اكلم اليوم ولا غدا فهو على بقية اليوم وعلى  
الغد ولا يدخل الليل بينهما ولو قال لا اكلم اليوم وغدا دخلت الليلة المخالفة وروي  
عن ابي يوسف انها لا تدخل ولو قال لا اكلم يوماً ولا يومين فهذا على يومين  
كلمه في اليوم الثالث لم يحنث في رواية الجامع الكبير وعن ابي يوسف ومحمد ان هذا  
مثل قوله لا اكلم ثلاثة ايام وكذا لو قال لا اكلم يوماً ويوماً فهذا مثل حلفه  
على يومين قال ابو يوسف اذا قال يوماً ويوماً دخلت الليلة المخالفة واذا قال  
اليوم وغدا لم تدخل الليلة المخالفة واذا قال والله لا اكلم يوماً والله لا اكلم يوماً  
والله لا اكلم ثلاثة ايام فاليمين الاولى من حين منع فانه يفتد على اليوم الاول

ثلاثة ايام واليوم الثاني عليه يمينان واليوم الثالث عليه يمين واحدة وعن  
محمد بن قيس قال لا اكلم اليوم سنة او شهر فعليه ان يدع الكلام في ذلك اليوم  
كلما دار في الشهر والسنة ولو قال في السبت لا اكلم اليوم عشرة ايام فهذا  
على سبعتين وكذلك لو قال لا اكلم يوم السبت يومين فهو على سبعتين وكذلك  
لو قال ثلثا ولو قال لا اكلم يوماً او يوم السبت يوماً فله ان يجعله اي يوماً  
واي سبت شاء وعن محمد اذا قال لا اكلم يوماً بين يومين ولا يدين له فكل يوم  
بين يومين وهو على يوم من ساعة حلف ولو حلف لا يكلم زماناً او حيناً او  
الزمان او الحين ولا يدين له فهذا اعلى ستة اشهر في قولهم وان نوى شيئاً  
فهو على ما نوى من قليل او كثير في قوله ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه لا يدين في  
القضا فيما دون سنة اشهر ولو حلف لا يكلم دهر او الدهر قال ابو حنيفة  
ان كانت له نية فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فما ادري ما الدهر وقال  
ابو يوسف ومحمد اذا قال دهر فهو على سنة اشهر واذا قال الدهر فهو على  
الابد ومن اصحابنا من قال لا اخلاف في الدهر انه الابد وانما يتوقف ابو  
حنيفة اذا قال دهر على سبيل التكثير ولو قال يوماً دخل هذه الدار  
فلن اخرجها ليلها او نهارها وان نوى اليها خاصة دين في القضا وعن ابي  
يوسف انه لا يدين ولو قال ليله افعله كذا فهذا اعلى الليل خاصة وذكر في  
الجامع الكبير فحين حلف لا يكلم الجمعة فله ان يكلمه في غير الجمعة ولو قال جمعا  
او الجمع وعن ابي يوسف انه يدخل فيه ما بين الجمع بمزلة قوله لا اكلم اياما  
يدخل فيه الليالي وقال ابو حنيفة اذا حلف لا يكلم الجمع فهذا على عشرة جمع ولو  
قال الايام فهذا اعلى عشرة ايام وكذلك اذا قال الشهور او السنين فهذا اعلى عشرة  
وقال ابو يوسف ومحمد في الجمع والسنين انه على الابد في الايام على سبعة  
وفي الشهور على اثني عشر ولو قال اياما فهذا اعلى ثلثة ايام في قولهم في رواية  
الجامع وذكر في الاصل قول ابي حنيفة على انه على عشرة ولو حلف لا يكلم عجل  
فهو على اقل من شهر فلو قال ملياً فهو على شهر واكثر فان نوى اقل من ذلك لم  
يدين في القضا ولو قال اياما كثيرة فهو على عشرة في قوله ابي حنيفة وابي  
يوسف ولو قال كذا وكذا يوماً ويوماً على احد وعشرين ولو قال كذا وكذا  
على احد عشر ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلثة عشر يوماً ولو قال عشرين  
مئة ليلين والزمان ولو قال لا اكلم الناسا قال ذلك اذ ليس الناسا الحشو  
والنار واخر ذلك اذا القوها في البلد الذي حلف فيه والصيف على خلاف ذلك



والربيع آخر الشتاء ومستقبل الصيف الى ان ينس الغيب والخريف فصل بين الصيف  
والشتاء وعن محمد بن حنفية حلف لا يكلم فلانا الى الموسم قال يكلمه اذا أصبح يوم النحر  
وقال ابو يوسف يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة وعنه الشافعي والشافعية  
اول ليلة ويوما واول الشهر الى ما دون النصف واجرة اذا مضى خمسة عشر يوما  
عن ابي يوسف اذا قال لله علي ان اصوم اول يوم من آخر الشهر او آخر يوم  
من اول الشهر فعليه صوم الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر  
باب الحلف على كلام واحد من رجلين اذا حلف لا يكلم فلانا او فلانا  
فكلم احدهما حنت وكذلك لو قال فلانا ولا فلانا ولو قال فلانا وفلانا لم يحنت  
حتى يكلمهما ولو قال فلانا وفلانا فشرط الحنت كلام الثالث او كلام الاخير  
ولو قال فلانا او فلانا وفلانا فشرط الحنت كلام الاول والاخيرين باب الحلف  
بالسبارة والخبر والبيان اذا حلف لا يظهر سره او يكلمه  
فكتب بذلك واثني الكتاب الى المكتوب اليه او ارسل اليه حنت وكذلك اذا سئل  
عنه فاشار برأسه اي نعم ولو لم ينو الايمان دين فبما يعينه وبين الله تعالى وكذلك  
لو حلف لا يعلم فلانا بما كان فلان حنت بالايما واما الاحبار فلا يحصل الا برسالة  
او كلام او كتاب ولا يحنت بالايما اذا نوى ولو حلف لا يكلم بس فلان لا يحنت  
بالاشارة والكتاب ولو حلف على شيء من ذلك فقبله انا ذكر اما كن واسرارا  
فاذا تكلمنا بسره او عيانه فاسكت ففعل فليس هذا باظهار ولا انشاء ولا  
اعلام ولا دلالة ولا بشارة مثل الخبر ولو حلف لا يستخبر فلانا وادعى  
اليها فقد استخبرها ولو كانت الايمان في حالة الصحة ثم حرس كان ايماءه على  
الاشارة والكتاب الا في خصلة وهو انه اذا حلف لا يكلم بس فلان فانه  
لا يحنت حتى يكلم وكل شيء حنت بالاشارة فقال اشترت وانا لا اريد ان يبي  
حلفت عليه فان كان جوابا لشيء سئل لم يصدق في القضاء وروي عن محمد  
اذا حلف لا اقول فلان كذا فهو مثل الخبر والاشارة واما الحديث فهو على  
المشافهة ولو قال اي عبيدي يمشي في بكاء فهو حنت فبشره معا عتقوا  
ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو ارسل اليه احدهم رسولا فان  
افاد الرسول الخبر الى المرسل عتق المرسل ولو اضره الرسول ولم يصف  
الي العبد لم يعتق وعن محمد بن حنفية حلف لا يكلم فلانا فامر غيره فكتب قال  
ان كان فاسلطان فامر المكتوب ولا يكاد يكتب فانه حنت ولو حلف لا يقر  
فلان كتابا فنظر فيه حتى اذا انقضى على امره لم يحنت في قول ابي حنيفة وقال محمد

حنت وكذلك اذا اقر بعضه حتى ابي علي المعاني التي يحتاج اليها كانت قواة عند محمد  
ولو حلف لا يقر سورة فترك حرفا حنت ولو ترك اية طويلة لم يحنت وروي عن  
محمد ان التبليغ بمنزلة الاخبار وكذا الذكر يحصل بالكتاب والرسول ولو حلف  
لا يتكلم بشي فمثل بنصف بيت لم يحنت وكذا اذا كان نصف البيت بيتا من  
شعر اخبر عن محمد بن رجل فارسي حلف لا يقر سورة الحمد بالعربية فقرأها  
فلما لا يحنت ولو كان رجلا فصحا حنت باب الحلف على الدخول  
الدخول هو الانفصال من خارج الى داخل والمكث لا يسمى دخولا وسواء دخل  
راكبا او ماشيا او محمولا بامرته ولو اخطاه انسان فادخله لم يحنت وان كان  
راضيا بذلك او كان يقدر على الامتناع وسواء دخل من بابها او من غيره او تسور  
على سطحها او قامر على حائط ومن حطبا بها ولو قامر على ظله شاة او كيف  
شاة فان كان نفع ذلك الى الدار حنت وان قامر على اسكفة الباب فان  
كان الباب اذا علق كانت الاسكفة خارجة منه لم يحنت وان كان داخل الباب  
حنت ولو ادخل احدي رجله دون الاخر لم يحنت وقيل اذا كانت الدار متصلة  
حنت ولو ادخل راسه دون قدميه لم يحنت وكذلك لو تناول شيئا بيمينه  
ولو حلف لا يدخل دارا فدخل حيا او ميتا لم يحنت ولو قال هذه الدار  
حنت ولو قال هذا المسجد فقدم فصار محلا ثم دخله حنت ولو حلف لا يدخل  
بيتا فدخل مسجدا او كنيسة او حماما لم يحنت ولو دخل صفة حنت وهذا على  
عادة اهل الكوفة ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب  
لم يحنت وان نقب فدخله حنت وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضا  
ولو عين ذلك الباب في اليمن لم يحنت في غيره ولو حلف لا يدخل فلان دارا  
او خانوتا فدخل داره والسكان فيه غير المحلوق عليه قال محمد بن حنفية  
فيما تقدم رواه عنه في الدار انه لا يحنت وان المعتبر هو السكن ولو حلف  
لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين غيره فان كان المحلوق عليه  
مسكن الدار حنت وان كان لا يسكنها لا يحنت ولو حلف لا يزرع ارضه فزرع  
ارضه بينه وبين غيره حنت ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا يبيت له فدخل داره  
لم يحنت حتى يدخل البيت ولو حلف لا يدخل دار فلان وهي من الدور المشهورة  
باربابها مثل دار عمرو بن حريث فدخلها حنت ولو حلف لا يدخل دارا او مسجدا فنصعد  
السطح حنت ولو كان فوق المسجد مسكن لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار الا  
مختارا فدخل وهو لا يريد اللبس لم يحنت وان بداله بعد ما دخل فجلس لم يحنت



وكذلك لو حلف لا يدخل إلا عن سبيل إلا أن ينوي لا يدخل بغيره الزوال  
فيه ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه أو لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها  
راكبا أو ماشيا عليه هذا أو لا يدخل عليه حث إلا أن ينوي لا يضع قدمه ماشيا  
وعن أبي يوسف فيمن حلف لا يدخل دارا فدخلها بوتا مشرا عامن هذه الدار  
إلى الطريق وليس لها باب في الدار فإنه حث ولو دخل مبتائا في تلك الدار  
وهو متصل بها لم يحث وإن كان في وسطها حث ولو حثت تلك الدار  
أو قاي لم يدخل لم يحث إلا أن يكون من هذه القباه مكان مكشوف إلى الدار  
يسقي منها أهل الدار فأدبغ ذلك المكان المكشوف حث وإن لم يبلغ لم يحث  
ولو كان ذلك المكان المكشوف شيئا قليلا لا يتقنع به أهل الدار وإنما  
هو للصوة مبلغ الحالف ذلك الموضع لم يحث ولو أخذ فلان تحت دارة من  
وجعله بوتا وجعل لها ابوابا إلى الطريق فدخلها الحالف فهو حاث  
ولو عمد فلان إلى بيت فسد بابه وجعله إلى دار الحالف لم يحث والسر  
إذا كان بابه في دار ومخففة في دار أخرى فهو من الدار التي يدخلها  
ولو حلف لا يدخل بغداد فأخذ من موضع في سفينته ومن بدجلة  
لم يحث في قوله أبي يوسف وقال محمد بن حنبل وأنه أعلم بالصواب  
**باب الحلف على السكنى السكنى** أن يسكن بنفسه وينقل إليه  
من متاعه ما يثاب به ولو كان ساكنا حلف لا يسكنها فالمرء ينقل بنفسه  
وأهله وخدمه ومتاعه فإذا أخذ في النقلة من ساعته لم يحث وقال زافر  
حيث وعلى هذا الاختلاف إذا حلف لا يركب الدابة وهو راكبها فنزل من  
ساعته ولو حلف لا يسكن بلد كذا فخرج منه بنفسه وترك أهله ومتاعه لم يحث  
وليس هذا كالدار والقربة ولو انتقل من الدار بأهله ومتاعه وترك من إناثه  
شيئا يسيرا حث في قوله أبي حنيفة وقال أبو يوسف إذا كان المتاع المتروك  
لا يشعل بيتا أو بعض الدار لم يحث ولا أحد فيه حدا وإنما هو على ما يتعارفه  
الناس ولو منع من الحول وأوثق وقتر أيا ما لم يحث ولو خرج في طلب  
فنزله من ساعته وحلف متاعه لم يحث ولو أخذ في النقلة بنفسه وينقل  
متاعه شيئا فشيئا بأن كانت النقلات لم تعتبر لم يحث وإن كان عليه  
أن يسافر من ينقل متاعه في يومه فليس عليه ذلك ولو عني أن يسكن بنفسه  
دون أهله ومتاعه لم يدر في القضاء ولو كان ساكنا مع رجل فحلف لا يسكن  
فأعني ما ذكرنا في سكنى الدار ولو الحالف متاعه وهب للمحلول عليه وقبضه

وخرج من ساعته وليس من رايه العود فليس بمسكن له وكذلك إذا  
أودعه المتاع أو أعاره صاعدا فخرج وهو لا يريد العود ولو كانت له راحة  
فأرادها على الزوج واجتهد فلم يفعل لم يحث والمسكنة هو العرق والاختلاف  
فإذا سكنها في موضع يصح للسكنى فهو مسكنة ولو ساكنة في دار كل واحد في  
حجرة أو متر لم هو مسكنة إلا أن تكون الدار كبيرة وفيها مقاصير ومساكن  
في قول أبي يوسف وقال محمد بن حنبل إلا أن يسكن في حجرة واحدة  
ولو حلف لا يسكن في هذه الدار فيمكن كل واحد حجرة حث بالاجتماع ولو  
ساكنة في خانوت في السوق يعلان فيه علام الحث واليمين على المنازل  
التي فيها المأوى إلا أن يكون هناك دلالة أو ينوي ذلك ولو حلف لا يسكن  
بالكوفة فهو على المسكنة في دار الكوفة إلا أن ينوي أن لا يسكن هو والمحلول  
عليه بالكوفة وكذلك لو حلف أن لا يسكن في الدنيا ولو حلف أن لا يسكن  
فسكنة في سفينته مع كل واحد أهله ومتاعه هذه المسكنة في حق الملاهي  
وكذلك أهل البادية إذا جمعوا حقة واحدة حث وإن تفرقت الحقة لم يحث  
فصل في الأيول الأيول الكون في مكان قليلا كان الميث أو كثيرا قليلا أو كثيرا  
فإن نوى يوقا أو أكثر فهو على ما نوى وروى عن أبي يوسف إذا حلف  
لا يورث فلانا وهو في عياله الحالف لم يحث إلى أن يعيده إلى مثل ما  
كان عليه وإن لم يكن في عياله فهو على ما نوى ولو دخل المحلول عليه بغير أهله  
فمراه فسكن لم يحث ومن حث أن الأيول الكونية والنسكنى والبيوتة هو  
الكونية أكثر من غيرها دليل سواء نام أو لم ينام **باب الحلف**  
على الخروج من الدار هو الاختلاف من دخل إلى الخارج وللزوج من الدار المسكنة  
أن يخرج بنفسه ومتاعه وعياله كالحلف على ترك السكنى فإن كان على الزوج من  
البلدان والقري فهو على وجه نفسه ولو حلف الخروج وهو في بيت فخرج  
إلى الدار لم يحث إلا أن ينوي وإن عني بالخروج خرج إلى مكة أو من البلد  
لم يصدق ولو حلف الخروج من الري إلى الكوفة فخرج يريد مكة وطريقه على  
الكوفة قال محمد بن حنبل كان خرج فخرج نوى أن يمر بالكوفة فهو حاث وإن لم ينو  
لم يبد الله بعد ما خرج أن يمر بالكوفة لم يحث وإن نوى أن لا يخرج إلى الكوفة  
خاصة يدين فيها بيمينه ويرى الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار إلا إلى  
المسجد فخرج يريد المسجد ثم رجع إلى غيره لم يحث قال محمد بن حنبل  
من البلد أن يجعل البيوت حلف طهارة وعن محمد بن حنبل قال لا امرأه أن خرجت



في يمينه فان طالق خرجت في حيازة والد او ذي رحم من مريمه او من  
لم تطلق وهذا محمول على ما يستحق في العادة واسم اعلمهم  
باب الحلف على الدخول على فلان الدخول عليه ان يعضده  
بالدخول سواء كان بيته او بيت غيره ولو دخل على قوم وهو بينهم ولم  
لم يجث فيما بينه وبين الله تعالى الا انه لا يصدق في القضاء ولو دخل عليه في  
مسجد او ظله او دهنه لم يجث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط او حنية  
الا ان يكون من اهل البادية والمرجع فيه الغرف ولو حلف لا يدخل عليه في  
هذه الدار من دخل الدار وهو في بيت الدار لم يجث وان كان في ضمن الدار  
حنت وكذلك لو حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يجث الا اذا دخل  
بيته ولو دخل بيته يريد رجلا يزوره لم يجث وان لم يكن له بيته فهو داخل  
على كل من في الدار **باب الحلف على اقتضاء الدارهم اذا حلف**  
لما خذ من فلان او ليقضي فاحذ بنفسه او اخذ من وكيله او اخذها  
من صام من عند او عمل عليه بامر او كان غير امرة لم يبر ولو حلف  
ليعطيه حقه فامر غيره بالادار او احاله فقبض به في بيته وان كان غير  
امرة لم يبر وكذلك لو احاله فان عني الحالف ان يكون ذلك بنفسه محمول على ما  
ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على اخذ هذه الوجوه حنت فان عني  
ان لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء ولو اخذ به ثوبا او عرضا فهو بمنزلة  
قبض المال ولو حلف ليقضيه ولم يوقت فابراه من المال او ربه  
حنت ولو وقت وقتا فابراه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يجث اذا جاء  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حنت ولو قبض الدين فوجده  
ربوفا او بهرجة فقد بر في يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع  
وكذلك لو اخذ به ثوبا ثم رده بعيب او استحق قد بر وان كانت الدار حنة  
المقبوضة مستوفى فليس هذا بقبض ولو اشترى بالدين بعا فاسدا او  
قبضه بان كان في قيمته وفاء بالحق فهو قبض وبر وان لم يكن حنت ولو عصب  
الحالف ما لا مثله لبيته او استهلك عليه عوضا او دنانير فقد بر ولو قال ان لم  
اثرن مالي عليك او لم اقبضه في كس او لم اقبض دراهم فاحذ به شيئا سوى  
حنت حقه لم يبر **باب الحلف على الاستحرام** او الحلف لا يستحرم  
خادما كان عتقه ففعل الخادم عتقه من غير ان يامر حنت ولو حلف  
على خادم لا يملكه فعتقه بغير امرة لم يجث ولو حلف لا يخدمه فلانه فخره بغير

او بغير امرة حنت وكل شيء من عمل البيت الذي يحتاج اليه في الغالب فهو حنة  
ولو حلف لا يستحرم خادما فلان فساها وضوا او اوصي بذلك ولم يكن له  
فيه ذلك حين حلف حنت فعلت ذلك او لم تفعل ولو نوى ان يستعين بغيره  
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء واسم الخادم ينطلق على الغلام  
والجارية والصغير الذي يعذر على الخدمة والكبير **باب اليمين**  
ببيع على جمع ما سمي او بغيره اذا حلف لا يشتري ذهبا ولا فضة فهو على  
الدراهم والدنانير والتبر والمصوغ في قول ابي يوسف وقال محمد لا يدخل  
الدراهم والدنانير ولو حلف لا يشتري حديدا فهو على المصروب والتبر  
والسلاح في قول ابي يوسف وقال محمد او اشترى شيئا يسمى بالغة  
حدا اذا حنت حوان يشتري انا من حديد او كانونا او مسامير ولو اشترى  
درهما او سيف او سكينا او ابرا لم يجث وعلى هذا اذا حلف ان لا يشتري  
فا شترى طست صفرا وكورا او ثرا حنت وان اشترى فلوسا لم يجث عند  
محمد ولو حلف لا يشتري صوفيا فاشترى شاة على طرها صوف لم يجث  
وكذلك لو حلف لا يشتري اجرا او حصا فاشترى دارا مبنية بذلك لم يجث  
ولو حلف لا يشتري ثمرة فاشترى ارضا فيها ثمر ثمره وشرط المشتري  
الثمرة يجث وكذلك البقل وعلى هذا الوحلف لا يشتري لحما فاشترى شاة  
حية لم يجث وكذلك اذا حلف لا يشتري زبنا فاشترى زبونا او حلف لا  
يشتري قصا فاشترى بواقي ولو حلف لا يشتري جديا فاشترى شاة  
حامل او لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة فيها حبات شعير لم يجث وعلى  
هذا اجمع ما يدخل في البيع بعا ولو حلف لا ياكل شعيرا فاكل حنطة فيها شعير  
حنت ولو حلف لا يشتري ذهنا فهو على كل وجه جرت العادة بالادها نية  
وهذا اعلى عرف زمانهم وقال في الرتبة انه لا يجث او لعقد اليمين على الشراء  
ويجث اذا حلف على الادها نية وفي اليمين لا يجث في الوجهين وكذلك  
التبر ولو حلف لا يشتري بنفسه فاحذ الدهن والورق وذكر في الاصل  
انه على الدهن دون الورق وفي عرف ديارنا ينطلق على الورق واما الحنا  
والورق فيقول على الورق فلو حلف لا يشتري ببرا فاحذ الدهن دون  
الحب فالمرجع فيه العرف **باب الحلف لا يعذر على شيء**  
او الحلف لا يجلس على الارض فهذا على ان لا يكون بينه وبين الارض شيء  
غير ثيابه ولو حلف لا يجلس على هذا الارض او على هذا البساط فجعل عليه



ثم جلس لم يحنث وروي عن ابي يوسف اذا حلف لا ينام على هذا الفراش  
ففرش فوقه فراشا اخر حنث ولو حلف على الجلوس فجعل فوقه مجلسا حنث  
ولو حلف لا يجلس على هذا السرير او الدكان او السطح او لا ينام فجعل فوقه  
مراشدا حنث ولو جعل فوق السرير سرايرا او بين فوق الدكان دكانا او فوق  
السطح سطحا لم يحنث ولو حلف لا ينام على الواح هذا السرير ففرش عليه  
مراشدا لم يحنث ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها جف او نقل حنث  
ولو مشى على بيتا لم يحنث **باب الحلف لا يفعل كذا**  
فما مر غيره المسائل تنقسم الى قسمين منها ما يتعلق بالحقوق بالفاعل كالبيع  
والشراء والاجارة والقسمه فاد الحلف لا يفعل فامر غيره لم يحنث الا  
ان يكون ذا سلطان لا يتولى بنفسه فحنث بالامر ولو كان الوكيل هو  
الحالف حنث والقسم الثاني ما لا يتعلق بحقوق بالفاعل كالنكاح والطلاق  
والعتاق والكتابة والهبة والصدقة او لا يكون له حقون كالضرب والعقل  
والقضا والاقتضا وحنث في جميع ذلك بالامر ويفعله بنفسه وكذا في الشركة  
واختلفت الرواية عن ابي يوسف في الصلح ففي احدي الروايتين جعله بمنزلة  
البيع وفي الرواية الاخرى جعله كالابراء وذكر في الجامع الصغير فيما لا يتعلق  
بالحقوق بالفاعل اذا قال الحالف نويت ان لا ابي ذلك بنفسي لم يدين في القضا  
ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يضرب عبده او لا يذبح شاة ويؤذي  
ان لا ياتي بنفسه دين في القضا والله اعلم **باب الحلف**  
بصدقة ماله اذا حلف بغير ما يملك او بصدقة قاله بمسك مقدار ما يعلم  
انه يكتفيه الى ان يكتسب ويضي الباقي فيها حلف به فاذا استفاد مالا انفق  
مقدار ما حبس ولو قال مالي صدقة فهذا اعلى الاموال التي يجب فيها  
الزكوة وما لا زكوة فيه لا يدخل استحسانا ولا فرق بين مقدار القضا  
وما دونه ولو كان عليه دين محبط لزومه الصدق به فان قضى دينه لم يصدق  
عليه ولو نوى بهذا النذر جميع ما يملك صحت نيته ولو كانت له عدة عشر  
يتصدق بها وقال ابو حنيفة لا تدخل الارض العشرية في النذر وقال ابو  
يوسف تدخل واما ارض الخراج فلا تدخل في النذر بالاجماع ولو علق النذر  
بشرط ووجد الشرط لم يبرأ منه الوفاء به ولا تنفعه الكفارة في رواية الاصول  
وروي عن ابي حنيفة انه رخص في ذلك وقال يجزى عنه بالكفارة وهو رخص  
عن محمد وهو قول الشافعي والله اعلم **باب الحلف على التركيب والكسوة**

اذا حلف لا يركب دابة فهو على الخيل والبغال والحمير استحسانا وان نوى  
الخيل خاصة لم يدين في القضا ولو حلف لا يركب فرسا فالفرس هو العربي  
والبرذون العربي والخيل اسم جامع ولو حلف لا يركب مركبا مركب سفينة  
او محملا او دابة بما كان او سرج حنث ولو حلف لا يكسو فلانا فكساه قلسوة  
او جوربين او خفين حنث وعن محمد ان الكسوة عبارة عما يجرى في كفارة  
اليمن ولو حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم يشتري به ثوبا لم يحنث ولو  
ارسل اليه بثوب يكسوه حنث فصل الاصلان كلمة ما زال وما دام  
وما كان غاية يقتضي اليمن به فاذا حلف لا يكلم فلانا ما دام في الرب خرج  
ثم عاد فكلمه لم يحنث وكذا اذا قال ما دام في هذه الدار او ما دام عليه  
هذا الثوب فترعه ثم لبسه ولو قال لا اكلم وعليه هذا الثوب فترعه  
ثم لبسه ثم كلمه حنث فصل الاصل في اليمن اذا انعقدت على فعل في  
زمان معتبر حنث بوجود الفعل في زمانه وان عقد عينة على الفعل معتبرا  
فان كان يمكن تحقيق الفعل في كل الوقت فهو على ذلك وان لم يمكن المداومة  
عليه جمل على المكن وعن محمد فمن حلف ليصوم من الابد فهو على الابد ولو حلف  
لا يسكن هذه الدار الابد فهو على ان لا يسكن ساعة ولو حلف لا يسكن الابد  
فهو على سكن الابد كالصوم ولو قال لا ياكل فلانا الابد قال بحال سنة  
حتى يقع في محال السنة الى الممات وكذا اذا حلف ليكلمه الابد فهذا اعلى ان لا  
يمنع من كلامه اذا التقى ولو حلف لا يكلمه الابد قاله كلفه حنث وان عني  
به المداومة على الكلام ابدا لم يدين في القضا ولو قال له علي ان اصوم  
الابد ونوى صوم يوم واحد لم يدين في القضا خاصة فصل عن ابي يوسف  
في رجل قال والله لا اقبل فلانا بالكوفة فضر به بغداد وصامات بالكوفة  
حنث في يمينه وكذا لو حلف لا يتزوج فلانا بالكوفة فزوجه المولى امرأه  
بغداد فلجارت المرأة بالكوفة حنث ولو حلف لا يشتري عبدا فباعه  
منه فصولي فانه يحنث وان لم يتصل الاجارة به وعن محمد انه فرق بين  
هذا والنكاح فقال لا يحنث في النكاح حتى يتصل به الاجارة وسوي  
ابو يوسف بين البيع والنكاح فقال هو يشتري عبدا الاجارة وكذا  
النكاح ولو حلف لا يتصل فلانا وقت كذا فاحنث يتعلق بشرطين ان  
يوجد المخرج بعد اليمن والموت في الوقت المعلوم عليه حتى لو كان المخرج  
قبل اليمن لم يحنث والله اعلم **باب الحلف على العقل في وقت**



أو قال عبده حران لم يفعل كذا اليوم لم يحدث في اليوم وإن صاف الوقت  
حيث يعلم أنه لا يقدر على أن يفعل وحسب بعد مضي الوقت ولو كان الفعل  
غير موقت ولم يفعل حدث في آخر جزء من آخر أحيوته وكذلك إن كانت  
اليمن بطلاق فمات قبل أن يفعل وقع الطلاق في آخر جزء من آخر أحيوته  
ولو ماتت المرأة وقد عقد بميمه على فعل نفسه لم يقع الطلاق ولو قال أنت  
طالق إن لم تأتي البصرة فمات الزوج قبل أن يأتيها لم يقع الطلاق وإن ماتت  
هي وقع في آخر جزء من آخر أحيوتها فصل في الهدم من أبي يوسف إذا  
حلف لهدم من هذه الدار هدم من سقوفها برمي بميمه وعن محمد إذا حلف  
لهدم من هذه الحائط اليوم أو ليقتضيه فهذا على أن يهدم من حيث لا يبي منه  
ما يسمى حائطاً إلا أن ينوي هدم بعضه وأما الكسر فلا يعتبر ما يزيل اسم  
الحائط فصل إذا قال إن كانت هذه الحلة حنطة فامرأته كذا فإذا هي  
حنطة وجر لم يحدث ولو قال إن كانت هذه الحلة الاحنطة وكانت حنطة وقرأ  
حدث وإن كان الكرحنطة لم يحدث في قوله أبي يوسف وقال محمد لا يحدث  
في الفصلين وكذلك إذا قال إن كانت الحلة سوي حنطة أو غير حنطة  
ثم فرغ على قوله أبي يوسف فقال إن كانت يمينا بطلاق أو عناق أو ج  
لزمه ذلك وإن كانت اليمن بالله فهو كاذب أن كان عالم به كان عموماً  
وذكر في الجامع إذا قال إن كانت لي الأشرة درهم ولم أقلم من عشرة  
درهم لم يحدث وأما علمه به بأقرب مع  
سني إذا قال والله لا أكلمك في أحد يومي أو أحد أيامي فهذا على أقل من  
عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار ولو قال أحد يومي هذين  
فهذا على يوميه ذلك والغد ولو حلف لا يكلم فلاناً وقلاناً هذه السنة لا  
يؤمافان جمع كلامهما في يومين لم يحدث وإن كلم أحدهما في يوم واحد  
في يوم حدث ولو كلم أحدهما ثم كلمها في يوم لم يحدث ولو استثنى يوماً  
معه فافكلم أحدهما فيه والآخر في الغد لم يحدث ولو حلف لا يكلم إلا يوماً  
فإن نوي يوماً بعينه فهو على ما نوي ولو لم يكن له نية فهو على أي يوم شاء  
ولو قال نقصان يوم مني على تسعة وعشرين يوماً ولو حلف لا يترك  
حرماً فهذا على الزنا وإن كان الحالف حصياً أو محبواً فهو على القبلة  
للحرام وما أشبه ذلك ولو حلف لا يطأ امرأة وطأها فوطئ امرأته  
وهي حايض أو كان مظاهراً لم يحدث إلا أن ينوي ذلك ولو حلف لا

ببازق عزمه حتى يستوفي ما عليه فاشترى منه شيئاً على أن البائع بالخيار  
ثم فارقة حدث ولو أخذ به رهناً أو كفلاً حدث إلا إذا هلك الرهن قبل الافتراق  
وقيمة مثل الدين أو أكثر ولو كان الغريم امرأة فتزوجها عليه قبل الفارقة برمي  
بميمه وإن كان العقد فاسد حدث إلا إذا دخل بها قبل الفارقة ومهر مثل ما  
الدين وإن كان العقد صحيحاً فوقع الزقة بمعنى من قبلها فسقط مهرها وفارقاً  
لم يحدث ولو حلف لشترين ما عليه فأعطاه عدداً وكانت وارثة حدث وعن  
أبي يوسف إذا حلف لا أقبض مالي عليك إلا جعوا وعليه عشرة وعلى الطالب لرجل  
خمسة فامر ذلك الرجل الحالف أن يجتنب للطلوب بالخمسة التي عليه ودفع  
خمسة مكانه لانه لا يحدث وعن محمد إذا قال لا أقبض مالي عليك إلا ضرته ولحده فوزيها  
لم درهمها درهماً آخر ولا بعد متفرقاً وقال في الجامع إذا كان عليه الف  
فقال عبده حران أخذ بها منك اليوم درهمها دون درهم فخذ منه خمسيناً  
ولم يأخذ الباقي حتى عريت الشمس حدث حتى أخذ البعض ولو قال ليس أخيراً اليوم  
درهما دون درهم فخذ في أول النهار بقضها والباقي في آخر حدث ولو حلف لا يفركه  
حتى يستوفي ماله فكافرة وأمنع منه كرها حتى ذهب لم يحدث للحالف ولو قال  
لا يفارقني حتى أخذ مالي عليك حدث ولو قال أول عبد استترى فهو حر فالاول  
الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فإذا استترى بعد بميمه عبد عتق ولو استترى  
عبدان لم يعتق واحد منهما ولو استترى عبدان ونصف عبد عتق العبد الكامل ولو قال  
اول كراستري صدقة فاستترى كرا ونصف كرا لم يتصدق بميمه ولو قال آخر عبد  
استترى فهو حر فهذا على المنفرد الذي تأخر عن غيره في الرمان فإذا استترى عبداً  
ثم عبداً ثم مات الحالف عتق الآخر مستند إلى عتق الشري ويعتبر من جميع المال  
إذا كان الشري في الصحة وقال أبو يوسف ومحمد يعتق مقصر على المال ولو قال  
أوسط عبد استترى فهو حر فالأوسط اسم للمنفرد المتخلل بين عددين متساويين  
فإذا مات الحالف وكان الذي استتراه شقيقاً فليس بينهم أوسط وإن كانوا أحساباً  
أو سباعاً فالأوسط الفرد المتخلل بين شفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول  
خرج من أن يكون أوسطاً ولو قال ما دخلت هذه الدار ثم قال عبده حران لم يكن  
دخلها لم يعتق عبده ولا كفارة عليه في اليمن ولو كانت اليمن الاولى يعتق أو  
طلاق حدث في اليمن عند محمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع أبو يوسف  
عن هذا فقال إذا قال بعد الاول أو همت أو غلبت حدث في اليمن الاولى ولم  
يلزم الاخرى وإذا حلف بطلاق واستثنى بقوله إن شاء الله تعالى بطلت اليمن



ولو قال ان اعاني الله او يعونه الله او يتيسر الله ونحو الاستحسان صدق فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابي يوسف اذا جلت الادب مع هذه الابدية فبالمعجزة  
 وديار حنت ولو باعته بدينار وعشرين لم يخط ولو قال لا يبعك هذا الثوب بعشر حتى تزيدي في مائة بتسعة قال لا يبعك في القياس وبه نأخذ وفي الاستحسان  
 حيث ولو قال ان فعلت كذا افعلي المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة لزمته  
 حجة او عمرة استحبنا ولو قال علي المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لم يلزمه شيء  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه ولو قال علي الذهاب الى مكة  
 او الركوب او السفر لم يلزمه شيء وقال ابو حنيفة ومحمد اذا نذر دفع ولده لزمه  
 دفع مثله وقال ابو يوسف والثقات في الامم شيء ولو نذر دفع عبده او نفسه  
 لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة وقال محمد يلزمه دفع مثله ولو تزوج بامه  
 الغير ثم قال ان مات مولاك فانت طالق ثنتين فانت المولى وهو وارثه  
 طلق ثنتين في قول ابي يوسف وحرمت عليه وقال محمد لا تطلق ولو قال  
 الزوج ان مات مولاك فانت حرة والمسيلة بما لها في قول ابي حنيفة في قول ابي  
 يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ولو قال لامته اذا مات فلان فانت حرة فليكن  
 من فلان ثم تزوجا ثم قال اذا مات مولاك فانت طالق ثنتين فانت المولى  
 وهو وارثه قال ابو يوسف ينع الطلاق ولا ينع العتق وقال زفر ينع  
 العتق ولا ينع الطلاق وقال محمد لا ينع والله اعلم بالصواب

**كتاب الاجارة**

عقد الاجارة ينقسم الى قسمين منه ما هو عقد على منافع الاعيان كالسكنى  
 الدور وما اشبهه ومنه ما هو عقد على العمل كالسكنى والصناعة وفي  
 كل ذلك لابد وان تكون الاجرة معلومة والعمل او المنفعة واعلام المنفعة  
 باعلام الوقت واعلام العمل ببيان العمل ولو استاجر علي عمل فله ان يعمل بنفسه  
 واجرايه الا اذا شرط العمل بنفسه والله اعلم **باب تسليم**  
 فيما ينع عليه عقد الاجارة ما وقع عليه عقد الاجارة من منفعة او عمل فهو  
 المبتدأ بتسليمه قبل الاجر وقال الشافعي يجب تعجيل الاجرة وبطالته بذلك  
 وتحسينه وله حق فسخ العقد ان لم يعجل وكذا اذا عجل من غير شرط ملك ولو  
 شرط في عقد الاجارة ان لا يسلم الاخر الا بعد انقضاء مدة الاجارة فذلك جائز  
 ولو لم يشترط في العقد شيئا كان ابو حنيفة يقول او لا يجب تسليم شيء من  
 الاجرة الا بعد انقضاء جميع المدة وهو قول زفر ثم رجع وقال يجب تسليمه

يوم ما يهرم وكذا اذا وقع العقد على قطع مسافة كمن استاجر بعيرا ذاهبا  
 الى مكة وجائيا وكان قوله الاول ان لا يجب تسليم شيء حتى يرجع وهو قول  
 زفر ثم رجع وقال يسلم حاله حاله وقال ابو الحسن يسلم لجر كل مرحلة اذا انتهى  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد وروى عن ابي يوسف اذا سار تلك الطريق او  
 نصفه لزمه التسليم وهذا قوله الاخير والله اعلم بالصواب

**باب تصرف المواجه في الاجرة اذا ابر المواجه المستاجر من**  
 الاجرة قبل استيفاء المنفعة ولم يكن شرط التعجيل او وهبه او تصدق عليه لم يجز  
 في قول ابي يوسف عينا كان ذلك اودينا ولم يكن ذلك نقضا للاجارة وقال  
 محمد ان كان دياحاف وان كان عينا فوهبه له فان قبل الهبة بطلت الاجارة  
 وان رد لم يطل واذا تصرف المواجه في الاجرة ولم يكن شرط التعجيل  
 في العقد فله ان يبرأ من العقد باطلا في قول ابي يوسف والاخير وفي  
 قوله الاول يجوز وهو قول محمد ولو اشترى المواجه من المستاجر عينا من  
 الاعيان بالاجرة جاز في قولهم وكذلك لو اخذ بالاجرة رهنا او كتيلا جاز  
 في قولهم ولو وهب بعض الاجرة او ابنه منه جاز وهو خط والله اعلم

**باب صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد للاجارة صحيحا**  
 على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد بامدة للاجارة بلا  
 مانع من الانقضاء فان عرض في بعض المدة او المسافة ما يمنع الانقضاء  
 سقطت الاجرة بقدر ذلك بخلاف ان يقص غاصب او يحدث مرض او ابق  
 او يفرق الارض او يقطع عنها الشرب ولو اختلفا بعد انقضاء المدة في تسليم  
 ما استاجر قال قول المستاجر مع عينه والبينة بينه المواجه ولو اختلفا  
 انه سلم في اول المدة ثم اختلفا في حدوث العارض فان كان المانع قايما عند الحفوة  
 قال قول المستاجر مع عينه البينة وان لم يكن قايما قال قول المواجه  
 مع عينه على علمه والبينة بينه المستاجر ولو اختلفا على ان المانع قد عرض واختلفا  
 في مدة بقاء المانع قال قول قول المستاجر والله تعالى اعلم

**باب متى يصح تسليم العامل ويخرج من قماره اذا عمل**  
 المستاجر ثم هل قبل التسليم الى صاحبه فان كان لعمله له في العين كالصانع  
 وما اشبه ذلك سقط الاجر وان كان قايما كان للعامل ان يحسن حتى  
 يستوفي وما لا اثر له في العين كالملاح والحمال وجب الاجر اذا فرغ من  
 العمل والبيش له حصة الاجرة ولو حسن صارا غاصبا وقال ابو يوسف في



الحال اذا طلب الاجر بعد ما بلغ المنزل قبل ان يضعه لين له ذلك فحصل ولو  
استاجر لبيبي له بنا في فارة او فيا هو في يده او غير ذلك او فاه عمله العمل  
فلم يفرغ منه حتى انعمه الربا وانما رث البير فله اجر ما عمل له فله ذلك قال وان كان  
ذلك في غير ملكه ولا هو في يده فلا اجر له حتى يفرغ منه وبسبب الله وقال ابو الحسن  
اذا اراد موضع من الصخر الجوف فيه ثمر فهو بمنزلة كونه في ملكه قال وهذا قياس  
قوله ابي حنيفة وقال محمد لا يكون قابضا الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح  
وان كان في غير ملكه وقد عمل بعضه فلم يستاجر ان يمنع من التسليم حتى يتم العمل  
في قوله محمد وعلى رواية الحسن هو قابض وعليه الاجر ولو استاجر ليضرب له  
لبنان بصر قابضا حتى يلف اللبن وينصبه في قوت ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد حتى يشرجه ولو هلك اللبن قبل الحد الذي بين الاختلاف فيه فلا اجر له  
وان كان ذلك في غير ملكه ويده لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوبا عند ابي  
حنيفة ومشرجا عندها ولو احترق الخبز في الثور قبل ان يخرج فلا اجر له ولو  
اخرجه من الثور موضع وهو خبز في منزل المستاجر فاحترق من غير جناية  
فله الاجر ولا ضمان عليه في قوله ابي حنيفة وعندها عوضا من له وثيق مثل الذي  
الذي دفعه اليه ولا اجر له وان شأضمة قيمة الخبز مجوزا واعطاه الاجر ولا  
ضمان عليه في القصب والمخ وكذا في الخياط اذا عمل في بيت المستاجر فان خاط  
بعضه لم يكن له اجر وان هلك بعد الفراغ منه فلا ضمان عليه وله الاجر في قوله  
ابي حنيفة وعندها له الخيار ان شأضمة قيمة ثوبه ولا اجر له وان شأضمة  
قيمة خيطا او اعطاه الاجر ولو استاجر حيا لا ليحل له دنا من السوق الى منزله  
فلما بلغ باب البيت كسر انسان فلا ضمان على الخياط في قوله ابي حنيفة وله الاجر  
بجسمته ولو وقع في الطريق فانكسر فاما له بالخيار ان شأضمة قيمة من الموضع  
الذي حمل ولا اجر له وان شأضمة قيمة في ذلك الموضع فاحسب له من الاجر  
بحسابه والله اعلم بالصواب **في بيان الاجر**  
المشترك الاجير المشترك يستحق الاجر بعملة وما هلك على يده من غير  
صنعة فلا ضمان عليه في قوله ابي حنيفة ورزق والحسن وهو القياس قال  
ابو يوسف ومحمد هو مضمون عليه الا من شئ غائب لا يحفظ منه كالحريق  
الغالب والعدو والمكابر وهذا الاستحسان وما تلف من عمل الاجير المشترك  
كالقصار اذا ذوق الثوب فحرق او القاه في الثور فاحترق والملاح اذا غرق  
السفينة من مده او الحمال اذا انقثر فهو مضمون عليهم وقال زكريا والساجي ضمان

عليهم ولو كان صاحب المتاع راكبا في السفينة او على الدابة التي عليها الحمل  
فقط فلا ضمان عليه في قوله محمد فله ذلك اذا كان رب المتاع والمكاري  
راكبين على الدابة او سائعين او قايدين وهو قاي من قوله ابي يوسف وهذا  
اذا تلف من غير عمله فاما اذا تلف بعملة كالملاح او احسب السفينة او انقطع  
الحبل او عثرت الدابة من سوقه او كان يحمل نفسه فغير مضمون من وروي  
عن ابي يوسف اذا سرق المتاع من راس الحمال ورب المتاع معه فلا ضمان عليه  
ولو استاجر حمل عبد صغير او كبير فلا ضمان على المكاري فيما عطف من سبابة  
وقوده وروى عن محمد انه اذا احترق بيت الاجير بسراج فمض وانما لا يضمن  
في الحريق الغالب الذي لا يقدر على استدراكه بوعظه ابدا ولو كان الطعام  
في سفينتين سيرهما معا وجسهما معا ورب المتاع في احدهما فلا ضمان  
على الملاح فيما هلك وكذا في القطار اذا كان عليه للجولة ورب الجولة على غير  
فلا ضمان على الحمال وعن ابي يوسف في الحمال ورب المتاع اذا حمل له بضاعة  
على راس الحمال فوضع وهلك له لا ضمان على الحمال ولو حمل الى بيت صاحبه  
ثم انزل له الحمال وصاحب المتاع من راسه فوضع من ايديهما فهلك فالحمال  
ضامن في قوله ابي يوسف وهو قوله محمد الاول ثم وجع فقال لا ضمان  
على الحمال وروى عن ابي يوسف في القطار اذا استعان بصاحب المتاع  
ليدفعه معه ولا يدرى من اي الدون خرج قال علي القصار ونصف الضمان  
وقال محمد عليه كل الضمان حتى يعلم انه خرج من دونه او من ذوق صاحبه  
وعن محمد من دفع الى رجل مصيفا ليعمله ودفع الغلاف معه او دفع شيئا  
الى صبيقل ودفع الحصن معه قال يضمن المصنف والغلاف والحصن والسف  
ولو اعطاه مصيفا ليعمله غلاف او سكين ليعمله فضا باله يضمن المصنف  
والسكين والله اعلم **باب الاجير الخاص**  
الخاص من يستحق الاجرة بالوقت دون العمل كمن استاجر انسانا بالخدمة  
شهر او ليقصر معه واذا سلم نفسه ولم يعمل استحق الاجر ولا ضمان عليه فيما  
هلك في يده اجماعا وما هلك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعمد القتل او  
وعلى هذا التمسد القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا ما تعمدوا فيه  
ويضمن الاستاد لا يرجع عليهم وعن محمد في الخياط اذا خاط باجر فحرقه رجل  
قبل ان يقبض رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يجبر الخياط على ان يعيد العمل فان  
كان الخياط هو الذي فسخ فعمله ان يعيد وقال في الملاح اذا حمل الطعام الى موضع



في السفينة انسان في موضع ماينا وان كان الموضع الذي رجعت اليه  
السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فعل الملاح ان يسلم في موضع قد  
قبضه ويكون له الاجر احر مثله فيما سار ولو اكثري بقلا الى موضع فلما سار جعل  
الطريق حرج به فزده الى موضع فعليه الكرايتن ما سار ولو استاجر انسانا  
ليذهب الى موضع ويحيى به فوجد بعضهم مننا وحاجين بي فله من الاجر  
نحسابه ولو استاجر ليذهب بكتاب الى فلان ويحيى به فوجد المكتوب اليه  
ميتا فهو الكتاب فلا اجر له في قوله اي حقيقه وقال محمد لم الاجر في الذهاب  
ولو كان مكانه طعام فعاد به سقط الاجر في قوله جميعا ولو وطئ لم يذهب  
الاجر المشترك على ثوب من القصاره فخرقه ضمن ولو وقع من يده سراج  
فخرق ثوبا من القصاره فالصمان على الاستاد ولو كان الثوب وديعه عند  
الاستاد فالصمان على التلميذ وكذا لو وقع من يده سراج فخرقه ولو دعي  
فوما الى منزله فمشتوا على بساطه او جلسوا على وسائده فخرق لم يضمنوا  
ولو وطئوا ابته او ثوبا لا يبيسط مثله ضمنوا ولو قلبوا بابا بايديهم فانكسر  
لم يضمنوا ولو كان مثقالا بسيف فخرق السيف الوسادة لم يضمن ولو خفف  
العصار ثوبا على جبل في الطريق فمرت به حمولة فخرقه فلا ضمان عليه والضمنان  
على سابق الحموله واسم اعلمهم **باب** اجرة العقار اذا استاجر  
دارا او حائونا مدة معلومة فله الانتفاع كيف شا من السكنى ويجعل متاعه  
فيها ولا يقعد فيها خدادا ولا قصارا ولا طيئا الا ان يسمي ذلك وله ان  
يسكنها بنفسه وبغيره باجر وبغير اجر ولو استاجر ارضا للزراعة لم يجز حتى  
يسمي ما يزرع فيها **باب** الاوقات التي يقع عليها عقد  
اذا استاجر دارا شتمرا فابته اذ المدة من حين وقع العقد وله ثلثون يوما  
ان كان في خلال الشتمر فان كان في غير الشتمر فله شهر بالاحكام وان استاجر  
شتمرا فله ثلثون يوما للاختلاف في باب العدة واذا عقد الاجارة على وقت  
لم يات بعد فهو جائز وقال الشافعي لا يجوز وقال محمد اذا اراد المولج  
بيع الدار قبل حضور وقت الاجارة فله استاجر ان يمنع من ذلك وسلم  
ذلك ان يخلي بينه وبينه ولا مانع من الانتفاع وما صح الشراء به من الايمان  
مؤكد في الاجارة واذا كانت الاجرة مكيلا او موزنا وبغير عينه فلا به  
من بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره والمكان الذي يسلم فيه في قوله  
اي حقيقه وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية المكان ويسلم عند

المستأجرة واذا تصرف في الاجرة بعد ما وجبت جاز فيها ملكا في الثمن وانما  
يجب فعلى ما مر من الاختلاف ولو كانت الاجرة عيناً لم يجز التصرف فيها قبل  
القبض واسم اعلم بالصواب **باب** الاجارة **باب** الاجارة  
على احد الشريكين اذا قال احدهما هذه الدار خمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان  
هذا القول في الجائزين او عيدين او منساقين مختلفين او في نوعين من  
الحياطة والصنع فهو جائز وكذلك لو كان ثلثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء  
لم يجز وهو بمنزلة البيع الا انه يبارقة من وجه وهو انه يصح من غير شرط الجواز ولو  
اجر دارا وليا انه ان افقد فيها خدادا فالاجرة عشرة وان افقد فيها حياطة  
جاء في قوله اي حقيقه الاخير ولو امسك الدار ولم يسلك حتى تمت المدة فعليه  
الاقل وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسدة وقال محمد اذا استاجر دارا من  
بعده اذ الى العقر خمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى العقر النصف  
من طريق الكوفة فهو جائز وان كان اقل او اكثر فهو فاسد ولو استاجر حياطة  
وقال ان خطمته اليوم فلن درهم وان خطمته غد افلك نصف الدرهم  
فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قوله اي حقيقه وقال ابو يوسف  
ومحمد الشرطان جائزان وقال زفرها باطلاق واختلفت الروايات في  
حقيقه فيما اذا خاط في اليوم الثاني فذكر في الاصل والجامع الصغير انه يجب  
اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي ابو  
يوسف عن اي حقيقه انه لا يزاد على نصف درهم وهو الصحيح ولو خاط في  
اليوم الثالث فالصحيح عن اي حقيقه انه لا يجاوز نصف درهم والصحيح  
عنده ان ينقص من نصف درهم ولا يزاد عليه ولو قال ان خطمته اليوم  
فبدرهم وان خطمته غدا فلا اجر له قال محمد في الاملا ان خاط في اليوم  
الاول فله درهم وان خاط في اليوم الثاني فله اجر مثله لا يزاد على درهم  
ولو دفع الى حياطة ثوبا يقطعه ويخيط على ان يفرغ منه في يوم او اكثر يجرى  
الى ملكه على ان يدخله الى عشر من ليلة ولم يزد على هذا الا اجارة جارية فكان  
روي بالشرط فله الاجر الذي شرط وان لم يفرغ فله اجر المثل لا يزاد على الشرط  
في قوله جميعا وقال ابو حنيفة اذا استاجر دابة الى الكوفة اباما معلومة او  
قال استاجر بك اليوم لم يخط هذا التمس فاعقد فاسد وقال ابو يوسف  
ومحمد العقد جائز واسم اعلم بالصواب **باب** الاجارة  
ابن حبيب تسليم الدابة المستأجرة وليس على المستاجر ردها المستأجرة



الملك وعلى الذي اجران بعض من منزل المستاجر وليس هذا كالعارية فان  
امسكها فملكها لم يضرها ولو استاجرها من موضع مسمى في المهر فاهيا جازيا  
فعلي المستاجر ان ياتي بها ذلك للوضع الذي قبض فيه فان امسكها في منزل لم يضر  
صحيح ولو قال المستاجر انا راكب من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي  
فليس على المستاجر ان يرد بها الى منزل المواجه وان علمه بان  
ما يوجب الفسخ او لا يوجبها اذا حدث بالعين المستاجرة عيب لا يوجب  
لا يثبت للمستاجر خيار نحو العبد يستاجر للخدمة فيذهب احدهم بينهما ولا  
لا يضر بالخدمة او سقطت شجرة او سقطت حائط من الدار لا يفتق به في سكناها  
وان كان النقص يؤثر في المنافع يثبت له الخيار كالعبد او امر من والدته اذا  
دبرت والدار يندم ببناءها فان بني المواجه ما سقطت من الدار فلا خيار  
للمستاجر ولو كان الاجير غائبا فليس للمستاجر ان يفسخ ولو سقطت الدار  
كلها فله ان يخرج سواء كان صاحب الدار شاهدا او غائبا ومن اصابها من  
تأله يفسخ العقد بالهدم الدار وانفلق الماعن الرحي والشرب من الارض  
وممنهم من قال لا يفسخ فانه ذكر في الصلح اذا صالح على سكني دار فامدمت  
الدار لم يفسخ الصلح وكذا روي عن محمد بن اسحاق بن عمار فامدمت بناه  
الاجير فليس للمستاجر ان يمتنع ولا للاجير وقال محمد بن السعينة اذا انقضت  
فصارت الواهات اعمدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستاجر وليس هذا  
كانه ان قاله ولو استاجر رحي ما سنة فاقطع الماء بعد سنة اشهر فامسك  
الرحي حتى مضت السنة فعليه الاجر لسنة اشهر ولا شيء عليه لما بقي فان  
كان البيت يفتق به لغير الطهي فعليه من الاجر حصته ولو سلم الدار الا  
لا يبينها معه هو او غيره فلا اجر في ذلك البيت والمستاجر ان يمتنع عن التسليم  
وقبول الدار بدون البيت وان يفسخ العقد وان حدث بعد القبض وتطمين  
الدار واصلح ميازينها وبيرها وبالوعة والمخرج على رب الدار وان كان  
امتلا من ثقل المستاجر ولا يجبر على ذلك ولكن للمستاجر ان يخرج اذا لم يعمل  
واذا اجتمع في الدار تراب من كسبه فعليه ان يرفعه وليس هذا كالمدي كان  
معيها في الارض ولو اصلح المستاجر شيئا من ذلك لم يحتسب له ما انفق ولو  
استاجر دارا مدة فلم يسلم حتى مضى بعض المدة فليس للمستاجر ان يمتنع في الباقي  
ولو استاجر دارين فامدمت احدهما او غصب فله ان يترك للآخرى ولو لم  
تأب

استغنى عن المنافع مما لا يوجب له المستاجر ولو اختلفا في المنفعة  
بما بين المواجه وان اقام احدهما بيعة قضى بها وان اقاما البيعة فان كان  
الخلاف في الاجرة فبيعة المواجه اولى وان كان الخلاف في المنافع فبيعة المستاجر  
اولى ولو ادعى المواجه فضلا فيما يستحق من الاجر وادعى المستاجر فضلا فيما  
يستحق من المنفعة فالامر في الخالف على ما بينا وان اقاما البيعة فملك بيعة  
كل واحد منهما على الفصل الذي يثبت وان لم يكن له بيعة وقد استوفى بعض  
المنفعة فالقول قول المستاجر فيما مضى ويحالفان وينسخ العقد فيما بقي  
وان اختلفا بعد انقضاء الاجارة فالقول قول المستاجر مع بيعة ولا يحالفان  
ولو ادعى احدهما الاجرة وراهم والآخر دنانير فالامر على ما بينا والبيعة بيعة  
المواجه ولو قال المواجه هي الى القصر فدينار وقال المستاجر الى الكوفة بتسعة  
دراهم واقاما البيعة فهي الى الكوفة دينار وخمسة دراهم وعن ابي يوسف  
اذا ادعى المستاجر انه استاجر لخدمة عشر اشهر بدراهم وشهر بتسعة وقال  
رب الدار لا بل سنة بعشرة اخذ بيعة رب الدار ولو قال للحياط امرتني  
ان اقطع قميصا وقال رب الثوب لا بل قميصا فالقول قوله وبالثوب  
والحياط ضامن وان شاء رب الثوب اخذه واعطى اجر مثله ولو قطعه  
سر او يلا قال بعض اصحابنا لا يجب له الاجر وقد ذكر محمد بن عيسى دفع شيئا  
لبيعه لم يمسك فضر به كوزا ان له ان ياجد ويعطيه اجر المثل فكذا في  
السراويل ولو اسلم عزلا الى حاكم يفسخه سبعين في اربع ففسخه اكثر من ذلك  
او اضره فموا بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه  
اجر المثل الا في النقص فانه يعطيه من الاجر بحسابه وكذا لو شرط عليه صفيقا  
او رفيقا فحالفه ولو اوفاه الوصف والذرع وزاد فيه فان شاء ضمنه وان  
شاء اخذه واعطاه المسمى ولا يزيد به شيئا ولو امره ان يزرع ضره ساه او  
يقطع شيئا من حبيدة ثم اختلفا فقال له الامر امرتك بغير هذا قال قوله  
مع بيعة ولو اختلفا في الاجرة وقد صبغ الثوب نظر الى ما اراد العصف في قيمته  
اليوم فان شهد لاحدهما كان للقول قوله مع بيعة والبيعة بيعة الصباغ  
وكذا لو صبغ يزيد وان كان اسود فالقول قوله رب الثوب ولو امره  
ان يصبغه بزعفران فصبغه بغيره لانه من ذلك الصبغ فالملك بالخيار ان  
شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر المثل وان  
اختلفا في امره فبالقول قوله رب الثوب ولو امره ان يصبغ بربع الحاشمي



بصبغة بعصف هذا علي وجهين فان صبغه او لا يبيع الهاشمي قرب الثوب بالخيار  
ان شاء منته قيمة الثوب وان شاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر المسمى وما زاد ثلثة  
الارباع فيه وان كان صبغه ابتداء بعصف فله ما زاد الصبغ فيه ولا لغيره وروي  
عن محمد انه يبيع من الاجر وما زاد العصف فيه مجتمعا كان او متفرقا ولو دفع اليه اياك  
عن لا وامره ان يزيد من عند نفسه رطلا فقال زدوت وانكر رب الثوب  
فالقول قوله مع يمينه على علم وكذا اذا كان الثوب مستملا ولو كان قائما  
فوزن وكان زائدا على ما دفع اليه زيادة يعلم ان الرقيق لا يزيد مثله  
ذلك فيه فاقول قوله الصابغ مع يمينه وعن محمد بن دفع اليه صابغ فضة  
وقال زدوتها يكون مرضا وصغف قلنا واجرك درهم فجاب به محسونا  
وقال زدوت وقال الامر لم تزد قال يتجافان ثم الصابغ بالخيار ان  
شاء دفع القلب واعطاه الامر عشرة اجرا من احد عشر جزءا من درهم وان  
شاء أمسك القلب ورد عليه مثل فضة ولو دفع اليه ثوبا وقطنا وامره  
ان يزيد ما يري فجا وقد ندف عشر بن استارا فقال صاحب الثوب دفعت  
اليك خمسة عشر استارا وزدت خمسة وقال النذاف لا بد دفعت عشرة  
وزدت عشرة والقول قوله النذاف وعلي صاحب الثوب عشرة اساتير  
قطن ولو قال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وامرته ان تزيد  
خمس عشرة وقال النذاف دفعت اليه عشرة وامرته ان ازيد عشرة وزد  
فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقة ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء  
اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة اساتير والثوب للنذاف ولو دفع اليه ثوبا  
ليقطع قبا وبطانة وقطنا ثم قال رب الثوب ليست هذه بطاني فاقول  
قوله الخياط مع يمينه وبيع رب الثوب ان باخذ البطانة ويلبسها و  
وكذا لو اختلف رب الثوب والخياط فقال ليس هذا مناعي وقال الخياط  
معاك فاقول قوله الخياط مع يمينه ولا اجر علي الامر الا ان يصيد قه  
واختلفا في النوع الواحد والنوعين سواء الا انه في النوع الواحد اتم واخص  
بحوان يقول رب الطعام كان طعامي اجود من هذا فانه يغشش ان يكون  
القول قوله رب الطعام فبطل الاجر ويجوز ان يكون القول قوله الخياط  
اذا كان قد عمله وجب الاجر ولو كان نوعين بان حابه شعيرا وقال رب الطعام  
كان حنطية لم يجب الاجر حتى يصيد قه وعن محمد بن دفع اليه ثوبا خاتما  
ببفتل في فضة اسمه فغلط ونقش اسم غيره قال له ان يفتل الخاتم ولو امر

اجلان بخر له بعبا فخره قال يعطيه ما زاد الحضرة فيه بالبيع  
الاجارة القاسية كل جهالة توتر في البيع توتر في الاجارة وبفسد العقد  
به وسواء كانت الجهالة في الاجارة او مدة الاجارة او العمل المستاجر عليه  
والاجارة المسماة من غير الشريك فاسدة في قول ابي حنيفة وروى في نفسه  
وفيما لا يقسم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي بخون وذكر ابو الحسن في حقه  
نصا عن ابي حنيفة انه اذا اجر بعض ملكه واجرا احد الشريكين نصيبه من اجري  
تمو فاسد وسواء فيه ما يقسم وما لا يقسم واجارة المسماة من الشريك حائزة  
في المشهور من الرواية وروى في نفسه ابي حنيفة انه لا يجوز ولو اجر رجلان  
دارا من رجل فمات احد المجررين بطلت الاجارة في نصيبه وفي نصيب  
الآخر صحيح علي حالها وكذلك لو استاجر رجلان من رجل فمات احدهما واذا  
مات احد الشريكين بطل العقد وقال الشافعي لا يبطل ولو استاجر نصيبا  
من دار غير مسمى لم يجز في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بخون  
اذا علم بالنصيب بعد ذلك وذكر في الشفعة فممن باع نصيبا من دار  
ولم يسم لم يجز البيع عند ابي حنيفة ومحمد وروى محمد بن الاجارة والبيع  
وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يستاجر من عقار ما يكره اذ يبيع او من ارض  
جزءا او جزئين اذا كانت اكثر من ذلك وقال ابو يوسف ومحمد بخون  
ولا يجوز اجارة الماء في النهر والبير ولا اسبيحان العشاء والنهر ولا يجوز  
اجارة المرنبي والاجار وكذا اذا كان فيه قصبة او صبة وكذا اذا استاجر  
ميزا باليسيل ماء المطر علي سطح الاجر وروى عن محمد اذا استاجر موضع  
ارض معروف ليسيل ماؤه فهو جائز ولو استاجر ميزا بالبركة في داره  
فهو جائز ولو استاجر وهو في الحائط ليسيل الماء فيه لم يجز وكذلك لو استاجر  
مرايا بسا لم يجز فيه الماء واستاجر بالوعة ليصب فيها وضوا وكذلك لو  
استاجر شربا من نهر او حائط ليضع عليه جذوعا او بني ستره او يفتح  
ميزابا او يقيب كوة ليدخل عليه الضوا لم يجز في شيء من ذلك وكذلك لو  
استاجر نخلا او شجرا ليمسط عليه ثيابه لم يجز وكذلك لو اشترى تمراني خال ثم  
استاجر النخل لسقيه عليه لم يجز وكذلك لو اشترى اطراف الرطبة ثم استاجر  
الارض لسقيها جاز ولو استعار الارض في ذلك كله جاز ولو استاجر ارضا  
سنة فيها رطبة فالاجارة فاسدة فان قلع رب الارض الرطبة وسلمها لغيره  
بيضا فهو جائز فان اخضا قبل ذلك فبطل لها كمر الاجارة ثم قلع الرطبة لم يعد



العقد فان مضى من مدة الاجارة شي قبل ان يختصا بملق الرطبة فالمستاجر بالخيار ان شاء قبضها ورفع عنه اجر ما لم يقبض وان شاء ترك ولو استأجر طريقا لم يبر فيه او لم يمتد له يمين عليه لم يجز في قول ابي حنيفة ويجوز في قول يوسف ومحمد ولو استأجر طريقا لم يمتد له يمين عليه شبرا او لم يضع متاعه فيه جاز وذكر في بعض المواضع انه لا يجوز ولا يجوز اخذ الاجرة على البيع والشراء فلو باع واسترعى فله اجر المثل ولو استأجر شبرا لم يبيع له ويسترعى جاز ولو استأجر دابة او عبد بربما ولم يسم ما يحمل عليه ولا ما يستأجر له العبد فان اخصموا وقعت الاجارة فلعقد وان مضى الوقت قبل ان يختصا فالقياس ان يجب اجير المثل اذ حمل عليه وفي الاستحسان يجب المسمى ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرها وكذا تبر النحاس ولو استأجرها لغيرها مكيا لا او غيرا قال محمد في الاصل يجوز قال ابو الحسن وعندي انه لا يجوز وهو قول الشافعي ولو قال لغيره اطين لك بدائق ولا يعلم قدر ذلك في غلط وخيانة فهو جاز ولو استأجر انسانا لم يطين له فغيره من حنطة ببعض دقيقها او بعصره سمها ببعض ما يخرج من دهنه لم يجز ولا يجوز الاستسجاء على تعليم القرآن والصناعات وكذلك اذا استأجر لبيع وعنه ولو استأجر عبدا او دابة بشرط على المستأجر طعام العبد او علف الدابة لم يجز وذكر في الاصل اذا دفع النية ارضا لغيرها على ان الارض والعن من بينهما فالعقد باطل فان عرسها فالعرس لصاحب الارض وعليه قيمة العرس والجر مثل العارس ولو اوصى نفسه للصبي لم يجز ولو استأجر الصغير لنفسه فنبغي لا يجوز في قول ابي حنيفة اذ كان باجرة لا يتعين في مثله فامسا الاب اذ اجر نفسه للصغير او استأجر الصغير لنفسه جاز ولو اوصى نفسه لم يجز فان عمل فالقياس ان لا يجب الاجر الا انتم استسجوا اذا سلم من العمل ان يجب الاجر وعن ابي يوسف فيمن استأجر جازوا بنوا بنصف ما يربح فيه فالاجارة فاسدة ولو دفع دابة الى انسان ليعمل عليها بالنصف فان قبل الطعام وحمل عليها كان الاجر كله للمقبل ولعقد الجر مثل دابة وان اجر الدابة ليجل عليها فهو لرب الدابة وله اجر مثل علم وعن ابي يوسف في العاصي اذا استأجر رجلا على ضرب الحدود مشاهرة فهو جاز وان لم يكن مشاهرة لم يجز وذكر في السير الكبير في الامارة اذا استأجر انسانا ليقول مرثدا او ساري لم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف وكذا استأجره في استنباط العصا من في النفس وان استأجر لقطع البذر جاز وقال محمد لا فرق بينهما عندي والاجارة جازة وعن محمد

فيمن قال لغيره اقل هذا الذيب او هذا الاسد ولك درهم وها صيد ليس للمستأجر فله اجر مثله ليجاز به درهما والصيد للمستأجر ولو استأجر رجلا ليجل له خمر فله الاجر في قول ابي حنيفة وقال الاجر له وقال محمد ابتلينا بمسئلة ميت مات من المشركين فاستأجر واحد من مجله الى بلدة اخرى قال ابو يوسف لا اجر له وقلت انا ان كان للمالك يعلم انه حيفه فلا اجر له وان لم يعلم فله الاجر فلو استأجر النفل الى مقبرة البلد جاز ولو استأجر رجلا للعب كالغني والتاجه فلا اجر لهم ولا باس باجعة الكناس ويكره ان يستأجر امرأة او امه تحت ولو استأجر امرأته لخدمته لم يجز ولو استأجرت المرأة زوجها لخدمتها او لغيره غني فهو جاز ولو استأجر ابنه البالغ لخدمته في بيته فليس عليه اجر الا اذا كان الابن مكاتب او عبد لغيره فيكون جازا وعليه الاجرة ولو استأجر الابن الاب علي ان يخدمه لم يجز حر كان الاب او عبد لغيره او كافرا وله الاجر اذ انفل ويكره للمسلم ان يواجر نفسه من الكافر لخدمته ويجوز اذ انفل واذا استأجر الذي المسلم يبيع بصل فيه لم يجز وذكر في الاصل اذا كان بالسواد جاز ولو استأجر المسلم من المسلم بجا بصل فيه لم يجز ولو استأجر رجلا ليرثه فهو باطل ورد في من ابي يوسف فيمن استأجر نيا بيا بصلها في بيت والجلوس عليها ان الاجارة فاسدة وكذا روي عن محمد فيمن استأجر دابة لخدمته يترين بها فلا اجر له ولو استأجر كلبا مع البصيلة او باريا فلا اجر له ولو استأجر شاة لترضع جدي او صبي منها لم يجز وليس هذا الا لادمية ولو استأجر قوما يحملون جنازة او يغسلون ميتا فان كان في موضع لا يجد من فعله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس غيرهم فلم لهم الاجر وكل موضع فسدت الاجارة فالواجب الاقل من اجر المثل ومن المسمى وقال زفر والشافعي يجب اجر المثل بالغوا لاند اعلم باب استسجاء الشريك اذا استأجر احد الشريكين الدابة من صاحبه على ان يحمل عليه نصيبه من طعام مشترك الى موضع كذا فلا اجر له وكذلك لو استأجره على مال في مثل مشترك وقال الشافعي يستحق الاجرة قال محمد ولو استأجر احدها نصف سفينة صاحبه ليجل الطعام او نصف طاحونه فهو جاز باب اجارة المنافع بالمنافع المنفعة اذا قبلت بحسنها لم يبع العقد بخلاف استأجر دارا بمنافع دار فان قبلت بغير حنطه بخلاف استأجر الدار لخدمة العبد او ما اشبهه وقال الشافعي يجوز في الفصلين وعن ابي يوسف اذا استأجر عبد لخدمة من فاسد فاسد للبحر اجارة فخدمة منته ولا سكني بسكني ولا راحة ارض بزراعة لرض ولو خدم احدها ولم يخدم الاخر قال الظاهر ان له اجر المثل وروي عن ابي يوسف انه لا يجب اجر المثل ولو كان عبدا مشترك بينهما فتمت يثا فيه فخدم احدهما بواحد يخدم الاخر فلا اجر له وذكر ابو الحسن في الجامع اذا كان عبدا واحدين اثنين فاجر احدهما نصيبه من العبد من صاحبه لخط فعه شبرا على ان يصوغ نصيبه مع هذا شبرا فان هذا لا يجوز في



الواحد ولها يجوز في العليين المختلفين اذا كانا في عيدين والله تعالى اعلم بما في  
 الرجل في اجاره الدابة على عينيها في الاصل في المستاجر اذا خالف فيما يشترط من  
 العمل على الدابة بان ينظر الى الضرر فان استويا او كان ضرر المحرك اقل من ضرر المسترطوب  
 الصمان وان كان اكثر منه فان كان ثمة زيادة في القدر يجب الصمان بقدر الزيادة وان  
 كان خلافا في الاصل وجب ضمان الكيل وبيانه اذا استاجر دابة ليجل حنطة فجل مكيلا  
 اخر ثقله مثل ثقل الحنطة وضرره مثل ضرر هاجار ولا ضمان عليه وكذا لو استاجر ارضا  
 ليزرع شيئا سماه فزرعه غيره وهما في الضرر متساويان بالارض ولو استاجر ليجل  
 عليه كذا فزرعه من الشجر فجل حنطة فضمن ولو استاجر ليجل مائة من قطن فجل مثل وزنه حنطا  
 او اقل فضمن وكذا لو استاجر ليركب هو فركبها من هو مثله في الثقل او اخف فضمن وكذا لو  
 استاجر ليجل عشرة اقدح حنطة فجل احد عشر ضمن بقدر الزيادة وجبت الاجرة ولو  
 استاجر دابة ليركبها فركب معه غيره ضمن النصف سواء كان اخف او ثقل وهذا  
 اذا كانت الدابة يمكن ان يركبها اثنان فان كان لا يمكن فهو اثنان ويجب ضمان الجميع ولا  
 اجرة عليه وكذا لو استاجر ليركبها فركب غيره او ليجل القطن فجل الحديد فلا اجر عليه  
 وكذا لو استاجر هارا با كاف فزرع الاكاف فاسرجه فلا ضمان ولو استاجر عربا فاسرجه  
 ولو استاجر للركوب الى خارج المصر لم يضمن وكذا اذا استاجر ليركب في المصر وهو من غير الضمان  
 وان كان مثله يركب في البلد من غير سرج ضمن ولو استاجر حارا بسرج فانه له سرج مثله فلا  
 ضمان وان كان لا يسرج بمثله للحر فهو ضمان وان لم يكن عليه حمار فانه له مثله او اقل  
 عليه امر فلا ضمان ولو استاجر حارا بسرج فانه فقد ذكر في الاصل انه يضمن بقدر الزيادة  
 وذكر في الجامع الصغير وقال عني حنيفة يجب الضمان وقال ابي حنيفة ضمانه بحساب ذلك  
 ولو استاجر دابة الى الكوفة فركبها الى القادسية ثم ردها الى الكوفة فعليه الاجر الى الكوفة وهو  
 ضمان الدابة حتى يرد الى المالك وكذا المستعير وقال ابو يوسف ومحمد اذا استاجر دابة  
 الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق ادعاها لنفسه وجعل الاجارة وصاحب الدابة  
 يدعي الاجارة فان تعقت من ركوبه فلا ضمان وان تعقت قبل ان يركب ضمن فان  
 انقضت المسافة في ما يبردها على صاحبها بطلت بحسب الضمان وعن محمد في صاحب الدار  
 اذا قال للعاصب هذا ادر لي فخرج منها فان تزلتها فليملك بكذا الحديث العاصب ثم اقام  
 بعد ذلك صاحب البيت فلا اجر ولو كان مقر ابدار كان سكنه رضاء بالاجارة يجب الاجر والله اعلم  
 باتت فسخ الاجارة بالاعذار الاجارة ففسخ بالاعذار وقال الشافعي لا يفسخ  
 والاعذار ان خرب في العين ما يمنع الانتفاع او تنقص المنفعة وكذا لو اراد المستاجر ان  
 ينقل من البلد فله نقض الاجارة في العقار وغيره وكذا اذا افسس ولو اراد ان ينقل عنه الى

موضع او سيع او ارضه ويعمل ذلك العمل لم يكن له ذلك وكذا لو اراد اوجدا الزبالة على  
 الاجرة وليس له ان يفسخ وان كان يدخل على المستاجر ضرر في بدنه او ملكه فله ان يفسخ على ان يسلمه  
 ليقصر له بيا او يقطعها او يخطها او يقطع دار او غير ذلك او ليجز او ليقصد او ليجزم ثم بدله ان  
 يفعل وكذا اذا استاجر ابلا الى مكة ثم بدله ان لا يخرج فهذا اعذر ولا جرم على السفر ولو بدله الى  
 ان لا يخرج ليس له ان يفسخ الاجارة وكذا لو استاجر دارا او خادما يخدمه في المصر ثم عمره على السفر  
 فله ذلك ولو قال لجالا لانه لا يريد ترك السفر ولكنه يريد فسخ الاجارة قال له لانه لا يفسخ حتى  
 اذا خرج منه لجالا معه وكذا اذا قال له صاحب الدار انه لا يريد السفر خلفه لانه لم يخدم  
 على السفر وكذا لو خرج من المصر ثم عاد يخلف انه خرج فاصدا الى الموضع الذي ذكر ولو  
 اراد المواجه السفر او الثقل لم يفسخ العقد في العقار وقال محمد لا يكون للمواجه عذر في فسخ  
 الاجارة في الايل والعقار الا من حين فادح يلحقه ولا يجد قضا الا من ثمة وعن ابي يوسف  
 اذا اصاب الايل دابة فله ان يفسخ اذا وقع على تلك الدابة باعياها وكذا ان ثبت للمستاجر حق  
 النقص ولو مرض المواجه فله ان يفسخ وهذا خلاف رواية الاصل وكلام من وقع له عقد  
 الاجارة اذا مات بطلت الاجارة ومن لم يقع له العقد لم يطل بموته وان كان عاقلا  
 يريد به الوكيل والاب والوصي واذا وقعت الاجارة على شيء بعينه فملك بطلت الاجارة  
 ولو استاجر ابلا بغير اعيانها ليجل له هذا المتاع فالاجارة جائزة فان سلم اليه فماتت  
 فعلى المواجه ان ياتي بغير ذلك وليس له ان يفسخ الاجارة بموت ما سلم واذا استاجر ارضا  
 لم مات احداهما قبل انقضاء الاجارة وفيها زرع ترك ذلك وكان على المستاجر ان ياتي  
 ما سمي من الاجر ولو انقضت مدة الاجارة في الارض زرع لم يستحقه تركه الى بلوغه بل هو للمثل  
 ولو كان فيها غرس ورطبة امر بالقطع ولو اجر نفسه في عمل او صناعة ثم بدله ان يترك ذلك  
 العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له ان يفسخ وكذا المرأة  
 اذا جرت نفسها طبرا وهي مما يعاب بذلك فلا هان ان يزوجها وكذا ان ابنت لم يجز عليه  
 ولو اشترى شيئا فاجر من غيره ثم اطلع على عيب به فله رده بالعيب وفسخ الاجارة ولو  
 استاجر عبد لخدمة فوجده العبد سارقا ففسد اعذر واذا مات الجال في بعض الطريق فليس له  
 ان يركب الى مكة بالاجر المسمى فاذا وصل اليها رفع الامر الى الحاكم فنظر الحاكم الى ما هو الاصل  
 فان راي بيع الجال وحفظ الثمن للورثة فعل فان راي امساك الاجارة الى الكوفة ففعل فان  
 فسخ وقد عمل المستاجر الاجر سمع اليه عليه واوفاه من الثمن وعن ابي يوسف في امره لو  
 جوزه الخ فقل ان يطرق فاني الجال ان يقيم معها مدة النفاس ففسد اعذر وان ولدته قبل  
 ذلك وقد بقي من مدة نفاسها مدة الحيض او اقل العبر لجالا على المقام معها وعن محمد فضمن  
 استاجر ارضا ليزرع مسعى مزرع واصاب الزرع افه ومه ذهب وقت زراعه ذلك النوع

اذا عمل المستاجر الاجر  
 ثم فسخ الاجارة بعد زرع  
 الى المستاجر به



قال ان اراد ان يزرع ما هو اقل ضررا من الاول او مثله فله ذلك ولا يفسخ الاجارة  
والرخصة ما مضى من الاجرة واذا انقضى المائت الرجب وظهر النقصان في الطن فهذا عذر  
**باب الصبي يواجر الاب اميرة واذا اجر الاب او الجد او الوصي الصبي في عمل من**  
**الاعمال فهو جائز ولا يجوز اجارة غيره** اذا كان له احد ما ذكرنا فان لم يكن فاجرة ذو حجر  
من ماله وهو في حجره وان كان في حجر ذي رحم فاجرة اخيه او اقرب منه كالصبي اذا كان  
في حجر عمه فاجرة امه وان في حجر ابي يوسف وقال محمد لا يجوز وللذي ولي الاجارة  
ان يقبض الاجرة وليس له ان ينفق عليه وكذا اذا وهب للصغير شي فله ان يقبض وليس  
له ان ينفق عليه واذا بلغ الصبي فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ولو  
اجر الاب عبد للصبي ثم بلغ فليس له حق الفسخ وللاب والجد وصيهما اجارة ماله الصغير  
فاما غير هؤلاء فهو في حجره فلا يملك وروي عن محمد انه قال استحسن ان يواجر واعيذ  
وينفقوا عليه ما لا بد له منه وكذلك احد الوصيين يملك ان يواجر الصبي في قول ابي حنيفة  
ولا يواجر عبده فقال محمد يواجره ولو اجر عبده سنة فلما مضى سنة اشهر اعتقه جاز  
عتقه والعبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ وقال الشافعي ليس له  
ان يفسخ واذا جاز لم يكن له ان يقبض بعد ذلك واجر ما مضى للسيد وما بقي للعبد وليس  
للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من المولى فان كان المولى حين اجر العبد استعمل الاجرة  
ثم اجر العبد بعد العتق فالاجرة كلها للسيد ولو كان العبد هو الذي اجر نفسه باذن المولى  
ثم عتق بعد مضي مدة فله بعد حق الفسخ والعبد هو الذي يلي قبض الاجر ولو اجر المكاتب  
عبده ثم عتق بركة في الرق فالاجارة باقية في قول ابي يوسف وقال محمد تنقض الاجارة  
ولو استاجر عبدا ثم عتق بطلت الاجارة في القولين وابعد اعلم بالصواب **هـ**

**باب اجارة الطير** اذا استاجر الاب امر الصغير لارضاعه وماله  
الصغير جاز وكذا لو استاجر امرأة من ذوات مما رمه ولا بد ان تكون المدة معلومة  
وما جاز في استئجار الصيد للحرمة جاز في الطير وما بطل هناك بطل هاهنا الا ان ابا  
حنيفة استحسن في الطير اذا استاجرها بطعام وكسوة ولم يصف شيئا من ذلك وكان  
لها الوسط وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يجوز وليس للطير ان يواجر نفسه من  
اخر والذي يجب عليه الرضاع والقيام بامر الصبي فيما يصلي من رضاه وعسل ثيابه  
وما يعالج به الصبيان من الرجا والدهن فهو على الطير وطعام الصبي على اهله وعليها  
ان تحضيه وكل ما كان من التواضع ولم يشرط فالمرجع فيها الى عادة كل بلدة ومن ذكر  
ان يستاجر صرب اللبن فالصبي والمملوك واللبان او على صاحب اللبن على ما جرت  
به العادة وعلى هذا السلوك والدقيق الذي يعالج الحائض في التوب واذا استاجر حمارا

فحق التراب على القبر على ما يتعاملون وتشرع اللبن على اللبان واخراج الحبر من التنوير  
على الخبز وكذا الطباخ اذا استوجر في عرس فخراج المرق من القدور عليه وان طبخ  
قدرا خاصا فليس عليه وكذا اذا انكر راحة ليجل الخطه الى منزله في الاوطال في المنزل على  
ما يتعارفه الناس وليس على المكارم ان يصعد بها على السطح او العزقة الا ان يكون  
استشرط وكذا المال اذا جمل على ظهيرة وكذا اذا انكر راحة قال لا كان والجلال والجلال  
والحمام والسرير على ما هو المتعارف وليس له ان يجسوا الظير في منزله اذا لم  
يشرطوا عليه وهي مواتنة فيه وفيما عليه من كسوة او حلي وان سرق شي فلا ضمان  
عليه وليس للظير واهل الصبي ولا للمسترضع ان يفسخ الاجارة الا لعذر والعذر  
لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او سقاها وان تكون سارفة او فاجرة بينه وبينه وكذا  
اذا مرضت وللزوج ان يخرجها اذا سلم الاجارة ولها ان لم يكن يخرج اذا اذوها  
بالسنة ولم يكفوا عنها وليس له ان يبيعوا من عشيها مخافة الحمل وكذا ما  
يضر بالصبي فله ان يبيعها منه وان ارضعته لبنها او لبن غيرها فله الاجر كاملا وان  
ارضعته لبن شاة او غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها ولا لغير الامر  
على رضاع ولدها بائنة كانت او غير بائنة وخادمها بمنزليها وكذا امه بربها فجاز  
في استئجارها جاز في خايعتها وما لا فلا وان استاجر مكاتبها جاز على كل حال وان  
استاجر الاب الطير للولد ارضعته عند الامر وان كانت الطير من ذوات الرحم  
الذواتي لمن حق الحضنة فهي كالاجنبيات وان اجرت ولد احمر وارضعت مع  
الاول فاجر فقد اسات وامت ان اصرد ذلك بالصبي ولها الاجر على الاول  
والاخر جميعا وان استاجرت طير اخرى فارضعته فلها الاجر استحسانا واذا انقط  
لقيطا فاستاجر له طيرا فالاجر عليه وهو مسطوع ورضاع اليتيم على من يجب عليه  
نفقة فان كان اليتيم لا وارث له فوضعه في بيت المال وان ماتت الطير او  
الصبي انقضت الاجارة **باب الاستصناع** الاستصناع جاز فيما  
جزى النفاط به كالقنصوه والخف والاسه والعقد فيه ليس بلازم ولكل واحد  
منهما ان يتبع منه واذا حضر الصانع للعين على الصفة المشروطة فلم يستصنع الخياط  
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يأخذه ولا خيار له وللصانع ان يبيعه  
قبل ان يراكه المستصنع فاذا رآه ورعي به فليس له ان يبيعه وان ضرر اجلا في  
الاستصناع فهو بمنزلة السلم عند ابي حنيفة يحتاج الى قبض البدل في المجلس ولا  
خيار لواحد منهما وقال ابو يوسف ومحمد ليس بهل والاجارة عندنا متوقفة على  
الاجارة كسائر العقود فاما كيفية الاجارة فان اجاز المالك قبل استيفاء النفقة



جان وكانت الاجرة للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجارة ولا جرة للعاقدين  
اجاز في بعض المدة فالاجرة في الباقي للمالك في قول ابي يوسف وقال محمد اجرة مملوكة  
للمغاصب وما بقي للمالك ولو اعطاها من اربعة فاجاز رب الارض جاز فان كان الزرع  
قد سئل ولم يسمي فلا يسمي للمغاصب من الزرع وهو للمالك وان سمي الزرع لم يملك الاجارة  
وهو للمغاصب والله اعلم بالصواب **كتاب الشركة** شركة ثلثة القود  
على اربعة اقسام مفادضة وشركة عيان وشركة الصانع ويسمى شركة الابدان وشركة  
الوجوه فشركة المفادضة تقتضي المساواة في المال والتصرف والصناديق وانما مشركه  
على الوكالة والوكالة على معنى ان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما يلزمه من ضمان التجارات  
وفي معنى الوكالة وهو استيفاء ما يجب بعهده صاحبه واما شركة العنان ففيها معنى  
الوكالة اعني الوكالة في ميا سرق عهده التجارات دون الوكالة في استيفاء ما يجب بعهده  
صاحبه وليس في معنى الضمان والوكالة واما شركة الصانع كالقصارين والخباطين  
مشتهر كان على ان يتقبلوا الاعمال ويعملوا بابدانهم على ان يحصل من العمل ثلثيها وهذا  
الشركة جازية وقال الشافعي لا يجوز واما شركة الوجوه وهو ان يشتركا في الاموال  
لها على ان يشتربا ويبيعا وما رجا ثلثيها وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة والزرع  
في الشركة يستحق اموال المال او بالعمل او بالضمان ولا يستحق بغير ذلك والشركة بالاموال  
لا يكون الا بال حاضر عينا كان او مفادضة ولا يصح بال غائب ولادين والاموال التي  
يجع بها عند الشركة الد رهم والد نابر ولو كان لاحدهما درهم والاخر دنانير او لاجرها  
درهم بعض والاخر سود فاشتركا جازت الشركة وقال زفر والشافعي لا يجوز والخلط  
ليس بشرط لصحة الشركة وقال زفر والشافعي هو شرط واما الشركة في التبر فقد ذكر في  
كتاب الشركة وجعله بمنزلة العروض وذكر في الصرف انه كالانمان واما القود المشهور  
عند ابي حنيفة وابي يوسف ان الشركة والمضاربة هما لا يجوز وعند محمد يجوز وذكر  
ابو الحسن قوله ابي يوسف مع محمد وروي عن ابي يوسف انه يجوز الشركة ولم يجوز  
المضاربة واما الشركة بالمكيلات والموزونات والعدديات فلا يجوز قبل الخلط في  
قولهم وان خلط المكيل وهو جنس واحد قال ابو يوسف لا يصح به الشركة وانما هي شركة  
املاك فاد اصرقا ورجا فالزرع على قدر الملك وقال محمد يصح الشركة والزرع بينهما على  
الشرط واما شركة الوجوه فقد مر تفسيره وما كان فيه من ربح او وصنعة فعلى قدر  
املاكها واما شركة الاعمال فقد بينا وسواء اختلفت اعمالها واتفقت وقال زفر  
لا يصح او اختلفت الاعمال والله اعلم **باب شركة المفادضة**  
اذا كان لاحدهما درهم والاخر دنانير جازت شركة المفادضة في المشهور من الرواية

وروي عن ابي حنيفة انه لا يجوز ولو كان لاحدهما درهم بعض والاخر سود وبيها فمطل  
قيمة في الصرف لم تصح المفادضة وروي عن ابي يوسف انه يجوز واذا اردت قيمة احد  
التدبين بعد عقد المفادضة قبل الشري انقضت المفادضة وكذلك اذا اشترى احد  
المالين وزاد الاخر قال محمد القياس انه اذا اشترى باحد المالين قبل صاحبه ان تنقضي  
المفادضة وانما لم يطل استحقاقا وكل موضع فقد شرط من شروط المفادضة وذلك ليس  
بشرط في العنان كانت الشركة شركة العنان ولا بد من التساوي في الزرع في المفادضة  
واذا ورث احد المتماوضين ما يصح به الشركة كماله درهم والد نابر وصار في يده بطلت  
المفادضة وصارت عيانا فان ورث عز وضا او ديونا لم تبطل المفادضة ما لم يقبض الدين  
ولا يصح الشركة الا بلفظة المفادضة واما شركة العنان فقد تكون في جميع التجارات وفي  
بعضها وما لزم احدهما في تجارتهما من ثمن بيع ثولا او اجر اجير ثولا لزمه دون شركة  
وله ان يرجع على صاحبه بما يخصه من ذلك اذا كان ذلك معروفا وان كان لا يعرف له  
بعد ق على الشركة او النكر ولا يكون احدهما خصما على الآخر فوكيلا عنه والله اعلم بالصواب  
**باب شركة العنان** شركة العنان جازية سواء تساونا في راس المال  
تفاضلا ويجوز ان يشترط لاحدهما فضل في الزرع او شرط العمل عليهما وقال زفر  
والشافعي لا يجوز واذا شرط العمل عليهما فالزرع بينهما على ما شرطا وان عمل احدهما دون  
الاخر ولو شرط العمل على الذي شرط له الفضل في الزرع جاز ولو شرط العمل على قلما انما  
لم يجز فصل قد ذكرنا ان الشركة لا تصح بالعروض وذكرنا الاختلاف في المكيل والموزون  
وان اشتركا ولا حدهم حفظة ولا اخر شعير لم يجز بالاتفاق خلطا او لم يخلطوا ولم  
اشتركا بالعروض او المكيل واشتريا بذلك فلكل واحد منهما ما اشترى به قدر قيمته متاعه  
فان كانت القيمة سواء فموزونهما نصيبين وان كانت مختلفة فحسب ذلك ولو اشترى  
بذلك متاعا ثم باعاه ثم ازالا القيمة فان كانت الشركة وقعت جاز لا مثله من العروض  
اعتبرت قيمته يوم الشري وان كان له مثله من المكيل والموزون فقد ذكر في الاصل انه  
يصير القيمة يوم القيمة وذكر في الاصل انه يصير القيمة يوم الشري وهو الصحيح واذا  
هلك احد المالين قبل الشري انقضت الشركة فان اشترى الاخر بماله فان كانت الشركة  
محركة لم ينع على الوكالة فيها كان ما اشتراه له خاصة وان اشترط في بقاء الشركة ان كل  
ما يشتر به احدهما فهو بينهما كان المشترك مشترك بينهما وهي شركة ملك لا يملك احدهما ان يعرف  
في نصيب الاخر ولو اشترى باحد المالين ثم هلك الاخر فالمشترى بينهما وان لم يعرف بالوكالة  
في العقد ثم قال الحسن النابت شركة الاملاك وقوله محمد النابت شركة عمدة وانما يصح جاز بيعه  
عن ابي يوسف في رجل دفع الى اخيه الف ففقد اشترى به ثيابا وبنيك فصنعين والزرع لثا



والوصية علينا فملك المال قبل ان يشتري شيئا فلا ضمان عليه وليس هذا انما هذا  
 شركة فان اشترى بالمال ثم هلك فعلى الامر شيان نصف المال وعلى المشتري نصف ذلك  
 وقال محمد اذا هلك قبل ان يشتري شيئا فعلى شيان نصف المال ونصف شركة العيان  
 بين الرجال والنساء والحرة والعبد المأذون والصبي المأذون والمكاتب والله تعالى اعلم  
 باب ما يجوز لاحد شركي العنان ان يعمل في المال ولكل واحد  
 منهما ان يبيع بالنقد والقبض ويشترى اذا كان في يده مال تاض من الشركة وكذا  
 اذا كان عنده مكمل او مؤن وان اشترى بدينه كالمكس شيئا جاز وان لم يكن في يده  
 الله راضيه ولا الذنا بشر فاشترى بدينه او ذنا بشر فاشترى بدينه خاصة دون شركة  
 وروى عن ابي حنيفة اذا كان في يده ذنا بشر اشترى بدينه راضيه جاز وقال زفر لا يجوز  
 وله ان يبيع ويضع المال مضاربة في رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يدفع  
 مضاربه ولا حدها ان يوكل بالبيع والشراء وذكر في الرهن اذا رهن احداهما متاعا من  
 يدين عليه لم يحن وكان ضامما للرهن يريد به وسأوجب عليهما بعقدها وكذا اذا الرهن  
 يدين او اتاه فان هلك الرهن في يده وقبضته والدين سوا ذهب بعينه وشركه بالخيار  
 ان شاء رجع بعينه على المطلوب ورجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المورثين وان شاء  
 ضمن شركه حصته من الدين وان اشترى شركة مطلقة فملك واحد ان يبيع بالنقد  
 والقبضه وله ان يخذلها ويختلك ولو باع احدها لم يكن للاخر ان يقبض شيئا من الثمن  
 وكذا لكل دين وجب لاحدها فان وقع الي شركه برئ من نصيبه ولم يبرأ من حصته الذي  
 وليس لواحد منهما ان يخاصم فيما باعه الاخر او ادانه والخصومة الي الذي وليه فان قبض الذي  
 باع او وكل به جاز عليه وعلى شركه ولو وكل احدهما في بيع او شري واخرجه الاخر فقد خرج  
 منها وان وكله بتقاضي ما دأبته فليس للاخر احواله وليس لاحدها ان يكاتب ولا يقبض على مال  
 وان باع احدها واخر الاخر لم يحن في حصته ولا في حصته صاحبه في قول ابي حنيفة وقال لا يجوز  
 في حصته ولو ادان جميعا ثم احدهما لم يحن في قول ابي حنيفة وعندهما يجوز في نصيب نفسه  
 ولو عقد احدهما واخر العاقد فاختاره جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ولا ضمان عليه في الخصمين  
 جميعا وعلى قول ابي يوسف يجوز في نصيبه ولا يجوز في نصيب الشريك ولو استقرض احدهما  
 مالا لم يضمن وان اقر بدين لم يحن على صاحبه وليس لاحدهما ان يقرض ولو اقر بعاريه في يده  
 من الشركة انما للرجل لم يحن في نصيب الشريك وكذا اذا قال له اعمل براك وما استأجر  
 احدا لشركي شي من تجارتهما جاز عليهما ولو اقال احدهما فيما باعه الاخر جازت الاقالة  
 وشركي العنان والبيع والمضارب والمودع ان يسأروا بالمال هذا هو الصحيح من  
 قول ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي حنيفة انه ليس للشريك والمضارب ان يسأروا وهو

قوله ابي يوسف ومحمد وروى عنه انه فرق بين العبد والعتيق فقال اذا كان لا يبعث  
 من يده لئلا يبيع من يده المصروف وروى عنه انه فرق بين ماله حل وبين ماله ليس له حل انه يجوز  
 بيعه لاجله واذا سافر الشريك بالمال على قول من يجوز المسافرة به اوضح بالفتن في  
 ذلك وقال اعلم براك فله ان يفتق على نفسه في كرايه ونفقته وطعامه واولاده من جملته من  
 المال وروى ذلك الحسن عن ابي حنيفة فله محمد وهذا الاستحسان فان رجع حسب النفقة  
 من الرزق وان لم يرج كانت النفقة من راس المال ولكل واحد منهما ان يبيع ما اشتراه هو  
 وما اشتراه صاحبه مراجه على ما اشترى ولو باع احدهما متاعا فترد عليه بعينه بعينه  
 وقضاه جاز عليهما وكذلك لو حط من ثمنه او اخل العيب وان حط من غير علمه او من غير  
 امر بخلاف منه جاز في حصته وكذلك لو وهب ولو اقر ببيع في متاع باعه جاز عليه وعلى  
 صاحبه ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل في ذلك براك جاز لكل واحد منهما ان يعمل فيما يبيع  
 في التجارة من الرهن والار يان ودفع المال مضاربة والسفينة والملاط ماله والمشاركة  
 مع غيره فاعا الهبة والعرض وما كان الاقوال المال او ملكا بغير عوض فان ذلك لا يجوز  
 الا ان يبيع عليه ولو شارك احدهما رجلا شركة عنان فما اشتراه الشريك فنصفه له ونصفه  
 بين الشريكين وان اشترى الشريك الذي لم يشارك ممنوعه وبين شركه نصيبين ولا  
 شيء للاجنبي قال الحسن اذا شارك احدهما رجلا شركة مفوضة بغير حصص من شركه  
 لم يكن مفوضة وكان عيانا وان كان بمحضه صحت المفوضة ولو اخل احدهما مالا مضاربة  
 فهو له خاصة والله اعلم بالصواب **باب ما يجوز لاحد**  
**المضاربين ان يعمل في مال امنا وصحة كل ما ذكرنا في جوار شركي العنان**  
 ان يعمل وكذلك المضاربين ويجوز للمفوض ما لا يجوز لشركي العنان ويختص بالشيء  
 اذا اقر احدهما بدين لم يضمنه وكذلك ما يضمن احدهما من دين في عقد تجارة صحيح  
 او فاسد يضمن صاحبه وما يضمن احدهما من ضمان غصب او استملاك او خلاف في رده  
 او عاربه لم يضمنه وكذلك الواقفه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن  
 الشريك ولو اخل احدهما ماله من غيره فذلك لا يضمنه في قول ابي حنيفة وقال لا يضمن  
 الشريك ولو اخل احدهما بنفسه لم يضمنه في قول ابي حنيفة ومحمد ولو اخل احدهما جارية  
 في بني آدم او تزوج امرأة لم يضمنه في قول ابي حنيفة ومحمد ولو اخل احدهما ان  
 يكاتب ويأخذ في التجارة وتزوج لاهله ولا تزوج العبد ويجوز ان يدفع المال  
 مضاربة وان شارك شركة عنان في قول ابي يوسف ومحمد وروى الحسن انه  
 لا يجوز ولو اقرض احدهما رجلا جاز عليه وعلى شركه كذا ذكر في الاصل وقال ابو  
 يوسف لا يجوز ويجوز ان يرهق ويرهن على شركه ويجوز ان يقبض كل واحد منهما ما



او انا او اوان صاحبه وما وجب لها على رجل من عصب او كفالة وما وجب على  
 احدهما فلصاحب الدين ان يطالب كل واحد منهما وكل واحد منهما خصم على صاحبه  
 ويقام عليه البيعة ويستخلف على عمل خط الشري احدهما طعاما لاهله او كسوة  
 او ما لا بد منه فالقياس ان يكون مشتركا بينهما في الاستحسان يكون له صاحبه فان  
 ادعى يرجع عليه بشريكه بنصف ذلك وليس له ان يشتري جارية للوطي او لخدمته بغير  
 اذن الشريك فان اشتراها للوطي باذن الشريك فهي له خاصة وذكر في الجامع الصغير  
 ان عند ابي حنيفة لا يرجع عليه شريكه بشئ من الثمن وقال ابو يوسف ويخرج  
 عليه بنصف الثمن فان استخفت هذه الجارية فعلى الوطي العقر واجد المستحق ايتها  
 شتا ولو اقال احدهما في بيع باعه الاخر جاز عليها ولو مات احدهما لم يضمن او ترقا  
 لم يكن للذي لم يلزم المداينة ان يقتضي الدين ولو اجر احدهما نفسه في جنابة او غل من  
 الاعمال فالاجر بينهما ولو اجر نفسه للخدمة فالاجرة له خاصة ولو فرض احدهما دين كان  
 عليه قتل المفاوضة فهو جاز وليس لصاحبه نكته ولكن يرجع شريكه عليه بخصته منه  
 ولا ينقص المفاوضة ما لم يقبض ولو رهن دابة من المفاوضة بخمس مائة وقيمتها الف  
 مما تبت في يد المهرتين ذهبت بخمس مائة ولا يضمن ما بقي وكذلك الوصي والاب  
 اذا رهن مال اليتيم بدين عليه وقيمته اكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة  
 ويرجع عليه بقدر ما قضى دينه ولو اقترض احدهما مفاوضة ما لا او اعطاه رجلا ثم  
 اخذ سقاية كان جازا عليها او لا يضمن تومي المال او لم يوفي قوله ابي حنيفة وفي  
 قياس قوله ابي يوسف يضمن خصته شريكه ولو استاجر احدهما ابلا لرجل عليه مائة  
 فالا فلا اجر ان يطالب بالاجر ايها شتا ولو اجر احدهما عبد له خاصة لم يكن لشريكه ان  
 يقبض الاجرة وانه اعلم **باب** من يجوز له شركة المفاوضة والبيع  
 شركة المفاوضة بين الحر والعبد او المالك والاصبي ولا بين العبد والعبد والمكاتب  
 والعقيدتين وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقع المفاوضة بين المسلم والذمي وقال ابو يوسف  
 يقع وذكر ابو الحسن انها لا تقع بين المسلم والميرتد في قوله محمد وذكر في الاصل قياس  
 قوله ابي يوسف انه يجوز وكذلك المرتدة يجب ان يكون على الاختلاف ويصح بين  
 الذميين وان اختلف بينهما وشركة الميرتدين غنا موقوفه على اصل ابي حنيفة  
 ولا يقع المفاوضة وعند محمد يصح العنان ولا يقع المفاوضة ولو شارك مسلم مسلما  
 ثم ارتد فهو موقوف عند ابي حنيفة وبكره للمسلم ان يشارك الذمي فحصل  
 اما شركة الوجوه فقد مر تفسيرها وجوازها وهما في جميع ما يجب لهما وعليهما  
 وما يجوز فعل احدهما على شريكه بمنزلة شركة العنان ولو اشتركا بوجوههما شركة

مفاوضة فتوجب ولا بد من التساوي فيما يتبايعان وانه اعلم بالصواب **باب**  
 الشركة بالاعمال قد مر تفسيرها وجوازها مع اتفاق الصنفين **باب**  
 فان اطلقت فمعتان وان شرط المفاوضة فهو مفاوضة وان عمل احدهما دون الاخر  
 والشركة عنان او مفاوضة فالاجر بينهما على ما شرط ولو شرط للاحدهما فضل فحصل  
 من الاجرة جاز اذا كان شرط التفاضل في ضمان ما يقبلانه والوصيعة بينهما على قدر الضمان  
 ولا يقع اشتراط الضمان في الوصيعة بربوبية اذا ضمن ما يلحق صاحبه من الوصيعة للميراث الضمان  
 ودوي من ابي يوسف اذا مرص احدهما او بطل او شاق فاعلم الاخر فهو بينهما ولو اشتركا  
 واشترطا الكسب اثنان ولم ينسب العمل فتوجبوا بغير التخصيص في التفاضل على الكسب ما  
 التفاضل في العمل ولو دفع رجل الى احدهما عملا فله ان يأخذ به لك العمل ايها شتا ولكل واحد  
 ان يطالب باجر العمل والى ايها دفع بري وعلى ايها وجب ضمان العمل كان له ان يطالب  
 الاخر به وان لم يتفاهضا ولكن اشتركا شركة مطلقة وهذا الاستحسان والقياس ان تكون  
 الشركة بغير شركة العنان في هذه الاحكام كلها ولو اجر احدهما بدين من ثمن صابون او غل  
 من اعمال الخيل او اجر اخيرا او اجره بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابدية وانه  
 خاصة وان كانت الاجرة لم يضمن او المبيع لم يستملك لزمها وقال ابو يوسف اذا ادعى  
 رجل على احدهما ثوبا عندهما فاقرب به فحجر الاخر جاز اقراره على الاخر ويدينه السواب ويأخذ  
 الاجر استحسانا وروى عن محمد انه اخذ بالقياس في هذه المسئلة وقال ينفذ اقراره في النصف الذي  
 في يده خاصة **باب** الشركة القاسدة واذا اشتركا الرجلان في احد الباع  
 كالصند والخطب والمشييش وما يكون في الجبال من الثمار وفي الملعون على ما اصابا من  
 ذلك فهو بينهما فالشركة قاسدة ولكل واحد منهما ما اخذ وثمنه له ورثته وصنعيته عليه  
 وان اخذ معا فهو بينهما نصفين وان اخذ كل واحد منهما شيا على الانفاد وخطاه وانه  
 فان كان يعلم قدر ما اخذ كل واحد منهما قسم الثمن على قدر الكيل والوزن فان كان لا يكال ولا  
 يوزن ضرب كل واحد منهما بقيمة الذي له وان لم يعرف الكيل والوزن والقيمة صدق كل واحد  
 منهما فيما يدعي من ذلك النصف ولو عمل احدهما واعانة الاخر في عمله او جعده فليأجر مثله ليجازي  
 نصف ثمن ذلك في قوله ابي يوسف وقال محمد له اجر مثله بالعمال مبالغ ولو كان كلب فار سلاة  
 كان ما اصاب بينهما ولو كان الكلب للاحدهما وهو في يده فار سلاة جميعا كان ما اخذ لصاحبه الكلب  
 ولو كان لكل واحد منهما كلب فار سلاة قاصبا بصيدا فهو بينهما وان اصاب كل واحد صيدا على جده  
 خاصة وانه اعلم بالصواب **باب** الرجلان يشتركان في العمل على الابل وغيرها ولو  
 اشتركا ولا حمارا ولا بعيرا ولا لاخر يعبر على ان يولجها والاجر بينهما فالشركة قاسدة واذا اجر اصمت  
 الاجرة على مثل اجر البغل والبعير ولو تقبلوا حوله بالجرة ولم يولج البغل والبعير فالاجر بينهما وان اجر البغل



بعينه والغير بعينه فاحره كل واحد منهما صاحبه فان كان الاخر  
 اعانه على الحمله فله اجر مثله لا يجاوز نصف الاخر عند ابي يوسف عند  
 محمد يجب بالغ ما بلغ ولو ان تضاربت لاجدها اداة ولا حريه فاشتركا  
 على ان يعلا باداة هذا في بيع الاخر والكسب بينهما نصفان فهو جاز  
 وكذا ما سائر الصناعات ولو اشتركا في احدى هاتين والآخر اقام على ان يوجرا  
 والآخر بينهما فالشركة فاسدة والجزء لصاحب الدابة وللآخر اجر المثل ولو  
 دفع الى رجل دابة ليجورها وللآخر بينهما فهو فاسد والاجر لصاحب  
 الدابة وللآخر اجر المثل وكذا في السفينة والبيع ولو كان دفع  
 اليه الدابة لبيع عليها كان الحاصل لصاحب المتاع ولصاحب الدابة اجر  
 المثل وكذا البيت **باب** الرجل يقول لغيره ما اشتريت من  
 شيء فبني وينك قال اصل الباب ان ينظر فان كان فيهما مشتركان كالشريك في البيع  
 والشريك في الحياض الى توقيت بوقت ولاسان صنف ولا قدر من المال  
 نحو ان يقول ما اشترينا او ما اشترى احدنا من تجارة فهو بينهما جاز وان  
 قصد ان يكون ذلك الشيء للمشتري بينهما خاصة فلا بد من بيان الصنف والقد من  
 ذلك الصنف او راس المال وهذا ان وكيل محض ونوع اخر من الوكالة  
 له شبهة بالشركة وهو ان يقول ما اشتريت لي من شيء فهو جاز ولا بد من  
 ذكر الوقت نحو ان يقول اليوم او شهر كذا او يدكر مبلغ الثمن ويذكر  
 نوع ما اشترى به من البر او الدقيق وان اطلق لغيره وقال محمد في الاصل  
 او اشتركا من غير ما له علي ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصا صنف او عملا  
 او لغيره خصوصا فهو جاز وكذا لو لم يذكر او قتا ولو استشهد احدهما بغير محضر  
 من الاخران ما اشترى به لنفسه لم يبرح وكان بينهما والله اعلم بالصواب  
**باب** الرجل يشتري الشيء فيقول لغيره اشترى فيه  
 واذا اشترى شيئا فقال له اخر اشركني فيه فهو بمنزلة البيع والشري  
 فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يبرح وان كان بعده فان عرف مقدار الثمن  
 جاز وان لم يعرف فهو بالخيار اذا عرف ولو قبض النصف دون النصف  
 فاشترى رجل لم يمن فيه لم يقبض وجزا فيما قبض وله الخيار ولو اشترى  
 رجلان كرا فسال رجل من احدهما الشركة في ذلك ففعل كان جازا  
 فان اجاز شريكه فله النصف كاملا وان لم يجز فله الرجوع ان شاء ابي يوسف  
 في رجل في يده حنطة يبيعها فاشترى رجلان في نصفها فلم يقبض حتى اخترف

نصف الطعام فان شاد المشتريك اخذ نصف ما بقي وان شاد ترك وكذلك  
 البيع في هذا الوجه ولو استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع  
 وكان البيع على النصف الباقي وكان الا شريك في نصف ما لم يستحق فيكون  
 ذلك النصف بينهما واذا اشترى رجلان عبدا فاشتركا فيه رجلا بعد  
 القبض قالوا من ان يكون له ذلك الرجل النصف وفي الا ستمسكان يكون له  
 ولو اشترى رجلان رجلين في نصيبه ونصيب صاحبه فاجاز ذلك مصلحة كان  
 لذلك الرجل النصف وللواحد النصف وعن ابي يوسف في النواذر ان العبد  
 بينهما الا ان اجاز وان ابي ان يجز كان له ثلث ما في يدي الذي اشترى  
 ولو اشترى له احدهما في نصيبه ولم يبين في كمال شركه ثم اشركه الاخر كان  
 للرجل النصف وللواحد النصف ولو قال اشركني في نصف هذا العبد ففعل  
 واجاز الشريك فله نصف ما في يدي كل واحد منهما وان لم يجز كان له  
 نصف ما في يدي الذي اشركه ولو اشترى رجل عبدا فقال له رجل اشركني فيه  
 ففعل فمقتبه اخر فقال مثل ذلك فان كان يعلم بمشركه الاول فله نصف نصيبه  
 وهو الربع وان كان لا يعلم فله نصيب الذي اشركه كله فيكون نصفه للاول  
 ونصفه للثاني ولو قال رجل اخر اشترى فلان بدين وبينك فقال نعم ثم لم يبي  
 المامور رجل اخر فقال اشترى فلان بدين وبينك فقال نعم ثم اشترى  
 المامور من بين الامرين ولا شيء للمامور في الجارية ولو اتيه ثالث فامره  
 ثم اشترى اها بعد امر الثالث كانت الجارية بين الاولين ولا شيء للثالث وعن  
 ابي يوسف في احد شريكي العنان ان يامر صاحبه ان يشتري عبدا فلان بينه  
 وبين المامور ثم امره اجني بمثل ذلك فالنصف للاجنبي والنصف للشريك  
**باب** الدين بين رجلين يقبض احدهما نصيبه  
 كل من مشترك بين رجلين بسبب واحد من عثر او قرض او استهلاك او  
 ارض فاد القبض احدهما شيئا منه كان للاخران فيسا ركه في القبض بعينه  
 وان كان اخذ منه او ارضي فليس للقابض ان يمنع من دفعه ولو وهبه  
 او قضاه غريبا فليس له ان ياخذ من يدي الذي في يده ولكن ضمن القابض مثله واذا قبض  
 كان للقابض دينا على الغريم ولو ابرا احدهما من حصته لم يضمن لشريكه شيئا  
 ولو ابرا احدهما من مائة والدين الف ثم خرج من الدين شيئا اقتسماه بينهما  
 على قدر حصته على الغريم وذلك تسعة اسهم وكذلك ان كانت البراءة بعد  
 القبض قبل القسمة ولو اقتسم القبض نصفين ثم ابرا احدهما عن شيء فالقسمة

بيع مح



ماضية لا تقص ولوا شري احدها بنصيبه لو كان للشريك ان يقبض نصفه  
 من الدين ولا سجل له على التوب الا ان يجعالي الشركة في التوب ولو صلح  
 من حقه على توب فالمصالح بالخيار ان شاء اعطاه مثل نصف حقه وان شاء  
 دفع اليه نصف التوب والذي لم يقبض في هذه الوجهه كلها ان يرجع بكونه  
 على الذي عليه الدين فان سلم له ذلك ثم توبى الدين على الغريم فله ان يرجع  
 على الشريك الا انه لا يشاء ركه في عين فلك الدرهم واللقابض ان يعطيه  
 مثله ولو اجل احدها نصيبه لم يجز في قوله اي حقيقه وجاز عندهما  
 ثم دفع على قولها فقال اذا قبض الشريك الذي لم يجز لم يكن للذي اجل  
 ان يشرك فيما قبض حتى يحل دينه فاذا اجل شركه ان كان قاعدا كان مسئلا  
 ضمنه حصته قاله محمد ولو ان الغريم عمل للذي اجل مائة ودهو كان لشريكه  
 ان يقاسمه ثم يرجع هذا القابض على الغريم مجتهد فان اخذها اقتضاها وشريكه  
 على عشرة اشهر لشريكه تسعة وله سهمه ولو تزوج احد الشريكين  
 المرأة التي عليها الدين على حصته روي عن ابي يوسف انه يرجع عليه شركه  
 بنصف حقه وفي رواية لا يرجع وهو قول محمد ولو استاجر احد الشريكين نصيبه  
 رجوع عليه شركه في قوله جميعا ولو شح المطلوب الطالب موفقه عمدا  
 فصالحه على حصته لم يلزمه لشريكه شي ولو استملك الطالب على المطلوب  
 ما لا مضارته قيمته فصا فلا شركه ان يرجع عليه ولو كان للمطلوب على  
 احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجز لها عليه مضار فصا فلا ضمان على  
 صاحبه وعن محمد ان قبل احد الشريكين عبدا للمطلوب عمدا فصالحه المطلوب  
 على خمسينه كان لشريكه ان ياخذ منه نصف خمسينه وكذلك لو تزوجها على  
 خمسينه مرسله او استاجر مجنس مائة مرسله وعن ابي يوسف لو مات  
 المطلوب واحد الشريكين وارثه وترك ما لا وفاه اشتركا بالخصص ولو  
 لم يجز احدهما حصته فملك عنده فله شركه ان يقبضه وكذلك لو اغتصب احدهما  
 او قبض بشري فاسد ولو ذهبت احدي العينين بافنة سواوية في ضمان الغائب  
 او المبرم من او المشتري شري فاسد لم يقبض لشريكه شيئا وان علم بالهوان  
 كما في شرط المضاربة ما يعلم ان يكون رأس مال الشريك سحاح ان يكون رأس مال  
 للمضاربة ولو كان له على انسان دين فقال له اعمل في الدين الذي في ذمتك  
 مضاربة بالنصف فان اشترى بها وباع جميع ذلك للمشتري  
 والذي في ذمته بحاله في قوله اي حقيقه وقال ابو يوسف محمد يكون مشتريا

للامر والمضاربة لا تقبض ولو كان الدين على ثالث فقال له اقض مالي علي  
 فلان واعمل به مضاربة جاز ذلك وكذلك لو دفع اليه عرضا فقال له  
 واعمل بمشركه مضاربة فباع به راكبا ودانير وبقوق جاز  
 ولو قال رب المال للمضارب او المنسود او المبيع اعمل بما في ذمتك  
 مضاربة بالنصف جاز عند ابي يوسف والحسن وقاله في الجوز في القصب  
 ومن شرط صحة المضاربة قبض المضارب المال ولا يقبض مع قبض الدافع  
 في المال وسوا كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالأب والوصي اذا ادفع  
 مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير معه لم يصح وكذا احد المتقاضي  
 او احد شريكي العنان اذا دفع مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب  
 ولو شرط الأب والوصي على انفسهما ان يعمل مع المضارب لم يجز  
 من الرخ فهو جاز ولو دفع المادون مالا مضاربة وشرط عمله مع المادون  
 لم يجز وكذا اذا شرط عمل مولاه ولاديه عليه وان كان عليه دين في قوله جاز  
 في قوله اي حقيقه واما المكاتب اذا شرط عمل مولاه لم تقصد المضاربة  
 ولو دفع الى انسان مالا مضاربة وامره ان يعمل برأيه فدفعه المضارب الى  
 اخر مضاربة وشرط ان يعمل المضارب معه عملا او رب المال والمضاربة  
 فاسدة وكذلك المضارب اذا دفع المال الى رب المال  
 مضاربة بالثلث فالمضاربة الثانية فاسدة والزوج بين المضارب ورب  
 المال على ما شرط في المضاربة الاولى والاجل لو لم يحدد فكل موضع  
 لم يقبض المضاربة اذا عمل المضارب ورثه فالزوج كله لرب المال وللضارب  
 اجر المثل في عمل ثم عند ابي يوسف لا يجاوز القدر الذي شرط وعند محمد  
 يجب بالغ ما بلغ وعن ابي يوسف انه اذا لم يربح فلا اجر له وهذا خلاف رواية  
 الاصل واما في المضاربة الصحيحة فلا شئ للمضارب اذا لم يربح  
 واذا فسدت المضاربة ثم هلك المال في يد المضارب لم يقبض وروي  
 عن محمد انه يقبض ما بين يديه من شرط من الزوج وما لا يجوز  
 او ان شرط للمضارب قدر معلوما مائة اخوة لم يجز وكذلك  
 لو شرط له جزوا من الزرع وزيادة مائة او لا مائة وكذلك كل شرط  
 يورث الى جهالة الزرع فسدت المضاربة وان لم يوجب جهالة الزرع صحت  
 المضاربة وبطل الشرط بخوان بشرط ان يكون الوضعية عليهما وذكر  
 في المضاربة اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الزرع وعشرة دراهم في كل



شهر ما علمت صحت المضاربة وبطل الشرط ولو دفع ارضا من اربعة  
 علي هذا المال فالمرارعة باطله قال محمد ولو دفع الغامضة بالنصف  
 ان يدفع اليه رب المال ارضا بزرعها سنة او علي ان يسكن داره سنة  
 فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب شرط ان يدفع ارضا  
 داركا الي رب المال بزرعها او يسكنها سنة فسدت المضاربة وعن ابي  
 اذا دفع مالا مضاربة علي ان يدفع في دار رب المال او دار المضارب كان  
 جائزا ولو شرط ان يسكن المضارب دار رب المال او رب المال دار  
 المضارب فهدت الاجور قال وينبغي ان يكون الفسخ في الشرط ليس اعلم  
**باب المضاربة بشرط فيها الرخ لا حدها ويسكت عن الآخر**  
 اذا دفع الغامضة علي ان للمضارب نصف الرخ او ثلثه ولم يزد عليه  
 فهو جائز والمضارب ما شرط والباقي لرب المال وكذا قال رب المال  
 علي ان لي نصف الرخ ولم يزد جاز استحسانا وكان للمضارب النصف ولو  
 قال علي ان لي نصف الرخ وكذلك ثلثه فللمضارب الثلث والباقي لرب  
 المال وكذا قال علي ان ما يزرع الله تعالى من شيء فهو بيننا فالرخ بينهما انهما  
 ولو شرط للمضارب الثلث ولعبد المضارب الثلث ولادين عليه  
 ولرب المال الثلث فالثلثان للمضارب والثلث لرب المال وكذا لو كان  
 عبد رب المال كان الثلثان لرب المال وكذلك لو شرط الثلث الرخ اعضا  
 دين المضارب او امضا دين رب المال فهو علي ما ذكرنا ولو شرط الثلث  
 لابن المضارب فذلك لرب المال ولو شرط الثلث لعبد رب المال  
 وعليه دين فان شرط عمل العبد مع ذلك فهو عند ابي حنيفة كالاخي وان لم يشترط  
 عمله فما شرط له فهو لرب المال وان شرط العبد المضارب فله فان شرط  
 عمله جاز في قول ابي حنيفة وان لم يشترط عمله فما شرط له فهو لرب المال  
 وعند ما يكون للمضارب **باب ما يكون مضاربة بغير لفظ**  
 اذا دفع مالا مضاربة او قال مقارضة او معاملته او قال خذ واعمل هذا علي  
 ان لك ثلث الرخ او قال ابيع بهما متاعا ما كان من فضل فلذلك كذا اخذ اكله مضاربة  
 ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها هذو بالانصف ولم يزد عليه فاشترى  
 كان له امر مثله وليس له ان يبيع ما اشترى الا به رب المال فان باع بغير امره  
 فهو بمنزلة بيع الفضولي ولو قال خذ هذه المال بالنصف كالمضاربة استخا  
 ولو قال خذ مضاربة علي ان لي جميع الرخ فهو مضاربة ولو قال علي ان الرخ لك

فهو قرض والله اعلم **باب ما للمضارب ان يفعله في المضاربة**  
 اذا دفع مالا مضاربة بالنصف فهو مضاربة مطلقة وله ان يشتري به ما  
 بداله من سائر التجارات وله ان يعمل ما هو من عادات التجار بالابضاع  
 والابذخ واستجار الاجر في العمل في المال والتبوت لحفظ الاموال  
 والسفن والدواب المحمل وله ان يبيع بالنقد والنسيئة وان يوظف بذلك  
 ما يجوز له ان يفعل بنفسه وله ان يرهن ماله المضاربة بدين المضاربة  
 ويهرهن بذلك ولو استد ان المضارب لم يجز علي رب المال فان رهن به  
 من متاع المضاربة شيئا ضمنه ولو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان  
 الذي عليهما نصفين ولو رهن به رهنا وقيمة والدين سواء فملك كان علي  
 المضارب نصف قيمته ولا يكون ذلك من مال المضاربة وليس للمضارب ان  
 ان يصرف بعد يهي رب المال عن العمل ولا بعد موته الا انه يصرف تصرفا  
 يودي الي ان ينق راس المال فان باع المضارب شيئا واخر الثمن جاز وكذلك  
 لو احتاك بالثمن علي رجل امير او اعسر فهو جائز وله ان يستاجر ارضا بفسخا  
 ويشترى ببعض المال طعاما فيزرعه وكذلك اذا تقبلها ليقوس  
 فيها لحلا او سحر ولو اخذ المضارب تحلا او سحرا معاملة علي ان يفيق  
 من المال لم يجز علي رب المال وان كان قال له اعمل برأيك ولو اخذ ارضا  
 مزارعة واشترى طعاما ببعض المضاربة فان كان قال له اعمل برأيك جاز وان  
 لم يقل لم يجز وان كان البذر والبق من قبل رب الارض والعمل علي المضارب  
 او البقر من قبله كان ذلك له خاصة ولا شيء لرب المال ولو دفع ارضا بغير  
 مزارعة جاز سواء قال اعمل برأيك او لم يقل واد الحق عبد من المضاربة دين  
 كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولي حاضرا او غائبا وليس له ان يزوج  
 عبد او لامة من مال المضاربة وقال ابو يوسف يملك تزويج الامة ومن محمد ان  
 له ان يزوج بامره من المضاربة فان فعل باذن رب المال جاز اذا لم يكن في المال  
 وخرجت من المضاربة ويجتنب ذلك علي رب المال من راس المال وليس له  
 ان يدفع المال الي غيره مضاربة ولا يشارك به ولا يخلط به ولا يملك غيره الا ان  
 يقول له رب المال اعمل برأيك وله ان يامن لعبد المضاربة في التجارة  
 في المشهور من الرواية وروي عن محمد انه لا يملك مطلق المضاربة وليس  
 له ان يكايب ولا يفتي علي مال ولا يقرض ولا يخذ سفجة الا اذا فعل ذلك  
 وله ان يباي بماله في قول ابي حنيفة ومحمد وقد بينا اختلاف الروايات عن ابي يوسف



ولو خافه رب المال ان يخرج من ذلك البلد فليس له ان يخرجها واذا خصص  
 رب المال بعد العقد فان كان له شئ من شياؤه او كان يعرف فيه والمال عين  
 فخصصه جاز وان اشترى متاعا فكل شئ استفادته المضارب مطلق المضاربة  
 فليس لرب المال ان ينهه وان نهاه لم يتعلق به حقه حتى يفي بخوان بقوله لا تبع  
 بالنسيئة او نهاه عن المسافرة لم يصح نهيه على الروايات المستثناة ولو نهاه  
 عن الشراكة وخطبه بالمال وقد كان قال له اعمل براكب جاز به فيه ولو مات  
 ورجع المال انزل المضارب سواء علم به او لم يعلم ولا يملك الشري المبتدأ  
 ويملك بيع ما اشترى لينقض المال ولا يملك المسافرة فان خرج بالمال بعد موت  
 رب المال الى مصر رب المال لم يضمن استحيانا والمضارب الامر العام المعروف  
 بين الناس وليس له ان يعمل ما فيه ضرر ولا ما لا يعمل به التجار ولا ان يبيع اهل  
 لا يتبع التجار اليه ولا ان يجل في السفر المخوف الذي يتجاءله التجار ولو قال اعمل  
 براكب ثم قال لا تعمل براكب خصمه صحيح قبل ان يعمل به وكذلك اذا قال لا تبع من فلان ولا تشتر  
 صحيح اذا كان قبل الشري ولو دفع الى رجلين وقال اعمل براكب او لم يقل  
 فليس لاحدهما ان يبيع وان اشترى بغير اذن صاحبه فان اذن له الشريك جاز  
 ولو اشترى المضارب حمرا او خنزيرا او حبيته او مدبرا او ام ولد وهو يعلم  
 بموضاهم للذراهم التي دفع ولو اشترى بغير اذن له اذ قبض فليس يملك  
 وما اشترى على المضاربة ولو اشترى عبدا بما لا يتغابن في مثله فهو مخالف سواء  
 قال اعمل براكب او لم يقل ولو باع بما لا يتغابن الناس فيه فهو جاز في قوله ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز قال ابو الحسن اذا قال له اعمل براكب فله ان يبيع  
 ما في هذا الباب غير الامراض والاستدانة واخذ السفاح والشري بما لا يتغابن  
 الناس فيه ولعله علم بان المضاربة الخاصة واذا دفع ما لا مضاربة على الكوفة فليس  
 يعمل في غيرها ولا يدفعها لصناعة الى من يخرج به من الكوفة فان اخرجها بغير اذن له وان كان  
 ذلك له ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رد الى الكوفة يربى من الضمان ورجع  
 مال المضاربة على حاله فلو كان اشترى البعض في المصر كان ذلك مال المضاربة  
 ولو دفع اليه على ان يعمل في سوق الكوفة فعلم في غير السوق جاز على المضاربة  
 استحيانا ولو قال لا تعمل في غير السوق فعلم في غيره ضمن ولو قال خذ هذا  
 المال تعمل به في الكوفة او فاعمل بالكوفة او خذ النصف بالكوفة لم يخرج غيرها  
 ولو قال واعمل به بالكوفة لم يقيده وكذلك اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف  
 على ان يشتري به الطعام او قال فاشتر به الطعام او قال في الطعام وقال

يشتري به الطعام وهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة ولو عطف بالواو  
 وبيع على الاطلاق وكان القول منه مشورة والطعام هي الخطة والديق  
 وله ان يشتري ذلك الصنف في المصر وغيرها ولو قال على ان يشتري من فلان  
 ويبيع منه على فلان خاصة ولو قال على ان يشتري بها من اهل الكوفة ويبيع فابيع  
 رجل بالكوفة من غير اهلها جاز وكذلك لو قال على ان يشتري به البر وغيره قال فجب  
 انه اذا كان قبل الشري ان يكون صحيحا ولو امره بالشري بالنقد صح  
 التخصيص ولو قال بيع بنسيئة ولا تبع بالنقد فباع بالنقد  
 جاز والله اعلم بالصواب **باب الاختلاف في الشري**  
 اذا قال رب المال امرتك ان تحدد في الخطة دون ما سواها وقال المضارب  
 ما سميت لي تجارة قال قول قول المضارب وان قامت له ما بينه فلان  
 المضاربة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبيعة بينته وان لم يشهدوا  
 بهذه الحرف فالبيعة بينته رب المال وكذلك اذا اختلفا في المنع من السفر ولو قال  
 رب المال هو في السفر وقال المضارب هو في الطعام قال قول قول رب المال  
 والبيعة بينته المضارب واذا تعارضت البيتان في صفة الاذن  
 وقد وقتا للوقت الاخير اولى **باب نفقة المضارب**  
 لانفقة للمضارب في المال اذا عمل به في مصره وانفق ضمن ولو سافر  
 للعمل فنفقة فيما يكسبه لركوبه وما ينفق على نفسه من كسوة وطعام وما يشترى  
 خذمه وثوب يلبسه وفراش ينام عليه وعلف دابته وغسل ثيابه وشراؤه  
 ليركبها في مال المضاربة واما من الدرا والجماعة والنورة والدهن فهو من ماله  
 وقال محمد الدهن في المال وروى الحسن انه اذا اجتمع او اطلق او اخضب او اكل  
 فأكهة مثل ما يصنع التجار فذلك في مال المضاربة وعن ابي يوسف انه سئل عن  
 اليم فقال كما كان ياكل وسبيل النفقة ان يحسب من الرخ ان كان وان  
 لم يكن فهو من راس المال وان انفق من مال نفسه رجع في مال المضاربة فان  
 هلك لم يرجع على رب المال ولو خرج من مصره يوما او يومين فله النفقة من مال المضاربة  
 ولو نوى الإقامة في مصر فله النفقة ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره او في موضع آخر  
 ولو ان بغيره الكوفة فله نفقة في مال المضاربة فلا نفقة له في مال غيره فاذ لو فصل الى مصر لم  
 منه ما له بمصر فاذ اخرج من مصر فله النفقة حتى ياتي الكوفة وما دام مقبلا بالكوفة وكل  
 من كان مع المضارب ممن يعينه على العمل ويجد منه وجز منه دوايه فنفقة من  
 في المال حرا كان او عبدا لا يعبد رب المال اذا تبعه ليعينه وما اطلق للمضارب



من النفقة وذلك بالمعروف على ما هو المتعارف بين التجار فاذا تجاوز  
ذلك ضمن الفضل وسواء سافر برأس المال او بمتاع من المضاربة  
او سافر ولم ينفق شئ من متاع من حيث قصد تنفقته في مال  
المضاربة ولو سافر المضارب في ماله ومال المضاربة او بالثمن لرجلين  
تنفقته في المالكين بالحصص وان كان احدا المالكين بضاعة تنفقته في مال  
المضاربة الا ان يتفرع العمل في البضاعة فينفق من ماله نفسه دون  
البضاعة الا ان يكون اذن له في ذلك ولو خلط مال المضاربة بماله  
باذن رب المال فالنفقة بالحصص واذا رجع المسافر الى مصره رد ماله  
فضل عنده من ثياب الكسوة والطعام الى المضاربة واذا انفق المضارب  
وعلى الناس ديون فان كان في المال ربح اجبر المضارب على التقاضي وان  
لم يكن فيه فضل لم يجبر ويقال له اجبر رب المال على العزم واذا كانت  
المضاربة فاسدة فلا نفقة له والله اعلم بالصواب  
**باب الاختلاف في رأس المال والربح**  
واذا اختلفا في قدر رأس المال وفيما شرطاه من ربح فالقول  
قول المضارب في قدر رأس المال والقول قول ربح المال  
فيما شرط من الربح وكان ابو حنيفة يقول اولا القول قول  
رب المال فيها وهو قول زفر ولو لم يكن في يد المضارب  
الا قدر ما ذكر انه قبض من رأس المال فالقول قول المضارب  
عندهم ولو جاء المضارب بثلاثة الاف فقال الف من رأس المال  
والف ربح والف هي بضاعة او ودبعة او دين فالقول في  
البضاعة والودبعة والدين قول المضارب ومن اقام منها  
بيته على ما ادعى من فضل قبلت بيته ولو قال رب المال شرطت  
لك ثلث الربح وزيادة عشرة وقال المضارب شرطت لي الثلث فالقول  
قول المضارب والبيته بيته رب المال ولو قال رب المال شرطت  
الثلث الا عشرة وقال المضارب شرطت الثلث فالقول قول رب المال  
ولو اقام رب المال البيته على شرط النصف واقام المضارب البيته ابن  
لم يشرط شيا فالبيته بيته رب المال ولو اقام المضارب بيته انه شرطت لبيته  
اولي وحكم المزارعة في هذا الباب مثل حكم المضاربة الا في هذا الفضل خاصة وهو انه اذا  
قال العامل شرطت لي مائة فقير وقال رب الارض والبذر شرطت النصف فالبيته بيته

ولو ادعى رب المال انها بضاعة وادعى القايض المضاربة بالنصف او بزيادة  
انما قرص بالقول قول رب المال والبيته بيته المضارب ولو ادعى رب  
القرص وادعى القايض المضاربة فالقول قول القايض والبيته بيته  
رب المال والله اعلم **باب الاستدانة على المضارب**  
واذا اشترى المضارب سلعة باكثر من مال المضاربة كانت الزيادة  
للمضارب والمال دين عليه وله ربحه وعليه وصنعته ولو كان رأس المال  
الفا فليس له ان يشتري بالمكيل والوزون والمعدود الى اجل ولو اشترى  
بالدينار نفقة على المضاربة استحسننا وكذا لو اشترى بالفلوس على قوله من يجرى  
المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود او بالصحاح وفي يده الكسرة  
ولو اشترى بغير رأس المال شيا لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيا على المضاربة  
واذا حصل في يدي المضارب صنوف من المكيل والوزون فليس له ان يشتري  
متاعا من ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره وليس لخللاف الصفقة  
ها هنا كاختلاف الصفقة في الدرهم ولو اشترى المضارب شيا للمضاربة  
ليبيع العروص ويودي ثمنه منه لم يجز سواء كان الثمن حالا او موقلا ولو باع  
قبل حلول الاجل لم ينفق بذلك ولو قال له رب المال استقرضني  
الفا واتبع بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه فان هلك قبل ان يفع  
الي رب المال لزمه ضمانه ولو اشترى به كان المشتري يضمنه ورجع على  
المال حصته واذا اشترى بجميع مال المضاربة ثم استاجر على عملها او قضاها  
او قبلها فهو متطوع وكذا اذا اصغرها سودا من ماله فقبضها فلا ضمان عليه سواء  
قال اعلم براك او لم يقل ولو صبغها بصغ يزيد فيه فان لم يقل اعلم براك  
حموضا من ورب المال بالخيار ان شاء ضمه قيمته يوم صبغه وان شأ به فبصرف  
فيه رب المال بقيمة ابيض ويضرب المضارب بما زاد الصبغ فيه وان قال اعلم  
براك فلا ضمان عليه فاذا بيع قسم الثمن على ما بينا والله اعلم بالصواب  
**باب ما يجرى مال المضاربة مما يخرج به عن المضاربة**  
اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عهدا فانفق عليه  
فهو متطوع فان رفع الامر الى القاضي امره بالنفقة ويكون ذلك  
قسمة ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فالخالص من مذهب  
ولاي يوسف ان النفقة عليها وقال محمد النفقة على رب المال وعلى هذا  
الاختلاف اذا اقبلت الجارية وورثت فالخلاف في العمل كالاختلاف في النفقة ثم يرد

الف درهم



يخرج العبد من المضاربة وتجبر كل واحد منهما على ان يعطي حصته من العمل ويروي  
 ابي يوسف انه لا يجتنب بالجعل في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب  
 ورب المال فان كان هناك ربح فالجعل فيه والا فهو وصية من راس المال  
**باب جنابة عبد المضاربة**  
 واذا اشترى بالالف المضاربة عبد اقيمة الفان جنى الغلام ورب المال  
 لم يخاطب المضارب بالدفع او الفداء وليس هذا كالعبد المأذون وكذا  
 اذا حضر رب المال وغاب المضارب لم يخاطب المولى مع غيبة المضارب  
 فاذا حضر اخوطب بالدفع او الفداء في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 يخاطب رب المال ولا يعتبر حضرة المضارب ولو اختار احدهما الدفع  
 والاخر الفداء فلما ذكرك وليس هذا كالعبد المرهون اذا كانت قيمته  
 اكثر من الدين فاختر احدهما الدفع والاخر الفداء لم يعتبر حتى يجتمعا  
 على شيء ولا تسمع البينة على العبد لاثبات الجبالة عليه حتى يحضر رب المال  
 والمضارب ويوجد بالعبد كفيل ولو كانت قيمة العبد مثل مال المضارب  
 فالمدبر في الدفع او الفداء الى رب المال وايهما فعل خرج من المضاربة  
 ولو اختار المضارب الفداء فله ذلك قال محمد ولو اشترى ببعض مال الصفاة  
 عبدا بيساوية الفاقفل عبدا فلا تصاص فيه وان اجتمعا ولو كان اشترى  
 بالالف المضاربة عبد اقيمة الف كان لرب المال ان يقبض ولو كانت  
 قيمته الفان لم يكن فيه تصاص وان اجتمعا وجب القيمة على الفان في ماله  
 في ثلث سنين ويكون على المضاربة يشترى بها ويبيع ولو كان عند المضارب  
 عبدان فقتل احدهما عبدا وقيمة كل واحد الف لم يكن فيه تصاص وجب القيمة  
 ومتي وجب القصاص خرج العبد عن المضاربة واذا اوجبت القيمة فالقيمة  
 على المضاربة واذا ادعى القتل عبدا على عبد المضاربة لم تسمع البينة الا  
 بعد حضور رب المال والمضارب في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 تسمع وان كانا غائبين ولو اقر العبد بالقصاص فعفى لحد الوليين فلا شيء  
 للاخر ولو صدقه رب المال او المضارب قيل له ادفع نصف نصيبك او افدة  
**باب هلاك مال المضارب قبل الشراء او بعده**  
 واذا هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول في الهلاك  
 قول المضارب مع يمينه ولو ايسر لهما المضارب او اعطاها رجلا  
 فاستهلكا لم يكن له ان يشترى عليها شيئا فان اخذ من الذي استهلك

كان له ان يشترى على المضاربة رواه الحسن عن ابي حنيفة ومحمد ان المضارب  
 اذا اقرض رجلا فان رجعت اليه الدراهم بغيرها رجعت على المضاربة  
 وان اخذ مثله لم يرجع ولو اشترى بالالف المضاربة جارية وتوفيت  
 الثمن حتى هلكت رجعت على رب المال وكان راس ماله الفين فان هلك  
 ثانيا رجعت عليه وكذلك كلما هلك قبل النقد ويكون راس ماله جميع ما غرم  
 مع الالف وليس هذا كالوكيل ولو تصرف المضارب حتى صارت الفين  
 فاشترى بهما جارية قيمتها الفان فهلكت الالفان قبل ان ينقد رجعت على رب  
 المال بالفت وخمسائة ويغرم المضارب ماله خمسمائة ويجزى ربع  
 الجارية من المضاربة وربع ثلثة ارباعها على المضاربة ولو اشترى بالالف  
 جارية تساوى الفين خضعت غرمها رب المال كلها ولو اشترى جارية تساوى الفين بائنة  
 تساوى الفان وقبض التي اشترى ولم ينفذ فمعه امته حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشترى  
 خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشترى الف والامته التي كانت عنده قيمتها الفان  
 وقد قال له رب المال اشترى بالقليل والكثير فقبض التي اشترى هلكت رجعت على رب المال  
 واثار ابو الحسن الى ان محمد اعتبر المضمون على المضارب بما يغرمه دون ما وجب  
 منه الثمن وذكر من محمد رواية اخرى بخلاف هذا ولو اشترى المضارب عبدا  
 بالفت وهلك الالف فقال رب المال اشترى به قبل الهلاك وقال المضارب  
 لا بل بعده وكنت اري ان المال عندي قال قول قول المضارب ولو قال  
 رب المال جناح قبل الشراء وقال المضارب لا بل بعده قال قول قول  
 رب المال والبيعة بيع المضارب باب المضارب يدفع المال الى غيره مضاربا  
 والمضارب ان يدفع المال مضاربة اذا قال رب المال اعمل براك وان لم يعمل  
 لم يدفع وله ان يبيض فان دفعه مضاربة بالاذن وقد كان الاول شرط في المضاربة  
 ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بيننا او ما كان من ربح فهو بيننا ثم شرط  
 المضارب الاول للثاني الثلث جاز ويكون لرب المال نصف الربح والمضارب الاول  
 السدس وللثاني الثلث وبطريق لهما ذلك وان شرط الاول للثاني نصف الربح والآخر  
 الى النصف الذي هو مملوكه وكان الربح بين المضارب الثاني ورب المال فخصين  
 وللثاني المضارب الاول ولو شرط المضارب الاول للثاني ثلثي الربح جازية الثلثة  
 بينهما وكان الربح بين رب المال والمضارب الثاني فخصين وغرم المضارب  
 الاول للثاني مثل سدس الربح ولو كان شرط رب المال على ان ما رزق الله  
 تعالى من شيء فهو بيننا او ما ربح من شيء فشرط الاول للثاني النصف او اقل او اكثر فله



ما شرط والباقي بين الاول ورب المال على الشرط ولو لم يقل اعمل برأيتك  
فدفع المضارب مضاربة فقد روي الحسن عن ابي حنيفة انه لا ضمان على الاول  
حتى يعلمه الثاني فبرخ فيه فان عمل ولم يبرخ فلا ضمان وقال ابو يوسف ومحمد اذا عمل  
ضمن ربح او لم يبرخ وقال زفر بن يحيى بالدفع اليه عمل او لم يعمل وهو راي عن ابي يوسف  
وجوب الضمان فاما لك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهما جميعا  
فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني ويكون الربح بينهما على ما شرط  
وان ضمن الثاني رجع على الاول وصحت المضاربة وليس هذا كالفقاصب اذا رهن  
فاختار المالك تضمين المهرتين فرجع على الراهن حيث لا ينفذ عقد الرهن وبطيل  
الربح للأسفل ولا يطيب للأعلى في قياس قول ابي حنيفة ولو كانت المضاربة للأول  
فاسدة والثانية جائزة والضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال والمضارب  
الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط ولو كانت للاول جائزة والثانية  
فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول مثل ما شرط له من  
الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما وانه اعلم بالصواب  
**باب المراجعة بين رب المال والمضارب**  
اذا دفع الفامضاربة فاشترى رب المال عبدا بخسماية فباعه من المضارب  
بالف فان المضارب يبيعه مراجعة على خسماية ولو اشترى المضارب عبدا  
بالف ودرهم فباع من رب المال بالف وما شئت باعه رب المال مراجعة  
بالف ومائة ان كانت المضاربة بالنصف وكذا روي عن ابي يوسف انه اذا اشترى  
احدهما وباعه من الاخر باقل مما بيعه على اقل الثمنين ولو اشترى رب المال  
خسماية وباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مراجعة على خسماية وخسمن  
ولو اشترى المضارب بستماية باعه مراجعة بخسماية ولا يجنب المضارب شيئا  
حتى يكون اكثر من الف وعلى هذا يجري المسائل حتى كان سري المضارب باقل  
الثمنين فان كان للمضارب حصه فتمت اليه اقل الثمنين واذا اشترى رب المال من  
المضارب باعه على اقل الثمنين ويضم اليه حصه المضارب ولو اشترى المضارب  
بالف فباعه من رب المال بالفين ثم ان رب المال باعه من اجنبي مساومة بثلثه  
ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بالفين ثم يملك ان يبيعه مراجعة في قول ابي حنيفة  
الا ان يبيع ويحرم وعندهما يملك بيعه مراجعة على الفين ولو اشترى المضارب عبدا  
بالف فولاه رب المال فباعه رب المال من اجنبي بالف وخسماية ثم اشترى  
المضارب من الاجنبي مراجعة بالفين ثم حط رب المال من الاجنبي ثلثه فان الاجنبي

حط عن المضارب اربع مائة ولو دفع الى رجلين الى كل واحد منهما الف  
مضاربة واشترى احد المضاربين عبدا بخسماية فباعه من الاخر بالف  
فان الثاني يبيعه مراجعة على خمس مائة وهو اقل الثمنين ولو باعه من الثاني  
بالفين الف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مراجعة على الف ومائتين  
وخمسين ولو كان الاول لستراة بالف وباعه من الثاني بالفين وفي يد  
الثاني الف راس المال والف ربح فان الثاني يبيعه مراجعة على الف  
وخمس مائة ولو كان المال استراة بخمس مائة باعه الثاني على الف  
**باب ما يجوز الشراء بمال المضاربة اذا اشترى المضارب**  
مالا يملك بالقبض لم يكن على المضاربة نحو ان يشتري خيرا او خيرا  
او ميتة او دما او مكانا او لم ولد ولو اشترى عبدا او ثوبا بخمر فهو  
على المضاربة ولو اشترى دارا محرم من رب المال فهو مشتري لنفسه  
وان كان دارا محرم من المضارب فان لم يكن في المال ربح فهو على  
المضاربة وان كان فيه ربح لم يكن على المضاربة **باب**  
**عقوب المضارب** اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة فان  
كان في نفس العبد المعقو فصل على راس المال جاز عقبه بقدر حصته  
من الربح فان لم يكن فيه فصل لم يحرر عقبه وكذلك اذا كانت قادي  
او اعتق على مال وامر المال فسخ الكتابه قبل ان يودي وكذلك لو  
ادعى المضارب ان العبد الذي اشتراه ابنه جازت الدعوة ان كان  
فيه فصل فان لم يكن لم يحرر فان زادت قيمته على راس المال بعد  
ذلك جازت الدعوة ولا ضمان عليه وان ولدت الامه ولدا يساوي  
الفا وقيمة الجارية الف ورأس المال الف وادعى المضارب لغير  
بيعت النسب وكذلك لو كان في يده المضارب عشرة وعبد قيمته كل واحد  
الف ورأس المال الف لم يحرر عقبه في واحد منهم وقال زفر بن يحيى  
ولو اعتق رب المال العبيد في كلمة واحدة فقد عتق فيهم وضمن حصه  
المضارب منهم مورا كان او معسرا وذكر في الاصل اذا اشترى جارية  
بالف يساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعا للمضارب لم يثبت  
نسبه ويعزم العرق فان ازدادت قيمة الولد حتى صار الف في درهم  
ثبت النسب من المضارب وعتق منه الربع ويسعى في ثلثه ارباعه  
والجارية على حالها حتى يسوي في رب المال العرق والسعاية ولو ازداد



قيمة الام مضارت المعين فالحاربة ام ولد وفي المضارب ثلثة ارباع قيمتها  
 موسرا كان او معسرا او يعقبت نسب الولد ولو ازيد ادت قيمتها ما يتسبب  
 مضارت الحاربة ام ولد ويضمن المضارب لرب المال قيمة الحاربة التي  
 درهم وعقرها مائة درهم فيسوق في رب المال رأس ماله ومن الرخ الفأومائة  
 ويسوق في المضارب من ذلك الفأومائة ونصب سبع مائة ربح بينهما فيسقي  
 الولد لرب المال في اربع مائة وخمسين ولو اشترى المضارب حاربة بالف  
 فولدت ولدا يساوي الفأومائة رب المال بعت النسب وعق الولد  
 والحاربة ام ولده وانقضت المضاربة ولا شيء للمضارب والله اعلم  
 باب قسمة المضاربة ويصح قسمة الرخ حتى يسوق في  
 رب المال رأس ماله فان اقتسموا هلك ما في يد المضارب كان الذي  
 رب المال رأس ماله فاذا بلغ ذلك رأس المال فما في يد المضارب ربح  
 وان لم يبلغ رد عليه ما يتم به رأس المال والباقي فضل فصل ولو  
 قبض رب المال رأس ماله او لا ثم اقتسما الرخ ثم رد ذلك بعينه على المضارب  
 على ان يعمل بالنصف فهذه مضاربة مستقلة فان هلك في يده لم ينقص  
 القسمة الاولى ولو اختلفا بعد قسمة الرخ فقال المضارب كنت دفعت  
 اليك رأس المال قبل القيمة وقال رب المال لم اقبض رأس المال قال  
 قول رب المال فيحسب ما قبض من رأس ماله ويتم ذلك مما ياتي  
 المضاربة فان بقي بعد ذلك شيء فهو بينهما وان اقاما البيعة بينة  
 المضارب وعن ابي يوسف ان رب المال لو اخذ من المضارب العشرة  
 او العشرين لنفقته والمضارب يعمل ببقية المال ويربح ثم احتسبا فانها  
 بحسبان برأس المال يوم يحسبان والرخ بينهما ولا يكون ما احتسب  
 للنفقة من رأس المال والله تعالى اعلم بالصواب باب  
حجود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف اذا حجد المضارب  
 ثم اقر بالف مضاربة فهو ضامن للمال فان اشترى بها مع الحجود فهو  
 مشترى لنفسه وان اشترى بعد الاقرار فالقياس كذلك وفي  
 الاستحسان يكون على المضاربة وكذلك لو كان مأمورا بشري عبد  
 فعرضته فحجود ثم اشترى فالشري واقع له ولو كان مأمورا بشري  
 عبد بعينه فاشترى مع الحجود ثم اقر بالعبد للأمر وعن ابي يوسف في  
 المأمور ببيع العبد اذا حجد وادعاه لنفسه ثم اقر ببيع فالبيع جائز

وبري من الضمان وكذلك المأمور بالهبة والاعناق وكذلك لو باع العبد  
 او اعققه ثم اقر بعد البيع لزوم الأمر وعن محمد في المضارب اذا قال هذه  
 الالف رأس مال وهذه الحسن مائة ربح فسكت ثم قال علي دين لفلان  
 قيل قوله وقال الحسن ان كان موصولا قبل وان فضل لم يقبل قال وفي  
 قياس قوله ابي حنيفة ولو قال المضارب ربحت الفأومائة لم اربح الا الحسن  
 مائة فمن الحسن مائة التي حجدها ولا ضمان عليه في باقي المال ولو قال  
 المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم  
 قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن ولو اختلفا في الرخ فقال رب المال  
 شرطت الثلث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فعليه ضمان  
 السدس ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك باب مضاربة  
لغيري والمريء اذا تصرف المضارب بعد رد رأس المال فهو موقوف  
 في قوله ابي حنيفة على النفاذ بالاسلام والبطلاق بالموت او القتل ولو  
 كان المال متاعا غير الدرهم والدينار فيبيع المضارب ويشترطه بعد  
 موت رب المال جائز حتى يحصل رأس المال ولو حصل في يده دنائير  
 ورأس المال درهم فالقياس ان لا يجوز التصرف وفي الاستحسان  
 يجوز اذا باعها بحسن رأس المال واما على قوله ابي يوسف ومحمد فهو  
 والمسلم سوا ولو كان المضارب هو المريد فالمضاربة على حالها في  
 قولهم لا انه لا عهد عليه وانما العهد على رب المال اذا مات او  
 قتل في قوله ابي حنيفة وعندهما العهد على المضارب ولو مات المضارب  
 او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق بدار الحرب  
 هلك فله جميع ما اشترى وبيع في دار الحرب ولا ضمان عليه واما  
 الارقة او من المرأة وعد امرئ ادعاه سوا في قولهم سوا كان المال  
 لها او مضاربة والمضاربة صحيحة على حالها حتى يموت او يلحق بدار  
 الحرب ولو دفع الى حرة مستأمن مالا مضاربة فزج الى دار الحرب  
 باذن رب المال وعدم فيه فهو جائز على المضاربة والرخ بينهما على  
 الشرط اذا رجع الى دار الاسلام استحسانا ولو دخل المسلم دار الحرب  
 فدفع اليه حرة مالا مضاربة برب مائة درهم فهو جائز في قوله ابي  
 حنيفة ومحمد وله ما شرط من الرخ فان لم يكن من الرخ الا مائة فهي له  
 وان كان اول من مائة فدلك له ولا شيء للمضارب على رب المال

كانت ص



وقال ابو يوسف المضاربة فاسدة وله اجر المثل والله اعلم باحوال  
الرجل يدفع بعض ماله مضاربة وبعضه لا اذا دفع الى انسان الفا  
وقال نصفها عليك قرص ونصفها مضاربة بالنصف فذلك جائز  
وما ربح فيه فنصفه المضارب والنصف الاخر بينه وبين رب المال  
على الشرط ولا يجوز قسمة احدى هاتين الاخر ولو دفع اليه الفان نصفها  
بضاعة ونصفها قرص فهذا مكره فان عمل فريخ او وضع فالريخ والوصيعة  
بينهما ولو قال نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة فيصير ذلك  
قائمة فاسدة فان ملك المال فهو مضارب للهبة وان عمل في المال فريخ  
فالنصف له ولو قال نصف بضاعة ونصف مضاربة فهو جائز على ما سمي  
ونصف الريخ لرب المال والنصف على الشرط والوصيعة لرب المال  
ولو سمي نصف ودبعة ونصف مضاربة بالنصف فهو جائز فان قسم المضارب  
رب المال نصفين فعمل باحد النصفين على المضاربة وريخ فنصف الريخ  
للمضارب ونصفه لرب المال والشرط والوصيعة علمهما نصفين ولو جازم  
فبائع نصفه وامره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة  
بالنصف فقطل ذلك فريخ او وضع فالريخ بينهما نصفان والوصيعة  
علمهما في قياس قول ابي حنيفة ولما في قياس قول ابي يوسف ومحمد  
ما ربح في النصف الذي امره بالبيع فهو بينهما وما ربح في النصف الذي  
عمل من الدين فهو لرب المال ولو اشترط الدافع لنفسه الثلث والمضارب  
الثلثين والمثلة على حالها فان عند ابي حنيفة ثلثا الريخ للمضارب على ما  
شرط النصف من نصيبه والسدس من نصيب الدافع واما عندهما  
فقد جمع بين مضاربة صحيحة وفاسدة فما كان من الصحيح فيهما  
الشرط وما كان من الفاسد فلرب المال ولو كان شرط لرب المال  
ثلثي الريخ والمضارب الثلث فالريخ بينهما نصفان عند ابي حنيفة  
وعندهما نصف الريخ لرب المال والمضارب ثلث ريخ النصف الاخر  
ولو دفع اليه الفان على انها شريكان في الريخ ولم يبين مقدار ذلك  
فالريخ بينهما نصفان ولو قال على ان للمضارب شريكا في الشركة والشرك  
واحدة في قول ابي يوسف والريخ بينهما نصفان وعند محمد المضاربة  
فاسدة ولو دفع المريض مالا مضاربة بشرط للمضارب نصف  
الريخ او اكثر جاز ولو اشترى المضارب عبدانه عيب قد علمه رب المال

ولم يعلم المضارب فلمضارب ان يردده ولو علم المضارب به لم يرد واذا  
ربح المال كالعيب بطل الرد ولو امره ان يشتري بالالف عبد بعينه  
ثم يبيعه فاشتراه ولم يرد فليس له ان يردده بخيار الروية ولا بخيار العيب  
اذا كان الامر عالمائيه ولو باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر  
جاز وان باع باقل من قيمته بغين يسيرا وفاحش لم يخرجه الا ان  
يخرجه المضارب وكذلك اذا كان المضارب اثنين فباع احدهما باذن  
رب المال لم يخرجه الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يخرجه المضارب الاخر  
وكذا المريض اذا باع بغين يسيرا وعليه دين لم يخرجه ولو اشترى المضارب  
متاعا وفيه فضل او افضل قيمة فاراد رب المال معه واني للمضارب  
حتى يدرى بما اجر المضارب على بيعه ويقال له ان اردت الحبس فزد على  
ماله وان كان فيه فضل فادفع اليه راس المال من حصته من الريخ  
واذا اخذ لاسنة الصغير الذي لا يعقل مالا مضاربة ليعمل هو والمضارب  
للدين ولا شيء للدين وان كان الدين بقدر على العمل فالمضاربة للدين  
والريخ له وان عمل الاب بامر الابن فهو منقطع وان كان بعن اذنه  
فهو بمنزلة الغاصب ولو اشترى المضارب جارية فليس لرب المال  
ان يطأها سوا كان فيه ريخ او لم يكن ولو اشترى المضارب هذه  
الجارية من رب المال لنفسه جاز وخرجت من المضاربة ولو باع من رب  
الباب فالمضاربة على حالها ولو مات المضارب وعليه دين ومال  
المضاربة في يده معروف فرب المال احق برأس المال وحصته من  
الريخ وان كان لا يعرف الا بقوله فاقربا به مال المضاربة في يده فان  
لم يكن عليه دين جاز اقراره وان كان عليه دين للصحة لم يجر اقراره والعزم  
احق بالمال وان كان عليه دين في المرض فان بدلا بالمضاربة فهو  
اولي فان بدلا بالدين ثم بالمضاربة تحاصوا ولو اقر المضارب في مرضه  
ان يريخ الفان لم يوجد ذلك فلا ضمان عليه ولو اقر ان الريخ وصل اليه ثم  
مات فهو مضمون عليه ولو اشترى المضارب دارا ورب المال صغيرا  
بدار له اخرى فله ان ياحن بالشفعة ولو باع المضارب دارا من  
المضاربة ورب المال شفيعها فلا شفعة له سوا كان في الدار ريخ  
او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه بحجب دار المضاربة وفي يدي  
المضارب وقابض الدار لم يحجب الشفعة وان لم يكن في يده فافان لم



يكن في الدار المضاربة ربح فلا تسعة وان كان فيها ربح فللمضارب ان يأخذ  
لنفسه ولو ان اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في  
يده وقفا باليمن فله ان يأخذ للمضاربة وان لم تسعة بطلت وان  
لم يكن في يده وقفا فان كان في الدار ربح فالتسعة لرب المال والمضارب  
وان لم يكن في الدار ربح فالتسعة لرب المال وقال ابو يوسف اذا  
استاجر اجيرا كل شهر بعشرة دراهم لبيع له واشترى ثم دفع المستاجر  
الى الاجير درهم مضاربة فالمضاربة قاسدة وللربح الربح للمالك ولا  
شيء للاجر سوى الاجرة وقال محمد المضاربة جائزة ولا شيء للاجر في  
الوقت الذي يعمل في المضاربة وعن محمد في رجل دفع مالا لمضاربة  
فقال ان اشتريت به الخطة فلك النصف من الربح وان لا تشتري  
الديق فلك الثلث فهذا جائز ولو قال ان عملت في المصرف فلك الثلث  
وان سافرت فلك النصف فاشترى في البلد وبيع في السفر قال  
المضاربة على الشري فاذا اشترى في المصرف فله ما شرط في المصرف  
سوا باعده في المصروف وغيره ولو اشترى ببعض المال في المصرف وبالبعض  
في السفر فربح كل واحد على ما شرط والله اعلم **كتاب المصروف**  
المصروف اسم لبيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب او احد الجنس  
بالآخر منفردا كان او مجموعا مع غيره وهو مخصوص من سائر البياعات  
بثلاثة معاني ان لا يقرقا الا عن تقابض ولا يكون فيه خيار ولا اجل  
فان افرقا من غير تقابض او شرط الخيار والاجل فسد البيع ثم لا يصح  
بعد ذلك ابد او لو شرط الاجل ثم تقابضا قبل الافتراق كان الاقباض  
اسقاط الاجل وصح ولو شرط الخيار ثم ابطلا قبل الافتراق او ابطله  
الذي له الخيار جاز البيع استحسانا وقال زفر لا يجوز ولو كان فيه  
اجل فابطله صاحب الاجل قبل الافتراق جاز استحسانا وعن ابي يوسف  
انه لا يجوز باسقاطه حتى يرضى به صاحبه وفرق بين هذا وبين الخيار  
وقال ابو يوسف لو استلم في طعام درهم لم يضر له اطلاقه جعل له  
صاحب السلم اطلاقا ما قبل ان يتفرقا لم يجز حتى يقبل المسلم اليه  
ويكون الدين اتم فائمة بعينها ويجوز ان يكون هذا قوله ولو شرط  
النسي في احد البدين ثم نقد البعض دون البعض فسد البيع في  
الكل في قول ابي حنيفة وعندهما يصح بمقدار ما قبض ولو قبض الدرهم

وهي مستحقة فالقبض صحيح فاذا اجاز له المالك ينقد والله اعلم  
**باب حد التفرق** واذا افرق المتعاقدان بايديهما  
عن مجلسهما واخذ كل واحد في جهده او ذهب احدهما وبقي الآخر فقد  
وقع التفرق سواء كان البيع دينابدين او عينا بعين كالاواني والقلب  
ولما الخطة اذا بيع بعضا لبعض لم يعتبر المتقابض واذا كان المكمل  
دينا بدين فالعقد فاسد تقابضا او لم يتقابضا وان كان احدهما  
عينا والآخر دينافان كان الثاني وقع عليه لفظ البيع لم يجز وان تقبل  
فان قاما عن مجلس المصروف فذهبا معا في جهة واحدة وطريقا يمينا  
فليسا بمنفردين وكذلك اذا طال فعودهما او ناما فيه او اتجعا عليهما  
وليس هذا الخيار والخبرة وروي عن محمد انه يبطل بما يبطل به خيار الخبرة  
وروي عن محمد انه كان لاحد درهم على صاحبه الف درهم وللآخر عليه دينار  
وارسل رسولا فقال بعثك الدينار الذي لي عليك قال درهم الذي لك علي  
فقال قد قبلت فهو باطل وهما متفرقان وكذلك لو نادى احدهما  
صاحبه من وراء حدة او من بعيد لم يجز شي من ذلك وامانة البيع اذا  
ارسل رسولا فقال بعثك العبد الذي في مكان كذا ابكذا فقبل ذلك  
فالبيع جائز وعن محمد في رجل قال استهدوا اني اشتريت من  
ابني الصغير هذه الدينارين بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة  
فهو باطل ولو احوال احد المتضاربين بما له على رجل حاضرا واخذ  
به كفلا او رهنا فان قبض من المحتمل عليه او الكفيل قبل الافتراق  
او هلك الرهن في يد المربح قبل الافتراق ثم المصروف بينهما يعتبر  
قيام مجلس المتعاقدين دون المحتمل عليه والكفيل وكذلك لو امر كل  
واحد رجلا ان ينقد عنه بعشر قيام مجلس المتعاقدين دون المأمور  
والله اعلم **باب خيار الرؤية والرد بالعيب**  
**والاستحقاق في الصرف** واذا وجد احد المتضاربين الدينار  
المقبوض ريبا او كاسدة او مما يكون ريبا في بعض التجارات  
دون بعض وذلك عيب عندهم فله ان يرد والكلام في صحة  
الاستبدال في مجلس الرد مرفى في السلم واذا كان بدل الدينار دينارا  
فلم يقبض بعض الدرهم انتقض الصرف بعد ذلك وكان سريكا في  
الدينار الذي دفع بدل الدرهم واذا جاوز بالزيوف او بالعيب



جاز الصرف ولو وجد بعضها سواها او رصاصا فان كان في المجلس  
 واستند لجاز وان كان بعد الافراق بطل بقدر ذلك قليلا كانت  
 او كثر او ليس في الدراهم والمدنانة خيار روية اذا كان الكل نوعا  
 واحدا وكذلك سائر الدين ولو كان شيئا بعينه انا او بئرا او حليا  
 مصوغا فله ان يرد به بالعيب وخيار الروية وبطلان تحقيق ولو  
 استحق بعضه وهو بعينه قبل القبض او بعده فالمشترى بالخيار ان  
 شا اخذ ما بقي وان سائر كذا فان استحق فلم يحكم به للمشتري حتى اجاز  
 البيع جاز وكان الثمن فيما اجاز للمشتري باخذه البائع وبطل اليه ور  
 عن ابي يوسف ان المشتري اذا قال عند المصوغ انا اقيم البينة  
 لاجز العقد لحكم له جاز باجازه وان لم يقبل ذلك لم يجز باجازه  
 باجـ التصرف في ثمن الصرف قبل القبض اذا ابرا  
 احد المتصارفين صاحبه او وجهه او يصدق على فان قبل الذي عليه  
 الذي انقبض الصرف وان لم يقبل بقي العقد بحاله ولو ارشري به شيئا  
 او قبض عنه شيئا من غير جنس الدراهم فالبيع فاسد ومن الصرف على حاله  
 بقبضه ويتم العقد وقال في البيع الثاني جائز ولو وجهه له فلم يقبل  
 والى الواجب ان ياخذ ما وهب اخبر على القبض واذا جعل ثمن الصرف  
 قصاصا بدلين كان وجب عليه قبله جاز استحسانا وقال في خيار  
 ولو جعله قصاصا بدلين وجب بعد عقد الصرف لم يجز ولو وجب  
 له عليه مثل ما وجب لصاحبه بقبض مضمون نحو ان غضب من شيئا  
 بعد عقد الصرف او اقضه اياه صار قصاصا وان لم يتقاضا فان  
 كان احدهما افضل فاراد الذي له افضل ان يجعله قصاصا بالاد  
 جاز وان الى الآخر والله اعلم باجـ التصريف مجازة  
 ويجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الامتلا بمثل بئرا  
 كان او مصوغا او مصنوبا ولو بيع بئرا من ذلك بجنسه ولم يعرف  
 وزنها او عرفا وزن احدهما دون الآخر ثم تفرقا ثم وزنا فكانا سوا  
 فالبيع فاسد وقال في فريضة وان بيع ذهب بفضة مجاز فخر جاز  
 ولا يضر القيمة مجازة فيما ثبت فيه الربو في البيع وان وقعت في  
 جنسين جاز ولو باع قلب فضة لا يعلم وزنها بدراهم فالبيع باطل  
 وقال في البيع جاز واذا بيعت الفضة السوداء او البر بالبيضا

لم يجز الامتلا بمثل وكذلك اذا كان فيها غش من نحاس او رصاص والفضة  
 هي الفضة هي فضة في الحكم لا يصلح الامتلا بغيرها خلت الفضة ام لا وكذا  
 النحاس خلط فيه للفضة ولا يغيره عن طبيعة النحاس في نحاس لا  
 باع بالنحاس الامتلا بمثل وكذلك الدراهم التجارية اذا كان الغالب  
 عليها النحاس في منزلة الفلوس واذا كانت الفضة بخلص ويمنع من النحاس  
 وبقي النحاس على حاله لم يجز الشري بالفضة حتى يكون الفضة الصافية  
 الكروان كانت الفضة بخلص من النحاس والنحاس محترق في فضة  
 بعين المائلة وبيع البهرجة والمربوف بالحياد لا يجوز الامتلا بمثل والسيوف  
 ما كان الصفر والنحاس غالبا واذا باع بالحياد لم يجز الا على طريق الاعتبار  
 وهو ان يكون الحياد اكثر من الفضة التي في السيوف وقال في الجامع  
 اذا كان الدراهم ثلثاها صغرا وثلثاها فضة ولا تقدر ان يخلص الفضة  
 من الصفر ولا يدري اذا خلصت الفضة ابقى الصفر او يحترق فلا  
 باس بان يباع بوزنها او باكثر من وزنها وان بيعت بفضة اقل مما  
 فيها من الفضة او عملها فلا جزيه وان لم يدري مقدار ما فيها  
 من الفضة فالبيع فاسد حتى يعلم وان كان ثلثاها فضة وثلثاها  
 صفر فبيعت بالفضة البيضا فلا بد من المماثلة وان كان نصفها  
 فضة ونصفها صغرا فبيعت بالفضة البيضا فلا بد من ان يكون  
 الفضة بالبيضا اكثر مما في الدراهم اذا كان اكثرها فضة لم يجز  
 استقراضها الا وزنا ولا جزيه فيه عدد ا فان كان الصرف غالبا فبالبها  
 بها عدد او بغير وزن وليس اصلها عند هم الوزن فلا باس في منزلة  
 الفلوس وان كان اصلها الوزن فبالبها عدد او لا جزيه فيه ا فان  
 يقول استري عدة الدراهم باعناها وان كانت الدراهم نصفها  
 فضة ونصفها صغرا لم يجز الشرا او البيع بها الا وزنا باجـ  
 بيع الا ناسا والسيوف المجلاة اذا باع قلب فضة على انها مائة درهم  
 عاينه فوزن نوع قبل الافراق فوجد في اكثرها فالمشترى بالخيار ان  
 سار اده في الدراهم فاخذ بمثل وزنه وان سائر كذا وان كان ناقصا  
 فهو بالخيار ايضا وقال في فريضة الحسن البيع باطل ولو افرقا فوجد  
 مائة وخمسين فهو بالخيار وان ساراخذ ثلثه عاينه وان سائر كذا  
 وان كان ناقصا فهو بالخيار على ما بينا ولو كان الثمن دنانير ووزن



الا انما شرط وزن قبل التفرق او بعده فهو كله له ولا خيار للبائع  
 ولو وجد ناقصا فالمشتري بالخيار ان يشأ اخذ بكل الثمن وان شأ  
 تركه في المشهوره عن ابي يوسف انه يريد اذا كان ولدا كما اذا قابله  
 عكسه ولو كان مكان الا ناقرة فضة اشترها على انها عشرة بعشرة  
 او دينار في حله هار ايد قبل التفرق او بعده وقد نقضنا فله  
 منها عشرة وكما جاز لو احدى منهما واذا باع السيف المجلي بدرهم لم يحز  
 حتى يكون وزن الدرام اكثر من الحلية فان لم يعلم حتى افرق باطل البيع  
 وان علم في المجلس جاز وقال في البيع جاز وان لم يعلم اذ كان  
 اخلف اهل العلم به فقال بعضهم الثمن اكثر وقال بعضهم لا بل هو  
 مثله واذا كانت الدرام اكثر فافترقا قبل التقابض فان كانت الحلية  
 لا يتخلص من السيف الا بصرا انتقض في الكل وان كان يتخلص من غير  
 صر بطل في الحلية وجاز في السيف وان كانت الحلية ذهبا والتمن  
 درهم جاز البيع كيف ما كان والتمن في التقابض على غايبا ولو بشرط  
 تاجيل الثمن وهو من جنس الحلية او من غير جنسها بطل البيع في السيف  
 كله سواء كانت الحلية بيمين ضرر وقال محمد اذا كانت الحلية بيمين تغير  
 ضرر جاز البيع في السيف بطل في الحلية خاصة وكذلك لو نفرقا واحدا  
 خيار الشرط وان كان في البيع اجل فقد المشتري قدر حصة الحلية  
 من الثمن جاز له تحسنا وان لم يصرف المقبوض من حصة الحلية وكذلك  
 لو قال من ثمن السيف ولو قال هذا من ثمن الفضل والحسن خاصة في  
 العقد والله اعلم **باب المراجعة في الصرف والزيادة**  
 في ثمنه اذا اشترى دينارا عشرة دراهم فباعه بربع درهم جاز وان كان  
 اشتراه عكسه لم تجز بعه مراجعة ولو اشترى ذهبا بفضة ثم قال  
 بعته منك بربع فراطب من الذهب لم يحز في قوله ابي يوسف وقال  
 محمد يجوز ولو اشترى سيفا على مائة درهم وحلية السيف بمسبوق  
 ثم باعه مراجعة بربع درهم او ثوب بعينه فالبيع باطل ولو باع فضة  
 بفضة وتقايبضا ونفرقا ثم زاد احداهما صاحبه شيئا او حط عنه  
 وقبلة الاخر فالبيع فاسد في قوله ابي حنيفة وقال ابي يوسف  
 العقد صحيح ويبطل الزيادة والخط وقال محمد الزيادة باطلة والخط

جاز عن له الحبة المستقبلة ولو باع دينارا بعشرة ثم زاد احداهما  
 صاحبه وقيل الاخر فان قبض الزيادة قبل ان يتفرقا جاز وان افرقا  
 من غير قبض بطلت الزيادة وبطل البيع في حصة الزيادة ولو حط درهما  
 من ثمن الدينار جاز سواء كان سوا كان قبل التفرق او بعده وروى عن  
 محمد انه اذا اشترى سيفا مجلي بفضة بدرهم وتقايبضا ثم زاد دينارا  
 لدفعه اليه قبل ان يفارقه او بعد ما فارقته جاز **باب**  
**بيع الموزون بحسبه او بخلاف حيسه** الاواني المتخذة من الصفر  
 والحديد يصير عدلته بالتعامل ويجوز بيع بعضها ببعض كيف ما كان  
 واما الذهب والفضة اذا اتخذها او اتي فالذي يجري فيها ولا يخرج  
 عن الوزن فطوما خرج عن حد الوزن بالصنعة كالتوبة بالحديد والصفر  
 الذي لا يخلص منه فذلك ساقط ويجوز البيع كيف ما كان ولو باع  
 عشرة دراهم خمسة ودينار مع العقد وكانت الخمسة بازا الخمسة  
 الاخرى بازا الدينار وكذلك لو قابل جنسين بحسين بجواب باع درهما  
 ودينار بدينارين ودينار مع العقد وقال الشافعي البيع باطل ولو باع  
 مائة درهم ودينارا باالف درهم فهو جاز وعن محمد ان اذ باع الدرهم  
 بالمدرهم وفي احداهما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي لا فضل  
 فيه فلو س قال هو جاز في الحكم ولكني اكرهه وقال ابو حنيفة لا بأس  
 ولو اشترى ثوبا وبقرة فضة بتوب وبقرة فضة فالتوب بالتوب  
 والفضة فان كان في احداهما فضل فهو مع التوب بذلك التوب وان  
 نفرقا قبل التقابض انتقض من ذلك حصة الصرف وجاز من التوب  
 ما يقابل له ولو باع ثوبا ودينارا بتوب ودرهم فالتوب بحصة من التوب  
 والدرهم والتوب الاخر بحصة من التوب والدينار ولو افرقا قبل  
 التقابض بطل حصة الذهب من الفضة وحصة الفضة من الذهب  
 ولزم في الباقي ولا خيار لهما ولو اشترى سيفا مجلي بفضة بتوب وعشر  
 دراهم قبض العشرة والتوب ولم يقبض السيف حتى افرقا انتقض  
 البيع كله وسئل الحديد بالحديد والصفر بالصفر وما يجري في الدرا  
 بمنزلة الذهب والفضة الا في وجوب التقابض وانه اعلم  
**باب الرد بالذهب** واذا اشترى قلب فضة  
 بذهب فوجدته عيبا فله ان يردّه فان هلك او حدث فيه عيب اخر



كانه ان يرجع بنقصان العيب والمبايع ان يقول لنا اقبله كن لك  
 وان كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان ولو رده بعيب نقصا من  
 ثم اقر فاقبل ان يعقب فالحرد صحيح على حاله وان كان بغير قضا لم  
 يسع لهما ان يفرقا حتى يتقاضيا ولو تقاضيا لا يسع من غير عيب جاز  
 الا قاله قبل الافراق ولو تقاضيا لا يسع في الامانة ان البايع باعه من  
 المشتري قبل القبض او من غيره لم يجز ذلك في قول ابي يوسف وذكر  
 في الجامع الكبير اذا باعه من المشتري جاز وان باعه من غيره لم يجز  
 ولو اشترى دينار بعشرة دراهم وتقاضيا فانفق المشتري وهو يعلم  
 انها زوف ثم علم فلا شيء له على البايع في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو  
 يوسف له ان يرد مثل ما قبض ويرجع بالخيار وعلى هذا الاختلاف اذا  
 كانت العشرة من فرض او من بيع ولو وجد الدراهم متوقفة بعد الافراق  
 وقد ملكته في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالدينار  
 ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم واقر بايع الدينار باستيفاء ثمن الدينار  
 ثم جاورهم زيف فقال وجدته فيه وانكر الاخر فالقول قوله ولو اقر انه  
 قبض عشرة دراهم كان القول قوله في الزوف فان ادعى ان القبض  
 متوقف لم يقبل قوله ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم ثم استحق نصف  
 الدينار يرجع بنصف الدراهم وله نصف الدينار والخيار له ولو كان  
 المبيع قريبا فاستحق بعضه كان للمشتري ان يرد الباقي وان شأه مسك  
 بمحضته ولو باع درهما بدينار ثم قال بريت اليك من كل عيب فوجده  
 متوقفا لم يبرأ ولو وجدته زيفا برى وعن محمد فممن قاله ابي حنيفة  
 الدراهم فادها اياه ثم وجدته زيفا قال يبدلها الا ان يقول له هي  
 زوف او يبرأ عن عيب لا وعن محمد فممن اشترى دينارا بدراهم فقبض  
 الدينار فباعه من ثالث ثم وجدته عيبا فرده على الاوسط بغير قضا  
 كان للاوسط ان يرده على الاول ولا يشبه هذا العوض ولو اشترى  
 انا فضة ولم يشتط جذا ولا رديا فوجده عيبا فضة فلا بيع بينهما وان  
 كان فضة فيها رصاص او صفر فهو بالخيار فلو كانت الفضة رديئة من  
 غير عين فليس له ان يرده والله اعلم باب بيع الفلوس  
 والفلوس من غرامة الدراهم اذا جعلت تمنا لا يتعين في العقد وان عتبت  
 ولا ينفسخ العقد بهلاكها ولو باع الفلوس بالفلوس ثم اقر فاقبل

الرافد

التقاض بطل البيع ولو قبض احدهما ولم يقبض الاخر او تقاضا ثم استحق  
 ما في يد احدهما بعد الافراق فالعقد صحيح على حاله وكن لك لو باع الفلوس  
 بالدراهم او الدينار ولو باع فلسا بفلسين باعناهما صح العقد في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقاله محمد لا يجوز ان كانا بعناهما بمائة درهم في الشهر  
 من الرواية وروي عن ابي يوسف انه يجوز اذا اشترى فلوسا وتقاضيا على  
 ان كل واحد بالخيار وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان احدهما  
 بالخيار فالبيع جائز ويجب ان يكون هذا قولهما واما على قول ابي حنيفة  
 يجب ان لا يجوز وعلى قياس قوله ابي حنيفة وابي يوسف انه اذا باع فلسا  
 بفلسين باعناهما بشرط الخيار ان يجوز قال وقوله زفر في الفلوس  
 مضطرب والمحصل منه انها بمنزلة الخططة والله اعلم باب بيع  
الاستقراض ما يجوز منه وما لا يجوز الاستقراض جاز في المكلا  
 والموزونات والحدود التي لا يتفاوتت تفاوتا كبيرا كالبيع والجز  
 ولا يجوز في الحيوان وغير ذلك من الاموال المتفاوتة قال وكل فرض  
 جبر منفعة فانه لا يجوز وبكره ذلك اذا شرط في القرض بخوان يعرض  
 غلة فشرط ان يرد عليه صحا او ما اشبه ذلك فان لم يكن مشروطا  
 فاعطاه الذي عليه اجرة مما عليه فلا بأس به ولو اقرض موجلا او شرط  
 التأجيل بعد القرض فالاجل باطل والمال حال والسفاح التي تتغير  
 لا التمار مكرهة والسلم في الجز لا يجوز في قولهم واما القرض فلا يجوز  
 عددا او وزنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز عددا والله  
 اعلم باب استقراض الفلوس اذا اشتدت اذا  
 استقرض فلوسا وكسدت فعليه مثلها في قوله ابي حنيفة وقوله ابو  
 يوسف ومحمد على قيمتها ثم عند ابي يوسف يعتبر القيمة يوم القرض  
 وعند محمد يعتبر يوم الكسادة ولو استقرض دراهم بخارية فالقبض في  
 بلد لا يقدر على التجارة فان كان ينفق في تلك البلدة فان شأه صاحب  
 الحق آجله قدر المسافة حائيا او ذاهبا ويستوفى منه بكفيل فان كان  
 في بلدة لا ينفق وجبت القيمة وعن ابي يوسف انه كره استقراض الدرهم  
 المكمل والمنزقة وان كانت ينفق بين الناس وكره اتفاقها فان غي  
 عنه وكسدت فيمن منزلة الفلوس اذا كسدت ولو اشترى بفلوس  
 كاسدة في موضع لا ينفق فان كانت باعناها جاز وان لم يكن معينه



ليرجى ولو اشترى بها وهي نافعة ثم كسدت فسد البيع في قول أبي حنيفة  
 فان كان المبيع قابلا بعينه رده على البائع وان كان مستهلكا فقلية قيمته  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يفسد البيع ولو كانت له على رجل حيا فاحد  
 من غله او محلا او زوايا او متوقفا جاز ذلك في الحكم ويكره ان يرضى به  
 وان بنفقه وان بين ذلك المقتضى وقال ابو يوسف كل بيتي من ذلك  
 لا يجوز بين الناس فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو  
 يعرف والله اعلم **باب في دار الحرب**  
 اذا دخل المسلم او الذي دار الحرب فبائع مع كل واحد منهم درهمين  
 او ما اشبه ذلك من البيوع الفاسدة في حكم الاسلام فذلك جائز في قول  
 ابي حنيفة ومحمد وكذلك لو كان اسرا في ايديهم او اسلم في دار الحرب ولم  
 يهاجر وقال ابو يوسف لا يجوز للمسلم في دار الحرب الا ما يجوز له في دار  
 الاسلام وان عقد هذا المسلم الذي دخل بامان رجلا اسلم هناك  
 ولم يهاجر فبائع درهمين جاز في قول ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو  
 دخل مسلمان في دار الحرب بامان فبائع درهمين لم يجر ولو  
 اسلم الحرب في الذي بائع المسلم وخرج الى دار الاسلام او اسلم اهل الدار  
 فما كان من ربا مقبوض او بيع فاسد مقبوض فذلك جائز ماض ومآ  
 كان غير مقبوض بطل وما يبطل من بيع المسلم يبطل من بيع اهل  
 الذمة المبيع الجز والحزب فان ذلك جائز بينهم واذا بائع العبد المأذون  
 ولا دين عليه مع المولى درهمين جاز وان كان عليه دين لم يجر  
 وكذلك لو بائع مع مكاتبه درهمين لم يجر ولو بائع المتقاضي  
 درهمين لم يجر جاز وكذلك شركا العنان اذا بئيا من مال الشركة  
 وان كان من غير مال الشركة لم يجر ولا يجوز فعل الوكيل للموكل والقابر  
 وامينه للقيم والاب لابنه الصغير والوصي الاما يجوز ان يفعل لنفسه  
 وكذلك اذا اشترى الاب من مال ابنه لنفسه او المضارب باع من مال  
 المال ليرجى الاما يجوز من الاجنبيين **كتاب الرهن**  
 ويجوز الرهن في السفر والحضر ولا يتم الا بالقبض ولا يصح رهن المشاع فيما  
 يقسم وما لا يقسم وقال الشافعي يصح ولا يصح رهن المشاع من الشريك  
 والشروع الطاري يبيع بقا الرهن وصورة ان يوكل الراهن العدل  
 ببيع الرهن كيف راي مجتمع او منفرد فبائع بعضه بطل الرهن في الباقي

وكذا اذا رهن قلم او منته عشر من عشرة فانكسر ضمن نصف القلب وصير  
 له وبطل الرهن في الباقي وروي عن ابي يوسف انه يرجع عن هذا وقال  
 الشروع الطاري لا يبطل الرهن كانه الهبة ولا يجوز رهن ثمرة في شجرة  
 حتى تجده وتسلمه وكذلك لو رهن الشجرة دون الارض او رهن مادون  
 الثمرة او رهن الزرع دون الارض او الارض دون الزرع ولو رهن النخل  
 بمواضعه من الارض جاز ولو كان في ذلك ثم دخل في الرهن وليس كالمبيع  
 ولو رهن ايضا في النخل فقال رهنك دون النخل فالرهن باطل في قولهم  
 جميعا في المشهور وروي الحسن عن ابي حنيفة ان ذلك جائز ولو رهن  
 بيتا من داره بعينه او طائفة منها بعين جاز ولو قال رهنك هذه ارض  
 الارض فاطلق ولم يخص شيئا دخل البناء والغرس والزرع ولو رهن ارضا  
 بما فيها او دارا ثم استحق بعضه نظرا الى الباقي فان كان يجوز ابتداء الرهن  
 عليه وحده بطل كله وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا رهن دارا وهاجرت  
 جوفها فان قال سلمت اليك لم يتم الرهن حتى يقول الراهن بعد ما خرج  
 من الدار سلمت اليك هذه الدار ولو كان في الدار متاع قليل او كثير من  
 الثياب والحجوب وغير ذلك ما ينتفع به لم يتم الرهن حتى يفرغ ولو  
 رهنه الدار وما فيها وخلي بينه وبين ذلك وهو خارج منه ثم الرهن  
 ولو رهنه دابة على حمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل عن دابة ولو  
 رهنه سر جاعل دابة او لجامها في راسه فدفعت الدابة معه لم يكن رهنها  
 حتى ينزع من الدابة ويسلمه ولو رهن صوفيا على ظهر غنم لم يجر حتى يجز  
 ويقبض ولو رهن شيئا وخلي بينه وبينه ثم الرهن وصار قابضا  
 بالخلية في الروايات المشهورة وروي عن ابي يوسف انه لا يصح  
 قابضا حتى يسلم والله اعلم **باب جعل الرهن على**  
 يدي عدل اذا شرط في عقد الرهن ان يجعله على يدي عدل  
 فهو جائز وقبض العدل بمنزلة قبض المرتهن ولو وضعه البائع على  
 يدي عدل ليقبض المثل قامت يدي العدل مقام يدي البائع ولو  
 شرط في العقد ان يكون العدل مسلطا على بيعه فذلك جائز والعدل  
 ان يبيعه ويؤتي المرتهن وليس للراهن ان يفسخ الوكالة اذا شرط  
 في العقد وكذا المرتهن لا يملك بيعه ولو مات الراهن او المرتهن  
 فالعدل على ما كان في امسالة الرهن وبيعه ولو مات العدل بطلت



الوكالة ولم يقر وارثه ولا وصيته مقامه ولذلك لو جعله على عدي عدل  
وسلطار جلا آخر على بيعه وتسلم الثمن الى المرتهن وكذلك لو سلط المرتهن  
على البيع ولو لم يشترط البيع في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العدل  
صح التوكيل وللراهن ان يقضي الوكالة وكذلك اذا مات بطلت الوكالة  
وعن ابي يوسف انها كالمشروط في العقد وليس للمرتهن والعدل ان  
مصرف بشيء في الرهن غير الامساك لا ببيع ولا بواجب ولا يستخدم وله ان  
يسلم الى من وجهه وحساده ومن في عياله واخاياه الذين ينصرفون في ماله  
واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن وضار الثمن هو الرهن مقبوضا  
كان او غير مقبوض واذا توفي كان من مال المرتهن وكذا اذا قيل الرهن  
فعزم القابل قيمته او قبله عبد فدفن به ولو باع العدل ولم يلم الثمن الى  
المرتهن ثم استحق العبد او رد بعيب بقضا المشتري ان يرجع على العدل  
وللعدل بالخيار ان يشارج على المرتهن وعاد الدين على حاله وان شارج  
على الراهن ولو لم يسلم الثمن الى المرتهن لم يرجع عليه ولو كان السليط  
على البيع بعد عقد الرهن من غير شرط في العقد فهو وكيل للراهن وما  
لحق العدل من العهدة يرجع على الراهن فقبض المرتهن الثمن امره ولو اقر العدل  
ار قبض الثمن ولم الى المرتهن وانكر المرتهن فالقول قول العدل  
وبطل دين المرتهن وما حدث من الرهن من عمره او ولد او غنم من نفس  
الرهن فهو رهن مع الاصل والعدل ان يبيعه وكذلك لو حفي عليه عبد  
فدفع به ولو كان الراهن هو العدل في الرهن وقد قبضه المرتهن جاز  
بيعه وان لم يقبض من يده فليس برهن ولو رهن رهننا وسلط على بيعه  
عدلا عند المحل قبل قبض حتى حل الدين فالرهن باطل وبيع العدل  
صحيح وكذلك لو رهن مشاعا وسلط عدلا على بيعه بطل الرهن والوكالة  
صحيحة ولو طالب المرتهن بحقه فقال الراهن للعدل بعه واوف حقه  
وقال المرتهن لا اريد البيع وانما اريد حتى فله ذلك ولو طالب المرتهن  
بالبيع اجبر على ذلك والعدل ان يبيع بالنقد والنسيئة ولو كان لطلق  
العقد ثم نجاه لئلا ذلك عن البيع بالنسيئة لم يصح نفيه ولو سلط على  
البيع مطلقا ولم يقل عند المحل فله ان يبيع قبل ذلك ولو رهن عبد  
تاجر على ان يضعه على يدي سيده لم يجز سوا كان عليه دين او لم يكن  
ولو رهن المولى من انسان على ان يضعه عند عبده جاز وعنه ابي يوسف

ان المولى يصلح ان يكون عدلا في الامور فان من المكاتب والمكاتب  
في حق السيد واحد شرطي المفاوضة او العتاق لا يصلح عدلا في رهن  
صاحبه في دين لحقه من تلك التجارة وان كان من غير التجارة فهو جائز  
ولو رهن المضارب من المضاربة يدس فيه لم يصلح رب المال عدلا فيه  
وكذلك لو كان رب المال هو الذي فعله على ان يضعه على يدي المضارب  
ولذلك الاب اذا رهن بئس ما استري للصغير على ان يضعه على  
يدي نفسه وكذلك الكفيل اذا وضع على يدي المكفول عنه او  
المكفول عنه وضع على يدي الكفيل واذا مات العدل لم يبطل الرهن  
ويوضع على يدي اخر عن تراض منهما فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي  
على يدي عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الا ان يموت الراهن واذا  
كان الدين حايه فقال الراهن بعته بحايه وقال المرتهن باع بحسبان  
ودفع الى وصدق العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع حايته  
والبينة بينه الراهن ولو لم يقر الراهن بالبيع فقال مات في يدي العدل  
فالقول قول الراهن وكذلك قال ابو حنيفة اذا كان الرهن في يدي  
الدين في القيمة والمرتهن مسلط على بيعه فان ادعى انه باع بمثل الذي  
فالقول قوله وان قال ببيع ما به لم يقبل قوله وصار كانه ضاع الا  
ان يحج ببيته او بصدقته وذكر في الاصل اذا كان المرتهن مسلطا  
على البيع فاقام بينه ان باع ببيعين واقام الراهن بينه انه مات  
في يدي المرتهن اخذ ببيته المرتهن وقال ابو يوسف في بيع بينه  
الراهن ولو اخذ بالمسلم فنه رهننا وسلط على البيع عند المحل فان باع  
بغير المسلم فنه او بعثه جار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
بيعه بالدرهم والدنانير وبخمس الميسل فيه وابنه اعلم باح  
ما يجوز في الامور فان يد وجوز ارضها فله ان يبيع الرهن بالدينون  
جائز على اي وجه وجب والرهن بالاعيان المضمونة على وجهين  
منها ما كان مضمونا بنفسه والرهن به صحيح كالمغصوب والمهر وبد  
الخلع والصلح عن دم العبد ومنها ما هو مضمون بعينه كالمبيع في يدي  
البائع والرهن به غير صحيح والاعيان التي ليست بمضمونة كالودائع  
والعقاري والمضاربات والشركة فلا يجوز الرهن بها ولو تزوج امرأة على  
دراهم بعين فاعطى رهنها لم يجز وقال في رهنها فان هلك الرهن



وقد ارفق من يتلقى من الاعيان المضمونه يقال لمن في يده العين لم العين  
 وخذ من المرتهن الاقل من قيمة الرهن ومن الدين وان هلك الاعيان  
 قبل الرهن فالرهن رهن بقيمة تلك الاعيان فان هلك الرهن بعد ذلك  
 كان مضمونا باقل من قيمته ومن قيمة العين واذا رهن بالمبيع رهنا  
 ثم هلك ذهب بغيره شي ولو اعطي المهر رهنا بالعين الذي اجره فالرهن  
 باطل وكذا المستاجر واما الرهن بالامانات والودائع والعقار فهو رهن  
 باطل ولو هلك لم يلزم شيء ولو رهن ببدل الصلح عن دم الخطا والبدل غير  
 رهنا لم يصح ولا ضمان اذا هلك ولا يجوز رهن المكاتب والمدبر وام الولد  
 والحرة ولا يجوز للمسلم ان يرهن حرا ولا يرهنه سوا كان العاقدين مسلمين  
 او احدهما الا ان الرهن اذا كان ذميا فالجزء مضمونه عليه للذمي وان  
 كان المرتهن ذميا لم يضمنها للمسلم واما بين اهل الذمة فذلك صحيح  
 ويجوز رهن الميتة والدم من ذمي ولا غيره ولا يجوز الرهن بقصاص  
 في نفس ولا فيما دونها وان كانت الحياة خطا جاز الرهن ولا يجوز الرهن  
 بالكنة لغير النفس وكذلك الرهن بالشفعة لا يجوز وكذلك الرهن  
 بالعبد الحاني ولا العبد المديون ولا يصح الرهن بضمان الدرك وكذا  
 اذا كان لغيره ما بايعت فلانا فلانا له ضمان ثم احد المقول له من  
 القائل رهنا قبل المبيعة لم يجز وكذا الرجل يستاجرنا بجملة ومغينة  
 واعطي بالاجر رهنا فضا لا يمكن مضمونا ورهن المساع والتمرة للعلقة  
 في الشجرة وما يعطاه مما تقدم ذكره قبل اذا هلك ذهب بغيره شيء  
 وذكر في الجامع الكبير اذا صاح من الدعوى على انسان على خمس مائة واعطاه  
 به رهنا ثم تصاد فان ذلك المال كان باطلا فعليه ان يرد على الراهن  
 خمس مائة وروي عن ابي يوسف انه لا يضمن شيئا ولو اشترى عبدا بالف  
 واخذ به رهنا ثم قامت البيعة على ان العبد حرا او مستحق فالرهن مضمون  
 ولذلك لو اشترى سائة مائة بوجه او خلا واعطاه به رهنا ثم علم ان الكل  
 حرة والسائة ميتة فالرهن مضمون وكذلك لو قتل عبدا واعطاه بغيره  
 رهنا ثم علم ان العبد حرا فالرهن مضمون باقل من قيمته ومن قيمة المرهون  
 به ان لو كان عبدا وهذا كله على الرواية الظاهرة وعلى قول ابي يوسف  
 يجب ان لا يضمن واذا ادعى المسودع او المضارب هلاك المال  
 وادعى رب المال عليهما الاستهلاك وتضا على مال واعطاه به

رهنا فذلك لم يضمن في قول ابي يوسف الاول ويضمن في قوله الاخير وهو  
 قول محمد وروي عن محمد فيمن قال لا خضعت مالك علي فلان اذا اخل انه  
 يجوز اخذ الكفيل والرهن به ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن لك مالك  
 عليه لم يصح اخذ الرهن به ويجوز اخذ الكفيل با **باب**  
**في الرهن من الجاني** الرهن الثابت للمرتهن امساك الرهن  
 بالدين الذي ارهق به وليس له ان يمسكه بدين وجب له على الراهن قبل  
 الرهن او بعده ولو قضاه بعد الدين الذي رهن به كان له ان يحبس الكل  
 حتى يسبق في ما بقي قل ام كثر ولو مات الراهن وعليه ديون اخو فلان  
 اخو بالرهن الذي في يده حتى يسبق في ماله الذي رهن به فاذا بيع  
 وفصل منه شيء ضم الى مال الراهن وقسم بالمخصص ولو لم يف من الرهن  
 بدين المرتهن ضرب بما بقي من دينه مع الغرماء وكذلك لو كان له على الراهن  
 دين اخر وليس للمرتهن ان يتفقد بالرهن بالخذ او ولا يكتفي ولا ليس الا  
 باذن من المالك وكذلك كل ما يحصل من الرهن من غرة او يكتفي بمسكه مع  
 الاصل رهنا ولا يتفقد به ولا يبيعه ولا يواجره ولا يعيره فان فعل كان  
 مقعدا ولم يطل عقد الرهن ولو اعادة المرتهن من الراهن او الراهن  
 من المرتهن فذلك جائز وهو رهن على حاله لكل واحد منهما ان يطل الغارة  
 وقد خرج الرهن من ضمان المرتهن وعن ابي يوسف اذا كان الرهن جارية  
 فاستعارها الراهن فولدت كان للمرتهن ان ياخذها وولدها ولو  
 اجره الراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد ابدا وكذلك الراهن  
 اذا اجر من انسان اخر فاجازة المرتهن او اجره المرتهن فاجازة الراهن  
 يطل الرهن ولو باعده احدهما واجازة الاخر فقد خرج العبد عن الرهن  
 وكان الثمن رهنا مكانه وروي عن ابي يوسف اذا شرط عند الاجازة  
 ان الثمن رهن فهو رهن والا فلا فان قوي الثمن كان من ضمان المرتهن  
 فاذا قبض الثمن فان كان الدين حالا وهو من جنسه لم يوفاه به  
 وان كان موقلا امسكه وان لم يكن الثمن من جنسه فان كان مسلطا  
 على البيع باعه وان لم يكن مسلطا حبسه الفاضى ولا يبيعه بدون  
 رضا المالك في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبيعه عليه  
**باب ضمان الرهن** الرهن محبوس بجميع الدين  
 الذي رهن به سوا كانت قيمة الرهن اقل او اكثر او كان عينا واحدا



او اعيانا وليس للراهن ان يسترد شيئا بقضا بعض الدين فان رهن  
اعيانا في عقد واحد وسمي لكل واحد شيئا من المال الذي رهنه به فهو  
جائز فان سمي لاحد الاعيان ثم اراد قبض ذلك فقد ذكر في الاصل انه  
ليس له ان يقبض وذكر في الزيادات ان له ان يقبض وذكر الحاكم ان  
ما ذكر في الاصل قول ابي يوسف وما ذكر في الزيادات قول محمد وذكر  
لبيد الرازي ان المسئلة غير واثين عن محمد والرهن مضمون باقل قيمته  
ومن الدين تفسيره اذا كانت قيمة الرهن الفين والدين الفبا جميع الرهن  
مضمون بالدين فضيقه مضمون ونصفه امانة واذا كان الدين الفا  
والرهن خمسمائة فان هلك سقط بقدر قيمته وقال الشافعي ان الرهن  
امانة ولو استهلك المرتهن ضمن قيمة الرهن كله ولو استهلكه الراهن  
فان كان حاله طوبى بالدين وان لم يحل الاجل اخذ من القيمة ولو رهنه  
عبد بن او ثوبين ولم يسم لكل واحد شيئا من الدين فيسقط ذلك ان يقسم  
الدين على قيمة تلك الاشياء فما اصاب كل واحد فهو مضمون باقل من  
تلك الحصة ومن قيمة نفسه وان سمي لكل واحد حصة فان كل واحد  
مضمون باقل من قيمته ومما سمي له والله اعلم **باب**  
**نفقة الرهن** اذا كان الرهن حيوانا فتفقه في ما كله ومشر به على  
الرهن وكذا كسوة الرقيق واجرة ظير ولد الرهن وبقي البشائر  
وتليق بخله وحلاده والقيام بمصلحته واجرة الداعي وسوا كان في  
الرهن فصل ام لا فهو كله على الراهن وكل ما كان لحفظه او لردّه  
الى يد المرتهن فهو على المرتهن بخلافه واجرة المسكن الذي يحفظ  
الرهن فيه في الروايات المشهورة كلها على المرتهن وان كانت قيمة  
الرهن اكثر من روي عن ابي يوسف ان اجرة الماوي على الراهن وقيل  
الا بوق على المرتهن اذا كانت قيمة الدين والرهن سوا فان كانت قيمة  
الرهن اكثر كان على المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر  
الامانة وكذلك مداواة الجراحات والقروح والامراض ينقسم على  
قدر الامانة والصمان ونحو المرمون رهن مع الاصل فان اراد الراهن  
ان يجعل النفقة التي عليه في ما الرهن فليس له ذلك وببيع ما يخاف  
الفساد عليه باذن الحاكم فيكون رهنا في يده وان باع بغير امره ضمن  
والخراج على الراهن خاصة وياخذ الامام العشر مما يخرج ولا يبطل

الرهن في الباقي والفداء من الجناية والدين الذي يلحق الرهن ينقسم  
على المضمون والامانة وعن ابي يوسف اذا الرهن باع في الدين ولا يفي  
الجمل بعينه وقضيت ذلك من ثمنه وما بقي فهو رهن وما يجب على الراهن  
فاداه المرتهن بغير اذنه فهو مبطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا  
اداه الراهن ولو اتفق المرتهن على الرهن بامر القاضي رجع عليه وكذا  
الراهن اذا ادى ما يجب على المرتهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع  
عليه وروي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة اذا كان الراهن غائبا فاتفق  
المرتهن بقضا القاضي رجع عليه فان كان حاضرا لم يرجع وقال ابو  
يوسف يرجع في الوجهين جميعا **فصل** واذا رهن رجلان بدین  
عليهما من رجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن  
ان يمسكه حتى يسبق في جميع الدين ويعتبر اتفاق صفقة الرهن  
ولا يعتبر اختلاف الدينين واتفاقهما حتى لو رهن بدین واحد عينا  
في صفقتين لم يجز ولو ارتهن ثلث رجلان من رجل رهنا بدین لهما علم  
وهما شريكان فيه او لا شركة بينهما فهو جائز ولو قبض احدهما  
دينه كان للاخر ان يمسكه كله حتى يسبق دينه بمنزلة حبس البيع  
والله اعلم **باب** **الرهن يكون فيه النماء كل ما**  
تولد من غير الرهن كالولد واللبن والصوف فهو رهن مع الاصل بحسبه  
حتى يسبق في الدين وقال الشافعي النما ليس برهن ولو هلك النماء في  
يدي المرتهن لم يسقط شيء من الدين ولو هلك الاصل وبقي النماء  
قسم الدين على قيمة الرهن يوم وقع عليه العقد وعلى قيمة النماء يوم  
يقتل ولا يعتبر نقصان قيمة الرهن ولا زيادته في شعر او بدن  
ويعتبر النقصان والزيادة في السعر او البدن في حق النما قبل الافتكا  
وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل الفا والولد يساوي الفا فالدين  
نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام  
بجميع الدين ولو ماتت الام وبقي الولد اقله بنصف الدين فان  
هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب  
كل الدين بموت الام ولو لم تمت واحدة منهما ولكن نقصت قيمة  
الام في السعر او ازدادت والولد على حاله يساوي الفا فالدين  
نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها ونقصت قيمة



الولد فضاوت الفتي فتلتا الدين في العدل والتك في الام حتى لو  
 هلك الام بقي الولد يتلقى الدين ولو كانت الام ولدت وقمتها  
 سواء اعوزت الام بعد الكولادة او كانت اعوزت قبلها ذهب من  
 الدين ربعة فان مات الولد ذهب باعوز الام نصف الدين ولو  
 اعوز الولد بعزت القسمة ولم يسقط باعوز اراد الولد شي فان ولد  
 الموهوب ولدين او ثلثة معا او منفردا فذلك سوا ويقسم الدين  
 على قيمتها يوم العقد وعلى قيمته يوم الفكاك ولو ولدت ولدا  
 ثم ولدت الولد ولدا فكلهما في الحكم ولدان ولو ولدت ولدا يساوي  
 الفا وقيمة الف فزاد الراهن مع الولد عبد يساوي الفا فذلك  
 جائز ويورهن مع الولد خاصة ولا يدخل الزيادة مع الام حتى لو هلك  
 الولد بطلت الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام صح ايضا ويقسم الدين  
 على قيمة الام يوم العقد وعلى الزيادة يوم القبض نصفين فما اصاب  
 الام قسم عليها وعلى ولدها فان ماتت الام بقي الولد وللزيادة بما  
 فيها وهو ثلثة ارباع الدين فان مات الولد بعد الزيادة ذهب بقية  
 باج تسليم الرهن عند قبض المالك اذا طلب  
 المرتهن دينه يقال له احضر الرهن فاذا احضره امر الراهن بتسليم الدين  
 اولا وعلى هذا الباع اذا طلب الثمن ولو كان الراهن سوط المرتهن على بيعه  
 قباهه بمائة دينار ثم طالبه بدينه امر باحضار الدين وان كان ذلك  
 اذا قتل الرهن ففضي بالدينة من الدينير فقبضها ثم طلب دينه امر  
 باحضار ما قبض ولو كان الرهن على يد عدل وجعل للعدل ان يضع  
 عند من احب فحمله للعدل عند اخر او كان في يده فطلب صاحب  
 المال حاله امر الراهن بتسليم الدين ولم يوم المرتهن باحضار الرهن  
 الا ترى ان المرتهن لو اخذ من العدل كان غاصبا ولو كانت الجارية في  
 يدي المرتهن فالتقي في بلد اخر وطالبه بدينه امر بدفع المال الي  
 المرتهن فان ادعى الراهن الهلاك وانكر المرتهن حلف على البينات مما  
 ولو كان الرهن على يد عدل فاختلف في الهلاك حلف المرتهن على علمه  
 باج جناية الرهن واذا قتل العبد الرهن قتلا  
 خطا يقال للمرتهن افد العبد من الجناية فاذا فده كان دينه على حاله  
 ولا يرجع على الراهن بشي من الفداء وليس للمرتهن ان يدفع العبد وان

ابي المرتهن ان يعدي قبل الراهن ادفع العبد او افده بالدينه وانما فعل  
 سقط الدين وان لحق دين بدينه هلاكه وذلك يستغرق رقبته فان اداه  
 المرتهن فدينه على حاله وان ابي قتل للراهن بعه في الدين او اداه فان  
 ادعى بطل دين المرتهن وان باع صرف منه الى دين العبد فان فصل  
 من شي فان كان دين عزم العبد مثل دين المرتهن او اكثر بطل دين  
 المرتهن وما فصل الراهن وان كان دين العبد اقل سقط من دين  
 المرتهن بقدر دين العبد وما فصل من دين العبد بقي رهنا فان كان  
 ثمن العبد لا يفي بدينه اخذ الثمن ولم يرج بما بقي على احد حتى يعاق  
 ولو كانت قيمة العبد الفين يقال لهما افديا ويكون الفداء على ما اضعف  
 وان اجتمعا على الدفع بطل دين المرتهن فان قال المرتهن انا افدي  
 وقال الراهن انا ادفع فللمرتهن ان يعدي ويكفر متطوعا في حصه  
 الامانة وان قال الراهن انا افدي وقال المرتهن انا ادفع فللراهن  
 ان يفدي ويحسب على المرتهن نصف الفداء من دينه فان كان نصف  
 الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل سقط قدر نصف  
 الفداء وكان للعبد رهنا بما بقي فان فده المرتهن والراهن حاضر فهو  
 متطوع وان كان غائبا لم يكن متطوعا في قول ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف ومحمد بن فرود الحسن المرتهن متطوع حاضر اكان الراهن  
 او غائبا واذا ولدت الموهوبة ولدا فقتل انسانا خطأ فلا ضمان  
 على المرتهن وضمانه على الراهن بخبرين الدفع والفداء فان فدي  
 فهو رهن مع ام على حاله وان اختار الدفع فقال المرتهن انا افدي  
 فله ذلك وكذا اذا استهلك مال انسان فخطب الراهن بالبيع او ادا  
 الدين باج جناية الرهن بعرضه على بعض اذ ارهن  
 عديت في صفقة واحدة فحفي احدها على الآخر فهذا على اربعة اقسام  
 جناية القار على القار وجناية المشغول على المشغول وجناية  
 المشغول على القار وجناية القار على المشغول والكل عذر الا في فصل  
 واحد وجناية القار على المشغول فانها تعتبر وينقل ما في المشغول  
 من الدين الى القار فيكون رهنا مكانه ولو رهن عديت في صفقتين  
 فان كان بينهما فصل على الدين فقتل احدهما اخرجت حكم الجناية وقتل  
 للراهن ادفع القاتل مكان المقتول فان لم يكن بينهما فصل على الدين



فقد روي عن أبي حنيفة انه لا يعتد حكم الجناية ويسقط ما في المجني عليه  
ولو رهن عبد من نسائي كل واحد القابل للفن فقتل احدهما الآخر  
او جنى جناية فيما دون النفس قل ارشها لم كثر لم يعتبر الجناية ويسقط  
دين المجني عليه بقدره ولو كان رهنا بالف فقتل احدهما فلا دفع ولا  
فداء ويكون القاتل تسع مائة وخمسين ولو قتل احدهما العبد من عين  
صاحبه سقط نصف ما فيه من الدين وكان المفقوع عنه رهنا بما يتن  
فيكون الباقي رهنا بثمان مائة وخمسة وعشرون ولو ارهن عبد من كل واحد منهما  
بمئة مائة على حدة وقيمة كل واحد الف فقتل احدهما صاحبه فانه يخبر  
الراهن والمرتهن فان شاع جلا القاتل مكان المقتول وبطل ما كان في  
القاتل وان شاع فدا القاتل بقيمة المقتول فكان الفدا رهنا مكانه  
والقاتل رهن على حاله ولو قتل احدهما عين الاخر فان دفعا بطل ما  
فيه من الدين وان فدا نصفين كان الفدا رهنا مع المفقوع عنه  
وان قال المرتهن انا لا افدي وادع الرهن على حاله فله ذلك وكان القاتل  
رهنا مكانه على حاله وذهب نصف ما كان في المفقوع عنه من الدين وان  
قال الراهن انا افدي وقال المرتهن لا افدي كان الراهن ان يعديه  
ولو كان قيمة كل واحد منهما الف او عماره رهن بالفين في صفقتين فقتل  
احدهما صاحبه فالفدا كله على المرتهن فاذا حل الدين دفع الراهن الفدا  
واخذ عبده ولو كان الرهن حيوانا فغزى بني ادم فجناية بعضها على  
البعض هدر وصار ما ذهب كالذهب باقر سمانية ولو رهن عبد  
وراية جناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبر  
حسب جنايته على عبده مثله **فصل** وجناية العبد الرهن على  
الراهن في نفسه جناية يوجب مالا او على ماله هدر في قولهم ولو  
جنى على المرتهن فهو هدر في قول أبي حنيفة وعنده بها معتبرة فان  
شأ المرتهن والراهن ابطالا الرهن ودفعاه بالجناية الى المرتهن  
فان قال المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وان جنى على  
المرتهن فانه لا يعتبر بالانفاق اذا كانت قيمة والدين سواء وان كانت  
قيمة اكثر من الدين فعن أبي حنيفة روايتان في رواية يعتبر في تعدد  
الامانة وفي رواية اخرى لا يعتد حكم الجناية وجناية على ابن الراهن  
وعلى ابن المرتهن بجنايته على الاجنبي **باب** الرهن يقتل

عبد اذا قتل العبد المرهون عمد افليس الراهن ان يقبض حتى يجمع المرتهن  
معه فاذا اجتمعا فله القصاص في قول أبي حنيفة وقال محمد لا يجزئ القصاص  
وان اجتمعا وهو رواية عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة اذا اختلفا اخذ  
القيمة وكان رهنا مكانه فان ابطال القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين  
فلا قصاص ولو قتل العبد المرهون رجلا عمدا او قتل الراهن او المرتهن  
عمدا قتل به وبطلت الدين **باب** الرهن بجنى عليه وهو رهن  
واذا استهلك المرهون فوجب القيمة فنصف المرتهن وكانت  
رهنا في يده وعلى المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته يوم الرهن  
الف او يوم استهلكه خمس مائة فقد سقط جنى مائة من الدين ولو استهلكه  
المرتهن والدين موجب عزم القيمة وكان رهنا في يده حتى يحل ولو كانت  
القيمة يوم الرهن مثل الدين الف افتر اجعت بسبب السعر الى خمس مائة  
وجب عليه الضمان بالاستهلاك خمس مائة وسقط من الدين خمس مائة واذا  
كانت قيمته الف او هو رهن بالف فقتله عبد قيمته مائة فدفع به فالعبد  
الثاني رهن بجميع الدين ويجوز الراهن على اقتكائه في قول أبي حنيفة وفي  
يوسف وقال محمد يخبر الراهن فان شأ افكه بكل الدين وان شأ ترك  
عند المرتهن بالدين وقال زفرنيكه بقدر قيمته ويسقط باقي الدين  
وكن لك العبد الراهن نقص في السعر والمملكة بحالها يريد به اذا  
قتله عبد قيمته مائة بعد ما انتقص في السعر فهو على الاختلاف ولو  
قتل هذا العبد المرهون بعد ما انتقص سعره عزم قيمته يوم الاستهلاك  
وكانت رهنا بمثلها من الدين وسقط الباقي فولهذا والله اعلم بالصواب  
**باب** الرهن يهلك في يدي المرتهن بغير ضمان المرتهن  
اذا ابرأ الراهن من الدين ثم هلك الرهن في يده ولم يحدث منع بعد  
الابراء فلا ضمان على المرتهن استحسانا وقال زفرنيكه وهو القياس  
ولو احدث المرتهن بعد البراءة منعاً ثم تلف في يده ضمن قيمته كلها  
ولو رهن بصدق ثم طلق الزوج قبل الدخول بآثم هلك الرهن فلا  
ضمان عليه في النصف وكذلك لو ارتدت قبل الدخول بآثم هلك الرهن  
لم يكن عليه ضمان ولو رهن بمهر المثل رهنا ثم طلق قبل الدخول بها لم  
يكن لها ان تجلس الرهن بالمتعة في قول أبي يوسف الاخير فان هلك  
الرهن في يدها ولم يمنع هلك بغير شيء وقال محمد الرهن بمهر المثل



رهن بالمتعة فان هلك في يده هلك بالمتعة ولم يرد كره في الاصل قول  
 ابي حنيفة وذكره ابو الحسن مع قول ابي يوسف ولو اخذ بالمسئله فيه رهنا  
 ثم نقض العقد كان له ان يحبس برأس المال في قوله فان هلك الرهن  
 في يده هلك بالطعام فلو استمرى عبدا او تقابضا ثم نقض العقد كان للمترى  
 ان يحبس المبيع حتى يسوق في الثمن وكذلك لو اخذ المبيع بالثمن رهنا ثم  
 تقابلا كان له ان يحبس الرهن حتى يقبض المبيع فان هلك في يده هلك  
 بالثمن ولو استعار المرتهن الرهن من الراهن ليحل به فهلك قبل ان يخل  
 في العمل او بعد الفراج منه هلك على ضمان الرهن فان هلك في حاله العمل  
 هلك بغير ضمان ولو استعار الراهن من المرتهن ليخدمه او ليحل له عملا  
 فانه يخرج من ضمان الرهن حتى يقبضه او يستعمله والرهن في العارية  
 في الوجهين جميعا خارج عن ضمان الرهن غير خارج من عقد الرهن  
 وكذلك لو اعاره الرهن باذن المرتهن من اجنبي او المرتهن باذن الراهن  
 سقط ضمان الرهن ويحل عقد الرهن ولكل واحد ان يبطل العارية  
 وروي عن ابي يوسف ان الراهن اذا استعار الجارية المرهونة فولدت  
 ولد ايساوي الفان ماتت قبل ان يقبض المرتهن الولد فالدين قائم  
 والهنه رهن بجميع المال وكذلك لو ولدت الانثى ايساوي الفان  
 هنما رهن بجميع المال فان ماتا لم يسقط شيء من الدين وانفتك الرهن  
 واحدة منهما حتى يودي المال كله ولو هلك الراهن والرهن قائم في يده  
 قبل ان يورده على المرتهن فالمرتهن احمق به من سائر الغرما ولو اوجب  
 الراهن للغير حقا في الرهن باذن المرتهن كالاجارة والبيع والهبة فقد  
 خرج من الرهن ولا يعود الا بعقد مستدا واذا مات الراهن كان المرتهن  
 اسوة الغرما فيه **باب الزيادة في الرهن اذا رهن**  
 عبدا ايساوي الفان ثمر زاد في الرهن امة ايساوي الفان الزيادة  
 جائزة عندهم وذكر القدوري ان عند من يحرر ويجوز ويقسم الدين على  
 قيمة الماويل يوم قبض وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فان كانت قيمة  
 الزيادة خمس ما به كان في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين  
 ولو قبض الرهن في يده بان كانت جارية ايساوي الفان عورت  
 والدين الف ثم زاده الراهن عبدا ايساوي الفان فقد ذهب بالاعوراد  
 نصف الدين وبقي النصف فيقسم على قيمة الجارية عورا وعلى الزيادة

اثلاثا وكذلك لو كان قصا الراهن المرتهن خمس ما به ثمر زاد في الرهن عبدا  
 قيمته الف فله الزيادة بلحق بالحسن ما به الباقية فيقسم على نصف  
 قيمة الرهن وهو خمس ما به وعلى الزيادة اثلاثا فان اعورت الجارية قبل  
 ان يرد ثم زاد قسم ما يتان ويحسب على نصف الامة عورا وعلى الزيادة  
 على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الامة العورا ولو ولد  
 الامة المرهونة ولد قيمته الف ثم زاد عبدا قيمته الف فالعبد رهن  
 بنصف الالف ولا يحسب بالولد ولو مات الولد لم يلتفت الى ذلك  
 وكذلك لو ازاد دية قيمته او ولدت هذا الولد ولد افا يحكم في حق  
 العبد الزيادة لا يتغير فيقسم على الجارية والزيادة نصفين ثم ما اصاب  
 الام يقسم عليه وعلى ولدها وكذلك لو زاده قبل حداثته الولد ولو  
 زاد المرتهن الراهن في الدين على ان يكون الرهن رهنا بالاول والزيادة  
 لم يجر في قول ابي حنيفة ومحمد وقائ ابي يوسف يجوز واذا ولدت الامة  
 المرهونة ولد اتم ماتت ثم زاده الراهن عبدا قيمته الف فالولد  
 والعبد رهنا جميعا بخمس ما به فان مات الولد اخذ العبد بغير شيء  
 ولو مات العبد الزيادة بعد موت الولد في يدي المرتهن لم يكن عليه  
 من ضمان ذلك ما قليل ولا كثير وعن ابي حنيفة انه اذا ولدت الامة  
 المرهونة ولد ايساوي الفان الراهن زاد غلاما فقال هذه زيادة  
 لك مع الامر بهذا الشرط ضايع ولو زاد مع الولد فله زيادة في الولد  
 خاصة فان هلك الولد لم يكن الغلام رهنا وان هلك بعد ذلك  
 هلك بغير شيء **باب رهن الفضة بالفضة الاصل**  
 انه اذا هلك الرهن وهو من جنس حقه كان هالكا بالدين ويصير هو  
 مستوفيا لحقه باعتبار الوزن دون القيمة في قول ابي حنيفة حتى لو  
 كان الوزن مثل الدين وقيمته اقل منه فهلك سقط كل الدين وقال  
 ابو يوسف ومحمد يضمن القيمة من خلاف الجنس واذا انكسر الرهن عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف يضمن القيمة ولا يرمان لجعل بالدين حالة  
 الانكسار ويجر جعله بالدين اذا لم يكن فيه ضرر بالراهن والمرتهن  
 ولا يودي الى الربوا ويأني هذا الاصل اذا رهن قلبا وزنه عشرة  
 وقيمته عشرة والدين كذلك فهلك بهلك بالدين اتفاقا ولو انكسر  
 ضمن القيمة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يجعل بالدين وان



كانت قيمته ثمانية فهاك فعند ابي حنيفة يهلك بالدين وعندهما يضمن  
 القيمة من خلاف الجنس ويرجع بحقه ولو انكسر ضمن القيمة بالاتفاق فلو  
 كانت قيمته اكثر من الوزن اتى عشر الدين عشرة فان هلك هلك بالدين  
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يضمن المرمم خمسة اسداسه  
 القلب من الذهب ويرجع بدنه ولو انكسر فبقيت القيمة احد عشر او عشرة  
 او اقل من ذلك ضمن القيمة عند ابي حنيفة واخيه الرواسيين عن ابي  
 يوسف وقال محمد ان نقص من القيمة درهم او درهمان فلا ضمان على المرمم  
 وان كان النقصان اكثر من ذلك فله ان يجعله بالدين وان شاء افكه  
 وقبل على قوله له ان يضمنه فان كان الدين عشرة والوزن ثمانية و  
 اقل من وزنه ستة فهاك يهلك بثمانية عند ابي حنيفة وعندهما يضمن  
 القيمة من خلاف الجنس ولو انكسر ضمن القيمة بالاتفاق ولو كانت القيمة  
 مثل وزنه فهاك هلك بمثل وزنه في قولهم ولو انكسر ضمن القيمة في  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد له ان يجعل بمثل وزنه من الدين  
 ولو كانت القيمة اكثر من وزنه وكانت تسعة او عشرة فهاك فعند  
 ابي حنيفة يهلك بقله وزنه ثمانية وعندهما يضمن القيمة وان انكسر  
 ضمن القيمة في قولهم ولو كانت قيمة اكثر من الدين فكانت اتى عشر  
 فهاك يهلك بثمانية في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يضمن خمسة  
 اسداسه ولو انكسر فخرج مضمون عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
 يضمن خمسة الاسداس وعند محمد يضمن النقصان الى الامانة فان  
 انقص اكثر من ذلك جعله بالدين ان شاء ولو كان وزنه اكثر من الدين  
 فكان اتى عشر وقيمة مثل الوزن فهاك سقط الدين والزيادة على الدين  
 يهلك امانه بالاتفاق ولو انكسر ضمن خمسة اسداسه عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وعند محمد له ان يجعل خمسة اسداسه بالدين ولو كانت  
 القيمة احد عشر فهاك سقط الدين خمسة اسداسه والزيادة امانة في قول  
 ابي حنيفة وكارواية عنهما في هذا الفصل ولو انكسر ضمن خمسة الاسداس  
 في قولهم ولو كانت القيمة مثل الدين عشرة فهاك هلك خمسة اسداسه  
 بالدين عند ابي حنيفة وعندهما يضمن خمسة اسداسه ويرجع بحقه ولو  
 انكسر ضمن خمسة اسداسه عند ابي حنيفة وعندهما يغرم جميع الدين  
 ولو كانت القيمة اقل من الدين فكانت ثمانية فان هلك ذهب خمسة

اسداسه بالدين في قول ابي حنيفة ولو انكسر ضمن خمسة اسداسه وعند  
 يضمن القيمة في كالتين ولو كانت القيمة خمسة عشر فهاك يهلك خمسة  
 اسداسه بالدين في قول ابي حنيفة وان انكسر ضمن خمسة اسداسه  
 وكل موضع يضمن المرمم بعض القلب بملك ما ضمن وبصير تركا فعلى  
 الرواية التي قال بان الشيوخ بطل الرهن بقطع القلب ويقرر فيكون  
 الباقي مع القيمة التي غرم عنها والرواية التي قال ان الشيوخ لا يمنع  
 المقتل المحتاج الى القطع باب الرجل يستعير الرهن  
 اذا استعار من انسان مئالا ليرهنه بدين على المستعير فذلك جائز  
 فان اطلق ولم يستمر ما رهنه به فله ان يرهنه بالقليل والكثير ولو  
 سمي له قلد لم يجز له ان يرهنه باكثر من ذلك ولا باقل مما سمي وكذلك  
 اذا سمي جنسا لم يجز ان يرهنه بجسده اخر فان خالف في القدر والصفة  
 الذي يسمى فهو ضامن القيمة التوب والمعيان ياخذ من يدي المرمم  
 وكذلك لو استعاره ليرهنه من انسان بعينه فله عند غيره وكذلك  
 لو استعار ليرهنه بالكوفة فله بالبيعة كان ضامنا ولو قبض  
 المستعير العارية فهاك في يده قبل ان يرهنه او هلك بعد ما افكه  
 فلا ضمان عليه ولو هلك في يدي المرمم وقد رهن على الوجه الذي  
 اذن فيه ضمن الراهن للمعيان قدر ما سقط عنه بهلاك الراهن من  
 الدين وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين ضمن الراهن بذلك  
 القدر ولو عجز الراهن عن الافتكاك فافكه المالك يرجع بقدر ما  
 كان يهلك الدين به ولا يرجع باكثر من ذلك بخلاف كانت قيمة الرهن  
 الفاقه لقيمة المألفين فافكه المالك بالدين لم يرجع على الراهن باكثر من  
 الف وليس للمرمم ان يمنع من قبض الدين من المالك ويجزى ان يقبض  
 ويسلم الرهن ولو اختلف الراهن والمعيان وقد هلك الرهن فقال  
 المالك هلك في يدي المرمم وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه  
 او بعد ما افكه فالقول قول الراهن مع يمينه ولو وكل الراهن قبض  
 الرهن من المرمم اخذ ان كان في عياله لم يضمن فان لم يكن في عياله  
 ضمن اذا هلك في يدي القابض وليس للمستعير ان يفتق بالرهن  
 ولا يستعمله في شيء قبل الرهن ولا بعد الافتكاك فان فعل ضمن ولو  
 استعمله قبل ان يرهنه ثم رهنه بمثل قيمته يرى من الضمان حين



رهنه وليس هذا كما اذا استعار العين لينتفع بها فخالف ثم عاد لا يبرأ عن الضمان وابعد اعل باج **اختلاف الراهن والمرتهن**  
 اذا ادعى الراهن انه رهن بمائة وقال المرتهن بالف فالقول قول  
 الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بمائة بجميع الدين الذي لك علي وهو الف  
 والرهن بساوي ذلك وقال المرتهن ارهننت بمائة والرهن قايماً  
 فقد روي عن ابي حنيفة ان القول قول الراهن ويتخالفان ونترادفان  
 فان ملك الرهن قبل ان يتخالفا كان كقول المرتهن وان انفقأ ان الرهن  
 كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن وكذا لو  
 كان في يدين فهلك احداهما فالقول قول المرتهن في قيمة الهالك والبينة  
 بينه الراهن في زيادة القيمة فكذا المرتهن اذا ادعى انه رهن منه  
 هذين الثوبين بالف وقال الراهن رهننت احدهما بيمينه حلف كل واحد  
 منهما على دعوى الآخر ولو اختلفا فقال الراهن رهننت هذا الثوب  
 بعشرة وقال المرتهن رهننتها واقاما البينة فالبينة بينة المرتهن  
 فان قال الراهن هلك في يدك وقال المرتهن قبضته فبي بغير  
 الرهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة ايضا  
 بينة ولو قال المرتهن بهما جميعا رهن بما ادعى وكذلك لو ادعى كل  
 واحد منهما انه رهن احدهما سوى الذي يدعيه الآخر واقاما البينة  
 فالبينة بينة المرتهن ولو قال المرتهن هلك في يدي الراهن قبل ان  
 قبضه فالقول قوله والبينة بينة الراهن ولو قال المرتهن رهننتي  
 هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهننت احدهما فالقول قول  
 الراهن والبينة بينة المرتهن ولو كان الرهن عبدا فاعور فقال  
 الراهن كانت القيمة يوم العقد الفان ذهب بالاعور ارجح مائة وقال  
 المرتهن كانت قيمته يوم الرهن مائة وزادت بعد ذلك فاعاد ذهب  
 ربع جفني فالقول قول الراهن والبينة ايضا بينة باج  
**الرهن بحمل مكانه رهن اخر** اذا رهن عند ايساوي الفان حيا  
 بجارية فقال خذ هذه مكان الاول ورد الي العبد فهو حايروا لاسقط  
 ضمان الاول حتى يردده والثاني امانة في يده حتى يرد الاول فاذا اقبل  
 ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الاول مائة وقيمة  
 الثاني الف والدين كذلك فهلك الهالك بالف وكذا اذا كانت قيمة

الثاني مائة وقيمة الاول الف فهلك الثاني في يده هلك بمائة  
**باج الرهن بعقده الراهن** الراهن اذا اعتق العبد  
 الموهون بعد عتقه موهراً كان او معسراً فان كان موهراً فلا ضمان  
 على العبد ويطالب المعتق بالدين اذا كان جالاً وان كان الدين موجلاً  
 غرم الراهن قيمة الرهن وكان رهناً مكانه وان كان المعتق معسراً فله  
 ان يستسعي العبد في اقل من قيمته ومن الدين وقال الشافعي ان  
 كان الراهن معسراً لم ينفذ عتقه وان كان موهراً انفذ وضمن ولو  
 اعتق المشتري ما استتراه قبل القبض وهو معسر لم يكن للبايع عليه  
 سعاية وذكر في المختار عن ابي يوسف قوله الاخر انه كان يسعي تجاراً  
 في الرهن واذا سعي الرهن بعد الاعاق فاحكام احكام المحرار ولو اقر  
 المولي انه رهن العبد من فلان وكذبه العبد ثم اعتقه المولي وهو  
 معسر لم يمتعه السعاية وقال زفر لا يلزم وكل سبي يسعي العبد فيه  
 يرجع به على المولي ولو دبر ضار مديراً وخرج من الرهن والسعاية في المديرة  
 مخالفة للسعاية في العتق من ثلثة اوجه احدها ان المديرة يسعي مع  
 يسار المولي والثاني انه لا يرجع على المولي والثالث انه يسعي بالتمام  
 بلع وقيل بان اذا كان الدين موجلاً لم يسع الا في مقدار قيمته ولو اعقب  
 المولي بعد التدبير وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع الا في  
 مقدار قيمته ولو ولدت ولد افاذ عاه المولي فهذا او التدبير سواء  
 وان ولدت بعد ذلك ولدا والراهن موهراً او معسراً لم يكن على الولد  
 من السعاية سبي فلما الولد الاول فان كان الراهن معسراً قسم الدين  
 على قيمة الامر والولد فيما يخص الولد سعي في اقل منه ومن قيمته فان  
 لم يسع الولد حتى مات كان للمرتهن ان يستسعي الام في جميع الدين  
 وذكر في الجامع الكبير انه اذا انتقصت قيمة الرهن في السعي فاعتقه  
 الراهن وهو معسر سعي العبد في اقل من قيمته يوم الاعاق ومن  
 المضمون حتى لو زادت القيمة فصارت الفين والدين الفان و  
 رهن كانت القيمة الفاسعي في الف وان انتقص عن الف سعي في  
 قدر قيمته ولو لم ينتقص في السعي ولكنه قبله عند قيمته مائة قدح  
 مكانه فالبايع رهن بجميع الدين فان اعتقه الراهن وهو معسر سعي  
 في قيمته مائة ولو لم يكن كذلك ولكن ولدت ولدا يساوي الفاً



فاعتقها المولى وهو معسر عيا في الالف ولد لولم يولد ولكن قلها  
 عبد قيمته الفان ففدفع بها ثم اعتقه المولى سعي في الالف والله تعالى  
 اعلم بالصواب **باب** الرهن يتصرف المرتهن باذن  
 الراهن وبغير اذنه اذا استعمل المرهون باذن الراهن خرج ضمان  
 الرهن حالة الاستعمال وله ان يرد الى ما كان فان رد عاد مضيقا  
 واذا اخطا الراهن في بيعك وهو ثوب وبه خرق فقال الراهن حدث هذا  
 في يدي المرتهن قبل اللبس او بعد اللبس وبعد ما رده الي يدي الراهن  
 وقال المرتهن لا بل حدثت هذه في حالة اللبس قال قول المرتهن  
 والبينة بينه الراهن ولو قال الراهن لم يلبسته ولكنه بخرق وقال  
 المرتهن لبسته فخرق قال قول قول الراهن ولورهن ثيابا بعشرة  
 وقيمتها عشرة فقال الراهن المرتهن احلب الشاة واشربه ففعل فلا  
 ضمان عليه فان ماتت في يدي المرتهن قسم الدين على قيمة اللبس  
 الذي شربه وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب اللبس  
 اخذه المرتهن من الراهن وكذلك ولد الشاة اذا كان لذن له في اكله  
 وكذلك جميع النما ولورهنه خاتما فجعله في خنصره فهو ضمان واليهين  
 واليسرى في ذلك سواء ولو جعله في بعية الاصابع كان رهنا بما فيه فان  
 لبس الخاتم فوق خاتم رجع الى المعادة فان كان اللابس ممن يتجمل بلبس  
 خاتمين ضمن وان كان لا يتجمل لم يضمن ولورهنه طيلسانا فلبسته لبسا  
 معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن قال محمد ولورهنه سيفين  
 او ثلثة فتقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين والله تعالى اعلم  
**كتاب** **الشفعة** الشفعة لا يجب الا في العقار  
 خاصة ويجب في الملك المستقل بعقد البيع وما بمعناه من الصلح والهبة  
 على مال ولا يجب في الصدوق واجرة المنازع وقال الشافعي يجب ولو تزوج  
 امرأة على دار على ان ترد المرأة عليه الفلا شفعة في شيء من الدار في  
 قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب الشفعة في خمسة الف والشفعة  
 واجبة في العقار فيما يقسم وفيما لا يقسم كالحجر والبر والزهرة  
 والذرة والصغار وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم ولو كان في البيع  
 شرط الجوار للبائع فلا شفعة فيه وان كان اسقط البائع الجوار وجبت  
 الشفعة ولو كان الجوار للمشتري فله الشفعة قبل اسقاط الجوار وخيار

الرؤية والعيب لا يمنع الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد ما دام حق البائع  
 في النقص قائما فاذا سقط حقها في النقص كان للشفيع ان يأخذ به قيمته  
 يوم قبض بخوان يتصل بالبيع زيادة تمنع النقص او يزول ملك المشتري  
 بان باعه بغير صحيحا امتنع النقص فالشفيع بالخيار ان يسأله ان يبيع  
 الثاني بالتمن المذكور وان سأل انتقص البيع الثاني واخذ بالبيع الاول  
 بقيمته وكذلك لو سأل المشتري بطل حق البائع في النقص في قول ابي حنيفة  
 والشفيع الشفعة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل حق البائع في النقص فلا  
 يثبت الشفعة وكل ما كان بغير بدل كالهبة والصدقة والميراث والوصية  
 فلا شفعة فيه ولو وجب على عوض لا شفعة فيه حتى يتقابضا ولو قبضه  
 احد عا دون الآخر فلا شفعة وقال زفر يجب الشفعة بالعقد واذا  
 وجبت الشفعة فان كان البديل من رفات الامثال وجبت بمثله  
 وان لم يكن من ذوات الامثال كالعبد والتوب وجبت الشفعة  
 بقيمته ولو وجب له عقار اخر غير عوض مشروط في العقد ثم عوضه  
 من ذلك دارا فلا شفعة في الهبة ولا في العوض واذا بيع شغل  
 عقار فلصاحب الشفعة وكذلك اذا بيع العلو وقال في الزيادات  
 في العلو اذا انهدم ثم بيع الشغل وجبت الشفعة لصاحب العلو  
 في قول ابي يوسف وقال محمد لا شفعة له وذكر في الزيادات  
 يضمن باع على عكر هذا الذي ذكره القدر ويرى فابنت الشفع عند  
 محمد وقال ابو يوسف لا يضمن وذكر في الزيادات يضمن باع علوا  
 فاحرق قبل التسليم بطل البيع ولم يحكم خلافا وقيل بان هذا قول  
 محمد وامام علي قول ابي يوسف يجب ان لا يبطل وما لا يجوز بيعه من  
 العقار كالأوقاف والخانات المسيلة فلا شفعة في شيء من ذلك  
 عند من يرى حوزا الوقف واهل الاسلام في استحقاق الشفعة وال  
 الذمة سواء وكذا الماذنون والمكاتب ومعتق البعض والنساق  
 الصبيان بمنزلة الاحرار الباعين والحضم فيما يجب للصبي او عليه  
 ولية الذي يتصرف في ماله فان لم يكن نصيب القاصي من شئ  
 ولذا لا يملك البعني واهل العدل في الشفعة سواءوا الشفعة على  
 عدد الركنين فليسوا الاضبا او كثر وقال الشافعي في قدر الاضبا  
 وصورتها واذا كانت الدارين ثلثة لا حد للثلث وللآخر النصف



وللثالث السدس فباع صاحب النصف نصيبه فاخذ الشريك  
بالشفعة اقتسما بينهما نصفين وقال الشافعي تقسمان اثلاثا  
والجار المستحق للشفعة هو الجار الملاصق ولا يعتبر الابواب وقربها من  
بائع دار او هو شفيعها فلا شفعة له سواء باع لنفسه او لغيره بحق الوكالة  
ولو استري دارا وهو شفيع فله الشفعة وكذلك لو كان وكلاهما شري  
وكذا لو باع عقارا وشرط الجار لغيره فامضى ذلك للغير البيع وهو شفيع  
فلا شفعة له ولو كان المشتري شرط الجار لغيره فاجاز وهو شفيع فله  
الشفعة **باب ما يستحق به الشفعة الشفعة يستحق**  
بتلته معاني بالشركة فيما وقع عليه عقد البيع او بالشركة في حقوق  
ذلك او بالجار وقال الشافعي لا شفعة الا بالشركة في نفس المبيع  
فيما يحتمل القسمة واذا اجتمعت هذه المعاني فاوفاها الشريك في نفس  
المبيع ثم الشريك في الحقوق كالشريك في السرب والطريق ثم الجار  
بعد ذلك فاذا سلم الشريك في الدار وجبت الشفعة للشريك في الطريق  
فان سلم وجبت للجار وروي عن ابي يوسف انه اذا سلم الشريك الشفعة  
فلا شفعة لغيره وروي عن ابي يوسف في دار بين رجلين ولو حل فيما  
طريق فباع احدهما نصيبه من الدار فالشفعة للشريك ولا شفعة لصاحب  
الطريق وكذلك في دار بين رجلين ولا حل في الدار بينهما  
وبين آخر باع منه فباع الذي له شريك في الحائط نصيبه من الدار والحائط  
فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في الحائط اولى بالحائط  
وهو جار في بقية الدار ولذلك لو كان مكان الحائط بين مشترك وكذلك  
ينقل بين رجلين ولا حل فيهما عليه على بنيه وبين آخر فباع الذي له  
نصيب في السفلى والعلو نصيبه مما للشريك في السفلى الشفعة  
في السفلى والشريك العلو الشفعة في العلو وعن ابي يوسف في علو دار  
الرجل وطريق فيها وبقية الدار لآخر فباع صاحب العلو العلو بطريقه  
وجبت الشفعة لصاحب السفلى استحسانا ولو كان طريق هذا العلو  
في دار رجل آخر فباع العلو فصاحب الدار الذي فيه الطريق اولى من  
صاحب الدار الذي عليه العلو فان لم يصاحب الطريق الشفعة في العلو  
جار ملاصق اخذ بالشفعة مع صاحب السفلى فان لم تكن الجار ملاصقا  
وبين العلو وبين مسكنه طابق من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى

السفل كان صاحب العلو فباعا بالجار وليس للشريك **باب**  
**طلب الشفعة** اذا علم الشفعة بالبيع فلا بد من الاستشهاد في الطلب  
على الفور عند اداء البيع الاصل وهو المنفوق من اصحابنا وروي عن محمد  
ان هذا على المجلس بمنزلة خيار المحنة وخيار القبول قال وهو صحيح  
الروايتين ولا يطل الا بما يدل على دليل الامعان وقال ابو بكر الرازي  
اذا بلغه الخبر وليس بحضوره من يشهد بقول انا مطالب بالشفعة  
حتى لا يسقط فيما بينه وبين الله تعالى ثم ينهض الى من يشهد والغا  
اذا علم بالشفعة فهو مثل الحاضر في الطلب وبعد ما شهد فله من  
الاجل مقدار المسافة فان لم يقدر ولم يوكلم من ياخذ بالشفعة  
بطلت شفيعته وروي عن ابي يوسف انه شرط حاله الاستشهاد  
تسمية المبيع وتحديد دار الشفعة الشفعة على طلب الشفعة ثم ترك  
للمنفوق فعند ابي حنيفة لا يسقط الشفعة بالتأخر حتى يسقطها  
بلسانه وهو احاديث الروايتين عن ابي يوسف وقال في رواية اخرى  
اذا ترك المخاصمة الى القاضي في زمان يقدر على المخاصمة فيه بطلت  
شفيعته ولم يوقت وقتا وقال محمد وزفر اذا احر المطالبه بعد الا  
شهر من غير عذر بطلت شفيعته واذا بلغ البيع بيع الدار لم يجب  
عليه الاستشهاد حتى يخبره رجلان او رجل وامرأتان في قول ابي حنيفة  
برواية محمد وفي رواية الحسن عنه حتى يخبره رجلان عدلان او رجل  
وامرأتان وقال ابو يوسف ومحمد يجب عليه ان يشهد اذا اخبره  
واحد من اهل دار او عبدا او صبي او امرأة وفي هذا اختلا فنهى عن ذلك  
الكامل وفي العبد اذا جنى جناية فاخبر المولى به فاعتق هل يصار  
مختارا او قالوا في المحنة اذا بلغ الخبر لم يعتبر العدد ولا العدالة  
وروي عن ابي حنيفة في المشتري اذا قال للشفيع قد اشتريت  
فلم يطل بطلت شفيعته وان لم تكن عدلا **باب**  
**طلب الشفعة** الشفعة انما يثبت بعقد البيع ويستفاد بالاستشهاد  
وتملك بالاختلاف فان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاء طلب  
من البائع او المشتري او الاستشهاد عند المبيع فان لم يبيع المبيع  
لم يصح الاستشهاد عليه ولو تعاقد البيع في غير الموضع الذي فيه  
الدار فليس على الشفيع ان ياتيها ولكنه يشهد عند الدار واذا طلب



الشفيع ان يقضي له بالدار والمبيع غير مقبوض لم يقض له حتى يحضر البائع  
والمشتري وان كانت الدار قبضت فالمخمس هو المشتري وحده ولا عبر  
حضر البائع فاذا اخذ الولد من يده دفع الثمن اليه ويكون العهد عليه  
وروي عن ابي يوسف ان المشتري اذا كان نقد الثمن ولم يقض الدار  
حتى يقضى للشفيع بحضورهما فانه يقبض الدار من البائع وينفذ الثمن للمشتري  
وعهد عليه وان كان لم يرد دفع الي البائع وعهد عليه وفيه ذكر في الاصل  
ان الشفيع اذا كانت جنب الدار والمتاقدان في السواد ولم يشهدوا  
شخص اليهما فهو تسليم وكذلك لو كان بحضورهما وشخص الي الدار ولو  
كان في غير مكان البائع والمشتري والدار فالي ائتم شخص لم يبطل  
شفيعته ولو حال بين الشفيع والاشهاد حائل لا يستطيع ان يصل  
الي ذلك فهو على شفيعته **باب ما يحرمه الشفيع** مما  
يبطل الشفعة اذا تساوى الشفيع الدار من المشتري او بينا له ان  
يؤليه اياه او استأجرها منه او اخذها من اربعة او معاقله وذلك  
بعد علمه بالمسألة فهو تسليم الشفعة ولو ضاع المشتري الشفيع من  
الشفعة على شيء بطلت شفيعته والصلح باطل ويرد على المشتري ولد  
اذا قال الزوج للمخيرة اختاري بيني بالف فاختارته لم يثبت العوض  
وبطل خيارها وكذلك العتق اذا قال اختاري ترك الفسخ بالف  
واختلفت الرواية بالكفاية بالنفس اذا ابطالها بعوض ففي احدى الروايات  
الكفاية باطله والعوض باطل كاي الشفعة وفي رواية اخرى الكفاية  
لا يبطل ولو باع الشفيع داره التي يشفع بها بعد الشرا بطلت شفيعته  
فان رجعت الي ملكه برده يجب تقضا او بغير قضا او بخيار روية  
او بخيار شرط فليس له ان ياخذ بالشفعة ولو باع الشفيع داره على انه  
بالخيار وبعد شري المشتري فهو على شفيعته ما لم يوجب البيع ولو باع  
الشفيع بغير فاسد وقبضه المشتري بطلت شفيعته ولو باع حزا  
من دار سايعا فله الشفعة بما بقي وكذلك لو باع بيتا او حجرة وذلك  
لا يلي الدار التي بطلت بالشفعة فان كانت مما يليها فان استعرت  
حدود الدار التي فيها الشفعة بطلت الشفعة وان بقي من حدها شيء  
ملازم لما بقي من الدار فهو على شفيعته ولو كان الشفيع شريكا وخارا  
فبائع نصيبه الذي يشفع به كان له ان يطالب بالشفعة بالخيار

ولو طلب الشفيع نصف الدار بالشفعة فهذا تسليم منه في الكل في قول  
محمد الا ان يكون طلب الكل فلم يسلم له المشتري فقال اعطني نصف علي  
ان اسلم لك النصف فان هذا لا يكون تسليما وقال ابو يوسف يكون  
تسليما وان قاله الشفيع ابتداء ولو سلم الشفيع الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم  
بالمسألة التسليم جائز سواء كان المشتري حاضرا او غائبا ولذلك لو باع دار  
التي يشفع بها بطل حقه سواء علم او لا يعلم واما مساومة الشفيع من  
المشتري واستجاره فانما يسقط حقه اذا كان عالما به فان كان التسليم  
قبل عقد البيع والتسليم باطل **باب ما يحرمه الشفيع** من  
يعقد البيع على خلاف ما وقع فيسئل اذا اخذ من الدار بيعت بالف  
فيسلم ثم علم انه اشتري باكثر فالتسليم جائز وان كان اقل فهو على شفيعته  
ولو اخذ من الثمن الف درهم فاذا هو ما بين دينار قيمته الف او اكثر صح  
التسليم وان كان اقل فهو على شفيعته وقال زفر له الشفعة في الوجهين  
ولو بين انما بيعت بمكمل او موزون او معدود غير متقاوت فهو على  
شفيعته وان بين ان باع بعرض ليس من دوان الامثال قيمة مثل  
الالف او اكثر فهذا تسليم ولو بلغ شرائض الدار فسلم ثم بين انه  
اشترى الجميع فله الشفعة ولو اخذ من الجميع ثم بين انه اشترى النصف  
فالتسليم جائز وهذا هو المشهور من الرواية ويروي على عكس هذا ولو اخذ  
ان المشتري ابد فسلم ثم بين انه عمر وهو على شفيعته ولو بين ان  
المشتري زيد وعمر وكان له ان ياخذ نصيب عمر ولو اخذ من الدار  
بيعته بالف فسلم ثم ان البائع حط عن المشتري خمس مائة وقيل الحط  
كان للشفيع الشفعة بمس مائة والله اعلم **باب ما يحرمه الشفيع**  
بالشفعة قال محمد وليس للقاضي ان يقضي بالشفعة حتى يحضر  
الشفيع بالمال فان طلب الاجل اخله يوما او يومين او ثلثة ولم  
يقض له بالشفعة فان قضى بالشفعة ثم اتي الشفيع ان ينفذ جنسه  
وذكر في الاصل ان المشتري ان يحبس الدار حتى يسوق في الثمن من  
الشفيع وكذلك وارثه اذا مات وعنده ايدل على انه قضى بالشفعة  
قبل حصار الثمن قال وظاهر رواية الاصل قوله ابي حنيفة واية يوسف  
قال محمد ولو لم يحاصر في الشفع بعد الاشهاد حتى مضى ثم بطلت الشفعة  
ولو خاصم الي القاضي وطلب الشفعة فقال له القاضي ادفع الثمن فاجره



لم يطل الشفعة ولو ضرب له القاضي اجلا وقال ان لم يأت بالتمري الى وقت  
 كذا فلا شفعة لك فلم يأت به بطلت شفعته وكذلك لو قال الشفع ان  
 لم اعطك الثمن الى وقت كذا فانما يري من الشفعة هذا صحيح وبطلت حقه  
 ان لم يفعل والله اعلم **باب** الدار بينا وكلها شفعها  
 اذا سلم بعضهم فللباقي الشفعة في الكل وان كان بعضهم عينا قضي بالدار  
 بين الحضور على عددهم ولا يعتبر من غاب ولو جعل بعضهم نصيبه لبعض  
 لم يصح وسقط حقه وقسمت على عدد من ياتي ولو كان احدهم حاضرا قضي له  
 بالجميع فان جاء اخر قضي له بالنصف وان جاء ثالث قضي له ثلث ما في اليد  
 كل واحد منهما فان اخذ الاول الجميع ثم حضر اخر فاراد اخذ النصف فقال  
 له الحاضر الذي اخذ الجميع انا اسلم لك الكل فاما ان ياخذ واما ان تدع  
 فليس له ذلك ولهذا الذي قدم ان ياخذ النصف ولو وجد هذا الحاضر  
 بالدار عينا بعد الحكم له فزده بقضا او بغير قضا قبل القبض او بعده ثم  
 قدم الغائب فليس له ان ياخذ بالبيع الاول لان نصف الدار وان اراد  
 الغائب ان ياخذ بالشفعة يرد الحاضر عليه ويدع البيع الاول فان كان  
 للرد بغير قضا فله ذلك وان كان بقضا فليس له ان ياخذ بالرد ولو كان  
 الشفع الاول علم بالغيب قبل الحكم له فسلم الشفعة ثم حضر الغائب فان  
 شأنا اخذ الكل وان شأنا تركه ولورد الشفع الحاضر بعد الحكم ثم حضر  
 شفعا اخر ان اخذ اثنى الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث  
 واحد يسقط حق الغائب بقدر حصه الحاضر ولو كان الشفع الحاضر  
 اشترى من المشتري ثم حضر الغائب فان شأنا اخذ كلها بالبيع الاول  
 وان شأنا اخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفعا  
 للدار فاشتراها الشفع الحاضر منه فان شأنا الغائب اخذ بالبيع الاول  
 نصفها وان شأنا اخذ الكل بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول  
 اجليا اشترها بالالف فباعها من اجني بالالفين ثم حضر الشفع والمشتري  
 حاضرا فالشفيع بالخيار ان شأنا اخذ بالبيع الاول وسلم الثمن الى  
 المشتري الاول والعهد عليه وان شأنا اخذ بالبيع الثاني والعهد على  
 الثاني ولو جاء الشفع والمشتري الاول غائب فاراد ان ياخذ من  
 الثاني بالبيع الاول فلا خصمه منه وبين الثاني في قول ابي محمد وحنيفة  
 حتى يحضر الاول فاذا حضر اخذ بالالفين الاول من الاول وزد الاول

١٤٢  
 على الثاني ما يقض منه وان اراد ان ياخذ بالبيع الثاني فله ان ياخذ  
 ولا يشترط حضره الاول وقال ابو يوسف له ان ياخذ من الذي في  
 يده ويدفع اليه الف او يقال للثاني ابيع الاول واخذ من الف او كذا لم  
 ولو لم يبعها المشتري ولكن وجهها او صدق بها على رجل فقبضه المولى  
 له ثم حضر الشفع لم يكن الذي في يده خصما في قول ابي حنيفة ونحوه وقال  
 ابو يوسف هو خصم ولو اشترى دارا بالالف ثم باعها بالالفين فعلم الشفع  
 بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فاخذ بحكم او بغير حكم ثم علم بالبيع الاول  
 فليس له ان ينقص اخذه ولو اشترها بالالف فزاده في الثمن الفاعلم الشفع  
 بالالفين ولم يعلم بالالف فان اخذها بالالفين بحكم ابطال القاضي الزيادة  
 وقضي له بالالف وان اخذها بغير حكم كان الاخذ بمنزلة شراء مبتدأ ولا  
 ينفي له حق بالشفعة ولو كان المشتري حين اشترى بالالف ناقصة البيع  
 ثم اشترى بالالفين فاخذ الشفع بالالفين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم  
 به لم يكن له ان ينقصه سواء كان بحكم او بغير حكم **فصل** ولو جعل  
 المشتري الدار التي اشترها مسجدا او مقبرة كان للشفيع ان ينقص  
 ما صنع وقال الحسن بطلت الشفعة ولو اوصى المشتري لاشنان كان  
 للشفيع ان ينقص الوصية وياخذ من الورثة والعهد عليهم ولو جعل  
 بيتا من داره مسجدا او مقبرة وجعل بابا الى الطريق فبيعت دارا في  
 جنبه فلا شفعة لورثة البيت بهذه الدار واذا اشترى نصف دار ثم علم  
 المشتري البائع فالقيمة ماضية وليس للشفيع ان ينقص سواها  
 القيمة بقضا او بغير قضا وروي عن ابي حنيفة ان الشفع ياخذ للنصف  
 الذي اصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المشفوع بها ولو  
 كانت الدار مشتركة بين اثنين فباع احدهما نصيبه وقاسم المشتري  
 الذي لم يبع ثم حضر الشفع فله ان ينقص القيمة **باب**  
 الشفع يطلب الشفعة في البعض واذا اراد الشفع ان  
 ياخذ بعض الدار المشفوعة دون بعض او ياخذ ما يلي من الدار دون  
 الباقي فليس له ذلك وياخذ الكل او يدع ولو اشترى رجل من رجلين  
 دارا فاراد الشفع ان ياخذ نصيب احدهما يعين لم يكن له ذلك  
 بقض او بغير قبض وان كان البائع واحدا والمشتري اثنين كان له  
 ان ياخذ نصيب احدهما دون الآخر في قولهم وروي عنه اذا كان



البائع اثنين كان للشفيع ان ياخذ نصيب احد الباعين قبل القبض  
وليس له ان ياخذ من المشتري نصيب احدهما بعد القبض ولو وكل رجل  
رجلين فاشترى كان للشفيع ان ياخذ ما اشتراه احدهما وان كان الموكل  
رجلين والوكيل واحد لم يكن له ان ياخذ نصيب احد الموكلين قال محمد  
انما انظر في هذا الى المشتري دون الموكل ولو اشترى عشرة لرجل كان  
للشفيع ان ياخذ من واحد او اثنين او ثلاثة ولو اشترى ديار صفة وحقة  
فليس للشفيع ان ياخذ احدهما دون الاخر سواء كانا متلاصقين ام لا  
اذا كان جارا لهما وقال زفر له ذلك فان كان الشفيع شفيعا لاحدهما  
دون الاخرى وقد وقع البيع صفقة واحدة فقد روي عن ابي حنيفة انه  
ليس له ان ياخذ الا الذي تجاوز به الحصة وكذا روي عن محمد في المتلاصقين  
اذا كان الشفيع جارا لاحدهما لم يجب له الشفعة الا فيما تملكه وكذا الا  
في المتلاصقة ليس بينهما طريق ولا منراهما في مناه فلا شفعة الا في  
القراج التي عليه خاصه وكذلك اذا بيعت القرية بدورها وارضها  
كان لكل شفيع ان ياخذ القراج الذي عليه وروي الحسن عن ابي حنيفة  
انه اذا كان شفيعا لقراج واحد كان له ان ياخذ القرية بأكملها واما حقة  
كلها فانه وهذا يدل على انه كان قول ابي حنيفة مثل قول محمد ثم رجع  
والله اعلم باجواب هذا المأثور البنا اذا اشترى دارا فهدم  
بناؤها ثم جال الشفيع فلاحق له في القبض ويقسم المهر على قيمة البنا  
منها وعلى قيمة الارض فما اصاب الارض احدها الشفيع بذلك  
وكذا لو نزع باب دار فباعه او هدم اجنبي ووجب الصمان في السو  
احرق البنا او عرف من غير فعله فلم يبق منه شيء اخذ بجميع المهر او بجزء  
ولو ابعد من نفسه قسم للمهر على قيمة البنا منه وما على قيمة الارض  
ولو باع المشتري البنا بغير ارض ولم يهدم حتى حضر الشفيع كان الحق  
بالبنا والارض فياخذ ويقض البيع في البنا وكذلك النيات والتمرد  
والنخل وكل ما لم ير ابل الارض والشفيع اولى به بالمهر الاول وما زاد الارض  
يفعل المشتري او يفعل غيره قسم المهر على قيمته صحيحا وعلى قيمة الارض  
وان كان من غير فعل احد فعلى قيمته ساظا واما المهر فان كانت في  
اصل البيع فهو كما وصفت من البنا والنخل الا انها اذا هلكت بافة سب أو  
سقط عن المشتري حصتها بخلاف البنا اذا احترق ولو اشترى في

يدي المشتري فصرم المهر وباعه فان الشفيع ياخذ جميع المهر ولا يكون  
للمهر حصنة وروي الحسن عن ابي حنيفة في الاجنبي اذا هدم البنا ولم  
يقدر عليه المشتري فهو بمنزلة ما لو هلك بافة سب أو بفة وان كان لا حج  
منه شيء وان كان يخرج فهو بمنزلة الا بدمر باب الرجل  
فشترى الارض والنخل وفيها ثمر او ايسر فيها اذا اشترى ارضا  
وتخلوا فيها ثمر او اشترط المهر في البيع كان للشفيع ان ياخذ كل ذلك  
بالشفيع ما دام متصلا بالحقسا فان جاوز ذلك فلا شفيع في المهر  
فان اخذها الشفيع وقعت المهر في يدي البائع قال محمد المهر لا  
للمشتري ولا يجاز له ولو كان البائع استهلك المهر واشتقت المهر  
لحوائج كان المستحق موصلا به بالمهر كان المشتري الجار ولو كانت  
المهر قائمة فقبض المشتري واستهلك المهر او هلك في يده سقط  
عن الشفيع حصته من المهر ولو وقع البيع ولا مهر في النخل ثم لم يبق  
يدي البائع قبل القبض كان للشفيع ان ياخذ جميع ذلك كله فانه  
وهو قائم احد الشفيع الارض والنخل جميع المهر ان شأوا وان اختلف  
البائع رفع عن المشتري حصته ولو هلك بغير فعل احد ولم يبق منها  
شيء له قيمة اخذها الشفيع جميع المهر ان شأوا ولو اضر في يدي  
المشتري فجال الشفيع والمهر في النخل فله ان ياخذ الكل بالمهر  
الاول لا يبراد عليه فان جره المشتري ثم جال الشفيع والمهر قائمة  
او مستهلكة اخذ الارض والنخل جميع المهر ان شأوا والزرع في الارض  
بمنزلة المهر في النخل ياخذ الشفيع مع الارض اذا كان متصلا به  
استحسانا فان حصص المشتري الزرع وكان عند البائع نصيبا  
مبذورا في العقد ثم حضر الشفيع فقد روي عن ابي يوسف ان  
المهر يقسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقع عليه العقد وهو  
نقل فاحد الشفيع الارض بخصتها وروي عن محمد في النواذر ان  
الارض تقوم وفيها الزرع ويقوم وليس فيها الزرع فيسقط عن  
الشفيع فيما بين ذلك قال محمد ولذلك المهر مع النخل يقوم النخل وفي  
المهر ويقوم وليس فيه المهر ولا يقوم المهر محذوره ولو كانت الارض  
مبذورة لم يطلع الزرع ثم اطلع حصصه المشتري فان عند محمد يقوم  
الارض بمذورة وغير مبذورة وعلى قول ابي يوسف يقسم على قيمة



الارض والمذروا لله اعلم بالصواب باب اختلاف  
السفينة والمشتري في الثمن اذا ادعى المشتري الشرا بالعين وقال  
السفينة بالف فالقول قول المشتري مع يمينه فان اقام جميعا البينة  
فالبينة بينة السفينة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة  
المشتري فان اختلف البايع معها والدار في يدي البايع او المشتري  
ولم يقدح الثمن فالقول قول البايع وبخالفان ويتراد ان يباخذ  
السفينة بما قال للبايع ان شأ ولو قال البايع بعث بالف وقال المشتري  
بالعين فالقول قول البايع فان كان البايع قبض الثمن لم يلق  
الى قوله وقد قيل اذا قال البايع بعث بالف وقبضت الميراث  
السفينة بالف ولو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلق الى قوله  
وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا كان المبيع في يدي البايع فاقبض  
الثمن ورعيه الف فالقول قوله واذا حط البايع بعض الثمن او ابرا  
اخذ السفينة بما بقي ولو حط جميع الثمن اخذ السفينة بجميع الثمن ولو  
هدم المشتري بنا الدار ثم اختلف هو والسفينة في قيمة البناء وانفقا  
في قيمة الساحة فالقول قول المشتري ولو اختلفا فيها فوميت  
الساحة الساعة والقول قول المشتري في قيمة البناء فان اقام  
البينة قال ابو يوسف قياس قول ابي حنيفة ان البينة بينة السفينة  
وقال محمد قياس قول ابي حنيفة ان البينة بينة المشتري قال ابو  
يوسف عن نفسه البينة بينة المشتري ولو اشترى دارا بعرض  
ولم يبقا يضا حتى ملك العرض او قبض الدار وحده استقص البيع  
فيما بين البايع والمشتري والسفينة بقيمة العرض فان  
اختلفا في قيمة العرض فالقول قول البايع فان اقام البينة  
اختلاف القياس على قوله ابي حنيفة وعند ابي يوسف على قياس  
قوله ابي حنيفة البينة بينة السفينة وعند محمد البينة بينة البايع  
باب السفينة للصغير واذا بيعت الدار وصبي  
شفيها كان لكل من له ولاية للمصرف في ما له ان يطالب بالسفينة  
ويأخذ له كلاب والجد والموصى فان سلم السفينة مع التسليم ولا  
سفينة للصغير اذا بلغ في قوله ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد وزفر لا يبيع التسليم والصبي على سفينة اذا بلغ وكذلك لو

سكت ولكن لو سكت واحد من هؤلاء عن الطلب كان الاختلاف في بطلان  
حق السفينة كما لا خلاف حالة التسليم وذكر في النواذر عن ابي  
يوسف اذا اشترى دارا وابنه الصغير شفيها كان له ان يباخذ  
لابنه الصغير بالسفينة فان لم يباخذ ولم لنفسه جاز ولو باع دارا  
لنفسه والله شفيها لم يكن له ان يباخذ بالسفينة واما الوصي اذا  
اشترى دارا لنفسه والصبي شفيها لم يسفينة فالصبي على سفينة  
اذا بلغ وكذا اذا باع والله اعلم باب الوكيل للمشتري  
الدار فيطالب بالسفينة اذا اشترى الدار لغيره فهو خصم للسفينة  
ما حد السفينة منه بالثمن ويكون العدة عليه فان كان الوكيل الدار  
الى الموكل فلا خصومة بينه وبين السفينة والخصم هو الموكل ولو قال  
المشتري قبل ان يخاصمه السفينة لم يترتب لوفاء ولم اليه ثم حضر  
السفينة ولو اقر بذلك بعد ما خاصمه السفينة لم يسقط الخصوم عنه  
ولو اقام البينة انه قال قبل الشراء انا وكيل فلان فلم يقبل بینه وروي  
عن محمد ان يقبل بینه لدفع الخصوم حتى المقر له باب المشتري  
بذني في الدار اذا اشترى بنا او عن من عرسا ثم حضر السفينة وطلب  
السفينة امر المشتري بدفع ثمنه وعرضه وسلم الساحة الى  
السفينة وقال الشافعي بخير من ان يباخذ الثمن وقيمة البناء والغرس  
الذي اخذ في او ترك وهو واحد الروايتين عن ابي يوسف ولو اخذ  
السفينة بالسفينة وبنيتم استحققت الدار امر السفينة بنقص البناء ولم  
يرجع على المشتري بقيمة البناء ان اخذ من ولا على البايع ايضا ان اخذ  
من يده بلا خلاف في رواية الاصول المشهورة وروي عن ابي يوسف  
انه يرجع بقيمة البناء ونظير هذا الجارية الماسورة اذا اشترىها  
رجل فاحد ها المالك القديم بالثمن واستولى لها ثم استحققت من  
يده يرجع على الذي اشترى خراهل الحرب بالثمن الذي دفع اليه ولم  
يرجع بقيمة الولد باب السفينة براد فيها سفينة  
ويصرف المشتري في الدار السفينة صبيح الى ان يحكم بالسفينة للسفينة  
وله ان يهدم ويأجر ويطلب له ذلك ولو اشترى دارا ولها سفينة  
فبيعت دارا الى جنب هذه فطالب بالسفينة وقضى له ثم حضر السفينة  
فقتل له بالدار الاولى بجواره وعصى الحكم في الثانية للمشتري ولو



كانه الاول جاز الدارين والمثله على حالها حكم بالاول بالدار الاولى  
وبالمصرف من الثانية وروي عن ابي يوسف فمن اشترى نصف دار  
ثم اشترى الاخر نصفها الاخرى فخاصه المشتري الاول فقصي له بالسفعة  
بالمصرف الذي لاجل الشراكة ثم خاصه جاز في الشفعتين جميعا فاجاز الحق  
بالمصرف الاول ولا حق له في المصرف الثاني وكذلك لو اشترى النصف  
الاول فلم يخاصه فيه حتى اخذ الجاز بالنصف الاول فالجازا حق ما  
التالي ولوان رجلا ورث دارا بيعت دار بجنبها فاحدها بالسفعة  
ثم بيعت دار الى جنب الثانية فاحدها بالسفعة ثم استحققت الدار  
الموروثه وطلب المتيقن السفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون  
الولد احق بالتالية قال ابو يوسف لو باع من نصف دار من رجل  
لمير بسفعة وقاسمه بامر القاضي ثم قدم السفعة ونصب البائع  
دارا بسفعة وبين نصيب المشتري فان هذا لا يبطل سفعة السفعة  
وقد روي عن ابي حنيفة بخلاف هذا ولو كان البائع باع نصيبه بعد  
المعينة قبل طلب السفعة السفعة الاولى ثم طلب السفعة فان قصي  
القاضي بالاجرة جعله بينهما وقضي بالاول وللولد افضي  
بالاول في الاول قصي له بالاجرة ايضا والله اعلم بالصواب  
**باب في المشتري والسفعة بخلاف فيما وقع عليه البيع**  
اذا اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العروة بالف درهم على حده  
والبناء بالف وقال السفيح لابل اشتريتها بالدين فالداري بينهما  
فالقول قول السفعة فان اقاما البينة ولم يوفوا وما بالبينة بينة  
المشتري في قول ابي يوسف وقال محمد بالبينة بينة السفعة وقال  
ابو يوسف اذا ادعى المشتري انه هو احدث البناء فالقول قول له  
السفيع البينة ولو اشترى دارين ولهما سفيع ملاصق فقال المشتري  
اشتريت واحدة بعد واحدة فانا شريك في الثاني وقال السفيع لا  
بل اشتريتها صفة واحدة فلي السفيع فبهما فالقول قول السفيع  
واذا اقاما البينة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا ولو قال المشتري  
وهب لي هذا البيت مع طريقه ثم اشتريت بغيره وقال السفيع لا  
بل اشتريت الكل فللسفيع السفعة فيما اقر المشتري انه اشترى ولا  
سفعة له فيما ادعى من الهبة وان اقاما البينة فالبينة بينة المشتري

في قول ابي يوسف ولو قال المشتري اشتريت نصفاً ثم نصفاً وقال السفيع  
اشتريت الكل صفقة واحدة فالقول قول السفيع ولو قال المشتري  
اشتريت ربعاً ثم ثلثة ارباعاً فلك الربع وقال السفيع اشتريت ثلثة ارباع  
او اربعة ارباع فالقول قول السفيع فان قال المشتري اشتريت صفقة واحدة  
وقال السفيع اشتريت نصفاً فانا اخذ النصف فالقول قول المشتري  
ويأخذ السفيع الكل او يدعي **باب في اختلافهم في صحة البيع**  
وهناك اذ انضاد قال البائع والمشتري على شرط الجاز للبائع في اصل  
العقد وانكر السفيع فالقول قول المتبايعين ولا سفعة للسفيع في  
قول ابي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وروي عنه  
ان القول قول السفيع ولو اختلف البائع والمشتري فادعى البائع  
الجاز لنفسه وانكر المشتري فالقول قول المشتري في المشهور  
من الرواية وروي عن ابي حنيفة ان القول قول البائع وروي عن ابي  
يوسف ان المشتري في البائع اذ انضاد وان البائع كان فاسداً وقال  
السفيع كان جائزاً فالقول قول السفيع وفي قول ابي حنيفة ومحمد لا تجب  
السفعة **باب في لو اشترى دارا فادعى السفيع في قول ابي حنيفة**  
الا خلا بالسفعة فانكر المشتري ان يكون الدار التي في يده السفيع  
مملوكة له لم يثبت السفعة السفعة حتى يقيم البينة انها ولده  
وروي عن ابي يوسف في احدي الروايتين ان القول قول السفيع  
والاحتجاج الى اقام البينة وهو قول في الروايات وفي ذكر عن ابي يوسف  
فمن ادعى على رجل دارا فاقام البينة ان هذه الدار كانت في يدي  
ابنه مات ويحيى في يده فانه يقضي له بالدار فان جابطلت السفعة  
بدار الى جنبها لم يقض بالسفعة حتى يقيم البينة على الملك والله اعلم  
**باب في ما اذا اشترى دارا فادعى السفعة واذا اشترى دارين فادعى**  
نافذ فاهله جميعاً كما في السفعة وهما اولي الجازان الملاصقتان  
وقال محمد اهل الدرب يستحقون السفعة بالطريق اذا كان ملكاً لهما  
وكان فبا غير هلك وقال ابو حنيفة في الدارين اذا كان بينهما طريق  
نافذ فلا سفعة لهما الجاز والملاصق والطريق النافذ الذي لا يمتنع  
به السفعة فالملك اهل له سره ويتعلق به حقوق جميع المالكين  
وكذا الميراث اذا كان بين امرجة فالشركة في الميراث اولي الجاز والملاصق



هذا اذا كان من اعظم ما يتعلق بحق الجماعة فاما الحد الفاضل بين الكبير  
 والصغير فبعد اني حينئذ وكما اذا كان يجري فيه السفن فهو كبير وان  
 كان لا يجري فهو صغير وعن ابي يوسف انه قال لا يستطيع ان احد  
 هذا احد وقال بعض اصحابنا اذا استرك فيه مائة فمادونه فهو صغير  
 وان كانوا اكثر من ذلك فهو كبير وقال محمد اذا سبق من هذا النهر من  
 مخرج فيه ارضون فاصحاب الربيع احق بما فيه بمنزلة سكه تبيع  
 فصورته اذا ربح من هذا النهر من ارض فبيعت ارض من ربح من هذا  
 النهر النازح فاهل النهر النازح احق بالسفعة من اهل النهر الكبير  
 وان بيعت ارض على النهر الكبير كان اهله واهل النازح مسؤول وقال  
 محمد في قراح واحد في وطه ساقية جارية تربي هذا القراح منها من  
 الجانبين فسبع القراح في استيعان احد هما يلي هذه النازحة من القراح  
 والاخر يلي الجانب الاخر قال في استيعان في القراح وليست الساقية  
 بحايطة ولو كانت هذه بحايطة القراح ويترتب من القراح خارجا من  
 هذا القراح قال اصحاب الساقية احق بالسفعة من الخارج حيه  
 باب السفعة بالخطان ومسئل ما روي عن ابي  
 يوسف لو ان رجلا له مسهل مائة دار بيعت كانت له السفعة بالجوار  
 لا بالشركة وليس المسهل كالشرب ولو ان حايطين دارين احدهما  
 بيع الحايط بينهما فاصحاب الشركة في الحايط او في الحايطين الجار وبقية  
 المدار باخذها بالجوار مع الجارين بينهما هكذا روي عن ابي يوسف وروى  
 وروي عن ابي يوسف رواه اخري ان الشريك في الحايط اولى بجميع  
 المدار ولذلك البيت في الدارين رجلين فباع رجل المدار فطلب  
 الجار السفعة وطلب الشريك في البيت فاصحاب الشركة في البيت  
 اولى بالبيت وبقية المدار بينهما قال ابو الحسن واصح الروايات عن  
 ابي يوسف ان الشريك في الحايط اولى ببقية المدار من الجار وذكر عن  
 محمد مسئلة يدل على ان الشريك في الحايط اولى فقال في حايطين دارين  
 وكل واحد منهما عليه حطب ولا يعلم ان الحايط بينهما الا بالخشب  
 فبيعت احدي الدارين قال ان اقام الاخر السنة ان الحايط بينهما  
 فحق احق من الجار وقوله احق من الجار طاهره يقتضي ان احق بالجميع قال  
 محمد لو اقي البائع قبل البيع ان الحايط بينهما لم يجعل له هذه السفعة بمنزلة

دار في يدي رجل اقرانها اخر فبيعت الى جبر دار فطلب المقر له بالسفعة  
 فلا سفعة له حتى يقيم البينة ان المدار داره وذكر في المشتق عن ابي يوسف  
 في رجل في يده دار عرف القاضي انها له فبيعت دار الى جبر دار فقال  
 الشفيع بعد البيع المدار التي فيها السفعة داري هذا القلان وقد  
 بعتهامه منذ سنة وقال هذا في وقت تقدر على احد السفعة  
 لو طلبها لنفسه قال لا سفعة له ولا المقر له حتى يقيم المقر له البينة  
 على الشرا او ذكر الحضاف في اسقاط السفعة ان البائع اذا اقر سهم  
 من دار المشتري ثم باع منه بقية الدار ان الجار لا يستحق السفعة  
 وقال بعض اصحابنا ان السفعة تجب ولا يبطل باقرار البائع استدل لا  
 بمسئلة الحايط وروى عن ابي يوسف فيمن اشترى حايطا بارضه ثم  
 اشترى ما بقى من الدار ثم طلب جار الحايط السفعة فله السفعة في  
 الحايط ولا سفعة له فيما بقى من الدار **مسئلة** ولو اشترى دارا فسلم  
 الشفيع السفعة ثم رد المشتري الدار بخيار ربه او شرط قبل القبض  
 او بعده او رد على بيع قبل القبض او بعده بقضا القاضي فلا سفعة  
 للشفيع بسبب الرد وان كان يعرفنا كان للشفيع السفعة وكذلك  
 الاقالة قبل القبض او بعده بمنزلة بيع جديد في حق الشفيع واذا  
 اشترى دارا بمن موجد فالشفيع بالخيار ان سأل اخذها باليمن خالا  
 وان سأل انتظر مني الاجل وليس له ان ياخذ بمن موجد واذا اختار  
 احدهما بمن حال كان اليمن للبائع على المشتري الى اجله وروى  
 عن ابي يوسف ان عبي عليه ان يطلب عند علمه بالبيع وان كنت الى حين  
 محل الاجل فذلك تسليم ثم يرجع عن هذا القول فقال اذا طلب عند  
 محل الاجل فله السفعة وان مات الشفيع قبل ان يفصح له بالسفعة  
 بطلت السفعة وقال الشافعي لا يبطل ولو ارث حق الاخذ واذا  
 باع المادون دارا وعليه دين والمولى شفيعها فله السفعة وان  
 لم يكن عليه دين فلا سفعة للمولى ولو اشترى دارا والمولى شفيعها  
 وعليه دين فلم يلاها السفعة وان لم يكن عليه دين فالملك للمولى ولا  
 معنى للاخذ بالسفعة واما الحايط فيما بيع ويشترى فهو مع المولى  
 بمنزلة الاجني وذكر في الاصل اذا شهد شاهدان ان البائع والمشتري  
 سلا السفعة للشفيع وشهد شاهدان ان الشفيع سلم السفعة فانه



تخفى بالدار الذي في يده المشتري او البائع كرجلين اختصما في دار  
 كل واحد منهما زعم انه اشتراها من الاخر فبين مسمي ولم يدكر محمد في  
 الاصل خلافا واذا ادعى دارا فانكر المدعي عليه ثم صاحبه من دعواه على  
 دار وجبت الشفعة في المصالح عليها ولا يجب في المصالح عنها واذا كفل  
 رجلا للمشتري على البائع بالدار ثم شهد ان المشتري لم يدار  
 الى الشفع لم يقبل شهادتهما ولو شهد ان الشفع لم يقبل  
 شهادتهما ايضا ولو شهد ان البائع ان الشفع لم يقبل الشفعة وان كان  
 البائع لم يسلم الدار الى المشتري لم يجز شهادتهما وان سلم جازت ولو لم يدر  
 ذي من ذي دار الجواز ان كان الشفع ذميا اخذ بمثل الجواز وان كان  
 الشفع مسلما اخذ بقيمة الجواز ولو باع المريض دارا بالدين تساوي  
 ثلثه الف ووارثه شفعها فلا شفعة له سواء اجازت الورثة او لم  
 يجزوا ولا خلاف في الاصل وفي الجاهل الكبير وقد ذكر القدر في  
 هاهنا خلافا واختلاف مذكوري في الوضايح من الاصل وذكر في الجاهل  
 الخلاف فيما اذا كان الابن مستريا واجبي شفعها فعند ابي حنيفة  
 لا شفعة للشفع ولا يصح البيع وعندهما البيع صحيح والشفع الشفعة  
 واذا كان للدار جازان احدهما غاب والاخر حاضر فحاضرهما حاضر  
 القاضي وهو لا يرى الشفعة بالجواز فابطل شفعته ثم حضر الغائب  
 فحاضر الى قاضي يرى الشفعة فعني له جميع الدار قال محمد ولو قال  
 القاضي اطلت كل شفعة يتعلق بهذا البيع لم يطل شفع الغائب  
 وقال محمد اذا بلغ الشفع بالبيع فبطلت شفعته اربعة اشهر فبطلت شفعته  
 وان ضل الكرم من ذلك بطلت شفعته وذكر محمد في الحجرة اذا كانت في  
 صلوة النقل فان زاد على ركعتين بطل جوارها وهذا محمول على  
 النقل المبني فاما النقل الرب الذي من سنة ان يكون اربعة اشهر  
 كالغرض ولا يطل جوارها ولو اشترى دارا لم يرها فبيعت الى غيره دارا  
 بالشفعة لم يطل جوار الروية ولو كان له فيها جوار شرط بطل وروي  
 عن ابي يوسف في بيت له عرفان احدكما فوق الاخرى والآخر في  
 طريق في دار اخرى وليس بينهما شركة في الطريق فباع صاحب البيت  
 في الاوسط بيته وسلم صاحب الطريق فالشفعة لصاحب العلو ولصاحب  
 السفلى جميعا وان باع صاحب العلو كانت الشفعة للاوسط ولو

لا شفعة

الباعل وقال ابو يوسف لا يكره الخيلة في ابطال الشفعة وقال محمد بكرة  
 ذلك اسد الكراهة وعلى هذا الاختلاف الخيلة في اسقاط الركن والله اعلم  
**كتاب البايح** قال الله تعالى احلت لكم بيعه الاغنياء  
 وهذا الاسم واقع على البقر والابل والغنم وما عداها الاغنياء من البهايمة  
 لا يجوز اكله نحو اكل لحم الجمل اهلية والبقا فاما لحم الخيل فعند ابي حنيفة  
 يكره وعند ابي يوسف ومحمد لا يكره واما الدجاج يباح اكلها والبط الكسرى  
 في حكم الدجاج واحل الله تعالى الاصطياد وذلك لا يدل على حل السواول  
 فقد حان السنه محظرة بعض ذلك والطبا وبقير الوحش وحرم الوحش خلال  
 وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وكل ذي خبث  
 من الطير فده والدار من السباع الاسد والذئب والتمر والفهد والغلب  
 والضبع والكلب والسمور البري والاهلي وعني رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن الخطفه وهو ما يحفظ في الفوا والحرارة وعني عن النهمية  
 وهو ما ينتهب على الارض كالزيب ويحويه وكره اصحابنا لحم الفيل والذئب  
 والفرس واليربوع وابن عمر وسواهم اكل جميع الفوا مما يكون سكناه في  
 الارض كالغار والاوراع ونسأما برص والقنادر والحيات وكل ما لا  
 دمر له كالزنبور والذباب وكل ما يدب وقد ورد النص باباحة  
 الجراد ويكره دواخل من الطير كالصقر والباري والشاهين والسنن  
 والعقاب ويكره اكل اللحم والبعثات وما ياكل الجيف من الطير  
 كالغراب الابيض والغراف ولا بأس باكل ما ياكل الحب وهو الذي  
 يشبه الزرع قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن العقيق فقال لا  
 بأس به فقلت انه ياكل الجيف فقال انه يخلط بشيء اخر فبنت من  
 اصله ان ما يخلط لا بأس باكله كالذجاج وقال ابو يوسف يكره  
 ولا بأس باكل الاربع وقال ابو يوسف للسنخار والفند والسمور  
 والدلق بيع كالغلب ويكره كل ما في البحر الا السمك وقال الشافعي  
 لا يكره وله في الصفح فوكان والسمك الطافي حرام وهو ما هو حرام  
 الله من غير سبب ومما مات من الحوا والروا وكذا الما ففند روايان  
 وقيل في سمك السمك سمكة انها ياكل وعن محمد في السمك اذا كان رأسها  
 على الارض والبقا في الما انها ياكل وان كان رأسها في الكرا والراس  
 في الما يكره وكل فاصناف السمك كلها حلال واما في جنين الناقة

ابتاعت



اذا خرج بعدد حاميها من حمار في قول ابي حنيفة وزفر والحسن وقال  
 ابو يوسف ومهر والسافعي كلب باس كله اذا تم حلقه وان لم يتم لم يكل  
 وقد ورد النهي عن اكل الحلاله وشرب لبنها وهي التي يغلب من اكلها  
 النجاسة واما الدجاج فلا يكره اكله وان تناول النجاسة وغنائه  
 حنيفة في الحلاله مجلس طلب ايامه وروي عن محمد بن ابي نعيم وقت وقال مجلس  
 حتى يتطيب وقال اصحابنا في جدي ان تضع يدين خبز يراى لا يكره اكله والله  
 اعلم بالصواب **صفة الذكوة** الذكوة على نوعين اختيارية  
 حاله القدرة وتعتبر في محل مخصوص سواء كان من جنس الوحي والافعال  
 وذكوة اضطراري حلل عدم القدرة وهو العقر في اي مكان من الذكوة  
 في البهائم وما فوق ذلك الى الجحش وقد ذكر في الجامع الصغير كلب باس  
 في الحلق كله اسفله واوسطه واعلاه والذكوة في الاوداج والاوداج  
 اربعة الخقوم والعرقان اللذان بينهما الخقوم والمري وبها الودجا  
 فان قرى ذلك اجمع فقد اكل الذكوة وروي عن ابي يوسف عن ابي  
 حنيفة انه اذا قطع اكثر الاوداج اكل اذا قطع منها من اي جانب كان  
 وهو قوله ابي يوسف ثم قال بعد ذلك لا ياكل حتى يقطع الخقوم والمري  
 واحدا لعرقين وكان ابو الحسن يحل قوله ابي حنيفة في اكثر على الاكثر  
 من كل واحد من الاربع وقال ابو حنيفة السنة في اهل الجوف في  
 غيرها الدج فان دح النافه اجزاء والحرايب الى ولكن لو خرب الشاة  
 اجزاء وقال ابو حنيفة اذا ضرب عنق جزر بالسيف فاباها وسمى فان  
 كان من قبل الخقوم فانه ياكل وقد اساء ولو كان من بها من قبل القفا  
 فان قطع الخقوم والاوداج قبل ان تموت اكل وقد اساء وكذلك هذا  
 في الشاة وكل ديمة فان ضربها من القفا فان مات قبل قطع العروق  
 لم ياكل وان كان بعد اكل ويكره للمذكي ان يتعد زيادة او نقصانا  
 او يكثر عنق قبل ان تموت او يسلخ قبل ان يبرد **باب**  
 التسمية على الذبحة اذا ترك التسمية على الذبحة لم يحل ولو  
 ترك فاسيا حل وقال السافعي يحل في الوجهين وقال مالك لا يحل في  
 الوجهين وكذلك الثاني اذا ترك التسمية عامدا لم ياكل والتسمية  
 مع حسن الوجع وعن ابي يوسف فمن اضح شاة لذبحة وسمى ثم  
 بدله فاسيها اصبح الاخرى فذبح بذلك التسمية الاولى لم يحز

ولو رمى صيدا في واه خطا واصاب احري وقتله فلا باس باكله وكذلك  
 ارسال الكلب بمنزلة الرمي بعير السمينة عند الارسل ولا يعتبر  
 وعلى هذا اذا ذبح ستانين بسمية واحدة لم ياكل التمني الثاني ولو  
 رمى سهما فقتل صيدا فلا باس وكذلك الكلب ولو رسل كلبا وترك  
 السمينة عامدا فلما مضى الكلب سمي ورجعه لم ياكل سواء انزجر او لا ولو  
 كان الكلب اتبع الصيد بنفسه ثم سمي ورجعه فان انزجر من رجعه حل وان  
 لم ينزجر لم يحل وقال ابو يوسف اذا احدث الكلب الصيد فاقطع بطنه  
 فادركه المرسل وبه روى من فليس علم ان يد كيه وينبغي على قول ابي حنيفة  
 ان يد كيه على كل حال والحيوة التي ليست بمتممة عنده في باب  
 الذكاة كالمستفزة حتى قال في المتردية اذا حث وفيها من اكلت  
 وقال ابو يوسف اذا كانت سفي اكثر من نصف يوم اكلت والا لم ياكل  
 وقال محمد اذا كان سفي قد را اضطراب المذبح لم ياكل فان بقيت  
 اكثر من ذلك اكلت ولو ذبحت شاة فاضطربت فوقع في ما فليأكل  
 باكلها ولو رمى صيدا فاصابه فوقع في الماء او على حجر لم ياكل وعن ابي يوسف  
 اذا انزل استعمل القبله في الذبح اجزاء وقد اساء وكان ابو حنيفة  
 يقول في التسمية مع الحسن فاذا فرغت فادع بالفضل وان سمي  
 بالذل لم يجز ولو قال اللهم اعزني لم يكن تسمية ولو اضح شاة  
 وسمى ثم اكل اساء او شرب ما لم تنقطع التسمية الا اذا كان فعلا  
 طويلا ولو سمي على السكين ثم رمى فاخذ غيره فذبح به لم ينقطع التسمية  
 ولو سمي على غيره ثم رمى بغيره لم ياكل ولو قال الحمد لله على سبيل التسمية  
 حار ولو نطق به الحمد لم ياكل ويكره ان يحزحل ما يريد ذبحه الى  
 المذبح وانما يصح ما يبرئ الشفرة فان بلغ النجاء وهو العرق الابيض  
 الذي في عظم الرقبة قبل ان يبرد وكذا السيل ولا يحرم الذبحة  
 ما يكره فعلة قبل ما يذبح ويؤكل وذكر مجاهد انه كره رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الشاة الذكوة والانبين والفيل والودد والمراره  
 والمثانة والدم قال ابو حنيفة الذكوة حرام والكره السنة فصل  
 الاله على ضربين قاطعة والذبيحة الذي يقطع فان كان جادا  
 حار الذبح به حديد كان او غيره فان كان كلبا وهو يقطع فانه  
 يكره ولو ذبح بظفر منزع او سن منزع حار ويكره وقال السافعي



لا يجوز ولا يصح الذكوة الا من مسلم او كفاي فان تحول الكفاي الى دين اخر  
نظر الى حاله يوم الذبح فان كان من اهل الكتاب حل ولا يعتبر ما كان قبل  
ذلك ولا يوكل ما ذبحه المحرم من الصيد ولا ما ذبح في الحرم من الصيد  
ومن ذبح وهو لا يعقل التسمية ولا الذبح ولا يضبط لم يحل وان كان  
يضبط ويعقل التسمية والذبح حل صبيحا كان او مختونا وامرأة او اما  
واما ذبايح الصائمين فيحل عند اي حنيف ولا يحل عند ما ولا يات  
بذبحه الا من المسلم والكفاي وبصاري بني تغلب واهل الكتاب من  
اهل الحرب والصيد اذا كان بين ابوين فانه يلحق بمن هو من اهل الكتاب في  
حل الذبايح والمنائح ولو ذبح النصارى واهل الذم ذبحته بغير الله تعالى  
فسمع كلامه لم يوكل والله اعلم **كتاب الصيد**  
الاصطلاح بالحوارح اذا كان معلما وبالات المناجاة ويعتبر كونه من  
الحوارح اما سباع او محلب ولا بد من الارشاد والتسمية عنده وكون  
المسل من اهل الذكوة واما الجرح فهو شرط على الرواية المشهورة فان  
الكلب او الناري اذا لم يخرج لم يحل وعن ابن حنيفة في الكلب اذا حق  
اي يوكل ومن شرطه ان يلحقه المسل او من يقوم مقامه قبل اقطاع  
الطلب او الموارى عنه ولا يكون الكلب معلما بالامساك عليها فان  
اكل من لم تكن معلما وقال الشافعي التعليم ان سمع الصيد اذا ارسل  
او حبس اذا ادعى اما البازي والصفر اذا اكل من الصيد فانه يوكل  
فلو خرج الصيد الكلب يوكل في ذمه اكل وان ادركه حيافا  
قبل ان يدبحه لضيق الوقت لم يوكل وقال الحسن بن زياد ومحمد بن  
سنان لم يوكل استحيانا وهو قول الشافعي ولو ادركه الصيد ولم يذبحه  
فان كان في وقت لولا اخذه امكنه ذبحه لم يوكل وان كان لا يمكنه ذبحه  
اكل ولو ادركه قد كاه رجل وما جرحه ذيب او سبع فادركه ذكوة  
قد كاه رجل عند ابن حنيفة فان لم يكن الحيوة مستقرة وكل بغير اربعة  
او ثمانية فصار ذكوة كالصيد لا يقدر عليها صاحبها فان ذكوتها  
ذكوة الصيد وروي عن محمد في البقرة والبقر اذا ذبح في المصير  
او الصحران ذكوة كونهما العقر فاما النشاة اذا ذبحت في الصحران ذكوة  
العقر وان بدت في المصير لم يحل بالعقر وما وقع فيها في قلب فلم  
يقدر على الاخراج ولا على ذبحه فان ذكوة ذكوة الصيد وذكر في المتقا

اذا صال

اذا صال على رجل فقتله وهو يريد بذلك الذكوة حل اذا كان لا يقدر  
على اخذه ومن قيمته وذكر في الزيادات اذا لم يخرج لم يوكل فهذا  
بدل على انه لا يحل بالكسر وروي ابو يوسف عن ابن حنيفة انه اذا كسر  
عضوا فقتله فلا بأس باكله ولو اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه  
فان ادماه حل والا فلا ولو ذبح سقاة ولم يسلم من دم فقد اختلف  
المناخرون فيه قال بعضهم لا يوكل وقال بعضهم يوكل **باب**  
**ما يعرض على امرئ من اكل** اذا ارسل المسلم كلبه واسمى ثم رزقه  
محمي سي او مرتدا ومحرم فان رزقه حره فاحد الصيد فقتله حل ولو  
كان المسلم ممن لا يحل ذبحته فزجره مسل فان لم يحل وكن اذا  
ارسل وترك التسمية عمدا فزجره مسل واسمى لم يحل ولو وجد  
التسمية من المسلم فزجره من لم يسم حل وكذا المسلم اذا ذبح فامر المحمي  
السكن بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح المحمي وامر المسلم بعله لم يحل ولو  
بتع الكلب الصيد بارشاك المسلم فبغته كلب اخر لم يرسله احد ولم  
يزجره بعد انتعاه او بيع او ذبح ومحب من الطير مما يجوز ان يعلم فيصا  
فرد الصيد على الكلب المرسل او هبته او فعل مما يكون معونة للكلب  
فاخذ الاول لم يوكل ولو لم يرد عليه ولكنه استبد على وكان الذي  
اخذه وهو الكلب المعلن وقتله فلا بأس باكله ولو رزقه على ادي او ذاب  
او طير حل ولو ابتعت الكلب على صيد ولا مرسل له فزجره مسل واسمى  
فان ابن حرام حل وان لم يربح حر لم يحل واذا ضرب الكلب  
الصيد فوقع ثم ضربه ثانيا فقتله اكل وكذلك لو ارسل كلبين فضر به  
احدهما فوقع ثم ضرب الكلب الاخر فقتله اكل وكذلك لو ارسل كلبا  
كل واحد كلبه فوقع احدهما وقتله الاخر فانه يوكل والصيد لصاحب  
الاول **فصل** في مخرج التعليم في الكلب وغيره وكان  
ابو حنيفة لا يجد فيه شيئا وقال اذا كان عالما فكل وروي الحسن  
عنه انه اذا ترك الاكل تلتا صار معلما وهو قول ابو يوسف  
ومحمد ثم عند ما لا يحل الناللة ويحل الرابعة وعشر راية الحسن يوكل  
الناللة واذا علم صار معلما في الظاهر واخذ صيودا ثم اكل بعد  
ذلك قال ابو حنيفة يحرم الصيود المتقدمه وقال ابو يوسف  
ويجوز لا يحرم ولا بد من التعليم بعد ذلك ويعود الامر الى الحالة الاولى

اذا صال



ولو اخذ صيدا فاكل من ثم بيع اخر فقتله ولم ياكل لم ياكل واحد منهما ولو  
 اخذ صاحبا الكلب قطعه والفاها الى الكلب فاكلها فهو على تعليمه  
 وكذلك لو رتب الكلب على صيد وهو في يدي صاحبه فاكل من قطعه  
 فهو على تعليمه ولو كان الكلب قبل ان ياخذ صاحبه لم ياكل ولو انتهب  
 من قطعه فاكلها ثم اخذ الصيد بعد ذلك ولم ياكل من شيئا لم ياكل ولو اكل  
 ما انتهب بعد ما اخذ الصيد واخذ صاحبه من فائه لم ياكل واذا ارسل  
 الكلب على الصيد في شيء فما اخذ في ذلك الفور وقتله فان لم ياكل ولم يكن  
 واحدا بعد واحد وان حم على احد مما طويلا ثم من اخر فقتله لم ياكل  
 وكذا اذا عدل عن الصيد حالة الارسل منه او يسره ويسا على غير  
 طلب الصيد وفتر عن سنته ثم استبع صيدا فاكله لم ياكل اذا رجره صاحبه  
 ففترج ولو ارسل هذا فاكل من عاده في ذلك فمك ساعه ثم اخذ الصيد  
 حل وكذا الكلب او الباري اذا سقط على شيء ثم طار فاكله لم ياكل وكذا  
 الراعي اذا رمى صيدا فما اصاب في سنته ذلك وجهه اكل فان لم ياكل  
 الرمح السهم الى ناحية اخرى يمينا او شمالا لم ياكل وروي عن ابي يوسف  
 ان حكم الارسل لا ينقطع بالتغير عن سنته يمينا او شمالا الا اذا  
 ارتد من ورائه ولو اصاب الرمح العنق يد السهم فدفع في ذلك  
 السنن اكل ولو اصاب السهم حائط او صخرة فخرج فاصاب صيدا  
 لم ياكل ولو رمى سهمين ثم رمى اخر فاصاب السهم الاول قبل ان  
 يصيب الصيد فرده عن وجهه فاصاب صيدا فان قصد الثاني  
 الاصطيا دخل وهو له فان لم يقصد الاصطيا لم ياكل ولو رمى  
 رجلا صيدا فاصاب ووقع الرميان به معا فلولهما وثب كل  
 فان اصاب سهم الاول فوقع ثم اصاب السهم الثاني فقتله قال  
 ابو يوسف ياكل والصيد الاول وقال زفر بن يونس وكذلك لو رمى  
 احدهما بعد الاخر قبل اصابه الاول فهو كمنهما معا فان اصاب  
 السهم الاول ولم يجره من الامتناع ثم رمى الثاني فهو للثاني  
 فان كان الاول اخرجه من الامتناع ثم اصاب الثاني فان مات من  
 الاول اكل وعلى الثاني ضمان ما نقصته جراحتة فان مات من  
 الجراحة الثانية لم ياكل ويضمن الثاني ما نقصته من جراحتة ويضمن  
 قيمته مجروحا جرحين وان مات من الجرحين لم ياكل وعلى الثاني

الاول نصف قيمته مجروحا جرحين ونصف ما نقصته الجراحة الثانية  
 وان لم يعلم باي الجرحين مات فهو كما لو مات منهما ولو قطع من اليد  
 شاة قطعة او من فخذها لم ياكل ذلك ولو ضرب صيدا بسيف فقطع  
 باسفين فانه ياكل المصنفين وان قطعه من ناحية الجرح اكل الماكن ولم  
 ياكل الاقل وقال الشافعي ياكل الكل ولو تعاقب العضو بجلده فان كان  
 بمنزلة ما بان لم ياكل وقال ابو يوسف اذا ضرب الراس فقطعة طولا  
 او عرضا فان كان ما بقي من الراس اكثر مما قطع اكل الصيد وما بقي عليه  
 من الراس وان كان سوا اكل الكل وروي عن ابي يوسف ان الراس يصفين لم ياكل  
 المصنف الثاني وروي عن محمد انه اعتبر المذبح فقال ان كان الذي  
 بقي الى المذبح اقل اكلها جميعا وان كان اكثر اكل الذي يلي المذبح وهو  
 قوله اي حنيغ وقال محمد اذا كانا سوا اكلهما **فصل** ومن مع  
 حيا فظنه صيدا فارسل كلبه او بانه او رماه سهم فاصاب صيدا  
 ثم تبين ان ذلك للحرس كان حسن شاة او ادي لم ياكل الصيد الذي  
 اصاب ولو كان ذلك للحرس صيدا ما كوله او غير ما كوله حل ايضا  
 اصاب وروي عن ابي يوسف انه اذا كان حسن خنزير لم ياكل وقال  
 زفر اذا كان حسن صيدا لم ياكل ولو لم يعلم ان الحرس حسن صيد او غيره  
 لم ياكل ما اصابه ولو ظنه ادميا فاصاب للحرس نفسه فاذا هو صيدا اكل  
 ولو رمى طيرا فاصاب صيدا وذهب المرمي ولم يدركه حتى ام مستأنس  
 اكل الصيد ولو علم ان المرمي اليه داحق ياوي البوت لم ياكل ولو رمى  
 بعرا فاصاب صيدا ولم يعلم ان البعير ناد او غير ناد لم ياكل حتى يعلم  
 ان البعير ناد ولو رمى سمكة فاصاب صيدا فعن ابي يوسف روايتان  
 في حل تناوله ولو ارسل باريا على طي وهو لا يصيد الطيا فاصاب صيدا  
 لم ياكل **فصل** ولو رمى صيدا او ارسل عليه كلبا فتوارى  
 الصيد عنه ثم وجد لم يكن بعد عن طلبه اكل استحسانا ولو قعد عن  
 طلبه لم ياكل ولو ارتد مع الرمي معني اخر حتى ان يكون التلف به  
 حصل لم ياكل ولو وقع على الارض فمات اكل استحسانا ودرج المتقا  
 اذا وقع على صخرة فاشتق بطنه او ثقل راسه لم ياكل ولو وقع على  
 حرف او جروجر ثم وقع على الارض لم ياكل وكذا اذا سقط على جبل  
 او على سطح او على شجرة ثم سقط على الارض فمات لم ياكل ولو وقع



على الجبل فاستقر عليه اكل ولوري صيدا على قله الجبل فاختنه ولم يستطع  
 اخذه فرمى فقتله ووقع لم يترك **فصل** السمك اذا مات  
 حشف انفه قال بعض اصحابنا انه لا ياكل طفا او لم يطف وممن من قال لا  
 ياكل الا الطائر وعن محمد بن السمكة يوجد في بطن الكلب قاله لياس بها  
 اذا لم يتغير وعن ابي يوسف في البسطة الذي يتخذ من شعر خنزير الما انه  
 لا يابس به وحيوان البحر طاهر وان لم يترك وكل ذي مخلب او ناب اذا لم  
 يكن محرم العين يجوز الاصطبا دبه اذا علم فتعلم وعن ابي حنيفة في ابن العرس  
 اذا علم فتعلم جاز وقالوا في الشد والذئب انه لا يجوز الصيد بهما لانه لا  
 يتعلم ولو تصور العلم جاز واما الخنزير فلا يجوز الاصطبا دبه والله اعلم  
**كتاب** الاضحية الاضحية واجبة عند اصحابنا رحمهم الله  
 عليهم الا في احدي الروايتين عن ابي يوسف فانها سنة مؤكدة وهو  
 قول الشافعي وسرط وجوها اليسار وذلك ان ملك عاين درهم  
 بعد منزله وخادمه وكسوته وما يتأتى به في منزله ويجب على المعتمدين  
 في الامصار والعري والبادي دون المسافرين وقال في الاصل يجب  
 الاضحية على الحاج يريد به المسافر فاما اهل مكة فتجب عليهم الاضحية  
 ولا يجوز دفع الاضحية في الامصار الا بعد صلاة الامام وكان في  
 غير المصر فانه يجوز اذا اطلع الفجر من يوم الاضحية ولا يجوز قبل ذلك  
 واما النحر فانه يوم الاضحية بعد طلوع الفجر وهو العاشر من ذي الحجة  
 والحادي عشر والثاني عشر يجوز من بهار هذه الايام ولها بها بعد طلوع  
 الفجر الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وروي عن ابي يوسف ان  
 الايام المعلومات ايام الترتيق والمعد ودات ايام النحر ويوم النحر  
 من المعد ودات وليس من المعلومات واما ايام الترتيق عن المعلومات  
 وليس من المعد ودات واليوم الثاني والثالث من المعد ودات والمعلومات  
 واذا مضت اوقات النحر فانه الذي كان اوجب سنة بعين اولئك  
 ليصحي بها فلم يفعل حتى مضت ايام النحر فصدق بها حجة ولم يجز اكل  
 منها ويصحي الغني عن نفسه اما عن ولده الصغير ففيه روايتان في  
 رواية يجب كصدقة الفطرو في رواية لا يجب واما الاولاد الكبار فلا  
 يصحي عنهم واما ابن الابن ففيه روايتان كما في صدقة الفطرو اذا  
 كان للصغير مال صحي عنه ابوه او وصيه من مال الصغير في قول ابي

يوسف

حنيفة وابو يوسف وقال محمد بن رافع يصحي من مال نفسه دون مال الصغير  
 واذا صح من مال الصغير اكل الصبي منه ما امكن ويتأتى بالبناء ما ينفع به  
 وعن ابي حنيفة في النحر اذا ولد له ولد في ايام النحر يصحي عنه ما لم يمض  
 ايام النحر وقال ابو حنيفة ليس على المسافر ان يدع عن نفسه وان كان  
 له اولاد مسافرين معه لم يصح عنهم وان كانوا معهم في مصر صح عنهم ولو  
 استحل الامام من يصلي تضعفه للناس في المصر فصلي في احد المسجدين  
 انما كان جاز وذكروا في الاصل اذا صلى اهل المصر جاز استحسانا ولو سبق  
 اهل المصر بالصلوة فصحي بعد ما فلا روية في الاصل وقال بعضهم يجوز  
 قياسا واستحسانا ولو حضر رجل من اهل السواد الصلوة وامر امله  
 بالصلوة جاز ان يدعها عنه بعد طلوع الفجر ولو كان مسافرا فصحي  
 عنه امله لم يجز الا بعد صلاة الامام وينظر الى موضع المذبح دون  
 المذبح عنه وكذا اذا كان في مصر واهله في مصر اخر فكتب اليهم ان  
 يصحوا عنه فانه يعتبر مكان الذبيحة وينبغي ان يدع بعد صلاة الامام  
 في المصر الذي يدع فيه وعن الحسن انه لا يجوز الاضحية حتى يصلي  
 في المصرين ولو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح واذا اخرج الامام والصلوة  
 لم يدع حتى ينصف النهار فاذا انصف دح قال محمد كان في الجاهلية  
 ذبايح يدعونها منها العقيقة ومنها الرجبية وهي شاة تدع في رجب  
 فياكون ويطعمون ومنها العترة كان الرجل اذا ولد له ناقة او  
 شاة اول ولد دح وذلك كله مستوخ بالاضحية وقال محمد في العقيقة  
 ان سافعل وان سالف يفعل **باب** ما يجوز في  
 الاضحية ولا يجوز ان يصحي الانسان من ابل والبقر والغنم الا  
 الحن من الصان اذا كان عظاما وهو الذي تمت سنة اشهر والتي  
 ابن سنة والحن من البقر ابن سنة والتي ابن سنتين والحن من  
 الابل ابن اربع سنين والتي ابن خمس هذه امة بذهب الفقهاء ويجوز البقر  
 والبقر عن سبع او اقل ولا يجوز عن اكثر من ذلك **فصل** ما يجوز  
 العور ولا مقطوع الطريق واما القطع في الاذن او الالية او الذنب  
 فان كان الثلث او اقل جاز وان كان اكثر لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف اذا بقي الاكثر جاز وان ذهب الاكثر او كفا سوا  
 لم يجز والعرج اذا كانت تحشي بنفسه الى المشك جاز وان كانت لا



تسمى له بحر وعن ابن يوسف في السكاك بحور وهي التي لا فرق لها فاما  
اذا لم يكن لها اذن لم بحر وان كانت صغيرة الاذن جاز وبحر البحر  
والنواهي المحبوبة اذا كانت اسمين وانما الهماوي في التي لا فرق لها  
روي عن ابن يوسف انه لا بحر والسنن كما اذن وروي عن ابي يعقوب  
من جاز وان كان اقل من النصف وقال ابو حنيفة الحنفى احب الي ولا بأس  
بما فيه سمة في اذنه ولا بحر في ذلك شئ من الحش وان كان متولدا  
بين الوحي والانسى فالمعتبر الام واذا اشتراك سبع في بحر او غير يرد  
القرية اجزاءهم اختلف الجهات او انفق وقال زفران انفق جهات  
القرية جاز وان اختلفت لم بحر ولو دمج احد من ميت جاز استحسانا  
والقياس ان لا بحر وهو روي عن ابن يوسف وان كان احدهم يرد اللحم  
ان كان ذميا يرد المصححة لم بحر عن احد من وكفى بالنية بالقلب ولا  
يعبر بالقول ولو اشترى اصحبة بمائة فحقت عند له بحر ان كان موسرا  
وان كان فقيرا استراه ان يكون الفقير واجب على نفسه اصحبة وكذلك  
اذا ماتت او سرق او حدث بها عيب يمنع الاجزاء عن الاصحبة فعليه مكان  
اخرى اذا كان موسرا ولو قدم الاصحبة ليدخ فاضطربت فانكسر رجلها  
او اصابته السكين عجز جاز استحسانا ولو دمج اصحبة رجل تغير امره  
اجزاء استحسانا ولو غلط رجلان فدمج كل واحد اصحبة صاحبه اجزاء  
عن كل واحد منهما اصحبة استحسانا وياخذها من الداخ وروي عن ابن  
حنيفة انه لا بحر وحلل كل واحد منهما وان شأ من كل واحد منهما الصا  
قيمة شانه ويصدق بتلك القيمة ان كانت مضت ايام البحر وروي  
عن ابن يوسف في البقرة يشترك في سبع ائمة يقتسمون اللحم ورونا  
فان اقسموها مجاز فذكره ولا بحر التحليل ولو امر المسلم الكفاي ان  
يدخ اصحبة فهو جاز وهو مكروه والافضل في دمج الاصحبة دمج الاصحبة  
ان يتولى صاحبها بنفسه ان كان محسن ذلك وان امر غيره لم يضره  
ويستحب حضور الاقربان دمج اصحبة فصل ويكره ان يخلط  
الاصحبة او بحر صوفها وينتفع به قبل الذبح وهذا في المساة التي فيها  
المعشر فاما الموزان عن اصحبة لم ينعين ولا بأس بالخلط او البحر  
وان دمجها في وقتها جاز ان يخلط لبنه وبحر صوفها وينتفع به ولم كان  
في ضرر وعملها لبن وهو محاف يصح ضررها بالمال البارد ولا ينتفع جلدها ولا

يعطيه

يعطيه من جرحها ردها ولو عمل بالجلد شئ ينتفع به في بيته جاز وان ولد  
ولدا دمج ولدها معها وقيل وهذا في المعسرة فان دمجها او دمج تصدق  
بقيمة او مائة ولو امسك اولادها حتى مضت ايام البحر تصدق بها  
ودكر في المسألة عن بحر ان الاصحبة اذا وضعت فدمج الى ولد يوم الاصحى  
قبل الامرا حراه ولو تصدق به يوم الاصحى فعليه ان يتصدق بقيمة  
ولا بأس ان يشترى عجل اصحبة مائة البيت وعن ابن حنيفة ان كان  
لا يرى ناسا ان يطعم الاصحبة ولا ياكل منها شئ ولو اقبل اصحبة بعد  
ما مضت ايام البحر او مضت قاصدا بعد ذلك تصدق بها ولم يصيب  
منها شئ او اذا دمج في ايام البحر فله ان ياكل ويطعم الغني والفقير  
ويستحب ان يتصدق بالثلث ولو باع الجلد ورق او ذهب تصدق به  
ولا بأس بان يشترى ما ينتفع به بمائة البيت والموت ولا يشترى  
خلا ولا ازارا ولو اشترى بقره يري ان يصحى بها ثم اشترى غيرها  
قال ابو حنيفة يكره ذلك وبحر يعم وقال بحر في الاصل ان فعل قبل ان  
يشترى كان احسن وهذا اذا كان غنيا واما الفقير اذا اوجب بالشر  
فلا بحر ان يشترى فيها وقيل في الغني اذا اشترى فيها بعد ما اشترى  
للاصحبة انه يتصدق بالتمر والله اعلم **كتاب الغنم**  
الغنيب على ضربين احدهما يتعلق به المائم وهو ما وقع على العلم والديانة  
لا يتعلق به المائم وهو ما وقع به الجهل من الغنم مال غيره وهو يطق  
انده او اشترى متاعا وهو يطق ان له صاحب اليد فقبضه وتصرف  
فيه او ملكه بوجه اخر يبدل او يغير يبدل ثم يبين انه مستحق فالام  
مرفوع عنه والضممان واجب في جميع الاحوال وما اخذ على وجه  
العدوان فهو اثم با حله وامساكه وعليه رد العين ان كان قايما وان  
كان هالكا فهو مردوان الامثال كالمكيل والموزون والمعدود والذي  
لا يتفاوت في المثل واما المعدونات التي لا يتفاوتت احوالها ويتفاوتت  
مثلها كالجور والبض ففيه المثل وقال زفران عليه القيمة وان يكن له مثله  
فيه القيمة وكذلك ما يباع عدة ائمة يختلف فيها الصغير والكبير ويتفاوت  
اجزاه كالسفر جل والبطيخ فعليه قيمته يوم عصبه ولا ينظر الى زيادة  
القيمة ونقصانها في السعر او في البدن بعد العصب وانما يجب ضمان  
المثل او القيمة اذا تعدى الرد في عمله او يعل غيره او يافد سماوية

٢  
٢  
٢  
٢



وما نقص من يده فزده ضمن ما نقص ولا يضمن النقص من السعر وبيان  
معرفه النقصان ان يقوم صحيحا ويقوم وبه العيب فيضمن قد رذلك  
وهذا كله فيما يجوز بيعه بخسبه متفصلا او بالاجور بعه متفصلا يجوز  
عصب حفظه فعصب عنده او ناقصه بغيره شيئا وان كسر الدائم او الدائم  
فصاحبه بالخيار ان شاء اخذ ذلك بعينه ولا يضمن له غير ذلك وان شاء تركه  
وضمه مثله فهو فيما هو من ذوات الامثال وقال الشافعي له ان يضمنه  
النقصان وان كان ناقصا او ذهب فانهم في الخيار ان شاء اخذ ولا  
شيء له غير ذلك وان شاء ضمه فتمت من خلاف الجنب وكذا انية الصبر  
والخاسر والسبب والرصاص اذا كانت ببيع ورأيت انية الذهب  
والفضة سواء العقار الذي لا يسطع بقله وتحويله لا يرضى عن العصب  
ولا يضمن بالاحتياط في قوله اي حيف ولين يوسف الاخر وقال محمد الشافعي  
يضمن وان تلف في شيء بفعل الغاصب بخلاف هدم بيتا او تهدم من كناه  
فعلية الضمان وقد ذكر محمد في الشاهد من تهدم الرجل بدار فقضى القاضي  
بشراءه ما تم رجعا ضما فتمت الدار ولو عصب ماله مثل ثم اختصما في  
طال انقطاعه عن ايدي الناس فان قال ابو حيف قال حكم على الغاصب  
بقيمته يوم يخيمون وقال ابو يوسف يوم العصب وقال محمد يوم  
الانقطاع ولو عصبه جوارا فزاد في يده خير عند الغاصب فباعه  
الغاصب وقلمه الى المشتري فان كان قائما اخذ صاحبه وان كان  
هالكا فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة يوم العصب وان شاء ضمن  
المشتري يوم القبط وليس له ان يضمن البايع قيمته زائدة بالبيع  
والسليم في قوله اي حيف وقال ابو يوسف ومحمد ان يضمن البايع  
قيمه زائدة بالبيع والسليم روي هذا الاختلاف ابن سماع عن محمد وذكر  
في الاصل مثل مدجهما ولم يدكر خلافا ولو اراد ان يضمن العبد المقتضى  
فصله الغاصب فعليه قيمته زائدة ولو ولد الحيوان في يدي الغاصب  
ولدفن في جوفها فان كانا قائمين كان للمعصوب من ان ياخذهما  
وان كانا هالكا قال كلام في الام على ما بينا واعاين الولد فيضمن القيمة  
بالبيع والسليم واذا استخدر عبد رجل بغير امره او بعته في حاجه او قاد  
داية له او ساقها او ركبها او حمل عليها شيئا بغير اذن صاحبها فهو  
ضامن لذلك سواء عطب في تلك الخدمة او غيرها ولو جلس على فراش

غيره او بساطه لم يكن غاصبا ولو دخل داره بغير اذنه وليس في الدار حد  
لم يكن غاصبا في قول ابن حيف وابن يوسف وقال محمد يصير غاصبا والله  
اعلم باجماع ما يلحق العبد الغصب فيجب على الغاصب  
فيما نهى واذا عصب جارية فانعت في يدي الغاصب او زنت او سرق  
ولم يكن فعلت قبل ذلك فعلى الغاصب ما ينقص بسبب البايع والسرقة  
وعيب الزنا وكذلك ما حدث من النقصان من عور او سبل او ما سببه  
ذلك فانه يضمن النقصان على ما مر ولو جعلت في يدي الغاصب من ثمن اخذ  
المالك ونقصان ذلك فاذا زال العيب في يدي المولى بان كان بيضا  
في عينها فارفع او عي فاقطع فان المولى يرد ما اخذ على الغاصب بسبب  
النقصان فاما اذا اخذت من الزنا فان ابا يوسف قال ينظر الى ما  
نقص الجبل وارسل عيب الزنا فيضمن المالك ولو دخل الاقل فيه وهذا  
استحسنه وروي عن محمد انه قال يضمن الامر من وهو القياس ولو  
ردها الغاصب حاملا فماتت من الولادة وبقي ولدها فان عند ابن  
حيف يضمن جميع قيمتها الغاصب وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن الا  
نقصان الجبل خاصة ولو سرق في يدي الغاصب او زنت ثم ردها  
على المالك فوطعت عنده او حدثت فان عند ابن حيف يضمن الغاصب في  
حد الزنا المالك مما نقصها الضرب ومما نقص الزنا واما في القطع في  
السرقة فضمن نصف قيمتها وقال ابو يوسف ومحمد يضمن نقصان السرقة  
ونقصان الزنا ولا يضمن ما نقص الضرب ولا القطع ولو ماتت الجارية  
من الولادة وبقي ولدها في يدي الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها  
يوم العصب ولا يضمن شي من الامر بالولد ولو جئت في يدي الغاصب ثم  
ردها على المولى فماتت في يده من ذلك الحي لم يضمن الغاصب الا ما نقص  
الحي في قولهم جميعا ولو جعلت عند الغاصب من زوج كان لها عند المالك  
فلا ضمان على الغاصب في ذلك وكذلك لو اجهلها المولى في يدي الغاصب  
ولو عصب جارية محبوبة او جلي او ابراج او مرض فمات من ذلك في  
يدي الغاصب فهو ضامن لقيمتها وذلك العيب ولو قبل في يدي  
الغاصب فتلا او جني جناية رده الى مولاه ويقال له ادفع بالجناية او افك  
ويرجع المولى على الغاصب بالاقل من قيمته ومن ارسل الجارية ولو لم يهلك  
مالا حوطب المولى البيع او الفداء ويرجع على الغاصب بالاقل من قيمته



وما اذى عنه من الدين ولو ولدت الجارية المعصوبة في يدي الغاصب  
وهلك الولد ردها ورد ما انفصله الولادة ولا ضمان عليه في الولد وفي  
الساق في ضمن ولو كان الولد قائما رده الولد مع الام فان كان في قيمة  
الولد قابضان الولادة الجارية وان لم يكن فيه وقال الحبر بقلده  
ومن الجارية وقال زفر والساق في الجارية ولو ماتت ومات ولدها في يدي  
الغاصب ضمن قيمة الام يوم غضب ولم يضمن قيمة الولد ولو كان الغاصب  
قبل الولد او باع ضمن قيمة الام فان انفصلت بالولادة مائة فالولد  
يساوي مائتين ضمن قيمة الام يوم الغضب ونصف قيمة الولد ولو  
غضب جارية شابه مضارت عجزا اخذها وضمن ما انفصل من القيمة  
وكذا الغلام اذا هرم ولو غضب عبدا قيمته الف مضارت الفين بربلا  
في البدر ثم قلده قاتل فالمالك بالخيار ان يضمن الغاصب قيمته يوم  
للعصب فان يضمن القاتل الفين فان ضمن الغاصب الفارج على  
عاقلة القاتل بالفين ويصدق بالفضل على الف ولو قتل العبد  
نفسه في يدي الغاصب ضمن قيمة الفا ولم يضمن بقية نفسه شيئا ولو  
غضب امره فولدت ثم قتلت ولدها وماتت ضمن قيمة الام الفا ولم يضمن  
قيمة الولد ولو غضب عبدا صغيرا او جارية ففكر ان كان المعصوب منه  
ان ياخذ وكذلك سائر الجوان ولو غضب جارية فاهدا فابكر ثديها  
عنه فهذا عيب ويضمن النقصان ولو كان عبدا مرد فخرج وجهه فليس  
بعيب والسبحي خمر عيب ولو غضب شاة باضار يضمن النقصان  
ولو غضب عبدا قاريا فقتل او كان جازا فقتل الجزار او شى علام  
الاعمال ضمن النقصان يقوم عالما ويقوم وهو الحسن في النقصان  
ولو اتى العبد في يدي الغاصب فاجعل على المولى ولا يرجع بالجل على  
الغاصب ولكن يرجع بما انفصله الا باقية في قول ابي يوسف وقال محمد  
يرجع على الغاصب بالجل والله اعلم **باب في رجل**  
نقص السبي في غير وصفه لا عيبه اذا غضب عصبه او ضار  
خلا او لبنا طيبا او ضار مخضا او عينا او ضار زيبا فان ابا يوسف  
قال المعصوب منه بالخيار ان يشاء اخذ ذلك بعينه ولا شى له غيره  
وان شأضمنه مثله ولو غضب ثوبا فقطعه فيصا او قبا ولم يخطه  
فالمالك بالخيار ان يشاء اخذ ثوبا فصا وضمنه ما انفصل القطع وان شأ

تركه وضمنه قيمة الثوب يوم الغضب ولو غضب شاة فذبحها فالمالك  
بالخيار ان يشاء اخذها ولا شى له غيرها وان شأضمنه قيمتها يوم الغضب  
هكذا روي ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وكذلك اذا سلخها  
ولدها ولم يشوها وقال محمد في الاصل ان يشاء اخذ الشاة وضمن النقصان  
قال هذا القول **اصح** ولو غضب بيرا ذهب او فضة فضاغه انا  
او شى او غيره دراهم كان المعصوب عنه ان ياخذ ولا يعطيه شيئا في  
قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا سبيل له على ذلك وعلى الغاصب مثل  
ما غضب ولو غضب حديدا فجعله انا فان كان يباع وزنا فهو كالفضة  
والخلاف فيهما سواء وان كان لا يباع وزنا سقط حق المالك ولو غضب  
حيوانا فكلبه وارزادته قيمته كان للمالك ان ياخذ ولا شى للغاصب وكذلك  
لو غضبه جريحا او مريضا فذاواه حتى يروى وكذلك لو غضب ارضا ففقد  
زرع او نخل او شجر فسفاه الغاصب او كان بخلافه وله وجه وقام عليه  
فهو للمعصوب عنه ولا شى للغاصب فيما انفق ولو جسد الزرع واحد البيرة  
او جز الصوف او طب اللبن واستهلك كان ضامنا كذلك والله اعلم **باب**  
**الغضب يتغير بعمل الغاصب اذا غضب خطه**  
فخطه كان الدقيق للغاصب ولا سبيل لرب الخطه عليه ويضمن خطه  
مثل خطه في قول ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف ثلث روايات احد  
مثل قول ابي حنيفة والثانية ان ملكه يزول ولكن الحق لا يشقط  
عنه حتى يصل اليه ضمانه فان مات الغاصب مع العيب له في دينه  
وهو احق من سائر العراوين رواه له ان ياخذ الدقيق وليس  
الغاصب من الضمان وقال الشافعي الدقيق ملك المعصوب في  
وعلى هذا اذا غضبه دقيقا فخره او غير لا فسخه او قطنه فخره  
او لحافه سواء او سميها فخره ولو غضبه ترابا فليس له او جعله  
اينة فان كانت له قيمة فهو كالخطه اذا طمها وان لم يكن له  
قيمة فهو له ولا شى عليه من الضمان ولو غضبه خطه فزرعها فغلت  
مثلها او تصدق بالفضل ولكن ان يبتاعها حتى يرضى صاحبه  
وقال ابو يوسف لا يتصدق بالفضل ولا يمكن الاستفاعة قبل  
اذا الضمان وقال ابو يوسف اذا غضبه ودبا فخره فصار  
تخلانكم الاستفاعة به حتى يرضى صاحبه ولو غضب ثوبا فضا



تخلأ جاز الانتفاع به كما قال في الخطة اذا رزعا وروي عن ابي حنيفة  
في الشاة اذا رزعا وشواها لم يبيع له ان ياكل او يعطي احدا حتى  
يضمن القيمة وان كان صاحبا غايبا او حاضرا لا يضمن بالقيمة لم  
يبيع له الاكل واذا ارى الغاصب قيمتها او ضمنه المالك او الحاكم  
او لراه منه جلا له الاكل ولو اراد المالك اخذ اللحم مشويا وابي اخذ  
القيمة لم يكن له ذلك ولو باع الغاصب اللحم بعد ما طبخه وشواه  
او وهبه او تصدق به جاز وقال زفر والحسن اذا طبخه او شواه  
فقد صار مستهلكا له وعليه القيمة وان ياكل ويطعم من شأري  
صاحبه بالقيمة ام لا ولو غصبه دقيقا فجعله خيرا فهو نظير الطحن  
ولو غصبه نفسه فحضرها تحت دجاج فهو بمنزلة رزق الخطة وكذلك  
لو غصب ربا فجعله في نهر كثير حتى غلب عليه البر ولو غصب اجرا  
او لبنا فبني به اسرجا يطله لم يكن له على الخاطئ سبيل وضمنه قيمته  
اجره ولنفه وكذلك لو غصب ساجده فادخلها في بناء سقط حيف  
المالك في الساحة وعليه قيمتها وقال زفر والشافعي ينقص البناء  
على المالك وكان ابو الحسن يقول المسئلة موضوع على ما اذا انا حو الي  
الساحة فاما اذا بنى على نفس الساحة سقط وهو اختيار الفقهاء  
جعفر ولو بيعت الدار في حوته او بعد وفاته كان صاحب هذه الدنيا  
اسوة القرم في الثمن ولو غصب درهما فجعله عروة مراده سقط حق  
المالك والله اعلم **باب الثوب يصبغ الغاصب**  
اذا صبغ الثوب بعصفر كان صاحب الثوب بالخيار ان يشأ من الغاصب  
قيمة ثوبه ابيض وسبيل له الثوب فان شأ اخذ الثوب وضمن له  
ما زاد العصفر فيه وان شأ ترك الثوب على حاله والصبغ فيه الفا  
فبطل الثوب وينقسم الثمن على قدر حقه ما لو صبغه اسود فادان  
عند ابي حنيفة ان يضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شأ اخذ الثوب  
وكأشئ للغاصب وقال ابو يوسف ومحمد السواد بمنزلة العصفر  
ولو صبغ بعصفر فأنقصت قيمته فان كانت قيمته ثلثين فعاد  
بالصبغ عشر قال محمد انظر الى ما يزيد هذا الصبغ في ثوب لا ينقص  
قيمته به فان كانت تزيد خمسة عشر للغاصب خمسة وكذلك السواد  
على هذا ولو كان صاحب الثوب غصب للعصفر وصبغ به فهو ضامن

بمثل ما اخذ فان لم يقدر ففصل في الاختلاف الذي ذكرنا فيما ينقطع  
من ابدى الناس وليس لصاحب العصفر ان يجلس الثوب في شيء  
من ذلك فالسواد في هذا الوجه بمنزلة العصفر في قول ابي حنيفة  
ايضا ولو وقع ثوب رجل في صبغ اخر فانصبغ به ولم يصبغه احد  
فان كان صبغة هو لرب الثوب ولا شيء عليه من قيمة الصبغ في قول ابي  
حنيفة وان كان عصفر او زعفران فرب الثوب بالخيار ان شأ اعطاه  
ما زاد الصبغ فيه وان شأ امتنع فباع الثوب ويضرب فيه ضا  
الثوب بغيره ابيض ويضرب صاحب الصبغ بقيمة الصبغ في ثوب  
الثوب وعندهما السواد والعصفر سواء وكذلك السمي مختلط بالسود  
فالسود بمنزلة الثوب والسمي بمنزلة الصبغ فاما العسل  
والسمن اذا اخلطوا فكلاهما اصلان واذا اخلط الزهر بالمسك  
فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وان  
كان ذهب لا يصلح بالخلط ولا يزيد قيمته كالادها المنقبة فهو هلاك  
ولا يعتد به ولو غصب ثوبا من رجل وصبغه بعصفر اخر ثم ذهب  
الفاعل ولم يعرف فالقول فيه كما لو اخلط بغير فعل احدا حسانا  
والقياس ان لا يكون لصاحب الصبغ على ما في الثوب سبيل ولو ان  
صاحب الثوب غصب العصفر وصبغه وباعه فلاحق لصاحب  
العصفر على المشتري ولو ان صاحب العصفر غصب الثوب وصبغه  
ثم باعه وفاب وحضر صاحب الثوب قضى له بالثوب ويستوفى  
من بكفيل ولو غصب ثوبا وعصفر الرجل واحد وصبغه كات  
للمالك ان يأخذ مصبوغا ويرى الغاصب من الضمان في العصفر  
والثوب استحسانا والقياس ان يضمن الغاصب عصفر امثله ثم  
يصير كانه صبغ ثوبه بعصفر نفسه ولو كان العصفر لرجل والثوب  
لاخر فزينا ان يأخذ له كما يأخذ الواحد ان لو كان له فليس له  
ذلك وقال ابو حنيفة اذا غصبه ثوبا فقتله او غسله فاصحاب  
الثوب ان يأخذوه ولا شيء للغاصب وعن محمد فممن غصب خوصا فجعله  
زنجيلا قال لا سبيل للمغصوب منه عليه ولو غصب ثوبا فشقها  
جزوا كان له ان يأخذ الجذوع ولو غصبه مصحفا فنقطه  
فضاحه بالخيار ان شأ اعطاه ما زاد فيه وان شأ ضمنه قيمته



غير منقوط في قول محمد وروي عن ابي يوسف ان صاحبه ياخذ ولا شيء  
عليه ولو قصر الغاصب التوب كان له ان ياخذ التوب ولا يعطيه شيئا  
ولو غصب دار فخصصها ثم ردها قبل لصاحبه اعطاه ما زاد التخصيص  
فيه الا ان يرضى صاحب الدار ان ياخذ الغاصب حصه ولو غصب  
من مسلم محررا فخلها فلصاحبه ان ياخذ وقال ابو حنيفة فمن غصب  
من انسان جلد ميتة فدبغه بشئ لا قيمة له فصاحبه اجره ولو القى  
صاحب الميتة ميتة في الطريق فاخذ رجل جلد ما فدبغ فلا سبيل  
لصاحبه عليه ولو غصب جلد ميتة ودبغه بشئ متقوم كالقرط  
والعقصر فلصاحبه ان ياخذ ويقوم له ما زاد الدبغ فيه ولو كان  
الجلد ديكافان دبغه بما لا قيمة له كما لما والرباب والشمس فلصاحبه  
ان ياخذ ولا شيء عليه ولو دبغ بما له قيمة فصاحبه بالخيار ان  
يتضمنه قيمته غير مدبوغ وان شأنا اخذ واعطاه ما زاد الدبغ  
ولو جعل الغاصب هذا الجلد ديكافا او دفترا او جرابا  
او فورا ولا شيء عليه المالك فان كان الجلد ديكافا فله قيمته يوم  
الغصب وان كانت ميتة فلا شيء له ولو غصب محررا لمسلم فاستهلكه  
فلا ضمان عليه ولو غصب عسيرا فصار محررا او خلا فله ان يضمه  
قيمة العسيران لم يقدر على مثله وان قدر على مثله فعليه المثل  
ولو غصبه محررا فخله ثم استهلكه فعليه كل مثله ولو غصب جلد  
ميتة فدبغه بما لا قيمة له فهلك عنده فلا ضمان عليه وان استهلكه  
ضمن في قولهم ولو دبغ بشئ متقوم فهلك عنده فلا ضمان عليه  
وان استهلكه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يضمن قيمته مدبوغا ويعطيه المالك ما زاد الدبغ فيه  
**باب الضمان بالخلط** ولو ادعى رجلان رجلا كل واحد  
منهما دراهم فخلط المستودع المالاين فلا سبيل لهما على اخذ الدرام  
واكل واحد منهما على المستودع مثل ما دفع اليه في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد بالخيار ان شأنا اخذ ذلك واقتسموا  
شأنتهما ولا يسع المودع اكل هذه الدراهم حتى يودي مثلهما  
الى صاحبه ولو لم يدر به طعاما حل له التناول ولو لم يدر به  
المغصوبه دنانير لم يجز له ان يتصرف في الدنانير ولو تزوج بها

امراة وسعة ان يطاها ولو اعتصب ثوبا فاشترى به جارية لم يسعه  
ان يطاها حتى يدفع قيمة التوب الى صاحبه ولو تزوج بالتوب لم يضمن  
امراة رجل له وطير ولو ادعى رجل شعيرا واخر خطه فخلط فهو ضامن  
لكل واحد منهما مثل حقه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان  
ياخذاه ويبيعهاه ويتبعها الثمن على قيمة الخطه فخلط به بالشعير  
او على قيمة الشعير فخلط به وعن ابي حنيفة فيمن خلط دراهم غيره بدينار  
نفسه لم مات كان المغصوب من باسوة الغرامة فلو صب ما في طعام  
فافسده وزاد في كفه فلصاحب الطعام ان يضمه قيمته قبل ان  
يصب فيه الماء ليس له ان يضمه طعاما مثله وكذلك اذا صب  
ما في دهن وزيت وعن ابي يوسف فيمن صب طعاما على طعامه  
فان كان طعامه اكثر كان ضامنا وان كان طعامه اقل لم يضر ضامنا  
ولم يضر مستهلكا **باب اختلاف الغاصب والمغصوب**  
منه واذا اختلف في عين المغصوب او في صفته او في قيمته وقت  
الغصب فالقول قول الغاصب ولو اقر الغاصب بما ادعى المغصوب  
منه لم يرد ذلك عليه او قال هو الذي حدث الغيب به لم يصدق  
الا بيمينه وان اقام المغصوب منه ان الدابة نفقت عند العامة  
من ركوبه واقام الغاصب البينة انه ردها اليه فالبينة بيينة  
المغصوب منه وعلى الغاصب القيمة وذكر في الاصل ان المالك  
اذا اقام البينة انه غصب الدابة ونفقت عنده واقام الغاصب  
البينة انه ردها اليه وانها نفقت عنده فلا ضمان عليه وروي  
عن ابي يوسف ان الغاصب ضامن ولو شهد وان الغاصب  
غصب هذا العبد ومات عنده وشهد فهو الغاصب انه مات في  
يدي المالك لم ينفع بيينة الغاصب وروي عن محمد في الاملا ان  
البينة بيينة الغاصب ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصب  
يوم الخبر بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم الخبر بمكة  
هو والعبد فالضمان واجب والله اعلم **باب الرجل**  
لغصب الشئ في بلد فخط اليه في غيره ولو غصب دراهم في بلدة  
او دنانير فطالته بها في بلدة اخرى فعليه تسليم وليس له ان يطالها  
بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب فيه عينا ثم اقبل في بلدة اخرى



والعين في يده والقيمة في ذلك المكان مثل القيمة في مكان الغضب  
 او اكثر فله المصوب من ان ياخذ فاوليس له ان يطالبه بالقيمة وان  
 كان السعر في هذا المكان اقل من السعر في مكان الغضب فالمصوب  
 منه بالخيار ان شا اخذ قيمة العين على سعر مكان الغضب وان شا  
 انظر ولو وجد في البلد الذي عصبه فيه وقد انقضى السعر لم  
 يكن له خيار ولو كان العين المصوب هالكه وموتت ذوات الامثال  
 فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغضب  
 او اكثر يرضى برز المثل وان كان في السعر في هذا المكان اقل لم  
 بالخيار ان شا ضمن قيمة العين حين عصب وقت الغضب وان  
 شا انظر ولو كانت القيمة في مكان المصوب اكثر فالغاصب  
 بالخيار ان شا اعطي مثله حيث خاسم وان شا اعطي قيمته حيث  
 عصب الا ان يرضى المصوب من بالتاخير وان كانت القيمة في  
 المكانين سواء كان المصوب منه ان يطالب بالمثل باج  
 ما يكون قبضا للغضب واذا حدثت المصوب من في الغضب  
 خذنا يصير به غاصبا ان لو وقع في ملك الغير كان قابضه ويبرأ  
 الغاصب من الصناعات بخوان يستخدم المصوب او بلبس للتوب  
 سواء عرف ذلك او لم يعرف ولا يكون الغاصب غاصبا بالغضب الاول  
 ابد الا ان يحدث عصبيا مستقبلا وكذا لو كان الغضب طعاما  
 فاكله المصوب فهو يعرفه ولا يعرف فقد يرى من الغاصب وكذا  
 لو اطعمه الغاصب سقط ضمانه وقال الشافعي لا يسقط ولو ان  
 المصوب من احد العبد من الغاصب للحاقه او التوب لا يفسد قبل  
 الغاصب الاجارة فان الغاصب يرى من ضمان العبد حين وجب على  
 العبد الاجرة بالاجارة ولو استاجر العبد لبيدي له حايط يسقط  
 ضمان الغضب حتى يمتد ي بالبناء ولو روج الجارية المصوبة من  
 الغاصب لم يبرأ من ضمانه في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 يبرأ ولو استاجر الغاصب لتعليم العبد عملا من الاعمال فذلك  
 جابر وهو في يدي الغاصب على ضمانه ان هلك ضمن وكذلك اذا استأجر  
 لعبد التوب المصوب ولو ان رجلا له كرا ان اغتصب رجل احداهما  
 او سرق ثم ان المالك اودع الغاصب او السارق الكرا الاخر فخلطه

بالكر الغضب ثم صاع ذلك كله ضمن الكرا الغضب ولا يضمن الكرا الوديع  
 من قبل الخلط ولو وقع الى انسان الفاء ودفعة فاخذ من سبيل النفقة  
 ثم رده بعد ايام الى موضعها فصاع فغلبه ضمان ما اخذ وذكر في الاصل  
 خلاف هذا ويحمل المسئلة على ان اخذ الخس ما به فطوب لا فخذ فصار  
 ضامنا لا يبرأ الا بالرد على المالك باج عصب الصبي  
 والمدبر والمكاتب وامر الولي ان اذا عصب صبيا حرام اهلكه فمن ضمانات  
 في يده فلا ضمان عليه ولو وقع من بيع او هبته حية فمات فعاقلة  
 الغاصب الدية ولو قتله انسان خطا في يدي الغاصب فلا وليا  
 ان يتبعوا ايهما شا واما الغاصب والقاتل وان اتبعوا الغاصب  
 رجع على القاتل وكذلك لو وقع عليه حايط او وقع في يرضى الغاصب  
 ورجع على الغاصب على صاحب الحايط ان كان ارشده عليه والمراد من هذا  
 رجوع عاقلة على عاقلة ولو قتله انسان عمد كان اوليا وبه بالخيار  
 ان شا واقتلوا القاتل وان شاوا اتبعوا عاقلة الغاصب بالدية  
 ورجعت العاقلة في مال القاتل ولا يكون لهما القصاص ولو قتل  
 الصبي انسانا في يدي الغاصب فزده على الولي وضمن عاقلة الصبي لم  
 يكن لهما ان يرجعوا على الغاصب بشئ ولو قتل الصبي نفسه او ابي على  
 شئ من نفسه فالغاصب ضامن له وكذلك لو اركبه دابة فالتى نفسه  
 منها وهذا قول ابي يوسف ولا يرجع الغاصب على عاقلة الصبي بما عزم  
 وقال محمد لا ضمان ولو عصب مدبر اقامت في يده ضمن ولو عصب امر  
 ولد فماتت في يده لم يضمن في قول ابي حنيفة ولو عصب له فماتت في  
 يده باقة على الوجه الذي بينا ان يضمن في الصبي الحر فان الغاصب  
 يعزم قيمته حاله في ماله فصل اذا عصب عينا ثم ادعى  
 هلاكها فانه يحس مدة يقع في الظاهر لو كان في يده لا ظهره او تقوى  
 بينه ولو قضى عليه بالقيمة بقوله ثم ظهر ذلك الشئ وقيمه مثل  
 ما قال الغاصب او اقل فلا يثبت لصاحبه عليه وان كانت القيمة  
 اكثر مما قال الغاصب فالمصوب منه بالخيار وذكر ابو بكر الرازي  
 من عند نفسه اذا ادعى الغاصب ان الزيادة حدثت بعد التضمن  
 فادعى المصوب من انها كانت قبله فالقول قول الغاصب واسو  
 استهلك مسل على ذي حرا او حرا ضمن القيمة وقال الشافعي لا



يضمن واكد ان لو ائلف على نضرا في صليبا ضمن قيمته صليبا ومنع الذي  
 من كل ما يمنع في المسلم الا ضرب الحجر والكل الحجر من ولو عتوا وصرى بالعبد  
 منعوا كما يمنع المسلمون واذا اجل الغاصب بدل العصب حاز وقال  
 زفر لا يجوز ولو ابر المعضوب من الغاصب من ضمان العصب وهي قائمة  
 في يد راسط الضمان وقال زفر لا يسقط عن اي يوسف اذا قال لا  
 عصبنا منك القام قال كما عشرة لو يصدق وقال زفر يصدق ووافق  
 العبي المصنوع لا يضمن بالعصب والاتلاف وقال الشافعي يضمن  
 ولو اجر الغاصب المعضوب فلا جرح له يصدق ولو فتح باب فقص  
 فطرد الطير لم يضمن وقال زفر يضمن وقال الشافعي ان طار من فوق  
 ضمن وان مكث ساع لم يضمن وعلى هذا الاخلاف اذا حل رباط الدابة  
 او فتح الباب ولو حل رباط الخبز فان كان دليبا ضمن وان كان السمن  
 جامدا فذاب بالسمن وسال لم يضمن وقال ابو حنيفة اذا كسر على  
 انسان برطبا او طبلا ضمن قيمته خشبا محبوا وذكر في المنتقى  
 خشبا الواحا وقال ابو يوسف ويحرم ضمان عليه ولو غضب شيئا  
 فباعه من اخر فاجاز المالك ولا يعلم باطاله فالبيع جائز في قول ابي  
 الاول وهو قول زفر ثم رجع عنه وقال بانه لا يصح حتى يعلم انه كان  
 قائما وقت الاجارة ولو احرق بابا محبوا عليه تماثيل منقوشة ضمن  
 قيمته غير منقوش تماثيل وان كان صاحبه قطع راس التماثيل ضمن  
 قيمته منقوشا ولو احرق بساطا فيه تماثيل رجال ضمن قيمته مصورا  
 ولو هدم برصا مصورا ضمن قيمة البيت والصبي غير مصور ولو  
 قتل جارية معينة خطأ ضمن القيمة غير معينة الا اذا كان القنا  
 نقضا في يضمن على ذلك ولو ان ارضا بين شريكين زرعا احدهما  
 فبنت الزرع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع الزارع مثل نصف  
 الدار ويكون الخارج بينهما جارا وان لم يثبت لم يزرع ولو بنت الزرع  
 فطلب الذي لم يزرع القيمة قسم وامر الذي زرع ان يقطع ما في  
 نصيب الشريك ويضمن نقضا ك الزراعة ولو غضب شيئا فغضب  
 منه اخر فزده على الاول بري فان حلك في يدي الثاني فدفع القيمة  
 الى الاول بري في الروايات المشهورة وروي عن ابي يوسف انه  
 لا يبرر الحاكم وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا باع الغاصب

للعبد

للعبد المعضوب فاعتق المشتري ثم اجاز المالك البيع نقد العتق مستحسنا  
 وقال زفر ومن فريقتا والله اعلم **كتاب الديارات**  
 القتل على نكته او وجه عمد وسنة عمد وخطا فاما العمد فهو ان يقصد  
 الضرب بسلاح او ما يجري مجراه في تفرق الاجزاء وتعلق بالقتل العمد احكام  
 المأم والفود عينا لا يعدل الى المالك الا بالصلح وقال الشافعي لو ولي  
 القتل العمد ولو الى المالك من غير رضا القاتل والكفارة في قتل العمد  
 وقاله الشافعي يجب الكفارة ومن حمله جرمان الميراث واما سبحة  
 العمد فهو ان يعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا يجري مجراه في تفرق  
 الاجزاء ولا يجب به القصاص في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومن  
 والشافعي سنة العمد هو ان يعمد الضرب بالهبة يقتل مثلها في الغالب  
 وان كان الهبة منقولة فهي غير له السيف ويجب به القصاص ثم عمد  
 ابي حنيفة يجب الدية تغلظه على العاقلة في تلك سنين قال في سنة  
 العمد الكفارة واما الخطا فقد يكون في نفس الفعل بخوان يقصد  
 شيئا فاصيب غيره وقد يكون في ظنه بخوان ظنه صيدا او حيا فاذا  
 هو مسلم ليس فيه اثم القتل وفيه الدية على العاقلة في تلك سنين  
 ويحرم الميراث ونوع اخر ويجري مجرى الخطا وهو للناس منقلب على  
 انسان فيقتله واما القتل بطريق التسديد نحو حفر البئر ووضع  
 الحجر فذلك يوجب الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة واخر مان  
 الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطا في جميع احكام وليس فيما دون  
 النفس سنة عمد فاجعل سنة عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس  
 والله اعلم بالصواب **باب معرفة مقدار الديارات**  
 والاروش اخلاف ان تعد بر الدية من ابل مائة ومن الدنانير الف  
 فاما الدراهم فهي مقدرة بعشرة الاف وزن سبع وقال مالك والشافعي  
 لشي عثر الفا قال زفر انما كانت الدية اثني عشر الفا وزن سنة وقال  
 ابو حنيفة الدية يقضى بها من اصناف من الابل والعين والورق  
 وقال ابو يوسف وزفر من اليفر ما بنا بقرة ومن الغنم الغامسة  
 ومن الخلل ما بنا حلة وذكر في المعاقلة ان اذا صاح على الكرم ما بين  
 بقرة او ما بين حلة لم يجر في قول ابي حنيفة فهذا يدل على ان قول  
 ابي حنيفة مثل قولها ودية المرأة على المصنف من دية الرجل وما دون



التقدي من المرأة في معتزة بدنية الخاطا الخماس عشر ومنت  
 مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون  
 جذع ودية سبعة العمد اربع خمسة وعشرون بنت مخاض وعشرون  
 بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذع وهذا قول  
 حنيفة واي يوسف وقال يجرى ثلثا ثلثون حقة وثلثون جذع  
 واربعون مائة تينة الى نازل عامها كلها حقة ودية الذمي والميتان  
 كدية المسلم وقال الشافعي دية اليهودي والفرسي اربع الف درهم  
 ودية المجوسي ثمان مائة والله اعلم بالصواب **باب**  
**الاعضاء التي يجب بكل عضو منها دية** هذه الاعضاء لينة اللسان  
 والحنك والذكر فاذا استوعب الالف جذعا او قطع المارث  
 وجذع فيه الدية الكاملة وكذلك الذكر اذا استوعب او قطعت الحنفة  
 وكذلك اللسان اذا استوعب او قطع من ما يدب الكلام كله وان  
 ذهب بعض الكلام ففيه حكومة عدل ومن اصحابنا من قال يقسم على  
 عدد الحروف فيجب من الدية بقدر ما فات والمعتبر الحروف اللواتي  
 تعلقت باللسان فاما الهوائية والحلقية والسفلية فلا يدخل في  
 القسمة **باب** المعاني التي يجب الدية فيها ليس  
 في النفس الدية وكذلك العقل والسمع والبصر والشم والذوق  
 والكلام في شعر الرأس اذا انقطع ولم يمت من الرجل والمرأة اذا  
 كانا حيين الدية كالمرأة وكذا الحية الرجل وقال الشافعي في حكومة  
 عدل وكان الفقيه ابو جعفر يقول انما يجب الدية في الحية اذا  
 كانت كاملة تتحل بها فاما اذا كانت طاقات متفرقة لا تتحل بها  
 فلا شيء فيها وان كانت غير موفورة لا يقع بها الكمال وليس  
 مما يشتر في فقر الخلوخ واما في العبد فقد ذكر في الاصل ان فيه حكومة  
 عدل وروي الحسن عن ابي حنيفة ان يجب كل الفقة والمرأة كالرجل  
 في تقويت منفعة الحس وتقويت الكمال واذا ضرب ظهر رجل  
 فصار لا ينزل فعليه الدية الكاملة وكذلك المرأة اذا افضاها  
 فصار لا يشتمسك البول والغائط او احدثها فقيه دية كاملة  
**باب** ما يجب فيه الدية على قدر ما في البدن  
 في العينين والاذنين والحاجبين والانيبين وتدي المرأة الدية

كاملة

كاملة وفي الواحد من نصف الدية وسواء ذهب ثوبان البصر دون  
 السخية او ذهبت مع السخية وسواء قطع اصابع اليد دون الكف او  
 مع الكف وكذا القدم وكذا اذا قطع الحية من تدي المرأة وسواء كان  
 بصره او ضربتين اذا كان قبل برونه او لم يبرن استيفاء العين الدية  
 وفي الواحد الربع وفي الاثنين النصف وفي الثلث الثلثة المارث اذا لم  
 يمت وكذا اذا قطع الحنك وفيه المشغرا و قطع اليد مع الذراع مائة  
 المفضل خطافي الكف والاصابع المدي وفي الذراع حكومة عدل في قول  
 ابي حنيفة ويجرى وقال ابو يوسف يجب دية اليد اعز وفي كل اصبع مائة  
 اصابع اليد والرجل عشر الدية والكل سواء افضل للبعض على البعض  
 وما كان من الاصابع فيه ثلث مفاصل ففي كل مفصل ثلث دية الاصبع  
 وما كان فيه مفصلان ففي الواحد نصف دية الاصبع وسواء ما قطع  
 من الاصابع او شل وفي كل السن خمس مائة والكل سواء المقدر والموجر  
 والشياب والاضراس والانياب فاذا اسودت السن في الضربة او اخرجت  
 او اخضرت ففيه المارث تاما وان اصغر في ففيه حكومة عدل  
 وقال زر بن حبث عقلها تاما وهذا بعد ان ينظر منه فان يمت  
 حرا او حرا او صفرا ففيه ما ذكرنا وفي السفين الدية وفي احد  
 النصف والعليا والسفلي سواء **باب** الشحاح ذكر احد  
 عشر شححة ولم يذكر محمد ثلثه من فقال اولها الكارحة وهي التي تسوق  
 للكمة الدامعة وهي التي يخرج من ما يشبه الدمع ولم يذكرها محمد  
 رحمه الله عليه ثم الدامعة وهي التي يخرج من الدم ثم الباصعة وهي  
 التي تبضع اللحم ثم الملاحة وتفسيره عند ابي يوسف ما يدب اللحم  
 ثم ما يدب الباصعة وعند محمد الملاحة قبل الباصعة ثم الشحاق  
 وهي التي تصل الى الجادة الرفيعة فوق العظم ثم الموصحة وهي التي  
 توصل عن العظم ثم الهاشمة وهي التي تسمى العظم ثم المنقلة وهي  
 التي يخرج من العظم ثم الامدة وهي التي تصل الى ام الدماغ وهي الجادة  
 فوق الدماغ ثم الدامعة وهي التي تحرق الجادة لم يذكرها محمد في  
 الموصحة القصاص في قواهم وما بعد الموصحة الا قصاص في قواهم  
 وما قبل الموصحة فقد ذكرنا في الاصل ان يجب القصاص وروي  
 الحسن عن ابي حنيفة ان لا قصاص وما قبل الموصحة يجب حكومة

3







في الخطا وفي العبد في ماله الجاني فان كانت الامنة بغير جنة فيها دية  
وان كانت اربعا لم يدخل اربس السباح في ضمان العقل اكثر من دية  
وكانت فيه دية وتلت في كل سنة تلت من ذلك ولو شج رجلا الى جاحيه  
موضعه فسقط الشجر ولم يثبت فعليه نصف الدية وذلك ضمان الشجر  
ولا يدخل فيه اربس الموضعه ولو قطع كفاه فماتت اصابه فضا عا وجب  
اربس الاصابع وقط ضمان الكف في فواته ولو كان في الكف اقل من  
تلت اصابه وجب اربس ما بقي منها ولو كان مفصلا واحدا من اصبع  
في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجب الاكثر من ضمان الاصابع  
ومن اربس الكف وعن ابى يوسف اذا قطع الكف ولا اصابع فيها  
فيها حكمه عدل لا يبلغ بها اربس اصبع **باب الجنين**  
اذا ضرب على بطن حرة فالقت جنينا ميتا فقهه عشرة عبد او امة  
بعدل من مائة ذكر اكان او انثى والعزة على العاقلة ويقسم بين ورثة  
الجنين لامرث الضارب من شئنا ولا كفارة على الضارب وان القته  
حائضات ففقهه دية كاملة وجب الكفارة وان القت جنينين وجب  
في كل واحد منهما حالة الاجتماع ما يجب حالة الافراد ولو مات الام من  
الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك جازم بعد ما مات فعليه دية في الام  
ودية في الجنين وان خرج بعد موتها ميتا فعليه دية الام ولا شيء في  
الجنين وقال الشافعي يجب في الجنين عشرة ولو ضرب بطن امرءة فالقت  
جنينا ميتا فقهه نصف عشرة قيمة ان كان ذكرا وعشرة قيمته ان كان  
انثى وقال الشافعي فيه عشرة قيمة الام ولو خرج جازم مات فعليه  
قيمه وما وجب في جنين الامة فهو في ماله المضارب وعن ابى يوسف  
انه لا شيء في جنين الامة وجب بما نقص الام وهو كجنين الدابة ولو  
ضرب بطن حرة فالقت جنينا قد لم يمتان بعض خلقه فعليه مائة  
الجنين المتام ولا كفارة على الضارب الا ان شاذك ويستغفر  
بما صنع والله اعلم **باب اربس الجنائيات على**  
**الزاني** قال ابو حنيفة كل شئ من الحرفه المديية يجب من في العبد  
القيمة وما كان فيه نصف الدية ففي العبد نصف القيمة وما يقصد  
به الرنية لا سدر كالاذن والحاجب وقال ابو يوسف ومحمد لا ينفذ  
ضمان الجنائيات عليه ولكنه يقوم مجينا عليه وغير مجني عليه فيعذر

فضل ما بين القيمتين واذا قتل العبد خطا فقيمه على العاقلة في قول  
ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف يجب على القاتل ولو قتل العبد وقيمه  
عشرة الاف او اكثر فقهه عشرة الاف الا عشرة دراهم وقال ابو يوسف  
والشافعي يجب القيمة بالغة ما بلغت واما الاثم فلا يراد على خمسة الاف  
الا عشرة واذا جني العبد جناية جزا المولي بين الدفع والقدا وقال  
الشافعي ببيع فيها والكفارة يجب بقتل العبد كما في الحروية الخطا وشبهه  
العبد والعبد الذي فيه شبهة يزيد به الاب اذا قتل ابنه يجب في الت  
سنتين وقال الشافعي في العبد يجب حلالا ومن اقر بقتل خطا فالدية  
في ماله تلت سنتين واذا اصاب من الجنائيات على مال فهو حال في مال  
الجاني وكل جرور من الدية وجب على العاقلة او في ماله فذلك الحروية يجب  
في تلت سنتين في كل سنة تلتة نحو عشرة نفر قتلوا رجلا خطا او بغير عمد  
او عمدا واحدم ابوه فالحكم على ما بينا ولا يعزم كل رجل من العاقلة الا  
تلتة درهم او اربعة دراهم فلت سنتين وذلك ما يغرمه ولا يغرم اكثر من ذلك  
وان قلت العاقلة حتى اصاب الرجل منهم اكثر من ذلك ضم اليهم  
اقرب القياتل في النسب من اهل الديون ان ان كانوا او غيرهم  
وكل جناية فيما دون النفس اذا بلغ نصف عمر الدية فهي على العاقلة  
في سنة وان كان عمدا لا يستطيع فيها القصاص فهو من مال الجاني  
في سنة وكذلك الجنائيات على المرأة اذا بلغت عشر دية فهي على العاقلة  
في سنة واذا زاد على التلت فالزيادة في سنة اخرى حتى يزيد على  
التلتين ولا يعقل مع العاقلة امرأة ولا صبي ولا عبد ولا مكاتب  
**باب القصاص** يقتل الذكري بالانثى والانثى بالذكور  
والعبد بالحر وكذا يقتل الحر بالعبد وقال الشافعي لا يقتل به ويقتل  
المسلم بالكافر الذي الذي يودي الجزية ويجري عليه احكام الاسلام  
وقال الشافعي لا يقتل به ولا يقتل المسلم بالمستأجر ولا يقتل والد  
بولد ولا جد من قبل الرجال او النساء وان علا بولد الولد وان قتل  
والد بولدها ولا جد من قبل الاب والام وان علت او سفلت او قتل  
الولد بالوالد ولا يقتل المولي بعبد مملوك كذا وبعضه ويقتل ببيع  
الجوارح بفاقر الاطراف والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل  
الجماعة بالواحد ويقتل الواحد بالجماعة فصا صا ولا يجب مع القود شئ



من المال وقال الشافعي يقبل بالاول منهم ويجب الباقي من المال وان قتل  
معاقل لهم وقسم يات في الديارات بينهم ولا قصاص بين الاحرار والعبيد  
ولا بين الذكور والانثى فيما دون النفس وقال الشافعي يجب القصاص  
فيما دون النفس في الموضع الذي يجري القصاص في النفس وليس  
للصبي ولا للمجنون عمد وهو خطا من بابا صفة القتل  
الذي يجب به القصاص القتل اذا وقع بالمجرد من الاله او ما يجري  
مجراه في تفريق الاخران لعل به القصاص جديدا كانت الاله او غير  
جديدا كاللطمه والمروءة والرمح الذي لا يسان فيه اذا فرق الاجزا  
يجب به القصاص وكذا اذا احرق رجلا بالنار ففيه القصاص ولو  
قتله محديدا لا حد له نحو ان يضربه بعود او بصخرة ميزان فقد ذكر  
في الاصل ان فيه القصاص وذكر الطحاوي ان القصاص فيه ولو القاه  
في الماء عرف فلا قصاص فيه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
اذا كان لا يتخلص منه في الغالب ففيه القصاص لا على هذا الخلاف  
اذا القاه من جبل او سطح على راسه ولو طين على انسان بيتا حتى  
مات جوعا او عطشا لم يقتل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد يجب الدية عليه باب القصاص فيما دون  
النفس القصاص فيما دون النفس مستروح ببعض الكتاب والمماثلة  
معتبرة من حيث سلامة الاخر او لا يؤخذ العين اليمنى باليسرى وكذلك  
اليدان والرجلان والاصابع والاسنان والسنجاب والجرادات لا  
تقتض الا من الموضع الذي وقع الفعل الاول فيه فان كان السنجاب  
في مقدم الراس او في وسطه او في مؤخره اقتض منه في ذلك  
الموضع لا يتعداه ولو كسر بعض السن واسود الباقي او دخله عيب يجب  
به حكمه عدل ولا قصاص فيه ولا يوجد الجارحة الصحيحة بالناقص  
او المعيب فان كان العيب في خارجة الجاني والمجني عليه صحيح الجارحة  
فالمجني عليه بالخيار ان يشا اقتض وان شا اخذ ارش الجارحة وليس  
له ان يأخذ ويضمنه القصاص وقال الشافعي له ذلك ولو  
وهبت الجارحة المعيبة قبل ان يختار المجني عليه اخذها او قطعها  
قاطع بطل حق المجني عليه ولو قطع يدا صحيحة فقطعت يد القاطع  
لحق عليه في قصاص او رقة فعليه ارش يد المقطوع وان تلفت

بغير حق نحو ان قطع رجل ظملا او سقطت بافة سقط حق صاحب القصاص  
وقال الشافعي يجب الارش في الموضعين وكل عذر بان حارجه من مفصل  
ففيه القصاص وان كان من غير المفصل فلا قصاص فيه واذا وقعت  
الجناية على جز ووسرت الى جملة نحو ان قطع الاصبع فسلت الكف فلا  
قصاص فيها في قولهم ولو قطع اصبعها فسلت الى جبره احرى فلا قصاص  
في شيء من ذلك في قول ابي حنيفة وعليه في الاصبعين وقال ابو يوسف  
ومحمد وروى الحسن بن يقطين عن الاول وفي الثانية ارش ولو قطع اصبعها  
فاسل السكين الى اصبع احرى يجب القصاص في الاولى والدية في الاخرى  
وذكر في الجامع الصغير فيمن شح انسانا موصحة قد هب من ارضه انه لا  
قصاص في الموصحة في قول ابي حنيفة وفيها الارش وقال ابو يوسف  
ومحمد في الموصحة القصاص وفي البصر الدية وروى ان سماعة عن محمد  
انه يجب فيها القصاص وقال محمد ولو ذهب عيناه واسنانه وسهمه  
فعليه في الموصحة والعينين القصاص ولا قصاص في اللسان والسمع  
ولو زالت الصلبة الى النفس وكانت جديدة ففيه القصاص في قولهم  
ولو قطع مفصلا فسلت ففيه الاصبع فلا قصاص فان قال انا اقطع  
المفصل وانزل ما ليس فليس له ذلك وكذلك اذا كسر بعضه واسود  
الباقى ولو كسر بعض السن فسقطت فلا قصاص في المسموم من الرواح  
وعلى رواية ابن سماعه يجب ولو ضرب بعضا فاصحبه ثم صر به احرى  
الى جبره ثم اكلها حتى صار قاتلا واحدة منها موصحة ان نقص من على قول  
محمد وعلى الرواية المسمومة لا قصاص ولو قطع اصبعها فسلت  
الكف من المفصل فعند ابي حنيفة لا قصاص وقال ابو يوسف يقتض  
منه وليس هذا اذا قطع اصبعها فسقطت احرى الى جبره ولو ضرب  
سن انسان فكسر بعضه وتحرك الباقي فان ابا حنيفة قال يوجب  
حولا فان سقطت او اسودت ففيه الارش وقال ابو يوسف  
اذا سقطت ففيه القصاص وان اسودت ففيه الارش وعن ابي  
يوسف انه لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وذكر في الاصل  
ان اللسان لا يقتض منه ولو قطع المارن ففيه القصاص وان قطع  
نصف فصية الانف لم يكن فيه قصاص ولو قطع الحشفة ففيه  
القصاص ولو قطع بعضها او بعض الذكر فلا قصاص وان قطع



بالتصواب بأبجـ جنازة الرجل على الرجل فيما دون  
النفس اذا قطع بميني رجلين فلهما ان يقطعاً عنه او ياخذ دية  
بينهما وقال الساجي يقطع الاول ويغرم الدية الثاني ولو قتل رجل  
فلم نفسه اليهما فغلا صا كل واحد مسو فيا حقة ولو قطع بميني  
رجلين فحضر احدهما والاخر غائب فللحاضر ان يسوق في والاخر دية  
يده وكذا اذا عدي احدهما على القاطع بقطع يده ولو عدي احدهما بطل  
حده وكان الاخر للقصاص فان قصي القاصي بالقصاص بينهما ثم  
عفي احدهما فللاخر ان يسوق في القصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
استحسانا وقال محمد بطل القصاص ولو قصي القاصي بالدية  
فقصاصا واحدا اجماعا ثم عفي احدهما لم يكن للاخر قصاص ولو  
اخذ ابا الدية كغلا ثم عفي احدهما فللاخر القصاص ولو قطع اصبع  
رجل ثم قطع يده اخر او يده ابا اليد ثم قطع الاصبع فانه يبدى فيقص  
بلاصبع ثم يخرج صاحب اليد فان شا قطع ما بقي وان شا اخذ يده  
يده فان جا صاحب اليد فصاحب الاصبع غائب قطعت اليد للحاكم  
فاذا قدم الغائب اخذ الارش ولو قطع مفضلا من اصبع ثم قطع من  
اصبع رجل اخر مفضلين ثم قطع اصبع اخرى كلها من ثالث فانه  
يقطع المفضل الاعلى لصاحب الاعلى ثم يخرج صاحب المفضلين فان  
شا اسوق في الاوسط فاقصا وان شا اخذ ثلثي الدية في اصبع  
ثم يخرج صاحب الاصبع فان شا اخذ ما بقي باصبعه وان شا اخذ  
دية اصبعه ولو قطع من رجل عينة ثم قطع من اخر يشاره قطعت  
اليمن لصاحب اليمن واليسار لصاحب اليسار ولو قطع كف  
رجل ثم قطع يده اخر من المرفق فقطع الكف لصاحب الكف ويخرج  
للاخر على ما بينا ولو بيع رجل موصو ورأس المسجوع اصغر من رأس  
الساج فاخذت ما بين قر في المسجوع وهي لا ياخذ ما بين قر في  
الساج فان المسجوع بالبخار فان شا اقص فيد من اي الجانبين  
ساجي يبلغ مقدار ما في طولها وان شا اخذ الارش وان كان  
رأس الساج اصغر فاخذت السجدة بين قر في المسجوع وهي ياخذ  
ما بين قر في الساج وبفضل فانه يخرج المسجوع ايضا فان شا  
اقتصر ما بين قر في الساج لا يراد على ذلك وان شا اخذ الارش وان

الذكر من اصله فالكلام فيه كالكلام في اللسان وكذلك الشفة اذا انشقت  
بالقطع يجب القصاص وان قطع بعضه فلا قصاص ولما اذن فان  
قطعت كلها ففيه القصاص وان قطع بعضه وله حد يعرف وجب القصاص  
وما لا فلا ولا قصاص في العين اذا قورت او تقسخت وانما في القصاص  
اذا كانت قايمة ذهب ضوؤها ولا قصاص في السجود تثبت او لم تثبت  
ولو قطع كف رجل من المفضل او من المرفق او من مفضل المرفق اقص  
منه وكذلك الرجل اذا قطع من مفضل الركبة او الورك ولو قطع بعضه  
من لحم فخذ او موضع من يديه او جلده لم يكن فيه قصاص وليس في اللثة  
والوكرة والوجه والدقة قصاص ولو قطع اصبعاً من مفضل لم يقطع  
بعد ذلك مفضلاً منه فعليه القصاص في المفضل الاول دون الثاني  
وكذلك اذا قطع اصبعاً ثم الكف وجب القصاص في الاصبع دون  
الكف وذكر في الزيادات قول ابي يوسف ومحمد اذا كانت الثانية بعد  
بروء الاول فمما جانيان متفرقتان فان كانت قبل البرء فمما جانية  
واحدة ولو تعد الضرب موضعاً من جسده فاخطا واحداً موضعاً  
فمات فعليه القصاص بأبجـ في الجراح الناقصة  
قال ابو حنيفة ما يجب فيه الارش فان كان ضعيفاً بعد ان لا يكون  
بابساً ففيه القصاص اذا كان عدا ولو قطع المفضل الثاني من  
اصبع فعليه ثلث الدية فان كان ذلك القاطع قد اذهب للمفضل  
الاعلى من ذلك الاصبع وجب القصاص وكل شيء من ليس فيه ارش فعلى  
ففيه حكومة عدل بخلاف قطع ضاعداً من المرفق وقاطع اليد كف  
له ولا قصاص عليه في الساعد وقال ابو يوسف اذا كان اسوا  
اقتصر منه وعلى هذا الاختلاف اذا قطع كف رجل وفيه اصبع زائد  
وفي يده القاطع اصبع زائد مثله ذلك ولو قطع اصبعاً زائداً وفي  
يده مثلهما فلا قصاص بالاجماع وقال ابو حنيفة في الاقطعين  
والاسلين انه لا قصاص وهو قول ابي يوسف ورواية الحسن عنه  
وكذلك مقطوع الايمان والاصابع كلها اذا قطع يدا مثل يده فلا  
قصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو قطع اسنل صحيحاً فالمحبي  
عليه بالجانب ان شا قطع يده الا اسنل وان شا اخذ الدية ولو كانت  
يده القاطع صحيحة ثم شلت بعد القطع فلا حق للمقطوع في الارش والله اعلم



كانت البهجة في طول الراس فالكلام في الطول كاللحام في العرض  
وكل جناح فيهما دون النفس إذا جازها رجلان على رجل كقطع اليد وما  
أنشبه ذلك فلا قصاص عليهما وعليهما المارش نصفان وكذا ما زاد  
على ذلك من العدد وقال الشافعي يجب القصاص عليهم وإن كثروا والله  
اعلم بالصواب **باب يستحق القصاص القصاص**  
يستحقه من يستحق ماله على فراخ الله تعالى يدخل في ذلك الزوج  
والنوجة وكذلك الدين وليس بعضهم إن نقص دون بعض حتى يجمعوا  
إذا كانوا أكابر أو ليس لهم ولا لو اختلف منهم أن يוכל باستيفاء القصاص  
ولو كان في الورثة صغار وكبار فليجوز أن يسبقوا قبل بلوغ الصغار  
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي ليس للكبار أن  
يقضوا حتى يبلغ الصغار وذكر أبو بكر الرازي قول محمد مع قول أبي حنيفة  
ولو عفي من شركه في الدية بطل القصاص عنه وكان عليه حق من لم  
يعف من الدين في ماله خاصة ولو كان القصاص بين رجلين فعفي  
أحدهما فلا أثر نصف الدين في مال القاتل في تلك سنين وقال  
زفر في سنين ولو عفي أحدهما عن القصاص فقتله الآخر ولم يعلم  
بالعفو أو علم فلا فؤد عليه وقال زفر يجب عليه الفؤد وإذا قتل عبدا  
فالقصاص على القاتل لسببه وكذلك المولى والمسلمة وإذا عفي  
أحدهم فهو كالواحد من الورثة إذا عفي ولو صالح أحد الورثة أو كثر  
القاتل من حقه على مال جاز الصلح وكان له على القاتل ما شرط في عقد  
الصلح في ماله ولمن لم يصلح حصته من الدين أو القيمة ولو قتل رجلان  
رجلا عدا فعفي النول عن أحدهما فله أن يقتل الآخر وكذلك لو  
قتل رجل رجلين فعفا أحدهما ولي المقتولين فلولي الآخر أن يقتله  
ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد له بطل القصاص وكان  
عليه الدية لجماعتهم وكذلك لو مات بعض الورثة وورثة القاتل سقط  
به القصاص وانقلب نصيب الباقيين مالا والمدير وأم الولد وولد  
بمنزلة العبد في القصاص ولو قتل المكاتب ولم يترك وفاقا للمولى القصاص  
وذكر في المنقح عن أبي حنيفة في معتق البعض إذا مات عاجزا أنه لا  
قصاص ولو ترك المكاتب وفاقا ورثة غير المولى فلا قصاص ولو  
كان وارثه المولى كان له استيفاء القصاص في قول أبي حنيفة وإن

لو كان

يوسف وقال محمد لا يستوفيه المولى وهو زوار عن أبي يوسف وعن أبي  
حنيفة في عبد قتل في يدي البائع قبل القبض عدا أن المشتري إن جاز  
البيع فله القصاص وإن رده فلبائع القصاص وقال أبو يوسف  
إذا انقض البيع فلبائع القيمة والقصاص له ولو قتل العبد للمسلم  
في يدي المبرم لم يكن لواحد منهما أن ينفرد بالقصاص فإن اجتمع  
كان الراهن أن يستوفى القصاص وقال أبو يوسف إذا قتل الصداق  
في يدي الزوج قبل القبض أو بدل الخلع أو بدل الصلح عن دم العبد  
فذلك بمنزلة البيع قبل القبض ولو قتل في يدي المشتري والمشتري  
خيار المشرط أو خيار الروية فالقصاص للمشتري ولو كان الخيار للبائع  
فان سأل البائع استع القاتل فقتل وإن سئاضن المشتري ولا قصاص  
للمشتري وكذلك العبد المعضوب إذا قتل في يدي الغاصب والخيار  
للمالك تضييعة لم يكن للغاصب القصاص ولو كان العبد موصيا بالرقبة  
لرجل وبالحكم للآخر فقتل عدا لم ينفرد واحد بالقصاص فإن اجتمعا  
بطل حق الموصي لمبايعة حكمه فيستوفيه الآخر والعفو عن القاتل أفضل  
وأحكم بقصاص ولا أرش في جراحه حتى يبرأ ولو ضرب سنان أنسان  
فقتله فاجله القاضي سنة ثم جاز السنة وقد سقطت سنة فاختلفا  
فقال المصروب سقطت من ضربك وقال الضارب لا بل من ضرب رجل  
آخر فالقول قول المصروب وإن جابعد سنة فالقول قول الضارب  
**فصل** قال محمد في دفر عدي بين اثنين شهد أحدهما على صاحبه  
أنه عفي فإن صدق القاتل والمشهد على سقط حق المشهد عليه  
وانقلب نصيب الشاهد الآخر مالا ولو كان ياه بطل نصيب الشاهد  
وانقلب نصيب المشهد عليه مالا ولو صدق القاتل الشاهد وجب  
عليه دية كاملة لهما ولو كذب القاتل وصدق المشهد عليه فالقصاص  
أن لا يلزم القاتل شيء في الاستحسان يجب على القاتل نصف الدية  
ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه عفا فإن كانت إحدى الشاهدين  
قبل الأخرى فالكلام فيه كاللحام في المسئلة الأولى ولو كانت الشاهدان  
معافان كذبهما القاتل فلا شيء لواحد منهما ولو صدق أحدهما  
دون الآخر عزم الذي صدق نصف الدية ولا شيء للآخر ولو أن  
صدوقهما جميعا فالقياس أن يعزرها الدية في الاستحسان لا



يغرم شيئا ولو كان الدم بين ثلثة نفر فشهد اثنان على ثالث انه على  
 فقال الشاهدان بمنزلة الشاهد الواحد ولو شهد شاهدان على  
 القاتل ان صاحبه على الدية وانما كفلا فان لم يكن الكفالة مشروطة  
 في الصلح جاز وان كانت مشروطة لم تقبل شهادتهما وعقوبات الوصي  
 عن دم العبد باطل وللأب ان يعرض وان يصالح في النفس وفمادونها  
 والوصي ان يعرض فمادون النفس وان يصالح ولو كان العصاص في  
 النفس نحو ان قتل عبد اليتيم فليس الوصي ان يعرض فان صالح جاز  
 صلحه في رواية كتاب الديات وذكر في كتاب الصلح انه لا يجوز اذا  
 قتل رجل عدا ولا في سوى السلطان فالسلطان استيفاء  
 القصاص وان صالح على الدية وليس له ان يعفو وقال ابو يوسف  
 ليس للأمام ان يعرض اذا كان المقتول من اهل دار الاسلام نحو القبط  
 واذا كان للدم وليان واحد هما غلب فادعي على الحاضر ان الغائب قد  
 عفى واقام بينه قبلت بينته فان لم يكن له بينة ليس له ان يستخلف  
 الحاضر وقال ابو حنيفة من له العصاص في اليد اذا قطع ومات  
 المقتول من اهل دينه وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن  
 قال ابو حنيفة فمن له عصاص على رجل في النفس فقطع يده ثم عفى عن  
 ضمن دية اليد بعد البر وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن ولو عفا الجرح  
 ثم مات جاز عفو استحقاقا والقياس ان لا يجوز ولو عفا الوارث  
 قبل موت الجرح جاز استحقاقا والله اعلم **باب جنابة**  
 العبد قد ذكرنا ان موجب جنابة العبد ضروري جزا جنابته ولما لا  
 ان يختار العدا فاذا لم يجز حتى مات العبد بطل حق الجنحة عليه ولو مات  
 بعد ما اختار العدا لم يطل بموت العبد ولو جنى العبد على جنابة فان  
 شا المولى دفع اليهم وقسم بينهم بعد راروش جنابته وان شاء امسك  
 وغرم الجنابات والمولى ان يختار البعض ويدفع الى بعضهم ما يتعلق  
 به حقه ولو قتل العبد خطار رجلا ولدا وليان فاختار المولى العدا  
 من احدثهما والدفع الى الاخر لم يكن له ذلك ولو قتل انسانا وقعا عين  
 اخر دفع العبد اثلاثا وكذلك اذا شتم انسانا شتما مختلفا دفع اليهم  
 وقسم بينهم بعد راروشهم ولو قتل العبد المعضوب في يدي الغائب  
 او مات وقد كان جنى قتل العصب جنابات فالقيمة بين اصحاب

الجنابات فله خيار المولى في ذلك ولو قتل هذا العبد الجاني عبد الرجل  
 اخر فان مولى العبد الثاني يجز بين الدفع والفداء فان قداه بقيمة  
 المقتول فثبت القيمة بين اوليا جنابة الاول بقدر حقوقهم ولا يجز  
 المولى ولو اختار مولى العبد الثاني دفعه الى مولى العبد المقتول  
 خير مولى العبد الاول في العبد الذي اخذه فان شاد دفعه وان  
 شاد قداه وكذلك لو كان الثاني قطع يدا الاول فدفع به خير مولى  
 العبد المقتول بين الدفع والفداء ولو اكتسب العبد الجاني كسبا او ولد  
 الجانية ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب ولا الولد ولو  
 اختار المولى العدا لم يعلم انه فقير فالدية لازمة وهي دين على المولى  
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح اختيار الفداء اذا  
 كان مقلدا لابي من الاوليا وقال ابو يوسف ان كان الاختيار  
 بغير قضاص وان كان بقصاص لم يصح وقال زفر بن اسود اذا قطع  
 عبد رجل فدفعه المولى بالجنابة ثم مات المقتول فالدفع على  
 حاله ولو اختار الفداء ودفعه ثم مات المقتول يده فالقياس يقتضي  
 ان يكون اختيار الفداء ويلزمه الدية وهو قول ابي يوسف الحاضر  
 وفي الاستحسان يجز خيار مستقبل او هو قول محمد واذا كان على  
 العبد الجاني دين فدفعه المولى بالجنابة تبع لاجل العزماء الدين  
 فان فضل شيء كان لاصحاب الجنابة ولو دفعه المولى بالجنابة الى  
 اوليا الجنابة لم يضمن لاصحاب الدين شيئا والقياس ان يضمن  
 القيمة ولو دفع الى اصحاب الدين بد منهم كان مختارا للجنابة ولزمه  
 الامر ان كان عالما والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعده القاصي في  
 الدين ببينة قامت عنده ثم حضر اصحاب الجنابة ولا فضل في الميز  
 فقد سقط حق ولي الجنابة ولا يجوز ان يقر العبد الماذون والمحجور  
 عليه بالجنابة ولا يسع بعد العتق وكذلك لو اقر بعد العتق انه  
 كان جنى في حالة الكفر لم يلزمه شيء ولو ان عبد اعور قد اخذ  
 المولى ارسه جنى جنابة دفعه المولى ناقصا ولم له ما اخذ من  
 الارش وما اخذ من الارش بجنابة عليه بعد جنابته يجب دفعه الى  
 اوليا القتل ولو قتل قتيلا خطا ثم قطعت يد العبد ثم قتل اخر  
 خطا فان ارس يده يسد لاوليا الجنابة الاولى ثم يدفع العبد



فيكون بين ولي الجنايتين على تسعة وثلاثين جزءا وان كانت قيمة العبد الفا  
 ولو اخلف المولى وولي الجناية فادعى المولى ان القطع كان قبل جناية  
 وادعى ولي الجناية انه كان بعده فالقول قول المولى ولو بين انسانا  
 موضحة وقيمة الف ثم قتل اخر وقيمة الفان فان المولى يدفعه  
 بينهما على احد وعشرين سهما لصاحب الموضحة وعشرين لولي  
 القتل وكذا لو كان عبيد القتل قبل السجدة وما يحدث من الزيادة  
 او النقصان فهو على الشراكة ولو قتل عبد رجلا ثم قبلت امه للمولى هذا  
 العبد خير المولى بين دفعها او فداها بقيمة العبد ولو كان العبد  
 قتل رجلا وقبلت امه لمولاه رجلا ثم ان العبد قبل الام فان اخار  
 المولى الفدا ففداه بالدية وقيمة الام فان اخار الدفوع ضرب فيه  
 اوليا قبل العبد بالدية واو لم يقبل الام بقيمة الام ولو جنى العبد  
 ففداه للمولى ثم جنى خيرا بين الدفوع والفدا ولو قران العبد الجاني  
 ودفع عنه من جهة فلان فان اقام البينة ليدفع الخصومة وان  
 لم يكن بينة لم يدفع الخصومة فان اخار الفدا ثم حضر الغائب  
 وصدق لم يرجع عليه بما ادعى ولو دفع ثم حضر الغائب وصدق يقال  
 له ان سببت فاقسم الدفوع وان سببت فامضه ولو ان صاحب اليد  
 اقرب للعبد لرجل وادعى عليه بالجناية فان صدق فدمقره في الملك  
 والجناية خيرا بين الدفوع والفدا ولا يكون صاحب اليد باقراره مختارا  
 للفدا وقاله زفر يكون مختارا ولو صدق فدمقره في الملك وكذا به في  
 الجناية فلا ينبغي على واحد منهما الا ان يكون صاحب اليد ادعى العبد  
 لنفسه ثم اقر اعتره ولو كان في المقر له في الملك خيرا لمقر بين الدفوع  
 والفدا ولو قتل العبد رجلا وله وليان فدفعه الى احدهما فقتل عنده  
 ثم حضر وايقال للمدفع اليه ادفع نصيب العبد الى ولي المقتول  
 الثاني او افده بنصف الدية ويومر برد النصف الاخر على المولى ثم  
 يحرم المولى بين الدفوع الى ولي الجناية الثانية وولي الجناية الاولى  
 الذي لم يدفع اليه نصفين فيسبل الولي الجناية الثانية تلك  
 ارباع العبد والربع لولي الجناية الاولى وان كان المولى دفع الى الاول  
 بقضا فلا ضمان عليه فانما الضمان على القايض فان كان دفع لغير  
 قضا فلولي جناية الاولى الخيار ان شاء اخذ به القيمة من المولى

الجناية

شأخذ القايض حتى يسلم له نصف العبد بربعة لم ودم وربعة درهم  
 ولو قتل العبد قتيلا خطا دفع المولى الى احدهما فقتل عنده قتيلا اخر  
 واجتمعا فان القايض برد نصف العبد ويدفع نصف العبد للجناية  
 ثم يقال للمولى ادفع النصف او افده بمسنة الف للمولى الثاني  
 ويعدى لولي الثاني لعشرة الف فان دفع العبد اليهما كان هذا  
 النصف بينهما انما انما التناه الثاني وتلقه الثالث ولو قتل العبد  
 انسانا وفقا عين اخر فدفع المولى للعبد الى المقفوع عنه فقتل عنده  
 قتيلا فانه يعبر بدفع الثلث الى ولي الجناية الثانية او الفدا او يرد  
 الثلثين على المولى ثم يحرم المولى فان فداه فللاول عشرة الف والثاني  
 ثلثا الدية فان دفع اليهما ضرب الاول بكل الدية والثاني ثلثي الدية  
 ولو قبلت الام فقتل ثم ولدت بنتا فقتل الابنة رجلا ثم ان الابنة  
 قبلت امه فالمولي بالخيار ان شاء دفع الابنة اليهما فان كانت قيمة  
 الام الفاضل يان على احد عشر سهما وان اخار الفدا فداها بالدية  
 وقيمة الام ولو ان الابنة فقات عين الام ولم تقبلها ففداها على اربعة  
 اوجه اما ان يختار دفعها او فداها او فداها بالدية او فداها بالدية  
 ودفع الام فان اخار دفعها دفع الام الى اوليا قتل الام ودفع الابنة  
 الى اوليا قتل الابنة والى اوليا قتل الام فيضرب فيها اوليا قتل  
 الابنة بالدية واو لم يقبل الام بنصف قيمة الام وان اخار فداها  
 فانه يعدى لكل فريق تمام الدية وسقطت جناية البنت على الام  
 وان اخار دفع الام وفدا البنت دفع الام الى اوليا قتل الام ويعدى  
 لا وليا قتل الابنة بالدية ولا وليا قتل الام بنصف قيمة الام ولو  
 اخار دفع الابنة وفدا الام دفع البنت الى اوليا قتل البنت  
 ويعدى لا وليا قتل الام ولو جنت الامه جناية ثم ولدت ولدا  
 فقتل ولدها يدفع الولد مع الام بالجناية العبد  
 حتى يحرم المولى فيه ما يكون اختيار اموال اخرج المولى العبد  
 الجاني من ملكه سبع او اعتقه او دبره او استولى الام وهو يعلم  
 بالجناية فهو مختار ولو اقر به لغيره فقد ذكر في الاصل انه لا يكون  
 مختارا وذكر ابو الحسن انه يصير مختارا وان لم يكن عالما بالجناية  
 ضمن القيمة ولم يكن مختارا لو كان اذا كانت الجناية فيما دون النفس



فان كان عالما فقد صار مختارا لا لارسل فان كان لا يعمل فعليه الاقل من  
 قيمته ومن ارسل الجاني ولو ذهب العبد المجني عليه فلا شيء على المولى وان  
 باعه منه كان مختارا ولو ارسل المولى المجني عليه بالاعتاق فاعتق صار  
 المولى مخاطبا ان كان عالما بالجناية ولو ضربه ضربا قصده وهو يعلم  
 بالجناية فهو مختار فان كان لا يعمل فعليه الاقل من قيمته ومن ارسل  
 الجاني الا ان يرصدا في الدين ان باعته فاقصا ولو ضرب المولى عنه فاقصت  
 وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل ان يخاصم فيه فان ساءت فمضى او بعد  
 وان خرم في حاله البياض فعليه القاضى الدية ثم زاد البياض  
 قاله صان او قد لا يرد ولو استعمله بعد العمل بالجناية فعطبت في الحدة  
 فلا ضمان عليه ولا يكون هذا اختيارا وكذلك لو كان على دين فاستخدمه  
 المولى لم يقصم العرا ولو كانت امة فوطئه فليس باختيار ولو علق في  
 جوارحه اختيارا فري عن اي يوسف ان المولى يكون اختيارا ولو كانت  
 بكر او حمارا ولو ارسله من لم يكن مختارا ونقص الاجارة ودرجته  
 ليس بشيء الاصل انه يكون مختارا في الهن والاجارة ولو ادن له في  
 الجارة فمركبه دين لم ير مختارا ولو كانت به وهو يعلم فان خرم نقص  
 الدين بالدين ثم عجز لم يرفع القضا وان لم يخاصم فيه حتى عجز كان له  
 ان يدفع وعن ابي يوسف انه يصير مختارا بالكتابة ولو كانت به كتابة  
 فاستدركه فهو مختار وكذلك لو باع بعبا فاستدركه ولو باع بشرط الجأ  
 المستدرك كان مختارا ولو كان الجوار البائع فقص البع لم يكن مختارا  
 وكذا لو عجز عن بيع وقال في بيع مختار ولو باع بعبا فاستدركه وهو يعلم  
 عالم به لم يخاصم فيه حتى رد العبد اليه بعيب نقصا او خيارا روية  
 او خيارا شرط فانه يقال له ادفع او اقره ودرجته الاصل ان الزوج  
 لا يكون اختيارا ولو اقر بعد ان قتلت فلا ذاقنت في مقتله صار  
 مختارا للجناية وقال في ان يكون مختارا باف  
 المدبر وانما جنى المدبر جناية خطية النفس وفجاءه بها فذلك  
 على المولى بلزومه الاقل من قيمته ومن ارسل الجاني في حاله حاله ولا  
 يلزم في طائفة الكرم قيمته واحدة ويستكر كرمه في سوا قصت  
 من المولى او لم يقصم فيعتبر قيمة المدبر لكل واحدة منهم ولو الجاني  
 عليه ولا يعتبر يوم التدبير فان قل اشانا خطأ وقيمة الف ثم

ازدادت القيمة حتى صارت الفين وخمس مائة فلهذا الزيادة لاحق لولي  
 الجناية المولى فيها وبني الثاني ونصا ربا في الالف على تسعة وثلاثين  
 سهما ولو ماتت المدبرة بعد جنايةها لا فصل لم يطل عن المولى القيمة  
 وكذلك لو عي فعله فيه تامة ولو جنى فدفع للمولى القيمة ثم قتل اخر فان  
 كان دفع بقضا فان الثاني يتبع الاول فان كان بغير قضا فالباقي الجأ  
 ان ساء البع الاول وان ساء ضمن المولى ما يخصه في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد ضمان على المولى وبيع الاول سوا كان بقضا او بغير  
 قضا ولو اعتق المولى المدبر وقد جنى جنيات لم يلزمه الاقيمة واحدة  
 ولو اقر المدبر بجناية لم يجز ولا يلزمه شيء عتق امرأه او المولد بمزلة  
 المدبر في جميع ما وصفنا والله اعلم **باب جناية**  
**المكاتب وجناية المكاتب على نفسه دون سيده** واذا حكم الحاكم بذلك  
 صار دينا عليه وما لم يحكم فهو في رقبته وقال زفر بن في ذمه وفايد  
 الخلاف يظهر فيما اذا عجز قبل الحكم ان يخاطب المولى بالدفع او القتل  
 وقال زفر بن فيه ولو جنى جنيات قصي عليه بغيره واحدة وقا  
 زفر بن في كل جناية بغيره قال وانما جنى عليه القيمة باحد ما  
 اما حكم الحاكم او بالاصطلاح على ذلك او يموت ويترك مالا او ولدا  
 ولو جنى جناية قصي عليه بها حتى ثم اخرى قصي بغيره اخرى وينظر في  
 كل جناية الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا يعتبر زيادة القيمة بعد  
 الجناية ولو اقر المكاتب بجناية خطا حكم عليه باقره فان لم يحكم حتى  
 عجز بطل اقراره ولو حكم عليه ثم عجز بطلت عنه في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يطل ولو لم يعجز ولكنه ادري فعق صار دينا  
 عليه وفي هذا الاختلاف اذا جنى جناية فصاح من صاح الصلح فان  
 عجز بطل المال في قول ابي حنيفة وعند محمد يصير دينا عليه واذا قتل  
 المكاتب قتيلا وقيمته اكثر من عشرة الالف عزم عشرة الالف الا  
 عشرة دراهم ولو جنى جناية ثم مات ولم يترك وقابا لكتابه فما  
 تركه للمولى ولا شيء لصاحب الجناية اذا لم يقص عليه بها ولو ترك  
 وقابا لكتابه فاصحاب الجناية او لم يترك ولو ترك مالا وعليه  
 دين وجناية وكتابة فان قصي عليه بالجناية فصاح الجناية  
 وصاحب الدين سوا وان لم يقص عليه يندب الدين ثم ينظر الى



ما بقي فان كان فيه وفا بالكتاب مدى بالجناية وان لم يكن فيه وفا كان  
 ما بقي بعد الدين للمولى واذا اختلف المكاتب وولي الجناية في قيمته وقت  
 الجناية فالقول قول المكاتب **باب جناية المدبر والمكاتب**  
 وامر المولى على المولى وجناية المولى عليه واذا قتل المدبر مولا عمدا  
 فعليه القصاص وعليه ان يسعى في قيمته فان ساءت الورثة عجلوا القصاص  
 وان ساءوا اسروا السواية او لم يتم قتله ولو كانت الجناية على المولى  
 خطية النفر وفيما دونها فهو هدر ولو جنى على عبد المولى عمدا فغته  
 القصاص وكذلك جناية عبد المولى بعضهم على بعض وان كان خطا  
 فهو هدر وجناية المولى على مدبره هدر وجناية ام الولد على مولاها عمدا  
 او خطا كما وصفت في المدبر الا انه لا سعاية عليه وجناية المكاتب على المولى  
 وجناية المولى عليه خطا بمنزلة جناية الاجنبي فاما القتل العمد فلا  
 قصاص على المولى اذا قتله وجب القيمة وان قتل المكاتب مولا عمدا  
 اقتص منه وجناية المولى على رفيق المكاتب او ماله وجناية المكاتب على  
 رفيق المولى وماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي ولو قتلت ام  
 ولد مولاها عمدا وله ابنان ففي احد هما سعت في نصف قيمته للذي  
 لم يوف ولو كان احد الابنين ابن هذه سقط القصاص عنها وبحث  
 في قيمتها بينهما وقال ابو حنيفة ومحمد اذا قتل العبد مولا عمدا والمولى  
 ابنان ففي احد هما بطل القصاص وهدرت الجناية وقال ابو يوسف  
 يقال للذي عفا اما ان يدفع نصف نصيبك وهو الربع الى الذي  
 لم يوف او يعديه بربع الدية **باب ضمان الراكب**  
 اذا سار في الطريق فاوطأ دابة رجل ابديها او رجلها او كدمت او  
 صدمت فهو ضمان وكذلك السائق والقائد والرديف والراكب  
 سواء ليس على سائق ولا قائد كفارة وعلى الراكب والرديف الكفارة  
 ولو نحت الدابة رجلها وهي تسير او دبت بها فلا ضمان على ركب ولا  
 سائق ولا قائد ولو وقعها صاحبها في الطريق ضمن نفحة الرجل والدابة  
 وكذلك من عطب بروتها او بولها او لعابها ولذلك لو وقف دابة على  
 باب المسجد فان كان الامام جعل للمسجد بابا المسجد موقفا  
 يقفون فيه دوابهم فلا ضمان عليه فيما اصابته في وقوفه ولو ساء  
 في هذا الموقف او قاد فهو ضمان اذا فعل الامام في الطريق العام

المشترك وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد اذن الامام فيه بمنزلة سوق  
 الخيل والدواب فلا ضمان على واقف الدابة فيما كان من الدابة من نفحة  
 ذيب او رجل او بول او لعاب وكذا اذا كان راكبا عليها واقفا فلا  
 ضمان وكذا العلاب من الارض اذا وقف فيها دابة وكذلك طريق  
 مكة اذا كان وقوفه في غير المحجة وان وقف في المحجة فهو كالوقوف في الطريق  
 وان كان سائرا في هذه المواضع فهو ضمان ومن اطلق شيئا بفعله ضمن  
 سواء كان في ملكه او في ذلك غيره واما الوقف في ملكه والسيان والبقا  
 والسيان فلا ضمان في شئ من ذلك الا فيما وطب بيد او رجل في السائر  
 ولو كان في ملكه كلب عقور فعقر انسانا فلا ضمان ولو نقرت الدابة  
 او انقلبت في فلا ضمان على صاحبها فيما اصابته ولو ارسل دابة فما اصاب  
 في قور حاضن ولذلك اذا عطف بمينا او سملا او لم يكن لها طريق لها  
 ذلك وان كان لها طريق اخر فلا ضمان **باب ما يحدث في الطريق**  
 في الطريق اذا حفر بئر في طريق المسلمين او في فناء او خرج جناحا او  
 نصب فيه ميزابا او وضع حجرا او خشبا او متاعا او بنا دكانا او نصب  
 ما وقع في الطريق ليس له او من ضمن فقد فغرت به انسان او دابة  
 فهو ضمان للجميع ذلك وما كان من جناية في بني ادم وبلغ نصف العشر فهو  
 على العاقلة وقال ابو حنيفة اذا امتس في الطريق وهو ليس بها او طليبا  
 فسقطه من على انسان فقتل به او وقع في الطريق فغرت به انسان  
 فلا ضمان عليه ولو كان حاملا له فحدثت شئ من ذلك فهو ضمان وقال  
 محمد اذا ليس ما لا يلبيسه الناس فهو ضمان بمنزلة الكامل ولو وضع  
 كفاية في الطريق فقتل به انسان ضمن ولو كان طريقا غير نافذ  
 وهو من اهل له يضمن ولو بنا اهل مسجد في المسجد بنا او حفر وابسرا  
 او وضعوا خشبا فغرت به انسان فلا ضمان عليه ولو بني او حفر  
 رجل من غير اهل المسجد فلا ضمان واجب ولو علق قنبرا او سبط حصيرا  
 او العنق فيه الحصا فغرت به انسان فهو ضمان في قول ابو حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يضمن وقال ابو حنيفة اذا جلس نفر في المسجد لغير  
 قرينة حديثه او نوم وما استند ذلك فغرت به انسان فهو ضمان  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه ولو حفر بئر في سوق العامة  
 لمصلحة المسلمين او لحد فتظرة فقتل به انسان فان كان بغير اذن



السلطان ضمن وعن ابن يوسف في غير المشهور من الروايات لا يضمن  
 والله اعلم **باب** الناحس اذا نجس ثيابه رجل وهو يسير  
 عليه او هو واقف عليه في ملكه او في طريقه فضر ببلها او برجلها او  
 فصدت انسانا في قبولها من الناحس فالتاخص ضامن دون الراكب اذا  
 فعل بغير امر الراكب ولو فعل بامر الراكب فان كان الراكب يسير في الطريق  
 او كان واقفا في ملكه او في ملكه او في موضع قد اذن فيه في الوقوف  
 فلا ضمان على احد وروي عن ابي يوسف انه لو جاب الضمان عليه اذا  
 وطئت انسانا واذا نجت برجلها فلا ضمان وان كان الراكب واقفا  
 في بعض الطريق الذي لم يودع في الوقوف فضر انسان الدابة  
 باذنه فنجس انسانا فالدابة على الضارب والراكب نصيبين على عاقلة  
 وكفارة عليهما ولو نجس بغير امره في بيت والقت الراكب فالتاخص  
 ضامن وان لم يلقه وحجبه في اصابته في فورها فالتاخص ولو  
 نجت الناحس فقتله فهو هدر ولا ضمان على الناحس حتى يعلم ان  
 الذي اصابته كان في فورها الذي نجسها وان كان للدابة سابق  
 وقايد فنجس بغير اذن واحد منهما فالضمان على الناحس خاصة  
 وان كانا امرأة فلا ضمان عليه ولا على واحد منهما **باب** جناية  
 القطار واذا قاد الرجل قطارا فيما اوطاه اوله واخره فهو ضامن له  
 وكذلك اذا صدر انسانا فقتله وان كان معه سابق فالضمان  
 عليهما ولذا لو كان السابق في وسط القطار او كان يتقدم  
 ويتاخر وهو يسوقها قال مجاهد في الاملا لوان رجلا كان يسوق قطارا  
 واخر من خلف القطار يسوقه وعلى الابل فومر في المحافل بياض او غير  
 بياض فوطي بغير انسانا فقتله فالدين على عاقلة القاتل والسابق والراكب  
 على ذلك البعير والراكبين الذين قد ام البعير على عاقلة على عدد  
 الرؤس والكفارة على راكب البعير الذي وطئ خاصة واذا كان الرجل  
 يقول قطارا فربط اليه انسان بغير او القايد لا يعلم فوطي البعير انسانا  
 فالدين على عاقلة القايد ويرجع عاقلة بالضمان على عاقلة الرابط وان  
 كان القايد يعمل لغيره ولو كانت الابل وقوف فاربط بطلال رجل بغير  
 فقادها وهو لا يعلم فالضمان على عاقلة القايد ولا يربطون على عاقلة  
 الرابط **باب** الرجل ينجس جنائبا بعضهما مضمو

لا اذا

لا اذا خرج رجل رجلا جراحة او جرحه رجل جرحه او جرحه رجل جرحه  
 السبع جرحه والرجل جرحه واحدة فمات من ذلك كله فعلى الرجل نصف  
 الدين ونصف هدر وكذا لو جرحه رجل جرحه وخرج سبع ونهسته جرحه  
 وخرج وخرج واصابه حجر من به الرخ فمات من ذلك فعلى الرجل نصف الدين  
 وان جرحه رجل جرحه اخرى ثم انضم الى ذلك ما هو هدر فعلى كل واحد  
 رجل ثلث الدين وهدر الثلث ولو امر انسان ان يقطع يد اعدى وجرحه  
 القاطع جرحه بغير امره ثم جرحه رجلان ثم عقره سبع ونهسته جرحه فمات  
 من ذلك من بع الدين هدر وينقسم بالدين على الجنائبات ومن يملكه على كل  
 واحد الثلث لما اصاب المأمور بالقطع يسقط نصف ما يخصه ويلزم  
 النصف وهو من الجميع ولو امر رجل عشرة رجال كل واحد منهم ان يضرب  
 عبدا سوطا ففعلوا ثم ضربوا احد بامرهم سوطا فمات من ذلك كل فعل  
 الذي لم يوافق من اقص من ضرب به عشرة اسواط وعليه ايضا جرح ومن  
 احد عشرة ومن قيمته مصر وبا احد عشر سوطا ولوان المولى ضرب به  
 بيد عشرة اسواط ثم ضرب به هذا الرجل سوطا ومات فعليه نقصان  
 سوطه ونصف قيمته مصر وبا احد عشر سوطا ولو جرحه واحد جرح  
 وجرحه اخر جرحا فالدابة عليها نصفان والله اعلم بالصواب  
**باب** الرجل يامر غيره بالجناية عليه اذا امر رجلا ان  
 يقتله فقتله بغير امره ولا قصاص فيه وقال في رجب القصاص ولا  
 يلزمه المدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف  
 ومجاهد وفي رواية يوجب الدين ولو امره ان يقطع يده او فقا عينه فلا شيء  
 عليه ولو امره بقتل عبده او قطع يده فقتل فالضمان عليه للمولى  
 ولو قال اقبل اخي فقتله وهو وراي القياس ان يوجب القصاص عليه  
 وهو قول من روي وقال ابو يوسف جنيته استحسن ان احد الدين  
 من القاتل وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة فيمن امر انسانا ان يقتل  
 ابنه فقتله فقتله ولو امره ان يسجد فسجد فلا شيء عليه وان ما  
 منه فقتله المدية قال ابو الحسن هذا على اصل ابي حنيفة وروي ان  
 سماعة عن مجاهد فيمن امر انسانا ان يقطع يده فقتل ومات فليس على  
 القاطع شيء قال ولا يثبت هذا القصاص من الشبهة على قول ابي حنيفة  
 والله اعلم **باب** الجناية على البعير اذا جرحه برأي طريق



المميز فوقع فيها رجل ومات او اصابته جنائ فيمادون النفس بسقوطه  
 فهو ضامن للجناية حيا كان الكافر او ميتا ولو مات الواقع في البئر عما اولا  
 لا يسبب السقوط لم يضمن في قول ابي حنيفة وقال محمد يضمن الجميع وقال ابو  
 يوسف اذا مات عما ضمن وان مات جوعا لم يضمن ويجب لكل جنائيه  
 كانت من الجحار ان يمسقط من بيتي وايشراك المحمي عليهم بعضهم بعضا  
 وان كان الكافر مدبرا او ام ولد فالواجب على المولى قيمته واحدة بعينه  
 القيمة يوم الحفر ولا يعتبر بزيادة القيمة ونقصانها واما المكاتب فيلزم  
 الجنائيات على قيمته يوم الحفر وان كان الكافر عبدا فالجنائيات كلها في رقبته  
 العبد ويخاطب المولى بالدفع او اللد بجميع الارواح فان اعتق المولى  
 بعد الحفر قبل الوقوع لم تحقت الجنائيات فعلى المولى قيمته يوم عتق يشترك  
 فيه اصحاب الجنائيات التي كانت بعد العتق وقبله يضمن في ذلك كل  
 واحد بقدر راس جنائيه ولو لم يعتق ولكن وقع واحد ومات قد دفع به  
 ثم وقع ثاني وثالث استر كواضع المدفوع اليه الاول في رقبته بعد  
 حقوقهم ولو حفر بيرا في الطريق فجا احفر في اسفلها ثم وقع فيه انسان  
 فالصمان على الاول دون الثاني وهذا قياس وبه فاحذر فلو وقع رجل  
 راسها فان كان بوضع قدم في حفرة فالصمان عليه ما يصفان ولو وقع  
 الثاني كثيرا حتى صار وضع القدم في حفرة الثاني دون الثاني فالصمان  
 على الثاني ولو حفر بيرا ثم كبسه بحجارة او حصن فجاء رجل فاخرج الحجر والحصن  
 فوقع انسان فالصمان على الذي اخرج ولو كبسه بحجارة او شجر  
 ثم اخرج انسان فالصمان على الاول ولو تعثر بحجر فوقع في البئر فان  
 كان الحصى وضعه انسان على الطريق فالصمان على واضع الحجر وان لم  
 يضعه احد وهو جميل النسل فالصمان على الكافر ولو سدد الكافر راس  
 البير فجا احفر فمقتضة فالصمان على الكافر ولو حفر في ملك غيره فوقع  
 انسان فقات صاحب الدار انا امرته وانكر اوليا الميت فالقياس ان  
 لا يصدق صاحب الدار في الاستحسان بصدق ولو حفر بيرا في  
 طريق ملكه في غير ممر الناس فلا صمان على الكافر ولو قال الكافر هو  
 التي نفسيته فيها عدا وقالت الورثة فوقع فيه فالقول قول الكافر في  
 قول ابي يوسف الاخير وهو قول محمد ولو استاجر انسانا ليجفر في الطريق  
 فان كان في فناء المستاجر فالصمان عليه ودون الاجير وان لم في فناء

فان على

فان علم الاجير بذلك فالصمان على الاجير دون الامر وان لم يعلم فالصمان على  
 الامر ولو استاجر اربعة نفر يحفرون له بيرا فوقع عليهم من حفرة فمات  
 احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهدر الربع ولو وقع رجل في  
 بئر فتعلق باخر وتعلق الثاني بالثالث فوقعوا وما نوا فان عرف حال  
 موتهم بان احرجوا جبا واجزوا فماتوا على سبع اوجه اما الاول ان عرف  
 انه مات بوقعه فالصمان على الكافر فان مات بوقعه فالصمان على  
 الكافر فان مات بوقعه الثاني عليه قدم هدر وان مات بوقعه الثالث  
 عليه فالصمان على الثاني وان مات بوقعه الثاني والثالث فنصف  
 دمه هدر ونصف على الثاني وان مات بسقوطه ووقع الثاني عليه  
 فالنصف على الكافر ونصف هدر وان كان بسقوطه ووقع الثالث  
 عليه فالنصف على الكافر والنصف على الثاني وان مات من كل ذلك  
 فالثالث منه هدر وتلكه على الكافر وتلكه على الثاني ولما موت الثاني  
 فان كان بوقعه في البير قدم على الاول وان مات بوقعه الثالث  
 عليه قدم هدر وان مات بوقعه ووقع الثالث عليه فنصف دم  
 هدر والنصف على الاول واما موت الثالث فله وجه فاحذر وهو قول  
 ووقعه في البير فوقع على الثاني وان لم يعرف حال موته فالقياس ان  
 دية الاول على الكافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثالث  
 وهو قول محمد وفي الاستحسان دية الاول اثلاث على صاحب البير الثلث  
 وعلى الاوسط الثلث والثلث هدر ودية الثاني نصفان ونصف هدر  
 والنصف على الاول ودية الثالث على الثاني ولو امر عبده ان يحفر  
 بيرا في طريق المسلمين فان كان في فناءه فالصمان على عاقلة المولى  
 وان كان في غير فناءه فالصمان في رقبته العبد على العبد بذلك  
 اولا ولو استاجر حرا وعبدا محجورا عليه ومكاتبيا يحفرون بيرا فوقع  
 البير عليهم وما نوا فلا صمان على المستاجر في الحولا في المكاتب ويضمن  
 قيمة العبد لمولاه فاذا اخذ القيمة دفع المولى القيمة الى ورثة الكروا المكاتب  
 فنصف ورثة الكروا قيمته بثلث الدية وورثة المكاتب بثلث قيمة  
 المكاتب ثم يرجع المالك على المستاجر بقيمة العبد مرة اخرى فيسمل له  
 والمستاجر ان يرجع على عاقلة الكروا بثلث قيمة العبد وبأخذ اوليا  
 المكاتب من الكروا بثلث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار



قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستاجر بضرب ورثة الحر بثلاث وورثة  
 والمستاجر بثلاث قيمة العبد والله تعالى اعلم بالصواب  
 باب تمثيل على الطريق اذا بني حايطا ما يلا الى ملك غيره  
 او الى الطريق فهو ضامن لما عطف بسقوطه سواء طوب بالنقص او لا ولو  
 بني في ملك نفسه فقال الحايط فان لم يشهد عليه بالنقص حتى سقط  
 فلا ضمان عليه ولو لم يشهد عليه بالنقص ثم سقط في يده امكنه نقصا  
 بعد الاستهاد فهو ضامن وان لم يقرط في النقص وذهب بطلب من  
 ينقصه فسقط الحايط فتلف به انسان او متاع فلا ضمان على واذا  
 كان الميلاق الى الطريق صح الاستهاد ممن له المرور واهل الذمة  
 والاسلام سواء واذا كان الملاط الى دار رجل فالاستهاد الى صاحب  
 الدار وان كان فيه سكان فالاستهاد اليهم ولو شهد عليه في الطريق  
 ثم استهل من القاضي او ممن استهد عليه ايا ما فاجله فهو باطل ولو  
 كان ما يلا الى دار رجل فاجله صاحب الدار او ابراه او فعل ذلك  
 ساكن الدار فذلك جائز ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايط وكذلك  
 لو وضع حجرا في دار غيره او حفرة في ارضي بنا فابراه صاحب الدار  
 كان يربا ولو باع صاحب الدار ثم سقط الحايط لم يضمن سواء فضيه  
 المستري ام لا ولا يصح الاستهاد على المرتين والمستاجر والمودع ويصح  
 على الاب والوصي في حايط الصغير وما تلف بعد الاستهاد فعلى عاقلة  
 الصبي ان كان نفسا وان كانت استهلا كما هو في ماله ولو كانت  
 الدارين جماعة واشهد على بعضهم دون البعض فلا ضمان على  
 من استهد عليه في القياس وفي الاستحسان يلزم سقوط ما يملكه  
 من ولو انكر العاقلة ان يكون الدار ملكا لصاحبه فلا عقل عليهم  
 حتى يشهد الشهود قال محمد ولا يصح الاستهادة على ثلثة اشياء على  
 المتقدم اليه في الحايط وان مات من سقوط الحايط وان الدار له والله  
 تعالى اعلم بالصواب القسمية اذا وجد قسلا في محله  
 او في دار رجل ويحجر احد او اثر ضرب او خنق فهذا قسلا وفيه  
 القسماء على عاقلة رب الدار او على عاقلة اهل المحلة فقسيم كل  
 رجل منهم بالله ما قلت وما علمت له قايلا ثم يعزى الدين في ثلث  
 سنين وقال الشافعي اذا كان بينه وبين اهل المحلة لوثة فانه

الولي

الولي ويقضى على المدعي عليه بالدية وقال مالك يقضى القصاص والدين  
 يحلفون خمسون رجلا يخبرهم عن العاقلة ولي الدار قال لم يملك الف كرت  
 الايمان ويجب الدية على العواقل وهم اهل الديولر ومن لا يوازن له  
 العقل على عاقلة من النسب ولا قسماء على الصبي والمرأة والعبد ولو  
 كان في المحلة انسان من قبائل شتى فمنهم مشرك ومن اهل خطه فالدية  
 والقسماء على اهل الخطه ولا شيء على المستري في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف الكل مستركون ولو كان في المحلة ملاك وسد كان بالقسماء  
 والدية على الملاك دون السكان في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو  
 يوسف هو عليهم واهل الذمة كالمسلمين في القسماء والدية وقال  
 ابو حنيفة في القسيل يؤخذ في السجن لا يعرف من قتله فالدية في بيت  
 المال وهو قول محمد وقال ابو يوسف يجب على اهل السجن وان وجد  
 في السوق فان كان السوق مملوكا فعند ابي حنيفة ومحمد يجب على المالك  
 وعند ابي يوسف يجب على السكان وان لم يكن مملوكا كالسوارع العائمة  
 التي يبيت فيها فما يوجد من يكون على بيت المال ولو وجد في مسجد  
 الجامع والجنود العام فذلك على بيت المال وان وجد في السفينة  
 فعلى ارباب السفينة وان كان معهم ركاب فعليهم جميعا ولو وجد في  
 نهر جار يصرع مما يقضي به السفعة للشريك فعلى عاقلة ارباب  
 النهر ولو خرج في قسلة فنقل الى اهلها فمات من تلك الجرح فمات  
 كان صاحب فراش حتى مات بالقسماء والدية على القسيلة وان  
 لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسماء وقال ابو يوسف  
 لا ضمان في الوجهين ولا قسماء ولو كانت الدار مفرغة مقفلة فوجد  
 فيها قسيل فالقسماء والدية على عاقلة رب الدار وقال ابو حنيفة يجب  
 في عطيات المقابلة دون عطيات الدية فان لم يكونوا اهل عطاوا  
 لهم ارضا في ارضهم والعطية ما فرض للمقابلة والرضف ما جعل  
 لفقرا المسلمين وان كانت دواوينهم على قبائل فعلى القيادات والديا  
 وزايتهم ان يحلف حبس حتى يحلف والاعمى والمجذوم والمكفوف  
 يجب عليهم القسماء ولو وجد في سوق المسلمين فالضمان في بيت المال على ما  
 مرقان وجد في فلاة من الارض فان كان ملكا لاسنان فالقسماء والدية  
 على عاقلة وان لم يكن لها مال كما وكان موضعنا يبيع فيه الصوف من مصر



فغلب القبايل الى ذلك الموضع من المصروان لم يسمع الصوت فدمج هذا  
ولو وجد في ميل الفرات او دجلة تجري فيها الماء فلا قسام ولا دين على اخذ  
وان وجد محبسا في رجله فعلى اقرب القبايل من ذلك الموضع من حيث  
يسمع الصوت ولو وجد في معسكر اقاموا بغلاة لا ملك لاحد فيها فان وجد  
في جبال او وسطا ط فعلى من يملك الدين والقسامة وان كان خارجا  
من القسماط فعلى اقرب الاحية منهم وان كان القوم لفقوا قتل لا  
فقاتلوا ووجدوا قبلايين اظهرهم ولا قسام ولا دين عليهم وان كان  
العسكر اقاموا بارض مملوكة فالعسكر كالسكان يجب على المالك عتده في  
حينه ووجهه واذا وجد القبيل على دابة ولها قائد او سابق او راك فعليه  
القسامة وان اجتمعوا فعليه ولو وجد قبيل في قرية لامرأة فعندها  
حينه ومهر القسام على بكر الامان عليه وبقيت عليها وعلى عاقلته  
اقرب القبايل اليها في النسب بالدين وقال ابو يوسف القسام على  
العاقلة ولو وجد قبيل في ارض رجل الى قرية ليس صاحب ارض  
من اهل القرية فهو على صاحب الارض ولو وجد قبيل في دار رجل فالقسا  
على رجب الدار وعلى قوم قرابته ويدخل العاقلة في القسام ان كانوا  
حضورا فان كانوا غيبا فالقسامة على رجب الدار بغير الامان وقال  
ابو يوسف لا قسام على العاقلة ولو ان رجلا مدهم رجل الى اهل  
فمكث يوما او يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول ابو يوسف  
وفي قياس قول ابي حنيفة ولو وجد قبلا في دار نفسه فدينته على  
عاقلته لو لم يمت في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن قيس  
فيه ولو وجد المكاتب قبلا في دار نفسه فدمه هدر ولو ان  
رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد احدهما مذبوحا قال ابو  
يوسف اضمن الآخر الدين وقال محمد بن ابي حنيفة ولو وجد قبيل في دار  
مكاتب فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن الدين وكذلك لو  
كان الذي وجد قبلا المولى ويكون القيمة عليه خالة ولو وجد  
المكاتب قبلا في دار المولى فعلى المولى قيمة في ثلث سنين ولا تجارة  
العاقلة ولو وجد قبلا في دار عبد ما دون له في التجارة فالقياس  
ان يجب القسام على العبد سواء كان عليه دين او لم يكن ويخير المولى  
بين الدفع والغدا وفي الاستحسان يجب القسام على المولى ولو وجد

المأذون في دار مولاه قتيلا وعليه دين فعلى المولى قيمته لغزاه حاة  
في ماله وكذلك لو كان على العبد حابة وكذلك لو قتل المولى عبدا خطأ  
ومولا يعم ولو وجد ابن الرجل قتيلا في دار الاب او في دار الاخ فالدية  
على عاقلته وان كان هو وارثه عن ابي يوسف في العبد المهر هو يزوج  
قتلا في دار المراهز او المراهن فالقيمة على رجب الدار ودور العاقلة وعن  
محمد بن ابي حنيفة رجلين احدهما التليان والاخر التليث فالدين على عاقلتهما  
نصفان ولو وجد بدن قتيلا في محله او الكره فالقسامة واجبة وان كان  
اقل فلا قسام وذكر الطحاوي عن اصحابنا ان القاتل يدخل مع العاقل  
في الخيل وقال الشافعي لا يدخل وذكر في الخيل الصغير فيمن باع دارا  
من جد فيها قتيلا فالدين على من الدار في يد في قول ابي حنيفة سواء  
كان في البيع حيا او لم يكن وقال ابو يوسف ومحمد الدين على مال الدار  
اذا لم يكن في البيع حيا وان كان فيه حيا فعلى من يصير الدار له وفي  
من الدين على المشتري الا ان يكون الخمار للبايع فيكون الدين عليه ولو  
ادعى المولى القتل على رجل من اهل المحلة بعينه فالقسامة والدين عليه  
ولو ادعى المولى القتل على جالها وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة ان  
القسامة يسقط وكذلك روي عن محمد بن ابي حنيفة المولى على رجل من اهل  
المحلة فقد ابر اهل المحلة من القسام والدين ولو شهد اثنان من اهل  
المحلة للمولى بما ادعى لم يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد بن قيس ولو ادعى المولى على واحد من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان  
بعينه من اهل المحلة عليه لم يقبل الشهادتان **فصل** واذا قطع امرأة  
يد رجل عدا او شجته ثم تزوجها على الجراحة او الشجعة فان بر الرجل  
جاء النكاح والارث مهرها وكذلك ان كانت خطا وان كانت الجراح  
عدا فمات من ذلك فالقياس عند ابي حنيفة ان يجب عليها القصاص  
وفي الاستحسان لا قصاص والزعم الدين ولها على مهرتها وعند  
ابي يوسف ومحمد بن قيس القصاص ولها على مهر المثل وان كان القطع  
خطا فالدين على عاقلته ولها مهر المثل وقال ابو يوسف ومحمد بن  
كان مهر قتلها مقدار الدين يجب التسمية وسقطت على العاقلة وان كان  
مهر قتلها اقل من ذلك يسقط عن العاقلة قدر مهر قتلها وما زاد  
فهو وصية للعاقلة ولو تزوجها على اليد وما حدث كان قول ابي



حينئذ مثل قولهما ولو قطع يد رجل عداكم قتله فالولي بالخيار ان شا  
 قطع يده وقبل وان اسبا اقتصر على القتل في قول ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف ومحمد يقتل ولا يقطع ولو قطع يد رجل عداكم فمات من ذلك  
 قتلولي ان يقتله ولو لم يموت لم يقطع يده وقال الشافعي يقطع يده  
 فان مات في المدة التي مات الاول فيها وقيل والاخرت رقبته ولا يستحق  
 القود الا بسيف وقال الشافعي يقتل بمثل ما قتل من الاله ولو اطعم  
 غيره سبعا فمات فان كان يتناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه  
 ولكنه يعزر ويضرب وان لو جره السم فعليه الدية ولو اصابه الفارس  
 فمات فدية كل واحد منهما على عاقلة الاخر وقال زفر والشافعي يعرج على  
 كل واحد نصف دية الاخر ولو ان رجلين مذاخلا فانقطعت فسقط كل  
 واحد منهما على ظهره فدمهما هدر ولو سقطا على وجههما فدية كل  
 واحد منهما على صاحبه ولو سقط احدهما على وجهه والاخر على ظهره  
 فدية الذي سقط على ظهره هدر والذي وقع على وجهه على الاخر ولو  
 قطع انسان لجل فالضمان على القاطع ولو ان صبيا في يدي امرأته  
 انسان منه والام بمسكه حتى مات فدية على جاحذه ودية الام ولو  
 جاذب رجلان صبيا يدعي احدهما انه غيبه ويدعيه الاخر انه ابنه  
 فالدية على الذي يدعي انه غيبه ولو ان رجلا في يديه ثوب فتشبهت  
 به رجل تجذبه صاحب الثوب من يده فتحرق ضمن الممسك نصف الثوب  
 ولو عصى ذراع انسان فجزى ففسق انسان ذلك الرجل وذو  
 الحذر ذراع هذا فدية الانسان هدر ويضمن العاص الذراع  
 ولو جلس رجل على ثوب فقام صاحبه الثوب وهو يعلم فانشق  
 ثوبه يضمن الخالص نصف ذلك ولو اخذ بيد انسان فضاخه  
 فمده من يده فانقلب ومات فلا شيء عليه ولو اخذ بيده بعصرها  
 فاذا ه فمدها ضمن اليد ولو قطع اصبع رجل عدا او قطع اخر يده من  
 الزند فمات فالضمان على الثاني وقال زفر والشافعي يجب عليها  
 وعن ابي يوسف في رجلين قتل كل واحد منهما ابن صاحبه عمدا  
 فكل واحد منهما ولو لم يزل الاخر ولا قصاص عليهما ويضمن كل واحد منهما  
 الدية في ماله وقال زفر يدا القاصي بايها شا ففسله الى الاخر  
 حتى يقتله ويسقط قصاص الاخر وقال الحسن يوكل كل واحد وكلا

يستوفى القصاص فقتلها الوكيلان من غير الفصل ولو قطع يد رجل عدا  
 ثم ان المقتول يده قبل ابن القاطع عمدا ثم مات المقتول يده من القطع فعلى  
 القاطع القصاص الى المقتول يده وعن ابي يوسف فمات من كلبا او ذرا  
 او طيارا فاصابت في فورها انسانا فانلفه فانه يضمن وعن محمد لا يضمن  
 في الطيار والكلب ويضمن في الدابة ولو قلع عيني عبده فهو له بالخيار ان شا  
 يسله الى القاري واخذ قيمته وان شا امسكه ولا شيء له وقال ابو يوسف  
 ومحمد ان يمسكه ويضمنه النقصان وقال الشافعي يمسكه وياخذ  
 جميع القيمة وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا غصب رجل عبدا فقتله  
 عبدا فمات فدية على ماله فقتل عبده قتيلا ودفعه المولى بالجنايتين  
 يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة ودفعه الى ولي الجناية الاولى  
 ثم يرجع به على الغاصب فيسبل له وقال محمد وزفر ياخذ نصف القيمة  
 فيسبل له ولا يدفعها الى ولي الجناية الاولى وقال ابو حنيفة وابو يوسف  
 اذا وطئ امرأة يشبهه فافضاها ايضا لا يستمسك البول فعليه المهر  
 ولا مهر لها وقال محمد لها المهر والدية ولو زني بامرأة مطاوع فافضا  
 فلا شيء عليه ولذلك اذا وطئ زوجته فافضاها او كانت فلا ضمان  
 في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا ماتت فالدية على العاقلة  
 وفي الافضا الدية في ماله ولو كسر فخذها يضمن في قولهم ولو ضرب  
 امرأته لتسور فماتت منه فهو ضامن ولو ضرب الاب او الوصي الصبي  
 للتاديب فمات ضمانا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن  
 والمعلم والاستاذ اذا ضرب صبيا فغير امر الاب والوصي ضمنا ولو ضربا  
 بادنيهما لم يضمنوا ولو شهد الشهود على رجل بالقصاص فقصى القاضي  
 به فقتله الولي ثم رجع الشهود او عاد الشهود يقتله جافلا قصاص  
 على الولي ولا على الشهود وقال الشافعي يجب على الشهود القصاص قال  
 ويضمنون الدية ولا يرجعون في ذلك على الولي في قول ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد يرجعون ولو اترك الاب والاخي في قتل ابن قلا  
 قصاص على الاخي وقال الشافعي وذكر في المتن عن ابي يوسف في  
 رجلين قتل انسانا عمدا ثم عفي عن احدهما الى الاقصاص على واحد منهما  
 وهذا خلاف المشهور من الروايات والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الحدود الحد الواجب بالزنا نوعان جلد وزجر



والجمع بينهما غير مشروع، وأما الذكر فحده الجلد التعزيب ليس محذور ولكن الأحكام  
لو فعل ذلك مصلحة جاز وقال الشافعي لجمع بين الجلد والتعزيب سنة  
وأما الرجم يجب على المحصن والأحصان عشرة عن ارتباط وهي البلوغ عن عقل  
والكرية والدخول بالمنكوح في النكاح الصحيح في الفرج على وجه يجب  
الغسل من غير انزال والإسلام وقال الشافعي الإسلام ليس بشرط وهو  
أحد قول أبي يوسف وأحصان كل واحد من الزوجين شرط لصير الآخر  
محصنا فان لم يأتوا زوج باء أو صبية أو مجنونة أو كافرة دخل بها لم يصير  
الزوج به محصنا وكذلك في جانب المرأة وقال أبو يوسف الإسلام المراق  
ليس بشرط حتى لو تزوج مسلم بكافرة يصير الزوج به محصنا وإذا ثبت احصا  
الزني بالقرار وبالبينة فهو سوا ويرجم وكذلك إذا شهد الشهود  
أنه جامعها أو باضعها أو لو شهدوا أنه دخل بها صار محصنا كما لو شهدوا  
أنه جامعها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يكتفي بقولهم دخل بها  
فإنه أعلم بأخباره **صفة الزنا** الزنا على الفعل  
المحظور والحد يسقط بالسيئة والسيئة على من وجب شبهة في العقد  
فالعقد إذا وجد حلالا كان أو حراما متفقاً على تحريمه أو مختلفاً فيه علم  
الواطي أنه محرم أو جهل لم يجب الحد في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
ومحمد والشافعي إذا تزوج نكاحاً مجعاً على تحريمه كنكاح المحارم والنكاح  
واجب المرأة فليس ذلك شبهة فيجب الحد على الواطي إذا علم بالتحريم  
فإن كان لا يعلم فلا حد عليه وإن كان النكاح مما يختلف فيه العلماء كالنكاح  
لغير كاهن فلا حد فيه ويعزرم الأمام ولا يبلغ به أربعين سوطاً في  
قول أبي حنيفة وكذلك إذا تزوج امرأة على حرة أو مجوسية أو أمة غير أذن  
بموافاة والعبد تزوج بغير إذن المولى فلا حد في قولهم وكذلك إذا  
كانت الحرة أمة عارضة نحو الحايض والنفساء والصائمة والمحرمة  
والموطوءة بالشبهة والبي ظاهراً من كذا إلى من وكذا ذلك إذا المملوكة  
إذا كانت محرمة عليه بسبب الرضا أو الصهرية أو كانت محرمة  
أو مرتدة أو مكاتبته فلا حد عليه فإن علم بالتحريم وكذلك لو وطئ  
جارية يملك بعضها ولذلك لو وطئ جارية ابنه وهو يعلم بالحرمة أو جارية  
مكاتبته أو عبدة المأذون سوا كان على دين أو لم يكن وكذلك لو وطئ  
الحد من قبل الأب وإن علا والكلام في بَيِّنَات النسب مرفوعة العتاف

وكذا

وكذلك رجلان القانين إذا وطئ جارية من المغنم قبل القسمة فلا حد  
عليه وإن علم أنها حرام ولا يثبت نسب الولد منها والوطئ في الدبر في المائتي  
كان أو في الذكر لا يوجب الحد ويجب التعزير في قول أبي حنيفة وقال أبو  
يوسف ومحمد والشافعي يجب الحد **فصل** السبهة إذا كانت في  
الموطوء سقط الحد سواء ادعى الظن أمراً أو شبهة إذا كانت في الفعل  
فادعى أنه ظن أنه حلال لم يجب الحد وإن لم يدع حد والسبهة في الفعل  
في سبع مواطن جارية الأب وجارية الأم وجارية المنكوح والمطلقة  
ثلاثاً ما دامت في العدة وأم الولد ما دامت بعد حر والعبد إذا وطئ  
جارية فهو كاهن وجارية المهرهونة يطأها المهرتين في رواية كتاب الرهن  
وذكر في كتاب الحد ودان حد المهرتين ولا يعتبر ظنه في هذه المواضع  
إذا ادعى فقال ظننت أنها تحل لي لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد  
وإن لم يدع الظن وجب عليه الحد ولو ادعى لحدّها الظن ولم يدع  
الآخر فلا حد عليهما حتى يقر جميعاً بأنهما علما بالحرمة ومن عدا الموالد والوالدة  
ومن معناتها في الولد من ذي الرحم المحرم كالأخ والأخت إذا وطئ  
جاريته يجب الحد وإن قال ظننت أنها تحل لي وكذلك إذا وطئ جارية ذات  
رحم محرم من امرأته ولو طلق امرأته واحدة بآينة لم يجب الحد وإن قال  
علمت أنها علي حرام ولو طلقها أو طلقها بعوض فينبغي أن يكون كالمطلق  
ثلاثاً ولو نكحها بغير أمرأة وقالت ظننتها امرأتني لم يجب الحد ولو  
جات بولد يثبت النسب ولو وطئ امرأة أجنبية وقالت ظننتها امرأتني  
أو شبهها بامرأتني أو بغيره في حد ولو أن رجلاً اعني وجد امرأته في بيته  
فوقع عليها فقال ظننتها امرأتني وجب الحد وعن محمد في رجل اعني دعي  
امرأته فأجابته غيرهما فوقع عليها فقال علمتها الحد ولو أجابته فقالت  
أنا فلا نه فوقع عليها لم يجب النسب كالمزوجة التي زوجها  
ولو كان بصيراً لم يصدق على ذلك ولو أن اعني وجد على قرأته أو على  
محلها امرأة فوقع عليها وقال ظننتها امرأتني قال أبو يوسف لا  
يعذر وقال زفر بن ربيعة الحد وعليه العقر ولو وطئ البائع الأمة  
المبيعة قبل التسليم أو وطئ الزوج الجارية التي تزوج عليها قبل التسليم  
فلا حد عليهما فأما الجارية المستأجرة والعارية والودعية فإنه يجب  
وأطهر وإن قال ظننت أنها تحل لي بآينة **الإقرار بالزنا**



والاقرار بالزنا لا يتعلق به الحد حتى يصير اربع مرات في اربع مجامع  
مختلفة من مجلس المقر لا مجلس القاضي وقال الشافعي بقاء بالقرار مرة  
واحدة وينبغي للامام ان يبرحه عن الاقرار ونظير الكراهة له وبما  
محمية فان اقر في الرابع نظر في حاله اهو صحيح العقل ام لا فان عرف صحته  
شأله عن الزنا ما هو وكيف زنا ومن زنا واولين زنا واولين زنا في الاقرار متى  
زيت ويسال ذلك عن اليهود ويجوز ان يسال في الاقرار ايضا ويساله  
بعد ذلك محض هو ام لا قال فان اقر بالاحصان يساله عن الاحصان  
هو وكره في الاصل اذ قال المقر است محض وقد عليه اليهود بالاحصان  
رجه الامام ولا يكون هذا كالحرج ولو اقر ان زنا بغلام وهي غايبة لم  
عليه الحد لم تحسنا واولا في مجلس القاضي قبل ان يقوم او في مجلس  
او في كل شهر مرة ولا فرق في الاقرار بين التقادم وغير التقادم بخلاف  
السيرة وقال زفر اذا اقر بالزنا بعد حين لا يقبل وذكر غزالي حنفية  
ان المجلس المتفرق ان يذهب المقر بحيث لا يريه ولا يكون معه في المجلس  
ثم يجي فيقر اقرارا مستانفا اما الاقرار بغير الزنا فيعتبر مرة واحدة في  
قوله ابي حنيفة ومحمد وقامه ابو يوسف كل ما يستقط بالحرج فعقد  
الاقرار فيه كعدد اليهود ولو اقر عند غير الامام لم يجز ذلك الاقرار  
ولا يقبل شهادة اليهود عليه اذ ارجح المخرج عن الاقرار قبل الحكم او بعد  
او بعد ما جلد بعض الجلد او رجم ولم يقبل بعد فانه يد راعه الحد والذي  
كالمسلم في الاقرار والعبد اذا اقر بالزنا اربع مرات يحد وقال زفر لا  
يحد اذا اكر به المولى والاخرس اذا اقر بالزنا اربع مرات في كتاب كسبه  
او اسارة فانه لا يحد ولو شهد عليه اليهود بالزنا لم يقبل ولا يحد كالبصير  
في الاقرار وكذا الذي يحن ويثق اذا اقر بالزنا في حال افاقته وهذا  
عليه اليهود فهو كالصحيح والمحبوب اذا اقر بالزنا ان شهدت عليه  
اليهود لم يحد والحصى اذا اقر او قامت عليه البينة حد وكذا الغايب  
والله اعلم باجـ كيف تقام عليه الحد واذا حكم  
بالرجم امر اليهود ان يبدوا بالرجم ثم الامام يهر الناس ولا يربط  
المرجوم ولا يمسك ولا يجر له اذا كان رجلا ولكنه يقام قائما ويضرب  
للناس ويرجم وان كانت امرأة فان شاحر لها وان شاحر لم يجر ولو  
امتنع اليهود او بعضهم او مات او غاب او عي او خرس او جن او ولد

او قد فاضرب الحد لم يرحم اليهود عليه وروي عن ابي يوسف انه اذا  
امتنعوا او غابوا رجم الامام وعن محمد في اليهود اذا كانوا مقطوعة اليد  
او مرضى لا يستطيعون الرمي فان الامام يرميهم بالناس وبما سلك  
من رمي انه يتعد مقتله اما اذا كان ذارجم محرم من المرجوم فانه لا يتعد  
ان يتعد مقتله والتعزير عندنا اشد الضرب ثم الجلد في الزنا يبر في الشرب  
ثم في القذف ويجوز في التعزير وحد الزنا وكذا في حد الشرب في الرواية  
المشهوره وعن محمد ان الجوز في الشرب واما في حد القذف فلا جرد ولكن  
سرع عنه الغزو والخسوا واما المرأة فلا يبرع عنها ثيابها في شارب الحدود  
الا الخسوا والغزو وقال ابو حنيفة الحد في الاعضاء كلها اما حلا الفرج والوا  
والراس وقال ابو يوسف سفي الصدور والبطن ايضا ويضرب الراس سوطا  
او سوطين وكفر في الكففين والذراعين والمصدين والساقين  
والقدمين واما في التعزير فلا يفرق في الاعضاء وقال ابو حنيفة لا يبلغ  
في التعزير اربعين سوطا وقال ابو يوسف في التعزير على قدر علم الحرج  
وصغره وعلى قدر ما يرى الحاكم من احتمال المصروب فيم بينه وبين اقل من  
ثمايوس وروي عنه انه يقر ب كل نوع من بابه فقر ب التعزير في اللبس  
والقتله من حد الزنا والقذف بغير الزنا في حد القذف وقال ابو حنيفة  
يضرب المرأة الحد وهي قاعه ولا يبرع عنها ثيابها قال ابو يوسف  
الفصول اللباس التي لم تجز العادة بها ولا تقام الحد في سجد ولا يقام  
عليه برص حتى يبرأ ولا على حامل حتى تضع ولا على نفسا حتى تنقضي اثر النفاس  
ويحد الكاين في حال جسه واما الرجم فيقال في كل الاحوال اعلى الحال  
ولا يضرب بسوط له مرة ويقم الجلد فيعلم الضرب ويصير يضرب ضربه  
بين الضربتين ليس بالضرب المسرع ولا بالضرب الذي لا يوجد فيه  
مسرا فاذا قتل المرجوم دفع الى اهلكه فيغسلون ويكفنون ويصلون عليه  
ولو هرب ولم يرجع عن اقراره لم يعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع  
عن الاحصان جلد ولم يرجع والله اعلم باجـ الاقرار  
بالزنا واحد مما منك اذا اقر بالزنا وادعت المرأة النكاح والمهر  
فان كان ذلك قبل الحد درى الحد عنه وعليه المهر للمرأة وان كان  
بعد ما حد الرجل فلا مهر لها ولو اقر احد هما بالزنا وانكر الآخر فلا حد على  
المقر في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومن فرح الرجل وعن



حنفية فمن اقربا الزنا فادعت المرأة المستكره انه يحد الرجل ولا يحد المرأة  
 ولو اقرانه زنا لمجنونه او صبية مجامع مثلها فعليه الحد ولو اقرنت المرأة  
 انهارت بمجنون او صبي فلا حد عليهما وقال الشافعي يجب واذا اذن في  
 بالحد في المستامن في دار الاسلام او الجرمية المستامنة لم يقيم الحد في قول  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحدان ولو زنا المستامن بمسلة قال  
 ابو حنيفة يجب الحد على المرأة وقال محمد لا يجب ولو زنا المسلم بحرية في دار الاسلام  
 حد المسلم في قولهم واذا اقرانه زنا بخمسا او امرأة زنت باخرس فلا حد  
 واحد منهما وكل زنا درات الحد عن الرجل والمرأة اوجب المهر  
 باب الشهادة على الزنا ولا يقبل على الزنا اقل من اربعة  
 شهدا فان شهد اقل من اربعة فهم قد فسد حدون حد القذف اذا طلب  
 المشهود عليه وقال الشافعي اذا اجاؤا بالحق المشهود لم يحدوا ولو اجاؤا  
 متفرقين يشهدون على الزنا واحد بعد واحد منهم قد فسد حد وزنا  
 كزنا وعن محمد اذا كانوا فعودا في موضع المشهود فجاءوا واحدا بعد  
 واحد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد ضربوا الحد ولا  
 يقبل المشادة على الزنا بعد تقادم العهد ولم يوقت ابو حنيفة في التقادم  
 شيئا وهو موقوف الى اجتهاد الحاكم فيما بعد فريطا وما لا بعد وقال ابو  
 يوسف ومحمد هو مقدر بشهر ولو كان المشهود عليه في موضع ليس فيه  
 حاكم فحل الى بلد الحاكم جازت الشهادة وان تاخرت ولو شهدوا بزمانا متقاربا  
 فقد حكم الحسن انهم يضربون الحد قال ابو الحسن الظاهر انه لا يجب عليهم  
 ونسأل القاضي المشهود عن الزنا ما هو وكيف زنا ومي زنا ومي زنا  
 فان قالت اليهود زنا بامرأة لا يعرفها لم يحدوا بها ولو اقرانه زنا بامرأة  
 لا يعرفها اقيم عليه الحد والشهادة على الاخصان كالشهادة على الاموال  
 ثبتت بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة على الشهادة وقال زفر  
 لا يثبت الاخصان بشهادة النساء ولو تعد اليهود النظر الى الزاني  
 حتى يبينوا الملاج على الصفة التي ذكرنا جاز باب  
 الرجوع عن الشهادة وما في معناه اذا رجع واحد من المشهود قبل  
 ان يحكم به حد واجمعا وقال زفر يحد الراجح وحده ولو رجع واحد منهم  
 لعل الحكم قبل الاستيفاء قال ابو حنيفة وابو يوسف يحدون وقال  
 محمد يحد الراجح وحده ولو رجع احدهما استيفى الحد فعليه الحد

خاصة قال ابو حنيفة لا ضمان على الراجح من ارش السياط وكذا ان مان  
 من الجلد وقال ابو يوسف ومحمد يضمن ولو كان الحد رجما فمات المرحوم  
 ثم اخذ اليهود رجع فعلى الراجح الحد وقال زفر لا يجب وان كان المشهود  
 خمسة ثم رجع واحدا مضى الحد على المشهود على بشهادة من بقي فان مضى ثم  
 رجع اثنان بعد الامضا ضمن الراجح ربع الدية ولو شهد اربعة  
 فساق على رجل بالزنا فلا حد على واحد ولو شهد ثلثة بالزنا وهذا الرابع  
 على شهادة غيره حد الثلثة ولم يحد الذي شهد على شهادة غيره ولو كان  
 احد اليهود الامر بحد عبد او مكاتب او اعمى او مجنون قد فسد حدوا  
 جميعا وان علم بذلك بعد ان اقيم الرجوع على المشهود لم يحدوا والدية  
 في بيعت المال ولو شهد الزوج وتلته نفر فلم يرك واحد منهم حد الثلثة  
 ولا عن الزوج امرائه ولو شهد اربعة بالزنا بامرأة فشهد اثنان انها طاق  
 وشهد اثنان انه استكرهما فلا حد على واحد منهما في قول ابي حنيفة  
 وزفر وقال ابو يوسف ومحمد يجب الرجل وحده ولا حد على اليهود في  
 قولهم ولو شهد ثلثة انه زني بها مطاوعة فشهد واحد انه استكرهما  
 لم يحد واحد من اليهود في قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد  
 يحد الثلثة ولا حد على المشهود عليه واذا استكرهت المرأة على الزنا  
 يسقط الحد عن قاذفها وعن ابي يوسف انه لا يسقط ولو شهد اثنان  
 انه زنا بها في مكان كذا ويشهد آخران في مكان اخر والمكانان مسانان  
 لا يجوز ان يقع بينهما فعلى واحد فلا حد على المشهود عليه ولا على المشهود  
 وكذلك الاختلاف في الاوقات وقال زفر يحد اليهود ولو اختلفوا  
 في بيت واحد ففان لسان في هذه الراوية وقال اثنان في هذه  
 الراوية الاخرى فانه يحد المشهود عليه اذا كان متقاربا وهذا  
 استحسان والقياس ان لا يجب الحد وهو قول زفر واذا اذن في زعم  
 المكون انهم احوار فرجم المشهود عليه بشهادة ثم وجد بعض اليهود  
 عبدا فلا يثنى على المكون اذا ثبتوا على التزكية فان رجع المكون  
 عزه لك ضمن في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه  
 فان قال المكون هم عدو له ثم وجدوا عبدا فلا ضمان عليهم ولو  
 ادعى المشهود عليه ان احدا من اليهود عبدا فالقول قوله حتى يقيم  
 البينة انه حر باب



وجوبه اذ اذني بامرأة ثم تزوجها او بجارية ثم استراها فغن اي حنفية  
قلت روايات روى محمد عنه ان عليه الحديث ذلك كله وهو قول محمد وروى  
ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا حد عليه اذ تزوجها بعد الزنا وقال  
ابو يوسف يقيم عليه الحد وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجب الحد في  
النكاح ولا يجب في الشراء ولو عصب اخ وورثا بها فماتت او حرة فعليه الحد  
والدية وقيمة الاحم وروى ذلك ابو يوسف عن ابي حنيفة وروى الحسن  
عن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا حد في الامه قال محمد وهذه الرواية اصح  
**باب حد القذف** قال الله تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء الآية والمراد بالرمي الرمي بالزنا  
دون الرمي بغيره من سائر المعاصي والمحصنة هي الحرة المسلمة العفيفة  
البالغة العاقلة ويجب حد القذف سعي بسبب انسان زانية وهو  
قاذف لامه فان كانت الام محصنة وجب على القاذف الحد اذ اطلت به  
به وان كان المقذوف بالزنا حيا فلا حضرة لاحد سوا كان حاضرا او  
غائبا ولو مات المقذوف قبل ان يطالب او بعد ما طالب واقم عليه  
بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطا واحدا ولا يجوز  
الوكالة في حد القذف استيفا وقال الشافعي يجوز واما التوكيل في  
الابتاع بالبيعة فخارج قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز  
واذا وجب الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو وكذلك اذا عفي قبل المرافعة  
او ابرا او صالح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه  
بعد ذلك بالحد وقال الشافعي يصح العفو وهو احادي الروايتين عن  
ابي يوسف ولو ادعى على انسان قذفا فاقا قذر القاذف او قامت عليه  
بيته فالقذف يقال له اقم البينة على صحة قذفك والا اقم الحد عليه  
واذا ضرب بعض الحد ثم اقام القاذف البينة على صدقه قبلت منه  
وسقط باقي الجلدات ولا يبطل شهادته ولا يلزم سمة الفسق واذا  
انكر المدعى عليه القذف ولم يكن له بيعة على ذلك لم يحلف المدعى عليه  
وقال الشافعي يحلف ولو ترك المقذوف المطالبة فذلك احسن وكذلك  
يستحسن من الحاكم اذ ارفعه اليه قبل ان يثبت ان يقول للمدعى اعرض  
عن هذا ولو صدق المقذوف القاذف في قذفه او شهد عليه الشهود  
بدلك جازت الشهادة ولا حد على القاذف ولا يجوز الشهادة على القذف

الشهادة رجلين ولا يقبل فيه شهادة الرجال مع النساء والشهادة على الشهادة  
وكتاب القاضي الى القاضي واذا ادعى القاذف ان المقذوف صدقه  
جازت على ذلك شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب  
القاضي الى القاضي ولو ادعى المقذوف ان له بيعة حاضرة في المصغر قبل  
قذفه فان ابا حنيفة قال احس المديعي عليه الى قيام الحاكم من مجلسه  
يريد به الملازمة ولا يأخذ من كتمان نفسه وقال ابو يوسف يؤخذ الكفيل  
وان اقام المدعي شاهدين لا يغيرهما القاضي وقال ابو يوسف لا يحبس بقول  
الواحد العدل ولا كفالة في حد ولا قصاص وقال محمد يكفل ثلثة ايام  
قال ابو بكر الرازي بان القاضي لا يعتدي بطلب الكفالة ولكن لو بدل  
من عند نفسه جاز ولو اقام بيعة واحدة وادعى ان له بيعة اخرى خارج  
المصر لم يحبس وكذلك اذا ادعى ان له بيعة عينا وطلب التاجيل من القاضي  
لم يؤجله ولكن لو ادعى ان له بيعة حضور يؤجله ما بينه وبين قيام القادر  
من المجلس فيلزم ويقول ابعث الى اليهودي فاحضرهم وقال ابو  
يوسف ومحمد يؤجل يومين او ثلثة ويؤخذ من الكفيل وروى عن محمد  
انه اذا ادعى ان له بيعة حاضرة ولم يجد احدا يبعث به الى الشهود  
فان القاضي يبعث معه من الشرط فيحفظونه ولم يزل حتى يفرقوا  
لم يجد ضرب الحد فان اقام بعد ذلك بيعة على ما قال اطلقت شهادة  
واخرتها ولو قذف رجل فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان  
امر المقذوف ام او نصرانية والمقذوف يقول هي حرة مسلمة قالوا  
قول القاذف وعلى المقذوف البينة وكذلك لو قذفه في نفسه  
ثم ادعى القاذف ان المقذوف عنده فالقول قول القاذف  
وكذلك لو قال القاذف ابا عبد وعلى حد العبد وقال المقذوف  
انت حر فالقول قول القاذف وعن ابي يوسف فيمن قذف امر  
رجل فان كان القاضي يعرف امرها حرة مسلمة جلد القاذف وان  
لم يعلم حبسه الحاكم في السجن حتى ياتي بالبينة فان لم يفر بيعة  
اخذه من كتمان واخرجه ولا يغزره ولا يكون القذف بالوطي في غير  
الفرج موجبا للحد ولكن يوجب الغرامة في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد يجب الحد بالقذف بالواطئة والله اعلم



باب من له المطالبة بالحد عند القذف ويبتل بموت المقتوف ولو ورثه بعد الموت فلولده ان ياخذ بالحد ولا يثبت الابن وبنت الابن ولا ياخذ بالحد بالمليت الا والدا وولد ولا ياخذ بذلك الاخ ولا عم ولا مولود وقال ابو حنيفة وابو يوسف يستوي في ذلك ولد الابن وولد البنت وقال محمد ياخذ بالحد من تربت ويورث يريده ولد الابن ويجوز المبعوث من الولدان يطالب مع بقا الاقرب فيكون ابن الابن ان يطالبه وان كان الابن حيا وقال زفر ليس للابعد حق مع وجود الاقرب وقال ابو حنيفة والولد والوالدان يطالب بالحد فان كان عبدا او ذميا اذا كان المقتوف حرا مسلما وكذا لو كان المطالب بالحد قايلا للميت ممن يحرم الميراث بقتله وليس للولد ان يطالب اباه او جده وان علما بالحد القذف ولا امه ولا جده ولو قذف جماعة من الناس في كلمة واحدة او بكلام على حده فعليه حد واحد سواء حضروا او حضروا واحدا وقال الشافعي اذا قذف كل واحد منهم على حده فعليه لكل واحد الحد ولو قذف انسان بعد ما حد بالثاني ولو ضرب القاذف بسبع وسبعين سوطا ثم قذف الاخر ضرب السوط الاخير فقط **باب ما يكون الوطي** شبهة في إسقاط الحد عن القاذف اذا وطئ المقتوف وطئا حراما منه اعلى من بين فان كان وطئا في الملك والكرمة عارضة لم تجب سقوط الاحصان كوطئ الكاين والنفساء والامه المزوجة والحرة التي ظاهرها او وجبت عليها عدة او كانت صابغة او وطي الكاينة لا تجب سقوط الاحصان في قول ابي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وقال زفر يسقط احصانه وهو رواية عن ابي يورث واذا كان المحرم في الملك موبدا كوطئ ذوات المحارم فقد ذكر في الأصل انه يبطل الاحصان وذكر ابو الحسن انه لا يبطل احصانه ولو قتل امرأة بشهوة او نظر اليها في جهام شهوة ثم تزوج بابتها فوطئها قال ابو حنيفة لا يبطل احصانه وقال ابو يوسف ومحمد يبطل واما الوطي في غير الملك فانه يوجب سقوط الاحصان بخلاف تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجمعنا على فساده وهو يعلم ولا يعلم او يطأ جارية مستتركة او سترى جارية فيطأها ثم يبتغي او يطأها بنكاح ثم يبين انها لا تحل له فلا حد على قلاعه سواء في ذلك علم او لم يعلم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف

ومحمد يسقط احصانه ولو تزوجها بغير شهوة ووطئها يسقط احصانه ولو تزوج امه وحرة في عقد واحدة او تزوج الامه في الحرة ووطئها حد قاذفه ولو وطئ جارية ابنه فاحملها او لم يحملها فلا حد على قاذفه والله اعلم **باب نفى الرجل عن بيته عن ابي يوسف** فيمن قال لعينه في رضا او غضب لست لانيك فهذا قذف ولو قال ليس هذا ابوك فان قال في رضا او على وجه الاستفهام فليس بقاذف ولو قال في غضب او على وجه تغيير فهو قذف ولو قال لست لانيك فليس بقذف ولو قال يا ابن الزانية وام التي ولدت مسلمة وجب الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يباي بحاله الحد وكذلك لو قال يا ابن مائة زانية فانه لعمر حال الام ولو قال انت ابن فلان لرجل اجني في حال الغضب فهو قاذف للاجني وكلام ذلك الرجل الذي خاطبه وعن ابي يوسف اذا قال لست لانيك ولست لامك فلا حد عليه ولو قال انت ابن فلان لعمة او خاله او لزوجة امه فلا حد عليه ولو قال لست بابن فلان لجد لم يكن عليه حد ولو قال لعلى يا بنطي او قال يا ابن الاقطع والاعور فلا حد عليه ولو قال لست لادمي او لاشنان او للرجل لم يكن قذفا وانما اعلم بالصواب **باب مقتضاه القذف اذا قال الرجل يا زانية فلا حد عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف لم يحسنا** وقال محمد يحد ولو قال لامرأة يا زانية وجب الحد ولو قال يا ابن الزانية فقد قذف اباه وامه ولو قال يا ابن الزانية فهو قاذف ولو قال لرجل يا معفوق فانه يعزروا ولا يجب الحد على قوله ابي يوسف ومحمد حتى يصيف الفعل الى سبيل وعلى قوله ابي حنيفة لا يكون قذفا بحال وعليه التعزير ولو قال يا ابن النجبة يعزروا ولو قال يا حليله فلان فانه لا يجب عليه الحد ولو قال جدك زاني فلا حد عليه ولو قال يا ابن الف زانية يحد وعن محمد اذا قال لقوم ليس فيكم زاني الا واحد او قال كلكم زاني الا واحد او قال لرجلين احدهما زاني فقتل له هذا لاحدهما فقال لا قال لاحد عليه ولو قال لآخر اخوك زاني فقال لآخر لا بل انت قال يحد القاذف الاخير فان حضرا اخوه وليس للشوباخ الا هو كان له المطالبة بالحد ولو قال يا زاني وقال لآخر صدقت حد القاذف ولا حد على الذي صدق ولو قال صدقت هو كاذب فهو



قاذف ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي  
قد فيه او في الوقت الذي قد فيه فيه وجب الحد عند أبي حنيفة وقال أبو  
يوسف ومحمد بن يحيى ولو شهدا أحدهما أنه قد فقه يوم الخميس وشهد الآخر أنه  
أقر أنه قد فقه يوم الخميس فلا حد في قولهم وعن محمد إذا شهد اليهود وقالوا  
رايناها فيما دون الفرج قال لا يحد ولا يحد من ولو قالوا رايناها يترج  
ثم قالوا بعد قطع الكلام ربي فيما دون الفرج ضربوا الحد ولو قال المرأة  
يا زانية فقالت زنيت بك حدث المرأة ولم يحد الرجل ولو قال يا زانية  
فقالت لا بل انت الزانية حد جميعا ولو قال زنيت معك فلا حد على واحد  
منهما ولو قال انت زانية فقالت انت ازني معي حد الرجل وحده ولو  
قال انت ازني الناس او ازني من فلان فلا حد عليه وعن أبي يوسف  
إذا قال ازني الناس او ازني الزناة فعليه الحد ولو قال ازني معي او  
فلان فلا حد عليه ولو ان رجلين استبهما فقال أحدهما أنا نراي ولا  
أبي زانية فلا حد في هذا ولو قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية  
فقال الرجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ ولو قال لرجل بالوطي فلا حد  
عليه ولو أقصم به لم يجب الحد عند أبي حنيفة وعند محمد يجب الحد ولو قال  
يا أخ الزانية أو يا عم الزانية فليس للمخاطب أن يطالب ولو قال لعنره  
انت تزني فلا حد عليه ولو قال انت تزني واضرب أنا فلا حد عليه ولو  
قال للآخر يا ابن الدعيه فلا حد ولو قال لعنره يا زانية وقال عنت  
الصعود على الجبل فعليه الحد وبنيته باطله ولو قال زنا في الجبل  
وقال عنت الصعود فعليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال  
محمد لا حد عليه ولو قال لامرأة عاريت زانية جزاها فلا حد عليه  
ولو قال لامرأة زنا بك زوجك قبل أن يزوجك فهو قاذف ولو قال  
زني فخذك أو ظهرك أو يدك فليس عليه حد ولو زنا بك بأصبعه لم  
يكن عليه حد ولو قال لامرأة زنيت وانت مستكره أو معتوه  
أو مجنونه أو ناعمة فلا حد عليه وكذلك لو قال وطئك فلان وطئنا  
حراما أو جامعك حراما أو فخرتك أو قال ذلك لرجل فلا حد عليه ولو  
قال لأمه اعتقت زنيت وانت أمه أو لكافرة أسلمت زنيت وانت كافرة  
فعليه الحد ولو قذف انسانا بغير لسان العربية فهو فلان وقال  
يا أكل الربوا أو شارب الخمر فعليه التعزير ولو قال يا حمار أو يا ثور أو يا غنم

لم يعزروا لو قال لعنره اذهب فقل فلان يا زانية فلا حد على المسلم فاما الرسول  
فان اطلقه حد وان ذكر على سبيل الرسالة فلا حد ولو قال اجزيت انك  
زانية او شهدت على ذلك فلا حد عليه ولو قال زني فزوجك فهو قاذف  
ولو قال زنيت وفلان معك فهو قاذف لهما ولو قال عنت وفلان  
معك شاهد لم يصدق ولو قال لامرأة زنيت سعي را وحمارا أو ثور فليس  
ولو قال زنيت بناق أو بقرة أو بدينار فهو قاذف لهما ولو قال ذلك  
لرجل فلا حد عليه ولو قال لرجل يا يهودي أو يا ابن اليهودي أو قال يا فاسق  
أو يا ابن الفاسق فعليه التعزير **فصل** في ذكر ما مقدار ما يبلغ  
من التعزير ولا ينقص عن ثلث جلادات ويكفل في التعزير ولا يجلس له حتى  
يسأله عن اليهود ويصير فيه السكدة على السكدة وشهادة الرجال مع النساء  
وبعض العفو عنه وعن أبي حنيفة فمن قال لعنره يا فاسق يا لص فان كان  
من أهل الصلاح ولا يعرف بذلك فعلى القاذف التعزير وان كان يعرف  
به لم يكن على القابل شيء ويروي الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يقبل في التعزير  
شهادة النساء **باب الحدود إذا اجتمعت ما تقام منها**  
وما يبطل ولو ان رجلا قذف قوما بالزنا وشرب الخمر وسرق وزنا  
وهو عين محصن ثم أتى به إلى الإمام فأنبت فيضربه حد القذف ويجلس  
حتى يبرأ ثم الإمام مخير بين البداية بحد السرقة وحد الزنا أو بحد السرقة  
عنها وان كان مع ذلك قبل ضرب للقذف وضمن السرقة ثم يقتل ويبرأ  
عنه ما سوي ذلك قال أبو حنيفة فمن علم شيئا ثم استغنى لم يحكم بذلك  
العلم انما هو شاهد وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بعلمه إلا في الحد ودو ولو  
علم بذلك في حال القضا فانه يحكم به إلا في الحد ودو هذا هو المشهور  
من قولهم وعن محمد ان رجعا عن هذا وقال لا تقضي بعلمه وما علم القاضي في  
غير المصر الذي يليه لم يحكم به في قول أبي حنيفة ومحمد في مصر وقال أبو  
يوسف يحكم قال أبو حنيفة ما أقرب من زنا أو سرقة أو شرب خمر في غير  
مجلس قضائه الذي جلس فيه تقضي الناس بينهم ثم لم يرجع عليه لم  
ياخذ بشيء من ذلك وما لا يصح الرجوع عنه بعد إلا في القذف  
والقصاص **باب** العلم بالله **فصل** السرقة  
وقطع الطريق الواجب بالسرقة قطع اليد من الفخذ الرمد وانها  
اليمن بشرط أن يكون السرقة صحيحة والرجل البهي صحفة فان كانت



اليسرى مقطوعة أو مثلاً أو مقطوعه اليهام او تلك اصابع سوي اليهام  
 لم يقطع اليمين ولا يقطع في اليد اليسرى حال ولا في الرجل اليمنى وانما يقطع  
 اليد اليمنى ابتداء من الرجل اليسرى ثم يعز بعد ذلك ويحبس وقال الشافعي  
 يقطع يده اليسرى في الكره الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة ولو سرق  
 وعينه مثلاً أو مقطوعة الاصابع فانها تقطع والله تعالى اعلم بالصواب  
 باب نصاب السرقة لا خلاف ان النصاب في باب  
 السرقة شرط لوجوب القطع وهو مقدار عشرة دراهم وقال الشافعي ربع  
 دينار وذكر ابو الحسن انه يعتبر عشرة دراهم كانت مضروبة حتى لو كانت  
 بتر الا يبلغ قيمتها عشرة دراهم مضروبة لم يقطع وهو رواية عن ابي يوسف  
 وغيره وروي عن ابي حنيفة اذا سرق عشرة دراهم مضروبة فيما بين الناس  
 قطع وهذا يدل على ان عجز المضروب اذا حارب بين الناس يقطع واذا كانت  
 قيمة المسروق كاملة وقت السرقة ثم انتقصت فان كان النقصان في غير  
 لم يسقط القيمة وان كان من طريق السرقة سقط وعن محمد انه لا يسقط  
 وهو قول الشافعي ولو سرق في بلد ووجد في بلد اخر والقيمة فيه انقص  
 لم يقطع حتى يكون القيمة في البلدين عشرة دراهم **باب الحرز**  
 والاخذ منه لا خلاف ان الحرز معتبر وذلك باحد امرين اما بعوده للاحرار  
 كالدور والدكاكين وما اشبه ذلك واما ان يصار محرزاً بالحفاظ فان  
 من طريق الطريق او في المسجد وعنده متاع فهو محرز وما كان حرز النوع  
 فهو حرز لسائر الاشياء حتى قبل سرقة الفقال حرز للجوهر وسوا سرق من  
 ذلك وهو مفتوح الباب او الاباب به اذا جرب بالناس والمكان الذي لم  
 يوضع الحرز يعتبر فيه الحفاظ وسوا كان الحفاظ نايماً في ذلك المكان  
 او مستيقظاً وما كان محرزاً بالايه فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذ  
 له في الدخول لم يقطع ولم يكن حرزاً في حقه وان كان ثم حافظ او كان  
 صاحب المنزل نايماً عليه وكذا اذا سرق من بعض بيوت تلك الدار وهو  
 مفعل او من صندوق في دار وما كان من هذه الاية يدخل فيه بلا  
 اذن مني سواء كان يمنع منه وهذا هو الصافي الصحرا او البرية واحداً  
 يصار محرزاً بحفاظه وعن ابي يوسف في رجل كان في حمام او خان وسابه  
 تحت راسه فسرقها سارق انه لا يقطع عليه سوا كان نايماً او يقظاً فان  
 كان في صحرا وتوبه تحت راسه قطع وكذا روي عن محمد وقال في السارق

من المسجد اذا كان ثمة حافظ يقطع وان لم يقطع من المسجد وروي عن محمد بن  
 سرق من خانوت في السوق ورجل الخانوت قد قعد البيع فاذن للناس في  
 دخوله لم يقطع وروي عن ابي يوسف في رجل بارض فلاة ومعه جوالق  
 وضعه ونام عنده فحفظه فسرق رجل شيئاً او سرق الجوالق قطع وكذا اذا سرق  
 فسطاطاً ملغوا فوضع عنده ونام فان كان الفسطاط مضمواً فاحذره  
 لم يقطع ولو اخذ السارق في الحرز قبل ان يخرج منه وقد حمله او لم يحمله فلا قطع  
 عليه ولو لم يجر به خارج الحرز ثم ظهر عليه قبل ان يخرج فلا قطع عليه ولو  
 خرج واخذ ما كان ربي به خارج الحرز قطع وقال في رجل لا يقطع ولو لم يجر به الى  
 صاحب له خارج الحرز فاحذره المرمي اليه فلا قطع على واحد منهما ولو تأول  
 صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال ابو حنيفة لا قطع على واحد  
 منها وقال ابو يوسف وجهر يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج  
 لم يدخل به الى الحرز وان كان الخارج ادخل به في الحرز فاحذره من الداخل  
 فلا قطع على واحد منهما في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف اقطعهما ولو ان  
 لصا نبت منزلاً وادخل يده فيه واخرج المتاع فلا قطع عليه وقال ابو  
 يوسف في الهام لا يقطع دخل ام لا ولو ان لصاً دخلوا منزلاً وحملوا المتاع  
 على ظهر رجل واخرجوا من المنزل فانهم يقطعون استحساناً والقياس ان لا  
 يجب القطع الا على الكمال وحده وهو قول زفر ولو نوب رجلان ثم دخل احد  
 واستخرج المتاع فلما خرج به الى السكة حمل جميعاً فان عرف الداخل بعينه  
 قطع وان لم يعرف لم يقطع واحد منهما ويعززان ولو نوب بيتاً ودخل  
 عليه مكاتبه ليلا وسرق منه فانه يقطع ولو سرق ثمرات في ثقل فلا قطع فيه  
 ولو اخذ من الثقل وجعل في الحرز قطع وكذلك الخنطة اذا كانت سرق  
 سنيها وكذلك لو كان عليها حافظ قدس بقوا منه واحرزوه فلا قطع  
 فيه ولو سرق شاة او بقرة او بعير من المرعى لم يقطع فاذا اواه الوطن  
 او المراح قطع ولو سرق الخنطة باصلها فلا قطع فيه فاذا احدث الخنطة  
 وجزأها فان كان محرزاً محرزاً او كان محفوظاً في الصحرا يحافظ فيه القطع  
 والا فلا واذا كانت الجوالق على ظهر راي فسرق الجوالق واخرج المتاع  
 وجب القطع وان اخرج الجوالق الى نفسه او سرق الجوالق مع الجوالق فلا قطع  
 ولا قطع على الناس في قول ابو حنيفة وجهر وقال ابو يوسف والشافعي  
 نقطع ولو سرق من ذي رحم محرم لم يقطع وقال الشافعي اذا لم يكن بينه



وبين السارق ولا يقطع ولا يقطع على احد الزوجين اذا سرق من مال الاخر  
السارق اذا سرق من بيت سوى البيت الذي هما فيه يجب القطع وكذلك لو  
كانت تعدد تلك تطلعات او غير ذلك من الفرق لم يجب القطع ولا يقطع على  
خادم الموقر اذا سرق من جماعتهم ولا على صديق سرق متاعا من اصناف ولا  
اجنبي سرق من موضع ما دون له في الدخول واخذ المتاع الماذون له في اخذه  
ولو سرق المولى من البيت الذي هو عليه القطع في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يقطع ولو سرق المستاجر من المولى فغلبه القطع ان كان في بيت منفرد  
ولو اخرج السارق المتاع من بعض بيوت الدار فلا يقطع فيه حتى يخرجها الى  
خارجها ولو كانت في الدار حجرة ومقاصرة فسرق من مقصورة وخرج به الى  
صحن الدار يقطع بآب **باب ما يكون في حكم سرقة او سرقات**  
واذا اخرج درهمان من البيت الى صحن الدار ثم عاد فخرج ثانيا وثالثا حتى اجد  
عشرة ثم اخرج العشرة من الدار يقطع ولو خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى  
فعل ذلك عشر مرات لم يقطع ولذلك جماعة دخلوا دارا واخرجوا الى صحن  
الدار ثم اخرجوا من صحن الدار فغلبه واحدة فان كان يحض كل واحد عشر  
درهم فعليه القطع وان تفرق الاجزاج وكل واحد معتبر في نفسه وما  
وجب القطع فان السارق لا يضمن اذا قطع وبجميع القطع والاصنام  
وقال السافعي يقطع ويضمن ما استهلك ولو كانت العين قائمة ردت الى  
المالك ولو سقط القطع بسببه معتزلة بخلاف ملك المسروق ضمن ولو سرق  
من رجل عشرة درهم من منزليين مختلفين لم يقطع ولو سرق عشرة درهم  
لعشرة انفس في موضع واحد قطع فان تفرقت ملاكها ولو كانت عشرة انفس  
في دار كل واحد في بيت واحد على حدة فسرق من كل واحد درهم فاقطع اذا اخرج  
بجميع من الدار ولو كانت لكل واحد حجرة كبيرة فسرق من كل حجرة اقل من  
عشرة درهم لم يقطع ولو سرق ثوبا قيمته اقل من عشرة فوضعه على باب  
البيت ثم دخل واخذ ثوبا اخر واخرجه لم يقطع والله اعلم **باب**  
**السارق يحدث في السرقة قبل اخراجها ما يجب**  
الضمان اذا دخل الدار واخذ الثوب فشق نصفين ثم اخرج واحد وهو  
تساوي عشرة درهم مشقوقا يقطع في الروايات المشهورة عن ابي حنيفة  
ومحمد وضمن ما انتقص بالسوق وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه  
لا يقطع وهو قول ابي يوسف ولو اختار المالك تضمين السارق وسلب

الثوب اليه لم يقطع ولو خرق الثوب بخربق يصير به مستهلكا فخرجته  
وقيمة عشرة فلا يقطع عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقطع  
ولو دخل الخز وخرج سقاء ثم اخرجها فلا يقطع عليه في قولهم وروى عن ابي  
يوسف انه يقطع **فصل** قد ذكرنا ان العين اذا كانت قائمة يجب  
الرد على المالك وكذلك لو كان السارق باعده من غيره او وهب ردت على صاحبها  
والمالك باطل فان هلك في يدي المشتري وقد كان البيع قبل القطع  
او بعده فلا ضمان على السارق ولا على القابض هكذا روى عن ابي يوسف  
ولو غصب انسان من السارق فملك عند الغاصب فلا ضمان على السارق  
قاله القدوري والمأوي ان يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك السارق  
المتاع بعد القطع لم يكن عليه ضمان في المشهور من الرواية وروى الحسن عن ابي  
حنيفة انه يضمن اذا استهلك وان هلك او سرق لم يضمن ولو وجد المالك  
في يد المشتري من السارق فان له ان يأخذه ويرجع المأخوذ من على السارق  
بالمثل الذي دفعه اليه وكذلك لو كان المشتري او الموهوب له مستهلكا  
كان للمالك ان يضمنه ويرجع المشتري على السارق بالمثل دفن القيمة  
ولو سرق ثوبا ثم احدث فيه السارق حدثا فان كان ذلك يوجب نقصا  
قطع ولا ضمان عليه ورد العين ونقصانه ولو احدث ما يوجب زيادة  
كالخياطة سقط حق المالك عن العين ولا ضمان وان كانت زيادة لا  
يوجب انقطاع حق المالك عن العين في باب العصب كالصبي وما اشبهه  
ذلك قال ابو حنيفة يقطع السارق ولا يسلب للمالك على العين المسروقة  
وقال ابو يوسف ومحمد ياخذ المسروق منه الثوب ويعطى ما زاد الصبي  
فيه وقال ابو حنيفة لا يحل للسارق ان ينتفع به بوجه من الوجوه ولذلك  
لو خاطبه فبصا وعلى هذا المشي اذا دخل دار الحرب باثان فاخذ شيئا  
من اموالهم لم يحكم عليه بالرد ويلزمه بالرد فيما بينه وبين الله تعالى وكذا  
الحرب اذا اخذ شيئا من اموالهم لم يحكم عليه بالرد ويبقى بالرد فيما بينه  
وبين الله تعالى وكذا السارق اذا استهلك العين المسروقة ويبقى باذا  
الضمان فيما بينه وبين الله تعالى وكذا اقطاع الطريق اذا قتل انسانا  
بعضا فانه يقتل جازا الدية الى وليه ولو قتل حربة مسلما بعضا من اسلها  
لا يقتل يدفع الدية الى الولي **باب ما يجب الحد في سرقة**  
**وما لا يجب** اذا سرق ما يتسارع اليه الفساد مثل الطعام والطب



والغائبة الرطبة والبقول فلا قطع فيه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
والشافعي يقطع وقال أبو حنيفة ومحمد كل ما يوجد جنسه مباحا فله في دار  
السلام فلا قطع فيه وقال أبو يوسف يقطع ولا يقطع في طير ولا في صيد  
وحش كان أو غيره ولا يقطع في السمك مملحا كان أو طريا وأما الغائبة الثابتة  
التي بقيت في أيدي الناس فالصحيح من الرواية عن أبي حنيفة وجواب القطع  
ولا يقطع في شيء من الخشب والخشب ما خلا الساج والسوا والابنوس والصدف  
وإذا صنع الخشب أو الخشب بابا أو أنا قطع فيه ولا يقطع في اللحم ولا في الزبد  
والطين والحصى والنوى واللبن والأجر والرجاج ومن أصحابنا من يجل على  
الرجاج المكسر ويقطع في الجواهر واللؤلؤ ولو سرق صليب ذهب أو فضة أو صبا  
فلا قطع عليه وإن كان محرزا وعن أبي يوسف إذا كان في مصلاة فلا قطع فيه  
وإن كان محرزا في بيت آخر قطع ولو سرق الدراهم التي عليها التماثيل قطع ولو  
سرق ذي من ذي حجر لم يقطع ولو سرق سرج ذهب فلا قطع فيه ولو سرق  
مصمفا أو صمغ فيها شعرا أو حديث أو غزبية فلا يقطع فيه وقال أبو يوسف  
يقطع وأما دفاتر الحساب والدفاتر البيضاء يقطع فيها وقال أبو حنيفة  
يقطع في الخوص كلها وفي الأدهان والطيب والخل والكتان والصوف وجميع  
الأواني من الصفر والحديد ولذلك لو سرق الخناس نفسه أو الحديد نفسه  
ولا قطع في الواري وعن أبي حنيفة أنه لا قطع في عصف ولا هليج ولا الحنان  
ولا فخر وعن أبي يوسف أنه يقطع في العفص والاهليج والأدوية اليابسة  
وعن محمد أنه لا قطع في العاج ما لم يعمل من شيء قبل وفي المعجول كذلك إلا  
في العاج الذي هو من عظام الجال ولا قطع في طعام لا يفسد ولا في اللحم الطري  
والضعيف وعن محمد في جلود السباع المدبوعة أنه لا قطع فيها فإن جعلت  
مصلي أو بسطا قطع ولا قطع في قضب الشناب فان اتخذ شتا يقطع ولا  
قطع في نبيذ التمر أو غسل الزبيب ولا قطع في اللبن ولا في القرون معجولة  
كانت أو غير معجولة إذا كانت قرون ميتة وإن كانت مذكاة وهي معجولة قطع  
باب ما لا يقطع السارق بالسرقه منه لا قطع على الخادم  
إذا سرق من مخدومه ولا على خادم المنكوبة إذا سرق من الزوج ولا على من  
سرق من بيت المال ولو سرق من محرم منه من الرضا يقطع في قول أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف إذا سرق من أمه من الرضا لم يقطع وقطع في الرضا  
ولا قطع على من سرق من المستامن الحر لستحسافا وعلى من سرق من عبده

المدين أو مكاتبه ولا على العبد والمكاتب والمذبر إذا سرق من المولى ولو  
سرق من امرأة أبيه أو زوج أمه أو ابن أخته أو أمها فلا قطع عليه في قول  
أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقطع إذا سرق من غير منزل السارق أو منزل  
أبيه أو أمه ولو سرق من منزل من يضاف السارق إليه يعني أبوي السارق  
أو يضاف إلى السارق يعني أولاده لم يقطع ولا قطع على من سرق من مطلقة  
في العدة أو المطلقة تعرفت فمن طلقها ثلثا في العدة ولو سرق المراهن الرهن  
من بيت المراهن لم يقطع ولو كان الرهن في يدي عدل فسرقه المراهن أو المهر  
فلا قطع على واحد منهما ولو سرق من منزل عزيز له دراهم قد رحقه أو الكبر  
أو أجرة أو أودي لم يقطع وكذا إذا كان ذنبه موقلا لم يقطع ولو سرق  
دنانير أو دينه دراهم أو سرق متاعا قطع ولو سرق رب الدين حليا مرفضا  
وعليه دراهم يقطع ولو سرق المكاتب أو العبد من غير المولى قطع إلا أن  
يكون المولى وكلهما بالقبض ولو سرق من غير ابنه أو ولده الكبير أو مكاتب  
أو عبده المأذون المديون يقطع ولو سرق من امرأة ثم تزوجها قبل أن يقضي  
بالقطع أو بعده لم يقطع في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يقطع إذا كان  
بعد القضا ولو سرق امرأة من زوجها أو سرق مومنها ثم مات لم يقطع  
واحد منهما باب السارق يسوق ما لا يرجع مالكة  
إذا سرق من المودع أو المستعير والمضارب والمضجع قطع بمخوفة  
هو وقال زفر الشافعي لا يقطع ولو خسر المالك وغاب المومن فله أن  
يخاصم ويقطع هكذا ذكره الجامع الصغير وذكر ابن سماعه عن محمد أنه  
ليس لرب المال أن يقطع السارق ولو سرق من الغاصب أو القابض على  
وجه السومر أو من المرمم قطع بمخوفة منهم وليس للمراهن أن يقطع للسارق  
وليس ولو سرق من السارق فلا قطع فيه وفي بيوت حق المطالبة برد  
العين للسارق برأيه أو بالدين والأولي أن يبيت له حق المطالبة ولو سرق  
الرهن وهلك في يده كان للمرمم أن يقطع له وليس للمراهن  
باب السارق يسرق السرقة قبل القطع أو يملك  
قبل القطع إذا ردا العين المسروقة قبل المرافعة سقط الحد في قول أبي  
حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه لا يسقط ولو رد بعد المرافعة لم  
يسقط في قولهم ولو ملك السارق العين المسروقة قبل القضا أو بعده  
لم يقطع في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي إذا كان بعد



التأخير قطع ولو امر الامام بالقطع فعلى المسروق منه كان عفوه باطلا ولو لم  
 المسروق منه قد سمي زورا او قال لم يسرق مني لم يقطع واذا سرق  
 عينا فقطع فيه ورد الى المالك ثم عاد فسرق ثانيا لم يقطع لانه متحسنا وقال  
 الشافعي يقطع ولو سرق عزا لا يقطع فيه ورد على المالك فسميه ثوبا ثم  
 سرقه السارق ثانيا قطع وكذلك كل عين ردت على المالك فاحدث فيه  
 شيئا لو احدثه الغاصب انقطع حق المالك فان السارق يقطع ولو قطع على  
 بقرة فردت على المالك وولدت فرق الولد قطع ولو قطع في ثوب خر فزعم  
 نقص فرق بعدا لنقص لم يقطع ولو عزله عن لا قطع ولو سرق سرقا ففزع  
 في بعضه وقطع بالقطع لجمع السرقا فيسقط الضمان في جميع ذلك كما هو  
 اولها صموا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف في محمد يسقط الضمان  
 في حق السرقة التي خوصم فيها **فصل** واذا كان في جماعة السارق  
 صبي او مجنون دري القطع عندهم في قول ابي حنيفة وزعم وقال ابو يوسف  
 ان كان الصبي والمجنون وكيا اخرج المتاع دري عندهم وان كان الذي  
 ولي سواهما قطعوا الصبي والمجنون وعن ابي حنيفة في رجلين اقرا  
 سرقة ثوب يساوي مائة فمروا في احداهما الثوب بوبنا لم يسرقه دري  
 القطع عنهما ولو قال احداهما سرقنا هذا الثوب من فلان وكذبه الاخر  
 قطع المقر وحده في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يقطع واحد منهما  
 ولو شارك السارق صبي او ذراحم محرم من المسروق منه او كان شريكا  
 للمسروق منه في المتاع فلا قطع على واحد منهما في قول ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف يجب على شريك الصبي والمجنون ولا يجب اذا كان احدهما شريكا  
 للمسروق منه وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطاع الطريق صبي او  
 مجنون او اخر من ولو سرق انا من فضة او ذهب فيه بنيد او ما او ثريد  
 لم يجب القطع في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقطع وكذلك  
 اذا سرق كلنا او ما اسببه من السباع وفي غنقه طوف لم يجب القطع  
 وكذلك لو سرق مصحفا مفصضا او مرصعا لم يقطع خلافا لابي يوسف  
 ولو سرق كوزا وفيه عسل وقيمتها تبلغ عشرة قطع وكذلك لو سرق حمرا  
 او كافا قال محمد ولو شرب الما الذي في الاناء الدار قبل اخرج  
 اخرج الاناء فارغا قطع ولو سرق صبي او ابر يقطع وكذلك اذا كان عليه  
 حلي لم يقطع في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان كان الصبي

يسمي ويترك عليه حلي فلا قطع فيه في قوله ولو سرق عبدا صغيرا لا يتكلم  
 ولا يعقل قطع في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا قطع فيه ولو سرق خروقة  
 مصروزة فيها درهم فعليه القطع ولو كانت الدراهم مصروزة في طرف ثوب  
 او في شيء لا يكون وعاله في العادة فان ابا حنيفة قال لا قطع فيه الا ان  
 يكون قيمة ذلك الشيء عشرة دراهم وروي عنه رواية اخرى انه ان علم  
 بذلك فعليه القطع فان لم يعلم فلا قطع عليه وهو رواية عن ابي يوسف  
 وروي عن ابي يوسف انه يقطع على اوله لم يعمل ولو اقر بالسرقة مرة واحدة  
 يقطع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع حتى يقر مرتين  
 ولو اقر انه سرق من فلان الغائب لم يقطع حتى يحضر المسروق منه ويطاق  
 بها في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يقطع ولو شهد المشهود انه  
 سرق من فلان الغائب لم يقبل الشهادته حتى يحضر المسروق منه ويجلس  
 المشهود عليه وعن محمد لو سرق هذه الدراهم ولا اعرف صاحبها لم  
 يقطع ولو ادعى على انسان سرقة فانكر يستخلف فان بكل قضى عليه بالمال  
 ولم يقطع ولو اقر ثم رجع ضمن المالك ولم يقطع ولو شهدت الشهود على سرقة  
 بعد جين ضمن المالك ولم يقطع وذكر في الجامع الصغير عن ابي حنيفة  
 في عبد مخجور في يده درهم فيقول سرقنا من هذا الرجل وقال المولى  
 الدرهم قال يقطع ويدفع الالف الى المقر له وقال ابو يوسف يقطع  
 والالف للمولى وقال محمد لا يقطع ويدفع المالك الى المولى ولو كان العبد  
 ما دون الالف دفع المالك الى المقر له وقطع وقال في يقطع ولو قامت  
 البينة على عبد انه سرق والمولى غائب لم يقطع حتى يحضر في قول ابي حنيفة  
 واحمد والرواية عن ابي يوسف وروي عنه انه قال يقطع وذكر  
 في الجامع الصغير في الطراد اذا طرد الصبي وهي خارجة لم يقطع وان دخل  
 يده في الكهف فطرها قطع وقال ابو يوسف يقطع في الفضل ولو حله  
 الرباط ولم يقطع فان كانت الدراهم بعد حل الرباط يكون على ظاهر الكهف  
 لم يقطع وان كانت داخله وقعت في داخل الكهف قطع والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب** قطاع الطريق قال الله تعالى انما جازا الذين يحاربون  
 الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او  
 تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف فان هذه الامة نزلت في قطاع الطريق  
 وقال اصحابنا رجمت الله عليهم الاحكام المذكورة في الآية على الترتيب



فمن اخاف السبيل ولم يقتل ولم ياخذ ما لا ينبغي ومن اخذ ما لا قطع يده  
 البغي ورجله اليسرى ومن قتل ولم ياخذ ما لا قتل ومن قتل واخذ  
 المال فالامام فيه مخير ان شاقطع يده ورجله وصيله وان شاقطله ولم  
 يقطع يده وروي عن ابي يوسف انه لا اعطيه من الصلب وقال محمد لا يقطع  
 ويقتل وذكر ابو الحسن عن ابي حنيفة انه يصلب حيا ثم ينجرح حتى يموت  
 وذكر الطحاوي انه يصلب بعد القطع وصيله الا ما مر ثلثة ايام ثم يجلى بينه  
 وبين اهله واما النفي المذكور في الآية فهو ان ياخذ ويحبس حتى تحدث  
 توبة فان تاب قبل الاخذ وبثبوت اليد عليه سقط الحد وان تاب بعد  
 ذلك لم يسقط واما صفة الجارب فهو خارج اذا كانت له منفعة فكل من خرج  
 في غير مصر سلاح او خشب فامتنع وقد ران يدفع عن نفسه فقد حارب  
 ومن فعل ذلك في مصر فليس محارب ولا يقام عليه الحد في قوله ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف يقام في اماكنهم من باسرا القتل واخذ المال ومن  
 لم يباشر وكان رد المهر فالحكم فيهم سواء وما وجب على قاطع الطريق من  
 قتل او قطع فذلك الى الامام دون الاوليا ودون ارباب الاموال ولا  
 يصح عفوهم ولا الابراء ولا الصلح فانما يقام الحد عليهم اذا كان ما اخذوه  
 نصب كل واحد عشرة دراهم وما يسقط الحد في السرقة فكذلك في قطع الطريق  
 وان كان في المحاربين ذورحم محرم من واحد من المقتول عليه لم يحد واحد  
 منهم وذكر ابو بكر الرازي ان المسئلة محمولة على ما اذا كان المال مشتركا بينهم  
 فاما اذا كان المال لكل واحد منهم مفردا اقيم عليهم الحد ولو كانت فيهم  
 امرأة تولت القتال اخذ المال دون الرجال فقد اجمع اصحابنا انه  
 لا يقام الحد على المرأة فاما الرجال الذين معها قال ابو حنيفة ومحمد  
 يحد الحد عنهم سواء باسرا ومعها او لم يباشر واو قال ابو يوسف  
 يصنع بالرجال ما يصنع بالمحاربين سواء باسرا ومعها او لم يباشر وا  
 واذا سقط الحد دفع من قتل منهم كل واحد الى الاوليا فيقتلون او يعفون  
 وان كان القتل بعضا او جرحا فعلى عاقلته الدية وكذلك اذا تاب المحارب  
 قبل القدرة عليهم فالحكم في القصاص وصفان الاقوال نحو ما لو وجدوا  
 من غير قطع الطريق وكذلك اذا اخذ قبل التوبة ولم يكونوا اخذوا  
 ولا قتلوا ولكن اصابوا جراحات وجب عليهم القصاص فيما استطاع  
 ويضمنون ما لا يستطيعون ويسوقون عور الجبس حتى يتوبوا **فصل**

ولم

وليس الذي استعمل على رتاق على معونة او خراج استبقا الحدود انما ذلك  
 الى امر الامصار والمدن ولوليت لولي امير على الجيش الكبير فان كان امير مصر  
 او مدينة نفري بجندة اقام فيهم الحدود وقضى في معسكره كما بقضى في  
 مصره وان كان بغير امير مصر غازيا لم يقيم الحدود ولا امام مصر غازيا ان  
 يقيم الحدود ولا امام ما يعتدل ان يقيم الحدود وينفذ القضا فيمن كان  
 في معسكره او من اهل ولايته ويستعمل على القضا فان جاء رجل من اهل  
 البغي نائبا وقد سرق في معسكر اهل البغي لم يقطعه وكذلك التاجر في  
 معسكر اهل البغي والاسير في ايديهم اذا سرق في معسكرهم ثم ظفروا عليهم  
 اقام العدل لم يقطع وكذلك المسبل اذا زنا في دار الحرب او سرق ثم ظفروا  
 به الا ما لم يقيم عليه حد وكذلك لو فعله في معسكر اهل البغي وكذلك  
 الرجل من اهل البغي اذا سرق من معسكر اهل العدل وعاد الى معسكره ثم اخذ  
 بعد ذلك لم يقطع ولو ان رجلا من اهل العدل سرق ما اخره لسان وهو  
 يهد عليه بالكفر ويحمل ماله ودمه قطع فيه **كتاب**  
**الهبة** الملك في الموهوب لا يثبت الا بالقبض وقبلة ينبغي على ملك  
 الواهب سواء كان اجنبيا او قريبا وللواهب ان يرجع في الهبة ولا يلزم  
 الا بالقبض او ما يقوم مقامه من صلة الرحم وتحقيق السكن والارواح  
 بين الزوجين وقال الشافعي ما رجوع فيه الا فيما يهب الوالد لولده  
 واذا ارادت الهبة زيادة متصلة سقط الرجوع سواء كان بفعل انسان  
 او بفعل فعله واذا خرجت الهبة من ملك الموهوب لم يسقط عنه حق الرجوع  
 والصدق كالهبة في اعتبار القبض والرجوع فيها بعد قبضه على  
 حال ولا يجوز هبة المشاع فيما يقسم ولا صدقة ولا يجوز فيما لا يقسم  
 وقال الشافعي يجوز في ذلك كله ولو وهب دار او قرية متاع للواهب  
 او النخل دون الثمرة او الثمرة دون النخل او الارض دون الزرع  
 او الزرع دون الارض او وهب له دابة عليها حمل بدون الحمل القبض  
 في هذه المواضع لا يتم ولا يفيد الملك ولو وهب له عينا مفرقا ولم ياذن  
 له في القبض فقبضها والواهب حاضر جاز استحسانا وان قبض  
 بغير حضرة الواهب لم يجز القبض ولو وهب دينا له على رجل واذن له  
 في القبض فقبض جاز استحسانا وان لم ياذن له في القبض لم يجز  
 ولو وهب مشاعا ثم قسم ما وهب ولم يذم الى الموهوب له جاز وكذلك



التمرة في النخل والزرع في الارض اذا سلم مقورا جاز ونظروا ذلك الى حاله  
 القبض ولو وهب شيئا يحمل القسمة لرجلان فقبضا ذلك لم تجز الهبة في قول  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز ولو كان شيئا مما لا يقسم جاز في  
 قولهم ولو وهب رجلا دارا او سلما اليه جاز في قولهم وعن ابي يوسف  
 اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصف ولهذا النصف فهو جاز  
 ولو قال وهبت لك نصفا ولهذا النصف لم يجز ولو قال وهبت لكما هذه الدار  
 ثلثيها والثلثين لهذا لم يجز في قول ابي يوسف وجاز في قول محمد ولو  
 وهب نصفه من الدار او من شيء يحمل القسمة لشرى به لم يجز في قولهم  
 ولو وهب لرجل مائتي بطن جاز بئنه او مائتي بطن غنمه او مائة صرعهما  
 وسلمه على القبض عند القادة والكلب لم يجز وكذلك لو وهب مائة في لبن  
 او دهن في سمسر وسلمه على القبض عند مخلصه وعند المصول لم يجز  
 ولو وهب صوفيا على ظهر غنم ثم جزه ولم اليه جاز ولو وهب جارية اقربا  
 ولستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الامة والحمل وبطل الاستئنا وكذلك  
 في باب النكاح والخلع والصلح عند دم العبد اذا وقع على الام ولستثنى  
 ما في البطن بطل الاستئنا وما في البيع والاجارة والرهن اذا استثنى المثل  
 فسد العقد ولو اوصى بجارية واستثنى المثل مع الاستئنا ولو اعتق ما  
 في بطن جاريته ثم وهبها جازت الهبة في الام ولو دبر ما في بطنها ثم وهب  
 الام لم يجز في قول ابي حنيفة ولو صدق عشرة دراهم على مسكينين جاز  
 ولو صدق على عشرين لم يجز في قول ابي حنيفة ولو وهب له ودعة في  
 يد او ما هو امانة وقبلها هي وهبت الملك يثبت القبض ولا يحتاج  
 الى تحديد القبض وكذلك لو كانت في يده مضمونة بالقيمة او المثل كال  
 المعضوب والمقبوض على سائر البيع ولو كانت مضمونة بغيرها كالمرهون  
 لم يكن قابضا حتى يحدد القبض **باب العوض في الهبة**  
 اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد ثم عوضه بعد ذلك فهو حبة في  
 نفسه ويوجب اسقاط حق الرجوع في الاول ويعتبر شرط الهبة  
 المبتدأة ويتوقف الملك على القبض ولا يصح مع الشايع وفي حق الاول  
 يعتبر عوضا يسقط به حق الرجوع وانما يكون عوضا اذا انض عليه  
 فقال هذا عوض هبتك او بدله او مكانه او كافيتك او جازيتك ولو  
 وهب له هبة مبتدأة ولم يعلق بالاولي لم يكن عوضا ويثبت حكم

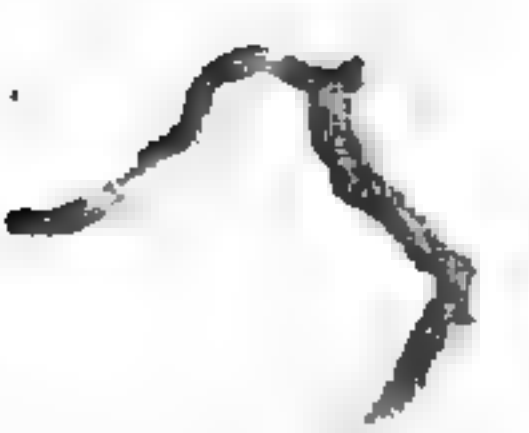
الرجوع في الهبتين واذا قبض العوض فليس لواحد منهما ان يرجع على صاحبه  
 وكذلك لو عوض رجل اجني عن الموهوب له بامر او بغير امره لم يكن للواهب  
 ان يرجع ولا للاجني ان يرجع فيما عوض ولا يرجع الاجني على الموهوب اذا كان  
 بغير امره او بامر الا ان يقول عوض عني على اية صا من كذا او اذا قال لغيره  
 اطعم عن كفارة يميني او ادركوني لم يرجع عليه الا ان يقول علي اتي صا من  
 ولما المامور بقضا الدين يرجع على الامر وان لم يرض على الضمان ولو عوض  
 عن نصف الهبة كان عوضا عن نصفه وله ان يرجع في النصف الباقي ولو  
 عوض بعض مائتنا وله عقد الهبة عن الباقي فان كان على الصفة التي  
 وقعت الهبة لم يكن عوضا وان كان بغيره من الرجوع عن حاله رجوعا  
 يمنع الرجوع جاز ان يكون عوضا عن الباقي ولو وهب شيئين كل واحد منهما  
 في العقد فعوض احدي الهبتين عن الاخرى فهو عوض في قول ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون عوضا ولو كانت هبة وصدقة ففقهه  
 الصدقة عن الهبة كانت عوضا ولو عوض من غير شرط ثم استحق العوض  
 فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة بعينه وان هلك او استهلكها او  
 ازادت جزا لم يضمن ولو استحققت الهبة كان للموهوب له ان يرجع  
 فيما عوض وكذا اذا استحق نصف الهبة وهي مما لا يقسم يرجع في نصف  
 العوض وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما  
 وجب عليه رده ولو استحق على الهبة والعوض مستهلك ضمن كل قيمة  
 العوض وروي ابو يوسف انه لا يضمن شيئا وهذا قوله ولو لم يستحق بعض  
 العوض وبقي البعض فهذا الباقي عوض عن الهبة كلها فان شارب  
 ورجع في الهبة ان كانت قائمة وقال زفر يرجع في الهبة بقدر ما  
 استحق ولو لم يستحق واحد منهما ولكن وجدا للهبة عينا فاحسنا  
 لم يكن للثاني ان يرد الهبة ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا  
 وجد بالعوض عينا فاحسنا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع بالهبة  
 وان كانت الهبة والعوض مما يقسمان فاستحق بعض احدهما بطل  
 العقد فيه ويرجع في الآخر ولو كانت الهبة بشرط العوض قال وهبت  
 علي ان تعوضني هذا الثوب فالحكم موقوف على وجود القبض فبما  
 جميعا ولا يصح في الشايع وبعد القبض يظهر معنى المعاوضة حتى انه  
 يرد في المغرب ويرجع في الاستحقاق ويجب فيه السفعة وقال زفر





تبقى معاوضة ابتداء وانتهى وتثبت الملك بحجر والعقد والتمتع لا يبطل  
**باب الرجوع في الهبة** واذا مات الواهب والموهوب  
له بطل حق الرجوع في الهبة ويكره ان كان جائزا في الحكم واذا اراد ان يرجع  
في الهبة لم ينفسخ العقد الا براضيهما او بحكم الحاكم ولا ضمان على الموهوب  
له بعد الفسخ ولو ملك له بضمي شيئا ولو كان العبد اسقصر او جني عليه فيما  
دون النفس فلو اهاب ان يرجع في الموهوب ولا يضمنه النقصان ولا يسئل  
له على الارش ولو لم يتراد الهبة ولكن الموهوب له وهب الواهب وقبلها  
فذاك هبة مبتدأة وليس رجوع والرجوع في الهبة بعرض فضا فسخ كالرجوع  
بالفضا وعلى هذا دار المسائل انه يصح الرجوع في المساع الذي يحتمل القسمة  
ولا ينفق على القبض ولو وهب الموهوب له الثاني ما خرج من رجوع كان  
للاول ان يرجع وقال زفر الرجوع بعرض فضا بمنزلة الهبة المبتدأة وذكر  
محمّد في كتاب الهبة ان الموهوب له اذا رد الهبة في مرض انما يكون  
من الثلث وجعله هبة مبتدأة وهذا خلاف اصله ولو زادت الهبة في  
بدنها جزاء ان تكون عزالة فسميت اوبى بنا او عن سبب خلا او شجر  
او صبح الثوب بما يزيد فيه لم يكن للواهب ان يرجع ولو صبح صبغا لا يزيد  
فيه او ينقصه نقصا نافلا ان يرجع وان كانت الزيادة سغرا وازدادت  
زيادة يكون في الموهوب ولو ولد للموهوب فله ان يرجع في الامر  
دون الولد ولو وهب بشرط ان لا يبيعها او ما اسبه ذلك من الشروط  
الفاسدة فالهبة جائزة والشرط باطل **باب الرجوع**  
والرفق والخل والتمتع والصدقة اذا قال جعلت لك هذه الدار  
عمري او عمرك او حيوتك فاذا مات فهو رد عليه فالهبة جائزة والشرط  
باطل وقال ابو حنيفة اذا قال داري لك رقي ودفعها اليه فهي  
غاربية وهو قول محمد وقال ابو يوسف هذه هبة وقوله رقي باطل  
ولو قال داري حبيس على اطول كما حوّه كان باطلا ولو قال داري  
حبيس فهو باطل في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي له اذا  
قبض وقوله حبيس باطل واما المنحة فهي غاربية فان اضيف الي  
ماله منافع تعلقت بمنافعه وان اضافه الى ما لا ينتفع به الا بالتمتع  
كانت فرضا كغاربية الدراهم والدنانير ولو منحه حذبا او عناقا  
فهو غاربية ولو منحه شاة طوبا جاز الانتفاع به وبليتها وقال ابو حنيفة

اذا قال هذه الدار لك منحه او هذه الارض فهذا غاربية ولو قال لارض بيضا  
هذه الارض لك طعمه فهو على المزارعة وهي غاربية ولصاحبها ان ياخذ اذا لم  
يكن فيها زرع وان كان فيها زرع تركه الى وقت الحصاد باجر المثل لمحتسبا  
وعلى هذا اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يستحصل تركه في يده  
الى حين الحصاد باجر المثل وليس هذا كالغصب وقال ابو حنيفة اذا دفع اليه  
طعاما فقال هذا لك منحه فهو على الماكل والشرب ولو قال داري لك سكتي  
او سكتي عمري او صدقة سكتي فهذا غاربية ولو قال هي لك بيته يسكن او عمري  
يسكنها او صدقة يسكنها فالهبة والصدقة والعمرى جائزة وقوله يسكنها  
لعن ولو صدق بعتي على عتي او فقير ودفعه اليه فهو جائز وليس له حجب  
الرجوع ولو وهب للفقير لم يرجع عليه ايضا واذا وهب لابنه الصغير او تصدق  
عليه وهو في عياله فقبضه له قبض فليس له ان يرجع فيه وكذلك لو باع  
ماله من ابنة الصغير ثم هلك المالك عقيب البيع كان في ضمان الابن وفي  
الاب والجدة بمنزلة الاب **باب هبة الاجنبي** ولو وهب  
اجنبي للصغير قبضها ابوه او وصيه او جده اب الاب بعد موت ابيه  
او وصيه جاري من عاب منهم عبته منقطع جاز قبض الذي يتلوه في  
الولاية ولا يجوز قبض هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصبي  
في عياله القابض او لم يكن وسواء كان ذارح محرم منه او كان اجنبيا  
وان لم يوجد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره وعياله ولم  
يجز قبض من لم يكن في عياله واذا قبض لنفسه وهو يعقل جاز قبضه وان  
كان ابوه حيا وكذلك الصبية اذا عقلت ولها زوج قد دخل بها فنقضت  
او قبض ابوها جاز ولو قبض الزوج جاز ان لم يكن الاب حيا ولو وهب  
الانسان لاب شيئا من مال الصغير لم يجز وان وهب بشرط العوض لم يجز  
ايضا في قول ابو حنيفة وابي يوسف وكذلك العبد المأذون والمكاتب  
وقال محمد كل من ملك البيع ملك الهبة ولو وهب رجل لعبد محجور عليه قال  
والقبض الى العبد دون المولى واذا قبضت بيت الملك للمولى وللواهب  
ان يرجع فيها وكذلك المكاتب يوهب له فالقبول والقبض اليه ويجوز  
الرجوع فيه وكذلك ان عتق المكاتب وان عجز ورده في الرد كان للواهب  
ان يرجع في قوله ابي يوسف وقال محمد لا يرجع ولو وهب للعبد والعبد  
ذو رحم محجور من الواهب والمولى اجنبي فلو اهاب ان يرجع وان كان





المولى اذ ارجع محرم من الواجب ملك الرجوع عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ونحوه يرجع ولو كان المولى والعبد كل واحد منهما ذور حرم فقد ذكر ابو  
 الحسن عن محمد بن قيس قول ابي حنيفة انه ان يرجع وقال الفقيه ابو جعفر  
 ليس له ان يرجع في هذه المسئلة في قولهم وعلى هذا المذهب اذا اوجب المالك  
 وهو ذور حرم محرم من الواجب فان ادى فمعتق لم يرجع وان عجز ورد بغير  
 حال للمولى على قياس قول ابي يوسف وعند محمد لا يرجع في الاحوال كلها  
 ان عجز او عتق والله اعلم بالصواب **كتاب الوديعة**  
 واذا قبل الوديعة فهو مومن ويلزمه حفظها بما يحفظ به ماله من يد  
 او حيز وله ان يحفظها بيده او بيد من يثق به عياله ولو دفعها الى من ليس  
 في عياله ومن له منه يد فهو مخالف ضامن وكذلك اذا جعلها في حوز ليس بحيز  
 فيه ماله ضمن يريده اذا وضعه في حوز غيره ولو استأجر حوزا لنفسه  
 لم يضمن واذا خالف المودع في الوديعة بان استعملها او دفعها الى غيره  
 ثم ازال المودع وردها الى الحالة الاولى بري من الضمان وقال الشافعي  
 لا يبرأ فاما المستأجر والمستعير اذا عدي ثم ازال المودع لم يبرأ  
 من الضمان ولو دفع الى غيره في حالة الضرورة نحو الحريق الغالب او خاف  
 في السفينة فدفعها الى غيره لم يضمن ولا يصدق على العذر حتى يعتم  
 البينة في قول ابي يوسف وهو قياس قول ابي حنيفة ولو تفاخر بمالك  
 الوديعة فان لم يكن حمل ومؤنة جاز ولا ضمان عليه ان هلك وان كان  
 له حمل ومؤنة قلنا ان يخرج بها ايضا في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد ان كان شيئا كثيرا ضمن له تحسنا واذا هلك الوديعة من غير صنع  
 او دخلها النقص فلا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه اذا ادعى هلاكا  
 او ان غيره استهلك بغير امره وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر  
 غيره بامتلاكه او تنقصه فادعى انه كان باذن المودع لم يصدق  
 على ذلك وله ان يحلف المودع واذا اجمد المستودع الوديعة ثم مات  
 عليه البينة او بكل عن البين ثم ادعى الهلاك لم يقبل قوله وكذلك  
 ان اقام بدينه بعد حوجه لم يسمع ببينة وانه في الاصل انه اذا اقام  
 البينة على الهلاك قبل الحوجه سمعت ببينة ولم يرد حها هنا ولو قال  
 المودع حلفه حلفه القاضي ما فعلت هلك قبل حوجه ولو ادعى المودع  
 الهلاك ثم قال او همت فذرد دينا عليك لم يصدق وهو ضامن قال ابو

يوسف اذ اجمد المستودع عند صاحبه ضمن وان حذر عند غيره لم يضمن  
 وقال زفر بن يحيى في الوجهين واذا رد المودع الوديعة على يد رسول  
 من اهله وعياله فلا ضمان عليه وان لم يكن في عياله فهو ضامن وكذا المستعير  
 واذا قال المالك احب الوديعة في بيتك هذا الجملها في بيت اخر من داره  
 ذلك فصاعت فلا ضمان عليه ولذلك لو قال ضيع في كيسك فوضع في الصندوق  
 ولو شرط عليه ان يحفظها بيده ليلا ونهارا ولا يضعها في هذا الشرط ضام  
 ولو قال لا يخرجها من الكوفة فخرج به فهو ضامن الا ان يضطر الى الخروج  
 بها وخاف التلف ولو نهاه ان يسلم الى امرأه ومن في عياله فان كان  
 المستودع لا يجد بدا ما صنع لم يضمن ولو اودع رجلان ودفع درهم  
 او دينار او ثياب فحاضها وطلبت حصته واي المستودع لم يامر  
 القاضي بدفع شيء اليه حتى يحضر الاخر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد دفع اليه حصته ولا يكون قيمته جائزة على الغائب حتى لو اخذ  
 نصيبه وهلك الباقي في يد المستودع ثم حضر الغائب كان له ان  
 يشترك في المقوض ولو اودع رجل رجلين مالا فان كان مما يمكن قسمته  
 اقتسم ذلك فان دفع احدهما كله الى الآخر ضمن في قول ابي حنيفة ولم  
 يضمن في قول ابي يوسف ومحمد ولو كان مما لا يمكن قسمته فلكل واحد  
 منهما ان يسلمه الى الآخر بلا جحاح وعلى هذا قال ابو حنيفة في المرتبةتين  
 والكيلين بالمشرا اذا سئل احدهما الى الاخر ما يمكن قسمته ضمن ولو اودع  
 المستودع اثنا عشر فصاع عنده قال ابو حنيفة الضمان على الاول  
 دون الثاني وقال ابو يوسف ومحمد هو باختيار وان شأضمن الاول  
 ولم يرجع على الثاني وان شأضمن الثاني ورجع به على الاول واذا رد  
 المستودع الوديعة الى منزل المالك وجعلها فيه او دفعها الى من هو  
 في عياله المالك والمستودع ضامن لها فاما في الغارية والاجارة  
 فالقياس كذلك وانما ترك القياس فيما جرت العادة بالرد الى ايديهم  
 من غير تسليم كالديوب وما استبد ذلك وفيما لم يجز العادة نحو الجوهر  
 واما استبها نفى على القياس وعن محمد فبني على الوديعة مع علمانه  
 او اجا به الى الذي استأجر مشاهرة او مع ابنه الصغير او الكبير الذي  
 هو في عياله بمؤنته ويكفيه بطعامه وشرابه وكسوته او اجني هو في  
 عياله على مثال تلك الحال قال هو جائز ولا ضمان عليه فاما اذا كان



رجلا يجري على نفقته كل شهر وراهم فليس بمنزلة الذي هو في عياله وهو ضار  
ولود في المستودع الى ترك له مفاوض او عنان او عبد ماذون له في  
التجارة او عبد معزل عن منزله فصاح لم يكن فيه ضمان وكذلك الصير  
اذا كانا بشرين فوضعه عند احدهما ودبوعه في ضمان كسبه وامر تركه  
بخطه في ضمان الكسب فصاح لم يكن عليه ضمان واذا اخطأ المستودع الذي  
يعونه اخطأ لا يميز فهو ضمان وان اخطأ غيره فالمال للحايط وعلى الضمان  
وقال ابو يوسف ومحمد هو بالخيار ان شاء اقتسماه وان شاء ضمنا وان  
هلك المستودع والوديعه قائمة بعينه في يدي الورثة ردت على صاحبه  
وان كان لا يعرف بعينه فهو دين في تركه الميت خاص الغرما ولو ادع  
صبيًا محجور عليه ودبوعه لا يضمن في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
والشافعي يضمن ولو ادع عبدًا فقبل ضمن في قولهم وعلى هذا الاختلاف  
اذا ادع عبدًا محجور عليه ودبوعه فاستهلكه فلا ضمان عليه في الحال  
وبيع به بعد الحاق وقال ابو يوسف بواحدة للمحال والله اعلم بالصواب

**كتاب الغاربية** الغاربية عليك المنافع ومملك  
المستعير ان يعرض غيره وقال الشافعي لا يملك والغاربية ما ينعقد على  
المنافع واذا اصف الى ما لا يمكن الانتفاع الا بالاستهلاك كان في ضمان  
والمعير الرجوع في الغاربية متى تناوقت او لم تنوقت ولا يضمن الغاربي  
الا ان يتعدى فيها او يخالف في الاستعمال بغير ما استعاره وقال  
الشافعي اذا تلف لا من الاستعمال فهو ضمان ولو استعار دابة ولم  
يسم مكاثا ولا وقتا ولا ما يحمل عليه فهو جائز وله ان يحمل ما شأنا ويد  
حيث شاء في المصر وغيره ولو استعار عيالا استعماله بنفسه بما يقع  
التفاوت فيه في استيفاء المنفعة ليس له ان يعرض غيره كما لو استعار  
توبًا ليلبسه او دابة ليركبها وما لا يقع الاختلاف فيه كالدار يستعيرها  
للسكنى فله ان يعرض غيره وما كان المعير ان يفعله فكذلك المستعير الا ان  
لا يملك ان يواجر فان اجره فهو ضمان من حين يسلمه الى المستاجر والمالك  
بالخيار فان ضمن المستعير لم يرجع على المستاجر وان ضمن المستاجر وهو  
يعمل بكونه غاربي في يده لم يرجع عليه وان لم يكن عالمًا به كان له  
ان يرجع ولو استعار دابة للركوب او ثوبًا لللبس ولم يسم من ثلبسه ولا من  
بركته فاعرضه فلا ضمان ولو استعار ليحمل شيئًا سماه فحمل غيره

وهو مثل لما سمي في الحقة والوزن فلا ضمان عليه وان كان انقل من ذلك  
او كان حمله اضربا لم يضمن نحو ان استعار ليحمل عليا كذا فطبا فحمل عليه  
شله جديدا ولو استعار ارضا ليبنى فيها او ليغرس ثم بدا لصاحبه ان يخرج  
فله ذلك ولا يضمن شيئا من الغرس والتنا فان كان صاحب الارض وقت له  
ان يخرج قبل الوقت ويضمن صاحب الارض المستعير قيمة غرسه وبنائه  
وان ساء المستعير قطع غرسه وبنائه اذا لم يكن مصرًا بالارض وان كان  
مصرًا بها بالخيار لرب الارض ولو كان المستعير رزق الارض تركه في يده  
حتى استحصل لم يحسبنا واذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في  
المكان او فيما يجب عليه فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف  
المستعير وادعى ان المعير اذن له وحجده المعير فهو ضمان الا ان يقول له  
بينه على الاذن والله اعلم **كتاب الدعوى** ولو ادعى  
على حاضر سال القاضي المدعي عليه عما يدعي فان اقر به الزمة اقراره  
وحكم عليه وان حجب طلبه من المدعي البينة على دعواه ولا يقبل على المدعي  
الشهادة رجلين او رجل وامرأتين او اربعة ذول وما لا يثبت به البينة  
كالحدود والقصاص لا يقبل فيه شهادة النساء وما لا يطلع عليه الرجال  
مثل الولادة والحيون الباطنة بالنساء يقبل شهادة امرأة واحدة والامانة  
والثلثة احوط وقال الشافعي يعتبر اربعة وقال مالك امرأتان  
ويقبل شهادة رجل واحد على الولادة ولا بد من اعتبار العدالة والحرية  
ويقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض اذا كانوا عدول ولا في دينهم ولا  
اخلفت ملكهم وقال الشافعي لا يقبل شهادتهم ولا يقبل شهادة من المشركين  
على الديني ويقبل شهادة الديني على المشركين والمسلمين عدول في شهادتهم  
وحجوز الحكم بظاهر العدالة الا ان يطعن الخصم او يظهر منه ربه في قوله  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يقبل شهادتهم حتى يسأل  
القاضي عنهم وقال محمد بن علي القاضي ان نظرت في عدالة الشهود كل ستة  
اشهر وامانة الحدود فلا بد ان يسأل بالاحكام فاذا زكوا في الاموال  
حكم بشهادتهم واطهر تركتهم ولو حجج الشاهد بوقف في شهادتهم ولا  
نظر ذلك واما في الحرية والاسلام فقال بعض اصحابنا انه يرجع الى ظاهر  
الدار ولا يرجع الى المسئلة فيها **كتاب اختلاف الدعوى**  
والشهادة عليها واذا ادعى عينا في يدي انسان فالحاج مدعي عليه



البينة وصاحب اليد منكرو عليه اليمن ولا يقبل بينة على الملك المطلق  
وقال الشافعي يقبل بينة وهو اولى من بينة الخارج ولو اقام البينة كل واحد  
ووقتا وقتا واحدا فقدم من الاخر حكم لصاحب الوقت الاول ايها كان  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومور واية عن محمد وروى انه رجع عن هذا  
وقال لا يقبل من الذي في يده سنة على وقت ولا غيره بالتاريخ وعلى  
هذا اذا كانت الدار في ايديهما كان صاحب الوقت الاول اولى وعند محمد  
لا يعتبر الوقت ولو كانت الدار في يدي نالت باقام خارجان البينة واخرج  
كل واحد تاريخا فصاحب التاريخ الاول اولى في قولهم ولو اقام الخارج  
البينة وذو اليد البينة ووقت احديهما دون الاخر في البينة بينة  
الخارج في قول ابي حنيفة ومحمد وقيل ابو يوسف صاحب الوقت اولى  
وهو رواية عن ابي حنيفة ولو كان الشيء في ايديهما فاقام احدهما بينة  
على ملك مورخ واقام الاخر بينة على مطلق الملك سقط التاريخ عند  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف الذي وقت اولى ولو كانت الدار في يدي  
نالت وادعي خارجان ووقت بينة احدهما منها سوا عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف الذي وقت اولى وقيل محمد الذي اطلق اولى ولو  
ادعي خارجان على صاحب اليد ملكا مطلقا واقاما البينة يقضي بذلك  
الشيء بينهما وقال الشافعي لا توثق البيتان في قول في قول بقرع  
بينهما **فصل** ولو ادعي صاحب اليد الارث عن ابيه او عن  
خارج وكذا ادعي الخارج واقاما البينة من غير تاريخ قضى للخارج في قولهم  
ولو ارجا وكان تاريخ احدهما سبق قضى للاسبق في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد يقضي للخارج وان تساوي الوقتان فهو للخارج  
ولو اده عيا على نالت ووقت بينهما وقتين متساويين او لم يوقتا فهو  
بينهما وان كان وقت احدهما سبق فهو له في قول ابي حنيفة واية  
يوسف وعند محمد يقضي بينهما ولو ادعي الشرا من نالت واقاما البينة  
وارخا لقضى الاسبق في قولهم وروى عن محمد ان سوي بين الشري  
وبين الارث وقال لا يقبل التاريخ الا اذا ارخا ملك البايعين  
ولو اقام للخارج البينة ان الزلزلة منذ سنين فاقام صاحب اليد  
البينة انها في يده منذ تلك سنين قضى للخارج ولو اقام المدعي البينة  
انها كانت في يده بالامس لم يقبل بينة وروى عن ابي يوسف انها

تقبل وكذلك لو شهدوا انها كانت لابنة لم يقبل البينة ولو اقام الخارج  
البينة انها كانت في يده بالامس احداهما او عضبه او اودعه او اعاره  
حكم الخارج وذكر عن محمد في الدعوى اذا تنازع رجلان في دار كل واحد  
يدعي انها له في يده فعليهما البينة فان اقاما البينة قضى يكون الشيء  
في يديهما وان اقام احدهما سبت اليد له وصار له والمدة عليه وان  
لم يقم لوالد منهما البينة فعليهما اليمن ولو ادعي رجلان كل واحد  
انه اشترى الدار من صاحب اليد ونقد الثمن واقاما البينة ولم يوقتا  
فكل واحد منهما بالخيار ان سأل اخذ نصفها بصف الثمن الذي سمي  
شهوده فرجع على البايع بصف الثمن وان سأل فقص ولو اختار احدهما  
الرد والاخر اخذ بعد اختيار الحاكم فليس له ان يأخذ الا النصف ولو  
اختار احدهما ترك الخصومة قبل اختيار الحاكم فلا خلاف ان يأخذ الجميع ولو  
وقيت البينتان قضى لصاحب الوقت الاول ولو وقت احدهما  
دون الاخر فهو لصاحب الوقت ولو كانت الدار في يد واحد فهو اولى  
الا ان يشهد شهود الاخر ان سراه قبل صاحب اليد ولو ادعي كل واحد  
منهما الشرا من رجل اخر سوى صاحب اليد واقاما على ذلك البينة  
قضى بينهما نصفين والكلام في الخارج على ما مر من قبل ولو وقت احدهما  
دون الاخر قضى بينهما نصفان ولو كانت الدار في يد احدهما كانت  
بينة الخارج اولى ولو ادعي رجل ان اشترى الدار من فلان وادعي الاخر  
ان فلانا اخر وجها له فقبض منه وهو سلم قضى بينهما نصفان وكذلك  
اذا ادعي الثالث ميراثا عن ابيه وادعي رابع صدقة من اخ قضى  
بينهما ارباعا ولو ادعي ان اشترى من فلان وقبض منه واقام اخر البينة  
ان فلانا وجه له وقبض قضى لصاحب الشري وكذا الشري مع  
الصدقة ولو اقام احدهما البينة على الهبة والقبض والاخر على الصدقة  
والقبض والمدعي لا يحمل القسمة قضى بينهما نصفين ولو قامت بينة  
على الهبة والقبض وقامت بينة لامرأة انه تزوجها عليه فالنكاح  
اولي ولو قامت البينة على النكاح والاخر بالشري فهو بينهما نصفان  
في قول ابي يوسف وقال محمد الشري اولى ويكون القيمة للمرأة على  
الزوج ولو اجمع الشرا والرهن فالشري اولى واذا اجمع الرهن  
والصدقة او الهبة فالرهن اولى مستحسنا ولو ادعي الخارج انه اشترى





من صاحب اليد وقد التفت وأقام صاحب اليد البيعة أنه استري من الخارج  
وقد التفت وأقام البيعة بالبيتان ولم يجب لواحد منهما على صاحبه  
شيء وترك الدار في يدي صاحب اليد في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف وقال  
محمد بن قنينة بالبيتين ونقصني بالولد الخارج ولو وقت البينتان ولم  
يبدوا قبضا وبيعة الخارج استبق قصي لصاحب اليد في قوله أبي حنيفة  
وأبي يوسف وقال محمد بن قنينة للخارج وإن استبقوا القبض بقصني الذي  
في يده وجاز البيعتان في قولهم فإن كان وقت صاحب اليد استبق ولم  
يثبت القبض أمر بالتسليم إلى الخارج وإن ثبت القبض ترك في يده  
واسمه أعلم **باب الدعوى إذا خالفت الشهادة**  
إذا ادعى دار في يدي انسان أنه ورثها من أبيه وأقام البيعة أنه  
استري من صاحب اليد لم يقبل الشريعة وكذا إذا ادعى المشرأمة  
البيعة على الهبة والصدقة إلا أن يأتي بتوفيق صحيح بان يقول لشري  
أو لأحد من المشرأمة وهبه لي أو يقول محمد بن حمران في المشرأمة  
منه ولو ادعى أنه استري بعده هذا وقامت البيعة به استري  
بالف لم يقبل إلا أن يأتي بالتوفيق ولو ادعى مطلق الملك وقامت  
البيعة على الشري أو الصدقة أو الارت قصي له وكذلك لو جاب بيعة  
أنها الغيرة وكله بالخصومة في قبلة بيعة ولو ادعى أو أنها الفلان  
وكله بالخصومة في ثمة أقام البيعة أنها لم يقبل وكذلك لو أقام البيعة  
أنها لاخر وكله بالخصومة إلا أن يقول بان الموكل الأول باع من الموكل  
الثاني ثم أن الموكل الثاني وكلني بالخصومة في قبلة ولو ادعى ملكا  
مطلقا وأقام البيعة أنه ملكه وبين الشاهد شيئا من أسباب الملك  
يقبل ولو ادعى ملكا بسبب نحو الشري من آخر ثم قامت البيعة على المطلق  
الملك لم يقبل وروي عن أبي حنيفة لو ادعى عليه أنه استري منه في نقضا  
في عهد اليهود أنه تصدق بالدار على المدي في شعبان لم يقبل هذه  
الشريعة ولو قامت البيعة على الصدقة في سؤال قبل **باب**  
الرجلين بيد اعيان بالأيدي إذا اختلف الرجلان في منقول لم  
يسمع القاضي حتى يحضر ذلك فإن كان منقول لا يبعد نقلها كالرخا  
فالحاكم بالخيار أن شاخصها وإن شابت أمينا وأما في العقار  
فيكتفي بذكر الحدود ولو تعلق رجلان بعين ولم يبق البيعة لأحد هما

ففي أيديهما فإن أقام أحدهما البيعة أنها له استحق النصف الذي في  
يد صاحبه بالبيعة ويترك النصف الذي كان في يده ولو أقام كل واحد  
منهما البيعة أنها له قصي لكل واحد منهما بما في يده الآخر وكذلك لو  
اختلفا في عود صغير لا يتكلم فإن كان كبيرا فقال الغلام أنا من قال  
قوله ولو قال أنا عبد أحدهما لم يصدق وهو عبيدهما وكذلك لو كان  
العبد في يدهما فأقر العبد أنه لم يصدق والقول قول صاحب اليد  
ولو ادعى رجلان شيئا في يد ثالث فأقر صاحب اليد أنه لأحد هما فإن كان  
قبل سماع البيعة سماع أقارب ودفع إليه وإن كان بعد سماع البيعة قبل  
التركية لم يجز أقارب ويدفع إلى المقر له فإذا ركب البيعتان قصي لهما  
ولو أقر بعد ما ركب البيعة قصي بينهما ولو شهد أن فلانا مات وهذه  
الدار في يده قصي للورثة وذكر في الجامع الكبير إذا شهدوا أنه  
مات وهو ساكنها قصي للورثة وعن أبي يوسف أنه لا يقضي ولو  
تنازعاني دابة أحدهما ركب في السرح والآخر يدفع قصي للذي  
ركب السرح وإن كانا ركبين قصي بينهما ولو أن جمالا عليه كاره في  
دار نزار اختلفا في الكاره فإن كان مما يجهل فيه فالقول قول الحال  
ولو أن خطاطا يخط ثوبا في دار رجل فمنازعان في الثوب فالقول قول صاحب  
الدار ولو خرج من دار رجل ويخط عاتق متاع فإن كان يعرف ببيعته وحله  
فهو له وإن كان لا يعرف فهو لصاحب الدار وعن أبي يوسف في رجل  
اصطاد طائرا في دار رجل فإن اتفقا على أنه على أصل البياح فهو  
للصايد ولو قال رب الدار كنت اصطدت قبلك أو ورثته وانكر  
الصايد فإن أخذه من الهواء والجار فهو له وإن أخذه من داره أو شجرة  
فالقول قول صاحب الدار وإن اختلفا في أخذه من الهواء والجار  
فالقول قول صاحب الدار ولو ادعى دار أنه ورثها من أبيه  
وأقامت البيعة أنها كانت لأبيه مات في قبلة الشريعة حتى  
يشهدوا أنها كانت في يده إلى أن مات وكذلك لو شهدوا أنها  
كانت ملكا لأبيه لم يقبل حتى تشهدوا أنها كانت في يده إلى أن  
مات وترك ميراثا في قوله أبي حنيفة ومحمد بن قنينة وأبو يوسف يقبل  
هذه الشريعة ولو شهدوا أن أباة مات وهو ليس هذا البيعة أو الخاتم  
قصي للورثة ولو شهدوا أن أباة مات وهو جالس على البساط أو نائم



عليه لم يرض له ولو شهد والزمات راكبا على الدابة او حاملا لهذا التوب  
فرضي للوارث ولو شهد والزمات والتوب على راسه لم يقض للورثة  
ولو كان رجل جالسا على بساط والاخر متعلق به ترك في ايديهما وعن  
ابي يوسف انه قال لو قامت البيعة على دار او عيدين بان لبيت اعارها  
الذي في يده او وديعه او دعيها فهو جائز ويقضي للورثة والله اعلم  
باب دعوى النجاش واذا ادعى دابة على انسان  
انها ملكة تحت عندهما واقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك قضى  
لصاحب اليد ولو اقام احدهما البيعة على النجاش والاخر على مطلق  
الملك فصاحب النجاش اولى بهما كان ولو وقت كل بيعة وقتا هو لصاحب  
الوقت الذي سبق الدابة عليه فان استكمل ذلك بسقط الما وقت  
ولو خالف بين الدابة الوقتين فالبيعتان باطلتان ولو اختلفا في  
الصوف والمرعزي واقام كل واحد منهما البيعة انه جرة في ملكه هو  
لصاحب اليد وكذلك اذا اختلفا في غزل القطن فهو بمنزلة دعوى  
النجاش وكذلك لو اختلفا في ثوب فاقام كل واحد البيعة انه تسج  
في ملكه او في سيف مصوغ فان كان لا يسج ولا يصوغ الامر في حق  
لصاحب اليد وان كان سكر او كان مسكلا قضى للخارج واما الكلي  
المصوغ والصياغة سكر فهو كدعوى مطلق الملك ولو اختلفا في  
الارض او النخل وادعى كل واحد انه عرس قضى للخارج وكذلك  
زراعة الحبوب والبنات ولو تنازعا في جارية واقام كل واحد  
البيعة عليه انها ولدت في ملكه من امته قضى للذي في يده ولو اقام  
المدعى البيعة على الجارية التي عنده المدعى عليه انها امته ولدت  
هذا التولد في ملكه واقام صاحب اليد البيعة على ذلك قضى بها  
وبما للمدعى والاخلاف في الصوف والشاة كالاخلاف في التولد  
والجارية ولو ادعى الخارج انه اشترى الدابة من فلان تحت في ملكه  
واقام صاحب اليد البيعة انه لشري من رجل اخر والله كان ولد  
في ملكه قضى لصاحب اليد وكذلك لو كان الاخلاف بين الخارجين  
فادعى احدهما اولى به الملك وادعى الاخر مطلق الملك كانت بيعة من  
يدعى اولى به الملك اولى ولو كانت شاة ان احدهما سود والاخر  
بيضا وبما في يد رجل فاقام الخارج البيعة ان البيضا شاة ولدت

السود آية ملكه واقام صاحب البيعة ان السوداء شاة ولدت البيضا  
في ملكه قضى لكل واحد بالشاة التي شهد يهوده انها ولدت في ملكه اذا  
كان سن الشاتين مسكلا ولو اختلفا في حين فاقام كل واحد البيعة انه  
له ارضعة في ملكه فصاحب اليد اولى ولو اقام كل واحد البيعة ان اللبن  
الذي ارضعه منه الجدين في ملكه قضى للخارج ولو اقام كل واحد البيعة  
ان اللبن حلب في ملكه وفي يد قضى لصاحب اليد وكذلك اذا ادعى كل  
واحد ان الشاة التي حلب منها تحت عنده قضى بالجميع لصاحب اليد  
وذكر في الاصل اذا تنازعا في شاة واقاما البيعة على النجاش قضى لصاحب  
اليدهما ادعاهما اخر واقام البيعة على النجاش قضى له الا ان يعيد صاحب  
اليده البيعة على النجاش ولو شهدت الشهود ان هذه الخطة من رزق  
حصد من ارض فلان فليس لرب الارض ان ياخذها ولو شهد واث  
الخطة من رزق هذا او التمر من نخل هذا قضى له ولو اقام احد الخطة  
من ارض رزق كان في ارضه لم يقض له ولو شهد والزم سائمة او  
صوف شاة لم يقض له **فصل** ولو ادعى رجلان دارا في يد  
ثالث فادعى احدهما كل الدار وادعى الاخر نصف واقاما جميعا البيعة  
قال ابو حنيفة يقضي بطريق المنازعة لصاحب الجميع بثلث ارباعها  
ولصاحب النصف الربع وقيل ابو يوسف ويحمد يقسم اثلاثا بطريق  
المضاربة ولو كانت الدار في ايديهما والمسئلة بحالها قضى لصاحب  
الجميع بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يد  
بحاله والله اعلم **باب الدعوى في الحائط اذا كان**  
الحائط بين دارين فادعى صاحب كل دار انه له فان كان لاحدهما  
عليه جدوع فهو له وان كان لهما عليه جدوع فهو بينهما نصفان  
وكثر الجدوع لاحدهما او قلب اذا كانت الجدوع ثلثة او اكثر ولو كان  
لاحداهما عليه جدوع او جدعان وللآخر ثلثة او اكثر فالقياس ان  
يكون بينهما في الاستحسان لا يكون بينهما وذكر في كتاب الاقرار  
ان الحائط كله لصاحب الاجزاء ولصاحب القليل ما يجب حشيه  
بريد به حق الوضع وذكر في الدعوى ان الحائط بينهما على قدر الاجزاء  
فيكون لصاحب الجزء الواحد موضع جدعة مع اصل الحائط ولو  
كان حائطا متصلا بينهما ولا حد لها عليه جدوع فهو لصاحب الجزء



الا ان يكون الحائط متصلا بين بيج داره وتربيع بيته وللآخر موضع جذوعه  
وعني بالاتصال مداخله الشئ بعضه في بعض واما اتصال التربيعة  
قال ابو الحسن هو ان يكون الحائط مداخلها بانيه فيكون جانب كل واحد  
من حائطه مداخل الحائط الذي في مقابلة الحائط المتنازع فيه فيصير  
الجميع بنا واحدا وان كان الاتصال من جانب واحد فصاحب الجذوع اولى  
وذكر الطحاوي ان الاتصال اذا كان من جانب واحد فهو اولى وعني  
يوسف فيمن اشترى دارا فقام الجار البينة على حائط بينهما انه له فان  
كان متصلا ببنا حائط المدعي فليس للمشتري ان يرجع على البائع  
بشيء وان كان متصلا ببنا الدار المبيعة فله ان يرجع على البائع بحصة  
الحائط من الثمن واذا كان اتصال التربيعة وليس حتى به الحائط تركت  
الجذوع على حالها ولو كان سفلى وعلو فادعي صاحب السفلى العلوي ادعي  
صاحب العلوي السفلى فالسفل لمن هو في يده ولصاحب العلوي حق الوضع  
على حاله ولو كان حائط بين دارين لاحدهما عليه جذوع فقام اخر البينة  
انه له ونصني القاضي بالبينة فانه يومئذ لا يرفع الجذوع ولو كان  
لاحدهما عليه ستر او بنا وصاحبه مفران السترة والبنا له فالحا  
لصاحب السترة ولو لم يكن ستره ولكن عليه جراد يلا حدهما فالحائط  
بيتهما ولا يستحق بالجرادي ولا بالواري شيئا ولو كان حصص بين دارين  
والقط الى احدهما فالحصص بينهما ولا ينظر الى القط في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد تفصي لمن اليه القط وعلى هذا اذا اختلفا في  
الحائط ووجه البنا او اضاف اللبن او الطاقات الى احدهما لم يحكم بذلك  
عند ابي حنيفة والحائط بينهما وقال ابو يوسف ومحمد الحائط لمن اليه  
وجه البنا او اضاف اللبن او الطاقات **فصل** قال ابو حنيفة  
وجه الله عليه اذا كان سفلى رجل وعلو اخر فليس لصاحب العلوي ان  
يعلو علوه ولا يضع جذوعا لم يكن ولا يشرع فيه بابا او كسفا وقال  
ابو حنيفة رحمه الله عليه ليس لصاحب السفلى ان يهدم السفلى او يفتح  
بابا او كوة او يصرف فيه بئر لم يكن الا برضا صاحب العلوي وقال  
ابو يوسف ومحمد ان يفعل ذلك اذا لم يضر بالعلو وعلى هذا الا خلاف  
يصرف صاحب العلو ولو كان حائط بين دارين ولكل واحد منهما  
عليه جذوع فانه يهدم فارد احد مما قسمه عرصه الحائط لم يقسم الا

تراص منهما بالقيمة ولو كان سفلى لرجل وعلوه لغيره فانه يهدم ما لم يجر  
صاحب السفلى على البنا ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفلى والعلو  
من مالك وامتنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يرد عليك قيمة البنا  
وذكر الخشاف انه يرجع بما انفق وذكروا في البئر المشتركة والدولاب ونحوه  
انه يجر كل واحد منهما على غماره ولو هدم صاحب السفلى سفله اجبر على  
اعادته وكذلك الحائط بين الدارين اذا سقط لم يجر واحد منهما على بناءه  
ولا على قيمة عرصته اذا كان لهما عليه حطب حتى ينفق على ذلك وان هدم  
احدهما اجبر على العادة ولو طلب صاحب الحطب القسمة وابي الجراح  
عليه ولو كان لهما عليه حطب فبنا احدهما فللثاني ان يمنع الآخر من وضع  
حطب على الحائط حتى يوطئه نصف قيمة البنا مبنيا والله اعلم  
**باب الدعوى في الطريق** واذا كان لرجل باب من داره  
في دار رجل فلصاحب الدار ان يمنعه من المرور فيه حتى يقيم البينة ان  
له في داره طريقا ولم يستحق بالباب شيئا وكذلك لو شهد الشهود انه كان  
يمر فيها من هذا الباب لم يستحق شيئا ولو شهدوا انه له طريقا فيها ولم  
يحدوا ولم يسموا طول ولا عرضا جازت شهادتهم وكذلك لو شهدوا ان  
اياهم مات وترك طريقا في هذه الدار ولو كان ميزاب في دار رجل فلبت  
الدار ان يمنعه من تسيل المأخوذ يقيم البينة ان له في هذه الدار مسيل  
ماء وذكروا بالثبوت عن المتأخرين من اصحابنا انهم استحسنوا في الميزاب  
اذا كان قد بنا وعلم ان التصويت قديم وليس محدث ان يجعل له حق  
المسيل وذكروا في السرب في ممر في ارض رجل يسيل فيه الماء فاختلعا في  
ذلك فالقول قول صاحب الماء ولو قامت البينة ان له في حق الدار من  
حيث التسيل قبلت بغيرته ولو شهدوا انه يسيل فيه الماء فليس  
هذه الشهادة بشيء ولو شهدوا انه لما المطر فهو لما المطر ولو شهدوا  
انه يسيل ما دام للفصل والوضوء وما المطر فهو جاز وان لم يبنوا  
فالقول قول رب الدار ولو لم يكن للمدعي بئنه اصلا استخلف صاحب  
الدار وتفصي فيه بالنكول ولو كان مسيل ماء فانه فارد صاحب  
القناة ان يجعله ميزابا او كان ميزابا فارد ان يجعله قناة فليس له  
ذلك وهذا اذا اتفاد قاي الضرر وكذلك اذا اراد ان يجعل اطول من  
ميزابه ميزابا او اعرض او يسيل ما سطح في ذلك الميزاب لم يكن له ذلك



وكذلك لو اراد اهل الدار ان يبنوا حائطاً يستد واميله وكذلك لو ارادوا  
 ان ينقلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوه او ينفقوه لم يكن لهم ذلك ولو  
 بنا اهل الدار بنا سبيل بين ابيهم على ظهورهم فلم يرد ذلك ولو كان طريق في دار  
 رجل فاراد اهل الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم  
 ذلك وينبغي ان يتروا من ساحة الدار عرض باب الدار والله اعلم  
**باب دعوى النسب بالمسائل بعد عدة كراهية كتاب**  
 العقاق والمغان وهذا باب دعوى اللقيط وان كان صبي منبذاً ليس في  
 يد احد فادعاه حرم مسل انه ابنه بنت النسب استحساناً ولو ادعاه  
 رجلان بنت النسب منهما وقال الشافعي لا يثبت ولو ادعته امرأتان  
 بنت النسب منهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت واذا  
 اللقيط انسان صبياً فادعاه هو ورجل اخر فالملقظ اولي ولو ادعاه  
 غير الذي هو في يده بنت نسبه صدق الذي هو في يده او كذب  
 استحساناً ولو سبق احد هما بالدعوة فهو السابق ولا يقبل دعواه الاخر  
 بعد ذلك الا ان يقع البينة الاخر انه ابنه ولو ادعاه رجلان خارجاً  
 وذكر احد هما علاقة في يدهن اللقيط فان وافق العلامة كاذب فهو ابنة  
 قال ابو الحسن وان وافق بعض العلامة وخالف البعض سقط الرجح  
 ولو قاله احد هما هو ابني فاذا هو جاربه لم يصدق على ذلك ولو قال  
 الملقيط هو ابني من زوجتي هذه وهي حرة او امه فصدقته فهو ابنتها فان  
 كانت الزوجه امه كان الولد مملوكاً لمولي الامه في قول ابي يوسف  
 وقال محمد بن حرا ولو ادعت المرأة اللقيط انه ابنه وهي حرة او امه لم يصدق  
 حتى تشهد لها حرة عدله ولو ادعى اللقيط رجل من اهل الذمة انه ابنه  
 يثبت النسب استحساناً فاذا وجد المسلم اللقيط في موضع المسلم فهو  
 مسلم وان وجدته في مكان اهل الذمة كالبصرة والكوفة او قرية اهل  
 الذمة فهو على دين اهل الذمة ولو كان الواحد مسلماً فوجدته في مكان اهل  
 الذمة او كان الواحد ذمياً فوجدته في مصر او مصر المسلمين فقد اختلفت الروا  
 فيه ذكر في كتاب اللقيط واعتبر المكان وروى عن محمد بن المعتمر هو  
 دين الواحد لا المكان وقال محمد بن الذملي اذا ادعى اللقيط فان اقام البينة  
 من اهل الذمة لم يقبل وان كان من اهل المسلمين قبلت برئيه في جعله بتعاً  
 له في الدين قال ابو الحسن تاويل المسئلة اذا كان اللقيط في يد مسلماً

بدر

بدره ولو ادرك اللقيط كافراً اجلس واجبر على الاسلام ولو وجد  
 اللقيط في كنيسة او موضع ليس فيه الا مشرك فهو بمنزلة اهلها فان  
 ادرك كافراً لم يجبر على الاسلام واذا اللقيط الذي لقيطاً في مصر او مصر  
 المسلم ومات في يده صلى عليه ولو وجد المسلم في قرية فيها مسلمون وكفار  
 صلى عليه استحساناً واذا ادعى رجل ان اللقيط ابنه وادعته امرأة واقاما  
 البينة فهو ابنتها واذا ادعى احد هما انه ابنه وادعى الاخر انه عبده قضى  
 للذي يدعي انه ابنه فان اقام احدهما البينة انه ابنه من هذه المرأة  
 الحرة واقام الاخر البينة انه ابنه من هذه الامة فهو لبن الحر والحرة ولو اقام  
 كل واحد البينة انه ابنه من امرأة حرة فهو ابنتها وابن المراتين في قول  
 ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد هو ابن الرجلين ولا يكون ابن المراتين  
 ولو وقت كل بينة وقتاً وعرف الصبي انه على وقت احد هما فانه لصاحب  
 الوقت فان اشتك السرقة على قياس قول ابي حنيفة نفق للاول وعند  
 بعضي يمينهما ولو ادعى احد هما ان اللقيط ابنه وادعى الاخر انه ابنته فاذا  
 هو ختنى فان كان يولد من مبال الرجال فهو ابن المدعي وان كان  
 يولد من مبال النساء فهو ابنته وان كان منهما فالعبرة للسبق ولو ادعى  
 اللقيط ذمياً ومسل فهو ابن المسلم وكذا الذميمة والمسلمة ولو تهد للمسلم  
 ذمياً وللمسلمي مسلمان قضيب للمسلم **باب الاقرار**  
 بولد الزنا واذا زني الرجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني لم يثبت  
 نسبه واما الام فثبت نسبه منها واذا ادعى رجل عبداً صبياً انه ابنه من  
 الزنا وصدقه المولي او كذب به لم يثبت النسب ولو ملكه عتق عليه ولو  
 ملك امها لم يصر ام ولد له وكذلك لو كان هذا العبد كاب المدعي او لعمه  
 ولو كان عبد الابن المدعي يثبت نسبه ولو قال المدعي هو ابني وهو  
 غير الاب ولم يقل من زنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال  
 هو ابني من نكاح فاسد او شري فاسد او ادعى نسبه او قال احطيا لي  
 وكذب المولي لم يثبت النسب مادام عبداً فان ملكه المدعي يثبت النسب  
 وعتق عليه وان ملك الام كانت ام ولد له ولو تصادقا الزوجان على ان  
 الولد من الزنا من فلان فالنسب ثابتة عن الزوج وكذلك المنكوحه  
 لو كانت امه او كان النكاح فاسداً ولو تزوجها نكاحاً فاسداً فاعلق  
 بابا وارخي وورقاً بينهما ثم جاءت بولد لبسته اسهر منذ تزوجها او منذ اطلق



الباب يثبت النسب وعليه المهر والصحح ان لا يثبت الا بعد الوطى ولو ادعى  
صبيًا في يد امرأة فقال هو ابني من زنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت  
النسب وان قال بعد ذلك هو من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى  
الرجل النكاح وقالت هي من زنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق  
ثبت والله اعلم **باب** البيعة على دعوى الولد واذا ادعى  
غلام قد احل على رجل وامرأة انه ابنهما واقام البيعة وادعى رجل وامرأة  
انه ابنهما واقاما البيعة ثبت نسب الغلام من الذي ادعى الغلام دون  
الذي انكر ولو كان الغلام نصرانيا واقام البيعة على نصراني ونصرانية  
وادعاه مسل ومسلمة كان بيعة الغلام اولى ولو كان بيعة الغلام نصراني  
احد بيته الممل ولو ادعى الغلام انه ابن فلان ولد على فراشه من امته  
فلانة وذلك الرجل يقول هو عدي ولد من امي وزوجته من عدي فلان  
والعبد حي يدعى ذلك هو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد وقا  
البيعة وادعى المولى انه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه وكذلك لو  
مات الرجل وترك ما لا يافا قام الغلام البيعة انه ابن الميت من امته  
واقام الاخر البيعة انه عبده ولدت له امته من زوجها والزوج عبده والعبد  
يدعى ذلك فحق له بالنسب من العبد وان كان العبد ميتا ثبت نسب  
الغلام من الحر وورثة منه ولو ادعى صاحب البهائم انه من امته هذه  
واقام البيعة واقام خارج مثل ذلك فحق لصاحب البهائم اذا كان الغلام  
صغيرا لا يتكلم ولو كان الغلام كبيرا فقال انا ابن الاخر قضيت بالام  
والغلام المدعى وكذلك لو كان الغلام ولد حرة وهما في يد رجل فالحكم كما  
ذكرنا في الامه ولو كان الذي في يديه ذميا والمرأة ذمية واقام هو  
مسلن قضى بالمرأة للذي في يده ولو اقام المدعى البيعة انه تزوجها  
في وقت واقام الذي في يديه على وقت دونه قضى للمدعى والله اعلم  
**باب** الاستحلاف **الاستحلاف** لا يجري  
في النسب في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله يستحلف ويجوز اقرار الرجل بالابن والاب والمولى والزوجة  
فلما اقرار بغير ذلك من القرابة فلا يلزم ويجوز اقرار المرأة بالزوج  
والاب والمولى فاما اذا اقر بالولد لم يقبل الا بيعة ومن شرط  
الاقرار بالنسب ان يكون مثله تلب مثله والا يكون له نسب معروف

**فصل** واذا اعتق عبد صغيرا ثم ادعى انه ابنه وقد ولد عنه اولم  
تلك فهو ابنه وان كان كبيرا يرجع الى تصديقه وان كانت مدبرة من اثنين  
فولدت ولدا فادعاه احد هاتين النسب لم تحسبنا ونحن نرضى للعقر  
ونصف قيمة الولد مدبرا ولم يضر بجارية ام ولد له فاذا مات مدعى  
النسب عتق نصيبه من جميع المال ولا يضمن الاخر شيئا وسعت الشريك  
في حصته ولو مات الذي لم يدع عتق نصيبه من الثلث وعتق نصيب  
الاخر بغير سعادة في قول ابي حنيفة ولو لم تمت واحد منهما حي ولدت  
ولدا اخر فادعاه الاخر فهو ضامن لنصف العقر وانما مات عتقت الاخر  
كله ولو كان عبد صغيرين اثنين فاعتقه احد هاتين ادعاه الاخر فهو  
ابنه في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ويضمن للاخر وعند ابي يوسف  
ومحمد عتق الكل ولا يثبت النسب وان كان كبيرا فعند ابي حنيفة الامر  
كذلك وعند ابي يوسف ومحمد يرجع الى تصديقه والله اعلم بالصواب **باب**  
**دعوة الولد بعد البيع** اذا باع جارية فولدت  
لا قبل سنة اشهر منذ بيعها وادعى البائع الولد ثبت نسبه وبطل  
البيع في الجارية والولد لم تحسبنا والقياس ان لا يثبت ولو خرج العبد  
من ملك المشتري موجه صحت الدعوة نقض البيع فيه ولو كان المشتري  
اعتق الولد او مات في يده او قتل واخذ القيمة فادعاه البائع فدعوه  
باطلة وكذا لو كان المشتري اخراج الولد من ملكه فاعتقه الذي  
صار له او دبره او مات عبده ولو باع المشتري اورثته او امره او كاتبه  
نقض ذلك وثبت النسب ولو ان المشتري اعتق الامن دون او دبرها  
ثم ادعاه البائع جازت الدعوة ونقض البيع في الولد دون الام ويبرء  
حصة الولد ويقسم على قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الوفاة  
ولو ماتت الام ثم ادعى البائع الولد فهو مصدق في الدعوة ويبرء جميع  
التم في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد يرد حصة الولد ولو كان  
المشتري كاتب الامه او رهنها جاز ودعوة البائع ونقض ذلك ولو كان  
المشتري اخذ ارس يد الولد ثم ادعى البائع ثبت نسبه ولم الاثن  
المشتري ولو ادعاه المشتري ثبت نسبه فان ادعى البائع بعد ذلك  
لم يقبل ولو ادعى البائع والمشتري معا فهو ابن البائع ولو ولدت لآخر من  
سنة اشهر لم يصح دعوة البائع الا ان يصدق المشتري ولو ولدت لثلاثين



ابن فادعها المبيع او احدثها الرزق ولدان وان جات باحدثها الاقل من  
سنة اشهر والاخر لاكثر فكانما لاقل من سنة اشهر ولو اعتق المسترعي  
احدا الولدين او باعه ثم ادعى المبيع ثبت نسبهما وانتقض البيع والعق  
ولو جنى على احدثهما ثم ادعاهما المبيع جازت الدعوة ولم الامر المسترعي  
الا ان يقيم المبيع البينة على الدعوة قبل البيع فيسحق الارش ولو قتل  
احدثهما ثم ادعاهما المبيع ثبت نسبهما وكانت قيمة المقتول لورثة المقتول  
وكذلك لو اعتق المسترعي احدهما ثم قتل ثم ادعى المبيع الولدين  
**فصل في الحمل** وهو المحمول من دار الحرب وكل من اقر بنسب بجملة على غيره  
فاقر ولده عز مقبول سواء كان من السبي او من غيره ولو صدق في الاخر لم  
يثبت النسب بتصادقهما فان كان للمقر وارث معروف قريب او بعيد  
لم يسقط به حق الوارث وان لم يكن هناك وارث لمسحق كما يملك بالوصية  
ولو ادعى العبد التاجر ولد جارية من كسبه بقت نسبه من وكذلك  
لو تزوج حرة او امر فوطيئة ولو ادعى ولدا من المولى النسب من جازته  
وادعى ان مولاهما زوجهما او احلها له فان صدق المولى بقت والا  
فلا فان عتق فملكها جازت الدعوة ولو ادعى المكاتب ولد جاريته ثبت  
النسب ولم يجز بيع الولد والجارية والعبد المشرك والدمي سواء في دعوى  
النسب والله تعالى اعلم **كتاب الوصايا** الوصية تصح في  
ثلث المال وهذا اذا كان له وارث وقدر الدين على الوصية ولا  
يسحق الموصي له شيئا الا اذا اخذت الورثة متليه ويكون قبضهم معا  
ولو اوصى بالكثر من ثلث ماله فجازت الورثة جازت وان ابي على جميع  
المال ولا عبرة لاجازته ثم وردت في حصة الموصي وانما يعتبر بعد  
الوفاء ويعتبر قبول الموصي له ورده بعد موت الموصي ولا يعتبر قبله  
وقال من في الوصية لا ينفذ الى القبول ولو مات الموصي قبل القبول  
لم يبطل الوصية ويكون لورثة الموصي له لستحسانا والقياس ان  
يبطل واما الوصية بما زاد على الثلث فالملك ثبت للوارث بعد موت  
الموصي فان اجاز واستحق الموصي له وان رد واستقر ملك الورثة  
**فصل** وما اوجبه بعد الموت يعتبر من الثلث سواء كان الايجاب  
في حالة المرض او الصحة ولما البيع فيعتبر حالة العقد فان كان صحيحا  
فهو من جميع المال وان كان مريضاً فهو من الثلث وكل مرض فهو كالة

الصحة ولا تنفع الوصية للوارث الا ان يجيزه الورثة والوصية للقابل عدا  
او خطافان اجازها الورثة جازت في قول ابي حنيفة ومهر وقال ابو يوسف  
لا يجوز ولو كفل المريض كفاً له فهو بمنزلة الوصية وكل حج لزمه من فرضية  
او غير فرضية او زكوة او كفارة في صحته او مرضه بطل بموته الا ان يوصي  
فحينئذ الثلث وما جاز باجازة الوارث ملكه من جهة الموصي دور المجيز  
ولو اجاز الوارث في مرضه كان من الثلث ولو اجاز بعض الورثة دون  
البعض جاز في حق المجيز بقدر حقه وبطل في نصيب من رد والله اعلم  
**باب من يستحق الوصية** ولو اوصى وذكر قدر من ماله  
شائعا كالثلث والربع فاعلم قال ما يستحقه الموصي له يوم يموت الموصي  
لا وقت الوصية وكذلك روي عن ابي يوسف لو اوصى بشاة من غنمه  
ولم يقبل من غنمه هذه فالوصية يقع يوم يموت الموصي حتى لو ماتت غنمه او باعها  
ولم يستفاد غير هافله شاة من الموجود حالة الموت دون ما قبله وكذلك  
لو ولدت الاغنام فللورثة ان يعطوا ان شاؤوا من الامهات وان شاؤوا من  
الاولاد وكذلك الجوازي وغيرها ولو اخار الورثة ان يعطوه شاة من غنمه  
ولها ولد ولدته بعد موت الموصي بيعها ولدا وكذلك الصوف واللبن  
وما حدث قبل موت الموصي من الصوف واللبن والولد المنفصل فهو على  
ملك الورثة وما استهلك الورثة من زيادة بعد موت الموصي فعليه ضمانه  
ولو قال اوصيت بشاة من غنمي هذه فماتت بطلت الوصية وكذلك لو  
ولدت لم يكن للورثة ان يعطوا من الاولاد ولو هلك الاغنام الا واحدة  
تعتبت هذه الواحدة فلو هلك الكل وبقيت اولاد حديث بعد الموت فللورثة  
ان يدفعوا ولد شاة والله اعلم **باب ما يشترك فيه**  
**اهل الوصايا** الوصايا اذا اجتمعت في الثلث ولم يجاوز قدر الثلث  
ضرب فيه اصحابها بمحضهم لا يقدم البعض على البعض الا ان يكون  
عسا موقعا بموت الصبي او محاباة في بيع المرض فيبذل بذلك قبل الوصايا  
ثم يتضارب اهل القضايا في باقي الارث بقدر وطاهاهم فان ضاق  
الثلث عن العتق والمحاباة فان ابا حنيفة قال ان كانت المحاباة قبل  
العتق مدي قبل بالمحاباة وان كان قبل المحاباة قسم الثلث بين العتق  
والمحاباة وقال ابو يوسف ومهر تقدم العتق على المحاباة سواء تقدم  
او تاخر وعلي هذا الاختلاف قال ابو حنيفة اذا جازا ثم اعتق ثم جازا قسم



الثالث بين المجابا بين نصيقتين فما اصاب المجاباه الاخره قسم بينهما وبين  
 العتق ولو اعتق ثم طي ثم اعتق قسم الثالث بين العتق والاول  
 والمجاباه فما اصاب العتق قسم بينه وبين الثاني ولو اوصى بكثر من  
 الثالث ولم يجز الورثه فان ابا حنيفه قال يرد الى الثالث ولا يضرب بما زاد  
 وقال ابو يوسف ومحمد يضرب بقدر ذلك في الثالث **فصل** ولو  
 اوصى بعبد سأل لزيد واوصى به لافاس اخين لكل واحد فالعبد يقسم  
 بينهم على اعدادهم ولو اوصى به لزيد واوصى به لعمرو واوصى لرجل اخر  
 بالف فعند ابي حنيفه يضرب زيد بنصفه وعمرو بنصفه والموصاله الاخر  
 بالف درهم فاذا كانت قيمته الف درهم وكه الف درهم سوى العبد  
 كان الثالث بينهم ارباعا وقال ابو يوسف ومحمد يضرب زيد بجميع العبد  
 وعمرو بجميعه والاخر بالف فيقسمون الثالث بينهم اثلاثا ولو اوصى  
 لزيد بالعبد ولعمرو بثلث ماله فالثالث بينهما نصفان للموصي له بالعبد  
 نصف العبد والموصي له بالثلث عشر العبد ولربع ماله درهم وعلى قياس  
 قولهما للموصاله بالثلث من العبد السدس ولو اوصى لرجل بجميع ماله  
 والاخر بثلث ماله واجازت الورثه فليس غايه حنيفه في هذا النص وان  
 في قياس قوله قال ابو يوسف قياس قوله ان يسلم لصاحب الجميع ثلث المال  
 ثم يتضاربان في الثالث فيقسم نصيقتين وقال الحسن بن زياد قياس قوله  
 ان للموصاله بالثلث ربع المال والموصاله بالجميع ثلثه ارباعا واما على  
 قولهما فيقسم ارباعا **فصل** واذا اجتمعت الوصايا والثالث نصيب  
 عن الجميع فان كانت متساويه يدي بما قدمه الميت واتخلفت الروايات  
 عن ابي يوسف واج والركوع ففي رواية يدي بالاج وفي رواية يدي بالركوع  
 واج والركوع يقدمان على الكفارات والكفارة يقدم على صدقة الفطر  
 وصدقة الفطر يقدم على النذر والنذور والكفارات مقدمه على الحججه  
 والواجب يقدم على النافله والنوافل يقدم منها ما يدايه واما الوصايا  
 بالعتق فان كان في كفارة فحكم حكم الكفارات وان كان عن واجب  
 فحكم حكم النفل وان كانت مع سائر هذه الوصايا الثابته حقا لله تعالى  
 وصيه لادمي ضرر بما اوصى له ويجعل كل جهة من جهات القرية مفرقة  
 بالاضرب ولا يجعل جهة واحدة بخلافه يقول ثلث مالي في الحج والركوع والكفا  
 ولزيد قسم على اربعة اسهم **باب الوصية للقرابة قال**

ابي حنيفه اذا اوصى لذوي قرابته فالوصية للقرابة من ذوي الرحم  
 المحرم الاقرب فالاقرب منهم وقال ابو يوسف ومحمد هي لجميع قرابته  
 من الرجال والنساء الى اقصى اب له في الاسلام من الطرفين الاقرب والابعد  
 والذكر والانثى في ذلك سواء ولا يدخل فيهم والد ولا ولد ويعتبر فيه  
 الابناء ولوصيات الموصي وله عمان وخالان فالثالث للعين على قول  
 ابي حنيفه وعندهما يقسم ارباعا ولو كان له عم وخالان فطلع نصف الثالث  
 والنصف للخالين على قوله ابي حنيفه ولو كان له عم واحد كان له نصف  
 الثالث ولو اوصى لذوي قرابته فجميع الثالث للعم وذكر في الزيادات اذا اوصى  
 لذوي قرابته او لقرابته اولا وذوي ارحام او لارحام او لاقسام فهو على  
 كل رحم من الرجال والنساء وهو قولهما ولو اوصى لاهل بيته او لحسبه فهذا  
 على قرابته من جهة الابا ولو اوصى لفلان من اهل بيته ولو اوصى لاهل  
 فلان فهذا على زوجته خاصة في قوله ابي حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد  
 هذا على جميع من يقولهم فيضمهم نفقته ولو اوصى لاختائه فالاختان ازواج  
 البنات وازواج كل امرأة ذات رحم محرم من الموصي وكل ذي رحم محرم من  
 زوجته من ذكر وانثى ولا يكون الاختان من كان من قبل نساء الموصي  
 ولو اوصى كاصهاره فهو على كل ذي محرم رحم من زوجته وزوجه كل ذي  
 رحم محرم منه ولو اوصى لغيره فهو لغيره المتلاصقين بداره من الاسكان  
 وغيرهم بعيدا كانوا او احرارا اهل ذم او مسلمين في قوله ابي حنيفه وقال  
 ابو يوسف ومحمد الثالث لاهل ذم ولا يغيرهم من الجيران ممن تجمعهم مسجد واحد  
 لا يدخل فيه المالك ويدخل فيه المكاتبون وقال ابو يوسف ومحمد  
 اذا اوصى لرسام بني فلان فان كانوا يحصون دخل الفقير والغني  
 والذكر والانثى وان كانوا لا يحصون فالثالث للفقراء منهم وكذلك اذا  
 اوصى لعيان بني فلان او لزمناهم او لاهلهم ولو اوصى لامي بني فلان  
 لم يختص بذلك الفقراء ولو اوصى لبيت بني فلان فان كن تحصى فالتق  
 جازة ولا يختص بذلك الفقير والبيت عند ابي حنيفه كل امرأة حرمعت  
 بشكاح او شهدة والزانية ليست ببيت وعندهما الميت كل امرأة زالت  
 بكارتها بالجماع وذكر في الجامع ولم يذكر قوله ابي حنيفه ولو اوصى للابكار  
 فالبكر كل امرأة لم يتكرها رجل وعند ابي حنيفه اذا زالت بكارتها بالزنا  
 فهو بكر وعن ابي يوسف ان القرابة من قبل الاب والام والجنس والحمية



من قبل الأب والابن والجد يدخل في اهل البيت ولو اوصى بالثلث في الصلوة له  
 اخ واخت وبنوا اخ وبنوا اخت وضع الثلث في جميع قرابته من هؤلاء وغير ولد  
 منهم بعد موته لا قبل من سبه اسهر ولو اوصى للفقير والمسكين فعند ابي حنيفة  
 المسكين هو الذي يطوف ويسأل والفقير المحتاج الذي لا يسأل وقال  
 ابو يوسف هما واحد ولو اوصى لسببان اهل بيته قال ابو يوسف الشا  
 من خمسة عشر الى خمسين سنة الى ان يغلب عليه الشرط والكهل من ثلثين سنة  
 الى اربعين سنة والشيخ ما زاد على خمسين وعن محمد بن قات الفلام من كان اقل من  
 خمسة عشر والعنف من بلغ خمسة عشر وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين  
 سنة وزاد عليه وما بين خمسين الى ستين الا ان يكون السبب غلب عليه  
 فيكون شيخا وعن محمد بن ابي يعقوب فلان مات الموصي والموصي لعقبه حي  
 فالوصية لعقبه باطلة ولو مات قبل موت الموصي فالهبة جائزة وعقب  
 الرجل وولده من الذكور والاناث وان لم يكن له ولد فولد والده المذكور  
 دون الاناث ولو اوصى لورثته فلان فالكلام فيه كلام في العقب  
 وان مات ذلك الرجل قبل موت الموصي فان كان ضمنه معهم غيرهم فاعلم  
 يقاسمون الموصي له برونهم فما اصابهم من ذلك قسم بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين ولو اوصى لبني فلان فالذكر والاثنى فيه سواء وعن محمد  
 بن ابي يعقوب فلان مات الموصي والموصي لعقبته فالوصية جائزة  
 وليس هذا كالورثة والعقب وفي العصبية يعتبر العصبات في باب  
 الميراث **فصل** اذا اوصى بخدمته او سكنى داره او غله يستأنه  
 ولم يوقت وقتا فذلك جائز عند ابي حنيفة في نظر الى قيمة الاعيان  
 التي اوصى فيها فان كانت رافعا فقد ارسلت جاز ولا يعتبر قيمة  
 الخدمة والتمتع والغلة والسكنى ولو مات الموصي له بطلت الوصية ولو  
 اوصى بثلث غنمه او باصوافها او شعورها فله ما في ضررها وبطونتها  
 من الاولاد وما على ظمورها يوم مات الموصي ولا يتحقق ما استحدث  
 بعد ذلك وليس هذا كالتمتع ولو اوصى بالتمتع او الغلة للمساكين فالوصية  
 جائزة وذلك للمساكين ابدا اذا كانت قيمة ذلك التي يخرج من الثلث  
 ولو اوصى بسكنى داره او بخدمة عبده او بطهر قرينة للمساكين فالوصية  
 غير جائزة ولو اوصى بشان بعينه صححت الوصية في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن حنيفة للمساكين ايضا ولو اوصى بخدمته العبد

فقته وكسوته وطعامه وما يصلح على الموصي له وما على قوله اذا  
 اوصى بغير معين فانه يستغل فيئدا بغلته وطعامه فاذا اكتفى به الى الموصي  
 له وكذا في الدار اذا اوصى بسكنها فان القاضي يستغلها ويبرها ثم يسلم  
 الى الموصي له **فصل** ولو اوصى بثلث ماله او سدسه فليوصا له من  
 ذلك ما سمي يوم القيمة وما هلك هلك على الشركة ولو اوصى بثلث شيء  
 معين فان كان ما يصح قسمة كالدرع والدنانير فهلك البعض وما سمي للموصي  
 له يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وذلك للموصي له ولا يبرها ولا يهلك  
 منه ولو اوصى بثلث ثلثه اشيا مختلفة لا يقيم بعضها في بعض فهلك البعض  
 من ذلك فليوصا لثلث الباقي والله اعلم **باب الوصية اذا اوصى**  
 لاشان وهو حاضر فقبل ثم مات الموصي فقد ازمته الوصية ولو رده  
 في حياته بغير حضرته لم يكن ذلك ردا ولو رده في وجهه بطلت ولو مات  
 الموصي قبل قبوله الوصية فيصرف الوصية فهو كالقبول ولو قبل او صرف  
 بعد الموت ثم اراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يجز الا عند الحاكم فان حضر  
 عند القاضي واخرج نفسه نظر القاضي ان كان مأمونا موثقا قادرا على التصرف  
 لم يخرج به وان عرف القاضي عجزه او كره له لم يتعاله اخرج به وعن ابي يوسف  
 فيمن اوصى بالرجل وهو حاضر فقال لا اقبل ثم قال قبلت فسكت المصفي  
 ثم مات قال هذا ليس بوصي وكذلك لو كان غائبا فقال لا اقبل ثم قال  
 قبلت وروى ابن ساعدة عن محمد بن ابي يعقوب القبول ما لم يخرج به القاضي من  
 الوصية ولو قبل الوصية بعد الموت كزمت ولو لم يعمل القاضي ان له وصيا  
 فنصب له وصيا فحضر الوصية واراد الدخول في الوصية فله ذلك وليس  
 هذا الفعل باخراج من الوصية وليس للقاضي ان يخرج الوصية من الوصية  
 ولا يدخل معه في غير فان ظهرت من جانيه او كان فاسقا معروفا  
 بالشرا حرجه ونصب غيره ولو كان ثقة وهو صغير ادخل معه غيره  
 وعن ابي يوسف فيمن اوصى الى اشان ثم اوصى الى غيره فلهما وصيان  
 ولم يكن الثاني رجوعا عن الاول ولو قال في الوصية ان حدث شيء  
 حدثت من مرضي هذا او من وجهي هذا فممن ذلك المرض فخرج من ذلك  
 الوجه بطلت الوصية وكذلك كل وصية اوصى بها من صدقة او صلة او حج  
 او عتق وقيد بالموت من ذلك المرض او من ذلك الوجه ثم لم يكن ذلك  
 بطلت الوصية وان اطلق الوصية ولم يعيد بشرط فهو على غمومه



ولو نصب وصيين وكفى لكل واحد منهما نوع تصرف كان وصيا في الانواع كلها  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قول محمد وهو رواية عن ابي يوسف كله واحد  
 منهما وصي فيما جعل اليه خاصة ولو وصي الى رجل وقال اذا قدم فلان فهو  
 وصي دون غيره فعند ابي حنيفة هما شركان ولا يصح تخصيصه بزمان  
 دون زمان وعلى قول محمد يصح ولو كان هذا الموصي وصيا لآخر فهذا الآخر  
 وصي لهما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا وصي اليه في تركته  
 لو في عياله لم يكن وصيا للاول فاذا وصي اليه في كل شيء فهو وصي ولو  
 وصي الى رجلين فمات احدهما او ابى ان يقبل ادخل مكانه وصي في قول  
 ولو وصي الى رجل في مال فهو وصيه في ماله وولده ولو وصي في البيت  
 لرجل وفي الدين لآخر او وصي ببعض ولده وميراثه الى رجل وبالبعض  
 الى اخرهما وصيان في الكل ولا يصح التخصيص في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ويصح عند محمد وقال ابو حنيفة ومحمد في الوصيين لا ينفرد احدهما بالتصرف  
 دون صاحبه الا في شري الكفن وشري الطعام والكسوة للصغار والخصوة  
 وتنفيد الوصايا باعيانها وفضا الديون وقال ابو يوسف لكل واحد ان  
 ينفرد بالتصرف ولما ابا ابن اذا كان له ابوان فعز ابي حنيفة روايات  
 والابن ان لا ينفرد احدهما بالتصرف ولو مات ولم يوص الى احد فالولة  
 للمجد في حق الصغار ووصي الاب مقدر على الجدة ولو وصي الى رجل ومات  
 ثم مات ابن كبير الميت لم ير وصي الجدة وصيا لهما ولو مات الابن او لا  
 كان وصيا لهما وقال ابن سماعه يجوز شري الكتاب الاب من ماله فان قلته  
 وبعه منهم كما يجوز للاب باب الوصية بالخادمة  
 والتمرة لرجل وبالرقبة لآخر اذا وصي لاسنان بالعبد وبالخادمة  
 او بالعلة لغيره او بسكنى الدار له وبالرقبة لآخر فهو جائز ولو وصي بسكنى  
 داره وليس له غيرها ولم يجز الورثة فالوصية جائزة فيسكن الموصي  
 له ثلث الدار والورثة الثلثين حتى يموت الموصي له ولو كان وصيته  
 بالخادمة ثمانين وقال ابو حنيفة ليس للورثة ان يبيعوا الثلثين حتى  
 يموت الموصي له وقال ابو يوسف لهما في ذلك ولو وصي بعلة الدار او بعلة  
 للعبد اقتسموا العلة ولا يقتسموا الدار وقال ابو يوسف يقتسم ويدفع  
 الى الموصي له الثلث لتسغله ويفقه العبد الموصي له بخدمة على الموصي  
 له وكذلك مائة الدار والارض وقال ابو يوسف لو وصي بسبع

تخل جاز ولو وصي لعضو شاه لم يجز ولو وصي بعلة تخله كان المثل لوصي  
 له ولو وصي بعلة لامة لم يكن له الموصي له من ولدها سبي ولو وصي  
 بثمره بستانه وفيه ثمرة كان على الموجود خاصة ولو لم يكن فيه ثمرة  
 يوم الموت فله ذلك في المستقبل ولو وصي بعلة بستانه انصرف الى  
 الموجود وما يحدث ابد ولو وصي بثمر بستانه ولما مال له غيره فليوصا  
 له ثلث الثمرة وان مات الموصي له بعد ما اشترى الثمرة لورثة الموصي  
 له ولو مات قبل ان يثمر بطلت الوصية وعن ابن يوسف فيمن وصي  
 بخاتم لرجل وبالفصل لآخر فالخاتمة للموصي له بالخاتم والفصل للآخر ولا  
 يشتركان ولو وصي بعبد لرجل ثم قال قد اوصيت بخدمة فلان  
 فهو رجوع في الخدمة وكذلك في الخاتم مع الفصل والامة الحامل ولو وصي  
 بالفصل ولا او بالولد ثم اوصي بالامة والخاتم له ايضا فالامة والولد  
 بينهما وكذلك الخاتمة ولو وصي بالدار لرجل واوصي ببيت منها  
 معين لآخر كان ذلك بالخصص ولو وصي بالف بغيره وبماية منها لآخر كان  
 تسعيا لصاحب الالف والمائة بينهما ثم عند ابي حنيفة يقسم بطريق المنار  
 وعندهما بطريق المضاربة ولو وصي ببيت معين لرجل وببنايه لرجل كان  
 البنايينهما ولو وصي بالدار لاسنان وببنايه لآخر فالعصبة للموصي له  
 بالدار والبناي لآخر لا شركان فيه ولو وصي بعبد لرجل وبخدمته لآخر  
 ثم اوصي لصاحب الخدمة برفقته ايضا فانهما يقتسمان العبد نصفين والرفق  
 بالخدمة باطالة ولو وصي للثاني بنصف العبد قسم العبد بينهما ان ظمنا  
 وكان للثاني نصف الخدمة وروي عن ابي يوسف انه يرجع عن هذا وقال  
 اذا وصي برفقة العبد لصاحب الخلق فالعبد بينهما والخدمة كلها  
 للموصي له بالخدمة وكذلك لو وصي بامة لاسنان وبماية بطنه لآخر ثم  
 اوصي للذي اوصاه بامة البطن بالامة ايضا فالامة بينهما نصفان  
 والولد كله للذي اوصي له به خاصة باب الوصية لبني  
 فلان وولد فلان اذا وصي بثلث ماله لبني فلان او لقبيلة فلان  
 وكل وصية يدخل فيها الغني والفقير ولا يحصى عدد دم بطلت الوصية  
 وان كانوا يحصىون صحت ودخل في الغني والفقير فان كانت الوصية  
 واقعة على القرية بان نص على معنى يدل على الحاج محو قوله لفقيرهم  
 اوليا ساهم اولادهم فان كانوا ممن يحصىون فالوصية لا غنى بهم



ولفقر آيهم اذا ذكر الساج والارامل وكل وصية تخصي عدد اهلها فهو بينهم  
بالسوية ذكرهم وانا نفهم غنيمهم وفقرهم ولو اوصى لفقر آبي فلان ومساكينهم  
فان جعلها في واحد منهم فما زاد جاز عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا ان  
يعطى الاسنين ولا يعطى واحدا اكثر من النصف وكذلك لو اوصى لورثتي بني  
فلان او لعميائهم ولو اوصى لسنان بني فلان وهم لا يحصون بطلت الوصية  
ولو اوصى لفقر آبي فلان وهم لا يحصون دخل موالهم وموالي الموالاة ولو  
كانوا ابوابا وليسوا بقبيلة ولا فخذ كان للوصية لبني فلان دون الموالاة  
والخلفاء ولو اوصى بثلاثة لبني فلان رجل معروف فالوصية للذكر دون الانثى  
في قول ابي حنيفة الا خيرة في قوله الاول وهو قول ابي يوسف ومحمد  
الذكر والامانات سواء وقال ابو حنيفة اذا لم يكن لفلان ولد من صلبه  
فانه يعطى لولد ولده من قبل الرجال ولا يسترك الرجال مع النساء واما  
ولدا البنات فلا يدخلون في الوصية عند ابي حنيفة وذكر الحضاف عن  
ابي حنيفة ان ولدا البنات يدخلون فيه ولو كان لفلان لبن وبنا لم يخل  
النصف وما بقي مردود على الورثة وقال ابو يوسف ومحمد ما بقي فهو لابن  
الابن وان كان له ابنا فلا شيء لولده الولد بالاتفاق فان كان له  
بنات لصلبه وبنوا لبن فلا شيء لهم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد هي بينهم بالسوية وقال محمد لو اوصى لولد فلان وله امرأة حاملة  
دخل ما في بطنها في الوصية وان كانت له بنات وبنوا لبن فالوصية  
لبناته دون بني ابنه ولو لم يكن له الاولاد واحد فالثلث كله له وعن  
محمد اذا قال اوصيت لفلان بنصيب احد بني وله لبن وبنات او بنتا  
قال يعطى الورثة ما ساءوا ولو كان له لسان كان للموصي بنصيب  
احد البنين ولو اوصى لمواليه دخل في الوصية من اعتق في الصحة  
والمرض ولا يدخل فيه المدبرون وامهات الاولاد وعن ابي يوسف  
انهم يدخلون ولو قال لعبد ان له ارض بك فانت حر فمات قبل ضربه  
دخل في الوصية ولو اوصى لمواليه وله موالى اعتقهم وموالي اعتقوه  
ولهم بين فالوصية باطلة ولو كان له موالى عتاقه وموالي مولاة قال  
للمعتقين واولادهم دون موالى المولاة وعن ابي يوسف ان الكل  
شركا قال محمد فان لم يكن له موالى ولا مولاة موالى فالثلث لمواليه  
وان كان له من المعتقين واحد وله موالى موالى فالواحد النصف ويرد



وقال ابو يوسف له الفضل دون الجفن وعلى هذا الوصي له بسرح فله  
 السرح مع متاعه وقال ابو يوسف لا يكون له المبدد والمرفاوه ولا الصنف  
 وعلى هذا اذا اوصى بمصنف وله غلام قال ابو يوسف له المصنف دون  
 الغلاف وقال زفر له المصنف والغلاف وكذلك لو اوصى له بمنزلة فله  
 الكفنان والعود واللسان وليس له الطرادان والسجلات وقال زفر  
 له ذلك واما القيان والفرسطون فله عود الحديد والرماني والكف  
 التي يوضع فيها الماع في قولهم جميعا وقال محمد في الاصل اذا اوصى بحيطه  
 جوالق فله الحيطه دون الجوالق ولو اوصى له بحراب حروي فله الثياب  
 والجراب وكذلك لو اوصى له بدخول او بقصورة تمر فله الدن وما فيه  
 والقصورة مع التي ولو اوصى له بقبه فله العيدان دون الكسوة ولو  
 اوصى له بقبه تركته يريد به لكن كاه فله العيدان واللبود ولو اوصى  
 له بحمله فله الساب دون الحشب ولو اوصى له بسله زعفران فله اعلى  
 المعتاد ولو اوصى بعداوس من اوزيت لم يدخل فيه الزرق والله تعالى اعلم  
**باب من لا يصح الوصية له ولو اوصى الى عبد غيره**  
 فالوصية باطله وان اجازها مولى العبد يريد به ان القاضي يخرج  
 الوصية ولو تصرف العبد قبل ان يخرجها القاضي بعد تصرفه ولو اوصى  
 الى عبد نفسه فان كانت الورثة كادرا او كان فيهم كبير فالوصية باطله  
 وان كانوا اصغارا اجازت الوصية في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يجوز ولو اوصى الى مكاتبه او الى مكاتب غيره فهو جائز ولو اوصى  
 مسل الى ذمي فالوصية باطله وذكر في كتاب القسمة ما يدل على جواز  
 الوصية مالم يخرجها القاضي ولو اوصى ذمي الى ذمي جاز ولو اوصى الى  
 حر في لم يجوز ولو اوصى ذمي الى مسل جاز ولو اوصى الى امارة او اعمر او محمد  
 في القذف نايب جاز ولو وجد القاضي ثقة الا انه يحتاج جعله وصيا  
 ولم يسلم المال اليه **باب تقاسم الوصية الورثة او عليه**  
 اذا اوصى الى رجل واوصى بثلاث ماله وله ورثة صغار فقام الوصي  
 الموصل له واعطاه الثلث فالقسمة نافذة على الورثة ان ملك ما في يده  
 لم يرجع على الموصل له شيئا ولو كان الورثة كبرا او صاحب الوصية  
 غايبا فاعطى الورثة حقه وامسك الثلث الموصل له لم ينفذ القسمة  
 على الوصي له حتى لو ملك ما في يده كان الموصل له ان يرجع على الورثة بثلث

فانما يديهم ولو كانت الوارث هو الغائب فقام مع الموصل له نفدت الوصية  
 على الكبير الغائب ولو كانت الورثة صغارا وكبارا فقام الوصي الجارحاز  
 ولو كانوا صغارا فقام الوصي فيما بينهم لم يجوز ولو كان الوصي اثنان فقام  
 احدهما لم يجوز في قوله ابي حنيفة ومحمد وجاز في قوله ابي يوسف ولو مات  
 احد الوصيين واوصى الى صاحبه فهو جائز وروي عنه انه لا يجوز ولو  
 كان الوصي واحدا يقضي الوصي الدين بتمهيد فلا ضمان عليه ولو قضى  
 بغير امر القاضي فلتى الميت دين فهو ضمان من حصه من لحي دينه ولو قضاه ما  
 القاضي فلا ضمان عليه ولو ان الوصيين دفعا الى رجل دين او بما يشهدان  
 بذلك ثم لحي الميت دين بشهادة غيره فاما ضمانان لجمع ما دفعا ولو شهدا  
 عند القاضي او لا يقضي بشهادةهما وامرهما بالدفع ثم قامت البيه يدين  
 على الميت لم يلزمهما الضمان ولو شهدا الوارثان على الميت بدين فهو جائز  
 والوصي مصدق في كفن المثل ولو كفته من ماله ولشترى من ماله مرجع  
 في مال الميت وكذلك الوارث اذا كفن او قضى الدين من ماله كان له ان  
 يرجع في مال الميت وكذلك الوصي ولو لم يشترى الوصي لليتيم طعاما او كسوة  
 بشهادة المشهود كان له ان يرجع في ماله ولا يقبل قوله في الرجوع في مال  
 اليتيم الا بالبيعة ولو ادعى الاتفاق من ماله قبل وذكر في الجامع الكبير اذا  
 اوصى الى رجلين وعليه دين وفي يده ودفع فقبض احدهما المالك ولو ادعى  
 من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض في ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين  
 وبغير امر بقية الورثة فهلك في يده فلا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت  
 دين فقبض احد الوصيين تركته فضا في يده لم يضمن شيئا ولو قبض  
 لحد الورثة ضمن حصه اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع يخاف  
 الضيعة فلا يضمن لم تحسنا ولو كان المالك ودبعة عند انسان وعليه  
 دين محيط وله وارث واحد فدفع الموقوف الى الوارث بغير امر القار  
 فضا في يده فضا جاب الدين بالخيار ان يضا ضمن المستودع وان شأ  
 ضمن الوارث وليس هذا الاخذ من منزل الميت وكذلك لو كان المالك  
 في يدي غاصب وكذلك احد الوصيين لم يملك الاخذ من المستودع  
 والغاصب ولو كان في الورثة ما موز فقه اخذ القاضي من الغاصب  
 فدفعه اليه ولو كان موز عا تركه النبي في يده ولو اوصى ان ينفق  
 على رجل من ثلث ماله كل شهر عشرة دراهم فانه يوقف الثلث وينفق

كذلك



عليه كما قال وكذلك لو اوصى بنفقة درهم في كل شهر وقال ابو يوسف يوقف  
من الثلث بحساب ما عيش الموصله غالباً ولو اوصى ان ينفق على ابنته  
كل شهر وعلى عمر وعشرة حبس الثلث عليها نصفين ولو مات الموصله بالآ  
عليه رجع الفاضل الى ورثة الموصي والله اعلم **كتاب الوكالة**  
التوكيل بالعقود ينقسم الى قسمين من مالها حقوق يقبل الفصل عن الحكم  
كالبياعات والاشريه والاجارات والصلح الجاري مجرى البيع والتوكيل اصل  
في حق الحقوق حتى انه يطالب بالتمن ويطالب بقبض المبيع ويرد بالعيب وما  
لشبه ذلك ومنها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالنكاح والخلع عن دم العبد  
والكتمان والعقود على مال والصلح على انكار والتوكيل فيه بمنزلة السفرة يتعلق  
به شئ من حقوق العقد حتى انه لا يطالب بتسليم البدل ولا بتسليم المنكوحه  
وقال الشافعي في جميع ذلك لا يتعلق بالتوكيل شئ من حقوق العقد واما  
التوكيل بالهبة والصدقة والاعادة والايداع والرهن اذا قبض وفعل ما  
امره فليس للتوكيل المطالبة برد شئ من ذلك الى يده ولا ان يقبض الوديعة  
والعارية ولا الرهن ولا الفرض ممن عليه وكذلك لو كان وكيله بالاستقارة  
والارتهان والاستيذان فالحكم والحق يتعلق بالموكل وكذلك الوكالة  
بالسركة والمصارعة واما التوكيل بالاستقراض فلا يصح ولا يثبت الملك  
للامر فاما المستقرض اذا ابلغ على سبيل الرأية فيقول ارسلني اليك  
يستقرض منك كذا **باب الوكالة في الخصومة** قال ابو حنيفة  
لا يقبل الوكالة في الخصومة ممن كان حاضراً في المص صححها ابو حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي التوكيل صحيح بغیر رضا الخصم واما المراء  
الذي لا يقدر على الخصومة والخصم فيجوز توكيله والغائب على مسافة  
يقصر فيها الصلوة لانهم من المصور واما المرأة فهي بمنزلة الرجل بركات  
او نبيا وقد لم تحسن المتأخرون من اصحابنا منهم ابو بكر الرازي انها اذا  
كانت عن نية جاز لها ان يوكل ويجوز اقرار الوكيل على موكله في مجلس  
الحاكم وقال زفر والشافعي لا يصح ولو اقر في غير مجلس الحكم لم ينفذ اقراره  
في قول ابو حنيفة ومحمد ولكنه ينعزل وقال ابو يوسف ينفذ ولو وكله  
بالخصومة واستثنى الاقرار جاز وروي عن محمد انه لا يجوز من المطلق  
ولو وكله بالخصومة في مال فهو وكيل في قبضه وقال زفر لا يملك القبض  
ولو وكل وكيله بقبض الدين فهو وكيل بالخصومة في قول ابو حنيفة

حتى انه لو اقام المدعي عليه البيعة ان صاحب الدين قد لم يتوفى منه او ابراه  
قبلت بيعة وقال ابو يوسف ومحمد ليس بحكم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
ولو وكله بقبض العين واما المدعي عليه البيعة انه استري من الذي  
وكله لم يقبل بيعة في ابيات السرا ويسع لدفع الخصومة ويتوقف فيه  
حتى يحضر الموكل واما الوكيل بطلب الشفعة والرد بالعيب والشفعة فهو وكيل  
بالخصومة اجماعاً ويسع البيعة عليه ان الموكل سلم الشفعة او ابراه العيب  
ولو وكل رجلاً بالخصومة في شئ ثم عزله عن ذلك ثم شهد الوكيل للموكل فشهد  
جائزه ولو خاصم الى القاضي في ذلك ثم اخرجته عن الوكالة لم يقبل وهذا  
قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل شهادة في الفضل ولو  
خاصم الى القاضي وقد وكله بكل حق له لم يجز شهادته فيما كان يوم التوكيل  
او حدث بعد ذلك قبل ان يخرج منه وما حدث بعد الاخراج فشهد في جائزه  
والموكل ان يعزل الوكيل الا ان يكون المطلوب وكل يطلب من جهة الطالب  
ولا يكون له ان يخرج الا بمحض من خصمه والمعاوض وشريك العنان والمضار  
والعبد الماذون والمكاتب التوكيل بالخصومة والذي بمنزلة المسلم فيه  
وتوكيل المرتدي حال ردته موقوف على النفاذ بالاسلام والبطلان بالموت  
او اللحاق بدار الحرب في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد توكيله صحيح  
ولو وكل المسلم مرتداً جاز ولو اريد الوكيل ولحق بدار الحرب انقطع وكالة  
فان عاد لم يعد الوكالة في قول ابو يوسف وقال محمد ان عاد مسلماً يعود  
الوكالة ولو اريد الموكل ولحق بدار الحرب بطلت الوكالة فان عاد مسلماً  
لم يعد الوكالة في المسمود من الرواية وروي عن محمد انه سوى بين الجانبين  
وقال يعقود ولو وكل انسانا بقبض الدين وغاب فادعى المطلوب ان  
قد اوفى الطالب واراد عيونه فانه يوم بقضا الدين ويقال له اتبع الطالب  
باليمين فكذا الوكيل يطلب الشفعة اذا ادعى المستري ان الشفعة لم  
واراد عيونه يوم تسليم الدار الى الوكيل ويقال له اتبع الشفع وحلفه  
ولو وكله بالرد بالعيب فادعى البايع ان المستري قد رضى بالعيب لم يكن  
للكيل حق الرد حتى يحضر الموكل فيحلفه ما رضى به ولو اراد المطلوب ان  
يحلف الوكيل ما يعلم ان الطالب قد لم يتوفى الدين لم يحلفه في قول ابو  
حنيفة ورواية يوسف وقال زفر حلفه على العمل فاذا ابي ان يحلف خرج  
من الوكالة وكان الطالب على حجة ولو اقام المطلوب البيعة على الايفاء



او انه اعطاه بها دنائرا وباعه بها عرضا قبلت في قول ابي حنيفة خلافا لما اعلم  
**باب الوكالة بقبض الدين وقضائه والتوكيل بقبض**  
 الدين صحيح واذا قبض الوكيل برى الذي عليه الدين وكان المقبض في يده  
 اقامه ضمن بما ضمن في سائر الدوايع فالقول قول الوكيل انه دفع الى الطالب  
 وفي كل ما يراه المودع مع عينه براءة الوكيل وليس للوكيل بالقبض ان يوكّل غيره  
 فان فعل وقبض الثاني لم يبر الغريم من الدين فان وصل الى يدي الوكيل الاول  
 برى الغريم بذلك في يدي الثاني لم يبر الغريم وضمن القابض للغريم ورجع الثاني  
 على الاول بما ضمن ولو ان الموكل قال للوكيل ما صنعت فيه من شيء فهو جائز  
 كان للوكيل ان يوكّل بالقبض ولو اخذ عوضا عن الدين لم يجز وعن ابي يوسف  
 اذا وكل بقبض الدين فاني ان قبض ثم ذهب فقبضه لم يبر الغريم ولو ادعى  
 رجل انه وكيل في القبض فقبض ثم انكر الطالب ان يكون وكله بذلك وقبض  
 ابنه وان كان الغريم صدقة في الوكالة لم يكن له ان يضمن القابض وان  
 كذب ودفعه اليه على تكذيب او لم يصدق ولم يكذب او صدق وضمنه  
 كان له ان يضمن القابض ولو اخرج الوكيل من الوكالة بعزم منه فهو  
 على وكالة حتى يعلم به ولو وكل رجلين بقبض الدين لم يكن لاحدهما ان يقبض  
 وان قبض لم يبر الغريم حتى يصل ما قبض احدهما الى صاحبه فيقع في ايديهما  
 او يصل الى الموكل ولو وكل بقبض دين لم يبر على رجل بعينه او ضمن بلدا او ما  
 استشهد فليس له ان يتعدي الى غيره ولو قبض الوكيل فوجده معيبا كان له  
 رده واخذ بدله ولو وكله بقضاء دين عليه فهو جائز ويرجع بما ادى على  
 الامر وكذلك اذا اكمل باجره ولو دفع اليه مالا فقال اقص فلا طعن ديني  
 فالماوراء من فيه فان هلك لم يضمن ولو قال قضيت وانكر صاحب  
 الدين قبل قوله في براءة نفسه ولم يصدق على الغريم ولو قبض الدراهم  
 من عند نفسه وامسك ما دفع اليه الموكل جاز ولو لم يدفع اليه وامره  
 بقضاء دينه فادعى المأمور انه قبض وانكر الطالب والامر فلا ضمان على احد  
 منهما وحلف الامر على علمه فان اقام المأمور البينة انه قبض قبلت البينة  
 وبرى الامر من الدين ورجع على الامر بما قبض عنه وان لم يقم بينة وصدق  
 الامر وكذبه صاحب الدين عزم القاضي صاحب الدين ورجع المأمور  
 عليه بما قبضه وذكر هذه المسئلة في الجامع الكبير وقال لا ضمان للمأمور  
 على الامر وان صدق الامر وهذا خلاف ما ذكره القدروري ولو دفع البينة

مالا يقضي دينه فقضاه الامر بنفسه ثم قضاه الوكيل فان كان لا يعلم بما  
 فعل الموكل فلا ضمان على الوكيل ويرجع دفع المال على رب الدين بما قبض  
 بما قبض من الوكيل وان كان على الوكيل بذلك فهو ضامن والقول قول الوكيل  
 انه لم يعلم مع اليقين وكذلك لو مات الامر ولم يعلم به الوكيل ودفع المال فلا  
 ضمان عليه **باب الوكالة بالبيع والشراء** الوكالة بالبيع  
 يصح مع الجهالة البسرة فاذا اكرت بطلت الوكالة والقياس ان لا يصح مع الجهالة  
 فان قلت واذا كان الاسم جمع اجناسا مختلفة او ما هو في حكم الاجناس لم يجز  
 الوكالة حتى يبين الصفة او التميز نحو ان يقول اشتر لي دارا او ثوبا ولو قال اشتر لي  
 ثوبا في حمار او بغلا جاز وان لم يبين الصفة وكالات التميز وبصير الصفة معلومة  
 بحال الموكل ولو وكله ان يشتري له عبدا او ساة لم يصح ولم يلزم الامر حتى  
 يبين التميز او الوصف نحو ان يقول عبدا حبشيا ويرجع الى حال الامر فيما يميز به  
 امثاله فان لم يميز له ما يخرج من عادة امثاله لم يلزمه وكذا روي عن  
 ابي يوسف انه اذا قال اشتر لي خادما من جنس كذا فهذا على ما يتعامله  
 الناس من ذلك الجنس وكذا البهائم اذا امره ان يشتري خادما حبشيا  
 فهذا على ما يعتاده اهل البادية بالستر المحسنا ولو وكله بشيء جاربه  
 في جنسه وبهاتها فاشترى له عيما او مقطوعة البدين فهو جائز على  
 الامر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ويجوز العور او مقطوع  
 احدي البدين في قولهم ولو وكله بشيء رقيقه لم يجز العيما ولو قال  
 اشتر لي جاربة تحممني او سمي عيما من الاعمال فاشترى عيما لم يجز في  
 قولهم ولو قال اشتر لي جاربة اطاهها فاشترى اخت الامر لم يجز  
**باب** عن ابي يوسف اذا دفع اليه درهم فقال اشتر لي طعاما فهذا  
 على الحنيفة والشافعية ولا يدخل فيه الفاكهة واللحم والخبز الا اذا كان شاة  
 يسيرا فيحل على الخبز وكذلك لو كان ثوبا فدفع اليه درهم كثيرا فهذا  
 على الخبز ولو وكله ان يشتري لحما فاشترى مشويا او مطبوخا لم يجز على  
 الامر الا اذا كان مسافرا فترك خافا ولو اشترى لحم طيرا وحشا فان  
 كان في بلد باع في اسواقنا ومن يشتري الناس جاز ولو وكله بشيء  
 اللحم بعشرة دراهم فاشترى ساه حية لم يلزم وكذلك لو كانت مذبوحة  
 عن مسلوخة ولو اشترى مسلوخا جاز ولو امره ان يشتري سمكا بدرهم  
 فهذا على الطري الكبار ولو امره ان يشتري راسا فهذا على راس الغنم



وهو على المشوي دون النبي ولو وكله بالشر آفام الوكيل اخفا شري لم يلزم الا  
الا اذا فعل الحضرته او يكون الامر قال ما صنعت عن شئ فهو جائز ولو امره ان  
يشري لبناء من على ما تعارف في البلد في الغالب وكذا السمن وان تساوا  
فهو محمول على ما ولو امره بشراء البيض فهذا على بعض الطير ولو قال لشري دارا  
في موضع كذا اوجبه لولوا وفض يا قوت امر ولم يسم الثمن لم يلزم الامر ولو  
وكله بشري جارية بيضا او حشوة فاشري على تلك الصفة لزم الامر اذا كان  
مثلهما يشري بمثل ذلك الثمن ولو امره ان يشري بالف درهم فاشري بثمان مائة  
ومثلهما يشري بالف جارية الامر ولو وكله بشري جارية بعينه بمائة دينار  
فاشري بدراهم قيمتها قدر مائة دينار لم يلزم الامر في قولهم في المشيئة  
من الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يلزم الامر ولو امره ان يشري طيلة  
بما يده ولم يسم حشوة جاز ولو امره ان يشري حشوة ولم يسم الكيل ولا الثمن  
لم يصح الوكالة ولو سمي كيلة جاز وعلى هذا سائر المقدرات ولو وكله بشري  
فاي دهن لشري جاز وكذلك لو وكله بشرا فاكهة فاي فاكهة يباع الاسواق  
جاز **فصل** ولو وكله ببيع شئ فباعه بقليل الثمن وكثيره جاز في قول  
ابي حنيفة وكذلك لو باعه بغير الايمان وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا  
بمثل القيمة او بنقصان يسير ولا يجوز الا بالايمان وروى الحسن عن ابي  
حنيفة في غير المشهور اذا باع بشئ معين تساوي ذلك جاز وان كان لا يساوي  
لا يجوز ولو باع الوكيل بعض ما امر به فان لم يكن في بيعه ضرر جاز في  
قولهم وان كان في تعريفه ضرر كالعبد فهو جائز في قوله ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يحجزه الامر ولو وكله بشرا العبد فاشري  
النصف لم يلزم الامر في قولهم ثم قال ابو يوسف ان اعتق الامر جاز  
وان اعتق الوكيل لم يحجز وقال محمد ان اعتق الوكيل جاز وان اعتق الموكل  
لم يحجز قال ابو حنيفة اذا وكله بشري عبد بن باعيا بما بالف درهم وقيمتها  
سوا فاشري احدهما بمائة لم يلزم الامر الا ان يشري الباقي بثمان  
الالف وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانت الزيادة سفل في مثلهما لزم الامر  
ولو سمي الموكل جنسا من الثمن او قدر ارباع بخلاف ذلك الحسن او باقل من ذلك  
القدر لم يحجز البيع فان باع باكر جاز وكل ما كان خلافا في البيع والسلمعة  
على ملك صاحبه او البيع موقوف على جازته وما كان خلافا في الشر الزم  
الشري الوكيل ولا يتوقف على اجازة من شرا له الا اذا لم يجد نقادا على

الوكيل كالصبي والعبد المجور والمرتب والوكيل يشري عبدا اذا اشري نصفه  
ولو وكله بشري عبد فاشري بعينه في ملك الموكل توقف العقد على اجازة  
الموكل ولو ابرأ الوكيل المشتري من الثمن او حال به على انسان او اجره عن المشرى  
او اخذ به عوضا وصاحبه على شئ فذلك جائز ويبرأ المشتري عن الثمن ويضمن  
الوكيل الثمن للامر في قوله ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ما فعل  
الوكيل على الامر والثمن على المشتري والوكيل ان يوكل في الحقوق التي يوجبها  
العقد عليه وله ان يوكل من سوا ولو وكل الموكل لم يحجز **باب** ما  
يخرج الوكيل به عن الوكالة اذا مات الموكل او جن جنونا مطبقا  
خرج من الوكالة واذا ارتد الموكل فوكالة الوكيل موقوفه في قوله ابي  
حنيفة وعند هاننا فذ ولو كانت الموكل امرأة فارادت والوكيل على وكالة  
حتى يموت او يلحق به دار الحرب وجد الحنون المطبق شهر عند ابي يوسف  
وقال محمد حول كامل وعن ابي يوسف اذا عزل الوكيل ولم يعلم به فباع الوكيل  
وقبض الثمن وهلك في يد الوكيل ومات العبد قبل التسليم كان للمثري  
ان يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على الامر وكذلك لو باعه الامر  
بنفسه او دبره او اعتقه او استحق او كان حرا الاصل ولو وكله بقبض البر  
ثم ان رب المال وهب من الغريم والوكيل لا يعلم فقبض الوكيل وهلك  
المال فان لدافع الدين ان ياخذ به الموكل ولا ضمان على الوكيل ولو ات  
العبد المأمور ببيعة مات او مات الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض  
الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل ولم يرجع على الامر ولا في تركته ان كان  
مواظبا ولو وكل جلا بطلاق امراته ثم طلق الزوج ثلثا او واحدة **فصل**  
عدتها بطلت الوكالة وان كان الطلاق واحدا والعبد قايمة فالوكالة  
على حالها وكذلك لو قال اخلف ثم خلف او بالكتابة فكايته او بالزوج  
فزوجته او بالمشري ثم اشتراه بطلت الوكالة وعن محمد اذا وكله بالبيع  
فباعه بنفسه ثم رد عليه بعيب بقضا كان له ان يبيعه مرة اخرى ولو  
وكله ان يهب فوهب بنفسه ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل ان يهب ولا  
يسببه الهبة البيع ولو وكله بالكتابة فكايته ثم عجز لم يكن له ان يكا  
مرة اخرى وكذلك الوكيل بالزوج فزوجها وابانها لم يكن للوكيل ان  
يزوجها والله اعلم بالصواب **كتاب** الكفالة كل دين وجب في  
ذمة انسان صغيرا او كبيرا ما دوننا او محجورا اذا اكفل به من يجوز تبرعه



في ماله جازت كفالة ولزمه ما كفل به ولا يصح الكفالة بمال الكتابة وكذلك  
مال السجاني في قول ابن حنيفة وعندهما يصح بمال السجانية ولا يصح الكفالة  
من الصبي واما فلا يطالب بحكم الكفالة للمالك ويطالب بعد العتق والمكفول  
له بالخيار ان شأ طالب الكفيل وان شأ طالب المكفول عنه وله ان يطالبهما  
فان ادى المكفول عنه بري الكفيل فان ادى الكفيل رجع على المكفول عنه  
اذا كان بامرره واما في العبد المحجور عليه اذ امر بالكفالة لم يرج عليه حتى  
يعتق فان كانت الكفالة بغير امره لم يرج اصلا وليس للكفيل ان يطالب  
المكفول عنه بالمال قبل اداء الدين لانه اذا طوب الكفيل طالب المكفول  
عنه بالخلاص وان جس كان له ان يحبس المكفول عنه واذا قال له رب المال  
انا ضامن ماعليه او كفيل او قبيل او زعيم او قال هو علي او الى او هو لك  
عندي فهذا كله ضمان صحيح ولو وهب رب الدين المال لاحد مما فهذا واذا  
دين رب المال سوا ذلك لو مات الطالب فورته احدهما ولو ابرا  
الاصيل بري الكفيل ولو ابرا الكفيل بري هو خاصة والمال على الاصيل على  
حاله ولو قال ابرأت من المال فهو اقرار بالقبض في قول ابي يوسف  
وقال جهم وميمونة الا ابرا ولو ان الكفيل ابرا المكفول عنه فما ضمنه قبل  
ادايه او وهبه له جاز وان اداه الكفيل بعد ذلك لم يرج عليه  
**باب كفالة الرجلين لرجل اذا كفل رجلان لرجل ولم يكفل كل واحد**  
عن صاحبه جازت الكفالة وعلى كل واحد منهما خمس مائة واياهما ادى  
شيئا ماعليه لم يرجع على صاحبه بشيء ولو لقي صاحب المال احدا الكفيلين  
فكفل له بما على صاحبه حكم الكفالة فهو جائز فان ادى خمس مائة وقال  
اديتك عن كفالة صاحبي قبل منه ورجع عليه فان لم يأخذ من شيئا حتى  
لقي صاحب المال الكفيل الاخر فكفل له عن شريكه بما عليه فهو جائز وانهما  
اوى شيئا لم يرجع على صاحبه حتى يزيد على خمس مائة وكذلك لو قال  
ابتدا انا وادي عن شريك لم يقبل من وكان عن صاحب الاصل وكذلك  
اذا اشترى رجلان من رجل عبد ابالف وضمن كل واحد منهما جميع  
التمن اوى احدهما شيئا وقع عن نفسه ولم يرجع على شريكه حتى يزيد  
على النصف وكذلك المتفاوضان اذا افرقا وعليهما دين فلصاحبه ان  
ان يطالب كل واحد منهما واياهما ادى لم يرجع على شريكه حتى يزيد على  
النصف فان لم يوجد منهما شيئا وهما كغيلان والمال على ثالث حتى لقيهما

الطالب وصاحب الاصل وكفل بعضهم عن بعض جميع المال فقد نفذت هذه  
الكفالة الاولى واذا ادى احد الكفيلين شيئا مرجع على شريكه بالنصف  
ولو اخذ من الذي على الاصل لم يرجع على واحد منهما **فصل** اذا كفل  
عن رجل بدينام جيا د صحاح فاعطاه مائة او بوفاء وتحويز بهارج على  
الاصيل بمثل ما ضمن لهما ادى وليس هذا كالمأمور باداء الدين وكذلك  
لو اعطاه بها وناير او شيئا من المكيل او الموزون كان له ان يرجع بمثل ما  
ضمن وعن جهم فمن كفل بخمسة دنانير فضاخ الطالب الكفيل على ثلثة ولم  
يقبل على ان يبرئ فهذا الصلح واقع عنهما وقد برى ويرجع الكفيل على الاصيل  
بثلثة دنانير ولو قال اصالحك على ثلثة على ان يبرئني فهذا ابراء عن الكفيل  
خاصة ويرجع الطالب على الذي عليه الاصل بيننا وبين **باب**  
**ضمان الاعيان الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسه كالمغضوب والمعتوض**  
بالباع الفاسد وسوم الباع يصح وقال الشافعي لا يصح وما كان مضمونا  
بغيره كالبيع في يدي البائع فان ضمن ضامن بتسليمه جاز وان هلك لم يرج  
على الضامن بشيء وكذلك الموهوب واما الاعيان التي هي امانة كالودائع  
واموال المضاربة والشركة والعين المستأجرة اذا كفل به كفيل لم يصح  
واما العارية فغير مضمونة وتسليم مضمون فان ضمن بالتسليم جاز  
وكذلك لو ضمن ضامن عن المأجر بتسليم العين الى المستأجر جاز وعن محمد  
فمن ادعى على انسان انه غضب عبدا فقال له رجل انا ضامن العبد الذي  
تدعي قال هو ضامن حتى ياتي العبد فيقسم البينة وان لم يات به  
ولست بحقه بعينه فهو ضامن لقيته ولو ادعى انه غضب عبدا ومات في يده  
فقال خله فانا ضامن لقيته العبد فهو ضامن باخذه به من ساعته ولا  
يحتاج الى الابنيات بالبينة ولو قال ان قتلك فلان او سبحك فانا ضامن  
لدينك فهو جائز وكذلك ان قال ان غصبك كذا او قتل عبداك ولو قال  
ان غضب فلان صنيعةك فانا ضامن لم يرجع في قول ابي حنيفة ويصح في قول  
جهم ولو قال من قبلك من الناس او غضبك من الناس او بايعت من الناس  
انا لذك ضامن فهو باطل ولو ضمن لغايب فبلغه فجاز جاز في قول  
ابي يوسف ولم يجز في قول ابي حنيفة ويجز في خضلة واحدة وهو ان  
يقول المريض لو رثته عند موته اضمنوا ما علي من الدين لغزائي ففعلوا  
ذلك جاز ويلزمهم وهو بمنزلة المعبر عن غزايه وكذلك لو خاطب



لا اجني فقال اضمن لفلان فقال قد فعلت صح ولا يحتاج الى تحديد القبول  
 ولو قال ان رجلا قال ان ابني عبدك فانا ضامن فهو باطل وكذا لو ادعى على  
 انسان انه عبده وزعم المدعي عليه انه حر فكفل بنفسه فاقام المدعي البينة  
 انه عبده فمات المدعي عليه فلا شيء على الكفيل ولو قال انا ضامن لك قيمة  
 هذا ان استحقته والمدعي عليه في يد ثالث فالكفيل ضامن ولو كان ضمي  
 في يد ي انسان يدعي انه ابنه وادعاه اخوانه عبده فضمن له انسان فالتزام  
 صحيح ويلزم اذا قامت البينة **باب الكفالة بالمال الى اجل**  
 اذا كفل الى العطا او الى الحصاد او ما اشبه ذلك من الاحال التي فيها ضرب  
 جهالة فالكفالة جائزة وقال الشافعي لا يجوز وان علم بشرط هو سبب الحق  
 نحو لم يقل اذا قدر المطلوب فانابه كفيل او ان لمستحق المسح فانابه كفيل  
 فهو جائز وان شرط محضا حتى قوله ان دخل فلان الدار وان ذهب الرج او جا  
 المطر لم يصح ولو كفل الى اجل مجهول لا يشبه اجل الناس مثل المطر والريح  
 فالكفالة جائزة والاجل باطل ولو وجب عليه الف من ثمن فقال اجر ثلث الى  
 الحصاد والدياس فهذا جائز بمنزلة الكفالة ولا يفسد به البيع ولو كان  
 عليه دين موجب فكفل كفالة مطلق فالكفالة الى ذلك الاجل ولو ضمنها  
 الكفيل الى اجل ومنه لك الاجل او اكثر منه فهو جائز على الكفيل كما سمي ولذلك  
 لو كان حالاه فكفل موجلا او كان موجلا فاشترط حاله ولو كان المال حالا  
 في حق الاصيل فكفل به انسان الى امته فهو جائز والتاخر عنهما المستحبات  
 ولو كفل حاله لم يثبت التاجيل في حق الاصيل ولو كان الدين موجلا  
 وبه كفل فمات الاصيل قبل السنة فالمالك حال عليه وهو على الكفيل الى  
 اجله ولذلك لو مات الكفيل دون الاصيل حل في مال الكفيل بموته ولا اجل  
 على الاصيل وعن محمد اذا قال صممت لك ما على فلان ان ترضي فهو جائز وان  
 مات ولم يرض شيئا فهو ضامن وكذلك لو قال ان خرج من مصر فلم يعطك  
 فالضمان جائز وعن محمد اذا قال كفلت لك بمالك على فلان حاله على انك متى  
 طلبته فلي اجل شهر فهو جائز ومتى طلب منه فله اجل شهر كان له ان ياحظه  
 متى يشاء بالطلب الاول ولو كفل بالمال حالا ثم شرط هذا الشرط من بعد  
 فالشرط باطل وله ان يطالبه متى شاء والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب الكفالة بالنفس الكفالة بالنفس صحيحة وقال**  
 الشافعي لا يصح واما الكفالة بالحدود والقصاص فقد مر الكلام من قبل واما

التعزير فنجوز للقاضي ان يطلب منه الكفيل ويؤخذ الكفيل بالنفس باحضار المكفول  
 به ما امكن فاذا مات بطلت الكفالة ولو كان غايها اجل الكفيل فقد رخصنا  
 في ذهابه ورجوعه وعجز ان لم يظهر عجزه وان ظهر عجزه لم يحس ولا يحال بينه  
 وبين الكفيل فلا يلزم ويطالب به ولا يجوز بينه وبين الشغالة ولو ان ثلثة رجل  
 كفلوا بنفس رجل كفالة واحدة فاحضر احدهم برئوا وان كانت الكفالة متفرقة  
 لم يبرأ الباقي ولو كفل ثلثة بمالك كفالة واحدة او متفرقة فادى احدهم برئ  
 الباقي وكل شرط جازي في المال جازي في النفس وما جاز للتاجيل ثم جازها بيننا  
 فاذا خلا بينه وبين الخصم كان تليما كالتخية بينه وبين رجب المال ولو كفل  
 برلس رجل او برقبته او بجسده او بروحه فهو جائز فان كفل بجذعك من جيبك  
 فهو باطل ولو ذكر حر واسايعا فهو جائز وقال ابو يوسف اذا قال هو  
 علي حتى يجمعا او يلتقيا فهو جائز واذا التقتا فله اليه خرج عن الكفالة  
 ولو قال انا ضامن لك حتى يجمعا او يلتقيا فهو غير ضامن ولو قال انا ضامن  
 لوجهه اخذ به ولو قال لمعرفته فهو باطل **فصل** ولو كفل بنفسه على  
 انه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه وسبي الدين ومضي غدا ولم يوف به  
 فعليه المال وكذلك لو كفل للزوجة بصدقتها ان لم يوف بالزوج والصدقات  
 وصيف فالوصيف لازم للكفيل ولو لم يسم المال والميثلة بحالها فالمال عليه  
 وكذلك لو ضمن السجدة التي يبيعها فلان فالكفالة صحيحة بلفظ الشراء او ملك  
 ولو كفل بالمالك وقال ان وافيتك به غدا فانا بري فوافاه من الغد فهو بري  
 من المال ولو كفل بالنفس على انه ان لم يوف به غدا فعليه المال ولم يوف  
 به فعليه المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس ولو قال ان لم وافك غدا  
 فعلي الف درهم ولم يقل ان ذلك عليه والمطلوب ينكر فالمالك لازم في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يلزم ولو كفل بنفسه على ان يوف به  
 اذا دعاه به فان لم يفعل فعليه الف الذي عليه وسأل المكفول له ان  
 يدفع اليه فان دفعه وكان بري وان لم يدفع فعليه المال ولو قال ابي  
 به عشيبة او غدوة وقال الكفيل انا اتيك به بعد غد فان لم يوف به  
 الوقت الذي طلب المكفول له فعليه المال وان اخرج المطالبة الى ما بعد  
 للغد كما قال فوافاه به فهو بري من المال ولو شرط في الكفالة بالنفس ان  
 يسلم اليه في مجلس القاضي فسلمه اليه في المصر او في مكان فندى على احضاره  
 جلس الحكم فهذا تسليم وان سلمه اليه في صحرا او برية فليس هذا بتسليم ولو



شرط ان يدفعه اليه في مصر فسلم اليه في مصر اخري بري في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يراد له في السوء او في موضع ليس فيه ضمان  
لربيرا في قولهم ولو شرط ان يدفعه عند الامير فدفعه عند القاضي او عند  
وولي غيره فدفعه اليه عند الثاني فهو جائز ولو كفل بنفس رجل او بما عليه  
وهو كذا فهو جائز وعليه اي ذلك سائر الكفيل وكذلك لو كفل بنفسه او بما  
عليه او بنفس اخي او بما عليه فهو جائز واي ذلك دفع بري الكفيل ولو كفل بنفس  
رجل فان لم يوافق به عند فعله ماله عليه ولم يوافق له الكفيل ولكن الى رجل  
لغير الطالب وخاصة وتلازم ما قاله على الكفيل فان قال الطالب قد دفعت  
نفسى اليك من كفالة فلان بري الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بامر او  
بغير امر ولو كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به الى شهر فعليه ما عليه فمات  
الكفيل قبل الشهر وعليه دين ثم مضى الشهر قبل ان يدفع ورثة الوكيل المكفول  
به الى الطالب فماله لان م الكفيل ونضرب الطالب مع الغرماء ولو  
كفل بنفسه فان لم يوافق به عند فعله فمات عليه الطالب فادعي الطالب  
الفارق من المطلوب او محمد فانه لا يصح ان على الكفيل ولو كان سمي  
المالك ولم يوافق به واخذ المال كان له ان يواخذه بالكفالة بالنفس والله  
اعلم **كتاب الحيل** **الحيلة** اذا حال الطالب على انسان وقيل بري  
المحيل من الدين وقال زفر لا يراد ذلك لو كفل به على الاصيل فشرط برائة  
الاصيل كان جائزا وبري الاصيل وليس للمحيل ان يرجع على المحيل الا ان  
ينوي المالك وقال الشافعي لا يرجع وان نوى ثم النوى عند ابي حنيفة ان  
يحدد المحال عليه الحوالة ويحلف او يموت مفلسا وقال ابو يوسف ومحمد  
اذا حكم الحاكم بافلاسه فهو باق ايضا ولو نقد المحيل المال الذي احال به  
كان جائزا ولم يكن مبرعا ولو كان للمحيل دين على المحال عليه فاحاله به  
مطلقا ولم يشترط في الحيلة ان يعطيه مما عليه فالحيلة جائزة ودين المحيل  
بحاله له ان يطالبه به ولو احال بالالف الدين فليس له ان يطالبه بها  
واذا ادعى المحال عليه المال الى المحال او وجهه له او تصدق عليه او  
مات المحال له فوريته المحال عليه يرجع في ذلك كله الى المحيل ولو ابر المحال  
المحال عليه بري ولم يرجع على المحيل ولو نقد الدين من الدراهم او باعه به  
عرضه كان له ان يرجع على المحيل وكل دين جازت الكفالة فيه فالحيلة به  
جائزة ولو كان له على انسان الف فاحاله على رجل فقبض فقال المحيل

للمحال لم يكن له على شي وان كنت وكيل في القبض وقال المحال بل ايجلتني  
بالف كان لي عليك فالقول قول المحيل مع ميمنه والله اعلم **كتاب**  
**الصالح** الصالح على التمسك بضرب احدها ان يكون المدعى عليه مقرا بالمال فضاحه  
على اقل من حقه او يضرب له اجلا او يصلح على عين فهذا جائز والضريان بالآخر  
ان يصلح على ايكاد من المدعى عليه او لا يكون مقرا ولا منكرا وهذا جائز ان  
ابو حنيفة اجوز الصالح ما يكون على ايكاد وقال الشافعي لا يجوز ولو ادعى  
عرضا او عقارا فاقربه المدعى عليه فضاحه على ان يسلم له فادعاه بما لشرطه  
عليه فهو جائز عينا كان او دينا بعد ان يكون الدين معلوم المقدرا والصفة وجب  
بالشفعة للشفيع ولو ضاحه على انكار جاز ولا يجب بالشفعة ولو ظهر بالدار  
المدعى عيب لم يرجع في شيء من ذلك ولذلك لو استحققت الدار وقد بنا فيها  
بنا او كانت جارية فاستولدها المدعى لم يرجع بقيمة الولد ولا بقيمة  
البناء اذا انقضت ولكن يرجع بما ادعى اذا استحققت الدار ولو اقر المدعى عليه  
بعد الصلح بدعوى المدعى او اقامت البينة على صحة دعواه فالحكم بينهما  
كما بينا ولا يفسخ الصلح الا اذا اراد المردعيب يسير فقبل ببنيته ولو صالح  
من الدين على اقرار على اقل او اجله فهو جائز ولو ادعى عليه الف درهم وعائنه  
دينارا وكر حطة فضاحه على مائة الى شهر فهو جائز ولو كان المالك عليه  
لرجلين احدهما دراهم والاخر دنانير فضاحه على مائة درهم فهو جائز وتضم  
المائة بينهما على قدر قيمة الدنانير والدراهم فما اصاب الدنانير فهو  
مصرف ويشترط القبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض  
ولسقاط للباقى ولو وقع الصلح على جزا من الدين فهو معاوضة ولو  
كان له عليه دراهم بعض فضاحه على سواد فهذا جائز وكذلك لو ضاحه  
من الدين لكالح على الموجل وان كان الدين مؤجلا فصاحه على بعضه عاجلا  
فالصلح باطل وكذلك لو كان عليه الف سواد فضاحه على خمس مائة بعض  
لم يجز ولذلك لو صالح على كس من الدين وهو مثل الدين في الصفة او  
اجود او دونه ولو ضاحه على قدر الدين وهو واجود جاز اذا قبض قبل ان  
يتفرقا والله اعلم بالصواب **باب** **الصالح من الحقوق التي**  
ليست بمال اذا اصاح من دم او فساد او النفس على مال فهو جائز قليلا  
او كثيرا وبذل الصلح في دم العبد جاز بحري المهر فكل حاله تجل في المهر  
تجلها هنا وكل موضع بطلت الشهادة في باب النكاح فلذلك في الصلح



لان القصاص سقط ويجب بدل النفس وهو الدية بخوان يصالحه على  
 ثوب ولو صالحه على ثوب لم يجب شيء ولو صالحه على مال فله ان يبري عنه قبل قبضه  
 ولد تملكه قبل القبض ببيع او هبة او غيره ذلك ولو صالحه على عين فذلك  
 قبل التسليم فعليه قيمته ولو صالح من دين على دين من رجل فاذا هو حر او على  
 عبد فاذا هو حر فالكلام فيه كالكلام في باب النكاح ولو صالح الشفيع من  
 الشفعة على شيء على ان يسلم الدار للمشتري فالصالح باطل وعن ابي يوسف في  
 امرأة طلقت زوجها فادعت صبيا في يدية انه ابنه منه ووجد الرجل فصالح  
 من النسب على شيء فالصالح باطل ولو ادعت عليه نكاحا بعين ولد فصالح على  
 ما به درهم فالصالح باطل ولو كان لرجل ظله على طريق او كيف شاء فخاصمه  
 رجل فاذا طرحه فصالحه على مال فالصالح باطل ولو كان على طريق غيره فاذا  
 فصالحه رجل من اهل الطريق فالصالح جائز ولو صالح هذا الثاني واحدا  
 من اهل الطريق على ان يطرح الظلة ويأخذ في شيئا معلوما فهو جائز اذا  
 ادعى انه بائع واذا ادعى مائة درهم وانكر المدعى عليه فاصطالحا على انه  
 ان حلف المدعي عليه فهو بري فحلف فالصالح باطل والمدعي على جاله اذا  
 قام بعينه اخذ بهما وكذلك ان اصطالحا على ان يحلف المدعي ويأخذ المال  
 فهو باطل ولو ادعى على امرأة نكاحا فحلفت فصالحه على شيء ان يفرقا فاقرب  
 بالنكاح فهو جائز ولو ادعى عليه الفكا وانكرها المدعى عليه فصالحه على مائة  
 على ان يعثر بالالف فذلك باطل ولو قال للمرأة اعطيك مائة درهم على ان يكون  
 امرائي بحضرة المشهود ففعلت فهو جائز وكذلك لو قال ان يترك مائة في  
 المهر على ان تفرق بالنكاح ولو ادعى على مجهول الرق فصالحه على ما به درهم فهو  
 جائز ولا يثبت الاولا وكذلك لو صالح على جوار في المذم الى اجل كان جائزا  
 ولا يصح للكفالة بها ولو قد فسر جلا فصالحه على مال على ان يعفو عنه فهو  
 باطل وكذلك لو اخذ زانيا او سارقا سرقة من غيره او سارقا بغير فصالح  
 على مال على ان لا يرفع الى السلطان فهو باطل وكذلك لو صالح شهادتا  
 شاهدا يريد ان يشهد عليه على ان لا يشهد فذلك باطل ويرد ما اخذ  
 ولو علمه الحاكم منه ابطال شهادته الا ان حدثت توبة **فصل** في اوصاف  
 من دم الخطا على اكثر من الدية فهو مردود ولو صالح على اقل من ذلك فهو جائز  
 ولو صالح على شيء لم يفرض في المذم فهو جائز اذا دفعه اليه في المجلس ولو  
 قضى القاضي بالابل فصالحه على اكثر من ما في بقرة فهو جائز ولو صالحه على

شيء من الكيل او الموزون سوى الدراهم والدينار الى احد فهو باطل وان  
 صالحه على قيمة البطل او اكثر مما يتعاقب الناس فيه فهو جائز ولو لم يقض بشي فصالحه  
 على طعام قيمته اكثر مما فرض عليه فهو جائز اذا قبض في المجلس ولذلك لو  
 صالحه عن على اكثر من الدية وضمن بطلت الريادة ولو صالح على جنس اخر جائز  
 ولو قضى عليه بالدراهم فصالح على الف درهم دينار جائز ان قبض في المجلس  
 ولو لم يقض القاضي بشي فصالحه على ما يتي بغرا عينا لها فالواجب مائة على الاثنا  
 الواجبة في الدية وان كانت باعيا لها فالواجب مائة منها والنجار الى الطالب  
 وان كان في اسنان الابل نقصان من اسنان الواجبة في الدية فلتطالب ان  
 يرد الصلح **باب** الصلح في المنافع اذا صالح من الدين او الغنم  
 المحمي وعليه خدمة عبد بعينه مدة معلومة او سكنى دار او زراعة ارض او كسوة  
 دابة بعينها وقما معلوما او مسافة معلومة فالصلح جائز وهو بمنزلة الاجارة  
 حتى لو مات احدهما قبل المدة انتقض الصلح ويرجع المدعي في دعواه بقدر  
 ما لم يستوف ولو ادعى حق او لم يبين فصالح على شيء فهو جائز وكذلك لو ادعى  
 كل واحد منهما حقا على صاحبه وتجاهل اصطالحا على ان يجعل كل واحد منهما  
 ما اذعاه صلحا عما اذعاه الاخر جائز وان كان كل واحد من الدعوتين مجهولا  
 ولو وقع الصلح على خدمة عبد بعينه فقتل العبد وعزم القاتل قيمته  
 فالصلح باختيار ان شأنته الصلح وعاد الى دعواه وان شأنته بالقيمة  
 له عبد فخدمه باقية المدة في قوله ابي يوسف وقال محمد ينتقض الصلح ولا  
 جوار له ولو هدم البيت الذي جعل سكناه عوضا في الصلح رجل او انهدم  
 من غير فعل احد فمالك صاحب البيت انا ابنه لك فصالح السكني بالجار  
 ان شأنته وان شأنته الى حجة في قوله ابي يوسف ولو كان عبدا فاعتقه  
 المالك جائز عتقه وكان صاحب الخدم على حمة وكذلك لو قتله باطل وهذا  
 قول محمد فاما على قوله ابي يوسف يجب ان يلزمه القيمة ويشتري بها عبدا  
 ان شأنا ولو ان رب العبد باع العبد لغيره واصلح الخدم ان يخرج بالعبد  
 من مصر الى اعله وله ان يواجر العبد ولو ادعى دارا فصالحه على انكار على  
 ان يسكن الذي في يده بمنه ثم يدفع الى المدعي فهو جائز وقال ابو الحسن  
 اذا وقع الصلح بما لا يجوز نفعه وشراؤه لم يجز الصلح نحو الصلح على مسيل  
 الماء والمشراب ووضع الخدوع على الحائط **باب** الصلح بين  
 بالصلح من المدعى عليه واذا ادعى على انسان شيئا فصالحه عنه احر



على اقرار او نكاح بامر من هو جازر وهو وكيل عنه ويتعلق الحقوق وان تغير امره  
 فان اضاف الضمان الى نفسه فالضمان لازم وبصير مبرعا باسقاط الخصم  
 عن المدعى عليه ولا يكون المصالح شي له من المديعي وكذلك لو كان المديعي عليه  
 مبرا ولو صالح على مال مطلقا ولم يقل على اني ضامن فالصالح موقوف فان اجاز  
 المديعي عليه جاز ولزمه المال وان رد بطل فان قال صالحك على الف في هذه  
 او على عبدي هذا فالعقد واقع مع الفضولي ويلزم تسليم ذلك اليه وكذلك  
 لو قال على هذا الالف او على هذا العبد ولم ينسبه الى نفسه ولو لم يفتي هذا  
 العبد او وجد به عينا فزده فلا سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه  
 ولو صالح على درهم مسماه وضمنها ودفعها اليه لم يستحق او وجد بها زنا  
 فله ان يرجع على الذي صالح ولو صالحه الذي في يده او غيره بامر على شئ  
 ثم استحق المديعي فله ان يرجع ببدل الصلح وكذلك صلح الفضولي على  
 نفسه ولو لم يستحق بعضه فان كان ادعي حقا لم يرجع بشئ وان ادعي جميع  
 الدار يرجع بمحصلة ما استحق **فصل** اذا صالح من الالف على خمس مائة على  
 ان يعملها اليوم فلم يفعل انتقض الصلح وعليه الالف في قول ابي حنيفة ويحمد  
 وقال ابو يوسف عليه خمس مائة وبري من الباقي وكذلك لو اخذ من كفلا  
 وشرط على الكفيل ان اذا لم يوفقه خمس مائة الى راس الشهر فعليه كل المال  
 وهو الالف فهو جازر والالف لازم للكفيل ان لم يوفقه ولو ضمن الكفيل الالف  
 ثم قال حططت عنك خمس مائة على ان يوفيتي راس الشهر خمس مائة فان  
 لم تفعل فالالف عليك فهذا او تنق من الباب الاول وكذلك لو جعل المال نجوا  
 بكفيل او اقر بكفيل وشرط ان لم يوفقه كل نجم عند مجله فالالف عليه حال  
 فهو جازر على ما لشرط ولو كان عليه الف فقال متى اديت الى خمس مائة  
 فانت بري من الباقي فادى خمس مائة لم يبرأ بما بقي حتى يبريه وكذلك  
 لو قال لكاتبه ان اديت الى خمس مائة فانت بري من الباقي فادى خمس مائة  
 لم يبرأ **فصل** اذا طهر المشتري بعيب فضاكه على شئ او حط من  
 ثمنه شيئا فان كان يقدر على رد المبيع فالمطالبة بارساء العيب فالصلح  
 جازر وان لم يقدر فالصلح باطل بخلاف ان يكون المشتري باع العبد ولو صالح  
 من العيب ثم زال العيب بان كان بيضا فاجل فانه يبطل الصلح ويرد ما اخذ  
 ولو صالحه على ان يبريه من ذلك العيب فمن كل عيب فهو جازر وكذلك  
 لو لم يطعن بعيب فضاك من كل عيب على شئ فهو جازر ولو خاصه في ضرب

من العيوب نحو السحاج والقروح فضاكه عن ذلك ثم طهر عيب غيره كان له  
 ان يخاصم فيه ولو لم يترى شيئا من امرأة قطهر عيب فضاكه على ان يزوجها  
 فهو جازر فهذا اقرار منه بالعيب فان كان ارسا العيب ببلغ عشرة دراهم  
 فهو مهرها وان كان اقل من ذلك اكمل لها عشرة دراهم وكذلك لو اشترى شيئا  
 بارساء عيب كان اقرارا بالعيب وليس هذا كالصلح ولو لم يترى ثوبا من كل واحد  
 منها بعشرة فقبضهما ثم وجد باحدهما عينا فضاك على ان يرد به بالعيب على ان  
 يزيد في ثمن الاخر فالرد جازر وزيادة الدرهم باطله في قول ابي حنيفة ويحمد  
 وقال ابو يوسف لا يجوز شي من ذلك والصلح عن العيب بمنزلة الصلح في  
 الحقوق والاموال **فصل** ولو ادعى على صبي حقا وله على ذلك بيته فضاك  
 اب الصبي على مال الصبي هو مثل الحق او زيادة يتعاقب في مثلها فالصلح جازر  
 وان لم يكن له بيته لم يجز وان صالح الاب من مال لنفسه جاز ولو ادعى  
 الاب حقا للصبي وله على ذلك بيته فضاك على مثل قيمة ذلك الشئ او يقض  
 شيئا يسيرا فهو جازر وان لم يكن له بيته جاز الصلح بالقليل والكثير  
 وانما يجوز الصلح على الصغير عما يملك للضرف في ماله ولو حط الاب من دين  
 وجب للصغير او ابراءه ولم يكن الاب ولي ذلك لم يجز فان كان ولي العقد  
 جاز في قوله ابي حنيفة ويحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ولا يجوز صلح احد على  
 الكل ايا كان المصالح او غيره فان خرج حيا بعد ذلك وورث جازر له الصلح  
 ولو صالح الاب والوصي من دم الخطا على اقل الزانية لم يجز والخط اليسير والكبير  
 سواء **فصل** اذا ادعى المستودع هلاك الوديعة وادعى ربح المال  
 انه لم يهلك ثم اصطلح على شئ فالصلح باطل في قول ابي يوسف وقال  
 محمد الصلح جازر اذا ادعى ربح الوديعة ما يوجب الضمان ولم يوجب المئونة  
 ما يوجب براءته فالصلح جازر بالاتفاق ولو اخلفا بعد وقوع الصلح  
 فقال المستودع كان الصلح بعد ما ادعت البراءة وقال الطالب كان  
 قبل ذلك فالقول قوله الطالب الا ان يقيم المطلوب المئونة وهذا تفريع  
 على قول ابي يوسف ولو كان المستودع حجة الوديعة فالصلح جازر  
 والغاربة والمضاربة كالوديعة وصالح المكاتب من دين وجب له لا يجوز  
 اذا كانت له عليه بيعة وان لم يكن له بيعة جاز صلحه ولو عجز المكاتب  
 فادعى رجل قبله دينافا اصطالحا على ان اخذ بعضا فان هذا لا يجوز اذا  
 لم يكن عليه بيعة فان كانت عليه بيعة جاز واذا صالح العبد التاجر



من دين له على بعض فان لم يكن له عليه بعتة جاز وان كانت له بعتة لم يجز  
ولو ادعى انسان عليه ديناً فضاحي على ان احط عنه للبعض وان لم يكن المدعي  
عليه بعتة ولو جحر عليه وليس في يده مال فضاحه على مال ضمنه لم يصح ولم يجر  
به الحال ولو كان في يده مال جاز في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
بحوز والصبي الماذون عن له البائع في التجارات الا الخط من غير غيب ولو ضاحي  
من السبل على اسر المال جاز ولو لم يترى سلعة قطعت بعيب فضاحه البائع  
على ان قبلها جاز والله اعلم بالصواب **كتاب المزارعة عقد**  
المزارعة فاسد في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والثاني جاز  
وتفريق المسائل على اصلها اذ انعاقدا على راع ارض على ان الخارج بينهما  
جزء على اصلها ولو شرط احدهما شيئا معلوماً نحو ان يشرط فقرانا او فقرانا مع  
جزء مستأج فالعقد فاسد وكذلك لو شرط احدهما ان يرفع البذر لنفسه  
ويكون الباقي بينهما ففقد مزارعة فاسدة واذا انعاقدا على زراعة ارض فانك  
تنظر الى من يكون البذر من قبله فان كان من قبل صاحب الارض فهو مستأج  
للعامل ببعض الخارج فما يستحق رب الارض فهو بذر لا بالشرط وان كان  
ابذر من قبل العامل فهو المستأجر الارض واذا فسدت المزارعة فالزراع  
كله لصاحب البذر وانما كان فان كان البذر للعامل فعليه لرب الارض  
اجر مثل الارض وان كان البذر لرب الارض فعليه للعامل اجر عمله واذا  
لمسح رب الارض الزرع وعزم العامل اجر المثل طاب له جميع ما حصل  
وان كان المسح للزرع العامل اخذ من الزرع قدر بذره وقدر اجر المثل  
ويصدق بالفضل ثم الزراعة على قولها على اربعة اوجه يصح في ثلثة  
اوجه ولا يصح في وجه اما الثلثة الاوجه وهوان يكون لرب البذر  
والبقر ولو احدى والثاني ان يكون البذر والارض من واحد والعمل  
والبقر من الآخر والثالث ان يكون البذر والبقر للعامل فيحوز ولو كانت  
الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر فالعقد فاسد في المسح  
من الرواية وقال اصحابنا المزارعة بالبذر لا بحوز ومعناه اذ ادفع بذره  
الى رجل لينزع في ارض بنصف الخارج فالمرزعة فاسدة وروي عن ابي  
يوسف انه يجوز ولو شرط عملها جميعاً في المزارعة فهي فاسدة واذا لم يخرج  
الارض شيئا في المزارعة الصحيحة فلا شيء لواحد منهما وان كانت المزارعة  
فاسدة وجب اجر المثل لباوزيه قدر المسح من الخارج وعند محمد يجب

بالغاما بلع ولودفع بقرا او ارضاً وبذرا على ان يعمل العامل وعبد رب الارض  
معه وللعامل الثلث ولرب الارض الثلث ولعبد المثلث فهو جائز على ما لثروا  
ولو كان البذر من عند صاحب العمل والميثلة على حالها كان فاسداً والخارج  
للعامل وعليه اجر مثل الارض والبقر والعبد وكذلك لو شرط عمل رب الارض  
مع ذلك كان له ايضا اجر مثل عمله ولودفع ارضاً الى رجل على ان يزرعها ببقره  
وبذره مع هذا الرجل لآخر فمخرج فالثلث لرب الارض والثلث لصاحب  
البذر والثلث لذلك العامل فالمرزعة فاسدة والثلث لصاحب الارض  
والثلثان لصاحب البذر وعلى صاحب العمل اجر مثل عمله ولا يتصدق بواحد  
بشيء ولو كان البذر من قبل صاحب الارض والمسألة بحالها ففقد اجاز  
والثلث لصاحب الارض والثلثان للعامل **فصل** واذا امتنع احد  
المتعاقدين فان كان الممتنع من كان من قبله البذر فله ذلك وان كان  
الممتنع هو الآخر فليس له ذلك الا من عذر ولودفع بخلا معاملة فليس  
لواحد منهما ان يمتنع الا من عذر والعذر ان يمرض العامل او يلحق صاحب  
الحمل دين يصطر الى بيعه والله تعالى اعلم بالصواب **باب**  
الشروط المفسدة وما لا يفسد اذا شرط رب الارض على المزارع  
المصاد والدياس والندرية او رفعه الى السيد ففسدت المزارعة وسوا  
كان البذر من قبل العامل او من قبل رب الارض وما كان بعد بلوغ الزرع  
وتسامه وجفافه فهو عليه ما حتى يقسم اذا اقسما ان كل واحد منهما  
الحمل والحفظ في ضيقه خاصة وما كان قبل بلوغ الزرع مما يصلح به الزرع فهو على  
العامل وروي عن ابي يوسف انه يجوز ذلك وهو اختيار مشايخ خراسان نصير  
ابن يحيى ومحمد بن مسلمة ولو بلغ الزرع حتى صار فضيلاً فاجتمع على ان يفصله  
فالمصاد على قدر ما لكل واحد منهما في الزرع وكذلك لو دفع بخلا معاملة فما  
كان من عمل قبل ان يصير ثمراً فهو للعامل وما كان بعد ذلك فهو عليه  
على قدر الملك والجدا اذ لا يلزم العامل في الروايات كلها ولودفع ارضاً لراعي  
ثم اخلفا فقال رب الارض اكرهها ثم ازرعها وقال المزارع انا ازرعها  
بغير كرا ب فان كان مما يخرج الزرع بدون الكرا ب ويقصد ذلك في عرف  
الناس فالحجاز الى المزارع وان لم يكن كذلك اجبر المزارع على الكرا ب وكذلك  
اذا اخلفا في السقي فقال المزارع انا ادعه حتى يسقيه السماء فهو على ما  
بيننا وسوا كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل الآخر ولو شرط في عقد



المزارعة ان يكرها وتبينها فالمزارعة فاسدة قال بعضهم المراد بالتبينة ان  
يكرها مرتين وقاله بعضهم هو ان يتبينها بعد الحصاد ويرد ما كروبه ولو شرط  
انه ان يزرع بغير كراب فللمزارع الربع وان كان بكراب فله الثلث وان كراب  
وتبين فله النصف فهو جائز عما اشترط فان زرع بعض بكراب وبعض بغير  
كراب وبعض بغيره فليس شرط بينهما في كل ارض نافذ عما اشترط ولو قال  
في ذلك على ان مازرع منها بغير كراب فيكونا فهو جائز وقد قيل هذا هو موجب  
ان يكون الشرط كلها فاسدة ولو دفع اليه على ان يزرعها حصة فيكونا وان زرعها  
شعير ابكتا ولم يدر كمنها فهو جائز ولذلك لو قال مازرعته بغيره ولو قال ان  
يزرع بعض حصة وبعض شعير لم يصح **باب العذر في فسخ**  
المزارعة اذا اراد رب الارض ان يفسخ العقد وليس من فله البذر لم  
يملك ذلك الا ان يكون عليه دين لا وفاقه فيفسخ ولمس للعامل ان يطالبه  
بما كراب من الارض وحقل الارض وسوى المساهة ولو كان العامل يزرعها  
فبنت ولم يستحصل لم يزرع الارض في الدين حتى يستحصل الزرع ولو كان  
دفعها تلك بنت فلما بنت الزرع في السنة الاولى مات رب الارض تركت  
الارض في يدي المزارع حتى يستحصل ويقيم على الشرط وينقص المزارعة فيما يزرع  
ولو مات رب الارض قبل المزارعة بعد ما كراب الارض وحقل الارض انتقص  
المزارعة ولا شيء للعامل ولو اخرج الزرع فانقصت السنة والزرع  
بقيل فالشرط بينهما على الشرط والعمل فيما بقي حتى يستحصل عليهما وعلى الزرع  
اجرمثل نصف الارض لصاحب الارض فان اتفق احدهما من غير اذن صاحبه  
وامر القاصي فهو منطوق ولو اراد رب الارض ان يخذ الزرع بقلا لم  
يكن له ذلك ولو اراد المزارع اخذ بقلا قيل لصاحب الارض اقلع الزرع  
فيكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه وانفق انت على الزرع وارجع بما  
ينفقه في حصته ولا يصدق واحد بشئ ولو مات المزارع قبل ان  
يستحصل فقالت ورثته نحن نعمل على شرط المزارعة وايد ذلك رب الارض  
فالامر الي ورثته المزارع ولو اراد الورثة قلع الزرع لم يحرموا على العمل  
ولم يكره لرب الارض علي ما بينا **باب المعاملة في النخل والشجر**  
واذا دفع نخلا معاملة سنين معلوم يخرج من الخارج فالعقد فاسد في  
قول اي حيفه ويجوز عندهما ولو اراد صاحب النخلة ان يخرج العامل من  
ذلك لم يكن له الامر عذر والعذر ما بينا من العذر ايضا ان يكون للعامل

سائر قاصر وقابا لسرقه يخاف على فسار النخل واخذ السقف وان مرض  
المعامل منى عذر ولو لم يدر كمنه المعاملة سنين معلوم يخرج من الخارج على اول  
جزء يخرج من الثمن في اول سنة لم يستحق ذلك ولو دفع اليه اصول رطوبة  
نابيه في الارض ولم يسم وقتا فان لم يكن لا بد ان ياتها ولا تخرجها مدة  
معلومة فالعقد فاسد وان كانت مدة جرحها معلومة فالعقد جائز على  
الحق الاول ولو دفع نخلا فيند طلع او سراج او اخضر ولم يسه عظمه معاملة  
فهو جائز وان ساهي عطيه الا انه لم يربط بالمعاملة فاسدة والثمره لصاحب  
النخلة والمعامل اجرمثلها وكذا التمار قبل الزرع ان يستحصل لم يخرج المزارعة  
وان لم يستحصل جاز **فصل** واذا كان للنخل بين رجلين فدفع احدهما  
الى صاحبه معاملة على ان الخارج اثلث فهذا فاسد والخارج بقدر المال  
في النخل ولا اجر للعامل على شريكه ولا يصدق واحد منهما بشئ وزكر في المزارعة  
اذا دفع الارض المشتركة الى شريكه على ان يزرعها يندر وله ثلثا الخارج  
جازت المزارعة ولو شرط على ان الخارج بينهما على قدر ما لهما من النخلة فهو  
جائز ولو ان الشريك الذي لم يعمل امر العامل ان يشترى ما يلحق به النخل  
فاستراه رجح بنصف ثمنه ولو دفع الى رجلين نخلا معاملة بالنصف او بالثلث  
فهو جائز وكذا لو سوي بينهما في النخلة او جعل احدهما فضلا ولو شرط  
لاخر المعاملين مائة درهم على رب الارض وللآخر الثلث ولرب الارض  
الثلثان فهو جائز ولو شرط لصاحب النخل الثلث ولا احد المعاملين الثلثين  
وللاخر اجر مائة على المعامل الذي شرط له الثلثان فهذا فاسد وليس هذا  
كالمزارعة **فصل** ولو دفع نخلا مزارعة ولم يقل عمل براك ودفع  
المعامل الي غيره معاملة فعمل فيه فما خرج فهو لصاحب النخل والمعامل الاخر  
على العامل الاول اجر مثله فيما عمل ولا اجر للعامل الاول ولو هلك الثمر  
في يدي العامل الاخر من عين عمله وموت في راس النخل فلا ضمان على واحد  
منهما ولو هلك من عمله في امر مخالف فالضمان لصاحب النخل على العامل  
الاخر دون الاول ولو هلك من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل  
الاول فلصاحب النخل ان يضمن ايما شأنا فان ضمن الاخر رجح على الاول  
ولو كان المدافع امران يعمل برأيه وشرط له النصف فدفعه الى الثاني  
بالثلث فهو جائز وما خرج من الثمره فنصفه لرب النخل والثلث للعامل  
الاخر والسدر للعامل الاول وفي كمنه في الاصل انه اذا لم يقل عمل براك



وشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك منها فاسدان ولا ضمان  
 على العامل الاول والله اعلم **باب مزارعة الصبي والعبد**  
 والمرتب واذا دفع المرتد ارضا وبذر اربعة بالنصف فعمل ثم قتل المرتد  
 على رده في قيااس ابي حنيفة وفي قياس قول من اجاز المزارعة ان جميع الخارج  
 للمزارع وعليه نقصان الارض لورثة المرتد ومثل مثل يذره وعندهما  
 الخارج على الشرط بين ورثة المرتد والمزارع ولو كان المرتد دفع الارض  
 بدون البذر فان كانت المزارعة تنقضي الارض فهو ضمان للنقصان ويكون  
 الخارج له على ما بينا وان لم تنقضي الارض فالخارج بين ورثة المرتد والمزارع  
 نصفين في قياس قول ابي حنيفة على قول من اجاز المزارعة وعندهما هو  
 ميراثه المسلم ولو دفع مسلم الى مرتد ارضا مزارعة فجميع الخارج لورثة المرتد  
 فلا يجب نقصان الارض فان اسلم بعد ما استحصد الزرع حاز كانه لم  
 ينزل مسلما ولو كان المسلم دفع البذر والارض الى المرتد بجميع الخارج  
 بين رجب الارض وبين ورثة المرتد نصفين فاما المرتدة فهي ميراثه المسلمة  
 في الدفع والاخذ في قولهم ولو كان العقد بين مسلمين فارتدا احدهما او ارتد  
 لغو بانه فهو جائز على الشرط في قولهم ويصح دفع العبد الماذون والارض  
 مزارعة وكذلك اخذه وكذلك الصبي الماذون ولو دفع العبد الماذون  
 الارض مزارعة وشرط البذر على المزارع ثم جحر المولى عليه قبل المزارعة  
 والمزارعة على حالها وليس للمولى ولا للعبد ان يمنعاه عن ذلك ولو كان  
 البذر من جهة العبد والمسلمة حالها للمولى ان يمنع من المزارعة ويفسخ  
 العقد ولو اخذ ارضا من ربه عتقه انتسخ العقد ولو دفع نخلا لمعاملة  
 ثم جحر عليه المولى فالمعاملة على حالها ولو لم يجحر عليه المولى ولكن يبيع المزارع  
 فالنهي باطل **فصل** واذا دفع مزارعة بالنصف والبذر من قبل المزارع  
 فلما استحصد الزرع زاد المزارع رجب الارض سدسها فله باطل الزرع  
 بينهما نصفان ولو زاد رجب الارض المزارع السدس فهو جائز ولو كان  
 البذر من قبل رجب الارض لم يصب الزيادة من قبل رجب الارض للمزارع  
 وجازت الزيادة من المزارع لرجب الارض واذا دفع النخل لمعاملة فلما  
 تناهى زاد العامل لرجب الارض شيئا جاز ولو زاد رجب الارض العامل لم  
 يجز ولو زاد احدهما قبل ان يساه عظمه جازت الزيادة في الجانبين  
 جميعا وكذلك في المزارعة اذا زاد احدهما قبل ان يستحصد الزرع والله

قول

تعالى اعلم **كتاب الاكراه اذا اكرهه على فعل لا يجل في دينه**  
 من شرب الخمر او اكل ميتة وكان الاكراه بوعده تلف او ذهاب عضو من اعضائه  
 او كان الاكراه رايه فانه يسعه فعل ذلك فكذلك لو اكره بوعده ضرب يخاف  
 على نفسه او على عضو منه او كان الاكراه رايه قل الضرب ام كثر ولو خوفه بضرب  
 شوط او سوطين لا يخفى فيه التلف لرسعه فعل ذلك وكذلك بالحبس  
 ابد او بالعتيد ولو قال لا تجتمعك او لم يعلن لم يسمع لها ولا يفعل حتى يجي من  
 الجوع ما يخاف منه التلف او فوات عضو قال محمد وانما يقاس الاكراه  
 في ذلك بالضرورة فان كان يعلم انه اذا ترك وامتنع من تناول حتى يجي  
 من الجوع ما يخاف منه التلف ثم ازال الواعنه الاكراه لم يجز له ان يعمل  
 بتناولها وان كان يغلب ظنه انه اذا جا وقت الضرورة واستدعي من هم  
 شربها لم يمكنه جازان يشرب في الحال واذا اكره على الكفر بالله من خصل له  
 اظهار كلمة الكفر ولو اكره على تناول الميتة او شرب الخمر فلم يفعل حتى قتل  
 خفت ان يكون انما ولو اكره على الكفر بالله او شتم محمد عليه السلام او قذف  
 مسلما فلم يفعل حتى قتل كان ما حو را ان شاء الله تعالى ولو ان الذي اكرهه  
 عليه يري انه لا يقد مون على ما اكرهه عليه وغلب ذلك ظنه لم يجز الاقدام  
 والله اعلم بالصواب **باب الاكراه في الاموال** واذا اكره على المز  
 يق بالمال فاقرب فهو باطل وكذلك لو اكره بالعتيد والحبس ولو هدد ووه بقتل  
 او الحبس والعتيد بوما حتى يقر فليس هذا باكراه قال محمد وليس في هذا  
 وقت ولكن ما تجر منه الاعظام في السر بالحبس والعتيد ولو اكرهه على  
 الاقرار بالف فاقرب محرم مائة فالاقرار باطل ولو اقر بالعين لزمه الف  
 وبطل في الف ولو اقر بدينار او بصف غير ما اكره عليه فهو جائز لازم  
 ولو اقر له ولغايب فالاقرار كله باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف وسوا  
 صدق الغايب بالشركة او كذب وقال محمد ان صدق الغايب بالشركة  
 فالاقرار باطل فان كذبه بالشركة فالاقرار جائز ولو اكره على ان يهب  
 جاريته لفلان فهو هب ودفع فهو باطل سواء ذكره واله دفعا او لم يذكره  
 واما في البيع فلا بد من الاكراه على الدفع حتى لو باع مكرها ودفع طائعا  
 فالبيع جائز ولو اكرهه على هبة جاريته لعبد الله فهو هبة لعبد الله وز  
 جازت حصه زيدا وبطلت حصه عبد الله ولو كان مكانه الف فالهبة  
 كلها باطلة في قولهم ولو اكره على البيع بالف فباعها باقل فالقياس ان

تعالى



يجوز في المحسنات هو باطل ولو اكره على البيع فهو باطل ولو اكره على بيع  
 جاريته ولم يسمو له احد فباعها من انسان كان البيع باطلا ولو طالع يوم بطل  
 هو باطل ولو اكره هو على ادايه وليرد كره له بيع الجارية فباعها فليبيع جاريته  
 ولو اكره على ان يبيع بالف درهم فباع بدنانير قيمتها الف فليبيع جاريته في  
 القياس وفي المحسنات البيع باطل ولو اكره على الارض الحقوق او الكفالة  
 بالنفس وتسليم الشفعة او على ان لا يطلب الشفعة فذلك باطل  
**باب الاكراه على العتق والنكاح** اذا اكره على عتق عبده  
 ففعل فالعتق نافذ والمولى ان يرجع بقيمة العبد على المالك موصرا كان  
 او معسرا ولا يرجع على العبد ولا عاين عليه بخال ولو كان عبدا بين اثنين  
 فاكراه احداهما صاحبه بوعيد التلف على ان يعتقه ففعل فهو حر كله في قول  
 ابي يوسف ومحمد ولا على ضمان على المعتق ولكن الذي اكره يضمن نصيب  
 المعتق موصرا كان او معسرا واما نصيب الاخر الذي لم يعتق فان كانت  
 الذي اكره موصرا فليس له الشريك الا الضمان وان كان معسرا فليس له الا  
 السعاية واما على قول ابي حنيفة فللذي لم يعتق الخيار ان شاء المالك  
 وان شئت اعتق وان شئت تسعي ويصير الذي اكره بمنزلة احد الشريكين  
 يعتق واذا اكره على الطلاق قبل الدخول فعليه نصف المهر وان لم يسم  
 فعليه المنة ويرجع على الذي اكره وان كان الزوج دخل بها فلها المهر كاملا  
 ولا يرجع على الذي اكره ولو اكرهها على النكاح بالف درهم ومهرها عشرة  
 الاف فزوجها اولياؤها وهم مكرهون فالنكاح جائز ولا ضمان على  
 الذي اكرهها والمرأة الخيار ان لم يكن الزوج كفوا وان كان كفوا يقال  
 للزوج اما ان يكمل لها مهر المثل والافرق بينهما وكذلك الاوليا في قول  
 ابي حنيفة واما على قول ابي يوسف ومحمد فلا وليا حتى الاعراض لعدم  
 التكفاه وليس لهما الاعراض لنقصان المهر ولو اكره على الكفر فاجري كلمة  
 الكفر على لسانه فقالت امراته قد منت منك وقال هو قد اظهرتني فلي  
 مطمئن بالايمان فالقول قوله على ما ادعاه استحسانا **فصل** واذا  
 اكره يضرب او يحبس حتى يقر على نفسه بحد او قصاص فذلك باطل فان  
 خلى سبيله ثم اخذ بعد ذلك فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به وان لم  
 تخله ولكن قال لا اخذك باقرارك فان شئت فاقروا ان شئت فلا في  
 في يده على حاله لم يجز الاقرار وان خلى سبيله ولم يصير المكره غائبا حتى

بعث من اخذه ورد فاقرب بما اقربه او لمرة من غير اكره فليس بشي ولو كان  
 حين اقربك لك اقام عليه ما اقربه فان كان المقر معروفا فذلك قال القياس  
 ان يجب على المكره القصاص وفي المحسنات يجب الارش ويبدل القصاص  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب الارش ايضا ونظير هذا اذا دخل على  
 رجل في منزله فبادر به صاحب المنزل فقتله وقال انه ذاعر دخل على ليقتلني  
 فان كان الداخل معروفا بالدعارة ليرجى القصاص وان لم يكن معروفا فاجب  
**فصل** اذا اكره على ان يوجب على نفسه صدقة او شيئا من وجوه  
 القرب ففعل فهو لازم ولا يجب على الذي اكرهه بما لزمه من ذلك ولو اكرهه  
 على الظهار كان مظاهرا فان اجره على التكفير لم يرجع على الذي اجره  
 ولو اكره على ان يعتق عبدا عن طهارة لم يرجع عليه بشي ان كان قيمته قيمة  
 عبدا وطوان كان اكره فهو ضامن بما زاد قيمته ولو اكره على ان يقر بطلاق  
 او عتاق او نذرا او خلع او نسب لم يلزمه بشي من ذلك ولو اكره النضر في  
 على الاسلام كان مسلما ولو رجع عن الاسلام لم يقبل وكذلك الكافر اذا اسلم  
 وله اولاد صغار حكم باسلامهم بتعاقد اهلها وكذا اهلها على الاسلام  
 ولم يقبلوا ولو اكره على ان يقر انه اسلم فاقرب لم يحكم باسلامه **باب**  
**الاكراه على الزنا والقطع** كان ابو حنيفة يقول لو ان سلطانا او غيره  
 اكره رجلا حتى زني كان عليه الحد ثم رجع فقال اذا اكرهه السلطان فلا  
 حد عليه وان اكرهه غيره فعليه الحد وقال محمد اكراه السلطان وغير  
 السلطان سواء ولو اكرهت المرأة على الزنا لم يلزمها حد والرجل انما في الاقدار  
 عليه واما المرأة اذا لم تكن مستكرهة فلا يلزمها ان تامر به وبأذن منه  
 ولو كان الاكراه على الزنا مجبرا او قيدا او ضربا لا يخاف منه التلف فعليه  
 الحد ولو اكرهه على قطع يد رجل فقال ذلك الرجل قد ادبت لك في القطع  
 فاقطع فالامان غير مكره لم يسعه ان يقطع وان قطع فهو اثم ولا ضمان  
 على القاطع ولا على الذي اكرهه وان رفع الاكراه على القتل فاذا نذر  
 ذلك فقتله فهو اثم ولا شيء عليه والدية في مال الامر وقال ابو يوسف  
 لا شيء عليه وقال زفر بن جيب القصاص وقال ابو حنيفة ومحمد المكره على القتل  
 بوعيد التلف اذ اقبلت حجب القصاص على الذي اكرهه دون المكره وقال  
 زفر بن جيب على المكره دون المكره وقال ابو يوسف لا يجب على واحد منهما وجب  
 الدية على المكره وقال الشافعي يجب القصاص عليهما ولو اكرهه على ان



يصنع به شيئا يخاف منه تلف مثل ضرب سوط ونحوه ففعل رجوت ان لا يكونا مما ولوا كرهه علي ان ياخذ ماله ويرى به في مهلكة فاذا ن له صاحب المال بغير اكراه فلا شيء عليه وان لم ياذن له فالضمان على الذي اكره والله اعلم بالصواب **باب** الاكراه على البيع والشري اذا باع مكرها ولم يكرها يثبت الملك للمشتري والعقد فاسد حتى اعقده المشتري لم تصرف تصرفا لا يمكن نقضه بعد ذلك وعليه القيمة وقائه من ان لا يثبت الملك ولو اجاز المالك ثم البيع باجازه وكذلك اذا قبض الثمن وكذلك البيع الموقوف اذا قبض المالك الممن كان اجازة للعقد ولو تصرف المشتري تصرفا لا يمكن نقضه ثم اجاز البائع البيع لم يصح اجازته وعلى المشتري القيمة ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن المشتري قال نقضت البيع لم يصح ان كان قبض وان كان لم يقبض صح وكذلك لو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما العيني قبل القبض وبعد القبض حق الفسخ للمشتري دون البائع ولو باع المشتري من اخذ وتفا سمي عقود فللبائع حق الفسخ فان اجاز احد العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده ولو عتق المشتري الاخر قبل اجازة البيع جاز العتق على الذي اعقود قبض او لا فان سلم البائع العقد الاول لم يجز تبطله وكان له ان يضمن الذي اكرهه ان شأوان شأوان شأوان اي المشتريين شأوان ضمن البائع للمشتري منه بري الذي اكرهه وصحت البياعات كلها ولو اختار تضمن احد المشتريين صح كل بيع كان بعد ذلك وبطل كل بيع كان قبله ولو اكره انسانا على الشراء او القبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلما قبضه اعقده او دبره او قبله فهو فذلك اجازة منه ولو لم يقبض المشتري حتى اعقده البائع بعد عتقه فان اعقده المشتري بعد عتقه لم يحسن انما ولو اعقده معا فعتق البائع اولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاق المشتري قبل القبض فان اجاز البائع بعد العتق نفذ البيع ولم ينفذ العتق ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين على ذلك فان اجاز بغير اكراه جاز البيع ولو اجاز احدهما جاز البيع من قبله وفي الخار للاخر ولو لم يجز حتى اعق المشتري العبد جاز عتقه وضمن القيمة فان اجاز البائع بعد ذلك لم يلغى الى اجازته ولو اعقده جميعا قد اجاز احدهما فعتق البائع جائز وعتق المشتري باطل ولو اجاز البائع ثم

اعتق المشتري ثم اعتق البائع بعده فعتق المشتري وعليه الثمن والله اعلم **باب** الجوارح الاكره واذا اكره على ان يعقود عبده او يطلق امراته التي لم يدخل بها ففعل المكره احد هما عزم المكره الاقل من قيمة العبد و نصف مهر المرأة ولو كان الزوج دخل بها لم يعزم الذي اكره شيئا ولو اكره على الكفر او القتل لم يحل له ان يقتل ويسعه ان يجري كلمة الكفر على لسانه وان لم يكره وقتل ذلك الرجل فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان لا قصاص ويجب دية المقتول في ماله ان لم يكن عالما ان الكفر يسعه في هذا الوجه ولو كان الاكره على الكل ميتة او قتل مسلم فقتل يجب عليه القود ولو كان الاكره على القتل او الزنا فليس يلزم ان يفعل واحد منهما فان زني دري عن الحد لم يحسن انما فان قتل ذلك لم يكن عليه قتل والقصاص على الذي اكرهه ويوجب المكره بالحسن والتعزير ولو كان الاكره على احدهما ميتة او حبس فأيهما فعل احد بموجبه الحد او القصاص ولو كانت المرأة مكرهة بغير اوجس هي عنه الحد ولو اكره على القتل او اخذ ماله العتق فلا بأس ان ياخذ ماله واستهلكه سواء كان اقل من الدية او اكثر ولو لم يفعل واحد منهما حتى قتل كان غير ثم وكذلك لو اكره على ان يلف ماله نفسه او على طلاق امراته او اعتاق عبده فامتنع حتى قتل لم ياتم وكذلك المضطر الى طعام الغير اذا امتنع من التناول حتى مات وقد منعه صاحبه لم ياتمه **باب** الاكره في الوكالة اذا اكره على ان يوكل رجلا بطلاق امراته التي لم يدخل بها او يعقود عبده ففعل الوكيل فهو جائز لم يحسن انما ويرجع المكره على الذي اكره بقيمة العبد وبما عزم من نصف الصداق ولو كان الاكره بوعيد ففسد اوجس فلا ضمان على الذي اكره ايضا ولو اكره على التوكيل بالبيع ودفع المال الى الوكيل فالوكيل غير مكره ففعل وسلم فبوي العبد باختيار ان شأوان الذي اكره وان شأوان الوكيل او المشتري فان ضمن المشتري القيمة لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل رجع على المشتري بالقيمة التي عزم المالك ولو كان الاكره بوعيد حبس لم يعزم الذي اكره شيئا وكان الضمان على الوكيل او على المشتري **فصل** اذا اكره على اكره كلمة الكفر فقال خطرت بالي في قولي امرت بالله ان اخرج عن امر حاضر ولم اكن فعلت بانيت من فعلت منه في الحكم ولم ينس فيما بينه وبين الله تعالى ولو اكره على اجازة فيما مضى ثم قال لم ارده في الماضي بانيت منه



ملكوتهم في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يحظر بها شيء لربين في امراته  
 وكذلك لو اكرم على الصلوة للصليب فقام فاضل فحظر بها له ان يصلي لله تعالى وهو  
 مستقبل القبلة او غير مستقبل فينبغي ان يتوي الصلوة لله فاذا قال يتوي  
 به ذلك بآية في ملكوته في الحكم والامر بين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى  
 للصليب ولم يصلي لله تعالى وقد حذر بها له ذلك فهو كافر بين من ملكوته  
 في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى وان لم يحظر بها شيء وصلى للصليب وقلبه  
 مطمئن بالامان لم يرب من ملكوته وكذلك لو اكرم على سب محمد صلى الله عليه وسلم فحظر  
 بها له رجل اخر فهو على ما بينا **فصل** ولو اكرم على قل مؤثره لم يحرم الميراث  
 ولو كان المكرم غلاما لم يبلغ او معتوقا يعقل ما امره فالقصاص على الذي  
 اكرم ولو كان الذي اكرمه غلاما لم يحتمل الا ان يعقل وهو مطاع او رجل مختلط  
 العقل فلا شيء على القاتل ولا يحرم الميراث ويكون الذي على غافلة الذي اكرم  
 وان كان الذي اكرم وارثا للمقتول وهو صبي لم يحرم الارث ولو اكرم على قطع  
 يد نفسه فقطع كان للمكرم ان يقتل **فصل** ولو اكرم رجلا على شئ ذي  
 رحم محرم بعشرة الف وفيه الف لو كان المستشري جعله حرا ان ملكه  
 ففعل فهو حر ويغرم المستشري قيمته الف او بطلت الزيادة ولا يرجع على الذي  
 اكرم بشئ وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر فاكرم على الدخول  
 عتق ولهم بضمن شئ ولو اكرم على ان يتزوج امرأة وقد كان جعلها لغيره  
 ان تزوجها فزوج وعزم النصف من المهر لم يرجع على الذي اكرم بشئ ولو  
 اكرمه على ان يجعل كل مملوك يملكه فيما يستقبل حرا ففعل ذلك ثم ملك مملوكا  
 بهيمة او شرا او صدقة عتق ولم يغرم الذي اكرم شئ ولو ورث مملوكا من  
 الذي اكرم قيمة المملوك لست حسانا ولو كان الاكره يحبس او قيد لم يغرم ولو  
 اكرم على ان يقول لعبده ان شئت فانت حر فبشئ العبد عتق ويرجع بالانكاح  
 على الذي اكرم واذا اكره على تعليق العتق بفعل نفسه ففعل فان كان فعلا  
 مقروضا او يخاف من تركه تلف نفسه مثل الماكل والمشرط يرجع بالانكاح  
 على الذي اكره ولو كان ذلك الشرط بقاضي دين من الغريم او تناول بشئ  
 حده من ذلك بدا ففعل عتق ولم يرجع على الذي اكره ولكنه اعلم **كتاب**  
**القسمة** واذا كان الدارين رجلين فان اقسماهما  
 جاز وان رفع احداهما الى القاضي اخرج على القسمة فتعدل بين  
 الاقسامين بغير فيما بينهما وان كانت القسمة بالراعي بين قوم خرج

بعض السهم جاز لهم الرجوع عن القسمة فان خرجت السهام اخرج او خرجت السهم  
 ونقي سهم واحد فليس لهم ان يرجعوا وقد تمت القسمة ولو كانت الدارين ورثة  
 فاقسموا وفضلوا بعضهم على بعض لفضل قيمة البناء والموضع فهو جاز وان لم  
 يكن قيمة البناء معلومة فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا كانت  
 الدار والعقار في يد جماعة وادعوا انهم به ميراث بينهم من فلان لم يقسم القاض  
 بينهم حتى يقيموا البينة في قوله اي حنفى وقال ابو يوسف ومحمد يقسم ويهدران  
 فعل باقرارهم ولو كان عروضا او ثما ماسفل قسم باقرارهم بالاتفاق وان كان  
 عقارا فادعوا السرا من فلان الغائب قسم بينهم باقرارهم في رواية المصنف  
 وروي عن اي حنفى انه لا يقسم كما في الميراث ولو كان في الورثة كبر غائب او صغير  
 والمدار في يد الكبار المحضون فافروا بالميراث قسم باقرارهم على اصلها وقالا اذا  
 كانت الدار في يدي الغائب او في يدي الصغير او في يديهما من شئ لم يقسم  
 حتى يقوم البينة على الموارث ولذلك لو كان الغائب لم يودع رجلا وغائب  
 لم يقسم حتى يحضر ولو قامت البينة على الموارث والحاضر ثمان او اكرم والغا  
 واحد او اكثر فان القاضي يقسم بينهم ويعدل نصيب كل صغير وغائب  
 ويوكل وكيل الحفظة ولو كان الحاضر واحدا لم يقسم وان قامت البينة ولو  
 كانت المدعوي في الملك في غير الموارث فينتزع شره كان في القسمة ولذا  
 شره غائب لم يقسم القاضي فيما بينهم في قواهم ولو كان الحاضر الموارث  
 واحد اكبر وهما وارث صغير نصيب القاضي الصغير وكلا وقسم ولو كان  
 بيت بين رجلين فطلبوا القسمة من القاضي فان كان كل واحد ينتفع بنصيبه  
 اذا قسم ويصلح لشيء قسم القاضي بينهما وان كان احدهما ينتفع بنصيبه ويشتر  
 الاخر لقلته فاذا طلب صاحب الكثرة القسمة قسم بينهما وان طلب ضايف  
 القليل واي الاخر لم يقسم هكذا ذكره القدوري وقد نص الحاكم في مختصره خلا  
 هذا فقال اذا كان الصر على احد هادون الاخر قسمت ايها طلب القسمة  
 ولا يقسم القاضي والحائط والحامدين رجلين والقسمة جائزة على الرجال والنساء  
 واهل الذمة والمملوك والتاجر والمكاتب وقال ابو يوسف اذا كانت الدار ميراثا  
 فيها وصية بالثلث وبعض الورثة حضور فطلب الموصي له بالثلث القسمة  
 قسم وقال ابو حنيفة اذا كانت الدارين ورثة قسمت كل دار على حده  
 ولم يجمع نصيب احدهم في دار الا اذا تراضوا على ذلك وكذلك الدار ان التلا صفتان  
 واماني المنزلين في دار واحدة اذا كانا متلاصقين قسما جملة واحدة



وقال ابو يوسف ومحمد بنظرو القاضي في ذلك فان كان اذا جمعت الامتصاص في دار  
واحدة كان اعدل للقسمه جمع ذلك وتبعي القاضي ان يقسم الدار ولا يبيع  
في القسمه الدار اجماعا اذا كانت القسمه لا يمكن الا كذلك فان اختلفوا في رفع  
الطريق فان كان لكل واحد طريق يفتح في نصيبه قسم بينهم بغير طريق  
يرفع تجاعته وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريق بينهم فان اختلفوا في رفع  
الطريق فوضعت جعل على عرض باب الدار وطوله ولو وقع حايطة بين قسمين  
واحد لم يمتنع عليه جدد والحايطة الاخر تركه على حاله سواء ذكر وان يكون هكذا  
او لم يذكر وان كان يشترطوا قطع الحيز وكذا لو كانت ارجا او درجه  
او سطوانة عليها جدد وكذا لو كان ركن وقع لصاحب العلو مشرقا  
نصيب الاخر لم يكن لصاحب السفلى ان يقطع الركن الا ان يشترطوا قطع  
ولو كان لاحد من اطراف حبيب على حايطة صاحبه فان كان مما يمكن ان يجعل عليه  
سقف لم يكلف قطعه وان كان لا يمكن كلف القطع وان كان لاحد من حيز  
اعضائها مظلة على نصيب الاخر فقد ذكر ابن رستم انه يقطع وذكر ابن سماع انه لا  
يقطع ولو اصاب احدهما مقصور واصاب الاخر منزل طريق هذا المنزل في  
هذه المقصورة او سبيل ما يفتح على علوه ولم يبينوا في القسمه شيئا ولم يذكر  
الحقوق فان قدر ان يفتح بابا اخر او سبيل المآثر موضع اخر فالقسمه جائزه  
وليس له حق الاستطلاق والتسبيل فان كان لا يقدر على ان يفتح بابا او سبيل  
المآثر موضع اخر فالقسمه باطله ويستأنف الا ان يكون شرط في القسمه الحقوق  
فيترك على حاله ولو وقع في نصيب احدهما مساحة لا ينافيها ووقع للاخر بناء  
فلصاحب المساحة ان يبني في ساحته ويرفع بناءه وان اسند على صاحبه الرخ  
والشمس وكذلك لو اتخذ في ساحته مخرا او ما استند ذلك الا ان الكف عما  
يؤذي جاره احسن ولذلك صاحب البناء ان يفتح في بناءه بابا وان تاذي به  
جاره ولو اتخذ فيه بالوعة او بيرا فنهى من حايطة جاره لم يجز على ما عليه  
باب قسمه غير العقار واذا كانت الابل او البقر او الغنم او الثيا  
المروية بين قوم قسمت فاما الثوب الواحد فلا يستقيم فيه القسمه وكذلك  
اليوان اذا اختلفت قيمتها واما ثلثة اثواب فقد يستقيم فيها القسمه ثوب  
بثوبين او ثوب وربع بثوب وثلثة ارباع ولو كان من كل صنف ثوبا او ثوبا  
اوجبة او بساطا او سادة فانها لا تقسم وكذلك شاه وبعير وورق  
وحمار وقلابو جنة لا يقسم الرقيق قسمه واحدة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم

وذكر في الاصل اذا كان مع الرقيق غيره عثم وانكر ابن الرازي هذا واللاي والتوا  
ان اجمعت لم تقسم بعضها في بعض واذا انفرد كل جنس منها قسم ويقسم بها الذ  
والكديد والخاس فاما الابنة فلا تقسم ويقسم المكيل والموزوز قليله وكثيره  
وخيار الزوينة وخيار السرط والردب العيب في القسمه مثله في البع فصل  
ولو بنا رجلان في ارض باذن ثم اراد اقسمة البيت وصاحب الارض غاب فلما  
ذلك وان ابي احمد المبرمج في القسمه وقال ابو جنة اذا اجمع صاحب الحايطة والكام  
على قسمه قسم ذلك في سبيل الماء والطريق ولو كان زرع بين رجلين في ارض  
لهم ازاراد قسمه الزرع دون الارض وقد بلغ الزرع وتسنبل لم يقسم وان كان  
الزرع معلما لم يقسم ايضا وكذلك لو كانت الارض اجيرها وكذلك طلع بين قوم  
فارادوا قسمه الطلع دون الخلل والارض وترطوا تركه فذلك فاسد وان اخطوا  
القطع جاز فان تركه بعد القسمه باذن صاحبه فادركه ببلغ فالفصل له طيب  
ولو اوصى بصوف على ظهر غنم لرجلين والمدين في الصنع لم يجز في القسمه قبل  
الحزب والحلب كذلك الاولاد في بطون الغنم ولا يقسم المساحة الواحدة والحشب  
والباب والجاو واللؤلؤ والفض فكل شيء يحتاج الى سعة وكسره وفي ذلك ضرر  
وكذلك الحشبة الواحدة اذا كان في قطع ضرر والعلوبد من السفلى يقسم ولا  
يقسم البير والقناة والتهروان كانت مع ارض قسمت الارض وركب البير والقناة  
على الشركة ولو كانت اثمار الارض متفرقة او عيون او ابار اقسمت بالبار والعيون  
وما لا يجري فيه القسمه لم يجز احد منها على بيع نصيبه وقال مالك اذا اخصما  
فيه باع القاضي وقسم الثمن بينهما والله تعالى اعلم بالصواب باب  
الدار يكون فيها الطريق اذا كانت دارين رجلين وفيه طريق لغيرهما  
فلهما ان يقسما الدار ويتركا لصاحب الطريق طريقا عرضة عرض باب  
الدار الاعظم وطوله الى باب الدار الذي له الطريق وكذلك الساحة ولو  
باعوا الدار والطريق فان كانت رقبته الطريق مشتركة قسمت حصته  
الطريق بينهم اطلاقا وان كان الملك للشركيين وللآخر حق المرور كان ابو  
يقول المثلها وقد سقط حق صاحب المرور وروى عن محمد ان صاحب الطريق  
يضر ببحر الطريق وعرفه ذلك ان ينظر الى قيمة الارض بغير طريق  
والي قيمتها وفيها طريق فيضرب صاحب الطريق بفصل القيمة ويضرب كل واحد  
من الشريكين بنصف قيمة البقعة اذا كان فيها طريق وكذلك لو كان في الدار  
منزل وطريق في الدار ولو اراد صاحب المنزل ان يفتح في هذا الطريق بابا



اخر كان له ذلك وليس يتحقق ما بين الكثر مما يستحقه بواحد ولو اشترى صاحب  
 المنزل دارا من وراء هذا المنزل وفتح بابا الى المنزل فان كان ساكن الدار والمنزل  
 واحدا فله ان يمر في الدار وفي المنزل وان كان في الدار ساكن اخر فليس له ان  
 يمر في الطريق ولو اخصم اهل الطريق وادعى كل واحد ان له فذلك بينهم بالتشويق  
 الا ان ثبت تفاوت بالقيمة ولو كان لرجل دار وفي طريق فمات صاحب الدار  
 واقسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق ثم باعوا الطريق قسم التمسك بها  
 الطريق والورثة نصيبين وان لم يعرف ان الدار ميراث بينهم فالطريق على  
 عدد الرؤس ولو اقسم القوم دارا وفيه كيف شاع او ظله فليس بحسب  
 ذرع الظلة ولا المكثف من ريع الدار فان كان ذلك على طريق غير نافذ حسب  
 ذلك في ذرع الدار وقال ابو حنيفة بحسب في القسمة كل ذراعين من العلق  
 بذراع من السفلى وقال ابو يوسف بحسب ذراع من السفلى بذراع من العلوي  
 ثم يقسم على القيمة وهو الذرع **باب دعوى الغلط في القسمة**  
 اذا اقسم القوم دارا ولم يتوخ كل واحد حصة ثم ادعى احد من غلط في القسمة لا في  
 القسمة حتى تقسم البينة على ما ادعى من الغلط وله ان يجلوهم فان حلف واحد  
 ونكل اخر جمع بين نصيب الذي ادعى الغلط والذي نكل يقسم بينهما على  
 قدر انصبايهما وكذلك المكيلات والموزونات والمذروعات ولو اقسم دارا  
 دارين واخذ كل واحد منهما دارا ثم احدهما الغلط في القسمة فاقام البينة  
 فالقسمة باطلة في قوله ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا تنقص القسمة  
 ولكن يفتى له بذلك الذرع من الدار الاخرى ولو كانت الدار واحدة نقصت  
 القسمة ولو اقسما اربعة فاصاب احدهما قرا حان والاخر اربعة فادعى  
 صاحب القرا حان ان احد الاربعة الاربع اصابه في قسمة واقام البينة  
 ففتى له به وكذلك لو كان هذا في الابواب ولو ادعى كل واحد منهما على صاحبه  
 ثوبا مما في يده انه اصابه في قسمة واقام البينة ففتى لكل واحد منهما بما  
 في يده الاخر ولو اقسما مائة شاة فاصاب احدهما خمسة وخمسين والاخر  
 خمسة واربعين ثم ادعى صاحب الاكثر الغلط في القسمة او الخطأ في التقسيم  
 لم يقبل الا ببينة ولو قال اخطانا في العدد واصاب كل واحد خمسون وهذه  
 القسمة في قسمة وانكر الاخذ ذلك فابينا يتخالفان ويترادان ولو ادعى مدعي  
 الغلط انه لسبق في حصة من الغنم ثم اخذ بشريكه شيئا بعد هذه يدعي  
 عضبا فان قامت له بينة ففتى له والا استخلف الشريك ولو قال احدهما اخذ

ادعى

انت احدي وخمسين غلطا واخذت انا تسعة واربعين وقال الاخر ما اخذت  
 الا خمسين فالقوله قوله مع بينة ولو اقسما دارا واخذ كل واحد طابق وادعى  
 احدهما بينة في يده الاخر اربعة ففتى في قسمة فان اقام بينة سمعت ببينة وان  
 اقام جميعا البينة اخذ بينة المدعي وان كان قبل الاظهار على القبض تحالفا  
 وترادوا اذا اختلفا في الحدود فادعى كل واحد منهما حصة في يده صاحبه انه  
 اصابه واقام ما البينة ففتى لكل واحد منهما بالحد الذي في يده صاحبه  
 وان لم يقم ببينة تحالفا ولا سفيح العقد حتى تنفع الحكم وكذلك امر التحالفا في  
 باب البيع **باب القسمة يستحق منها شيء** واذا اقسما دارا  
 فاخذ احدهما ملئا من مقدمها والاخر الثلثين من مؤخرها ثم استحق نصف  
 ما في يده صاحب المقدم فان عند ابي حنيفة ومحمد لا ينقص القسمة ولكن بالحكم  
 ان شأنا مسك ما في يده ورجع بناية الحصة وهو مثل نصف ما لم يستحق ونصف  
 الاخر وان شافس القسمة وقال ابو يوسف ينقص القسمة ولو لم يفتى  
 خرو سابع من النصيبين انتقصت القسمة ولو استحق بيت معين من احد  
 النصيبين لم ينقص القسمة بالاتفاق وقيل قوله محمد مع قوله ابي يوسف  
 ولو كان صاحب المقدم باع نصف ما في يده ولم يستحق بعض الباعة فانه  
 يرجع على صاحبه بربع ما في يده في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 يخرم نصف قيمة ما باع ويضم الي ما في يده صاحبه فيقسمان نصفين  
 ولو كانت مائة شاة بين رجلين فاخذ احدهما اربعين تساوي خمس مائة  
 واخذ الاخر تسعين تساوي خمسة فاستحققت شاة من اربعين تساوي  
 عشرة لم ينقص القسمة ولكن يصرب في تسعين خمسة ويضرب الاخر اربعة  
 مائة وخمسا وتسعين ولو كان كرحلة بين رجلين نصفين عشرة اقفره  
 طعام جيد وثلاثون زدي فاخذ احدهما عشرة واخذ الاخر ثلثين لم يجز الامان  
 يزيد صاحب الثلثين شيئا فان زاد ثوبا لم يستحق من الثلثين عشرة اقفره  
 رجح بنصف الثوب وذكر في زيادات الزيادة انه رجح بثلث الثوب وثلث  
 الطعام الجيد وهو القياس وكل قسمة وقعت باختيار القاض او باختيارهما  
 على الوجه الذي يجزهما القاضى اذا بنا احدهما بنا وغير شأنا لم يستحق احد النصيبين  
 لم يرجع بقسمة البناء والقس على الاخر ونظيره الشفع اذا اخذ العقار و  
 فيه ثم لم يستحق العقار وقيل البناء لم يرجع بذلك على احد وكذلك الجارية  
 الماسورة اذا اشترها رجل من اهل الحرب ثم جاء المالك القديم واخذها



واسولدها لمستحق رجل لم يرج بقيمة الولد الذي اخذها من يدك وكذلك  
 الاب اذا ولي جارية ابنته فخلقت منه ثم استحق رجل لم يرج بقيمة الولد  
 على الابن وقال ابو يوسف اذا ادعى القاصب قيمة الجارية المصنوعة ثم لم يولد  
 ثم لم تحت كان له ان يرج بقيمة الولد على المولي ولو كانت بينهما داران واض  
 فاحد كل واحد منهما دارا ونحاصهما ثم استحق احد منهما رج بنصف قيمة المبتاع  
 الاخرى عند ابي حنيفة وقول الشافعي جاريين فاحد كل واحد جارية ولتوليها  
 ثم لم تحت يرج على شريكه بالنصف في قول ابي حنيفة وعلى قولهما يجب ان لا يرج  
 والله تعالى اعلم بالصواب **باب ما يوجب نقص القسمة** واذا  
 انقسم الورثة دارا وفي المركة دين محيطا وغير محيط وطلب العزمادونهم رج  
 القسمة فان كان للميت مال سوى ذلك جعل الدين فيه ولو كان ثمة موصاله  
 بالثلاث نقصت القسمة وان كان نقضا القاضى وقد اقرض بصدقه صبي القسمة  
 ولا يجوز قسمة وصي الميت على الموصاله ولا قسمة الورثة وكذلك ان كان يرج  
 الورثة صغير لم ير له وصي او غائب فالقسمة باطله ولو ادعى بعض المقتسمين  
 دينا على الميت واقام البينة فله ان ينقص القسمة ولم يكن قسمته ابرأ من  
 الدين ولو ادعى وارث وصية لابن له صغير بعد القسمة فان القسمة لا تبطل  
 في حق الصغير ولكن الاب لا يملك ان يقيم البينة وكذلك لو ادعى بعض المقتسمين  
 ان اخاله راويه وام ورث معهم اياه وان مات بعد الاب وورثه هذا المذ  
 وحده الباقون فاقام المدعي البينة لم يقبل بينته وكذلك ميراث يدعيه  
 او تري او هبة وقسمة المازون والمكاتب مثل قسمة الحر وكذلك قسمة الاب  
 على الصبي والمعتوه وكذلك قسمة من يجوز بيعه على الصغير ولو قاسم على الصغير  
 وصي له او اخيه جازت القسمة في غير العقار ولم يجز في العقار **باب**  
 المهر اياه واذا وقعت المراه فيما يحتمل القسمة فهو جائز فان طلب احدهما  
 القسمة قسم الحكم بينهما وفسخ المراه ولا يبطل بموت احدهما ولو تزايى  
 ان ياخذ كل واحد طابع ليسكن فيه جاز ذكر امه او لم يذكر او لكل واحد منهما  
 ان يستغل ما اصابه بالمراه سواء شرط او لم يشترط وكذلك لو اخذ احدهما  
 سقلا والمخرط او لوترايا في المذار فاحد كل واحد دارا ليسكنها او يستغل  
 جاز ولو تزايى في عبد واحد على ان يخدم كل واحد منهما يوما فهو جائز وكذلك  
 البنت الصغيرة ولو شرط الاستغلال لم يجز وذكر مغيرة الاصل ان المهر في  
 المذار الواحد على السكينة او اخله جاز ولو تزايى في العبدين على اخذ جاز

والمال الذواب المشتركة اذا اخذ احدهما دابة يركبها والمخرط يستغلها لم يجز  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز واذا كان النخل والتين بين شريكين  
 فترايا ان ياخذ كل واحد طابع ويسكنها لم يجز ولذلك لو كانت القسمة مشتركة  
 فاتفقا على ان ياخذ كل واحد طابع برعاها وينتفع بالباقي لم يجز ولو اخذ كل واحد  
 عبد المخدم وشترط كل واحد على نفسه طعام العبد الذي يخدم جاز ليس حسنا  
 ولو شرط كسوة العبد لم يجز والله اعلم **كتاب المازون الماذون**  
 للعبد في التجارة جازية فان صرح بالاذن في التجارة اذ ناعاما او اذن له في شيء  
 خاص فيفرض اليه الراي مما لا يعقل في العادة على وجه الاستحسان او يراه يتصرف  
 ولا ينكر عليه ويضع عليه غلة كل يوم او كل شهر ما ورثا في جميع الانواع  
 والتجارات وقال زفر والشافعي اذا حصل نوعا يقيده وكذلك اذا اذن احده  
 يوما او شهرا كان ما ذرونا ابد احيى بحر عليه وكذلك لو امر بضرب من الصنائع  
 بخوان يقول اقعد صباغ او قضا را فله اذن له في جميع الصنائع وجميع  
 التجارات ولو امر بشي بحري مجري الكلام الاستحسان يجوز ان يشتري الحيا او طعاما  
 لاهله او ثوبا للمكسوة لم يصر ما ذرونا وكذلك لو قال اشتر ثوبا فاقطع قميصا  
 ولو باع مال مولاة والمولي حاضر فسكت لم يجز ذلك البيع ويصير ما ذرونا في المانواع  
 كلها وكذلك لو زاره ببيع مال الاجني صار ما ذرونا وان لم يجز البيع وكذلك  
 لو زاره ببيع بيعا فاسد او لم ينهه فهو اذن كالصحيح وكذلك اذا قال اذ  
 الى القافان حرا واذا اذيت فانت حر فهو اذن قصص كل دين يلحق  
 الماذون بجهة التجار او ما هو في معنى التجارة وقد كان يتعلق بالرقبة  
 والكسب مانع فيه الا ان يفديه المولي وقال زفر والشافعي لا يتعلق  
 بالرقبة ويتعلق بالكسب وقال ابو الحسن جهات الديور التي تتعلق  
 بالرقبة وذلك البيع والشرا والجاره والاحتجار وصفان المصنوع والودا  
 والامانات اذ اجدوها وكذا الماذون اذا اشترى جارية فوطئها ثم  
 لم تحت اخذها لم يجز والحال واذا بيع العبد اقتسم غنما او بلخصص وسوا  
 بنت ديورهم باقرار العبد او بينته قامت عليه ولا يجوز للمولي بيع العبد  
 المذون الا باذن العزماء او بقضا الدين او بامر القاضى بالبيع للعزماء  
 ولو اذن بعض العزماء في البيع لم يجز الا ان يجزه الباقيون ولو عاب بعض  
 العزماء ورفع بعضهم الامر الى القاضى امر ببيعه فيندفع الى المصور حصصهم  
 وتوقف حصص الغيب ولو اقر العبد بدين لغائب قبل ان يباع صدق



في ذلك وتوقف حصه الغائب ولا يعتبر بصديق المولى ولا بصديق العرما ولو اقر  
العبد بعد ما بيع في الدين لم يجز اقراره وان صدق المولى فان قدم القاي  
فاقام بينه اتبع العرما بحصته ولم يكن له على العبد ولا على المولى ولا على المشتري  
سبيل وما يلحق العبد المادور يسوق فيه الكسب الحاصل قبل المذوق وله  
وكذلك ما وهب له او تصدق عليه قبل لحوق الدين او بعده وقاله في  
الجهة للمولى دور العرما ولو اكتسب العبد المادور مالا او متاعا من غيره  
ثم لحقه دين لم للمولى ما اخذ ولو يكن في ذلك دين العبد ولو كان على دين  
حين اخذ المولى والعرما ان ياحذوا من ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا  
ولو اخذ المولى منه غلة كل شهر وذلك مثل غلته لم له استحقاقا ولو اخذ  
الكر من غلة مثله رد الفصل في العرما ولو ولدت المادور ولدا قبل لحوق الدين  
ثم لحقه دين لم يمتع الولد فيه وما ولد له بعد لحوق الدين فهو من ماله باع في  
الدين والارث بمنزلة الولد ولو دفع اليه المولى مالا لم يعمل به فحقه دينه  
في ذلك المال ولو اقر العبد حيا على عبد او حرا او مبرور خب على سكاك حارس  
او قاسد او شبهه فاقراره باطل لا يواخذ به حتى يعترف فان صدق المولى جاز  
ذلك عليه ولم يجز على العرما وان قامت بينه بانه يزوج باذن المولى فعليه  
المهر وخاص المراه في ذلك العرما ولو اقره ابقض جازته باصبع غصنا  
كان اقراره باطلا في قول ابي حنيفة وكه وقال ابو يوسف يجوز اقراره سواء  
عليه دين ام لا ويصير عوي الجارية مع العرما في دين العبد واذا اشترى  
المادور او باع بعين يسير فهو جاز وان كان عينا فاخصا فهو جاز ايضا  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز والاصل في المادور بمنزلة  
ويصح التأجيل من العبد المادور في دين وجب له ولو خط عنه شيئا من  
غير عيب لم يجز ولو وجب المادور ولا حرج على انسان دين وهما شريكان في  
العبد فلهما قال التأجيل باطل في قول ابي حنيفة وعندهما يجوز وتزويجات هذه  
المسايل مرفقة في الشركة ولو امر رجل عبد ماله وان اشترى له شيئا بالثمن  
فاشترى فهو جاز والعهد عليه استحقاقا ولو امر به بالسري بشي  
فاشترى كما امر كان للعبد دور الامر الا ان ياذن له المولى ولا دين عليه  
ولو وكل ببيع جارية لغيره فهو جاز والعهد عليه ولو وكل المادور في  
اشيا فابيع او شري فهو جاز كما في الجارية عوي العبد المادور  
ولو اعترف المولى بعبد المادور وعليه دين فهو جاز ويضمن المولى للعرما

لما قل من قيمته ودين الدين ولو قتل عبد او حرافة المولى وهو عالم به كان  
عليه قيمة العبد المقتول ودينه الحرا وان كان المولى لا يعلم بالجناية عزم قيمة  
عبده لا وليا الحرا ان يكون في قيمته عشرة آلاف فنقص عشرة دراهم ولو كان  
على العبد المادور دين محيط وحسب جانيات محيط بقيمته فاعترف المولى  
لا يعلم بالجناية عزم اصحاب الدين قيمته كاملة وعزم اصحاب الجناية  
الا ان يريد على عشرة آلاف فنقص عشرة دراهم ولو قتل احدي من قيمته  
واحدة ولو لم يلد المادور او لم يولد له فاعترف المولى فلا ضمان عليه في شيء ولو  
اعترف المولى بقتل من كسب عبد المادور وعليه دين محيط بقيمته وبما  
يريد به فعنه باطل في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جاز وعوي المولى  
القيمة ان كان مورا وان كان معسر استعفى المقتول فيه ويرجع على المولى  
وان لم يكن الدين محيطا وكان ابو حنيفة او لا يقول بان المولى لا يملك ولا  
يصح اعتاق شيئا من كسبه ثم يرجع عن ذلك وقال يملكه وينقد اعتاقه ولو  
الكلم كما قال ابو يوسف ومحمد فيما اذا كان الدين محيطا ولو وطى المولى جارية  
عبد المادور وعليه دين محيط فجات بولد فادعاه يثبت نسبه منه  
وعزم قيمة الجارية وصارت امر ولد له ولم يعزم من عقرها شيئا ولو اعترف  
بقيمه وعليه دين محيط ثم ان المولى قضى الدين او ابراء العرما نقدا عفا  
المولى وعلى هذا اذا اعترف الوارث عبد من التركة المستعققة بالدين  
فمضى الدين او ابراء العرما نقدا الاعتراف وقال الحسن بن زياد لا ينفك  
ولو ان المولى اعترف عبد مكاتبه ثم عجز المكاتب لا ينفك الاعتراف ولو ان  
المولى اعترف جارية عبد المادور وعليه دين محيط ثم وطى المولى فجات  
بولد فادعاه فدعوته جازة والولد حرا والمولى ضامن لقيمة الجارية  
للعرما والجارية حرة العين السابق وعلى المولى العقر المجازي  
باب ما يجوز للعبد المادور ان يفعله وليس للعبد  
المادور ان يكاتب الا ان يحيره المولى ولا دين عليه فيكون مكاتب على  
المولى فان لحق العبد دين بعد ذلك فليس للعرما فيما على المكاتب حق فان  
اوى المكاتب جميع المكاتبه قبل جارة المولى لم يعترف فان كان المولى  
اجاز الكاتب وعي العبد دين محيط لم يصح اجازته في قول ابي حنيفة  
وعندهما يصح وعي المكاتب وضمن المولى قيمته للعرما والمكاتبه التي قضى  
العبد للعرما وان لم يكن عليه دين محيط عتق المكاتب في قوله وضمت



المولى يمينه وليس للماذون ان يهب درهما ولا يتصدق ولا يكسوا ثوبا ولا يغما  
 يجوز هديته في الطعام ليسير الذي يفعله التجار اذا هبوا وطعم لست  
 ولا بأس للمرأة ان تصدق في منزل زوجها بالشيء اليسير نحو العنق وغيره ليس  
 للعبد الماذون ان يكفل بال ولا نفس ولا عرض ولا يعق على مال قات  
 انجاز المولى عنقه وما دين عليه خارج كذا في الكتاب ولو اعاد ربه او عبدا  
 فلا بأس به وليس له ان يتزوج وما تزوج عبده ولا أمته في قوله ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف يزوج الامه ويجوز ان يأخذ المال مضاربة وان يدفع مضاربه  
 وان يشاركه شركة العتاق وان ياذن لعبده في التجارة ويملك المفاوضة  
 ولو لم يترك عبدا ان يركب عتاق على ان يستر بالثمن والنسبة جاز ما استر  
 بالثمن وما استر بالثمنية فهو له خاصة **باب الغرور في العبد**  
 الماذون واذا جاز رجل بالعبد الى السوق فقال هذا عبيدي قد اذيت  
 له في التجارة فباعوه فباعه اهل السوق وكفى دينهم بين ان كان حرا  
 او مديرا او مكاتب او ام ولد او سخي ففعل هذا الذي امر بالمعروف والنهي  
 قيمة العبد ومن الدين والدين في ايجاب الضمان حاضرا في العبد الى نفسه  
 وامرهم بالمبايعه وان شا العر ما رجعوا بدينهم على هذا الذي ولي مبايعهم  
 ان كان حرا وان كان مستحقا او مكاتب او مديرا او ام ولد رجع عليهم  
 بعد العتق وسوا ذلك المولى اذنت له او لم يقبل او امر بتجارة خاصة او عامه  
 ولو كان هذا العبد ملكا للامر ودبره المولى بعد ذلك او اعتقه ثم بايعه  
 فليحتمل دين لم يضمن المولى شيئا وان كان القابل لهم عبدا مجورا فالضمان  
 عليه حتى يعتق ولو كان الماذون حرا والذي امرهم بمبايعته عبدا  
 ماذون او مكاتب او صبي ماذون فلا ضمان على امره في شئ وبواحدة  
 العبد والمكاتب بعد العتاق والصبي باي واحد **باب**  
 الشهادة على العبد والمولى غايب واذا اقام البينة على العبد الماذون  
 بدين التجارة وهو منكرا وعلى اقراره قضى عليك بذلك ولا ينتظر الى  
 حضور المولى ولو كان مجورا عليه وقامت البينة عليه بالعصب لم يقض  
 عليه حتى يحضر المولى ولو ادعى على العبد المجور ودعي منه ملكة لم يقض  
 بها للحال وينتظر القضاء الى ما بعد العتق في قوله ابي حنيفة وكذا  
 ابو يوسف يقضى للحال ولو شهد عليه باقراره بالعصب لم يقض عليه  
 كان المولى حاضرا ولو شهد واثباقراره عليه بعد اوقصاص لزمه العتق

والقذف ولم يلزمه ما سواهما وان كان المولى حاضرا ولو قامت البينة على المصبي  
 الماذون او المعتوم بالقبيل قبلت البينة وتجب الدية على العاقلة ولو شهدوا على  
 اقراره بالقبيل لم يقبل ولو شهدوا على العبد الماذون بسرقة عشرة دراهم وهو  
 مجرد فان كان مولا حاضرا قطع ولم يضمن السرقة وان كان المولى غائبا ضمن  
 السرقة ولم يقطع ولو شهدوا بسرقة ماذون للضمان او على اقراره بذلك قلت  
 البينة ولزمه الضمان سوا حضر المولى او غاب ولو كان العبد مجورا عليه لم  
 يسمع البينة على السرقة ولا على اقراره ولم يقض بقطع ولا ضمان على اذ كان  
 المولى غائبا واذا كان حاضرا اوجب الضمان اذا قامت البينة بالسرقة ولو  
 كان المشهود عليه صبي او معتوما سمعت البينة وضمنته القاضي **باب**  
 اختلاف العبد الماذون والمولى في مال يده اذا اختلفا في مال في يدي  
 العبد وعليه دين فالقول قول العبد ويقضي الدين منه ولو كان المالك في  
 يديهما فهو بينهما وان كان ثمة بالث فاما لبيهم اثلاثا وان لم يكن على دين  
 فاما لبي المولى والاجبي نصفين والعبد الماذون والحرسوا فيما يرجع  
 الى اليد اذا وقع السراح بينه وبين اجبي ولو اجر الحرا والماذون نفسه  
 من خطا يخطط معه او تاجر يعمل معه وفي يدي الاخر ثوب فقال المستاجر  
 هو لي وقال المجرم هو لي فان كان في حائز التاجر والخطا فهو للمستاجر  
 والخطا وان لم يكن في منزله او كان في السكة فهو للاجير ولو اجر المولى عبدا  
 للمجور من رجل ومعه ثوب فارعاه المولى والمستاجر فهو للمستاجر سوا كان  
 في منزله المستاجر او في غير منزله ولو كان في منزله المولى فهو للمولى ولو  
 كان عبدا ماذونا في التجارة وعليه دين وفي يده ثوب وهو في منزله  
 المولى فان كان الثوب من تجارة العبد فهو له وان لم يكن من تجارته فهو  
 للمولى ولو كان العبد راكبا على دابة او لا يسان ثوبا به اختلفا فهو للعبد  
 سوا كان من تجارة او لم يكن والله اعلم **كتاب الاقرار**  
 اذا اقر الحق بالمال العاقل بشئ يرجع لم يرجع رجوعه فيما هو من حقوق العباد  
 وما اوجب حقا لله تعالى مجردا عن حقوق العباد كالزنا والسرقة وشرب  
 الخمر يرجوعه قبل الاستيفاء واذا اقر من واحدة بتت الاقرار الا في  
 الزنا فان اعتبر اربع مرات وقد ذكر في الجامع الصغير اذا اقر بسرقة او شرب  
 خرا او زنا بعد حين اخذ بذلك الا شرب الخمر فانه لا يؤخذ في قوله ابي حنيفة  
 وابي يوسف الا اذا اقر به ورعا يؤخذ منه وقال محمد يؤخذ به ولو



جاء السكبان في حال سكر يقر على نفسه ان يوجتبا قنارم باب  
 يكون اقرارا اوليا يكون اذا قال فلان على الف درهم فهذا اقرار بالدين  
 وكذلك لو قال قبلي فان قال في ودعة فان وصل بالكلام صدق وان  
 فصل لم يصدق ولو قال له عندي الف او يعي او في منزلي او في بيتي او في  
 صدقي في في ودعة ولو قال له في مالي الف درهم فهذا اقرار له بدك وذكر  
 ابو بكر الرازي ان هذا اقرار بالشركة وقال بعض اصحابنا ان ما كان له  
 محصورا واقرار بالشركة وان لم يكن محصورا فهو اقرار بالوجوب في الدين ولو قال  
 له في مالي الف درهم فهذا حصة لا يجوز عليه الا ان يدفعها ولو قال له في مالي  
 الف درهم لا حولي فهذا اقرار ولو قال له في دراهمي هذه الف فهذا اقرار  
 بالشركة ولو قال له عندي الف درهم ودعة فرضا او مضاربة فرضا  
 او بضاعة فرضا او ذكر فيها مكان قوله فرضا فهو اقرار ولو قال له عندي  
 الف عارية فهو اقرار **فصل** واذا غضب من فلان شيئا ولم يبين ما هو  
 فالقول قوله في البيان ولا بد من ان يقر بشئ مما عده الناس ويقصد به  
 ولو بين ما لا يقصد به الناس ولا قيمة له قبل قوله غر ان غضب  
 صياحرا او جلد منه وهذا اختيار مسالخ العراف واختار اهل ما وراء النهر  
 ان لا بد ان يفسر شيئا له قيمة وكذلك اذا فسر بما لا يضمن نحو العفار والحمل ولو  
 ادعى المقر له اكثر مما اقر حلف على المقر ولو اقر انه اغضب عبدا او ثوبا  
 فالقول قوله في عينه ووصفه وان كان منه لكا فالقول في قدر القيمة  
 قوله ولو اقر انه غضب دارا وقال في بالمصرة فالقول قوله ولو قال في  
 هذه الدار التي في يدي زيد وزيد سكر فالقول قوله ولا ضمان عليه في قول  
 ابي حنيفة واين يوسف الاخير وعنه محمد يضمن ولو قال فلان على حق  
 او سبي فالقول قوله في البيان ولا بد من ان يبين ما له قيمة ولو قال فلان  
 على فقر حظه فهو فقر البلد وكذلك الاقرار والامتناع **فصل** ولو قال  
 فلان على الف درهم فهذا اعلى ما يتعارف اهل البلد من الوزن قال محمد  
 والدرهم في بلادنا وزن سبع لا يزيد ولا ينقص الا ان يذكر موصولا بكلام  
 نحو لن يقول ما في درهم متا قبل او قال ما في وزن خمسة فيكون على ما قال  
 ولو قال على درهم او دينير فعليه درهم تام ودار تام وعن ابي يوسف  
 اذا قال على شئ من درهم او شئ من درهم فعليه ثلثة دراهم ولو قال على  
 درهم كثير يلزم عشرة دراهم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد

يلزمه ما يادهم وقال ابو يوسف اذا قال له على مال كثير او عظيم فعليه  
 ما يادهم ولو قال اموال عظام فعليه مما به درهم ولو قال غضبه ابلأ  
 كثير فهذا على خمسة وعشرين ولو قال حطة كثيرة فهذا على خمسة اوساو وعند  
 ابي حنيفة يرجع الى ما ان المقر ولو قال على الف درهم طرية والمقاله من بغداد  
 فعليه الف وزن سبع من الطرية ولذلك لو قال مروزيه ولو قال على دينار  
 ساني او كوفي فعليه ان يعطيه دينار واحد فان اعطاه دينارين لم يجز  
 بخلاف الدرهم **فصل** قال ابو حنيفة اذا قال فلان على الف قرضا او  
 من من مبيع ثم قال في زئوف او بتهرجه او قال ذلك موصولا لم يصدق  
 وهو جاد على ما يتباع الناس ويتعارفون وروي في الغرض ان يقبل اذا  
 وصل وان فصل لم يصدق ولو قال غضبه الفا او له عندي الف ودع  
 ثم قال في زئوف او بتهرجه صدق وصل ام فصل ولو قال له على الف ولم  
 ينسب الى بيع او قرض ثم قال في زئوف صدق اذا وصل ولم يصدق اذا  
 قطع قال وهذا الفصل لا خلاف فيه ولو قال او دعني الف اتم قال في  
 رصاص او زئوف فان وصل صدق وان قطع لم يصدق ولو قال اسع  
 بالف ستوفه على لم يصدق في قول ابي حنيفة وهي جاد وقال ابو يوسف  
 يصدق والسبع فاسد وعن ابي يوسف اذا قال فلان على الف بيض زئوف  
 او سود زئوف او وصح زئوف فهو مصدق اذا وصل ولو قال على الف  
 جاد زئوف لم يصدق ولو قال له على عشرة دراهم الادرهما زئوف فانه  
 يلزمه عشرة جاد في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يدفع المقر عشرة  
 جادا ويأخذ درهما زئوف او قال له على عشرة دراهم الادرهما ستوف  
 فعليه عشرة دراهم القيمة دراهم ستوف وهذا قياس قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف **فصل** عن ابي يوسف فم قال اقرضني فلان درهما  
 ثم قال لم اقبض لزمه المالك ولم يصدق له حسانا وكذا روي عن محمد  
 اذا قال اعطيني الف او اقرضني او اودعني او اسلفني او اسلمت  
 الي ثم قال لم اقبض لم يصدق اذا فصل وان وصل صدق ولو قال  
 تعديني الف او لم اقبض او دفعت الي لم يصدق في قول ابي يوسف وان  
 وصل وقال محمد يصدق ولو قال بعني دارك او اجرتني ثم قال لم  
 اقبض صدق وصل ام فصل والله اعلم بالصواب **باب** الاقرار  
 بعد رجوعك اذا قال فلان على درهم مضاعف فعليه درهم ولو



قال دراهم اصعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر ولو قال دراهم اصعافا فاني  
تسعة ولو قال على عشرة دراهم واصعافا مضاعفة فاني ثمانون وعن محمد  
اذا قال لفلان على غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة  
الاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة  
وقال ابو حنيفة اذا قال على الف الاثنى او الاقليل او قال له على زيف الف  
او عظم الف او حل الف او قرب من الف فعليه خم مائة وثماني والقبول في  
الزيادة قوله ولو قال على مائتين مائة الى مائتين فعليه مائة وتسعة وتسعون  
في قوله ابو حنيفة وعندهما يلزمه مائتان ولو قال مائتين كرتعير الى كرتعير  
لزمه في قياس قوله ابو حنيفة كرتعير كرتعير كرتعير كرتعير كرتعير كرتعير  
فصل اذا قال له على الف ولم يبين قال لقوله قوله بقربها سا ولو قال على  
ما به وتوب قال قوله قوله في المائة وكذلك لو قال وتوبان ولو قال ثلثة  
انواب فالكل يتاب ولو قال مائة درهم او مائة وشاة او ذكرا يفسم بعض  
في بعض جعل الكل من ذلك النوع وعن ابي يوسف اذا قال على عشرة وعبد  
او وصيف فالبيان في العشرة اليه ولو قال على عشرة وبنف قال قوله في  
النصف ما قال في درهم او اقل او اكثر ولو قال على بنف وخمسون فالبنف  
ثلثة فضاء لا ينقص من ولو قال على عشرة ودانق او قاطا لدانق والقبول  
ولو قال على ما يتا متقال ذهب وقصة او كرتي حنطة وكرتي فعليه مائة  
منها النصف وكذلك لو تزوج على ذلك وكذا الوصي اجناسا ثلثة فعليه من  
كل واحد الثلث ولو قال لسوق عني ثلثة ابواب زطي ويهودي قال قوله  
قوله المقران تاجعل زطينين ويهوديا ولو قال لسوق عني ثلثة ابواب  
هرويه ومرويه كان من كل واحد النصف **باب الاقرار**  
**بالاقتضا** واذا اقرانه اقتضا منه الف كانت عليه وانكر المقر انه ان يكون  
عليه شيء فانه يجبر عليه اليه وكذلك لو اقرانه قبض منه الف كانت عليه  
ويعرف وقال ابو حنيفة لو قال اسكت فلانا بعتي هذا ثم اخبرني واعترفت  
دايتي ثم اخذت ما وانكر المقر له قال قوله المقر في قوله ابو حنيفة وعند  
القبول قوله المقر له وعلى هذا الخلاف اذا اقران فلانا خاطبته وقبض  
منه وادعى الحياط انه له ولو قال خاطبي هذا المقيص ولم يقل قبضته من  
لم يرد على الحياط في قوله جميعا ولو كان التوب او الدار معروفا بالمقر قال قوله  
قوله المقر في قوله ولو اقران فلانا ساكن في هذا البيت والبيت لي وادعى

في ذلك

ذلك الرجل البيت مهولة وعلى المقر البينة ولو اقران فلانا في هذه الارض اذني  
هذه الدار او غير من هذا الكر مرود في يد المقر وادعى المقر له قال قوله  
المقر ولو قال هذه الدار لفلان ارسله الى مع فلان فانه رد ما على الذي  
اقرانها ملكه وهذا قوله ابو حنيفة وادعى يوسف وذكر قوله ابو يوسف في الاصل  
في موضعين فقال في احد الموضعين لصمان عليه الثاني بحال وقال في  
موضع اخر ان لم يغير قصاص من الثاني وقال ابو حنيفة لا ينفك المقر الثاني  
وفرق بين الثاني والدين فان قال لفلان على مائة قبضت من فلان فادعا  
كل واحد منهما لزمه لكل واحد مائة ولو اقر هذا العبد الذي في يديه  
وربعة عنده لفلان ثم مات المقر لم يجعل ميراثا وتوقف حتى يبين المقر له  
ولو لم يستم صاحب الوديعة فهو ميراث **فصل** ولو قال لفلان على الف  
لا بل الفان لزمه الفان لمحسنات والقياس ان يلزمه ثلثة الاف ولو قال  
على الفان لا بل الف لزمه الفان وكذلك لو قال مثل هذا في الصنف نحو ان  
يقول الف بيض لا بل سود فان بدا بالبيضا او لا لم يصح رجوعه وان بدا  
بالسود كان استنرازا لا غلط في الوصف **فصل** ولو قال دفع الى فلان  
هذا الف وهي لفلان وادعى كل واحد منهما انها له غير المدافع ولو قال هي  
لفلان دفعها الي فلان فهي للمقر له الاول ولا يكون المدافع شي فان دفع الى  
الاول بقصا فلا ضمان عليه الثاني في قوله ابو يوسف فان كان غير قصا  
ضمن وقال محمد يضمن في الحال ولو قال هذه الف لفلان او ضمنية فلاز  
وادعى كل واحد منهما غير الثاني اقر له او لا والمقرض عليه الف ولو قال يبيع  
لفلان ارسلها الي مع فلان وقال الاول ليس لي وادعاهما الرسول في الرسول  
ولو كان المقر له غائبا فاراد الرسول ان ياحقه وادعى لنفسه لم ياحقه هذا  
روي عن ابي يوسف وقال هذه الف لفلان اخذت من فلان من المقر  
له ويضمن الذي اقرانه اخذ الفاضله وكذلك لو قال غصبت هذا العبد  
من فلان لا بل من فلان سلم الى الاول ومن الثاني سوا كان نقضا او غير  
قصا ولو قال الحياط هذا الثوب لفلان سلمه الي فلان فهذا نظير مسلة الوديعة  
في قوله ابو حنيفة وعندهما نظير الغصب ولو قال هذا الثوب اسلمه الي  
فلان ليقطع قميصا وهو لفلان فهو الذي سلمه اليه وليس للثاني شيء ولو قال  
كان لي على فلان الف فقضا فيه او دفعة الي لم يصدق **باب**  
اختلاف المولي والعبد فيما اخذ المولي او حبي عليه واذا اعتق



عنده ثم اقرانه اخذ منه هذا الشيء في حالة الرق وهو قائم بعينه وقال العبد  
 اخذني بعد العتق فالقول قول العبد في قولهم ولو قال التفت فلا وانت  
 عندي وقال العبد اتلفته وانا حر فالقول قول المولى في قولهم هكذا ذكر  
 المقدوري وهو خلاف رواية الاصل فانه ذكر في الأصل اذا اقرانه اخذ  
 ما لا يتم له ملكه ثم تنازع في ذلك فالقول قول العبد في قول ابي حنيفة وفي  
 يوسف وقال محمد القول قول المولى وعلى هذا الخلاف اذا قال قطعت  
 يدك قبل العتق وقال العبد لا تغلق ولو ادعى المولى الوطى قبل العتق واخذت  
 الامه بعده او ادعى المولى انه اخذ من العبد من يده كل شيء وهي ضربة مثله  
 وقال العبد كان بعد العتق فالقول قول المولى في قولهم وعلى هذا اذا ابلغ  
 المربي او لست امن او صار من فقال له رجل مسل قطعت يدك وانت حر في  
 او احدث الفاء واستهلكها وانت حر في دار الحرب وقال المقر له لا بل فعلت  
 وانا مسل او ذمي في دار الاسلام فان ابا حنيفة وابا يوسف قالوا القول  
 قول المقر له ويضمن له ما استهلك عليه وقال محمد ومن فريضة ثيابا وجمعوا  
 انه يرد عليه ما كان في يده قائما بآب **الافرار بالدين في**  
**الصحة والمرض الصحيح** اذا اقر بدين لافراس فرار متفرقا فهو جائز وارثا  
 كان المقر له او غير وارث ومن قصاه من دينه فهو جائز لا يشاركه فيه  
 الباقي الا ان تكون اقر لرجلين بدين واحد ويقدم الدين على الوصايا  
 والموارث ويتعلق حق الغرماء بدين الميت وارث الجانيات الواجبه له  
 بحماية خطا ام عده ولو كان القتل عده فيه القصاص فيمادى النفس فلا  
 حق للغرماء في ذلك ولا يصح عفوهم فان عفى بعض الورثة عن الدم محوله  
 بضرب الباقيين ما لا يتعلق به حق الغرماء وكذلك مهر المرأة بمنزلة تركها  
 يقسم بين الغرماء ولو اقر المريض الذي مات فيه لغير الوارث يدين جائز  
 ولو اقر بدين يدين فذلك جائز ويسوي فيه المتقدم والمتأخر ولو كان  
 على المريض دين في صحته فاق في مرضه قد غرما الصحة اولى بالقضا  
 من التركة فتبداهم فان فضل من التركة شيء صرف الى غرما المرض وقيل  
 السافعي يسويان ولو اقر المريض بعبد في يده انه لفلان وعليه دين الصحة  
 لم يحز ذلك الاقرار على غرما الصحة وكانوا احرى به من المقر له وكل دين واجب  
 على المريض بدلا عن مال ملكه واستهلكه وعلى وجوبه بغير اقراره فهو  
 بمنزلة دين الصحة ولا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون البعض

سواء كان ذلك في المرض او الصحة الا ان يكون مستغرقا في مرضه وقبضه  
 او اشترى شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قضى القرض ونقد من المستري فان ذلك  
 يجوز على الغرماء اذا اقر بعينه ولو تزوج امرأة في مرضه بالالف وذلك مهر مثلها  
 فهو جائز وتحاص المرأة غرما الصحة بمهرها وان نقدها المهر لم يسلم لها واذا  
 اقر في المرض بدين ثم اقر بدين بعد ما دنان ولا يقدم الوديع ولو اقر بالوديعة  
 او اتم بالدين فالافرار بالوديعة اولى وكذلك البصاعة والمضاربة حكم حكم  
 الوديعة سواء ولو اقر بوديعة الف ثم مات ولا يعرف بعينه فهو دين في تركته  
 كدين المرض والله اعلم بالصواب **باب اقرار المريض باستيفاء**  
**الدين** واذا اقر المريض باستيفاء الدين وقد وجب له في حال الصحة  
 او باستيفاء بدل الكتابة الواقعة في حال الصحة فهو مصدق وبراء  
 الغير والمكاتب سواء كان عليه دين الصحة ام لا ولو كان هذا الدين في  
 حالة الصحة من ارش حياية او صلح عن دمه فاق باستيفاء ذلك في  
 حالة المرض فهو مصدق وكل دين وجب بدلا عما هو مال في حال  
 المرض كتمن العبد وبدل الغرض الواجب في مرض الموت اذا اقر المدين  
 باستيفاءه لم يصح في حق غيره الصحة وجعل اقراره بالدين ولو اقر رجل  
 للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك  
 لو كان الجاني قبل العبد عداية مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال فاق  
 بقبض بدل الصلح جاز ولو اقرت المريضة انها لم توف من زوجها  
 المهر وهو هذا ثم طلقت قبل الدخول لم يبرأ من ذلك بين غرمائها  
 واشترى على الزوج من المهر ولا يضارب الغرماء بنصف المهر ولو كان  
 دخل بها فاقرت باستيفاء المهر ثم طلقت فانقضت عدتها قبل ان يموت  
 صح الاقرار سواء كان الزوج في حالة المرض او الصحة ولو لم ينقض عدتها  
 حتى ماتت وقد طلقت اطلاقا بائنا وقد اقرت باستيفاء المهر فاصح  
 دين الصحة اولى حتى يسوي فواحقهم ثم ينظر الى التباين فيجعل للزوج  
 الاقل مما اقرت له بالاستيفاء وما نصيبه من الميراث ولو باع المريض  
 عنده بمثل القيمة واقر باستيفاء الثمن لم يصدق في حق غيره الصحة  
 وروي عن ابي يوسف في رواية شاذة بانه يصح الاقرار بغير الغريم  
 وروي عن محمد في المرض اذا اقرانه باع عبده من فلان وقبض الثمن  
 وموالت وليس عليه دين الصحة وانكر فلان ذلك فله ان يقبض لانفا



لواقر الميراث بقبضه وباع في ذلك فان صدقه فالعبد عبده ولا شيء عليه  
من الثمن واذا اقر الميراث بقبضه فانه ماله ملك عليه في حالة المرض لم يصدق  
عليه الا اذا كان عليه دين الصحة ولو كان الاستهلاك في حالة الصحة صح  
الاقرار ولو اقر الميراث بقبضه كان اقرارا فلا مانع الدين الذي له عليه في صحة  
لم يجر والله اعلم **باب اقرار العبد المأذون في مرضه والعبد**  
**المأذون والحرسوا في احكام الاقرار في حالة الصحة والمرض ولو اقر**  
**بدين في الصحة ثم مرض فاقربدين ثم اشترى عبدا وقبضه فمات في يده**  
**ثم مات المأذون وزوجه الف قسم الف بين عزماء الصحة وبين البايع**  
**في المرض بالخصوص على ما مر في الحوكم وكذلك المأذون اذا حضر بعض العزماء**  
**بقضا الدين في حالة المرض لم يصح الا اذا كان ممن مبيع او بدل قرض**  
**ولو كان ذلك الذي نقد اجرة اجير مستأجر او مهر امرأة تزوجها لم يصح**  
**التخصيص ولو حضر العبد المأذون في مرضه وجا با فان مجاباته من**  
**جميع المالك ولو كان على العبد دين في يده وقابا لدين اخذ الغرماء منهم**  
**وجازت المجاباة فيما بقي من المال وان كان الدين محيطا بما في يده قبل**  
**المشترى او اجمع المجاباة والا فارد البيع الفقه واذا مرض العبد فادان**  
**رجلا الفاقا فربا استيفايها ثم اقر انسان لالف بعد ذلك ولا مال له**  
**فاقراره بالقبض جائز ولو كان الدين الذي حقه بعد الاقرار بالاستيفاء**  
**من ثري او بيع بمعاينة الشهود بطل الاقرار بالاستيفاء والله اعلم**  
**باب الاقرار بالوارث اكثر مسائل هذا الباب قد مر في كتاب**  
**الدعوى ولو اقر بولد فصدقه في حوته او بعد موته فهو جائز ولو اقر**  
**لامرأة بالزوجه ثم مات فصدقه المراه جاز تصدقها ولو اقر بالمرأة**  
**بنك فصدقها بعد موتها لم يصح في قول لي حنفية وقال ابو يوسف ويحمد**  
**البصديق جائز ولو كان للرجل مولي مولاة فاقربا باخ او ابن الابن ثم مات**  
**فالمالك للمولي ولا شيء للمرأة ولو اوصى بماله كله لرجل وافر باخ ثم مات**  
**فلموصاه بالمال الثلث وما بقي فلالاخ ولو كان مولي مولاة ايضا**  
**فلموصاه الثلث وما بقي للمولي ولا شيء للاخ وكذلك لو كان مكان مولي**  
**المولاة مولي غنا في ولو اقر في مرضه باخ فصدقه الميراث ثم انكر الميراث بعد**  
**ذلك وقال ليس بمي ويمنك قرابة ثم اوصى بماله كله لاسنان ثم مات**  
**ولا وراث له فالمالك كله للموصاه بجميع المالك ولا شيء للمرأة ولو لم يكن**

اوحي كان ماله لبيت المال وقد بطل الاقرار بالرجوع **باب الاقرار**  
**بوارث آخر واذا اقر الوارث بوارث آخر لم يصدق في اثبات نفسه ونشا**  
**بما في يده من الميراث وقال ابو حنيفة اذا اقر احد الاثنين باخ ثالث وكذبه**  
**اخر المعروف فيه اعطاه الميراث نصف ما في يده وقال ابن ابي ليلى يعطيه ثلث**  
**ما في يده ولو اقر باخ اخذت ثلث ما في يده ولو اقر بامرأة انها زوجه ابنته**  
**اخذت ثمن ما في يده ولو اقر بحد هي ام الميت اخذت سدس ما في يده وهذا**  
**اذا لم يكن معه لبن اخر فاذا اقر احد الابنين المعروفين بزوجه الميت اخذت**  
**سعي ما في يده وقال ابن ابي ليلى يدفع اليه ثمن ما في يده **باب الوارث****  
**يقرب وارث بعد وارث اذا مات وترك ابنا فاقرب الابن باخ له من ابيه**  
**وامه واعطاه نصف المالك بقضائه اقر باخ اخر وكذبه المقر به الاول كان**  
**للمقر به الاخر ربع المالك وبقي في يده الربع ولو كان دفع النصف الى الاول**  
**بغير قضا ودفع للثاني ثلث جميع المالك وبقي له السدس فان دفع الى الثاني**  
**ايضا بغير قضا ثم اقر باين ثالث وكذبه الثالث في الاولين فان الثالث**  
**ياخذ من الابن المعروف ربع جميع المالك ولو طلق مات وترك ابنا والى درهم**  
**فاذعي رجل على الميت الف او صدقه او نكل عن الميراث ودفع الى الغريم بغير قضا**  
**ثم ادعي رجل اخر على الميت الف او صدقه او نكل عن الميراث فانه يضمن نصف**  
**المالك للثاني ولو كان دفع الى الاول بقضائه اقر الثاني لم يضمن شيئا ولو**  
**مات وترك ابنا والى درهم فاقربا بن الميت ثم رجع وقال لست باخ لي**  
**وانما اخي هذا الرجل الاخر وصدقه الاخر بنك وكذبه في الاقرار الاول فان**  
**كان دفع الى الاول النصف بقضا فانه يستاركة فيما في يده فنقسمان نصفين**  
**وان كان دفع بغير قضا دفع جميع ما في يده وهو نصف المالك الى الاخر**  
**وكذلك لو لم يقر باين ولكن ادعي رجل على الميت الف درهم فصدقه الوارث**  
**ودفع اليه بقضا او بغير قضا ثم ادعي رجل اخر على الميت دين الف درهم وكان**  
**الوارث وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم الاول لم يلقف**  
**الي انكاره ويقسمان الف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الباقي بغيرهم ثا**  
**فان الغريم الثالث ياخذ نصف ما في يده وكذلك لو مات وترك الف**  
**في يدي رجل ففكك صاحب اليد الاخر مات ابي وهو ابوك وقال المقر له**  
**كان الميت ابي ولم يكن اباك فالمالك بينهما نصفان وكذلك لو قال صاحب**  
**اليدي انا اخ الميت ولت ابنته وقالت المرأة انا الله ولست باخ فالقول**

ركه



قوله المرفوع على هذا كل موضع ادعى صاحب اليد الاستحقاق لنفسه بسبب وادعى  
 بوارثه اخوانه المرفوعة فالقول قول المقر فاما اذا ادعى صاحب اليد الاستحقاق  
 بسبب الزوجية واقر بوارثه اخوانه المرفوعة الزوجية فلا شيء للمرفوع حتى يقيم  
 البينة ولو قال المرفوع انا وانت اخواه لانيه وامه ولي عليه الف درهم دين  
 وانكر المرفوع بالدين فاما المال بينهما نصفان ولو مات وترك ابنا والف  
 درهم فادعى رجل على مال الميت الف وصدق المورث ودفع اليه بغير قضا  
 ثم ادعى رجل اخا له اوصى بثلث ماله له او انه ابنه فصدفهما الابن المعروف  
 وكذا به فيما اقر فلا ضمان على الدافع ولو كان اقر لهما اول مرة ثم اقر للغريم  
 كان للغريم ان يضمنه مادفعه الى الاولين ولو ثبتت الوصية او الميراث بالبينة  
 فدفع اليهما بقضا او بغير قضا ثم اقر للغريم فلا ضمان عليه فيما دفع الى المورث  
 والموصى له والله اعلم بالصواب **كتاب السير للجهاد**  
 فرض من فرض الكفاية اذا قام بعض الناس بسقط عن الباقيين وان لم  
 يقربه احد فهو واجب على الجميع ولحقهم المأم بتركه والقتال مشروع في جميع  
 الاوقات وحرمة القتال في اشهر الحرام نسخت بقوله تعالى اقاتلوا المشركين  
 حيث وجدتموهم ولا ينجي ان يخفي لغزير الغور ممن يقاوم العدو في قتالهم  
 والاستظهار عليهم فان ضعف اهل لغزير الغور عن المقاومة مع الكفار  
 وخيف عليهم فعلى من وراهم من المسلمين ان ينصرفوا اليهم الا قرب فالاقرب وان  
 يمدوهم بالسلاح والرجال والكرارح وبحوز العبدان يخرج بغير اذن المولى اذا  
 وقع النفر عاها وكذا النساء يخرجون بغير اذن ازواجهن وكذلك الولد اذا  
 بغير اذن ابويه ولو كان فرض كفاية لم يجز ان يخرج الاباء منهما وقال اصحابنا  
 كل سفر لا يؤمن فيه الهلاك ويستند فيه للخطر لا يحل ان يخرج الاباء  
 والديه واما السفر الذي لا خطر فيه فيخرج بغير اذنهما اذا لم يصنعهما من  
 اصحابنا المتأخرين من جواب السفر في طلب العلم بغير اذنهما والله اعلم  
**باب كيفية القتال** واذا خرج الجيش والقوا العدو فلا  
 باس ان يغيروا عليهم ليلا ونهارا اذا بلغتهم الدعوة ولا يقتل صبي ولا امرأة  
 ولا شيخ كبير ولا من ولا اعشى فان فعلوا فقتلوا ساوا ولا شيء عليهم ولا باس  
 بتخريب حصونهم وهدمها على وجه المكن وان كان فيهم مسيل اسير او  
 وقال ابو حنيفة وابو يوسف في الكفار اذا تيسر سوا اطفال المسلمين فلا باس  
 بالري اليهم ويتعدون بذلك الكفار دون الاطفال وما اصابوا من ذلك

الاطفال فلا دية عليهم ولا كفارة وقال الشافعي تجب الدية والكفارة وادعى  
 ابو حنيفة انه كان مع المشركين امرأة تقابل ومجنون او شيخ كبير او صبي فلا باس  
 للمسلم ان يقتلوه ولو طعن المسلم برمح فلا باس ان يمشي الى من طعنه بالرمح حتى  
 يقتله ولو كان المسلم في سفينة فاحرقت السفينة فان غلب ظنهم انهم لو القوا  
 انفسهم في البحر تخلصوا بالسياسة يجب عليهم ان يطرحوا انفسهم واذا اسقى  
 الجاني فان اقاموا احرقوا واذا وقعوا انفسهم في الماء غرقوا فممن باخار في  
 قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد بن الحسن ان يلقوا انفسهم في الماء وذكر  
 في السير الكبير لا ينبغي للمسلم ان يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا شيخا قانيا ولا راهبا  
 في صومعة ولا سكا في حبال لا يخالط الناس ولا قوا ما في دير يرهبوا فطينوا  
 عليهم الباب ولا اعشى ولا مقعدا ولا يابس الساق ولا مقطوع اليد والرجل من  
 خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى وان قتل واحد من هؤلاء فلا شيء فيه وعليه  
 الاستغفار وتقتل الذي يجن ويفيق والاخرس والاصم واقطع يد اليسرى  
 واقطع احدى الرجلين وان لم يقاتل منهم احد ولا ينبغي للمسلم اذا كانت لهم  
 قوة على الاسر والحمل ان يدعوا النساء والصبيان ويخرجوهم الى دار الاسلام فاما  
 الشيخ الثاني الذي لا قتال عنده وليس بمن يبلغ ولا منفعة عنده فان ساءوا  
 اسروهم واخرجوه الى دار الاسلام وان ساءوا وتركوا ولا يترك المعتوم وكل من  
 يكون منه سئل كالا عبي والمعتوم يحل اليه دار الاسلام والراي الى المعاملة في القتل  
 والاسترقاق فان كان القتل انكي للعدو وانفع للمسلم قتلهم فان كان اسرقا فممن  
 انفع فغلب ذلك والشيخ اذا كان ذاريا ومشورة يكره ان يترك او يفادي  
 بالمال وان كان ملك العوم غلاما صغيرا او امرأة وفي قتله كسر شوكتهم  
 فلا باس بذلك واذا قاتلت المرأة مع المشركين فاخذت من المسلمين وهم  
 يتدرون على اخرجها فلا باس بقتلها وكذلك الشيخ الثاني ولا اعشى فاما  
 الصبي والمعتوم الذي لا يعقل فلا باس بقتلها مادام يقابلان ويخرجان  
 فاذا اسرا او قدام المسلمين على اخرجها وسيبها لم يجز قتلها فان قتلها جاز  
 من المسلمين **فصل** وقال ابو حنيفة فلا باس اذا خاف المسلمون ان يقتلهم  
 المشركون ان يتجاوزوا حتى يلحقوا بعض امصار المسلمين او بعض جيوشهم  
 وليس ذلك بغرار من الخوف والمعتبر في ذلك غالب الظن وينبغي ان يولي  
 على الجيش الرجل الضعيف يوجه الحرب المتأني في تدبيرها وان امرهم الامير بشئ  
 لا يدرون ان يتفعلوا به امرا لا ينبغي لهم ان يطيعوه فان امرهم بما هو معصية



لم يجز ابتاعه بأبـ الامان وبجوز الامان من المسلم الحرجي لان  
او امرأة وسوا من جماعة قليلة او كبيرة او اهل مصر او قرية فذلك جائز  
وبنفي الامان اذا جازوا بالامان ان يدعوهم الى الاسلام او الى اعطاء الجزية  
فاذا ابوا الامر من درهم الى مائتين ثم قاتلهم وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يخذلوا  
الا ان يقتل مع مولا فان كان مجدي لم يجز لانه وقتك ابو يوسف ومحمد  
امان جاز قابل ام لم يقتل وذكر في الاصل قوله محمد خاصة فاما المراهق  
الذي يعقل الاسلام والمختلط العقل فلا يجوز امانه في قول ابي حنيفة وقال محمد  
يجوز امانه ولا يجوز امان التاجر في دار الحرب والاسير في دار الاسلام هناك  
وبجوز امان المسلم الامير والزمين والمريض وقال محمد اذا ابوا الاسلام والجزية  
وابوا ان يلحقوا بمائتهم فان الامان بوجهي ما يري فان لم يجز بما في والآ  
صار ذكره ولا يترك بعد ذلك ان يرجع الى ما في فصل او اذا حاصر الامان  
مدينه فان ارادوا المسلمون ان ينزلوا هم على حكم الله قال محمد لا يجوز ولا يبيح  
يوسف ان يجوز والحكم الى الامان فان شاققتهم وسي ذراريم وان شاء  
جعلهم في يده وجز الخراج واما الاراضي فيضع عليهم الخراج فيها فان اسلموا  
قبل وطيف الخراج كانت ارض عشر وقال محمد يجعلهم ذمة ولا ينبغي ان يستسلم  
ولا يقتلهم ولو نزلوا على حكم رجل مسلم جاز ولو نزلوا على عبد او جني لم يجز ولو نزلوا  
على حكم فاسق او مجنون في القذف لم يجز في قول ابي يوسف وقال محمد يجوز  
واما الذي فان حكمه فيهم بالقتل او الجزية جاز وقال ابو يوسف اذا نزلوا  
على حكم رجل لم يسموه فذلك الى الامان بحكم بما هو افضل للمسلم ولو نزلوا على حكم  
رجل يختارونه فاخاروا رجلا ليس موضع الحكم لم يقتل منهم حتى يختاروا  
رجلا من موضع الحكم فان لم يختاروا ردهم الى ما منهم ولا يردوهم الى حضرا حضر  
من ذلك ولا الى احد يستغونه بابـ الا فقال قال والانتقال  
قتل الحواري فاذا احدثت القسمة وجعلت في يدي الغنائم فلا تفل وجوز  
التفيل في سائر الاموال من الذهب والفضة وغير ذلك فكذا يجوز في  
السلب نحو ان يقول الامان من قتل قتلا فله سلبه او من اصاب شيئا فهو  
له اولى الربع او النصف او ما اسبه ذلك ولا يحسن عليهم فيما سبوا لهم وما بقي  
فيما لم يسم لهم فقيه الحنـ وابربعة اقسامه لسائر اهل العسكر ويستترك فيه  
المسلمون ايضا ولا ينبغي الامان ان ينتقل جميع الماخوذ فان فعله مع السيرة  
جاز واذا لم ينقل الامان شيئا فقتل رجل قتلا لم يحض بسلبه وقال الشافعي

يختص به اذا قتله معسلا والسلب هو دابة المقتول وسرجا وما عله من الالة  
وشباب المقتول وسلاحه وما معه على الدابة من مال في حقيقته او على سبطه  
وما عدا ذلك فليس يسلب وما كان مع غلامه على دابة اخري فليس يسلب والمسير  
كان في القتل يشتركان في السلب فان بدا احدهما فضره ثم اجهد الاخر فان  
كانت الضرية الاولى صيرته بحيث لا يمكنه ان يقاتل ولا يعين على قتاله  
فالسلب للاولي وان لم يصير الى هذه الحالة فالسلب للمثاني ولو خرجت سرية  
بعين اذن الامان او خرجوا في طلب العلف ولم ينقلهم الامان شيئا فاما اصابوا  
في غنيمة ولا يختص هذه السرية بذلك ومن اعتق من السرية عبد اما جابه  
لم يعتق وكذلك لو كان رجم محرم من الذي جابه لم يعتق قبل الاحرار يدار  
الاسلام وكذلك لو وطئ منهم جارية وادعى ولدا لم يثبت النسب وكذلك  
لو لم ينقل الامان ووطئ واحد من اهل العسكر جارية لم يثبت الحد ولا يثبت  
النسب ولو اخذ المسلمون غنيمة ولم يحزنوها حتى غلبهم العدو ولا تخرج عسكر  
اخر فاخذوا من العدو وهي للاخرين حصة دون الاولين ولو كان هذا بعد  
الاحرار يدار الاسلام وجب الردة على الاولين وامر في النفل اذا اخذ من  
السرية في دار الحرب غلب المسلمون عليه فالواجب ردة الى السرية وهذا  
اذا وجد قبل القسمة فان كان بعد القسمة فقد ذكر في السيرة الكبرى ان  
الطايف الاولى اولى بيوم القيمة وقال في الزيادات اذا كان بعد القسمة  
فلاحق للاولين ولو نقل الامان وقتك من اصاب جارية فهي له فاصاب  
رجل من المسلمين جارية فاشتراها بحضه وهي في دار الحرب لم يجز ان يطاها  
في قول ابي حنيفة وقال محمد ان يطاها ويبيعه والله اعلم بابـ  
قسمة الغنائم واعلموا انما غنمتم من سبي فان لله خمسة اياه وكان  
رسوله الله صلى الله عليه وسلم ويؤخذ من الخمس وهذا ساقط بموته واملاهم  
ذوي القربى فعندنا الفقهاء يسمون بالفقر وكان ابو بكر الرازي  
يقول انهم لم يحتجوا في زمن النبي عليهم السلام بالنصرة وبعد بالفقر  
وقال الشافعي يستحق بالاسم ولا ينبغي ان يعشم الغنائم في دار الحرب  
وقال الشافعي يجوز وقال اذا قسمت في دار الحرب جازت فان لم يجد  
الامان حوله في دار الحرب واذا ظهر الامان على بلاد الشرك فهو بالخيار  
ان شاققت رجلا لهم وسي شاهر وذراريم وان شاققتهم وان  
شاققتهم احرار ذمة واما الاراضي المتاع فهو بالخيار ان شاققتهم



في ايديهم وجعلهم ذمة ووضع عليهم الحرية وعلى اراضيهم الخراج وقال الشافعي  
 يقسم الاراضي ولا يتركها في ايديهم بالخراج ولا يخرج في الجزية وكذا القرى اذا تركت  
 في يدي اهلها **فصل** ويقسم اربعة الاخماس على الجيش فيعطى للمقاتل سهمان  
 وللراجل سهم في قول ابى حنيفة وروى وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي  
 يعطى للفارس ثلثه اسهم والعويون من البرذون والخيول والفرس سوا ولا  
 يسهم الا كمن من فرس واحد في قول ابى حنيفة ومحمد وروى قال ابو يوسف لهم  
 الفرس سمين ومن اوجف على بلاد العدو وفرس قد دخل فارسا فهو فرسه  
 او مات حين دخل واخذ العدو فله سهم الفرسان وقال الشافعي اذا  
 مات فرسه قتل شهود الواقعة فهو راجل لا يستحق سهم الفرسان ومن دخل  
 راجلا ثم لشري فارسا او استعاره او وهب له فله سهم راجل ولو دخل فارسا  
 ثم باع فرسه او اجره او رهنه او عاره فقاتله وهو راجل فقد روي الحسن  
 عن ابى حنيفة انه يضرب لهم سهم الفارس وقال محمد في السير الكبير اذا باع فرسه  
 فله سهم راجل وقال الحسن اذا دخل وهو راجل ثم اشتري فارسا او وهب له  
 فرس قبل ان يغتم ثم قاتل معهم ضرب لهم سهم فارس وكذلك لو استأجر او اشترى  
 ولو غزا المسلمون في الشفق فاصابوا غنائم فممن وعزهم في البر سوا فمن كان له  
 فرس فله سهم فارس ولا يسهم لصبي ولا امرأة ولا عبد ومن قاتل منهم رجع  
 له من الغنيمة ولا يبلغ به سهماء وكذلك الذي اذا قاتل مع المسلمين ولا يسهم  
 للتجار ولا للاجرا فان قاتل التجار مع اهل العسكر لم يفتقوا كما يستحق اهل  
 العسكر واما الاجرا اذا قاتل فان ترك الخدمة صار كاهل العسكر وان لم يترك  
 فلا شيء له في الغنيمة ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل او لم يقاتل لمرض  
 او لغريم فله سهم الفرسان اذا كان فارسا وان كان راجلا فله سهم  
 الرجل **فصل** واذا غنم الجيش غنائم ولم يخرجوها الى دار الاسلام  
 حتى يلحقهم المدد فخرجوا معهم بالغنائم الى دار الاسلام فانهم يسترون في  
 الغنيمة وقال الشافعي اذا ادركهم بعد نقص القتال لم يستر كوههم وانما ينقطع  
 المشاركة باحدى معاني ثلث احدها ان يحجز الغنائم الغنيمة الى دار  
 الاسلام والثاني ان يقسم الامام الغنائم في دار الحرب والثالث ان يبيع  
 الامام الغنيمة في دار الحرب فلا يستر كهم المدد في الثمن ولو ان جيشا من اهل الحرب  
 دخلوا دار الاسلام فليقيم المسلمون وظهورا عليهم واخذوا ما كان معهم ثم لحقهم  
 قوم اخرون لم يستر كوا الاولين واذا دخلوا المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة

منها وقهر ذاهلها ثم لحقهم مدد لم يستر كوههم والله اعلم **باب** ما  
 يجوز الانتفاع به من الغنيمة ولا باس الغائبين ان ياكلوا ويشربوا  
 ان يعلفوا وابلهم قبل الاحرار بدار الاسلام عينا كان او فقا ولا ينبغي ان  
 يبيعوا شيئا من ذلك بذهب ولا فضة ولا عرض فان باعه ردة الثمن الى  
 الغنيمة ولو اخرجوا بشيء من ذلك الى دار الاسلام ردوا ما كان في ايديهم الى  
 الغنيمة ان كانت لم يقسم وان قسمت تصدقوا ان كانوا غنيا وان كانوا  
 محتاجين لينفقوا به ولو انتفع بعد الخروج الى دار الاسلام باكل او شرب او  
 بعد القسمة وهو غني تصدق بقيمتة وان كان فقرا لم يجز شي ولا باس بان  
 يتناول قبل الاخراج ما كان مأكلا مثل السمك والزيت ويدين به نفسه  
 ودابته ولا ياكل من الادمان كدهن البنفسج والحيثان فما ينبغي ان يفتع  
 به ولذلك لا ياكل ولا يشرب فل امر كروا اذا انقطع سيف فلا باس بان  
 ياخذ شيئا من الغنيمة فقاتل به واذا استعني رده وكذلك ان دعي الحاج  
 الى ركوب فرس ليتأهل عليه ولا ينبغي ان يستعمل شيئا من السلاح والدواب  
 لسعي به في دوابه وسلاحه ولو اخذ واحد من الجند شيئا من الشيء المباح  
 الذي له قيمة وليس في يد انسان منهم كالمعادن والكنوز والخشب والسمك  
 فذلك كله غنيمة وان لم يكن لذلك الشيء قيمة في دار الحرب ولا في دار الاسلام  
 فهي له ولو اخذ شيئا له قيمة في دار الحرب نحو الخشب فغله ابيه او غيره رده  
 في الغنيمة ان لم يكن الصنعة منقومة وما استهلكه في دار الحرب فذلك  
 حذر لا ضمان فيه ولا يجوز للتجار ان ياكلوا من الغنيمة الا بمن فاما العسكر  
 فلا باس ان يطعموا عبيدهم وشبابهم وصبياتهم واما الاجير للخدمة فلا ياكل  
 منه واذا دخل المرأة لداو ح المرحضي كان لها ان ياكل ويعلف دابته  
 وتطعم رقيقها واذا جحوا البقر والغنم فاكلوا اللحم مردوا الى الغنيمة  
 والله اعلم **باب** قتل الاسرى ويجوز قتل الاسير وقسمته  
 اذا لم يكن من مشركي العرب ولا شي في قتله فان قسمهم الا حمارا وباعهم  
 حرمت دماؤهم ووجب بقتلهم الدية والكفارة فان اسل الاسير قبل  
 ان يقسم حرم دمه وقسم بين الغائبين ولا يستحب ان يقتل اسير اسره  
 غيره فاذا غرم المسلمون قتل الاساري فلا ينبغي ان يعذبوا وهم بالعطش  
 والجوع قال محمد انما تقتل من الاساري من بلغ الحلم فان شك في بلوغه  
 لم يقتل ولا ينبغي للامام ان يبيع على اسير فتركه ولا يقتله ولا يقسمه



واما مشركوا العرب فلا يقتل منهم الا الاسلام او السيف ولا يجوز استرقاقهم  
وقال الشافعي يجوز ولو اسرا المسلمون اسارى فيني في حكم العبيد سواء كانوا في دار  
الاسلام او في دار الحرب فان قسمهم الامام منهم عبيد وان تركهم في ارضهم  
يؤدون الخراج منهم احوار ذمة فان شهدوا بشركه قبل ان يجعلهم الامام ذمة  
لم يجز شهادتهم ولو اعتق رجل من الجند اسيرا او كانت امة فاستولدها لم يحرم  
ذلك شيء لم تحسنا وبدر عنه الحد ويغرم العقر واذا قسم الامام بين الغزاه  
فاعتق رجل من اهل الغزاه عبدا وقع في سهمه نفقة عتقه والله اعلم واذا دخل  
المسلم العظيم دار الحرب واخذوا غنائم قسم قسمة الغنائم سواء كان الدخول  
باذن الامام او بغير اذنه فان دخل من لا سعة له باذن الامام فالرواية للمأثور  
انه يحبس ما اخذ وان دخل بغير اذن الامام لم يحبس وقال الشافعي يحبس واذا  
اجتمع فريقان احدهما بالاذن والاخر بغير اذن ولا منعة لهم فالحكم في كل  
فريق عند الاجتماع ما هو الحكم عند الانفراد واذا ظهرت المتع باجتماعهم  
فانه يحبس ويكون الثاني على سهام الغنيمة ولو كان الدين دخولا باذن الامام  
لهم منعة واصابوا غنائم ثم لحق لص او لصان لا منعة لهما بغير اذن الامام  
ثم لقوا قتالا واصابوا غنائم لم يشاركهم هذا اللص فيما اصابوا من قبل وشاركهم  
فيما اصابوا من بعد **باب ما يظهر عليه اهل الشرك من اموال**  
**المسلمين** واذا اسوي الكفار على اموالنا واخذوها ملكوها فان ظفرت المالك  
قبل القسمة اخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة اخذ بالقيمة وقال الشافعي  
لا يملكون ولو اشتري منهم مستري اخذ بالقيمة ان ساء ولو ان اهل الحرب  
وهو لم يسل اخذ المالك الاول بالقيمة ولو باق عبد او امه فالحق بيد دار  
الحرب لم يملكه اهل الحرب وياخذ ما لك مجانا قبل القسمة وبعد ما في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يملكون وياخذ المالك بعد القسمة بالقيمة  
واذا احوز اهل الحرب مديرا او ولدا او مكاتبهم يملكون ولو اشتري مسلم من اهل  
الحرب عبدا ما سورا الحز اخذ صاحبه بقيمة العبد ولو كان الماسور حرا فاشتراه  
مسلم فلا شيء له الا ان يكون الحرامه ولو كان الذي استوي عليه الكفار شيئا  
من ذوات الامثال فلصاحبه ان ياخذ قبل القسمة بغير شيء ولا ياخذ بعد  
القسمة الا ان يكون اشتراه منهم بخلاف جنسه او اشتراه مجلسه باقل منه  
فله ان ياخذ بمثل ما اشتراه به ولو باع هذا المستري من رجل اخر فان المالك  
القديم ياخذ من الثاني بالثمن الذي اشتراه وليس له ان ينقص هذا البيع

وهذا قولهم في الاصول وذكر في النوادر قول محمد ان له ان ينقص البيع الثاني  
وياخذ بالثمن الاول كما في الشفعة وعلى هذا الاصل اذا علم المالك القديم شيئا  
الماسورة لم يطل حقه وان تركه الطلب زمانا وعلى قول محمد بطل وكذا هذا  
الحق يورث قاله وقد روينا عن محمد انه لا يورث ولو اسر من هذا المشتري  
ثانيا فاشتراه رجل اخر فالمشتري الاول احق من المالك وليس للمالك ان ياخذ  
ولكن اذا اخذ المشتري الاول كان للمالك ان ياخذ باليمين او بيمين ولو لم  
اهل الحرب وفي ايديهم متاع للمسلمين احوزوه فهو لهم ولا حق للمالك القديم فيه ولو لم  
يجوز الكفار بدار الحرب حتى تسترد المسلمون منهم ردت على اربابها بغير شيء ولا  
يحكم بزوال ملكهم ولو اعتق الحر من العبد الماسور في دار الحرب او دبر او كاتب  
او كاتب امة فاستولدها ظهر للمسلمين عليها فهو حايرو عتقت هي واولادها  
وكذا المدبر والمكاتب ولو بلغ الحر من غير ظهور المسلمين عليها فان المالك ياخذ  
قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة **باب الموادعة**  
لا ينبغي للمسلم ان يوادعوا اهل الحرب اذا كان بالمسلم قوة فان احتاجوا الى ذلك  
فلا بأس به وان اخذوا على ذلك جلا فلا بأس به ويجوز الموادعة مع المرتدين  
اذا خيف عليهم وكذلك اهل البغي ولا يوادع منهم على ذلك مال وان اخذ  
لم يرد على المرتدين ويرد على اهل البغي اذا انقضى الحال وما اخذ من مواد  
اهل الحرب ووضع موضع الخراج فلا خسر فيه ولو حاصر المسلمون قلعة في دار  
الحرب فاقتدوا انفسهم بحال فهداه وفيه الخسر وما نعت برسالة الى اهل  
المسلمين فلا خسر فيه ولو نقص اهل الذمة العهد وقابلوا في دارهم وحرم حكمهم  
وحكمهم فيها كانوا بمنزلة اهل الحرب ولا بأس بان يطلب المسلمون الصلح فيعطوا  
على ذلك ما لا اذا اضطروا اليه واذا وقعت المواضعة فقد انقضت الموادعون  
على انفسهم واموالهم وذراتهم وكذلك لو وادعهم فريق من المسلمين بغير  
اذن الامام نفذ على الكل والامام ان يبيد اليهم ويبعث الي ملكهم ولا ينبغي  
للمسلم ان يغزو عليهم حتى يبلغ ملكهم ويجي من الوقت مقدار ما يبعث الملك  
الي رعاياه فان استيقن المسلمون ان القوم لم ياتهم جزوا لم يعلموا لم يجز ان  
يغزو عليهم ولو ارسل رسول يبيد ويذلنا فلا بأس للمسلم ان يغزو عليهم  
الا ان يستيقنوا ان اهل ناحية لم يعلموا بذلك ولو دخل هؤلاء الموادعون  
بلدة اخرى الاموادع معهم فعز المسلمون تلك البلدة فهو الامن فلو دخل  
دار الموادعين رجل من غير اذنه بامان ثم خرج الى دار الاسلام بغير امان



فهو آمن الا اذا عاد الى داره ثم دخل دار الاسلام ولو اسر واحد من المواد عين  
 اهل دار اخرى فاستولى عليه المسلمون كان فينا ولو خرج من دار المواد عدة  
 جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا بنقض العهد  
 وان خرج قتلهم منعه بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكته فالملك واهل مملكته  
 على مواد عثم وهو الدين وطعوا الطريق فلا بأس بقتلهم ولست قافهم وان  
 كانوا خرجوا باذن ملكهم فقد انتقض العهد في حق الكل ولو واج الامام على  
 جعل مدة ثم بدلهم فلا بأس ان ينقضه ويبعث اليهم من الجبل حصص ما بقي من  
 المدة واذا مضت المدة سطر العهد بغير ريد ومن كان منهم في دار الاسلام فهو امر  
 حتى يرجع الى ما منه وهذا كله اكله اذا وقع الصلح على ان يكونوا مسلمين على احكام  
 الكفر فان وقع الصلح على ان يجري عليهم احكام الاسلام فقد صاروا ذمة ولا  
 يسع للمسلم ان لا يقبلوا ذلك منهم **باب** المفاداة قال ابو حنيفة  
 لا يجوز مفاداة اسارى بالاساري ولا بغيرهم من المال وقال ابو يوسف  
 ويجوز المفاداة بالاساري ويجوز بالمال وقال ابو يوسف لا يجوز  
 المفاداة بالاساري بعد القسمة وقال محمد بن علي كل حال وقال محمد بن  
 بان يفلأى الشيخ الفاني الكبير بالمال اذا كان لا يرجي منه ولد ويجوز  
 مفاداة السنوات والصبيان والكراع والسلاح ولو طلبه المشركون ان  
 ياخذوا واحدا من اسرايهم ويوطؤوا بدله رجلا مشركا او رجلا من بنيهم  
**باب** اخذ الجزية يجوز اخذ الجزية من اهل الكتاب والمجوسي  
 ومشركي العجم اما مشركوا العرب هذه لانه لا يسلم منهم الا الاسلام او النسيب  
 واما الصابيون فهم بمنزلة عبدة الاوثان واما المرتد فلا يسلم منه الا  
 الاسلام وانما النساء فيجوز استرقاقهن ولا يجزى على الاسلام المرتدات  
 واذا حكم له بالاسلام يتبعه ابو به ببلغ كافرا فان مجبر على الاسلام ولا يقتل وكذا  
 لو اسلم في حال الصغر ثم ارتد وبلغ لم يقتل ويجزى على الاسلام ويوضع الجزية  
 على الرجل الصحيح المعتدل ويوضع على الصبيان والسنوات ولا يوضع على  
 الاعرج والرمي والشيخ الكبير في قول ابو حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف  
 انه يوضع عليهم واما اصحاب الصوامع فقد قال ابو حنيفة انه يوضع عليهم  
 اذا كانوا يقدرون على العمل والفقرا الذي ليس بمعتدل اخراج عليه قال محمد  
 واذا مرض الذي السنة كلها فلم يقدر ان يعمل وهو موسر لم يجز اخراجه  
 راسه وكذلك ان مرض نصف السنة او اكثرها واذا مضت على المذبح

السنة لم يوجد منه لما مضى وانما يوجد منه خراج راسه في سنة ما دار  
 فيها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يوجد بجميع ما مضى ما دام دميما  
 ولو اسلم الذي او مات سقط عنه ما مضى وقال الشافعي لا يسقط وروى  
 عن ابي يوسف بالخرجة حتى يدخل السنة ويمضي شهران ومضي ما عليه شهرين  
 فتخي ذلك ولا يوجد حتى يتم السنة **باب** الحكم في المرتدين وسحب  
 عرض الاسلام على المرتد وعن ابي يوسف انه اذا طلب الاموال اجل ثلثا وتوسية  
 ان ياتي بعلمة السوء دين ويبرأ من الدين الذي انتقل اليه فان **باب**  
 المرتد ثم رجع كان حكمه في الدفعة الثانية كالأولي وكذلك الثالثة والرابعة  
 وفي المرأة اذا مات بضربها وبجلى سبيلها وفصل بحسنة حتى يرى عليه خشنوع  
 التوبة والاخلاص واما المرتدة فلا يجب قتلها ولكن بحبس وتجبر على الاسلام  
 وقال الشافعي تقتل قال الحسن واحارها على الاسلام ان يحبس ثم يجزىها  
 في كل يوم عشرين من عليها الاسلام فان ابنت ضربها اسواط ثم يجلسها هكذا يفعل  
 ابدا وذكر محمد في المعتبر الكبير الحبس ولم يذكر الضرب وقال ابو حنيفة اذا  
 ارتدت الامة واحتاج المولي الى خدمتها دفعت اليه وامرها ان يجبرها على  
 الاسلام واذا حققت المرتدة بدار الحرب استرققت **فصل** قال ابو حنيفة ما  
 صنع المرتد في ماله من اتقى او تدبر او مبايعه او هبة فهو موقوف فان مات  
 او قتل ارث الحق بدار الحرب بطل جميع ما صنع وقال ابو يوسف يجوز جميع ما صنع  
 كما يجوز من المسلم وقال محمد يصح منه كما يصح من المريض واذا استولد المرتد  
 امته فادعوا ولدها بنت النسب وصارت امه وولد له فاما المرتدة فيجوز  
 نصرها في ماله **فصل** في ميراث المرتد اذا مات المرتد فاكسابه  
 الحاصلة في حاله الاسلام لو رثته المسلم وقال الشافعي هو في ود النسبة في  
 حالة الردة فعندهما هو بمنزلة كسب الاسلام وقال ابو حنيفة هو بمنزلة  
 كسب الحر في قول ابو حنيفة من كان وارثا حالة الردة وبقي على صفته في  
 استحقاق الميراث الى حين القتل ورث والا فلا حتى لو مات واحد بعد  
 الردة قبل موت المرتد لا يرث ولذلك المرأة اذا انقضت عدتها قبل موت  
 لم ترث وروى عنه رواية اخرى انه يعتبر كونه وارثا حالة الردة لا غير  
 فاذا كان وارثا استحق الميراث وان خرج من ان يكون وارثا واما ما يورث  
 المرتد فقد روى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان ديونه فيما اكتسب في حالة  
 الردة خاصة فان لم يرث كان الباقي فيما اكتسب في حالة الاسلام وروى

انه يوجد صر



الحسن عزاي حيفه ان ديونه في اكتاب اسلام فان لم يرف كان في اكتاب  
 ردة وقال زفر والحسن ما لحقه من الدين في حالة الاسلام فهو في اكتاب  
 الاسلام وديون الردة في كسب الردة واذا جنى المرتد جناية لم يعملها العاقلة  
 ولو قيل المرتد انسانا او اخذ ما لا او قد ف رجلا مسلما ثم لحق بدار الحرب  
 ثم عادنا اخذ جميع ما كان من حقوق العباد وما كان من حقوق الله تعالى نحو  
 حد الزنا والشرب والسرقة فذلك يسقط ولو فعل شيئا من ذلك بعد حقه بدار  
 الحرب ثم تاب لم يؤخذ من شيئا واذا لحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي به قال  
 ابو يوسف ينتقل امره الى من كان وارثا يوم يحكم الحاكم به وقال محمد ينتقل الى  
 كان وارثا يوم الحاق وفي هذا الاختلاف المرتدة اذ الحقت بدار الحرب واذا  
 حكم بالحاق المرتد حكم بعق مدبرته وامرات اولاده فاما مكاتبته فيؤدي  
 بدل الحرب الكا به الى الورثة ويكون ولاه للمرتد واذا عاد المرتد مسلما  
 بعد الحكم بالحاق فما وجد من ماله في يد وارثه بحاله فهو احق به وما زال  
 ملك الوارث عنه بالبيع والعق فلا رجوع فيه ومن اعق الحاكم من امرأت  
 الاولاد والمدبرين فلا سبيل عليهم وكذا المكاتب اذا ادي بدل الكا به  
 الى ورثته فعق لم يلحق الفسخ ولا سبيل عليه ولو عاد هذا المرتد قبل ان يقضى  
 القاضي بالحاقه عاد على حكم املاكه في المدبرين وامهات الاولاد وغير ذلك  
 ولو لحق المريد بشي من ماله معه ثم اسر فماله الذي معه في ولو عاد الى  
 دار الاسلام بعد الحاقه فاخذ طائفة من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر عليه  
 المسلمون فالورثة احق به قبل القسمة بخانا وبعد القسمة بالقيمة وان عاد  
 قبل الحكم بالحاق فعنه روايتان في رواية يكون فاقا لا حق فيه للورثة وفي  
 رواية لا يجوز له عوده بعد الحكم **فصل** اذا ارتد الروحاني والحاق بدار  
 الحرب مع اولاده صغار وولد وولد اولادهما ثم ظهر عليهم المسلمون فقد  
 مر الحكم في المريد والمرتدة فاما الاولاد الذي خرجوا بهم مع انفسهم فانهم  
 يخرجون على الاسلام بالحبس ولا يقتلون واما ولد الولد فلا يجزى الاسلام ولا  
 في الجامع الصغير بان المرتدة اذا وضعت حملها ثم علي ولدها فهو في وجب على  
 الاسلام واذا ارتد الزوجان فحملت المرأة من زوجها بعد الردة وولدت  
 وعما مرتد ان علي حاله فلهذا الولد بمنزلة ابويه لا يصلي عليه ان مات  
 ولا يرثهما ولو لحق الاب بولده هذا الولد فكل الولد وولد له اولاد وبلغوا ثم  
 سبوا فانه يخرج هو وولد على الاسلام ولا يقتلون ويسترون الاثبات والذكور

والصغار من ولده ولما الجار فلا يسترقون ولو ارتدت وهي حامل ولحقت  
 بدار الحرب ثم سببت كان ولدها فيا معها ولذا انقض المذمى العهد فهو غير  
 المرتد اذ الحق بدار الحرب الا في خصلة واحدة وهو ان الذي يسترون المرتد  
 لا يسترق **فصل** اسلام الصبي الذي يعقل يصح عند اصحابنا الثلاثة  
 وقال زفر والشافعي لا يصح واما ردته فانه يحكم راحتي انه لا يرت من المملوك  
 وان مات لم يصل عليه في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يحكم بركه  
 فان كان الصبي لا يعقل لا يحكم بركه وكذا المجنون واذا ارتد السكران الذي  
 العقل لم يبين منه امراته لم تحسنا وعزاي حنيفة في الصبي يكون ابواه  
 مسلمين فيكون كافرا ولم يسمع منه الاقرار باللسان بعد الاقرار ان هذا لا  
 يقتل ولكن يحبس في الاحكام في كسبه مثل اكتاب المرتدة ولو اعترف بالاسلام  
 بعد البلوغ قتل **فصل** ولو ارتد الزوجان معا فجات بولد كافر من سنة  
 اشهر ثم قتل الاب على ردة فهذا الصبي يرث مع ورثة المرتد وان صغته  
 لسنة اشهر فضاعدا لم يرثه ولو ارتد الزوجان معا فجات بولد كافر من سنة  
 المملوك وان جات اكثر من سنة اشهر ولو ثبات المملوك عن امراته الحامل فارتدت  
 ولحق بدار الحرب وولدت هناك فانه لا يبسي وهو مسلم باسلام امه  
 ويرث ولو سببت قبل ان يولد ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم وهو مملوك  
 اباه ولو تزوج المرتد مسلمة فولدت له غلاما فهو مسلم بغير اللام ويرث  
 اباه ولو كانت الام كافرة لم يحكم له بالاسلام وان ولد وعما مسلمان ثم ارتد  
 لم يحكم بركه ما دام في دار الاسلام **باب** السيرة في البغاة قال  
 ابو حنيفة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين فبينهم ان يلزم بغيره ولا يخرج في  
 الفتنة فان دعاه الامام وعنده غنا وقدرة لم يسعه التخلف وينبغي  
 للامام اذا بلغه ان الخوارج يتأهبون للقتال ان ياخذهم ويحبسهم حتى  
 يلقوا عن ذلك فان لم يعلم الامام حتى تعسكر واوتاهبوا للقتال بعث اليهم  
 من يدعوهم الى العدل فان ابوا قاتلهم وان قاتلهم قبل الدعا جاز ولو  
 قاتلهم وهزمهم والخوارج فيه يلحقون اليها فينبغي للامام الولد ان يقتل  
 مدبرهم ويحرق على حجرهم ويقتل اسيرهم وان ساء حبسه فان لم يكن فيه  
 لم يفعل شيئا من ذلك وما ظفر اهل العدل من كراي اهل البغي وسلاحهم  
 فلا بأس بان يستعينوا به على قتالهم ويجوز للامام ان ياخذ اسلحة اهل  
 الحرب اذا احتاج اليه وما اصاب الامام من الخوارج حبس عنهم فاذا زال



بغيرهم رد عليهم وما اصاب الخواص من اهل العدل من دماء وجرحة او مال  
استهلكه ذلك من ضوع وما فعلوه قبل التجبر والخروج بوجوه وذكرا  
ما فعلوه بعد تفرق جمعهم ولو استعان اهل البغي بغير من اهل الذمة منهم بتركة  
اهل البغي ولم يكن اعانتهم نقضا للعهد ولا يقتل من كان مع اهل البغي من النساء  
والصبيان والابواخ والعبيان ويصح امانهم كالحرية ولو اسر عبد من اهل البغي  
وهو يقاتل مع مولاه قتل وان كان يخدم المولى لم يقتل ولكن يحبس حتى يرد  
البغي ولو قاتل النساء اهل البغي قتلن وقال محمد بن الحنفية اذا كان في يد  
اهل البغي والتاجر من اهل البغي فقتلوا او قطع يده لم يقتض  
بعضهم من بعض **فصل** وقال ابو حنيفة اذا قضى قاضي الخراج في معسكرهم  
ثم اخضعوا الى قاضي اهل العدل لم يجز ذلك ولو ولي البغاه رجلا من العدل  
فقضى بشي ثم رفع الى قاضي اهل العدل انعده ولا ينبغي للقاضي ان يقضي  
بشدة الخواص ولو كتب قاضي اهل البغي الى قاضي اهل العدل بكتاب  
فان علم ان قضى بشدة اهل العدل انعده وان لم يعلم لم يجز كتابه **فصل**  
ويصح بقتل اهل العدل ما يصنع بالسفهاء والاعا اهل البغي فلا يصلي عليهم  
وبدقون ويكره ان يؤخذ برؤسهم ويبعث الى الافاق وان كان في ذلك وها  
لهم فلا بأس به **فصل** ولا يمكن التاجر ان يحمل الى دار الحرب ما يستعان  
به في الحرب كالسلاح والدواب وما سوي ذلك من الطعام والياب والابنوع  
عنه وتركه اولى ولا يدخل اليهم برفيق من اهل الذمة **فصل** والصبي على دين  
ابويه ولا عبرة للدار مع وجود الابوين ولو كان احدهما مسلما فالولد تبع  
للمسلم وان كان احدهما كاثبا والآخر مجوسيا فالولد تبع للكاثبي وان لم  
يكن معه احد ابويه فهو تبع للدار ولو سبي الصبي والصبيته فما دام في دار  
الحرب فهو على دين ابويه فان ادخل الى دار الاسلام فان كان معه ابواه او  
احدهما فهو على دينهما فان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان وان لم يكن  
معه واحد منهما حين ادخل دار الاسلام فهو مسلم تبع للدار ولو اسلم احد  
الابوين في دار الحرب فالصبي مسلم باسلامه وكذلك لو اسلم في دار الاسلام  
ثم سبي الصبي بعده ودخل دار الاسلام فهو مسلم **باب** الخنزير يدخل  
دار الاسلام بغير امان اذا دخل الحرة دار الاسلام بغير امان فاخذ  
واحد من المسلمين كان فيما جماعة المسلمين في قول ابو حنيفة وقال محمد كان فيما لم  
اخذه وذكر في السير قول ابو يوسف مع قول ابو حنيفة وذكر ابو الحسن قوله مع

قول محمد واختلف الرواية في وجوب الجزية فيه والصحيح عن ابو حنيفة انه لا تجز فيه  
والصحيح عن محمد انه يجب الجزية فيه فان اسلم قبل ان يؤخذ فهو في عند ابو حنيفة وقال  
محمد هو حرا سبيلا لا حد عليه ولو ادعى هذا الحرة انه دخل باحان لم يقبل قوله  
على قول ابو حنيفة وكذلك اذا قال الاخذ انا اميته وعند محمد يقبل قوله الاخذ  
ولو رجع هذا الحرة الى دار الحرب خرج من ان يكون فيا ولو دخل هذا الحرة الحرم  
قبل ان يؤخذ فهو في قول ابو حنيفة ودخوله الحرم لا يبطل ذلك عنده وعندهما  
ما هو فلا يتعرض له ولا يطعم ولا يسقى حتى يصطر الى الخروج وقال محمد فاما العام  
فلا يمنع منه ولو دخل قوم من اهل الحرب الحرم للقتال فانهم موا من المسلم فلا سبي  
على المسلم في قتلهم واسرهم وكذلك الواحد اذا دخل الحرم مكابرا مقاتلا وعن ابي يوسف  
اذا امنه رجل من المسلمين في الحرم او بعد ما خرج قبل ان يؤخذ فهو امان له ويرد  
الي امنه ولو اخذ في الحرم واخرج منه فقد اساء وان لم يخرج به فنبغي ان يخل  
سبيله في الحرم **فصل** ولو زنا المسلم في دار الحرب او سرق او قذف مسلما  
لم يوجد بشي وان دخل دار الاسلام واما القتل فانه يضمن في ماله خطا كان  
او عمدا ولا يجب القصاص وكذلك لو كان اميرا على سرية او اميرا جيش فزنا من  
منهم او سرق او قتل لم يباذله بشي وضمن الدية في باب القتل ولو غر الخليفة  
او امير الشام حده في ذلك وافترض منه في العمد وضمنه الخطا في ماله ولو شدد  
رجلا من العسكر ففعل دراعنه الحدود والقصاص ولو زنا المسلم في دار الحرب  
ثم هرب الى دار الاسلام لم يقر عليه الحد ولو فعل في دار الاسلام ثم هرب الى دار  
الحرب اقيم الحد عليه **فصل** ولا يترك المستامن من ان يقيم في دار الاسلام  
دايما ولكن الامام يتقدم اليه بالرجوع الى وطنه فيقول له ان امت سنة  
وضعت عليك الجزية فان اقام سنة من يوم يتقدم اليه اخذت منه الجزية  
ولم يتركه ان يرجع الى بلده واذا اشترى المستامن ارضا خراج وضع عليه  
الخراج وصار ذميا فان باعها قبل ان يجب الخراج لم يصرد ذميا ولو استاجر  
ارضا خراج فزرعها لم يكن ذميا الا اذا كان خراج مقاسمه فاذا اخرجت  
واخذ الامام منه صار ذميا ولو اشترى المستامن ارضا المقاسمة واجرها من رجل  
من المسلمين فاخذ الامام من ذلك لم يصير المستامن ذميا ولو اشترى ارضا خراج  
فزرعها فاصاب الزرع افه لم يجب خراج ولم يصرد ذميا ولو وجب على المستامن  
الخراج في اقل من سنة منذ يوم ملكها صار ذميا حين وجب الخراج ولو تزوج  
المستامن في دار الاسلام ذميا لم يصرد ذميا ولو تزوجت المستامنة مسلما



او ذميا صار في ذميه والله اعلم **باب الرجل يسلم في دار الحرب**  
 واذا اسلم رجل من اهل الحرب في دار الحرب فقتله مسلما عدا او خطا فليس عليه قود  
 ولا دية وجب الكفارة في الخطا وقال ابو يوسف يضمن الدية وقال الشافعي  
 يجب بقتله ما يجب بقتل المسلم في دار الاسلام ولو قتل المسلم التاجر مسلما تاجرا  
 في دار الحرب فعليه الدية والكفارة ولو قتل هذا التاجر مسلما فلا ضمان  
 عليه ويلزم الكفارة في الخطا في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد عليه الدية  
 وقال ابو حنيفة لو اسلم في دار الحرب ولم يعرف ان عليه صلوة ولا صياما استثنى ثم  
 خرج الى دار الاسلام فعلى فليس عليه قضا ما مضى وقال ابو يوسف لم تحسن  
 ان يجب عليه القضا وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة يقول لا عذر لاحد من الخلق  
 في جهله معرفة خالفه الواجب على جميع الخلق معرفة الرب وتوحيد فضله  
 واذا دخل الحرب في الدنيا وله في دار الحرب امرأة حامل واولاد صغار وكبار وديار  
 اودع بعض حرييا وبعض ذميا وبعض مسلما فاسلم في دار الاسلام ثم ظهر  
 المسلم على تلك الدار قال ابو حنيفة جميع ماله واولاده الصغار والكبار وامرأة  
 وما في بطنها كله في ولو كان اسلم في دار الحرب ثم يخرج الى دار الاسلام فاولاده  
 الصغار احرار مسلمون اسبيل عليهم واما اولاده الكبار وروجه وما في بطنها  
 في واما امواله فما كان في يد مسلما او ذمي فهو له وما سوي ذلك فهو في فان  
 اسلم هناك ولم يخرج الى دار الاسلام فظهر على الدار فما كان في يده من مال  
 او في يد مسلما او ذمي فهو له ومن قال من عبده فهو في واما عقاره فهو في في قول  
 ابو حنيفة وعند محمد العقار بمنزلة الاسواق التي في يده فصل ولو اعتق الحرب  
 عبده الحرب في دار الحرب لم ينفذ اعاقه في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو  
 يوسف ينفذ ومن اصحابنا من قال لا خلاف في العتق انه ينفذ وله ما  
 الخلاف في الولا فنفذ له حنيفة لا يثبت الولا منه وقال ابو يوسف ولو دخل  
 الحرب دارا ومعه مديرا ومكاتب كاتبة في دار الحرب جاز بيعه ولو كان معه  
 امر ولد لم يجز بيعها ولو اشترى الحرب في قرية ودخل البنا بامان عتق عليه ولو  
 رجع هذا الداخل الى دار الحرب وخطف ام ولده ومديرا برة في دار الاسلام  
 حكم بعتهم اذ امانت وقتل على كفره او اسر واما مكاتبه فهو مكاتب على حاله  
 وبذل الكتابة عليه لو رتبته اذ امانت وكذلك الرقيق والوديع والديون  
 التي له على الناس وما كان عليه فهو بحالته ولو اسر وقتل فظهر على الدار عتق  
 مكاتبه ومديره وامر ولده وبطل ديونه ويسقط الديون التي عليه واما

ودايعه فهو في جماعة المسلمين وروي عن ابي يوسف انه يكون فناء المستودع فصل  
 ولو اشترى الحرب المستودع عبدا مسلما قد دخل به دار الحرب عتق في قول ابو حنيفة  
 وفي قول ابو يوسف ومحمد لا يعتق وعلى هذا الاختلاف اذا كان العبد ذميا ولو  
 اسلم العبد الحرب في دار الحرب فهو عبد على حاله في قولهم ولو باع الحرب من مسلم  
 او حرب عتق في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق ولو خرج العبد  
 مراغما لمولاه عتق لا تفاوق ولو خرج غير مراغم فهو عبد لمولاه ببيعة الاما فرق  
 عنه للموت ولو ان حربيا اسلم في دار الحرب وله رقيق فخرج الى دار الاسلام  
 مسلما ثم بيعه بعد ذلك عبده مسلما او كافرا فهو عبد لمولاه **باب من**  
 اسلم على شيء في يده عن ابي حنيفة في قول من اهل المدينة اسلموا على مياههم  
 وبلادهم فذلك لهم وليس لهم ان يمنعوا الكلا والرعي وليس لهم ان يمنعوا الموت  
 من الماوان لم يعمل انهم اسلموا او يبيعوا ايديهم فمن ايتنا فيه بنا او حفرة بيرا  
 فهو له ولو ان اهل قرية لهم مروج برعون فيها ويحطبون وقد عرف انها لهم  
 فهي لهم على حالها لمولاهم وليس لهم ان يمنعوا الكلا ولا الما ولا اصحاب الما ان يبيعوا  
 ان يبيعوا تلك المروج ويسبقوا من تلك المياه وليس لاحد ان يسوق تلك  
 المياه الى مزرعة او حوت الا برضا اهله ولو كان الما في بيرا او نهر او عين فمنع  
 اربابها الشفعة جاز للممنوع ان يقاتلهم بالسلاح ولو كان الما لمولكا نحو لم يكون  
 في انا فهو بمنزلة الطعام اذا كان فيه فضل جاز له ان يغصب ويتعلب وياخذ من  
 مقدار الفضل قدر ما يدفع به الموت عن نفسه بشرط الضمان ولا ياخذ ما يتفرق  
 به وقال ابن سماعه ان ذلك احب اليها من الميتة وما بقي من حصاد الزرع فلما لك  
 ان يمنع من غيره وله ان يبيعه وليس له ان يهدى في مروج هو ملك لغيرة ثم  
 ولا يتخذ منه نهر او بيرا ولا صاحبه ان يهدى ذلك فيه فان احدث ما لك  
 لم يكن لاحد ان يزرع فيها ولا يخليه ولو كان مريضا على جاده فصاحبه وغيره  
 مشركون في كراهه وما به ولا يثبت الاجام المروج ليس لاحد ان يحطب مزاحمة  
 رجل الا باذنه وان فعل ضمن واما صيد السمك والطير من الاجام فهو من اصطا  
 ولو خطر السمك في حظيرة فان كان يوجد بغير صيد فقد ملكه بالخطير  
 وان كان لا يمكن ان يوجد البصيد لم يملك صاحب الخطيرة ولو لم يبق اذني  
 بقرة في احمه غير فليس له ذلك وهو ضامن لما رعى وافسد قال وليس  
 الغصب كالكل الا ان يري انه يجوز دفع الغصب معاملة ولا يجوز دفع الكلام معاملة  
 ولو ان اهل قرية لهم جبال واودية ينسب الى قريتهم فليس لهم ان يمنعوا



الكلا فاما الخطيب في المروج فان كانت المروج ملكا لم يجر فليس احد ان يحطب الا  
 ياذنه وان كانت في يد غيره ملك فلا بأس بان يحطب **باب ما يكون**  
 الكافر به مسلما اذا قاله الكفار على ضربين منهم من يجد الباري سبحانه  
 وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يقر به ويشرك غيره كالنصيرية فاذا قالوا لا اله الا الله  
 الا انه كان ذلك اسلا ما وكن ذلك اذا قالوا لشهد لن محمد عبده ورسوله ومنهم  
 من يقر بالحق جيد ويحذر الرأى فاذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلما واذا قال  
 محمد رسول الله كان مسلما ولما الكافي اذا شهد برسالة محمد لم يكن مسلما حتى  
 يبرأ من الدين الذي كان عليه وكذلك لو قاله انا مسلم او مومن وذكر محمد في  
 السير الكبير اذا حمل على مشرك ليقتله فقال لا اله الا الله وهو ممن يقول ذلك  
 فهذا مسلم ينبغي ان يكف عنه وكذلك لو شهد برسالة محمد وقاله انا على دين  
 الاسلام او على الخيفية ولو رجع عن ذلك قتل ولو قال هذا قتل ان يقهره  
 المسلم فهو حرام سبيل عليه وان قال بعد ما قهره فهو مسلم ولو قال لو ان قوما  
 من اليهود اقرؤا بكلمة الحق جيد لم يكف عنهم ولو شهدوا برسالة الرسول  
 كف عنهم وحكم باسلامهم وكذا اذا اعترفوا انهم على دينه او قاله انا مسلم فذلك  
 اسلام من وكان ابو حنيفة يقول لا يكون هذا اسلا ما حتى يقر بما جابه من  
 عند الله وبرأ من اليهودية والنصرانية وان قال اليهودي او النصراني  
 انهدان لا اله الا الله وابترأ من النصرانية فليس هذا بمسلم وان قال مع ذلك  
 وادخل في دين الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم كان مسلما ولو قال انا مسلم  
 او مومن لم يكن مسلما وروي الحسن عن ابي حنيفة في اليهودي والنصراني اذا  
 قال اسما او قد سلمت سبيل اي شئ اردت بذلك فان قال اردت ترك  
 دين المضاري واليهود والدخول في دين الاسلام كان مسلما فان رجع بعد  
 ذلك كان مرتدا وان قال اردت بقولي اسلمت الى علي الحق ولم ارد به رجوعا  
 عن ديني لم يكن مسلما ولو لم يسأل حتى صلى مع المسلمين في مساجدهم او اقرأه  
 فغل ذلك في جماعة او اذن في جماعة كان مسلما ولو صلى الكافي والمشرك  
 في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم باسلامه وقال الشافعي لم يكون مسلما  
 ولو صلى وحده او قرأ القرآن او بلغه لم يكن مسلما وعن محمد اذا صلى وحده  
 واستقبل قبلتنا كان مسلما واما الحج فقد قيل اذا راوه تهيأ للاحرام ولبي  
 وشهد المناسك مع المسلمين كان مسلما وان لم يمسك المناسك او شهد  
 المناسك ولم يلب لم يكن مسلما ولو شهد اليهود انهم راوه يصلي سنة ولم يقولوا

في جماعة وهو يقول صليت صلو في لم يحكم باسلامه ولو شهد شاهد فقال رايتني يصلي  
 في المسجد الاعظم في جماعة وشهد اخر فقال رايتني يصلي في مسجد كذا لم يقبل  
 ويجوز على الاسلام **فصل** ولا بد لاهل الذمة ان يتميزوا بعلامات يعرف  
 بها وقال ابو حنيفة لا يترك اهل الذمة يتشبهون بالمسلمين في لباسهم وركبهم  
 ويوجدان يجعل في وسطه كسنا مثل الخيط الغليظ بعقدته على وسط  
 ويلبسوا قلانس مصرية ويتركوا البسروج على قريش السرج مثل الرمان  
 ولا يلبسوا طبا لسته مثل طبا لسة المسلمين ولا اريدة مثل اريدة يثهم وهذا  
 على ما يتعارفه اهل كل بلدة وناحية ويجب ان يتميز نسأوهم من نسأ المسلمين  
 حال المشي في الطريق وكذا يجب التمييز في الكمامات فتحالف ازارهم ازار  
 المسلمين ويجب ان يكون على دورهم علامات يتميز بها مردور المسلمين ويترك  
 ان يسكنوا في امصار المسلمين يدعون في اسواقهم ويسرون والله تعا  
 اعلم بالصواب **باب ما يكون لاهل الحرب من احوال**  
 الكنايس والبيع اذا طلب قوم من اهل الحرب من ان يصيروا ذمة يودرو  
 الخراج والجزية ويجري عليهم احكام الاسلام فهذا جائز يجب اجابتهم  
 الى ذلك ولا ينبغي للمسلم ان ينزلوا عليهم في منازلهم ولا يأخذوا شيئا من  
 دورهم وارضيتهم الا بملك من قبلهم ولو اتخذ المسلمون في بعض تلك  
 الاراضي وهو سوات لا يملكها احد فلا بأس به ولا يتعرض لكتايبهم  
 وبيعهم ولا يهدم سوات من ذلك فان ارادوا ان يحدوا شيئا من ذلك  
 بعد ما صارت مصر من امصار المسلمين لم يمكن من ذلك ولا يمكن  
 ان يظهر وبيع الجور والخنازير في ذلك المصر ولا يدخلوا شيئا من ذلك  
 في المصر وكذلك لو حضر عبد لهم لم يمكنهم باخراج صليهم ولو فعلوا ذلك  
 في كاتيبهم لم يتعرض من لهم وكذلك لو ضربوا الناقوس في خوف كاتيبهم  
 القديمة لم يتعرض من لهم وان ضربوا خارجا لم يمكنهم من ذلك وكل قرية  
 او موضع ليس من امصار المسلمين وان كان فيها عدد كثير من اهل الاسلام  
 لم يمنعوا من احوال البيع والكنايس وبيع الجور والخنازير مظاهر وانما  
 يكون هذا في امصار المسلمين التي يجب فيها الحج ويقام فيها الحج ودوا  
 انهدمت كنيسة من كاتيبهم في مصر فلم يأن يبنوا كما كان وليس  
 لهم ان يحولوا هذا من موضع اخر ولو ظهر الامار على قوم من اهل الحرب  
 فزاي ان يحلهم ذمة ويضع عليهم جزية وعلى ارضيتهم الخراج جاز ولا



يمنعون من بناء الكنيسة وبيع الخمر فان مصر الامام مصر المملوك بمصر  
عمر رضى الله عنه الكوفة والبصرة فاستري قوم من اهل الذمة دورا وازادوا  
ان يتخذوا فيها كنائس لم يمكنوا ولذلك لو تخلى رجل في صومعة منع عن ذلك  
وكل مصر من امصار المشرق ظهر عليهم الامام عنوه وصالحهم على ان يحلم  
ذمة وفيها كنائس قد بعتهم من الصلوة فيها وامروا ان يحلوا مساكن  
ولا ينبغي ان يهدمها وكذلك كل قرية جعلها الامام مصر او لوطيها الامام  
هذا المصير وتركوا الحج واقامة الحدود وكان لاهل الذمة ان يجد ثوبا  
شاوا وقال محمد بن يحيى ان يترك في ارض العرب كنيسة ولا بيع ولا بيع في  
الخمر مصر كان او قرية او في ما من مياها العرب وبيع المشرق كوزان يتخذوا  
ارض العرب مسكنا ووطنا وكل قرية من قري اهل الذمة او مصر او مدينة  
اظهروا فيها القسوة مثل الزنا واثان الفواحش التي يجرمونها في دينهم  
فانهم يمنعون من ذلك وكذلك المزامير والطبور والغناء ومن كسر شيئا  
من ذلك لم يضمن وعزايه يوسف ان البيع والكنائس التي يكون في الامصار  
بخراسان او بالشام قال ما احاط علي اية محدث هدمته وما لم اعلم تركته  
حتى يقوم بينه انه محدث وامنعهم من ادخال الخمر ولا امنعهم من ادخال  
الخنازير ولا يمنعون في الرسايق والسواد من بيع الخمر وحداث الكنائس  
ويمنعون من المزامير والعيدان واللعب بالكام ونظيرها في السواد والله اعلم  
**كتاب الشرب** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الناس شركا  
في التلث الماء والكلا والنار والمراد به المال الذي في الانهار والابار فاذا  
جعل في وعاصره واحد به وجاز بيعه والمصرف فيه واما الكلا فهو الخيش  
الذي بنت من غير ان يبنيه احد وان قطعه واحوزه فقد ملكه واما  
النار فمغني ابيات الشريعة الانسحاق بضوؤها والاصطلابها وليس لمن  
اضطر منها ان يمنع غيره من الاقتباس فاما الخمر الذي فيه اللهب فهو  
ملك لصاحبه لا يجوز لاحد اخذه الا باذنه قال محمد والسففة عندنا الشر  
لبي ادم والبهايم دون باقي الازرع والاشجار ولصاحب النهران يمنع  
من السقي ولا يمنع من السففة وما لم يكن في ملك احد مثل الفرات ودجلة  
فلكل واحد ان يتفيع به بالسقي والسففة وغيرها وكذلك من اجارضا  
مئة باذن الامام فله ان يشق اليها نهرا من هذه الانهار العظام ليس  
لل امام ولا غيره منعه اذا كان لا يضر بالنهر فان اضر بالنهر فكل واحد

المبشر منعه ولو اطلق صاحب النهر الخاص السقي منه فلا بأس به وان  
باعه شرب يوما او اكثر فلا حرج فيه ولو اشترى بالارض مع الشرب او لم يشر  
فهو جاز ولو اشترى ارضا لم يكن له الشرب والمسيل الا ان يسمي او يشترى  
جميع حقوقها ورافقها او بكل قليل وكثير وممنها واما في الآخرة فيدخل  
الشرب والمسيل بدون الشرط لمحسنانا ولو اختلف اصحاب النهر في الشرب  
ولا ندرى كيف كان فهو بينهم على قدر اراضيهم وان كان الاعلى منهم لا يشرب  
حتى يسكن النهر عن الاسفل لم يكن له ذلك الا ان تراضوا به ولو ارادوا  
منهم ان يكرى منه نهر لم يكن له ذلك الا برضا اصحابه ولو اراد ان ينصب  
عليه حائطا كان لا يضر بالنهر ولا بالما فيكون موضعها في ارض صاحبها  
فهو جاز وهذا اذا كان لا يحتاج الى الضرر في المسناة وكذلك اذا اراد  
ان ينصب دالية او سانية وذلك لا يضر بالنهر والشرب وكان ذلك  
بناء في ملكه فهو جاز ولو ارادوا ان يكرى النهر فان ابا حنيفة قال عليهم  
ان يكرى من اعلاه فاذا جاوزوا ارض رجل دفع عنه وكان الكري على من  
بقي وقال ابو يوسف ومحمد الكري عليهم جميعا من اوله الى اخره يخص  
الشرب والامراض وليس على اهل السفق من الكري شيء فاما الفرات وما  
استبه ذلك فغنى السلطان كرى هذا النهر اذا احتاج الى ذلك وعليه  
ان يصلح مسنانه ان خاف من غرق قاييق من بيت المال ولو لم تاجر نهرا  
ليصيد فيه سمكا لم يجز وكذلك الاجرة ولذلك لو لم تاجر حوضا او نهرا  
يسقي نهرا ولو كان النهر لرجل ملاصق لارض رجل فاحلف رب الارض  
والنهر في مسنانه قال هي لرب الارض لغرس فيها وليس له ان يهدمها  
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هي لصاحب النهر وهي حريم له  
لغرس فيها ويلقى فيها طيبته ويجوز فيها ولو قال الرجل لسقي يوما  
من نهرك على ان اسقيك يوما من نهركنذا لم يجز وكذا الوقت على ان  
ارزع ارضك او على ان تسكن بيتي نهرا وكذلك لو جعله مقابلا لثوب  
او عبد لم يجز وعلى الذي اخذ الثوب والعبد ان يردهما وليس عليه لما  
انتفع من الشرب عوضا فيل ابو يوسف عن نهرو وهو نه عظيم واخذ  
رجل ارضا كانت مواتا وكري لها نهرا فوق مرو من موضع ليس بملك احد  
وساق اليها الماء من ذلك النهر فقال ان كان على اهل مرو يدخل ضرر  
بين مائهم فليس له ذلك وان كان لا يضرهم فله ذلك وليس لهم ان يمنعو



وسئل اذا كان لرجل منهم كوى مغزوفه هل له ان يزبد فيها فقال ان زاد في ملكه  
وذلك لا يضربا بهل النهر فله ذلك ولو كان من خاص لقوم ياخذ من هذا النهر  
فان اراد واحد منهم ان يزبد كوة لم يكن له ذلك وان كان لا يضربا بهل النهر  
وليس لواحد منهم ان يتخذ عليه رجما يسيل فيه ما النهر ثم يعيده اليه  
وليس له ان يتخذ على هذا النهر جسر او قنطرة الا برضاهم لو كان من ربي  
رجلين له خمس كوى من هذا النهر الا عظم واحد هما ارض في اعلى النهر والاخر  
ارض في اسفله فاراد صاحب الاعلى ان يشد شيئا من الكوى لما يدخل من  
الضربة في ارضه لم يكن له ذلك وان اراد ابيزب ياخذ في حصته ما بدا  
له لم يكن له ذلك الا برضا الشريك فان تراصيا على ذلك زمانا ثم بدا صاحب  
الاسفل ان ينقض فله ذلك ولو كان نهر بين رجلين فاضاف رجل اجنبي  
اليهما فكيف فكري بهما منه الى ارضه برضا منهما فصلى زمان ثم بدا لاهدهما ان  
ينقض فله ذلك وكذلك لو هما كان لورتهما ان ينقضوا ولو كان نهر واحد  
ياخذ من هذا النهر الا عظم بين قوم ولكل رجل من هذا النهر فله من كوة  
كوتان ومنهم من له تلك وقول صاحب الاسفل لا صاحب العلوانكم ياخذون  
الكوى نصيبكم لان دفعه الماء وكرهه في اول النهر ولا يتنا الا ما هو قليل  
فاراد والمهايا اياها ما معلومة فليس لهم ذلك الا ان يراضوا ولو كان نهر  
ياخذ من هذا النهر الا عظم قوم خافوا ان ينشق عليهم فارادوا ان يحصوه  
فاستخ بعضهم فان كان هذا من راجعهم على ان يحصوه بالحصص وان لم يكن  
فيه ضرر عام لم اجبرهم على ذلك والفرات ودجلة والانهار العظام اذا  
جرت عن ارض فليس لمن يلبس ان يقتطع ويضمها الى ارضه ان امن  
العود او كان ما بارا بها من الجانب الاخر موان لا يستصرا احد بجل الفران  
عليه فله ارض موات فملكها من اجاها باذن الامام في قول ابي حنيفة  
وعندهما لا يحتاج الى الاذن ولو كان لرجل من خاص من هذا النهر الخاص  
فاراد ان يفتطر عليه فله ذلك ولو اراد ان يوسع فوهه النهر لم يكن له  
ذلك ولو حفر في اسفل النهر جاز ولو ساد في عرضه لا يجوز ويورث الشرب  
ويصح الوصية به ولا يصلح ان يكون صداقا ويجب مهر المثل وكذلك لو  
جعل له بدل في الخلع جاز الخلع وعليه رد المهر التي اخذت وكذلك لو جعله  
بدل الصلح في قضا جاز العفو وعلى القائل البدية وارس الخراج ولو  
جعل له بدل في صلح من دعوى لم يجوز وكذلك لو جعله اجرة ولم يرد ذلك الشيء

اجرة مثله ولا يباع الشرب في الدين ولو اوصى لرجل ان يسقي ارضه مدة  
معلومة من شربه جاز من الثلث وان مات الموصل له بطلت الوصية ويؤخر له  
الخدمة ولو اوصى ان يتصدق بالشرب على المساكين كان باطلا وما لا شرب  
بالشرب فهو بيع فاسد والكلام بمنزلة الشرب ولو اختلف قوم من ارض ان يكون  
بينهم على مساحة ارضهم ويكون بينهم على قدر الارض فوضعت على رجل اكثر  
مما عليه غلظا او اقل فالغلظ مردود والله اعلم **كتاب الاباحة**  
**والخطر** ويجوز ان ينظر الرجل من ذوات محارمه من نسب او سبب الى غيرها  
وقصد ها وتديها وعصوها وساقها وقديمها وما جاز النظر اليه منهت  
جاز منه من غير جليل ولا ينظر الى بطنها وظهرها ولا ما بين سرتها الى ركبها  
وان كان ينظر الى شيء وذلك يشتهى او كان اكثر نظنه انه ان نظرا تشتهى فانه  
ينبغي ان يغض بصره ولا يباس ان يسافر بها وان يخلو بها اذا امن على نفسه  
فان خاف لم يفعل وان احتاج الى حملها وانزهاها فلا يباس بذلك وان خاف  
ببطنها وظهرها من وراء الثوب وان خاف ان يشتهى اذا مس فليجتنب تحمله  
وبجوز النظر من ممة الغير ما يجوز من ذوات المحارم ولا يباس بان يمس ما  
جاز النظر اليه فان خاف على نفسه ان يشتهى فليجتنب ولا يباس ان يمس  
الامة كل شيء من الرجل وينظر منه ما خلا ما بين السرة الى الركبة واما المرأة  
الحرة التي لا تكاح بينهما ولا محرمية فليس ينبغي ان ينظر منها الى شيء مكشوف  
الا الوجه والكف وهذا قول ابي حنيفة وروي الحسن عنه انه زاد القدم  
ولا يجوز ان ينظر الى وجهها بشهوة ولو ادعى الى شهادة او اراد تزويجها  
او كان حاكما فاراد ان ينظر اليها ليجز اقرارها عليها وكان اذا نظر لشيء  
او كان اكبر اياه ذلك فلا يباس بان ينظر اليها ولا ينبغي ان يمس وجه الحرة  
ولا بدنها اذا كانت ثباء من شتمها وان كانت عجوزا لا تشتهى فلا يباس بمصافحتها  
وان كان عليها ثياب فلا يباس ان يتاملها ويتامل جسد ها الا ان تكون ثيابا  
يصفر ولا يباس بان ينظر المرأة من الرجل الاجنبي الى جميع جسده الا ما بين  
السرة الى الركبة الا اذا استتت او كان اكثر ارباها ذلك وكذلك الرجل ينظر  
من الرجل الاجنبي الى ذلك والسرة ليست بعورة والركبة عورة ويجوز للمرأة  
بان تنظر من المرأة ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل ويجوز لها ان ينظر منها  
الى موضع الفرج عند الولادة وعند المداواة وفي العينين اذا ادعى انه  
وطيها وهي بكر وكذلك المستري اذا ادعى عيبا باجارية وكذلك الاجنبي ينظر



من الرجل الى موضع الاختان ويد اوبه عند الحاجة واذا لم يوجد امراه بداي  
الحرج الذي بها وامراه سعل وخافوا على المرأة ان يعبر بها او وج لا يحمله  
سعر كل شيء من الاموضع الحرج ثم يد اوبه الرجل ويعض بصره ما استطاع العبد  
فيما ينظر من مولاه والرجل الذي لا قرابه بينه وبينه سوا كان خصيا او محلا  
اذ بلغ مبلغ الرجال فاما الزوج فجوز له النظر الى ما يريد من زوجته والمرأة  
من زوجها والمولى من امته ولا فرق من هؤلاء وقال ابو حنيفة لا يجوز الاستمتاع بالكا  
الباقي من المزار وهو قول ابو يوسف وقال محمد بن حبيب سعار الدم ويستمتع  
بما سواه واذا اراد ان يشترى امة فلا باس بالنظر اليها وان لم يمتدح  
روى عن محمد بن رجل راى امة او امة في السر ثم ادعى انه قتلها بقصاص  
او بردة قال ابن سعة من قتلها ولو شهد جلان عدلان على معاينة القتل  
او على اقراره لم يسع للابن قتلها حتى يقضي القاضي بشراءها ولو عاين  
الابن القتل ثم شهد عنه عدلان بما ادعى لا ينبغي له ان يعمل بالقتل حتى  
يتبين له ولو شهد عنه محمد بن سعة او نساء لا رجال معهن جاز له ان  
لا يمتنع من القتل وان يوقع في ذلك فهو واجب الي ولو شهد عنه شاهد  
واحد عدل فاذا استعمل في قتلها كان في سعة والانتظار افضل ولو شهد  
شاهدان عند رجلان هذا الترتيب الذي في يد فلان فله ان يورثه  
عن ابنك لم يعمل ان ياخذ منه حتى يقضي القاضي ولو عاين الوارث او قرعته  
سعة اخذ منه وان يقاتله عليه ويسع من عاين ذلك ان يعينه فصل  
قال محمد بن قضا صدر من قاض تحليل او حريم او اعتاق او اخذ مال فقد  
اختلف الفقهاء في ذلك والمحكوم عليه فيه يرى خلاف ما قضى به فانه ينبغي له  
ان ياخذ بقضا القاضي ويدع راي نفسه وقال ابو يوسف لا يسعه ان  
يدع راي نفسه ولا يلتفت الى ابا حدة القاضي فيما يعتقه حراما ومثاله اذا  
قال انت طالق البتة وهو يراها باينا فراقه الى القاضي جعلنا تطليق رجعية  
وسعه ان يقيم معر في قول محمد وقال ابو يوسف لا يسعه وكذا المقلد اذا افا  
في حادثة ثم قضى القاضي خلاف ذلك اخذ بقضا القاضي وترك رايه في حادثة  
قضى القاضي في حادثة ثم رفع الى قاض اخر فقضى بخلافه فان كان الاول مما  
يسوع فيه الاجتهاد نفذ الاول وبطل الثاني ولو لم ينفذ الاول لم ينفذ الثاني  
طالق البتة وهو يراها ثلثا فامضى رايه فيه وعزم على انها حرة ثم راى  
بعد ذلك انها تطليق رجعية امضى رايه الذي كل عزم عليه ولا يرد الى ان

يكون رجعية زوجها راي حدث من بعد ذلك وكذلك لو كان في الابتداء يرى انها  
تطليق رجعية فعزم على انها امراته ثم راي بعد ذلك انها تلت تطليقات لم يجر  
عليه ولو كان في الابتداء لم يعرف على ذلك ولم يعض رايه حتى رآها ثلثة لم يسعه  
المقام معها وكذا الرجل اذا لم يكن فقيرا فاستفتى انسانا فافناه كلال او حرا  
فان لم يعرف على ذلك حتى افنى غيره بخلافه فاخذ بقول الثاني وامضى في ملكه  
لم يجر له ان يترك ما امضاه فيه ويرجع ما افنى به الاول والله اعلم بالصواب  
باب استعمال الحر وائمة الذهب والفضة قال ابو حنيفة  
ليس الحر بالمصمت حرام على الذكور في جميع الاحوال وقال ابو يوسف ومحمد لا  
يكون في حالة الحرب وكرهه في غيرها وما كان لجمعة غير حر فهو مباح في جميع  
الاحوال ويكره اباس الحر للمصبيان الذكور ولا باس بافراش الحر والديار  
والنوم عليه في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكره وقال ابو حنيفة  
لا باس بالعلم في الثوب قدر اربع اصابع ولا باس بالفراش كلها كالسباع وغير  
ذلك في كره الشرب في ائمة الذهب والفضة والادهان فيها ويكره الانتفاع  
بها في كل ما يعود الى الابدان كالادهان والطيب وقال ابو حنيفة في ائمة  
المفضضة لا باس بالشرب منها اذا وضع فاه على الكوز وكره ابو يوسف  
ذلك وكره ابو يوسف المداهن والمجامر والمرأة والستر بر المصطب بالفضة  
ان يقعد عليه وكذا السرج والمجامر والركاب وكذا ان يذهب السقف  
وياب الذار واما ابو حنيفة وكان لا يرى باس بتدبيب السقف وهذا  
قياس قوله في الباب والسرج والمجامر والستر بر المصطب وكانه اعتبر ابو  
حنيفة اعتبارا بآيات حرمة الاستعمال فيما يتصل بدنه صراحة واما يوسف  
اعتبر المعنى ورفض ابو يوسف الخاتم اذا كان من الفضة تليسه الرجا  
وحلية السيف والمنطق ولا باس بجمود السلاح بالذهب والفضة  
واما النساء فلا باس لهن بلبس الديار والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ  
وفيما سوى ذلك فممنوع له الرجال من الاكل والشرب في الذهب والفضة  
والقعود عليه والادهان فيه ولا يجوز ان يكتحل بمحله او يميل من ذهب  
وكذلك المرأة فاما حلق المرأة اذا كانت من الفضة فلا باس بها واذا  
كانت المرأة حديد قال ابو يوسف لا حرج فيه وقال ابو يوسف لا ينبغي ان  
يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب او فضة وعلى قياس قول ابو حنيفة لا يكره  
وقد حرض ابو حنيفة في مسامير ذهب في فض ولو حرك سنة فحافى سوطا



فقد ذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة انه لا يشتد بها بالذهب ويشد بها  
بالفضة وقال محمد بن عباس بن مالك بينهما وقال ابو حنيفة اذا سقطت ثنية رجل  
فان يكره ان يعيد بها ويشد بها ولكن ياخذ سن سنة ذكوة فيشد بها مكان  
وقال ابو يوسف لا بأس ان يشتد سنة مكانها ولا يشتد سنة سن ميت  
استحسن ذلك **فصل** كره ابو حنيفة لحوم الاثني والمانها ولا بأس ببيع  
السرقة وقال الشافعي لا يجوز ويكره بيع العذرة وعن ابي يوسف في جوار  
الاستعمال رواه ابيان وقال محمد بن ميمون من الاستعمال الا ان يغلب عليه الرب  
ولا بأس بعبادة اليهودي والنصراني ويكره هذا الحرف الذي يحمل ويبيع بهما  
العرق ويكره اكل الزيتون ويكره ان يدعو فيقول اسالك بمعقد العزم عن  
وروي عن ابي يوسف انه لا يكره ويكره ان يقول بحق فلان او بحق انبيائك  
ورسلك ولا بأس بربط الخيط على خاتمه واصبعه كالحاج ويكره ان يصلي على  
جنازة في المسجد ويكره اللعب بالسطر في الزرد والمرجعة عشر وكل الاطعم  
حرام ولو كان له دين على مسلم فباع حرا واخذ بمزك كره لصاحب الدين ان  
يقبض دينه من ذلك اذا علم وان كان البايع نصرانيا فلا بأس به ولا بأس  
بان يدخل اهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وكره ابو حنيفة لتفقال  
القبلة بالفرج في الخلا وعنه في الاستدبار رواه ابيان وقال في محرم دح سحاة  
انه لا يتي عليه ويكره اكلها وقال في الرجل يكون له الاجر المجوسي او الخادم او  
البايع فيشتري لحما فيقول اشتريته من نصراني او مسلم ومن ان يقتل ذلك من  
ولو ان رجلا راى جارية في يد رجل علم انها كانت لغيره فذكر الذي في يده  
صاحبها وكله ببيعة او انه ملكه اياها بوجه من الوجوه ومن ان يقبل ويشترى  
وان قال هذا الذي في يدي ان فلانا يبيعني الملك وهو كاذب والجارية جارية  
لم يبعه ان يشتريها بغيره ولا بأس بالحقة وعن محمد بن عباس للقاضي ان يجب  
الدعوة العامة عرسا او ولادة او ختانا وان باكل ويجوز ان يجب الدعوة  
الخاصة في المحرم ويقبل هدي ولا بأس للقاضي ان يقبل الصلة من الوالي في  
البلد التي هو فيها اذا كان هو قد ولاه القضاء ولا بأس بان يقبل الصلة  
من اخوانه وان يزوج له الارض اذا كان من اخوانه فيهم المعرفة وقد كان معاهدا  
قبل ولايته وهذا اذا لم يكن للمهدي خصومة فان كانت له خصومة لم يقبل  
ويكره ان يكون قبله المسجد المتوقفي ومخرج او حمام وعن ابي يوسف في رجل  
حلف ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه امرأة او يدها قال لا تحت وعنه في

كره ان يصلي على جنازة  
في المسجد

رجل امر رجلا ان يشتري له طعاما فاشترى له بدرهم غله واجيره بذلك  
فاعطاه درهم صحاحا فصر فيها بدرهم غله واستفضل قال الفضل جابر  
ولو اشتري المضارب بحال المضاربة متاعا وهلك المال فانه يرجع عليه ولا  
استفضل له طب الفضل وعن ابي يوسف في رجل قال ان لم اكن وجدت  
فلانا على الحرام فامراة طالق ثم ذكر انه راها خالفا امراته قال تطلق امراته وعن ابي  
حنيفة في رجل وضع درهما عند رجل فقال ياخذ مني ما شاؤك اكره ذلك ولكن  
يستودعه اياه ثم ياخذ منه ما شاؤا فاذ مرض الرجل واشترى له ابيه او  
والده بغير امره ما يحتاج اليه المريض جاز لم يحسنا ولا يجوز في المتاع وعن ابي  
يوسف انه يكره للمريضة ان يسكن الدار المروية وان كان ياذن المالك  
وقال ابو يوسف في دار يسمع منها صوت من امير ومعارف قال ادخل عليهم  
بغير اذنهم ولو دفع الى انسان درهما يشتري له خمسة ارطال من زيت بنصف  
درهم فاشترى به عشرة ارطال مثل ما وصف قال ابو حنيفة له خمسة ارطال  
بنصف درهم وللمشتري خمسة بنصف وقال ابو يوسف في رجل اشترى لأمراة  
كان الرجل ورثة صغار فالتزم لهم افضل من الوصية ولو راى شيئا في يد  
انسان وعرف ان له معرفة بالقلب ملك ذلك عنده زمانا ووقع في قلبه  
انه له جاز ان يشهد بالملك وعن ابي يوسف في الشعر يوصل بالراس انه يكره  
ولا بأس بشعر عيني ادم وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا بأس بان يلقط  
الرجل النوي وما استبه ذلك من مشور الرمان اذا ابتذ صابجه ولصاحب  
النوي ان ياخذ من اللقط وان كان ذلك كبير لم يجز لللقط ان ياخذ واخذ  
اللقطة وتقر بها احب من تركها وقال ابو يوسف في سقاء مته بندها اهلا  
فاخذ رجل صوفها من يده وان جاز صابجه كان له ان ياخذ الصوف ولو  
اخذ الجلد ودبغه كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد البايع فيه ولو امرها  
ان يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له اجردا نوق فضاغه  
فانه لا يجوز ان ياخذ بالكر من وزنه وقال ابو يوسف اكره ثوب القز  
يكون بين القز والطيرة ولا اري بحشو القز باساقا قال ابو حنيفة اكره  
سجده السكر وذكر في موضع اخر ليس بشي معناه ليس بشي منون قال  
ابو يوسف لا بأس به وعن محمد بن عباس لا بأس بحطب الماء والجوازير وكل  
شي من غير من غير رجل ابتلع درهم لرجل فمات الميت ولم يدع ما لا قال  
لا يسق بطنه وعليه القيمة وقال في امرأة حامل ماتت فاصطرب في بطنها



شيء فان كان اكثر رائته انه حي شوق بطر وقال في النصانية تحت المسلم لا  
ينصب في بيته صليبا ويصلي في بيته حيث شئت وقال ابو يوسف احراف  
الزق اذا كان فيه من مسلم او نصراني وعند ابي حنيفة لا يجوز اذا امكن الانتباه  
به من غير الوجه المخطور والله اعلم **كتاب الاستسرية** قال ابو  
حنيفة الاميرة كلها حلال الا اربعة اشيا الحز والمطبوخ اذا لم يذهب ثلثاه  
وهي التمر ونقيع الزبيب فاما الحز فهو عصير العنب اذا غلا واشتد وقد  
بالزبد وقال ابو يوسف ومحمد بن حمر اذا اشتد وان لم يقدف بالزبد  
واما عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه فهو حرام وقال حماد بن ابي  
سليمان اذا طبخ حتى ينضج فهو مباح وهو قول بشر واية يوسف الاول واما  
العنب اذا طبخ كما هو فوقه حكى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يحل حتى يذهب  
ثلثاه وروى الحسن عنه اذا طبخ اذني طحجه حل بتمر له الزبيب والخمر  
حرام قليلها وكثيرها وكذلك اذا كان ممزوجا والحز غاليه فالحز واجب بقليل  
وكثيره وان غلب الماعل حتى الظمير وريح فتر بها حرام ولا حد فيه وقال محمد  
في الاصل في العصرة باس سربه وان غلا وقدف الزبد لم يجر سربه ولا  
بيعه وان طبخ بعد ما غلا وقدف بالزبد لم يحله الطبخ سربه ولو طبخ حتى  
ذهب نصفه او اقل منه بكثر سربه ولا حد الا في السكر منه ويجوز بيعه في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيعه وقال ابو حنيفة مع الاستسرية  
كلها جائزة ما خلا الحز وقال ابو يوسف لا يجوز بيع السكر ونقيع التمر  
والزبيب واما الاستسرية المباحة فعصر التمر والزبيب اذا طبخا حتى ينضجا  
وقال الشافعي الاميرة محرمه كثر من الحز وكل ما اسكر فقليله وكثيره حرام  
وما يند غير التمر والعنب نحو اللبن والعسل والحنطة والشعير والذرة فلا  
يعتبر فيه الطبخ وهو حلال وروى عن ابي يوسف ومحمد ان البنيان المطبوخ  
اذا كان لا يفسد بالبقاع عشر ايام فضا جدا فهو حرام وان كان يفسد فهو  
مباح وان اشتد وروى محمد بن حمر ان ابا يوسف رجع الى قول ابي حنيفة وروى عن  
محمد بن بوقف عنه وقال لا ايله ولا اومه **فصل** قد مر ان بنيان التمر  
انضجته النار فلا باس به وليس في طحجه خد واما المعتبر هو ان يخرج منه عن  
حكم الاميرة وكذا الذهب بمثله التمر يعتبر فيه اذني طحجه فاما الزبيب  
اذ انقع وصف ما واهم طمح فقد روي محمد عن ابي حنيفة واية يوسف انه لا  
يحل حتى يذهب ثلثاه وروى عن ابي يوسف انه يعتبر في ذلك اذني طحجه

والرواية الاولى ابنت وروى الحسن عن ابي حنيفة في نقيع الزبيب اذا اشتد  
لم يحل في سربه الا ان يسكر وان باع بخار بيعه في قول ابي حنيفة والصحيح من  
مدن هب ابي يوسف انه لا يجوز بيعه وروى عن ابي حنيفة انه قال لا باس  
بالخيطين التمر والعنب والزبيب والتمر وذكرا المعلى في نوادره في مطبوخ  
له القى فيه تمر فغلا قال ان كان ما القى فيه لو يند على حده كان منه بنين  
فلا خير فيه هذا مطبوخ ونقيع وكذا القى فيه زبيب ولو صب قدح نقيع  
في خابية مطبوخ افسده والله اعلم **كتاب الكفارات**  
الكفارات على وجهين احدهما على الترتيب ككفارة الطار والفطر والقتل  
والاخرى على التخيير وذلك كفارة اليمين واذا اختار المكفر الاطعام جاز  
في ذلك التملك والتمكين وقال الشافعي لا سادت وصف التملك هو ان  
يعد بهم ويعتسمهم فيحصل له اكلان اما بعد ايسر او يعتسا بهم او يعتسمهم  
ويسخرهم ولو عدي انسانا وعشرا اخر لم يجر وقال ابو حنيفة ان غدا هم  
وعشاهم حرام واذا ما اخبرنا بغير ادم او خمر الشعير او سويقا او تمرا  
جاز ذلك وعن ابي يوسف انه لو غدا مسكينا وعشاه اجزاه وان لم يكن  
الا رغيفا واحدا ولو ملكه الحز جاز بطريق التعديل بالقيمة وعن ابي يوسف  
اذا عدي عشرة مساكين فاعطاهم مدام اجزاه ولو اعطى غيره مدام  
مدام لم يجر ولو اعطى القيمة يجوز وقال الشافعي لا يجوز ولو غدا مسكينا  
واحدا او عشاه حتى فعل ذلك في عشرة ايام جاز وقال الشافعي لا  
يجوز ولو اعطى مسكينا واحدا في يوم اطعام عشرة لم يجر ولو ادي نصف  
صاع من تمر يبلغ قيمته قيمة صاع من بر لم يجر ولو ادي المديق والسويق  
اجزاه ولغيره تمام الكيل ولا يعتبر القيمة واما الارز والذرة فيجوز  
عن المبتور عليه بالقيمة ولا يعتبر تمام الكيل **فصل** واذا اختار المكفر  
الكسوة كسوة عشرة مساكين وذلك ثوب جامع فيصير او كساءا ملحفا او ازارا  
او جبه او قبا ولا يخفى القلنسوة والخف واما السر او بل والصحيح انه  
لا يجوز عن محمد بن حمر انه يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز الكسوة عن الطعام  
الا بالينة وبياضه اذا اعطى في الكسوة ما لا يخفى في الكسوة ولم يبق  
بذلك ان يكون بدلا عن الطعام لم يجر عن واحد منهما وقال محمد بن حمر  
اذا بلغت قيمته قيمة الطعام وان لم يبق وقال ابو يوسف لو اعطى  
مسكينا نصف صاع من حنطة ومسكينا صاعا من شعير ومسكينا ثوبا لم



بحر حتى يجمع عشرة كما امر في الاطعام فان ادي مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا  
 جاز **فصل** ويجوز اعتناق العبد عن اليدين صغيرا كان او كبيرا ويجوز اعتناق  
 الرقبة الكافرة عن كفارة **اليدين** والظهار وقال الشافعي لا يجوز ولو اعتق  
 جلا لم يجز فان ولد بعد ذلك لم يجز ولو اعتق مدبر او ام ولد لم يجز ولو  
 اعتق المكاتب فان كان لم يرق شيئا من البذل جاز وقال الشافعي لا يجوز  
 واوادي شيئا من البذل لم يجز ولا تجزى العيا ومقطوع اليدين او الرجلين او اليد  
 والرجل من جانب واحد ويجوز العور او مقطوعة اليد والرجل من خلاف  
 وكذا الاصم لستحسانا ولا تجزى المجنون المغلوب ولا المغلوب اليابس السق  
 ولو كان عبد بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه لم يجز وكذا اذا كان موصرا  
 فضمنه بتركه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كان موصرا  
 ولو اشترى اياه بنوي به اعتق عن يمينه جاز لستحسانا ولذلك لو وهب له  
 او اوصى له فقبل بنوي به التكفير وقال الشافعي لا يجوز ولو ورثه  
 ونوي به العتق عن يمينه لم يجز ولو قال لعبد لو كنت بك فانت حر  
 استراه بنوي به الكفارة لم يجز ولو قال عبد الممن كفاه بمشي حلفاء  
 اعتق عبدا في رقبته دين عن كفارة يمينه فاختار استعجى العبد  
 اجراه عن الكفارة وكذلك لو اعتق عبدا من هو ذاع عن الكفارة فينبغي العبد  
 في الدين يجوز عن الكفارة ولو اعتق عبد من مستركين بعينه وبين رجل  
 لم يجز عن الكفارة ولو ان شاتين بين رجلين فذبحهما عن نسكهما  
 اجزاهما ولو اعتق عبدا احل الدم عن يمينه اجراه ولو قال ان اشتريت  
 فلانا ابني فهو حر عن يميني فاستراه اجراه ولو قال ان اشتريت فلانا  
 فهو حر عن طاري واذا قال ان اشتريت به فهو حر عن كفارة قتلي ثم استراه  
 فهو حر عن طارة وكذلك اذا قال ان اشتريت به فهو حر تطوعا ثم قال ان  
 اشتريت فهو حر عن طاري ثم استراه كان تطوعا ونفع العتق عن الجهة  
 التي عتق اولها ولا يلحق الفسخ ولو اعتق نصف عبد عن طارة واطعم  
 ثلثين مسكينا لم يجز **فصل** ويجوز اعطاء الصدقة الواجبة من الكفارة  
 والندور واهل الذمة فيما هو المشهور من قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
 ابو يوسف لا يجوز الا في الندور ودما المتعة والنطوق ولو اعتق عبدا  
 حرييا في دار الحرب عن كفارة يمينه لم يجز **فصل** كفارة الطارح من  
 انواع الثلاثة على سبيل الترتيب الاول هو الاعتاق والحكم فيه كالحكم في كفارة

اليدين ثم صوم شهرين متتابعين ثم اطعام ستين مسكينا فاما في كفارة  
 القتل فالواجب بحر بر رقبة مؤمنة فمن لم يجد شيئا شهرين متتابعين  
 والاطعام غير مشروط فيه ولا مدخل للقيام **فصل** في اتيان الابدال قال  
 محمد في الزيادة ان يمين لم يقدر على صوم رمضان او كانت امران حاملا او مرضعا  
 يخاف على ولدهما لم يجز ان يطعم مكان يوم مسكينا ولكن يوجز الصيام في  
 حين القدرة قال ولهما مجزى الطعام عن الصيام في وجه واحد وهو الشيخ  
 الكبير الذي لم يقدر على الصوم ولا مطعم له في ذلك ويجز ان يطعم مكان كل  
 يوم مسكينا نصف صاع من براوصا عن عمر او غير ومن مات وعليه شهر  
 قضا رمضان فوصي به اطعم عنه لكل يوم نصف صاع من بر ولو وجبت عليه  
 كفارة يمين ولم يجد ما يعتق ولا ما يكسوا ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو  
 شيخ كبير لا يقدر على الصوم فاراد ان يطعم ثلثة مساكين عن صيام ثلثة ايام  
 لم يجز ولو مات ولم يوص فاجت الورثة ان يكفروا عنه لم يجز اقل من عشرة  
 مساكين او كسوتهم ولا يجوز ان يعفو عنه ولا ان يصوموا واذا لم يجد المتمتع  
 الهدي ولم يقدر على الصوم لم يجز ان يطعم مكان الصيام وكذا في المحرم  
 اذا وجبت عليه كفارة الاذي ولم يجد الهدي ولا ما يطعم ستة مساكين  
 فاراد ان يطعم ثلثة مساكين عن صيام ثلثة ايام لم يجز والتمكين في هذه  
 الكفارات كلها لا يزعمه ابي يوسف وقال محمد ما اوجب الله تعالى بلفظ  
 الاطعام فالتمكين جائز وما اوجب بلفظ الصدقة لم يجز التمكن وقال  
 محمد في رجل اوصى ان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة يمينه فعد الوصي  
 عشرة ثم ماتوا قال نفدي بعيني عنهم ولا يضمن الوصي شيئا ولو قال  
 اطعوا عني عشرة مساكين عدا وعشتا ولم يسم كفارة فعدوا عشرة ثم ماتوا  
 قال بعيني عشرة عنهم وعن ابي يوسف اذا كان للرجل فضل في مسكنه على  
 الكفاف فذلك بلفظ زاد او راحلة فعليه الحج وكذلك الفضل في الكسوة  
 وكذلك يجب عليه كفارة اليدين ولو كان عبدا وليس فيه فضل عن  
 خدمته لم يجز الصوم وعن ابي يوسف اذا جعل على نفسه ان يطعم عشرة  
 مساكين ولم يسم فعليه ذلك فان اطعم خمسة لم يجز ولو قال لله علي ان  
 انصدق بهذا الدرهم على مسكين فصدق على واحد اجراه ولو قال لله علي  
 ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام بعينه فاعطاه غيره اجراه ولو قال  
 لله علي ان اطعم هذا المسكين شيئا ولم يعين فلا بد ان يعطيه الذي



